

شرح جليل الزخايجي

لابن محفود الاشعري

٥٩٧ - ٦٦٩ هـ

الشرح الكبير

شرح جمل الزجاجي
لابن عصفور الاشيلي

شرح جِمْلِ الزَّجَاجِيَّ

لِابْنِ عَصْفُورٍ الْإِسْطَيْلِيِّ

٥٩٧ - ٦٦٩ هـ

الشرح الكبير

الجزء الأول

تَحْقِيق

د. مَهْدِي أَبُو جَنْدَارٍ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وامتنان

الكتاب ومحققه مدينان لجماعة من فضلاء عصرنا ، أخص بالذكر منهم
أستاذنا الجليل أحمد عبدالستار الجواري ، فقد حبّب إليّ هذا العلم منذ أن
تلقّيته عنه في دراستي الجامعية الاولى ، وسعى إلى العمل على نشر هذا الكتاب
منذ أن أنجزت تحقيقه عام ١٩٧١ م .

وأخص بالذكر ايضاً الاساتذة الاجلاء الدكتور شوقي ضيف والاستاذ علي
النجدي ناصف والدكتور رمضان عبدالنّوّاب والدكتور محمود فهمي حجازي ،
فقد أفادوا عليّ من الفضل والعلم مالا يحيط به الثناء .

المحقق

القسم الاول

الدراسة

مقدمة

بقلم الاستاذ الجليل الدكتور شوقي ضيف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا جهد علمي قيم نهض به الدكتور صاحب جعفر ابو جناح في تحقيق كتاب من أمهات كتب النحو هو شرح جمل الزجاجي لابن عصفور واحياه كمي يتنفع به الباحثون في تاريخ النحو والنحاة . ومعروف ان الزجاجي احد الائمة للذين اسسوا المدرسة البغدادية في النحو واقاموا صرحها الشامخ ، وقد نال كتابه (الجمل) شهرة مدوية في العصور الوسطى لدقة تنظيمه وتبويه وحسن صياغته ويسر أسلوبه ، مما جعل النحاة يعكفون قرونا ، ، متطاوله على تدريسه لطلابهم في مشارق العالم العربي ومغاربه ، وقد ظل المصريون والشاميون منذ ظهوره في القرن الرابع الهجري حتى ظهور ابن مالك في القرن السابع وابن هشام في القرن الثامن لا يعنون بشرح كتاب نحوي وتفسيره كما يعنون به ، وما يزال المغرب العربي حتى اليوم يعتمد عليه في تعليم الناشئة المحرو ، وهيا ذلك كله لان تنكاثر شروحه من قديم حتى لتبلغ اكثر من مائة وعشرين شرحاً ، ، وفي مقدمة شروحه التي طالما تدارسها النحاة وطلابهم (شرقاً وغرباً) شروح ابن عصفور حامل لواء العربية في القرن السابع الهجري بالاندلس والمغرب ، وله عليه شروح مختلفة : اصغر واوسط واكبر ، وقد اختار الدكتور صاحب جعفر ابو جناح اكبرها واكثرها عسرا ومشقة لكي يبعثه ويعيده الى الحياة ويمكن الباحثين منه ، معتمداً في ذلك على نسختين : نسخة مكتبة جامع بني باستانبول ونسخة مكتبة امبروز يانا بميلانو ، ودرسهما دراسة دقيقة مقابل بينهما موازنا ، مستخلصاً « نصاً » صحيحاً ضابطاً له خير ضبط ومؤدياً له خير اداء ، منحياً عنه كل تصحيف ونافياً عنه كل تحريف ، وقد مضى يقرؤه ويعرضه عرض

الباحث المنقب الذي يرد كل رأي فيه إلى مصادره ، حتى يستكشفه من جميع وجوهه ، وعلى نحو ما حاول من استكشاف الآراء حاول استكشاف كل مآثر في الشرح من أشعار وأبيات تعد بالآلاف ، ولم يترك كتاباً من كتب شواهد النحو إلا رجع إليه مقارناً ، مع المراجعة أيضاً على كتب معاني القرآن الكريم الآمال والمختارات الشعرية ودواوين الشعراء وكتب اللغة والمعجم ، ومع مقارنة ما فيه من القراءات القرآنية على الكتب الخاصة بالقراءات . وقد مضى يعرف في الهوامش بأعلام النحاة كما مضى بسط كثيراً من مسائل الخلاف في النحو راجعاً إلى كثير من الأصول التي لم تنشر حتى الآن مثل المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي وسر صناعة الأعراب لابن جني وشرح التسهيل لابن مالك وارتشاف الضرب لأبي حيان ، أما الأصول المطبوعة فكاد لا يترك منها أصلاً إلا رجع إليه مستضيئاً به ، كمثال كتاب سيبويه والمقتضب للمبرد والحجة لأبي علي الفارسي والخصائص لابن جني وشرح ابن يعيش على المفصل ، غير كتب ابن عصفور المخطوطة وغير كتب ابن مالك وابن هشام وجمع الهوامع للسيوطي .

ومعنى ذلك كله أن الدكتور صاحب جعفر استطاع أن يستوفي لتحقيق شرح الجمل لابن عصفور شرائطه العلمية ، بل لقد صعب هذه الشرائط إذ اشترط على نفسه أن يتحول بكل مسألة من مسائل النحو الماثرة فيه إلى قضية يعرضها على مصنفات النحو الأساسية دارساً لها درساً علمياً متقناً ، مستكملاً من هذا الدرس في هوامش الشرح ما ييسر فهمه ويدلل صعبه ، غير مدخر في ذلك أي لون من ألوان العناية والمشقة . وقد وضع بين يدي هذا التحقيق العلمي المصعب تمهيداً عرض فيه حياة ابن عصفور موضحاً من تلمذ لهم ومن تلمذوا له ومصنفاته المختلفة ، وتلا ذلك بثلاثة فصول : تحدث في أولها عن كتاب شرح الجمل محللاً تحليلًا واسعاً لمادته ، مصوراً ترتيبه ونسقه في التقسيمات وعنايته بالحدود ، ثم أخذ يفيض في بيان مصادره ، وفي مقدمتها كتاب سيبويه ، ثم كتب أئمة النحو من البصريين والكوفيين والبغداديين والاندلسيين ، مما جعل الشرح يستحيل إلى ما يشبه دائرة معارف نحوية تستوعب أكثر آراء

النحاة في بيان كل قاعدة وكل ظاهرة نحوية او صرفية ، وكأنما تحول عقل ابن عصفور إلى ما يشبه عقلاً آلياً يحصى آراء النحاة المختلفين رأياً رأياً ، وهو لا يحصيها فحسب ، بل يناقشها شارحاً ومعللاً أو محتجاً نافذاً في أحيان كثيرة إلى آراء اجتهادية جديدة. وجعل الدكتور صاحب جعفر الفصل الثاني (١) لبيان منهج ابن عصفور النحوي ، موضعاً كيف كان يستعين بالقياس إلى أبعد حد متابعاً في ذلك البصريين تبعية شديدة ، وتابعهم ايضاً في استعائته بالسماع ، مع تأويله لصياغات الشعر والقراءات التي تشذ على قواعد النحو المطردة ، ومع استظهاره للشعر والقرآن والحديث النبوي وكلام الفصحاء ، وكذلك تابع البصريين في العناية بالعلل والحجج المنطقية المعقدة ، مع الاهتمام الشديد بالاحتمالات الاعرابية . وخص الفصل الثالث ببيان آراء ابن عصفور النحوية والصرفية ذاهباً إلى أنه كان يؤثر المذهب البصري على نحو ما يتبين في اعتناقه لكثير من آراء البصريين واعلانه في غير موضع من كتاباته الانتماء اليهم ، وقد اوضح الآراء التي خالف فيها ابن عصفور الكوفيين ومواطنيه الاندلسيين ، وصور موقفه من آراء الزجاجي ، غير منكر تمثله لكثير من آراء ابي علي الفارسي . مما قد يشهد من بعض الوجوه بنزعه البغدادية .

ولعل في كل ما قدمت ما يصور بوضوح الجهود العلمية المخلصة التي انفقها الدكتور صاحب جعفر ابو جناح ، في تحقيق هذا الشرح القيم لابن عصفور تحقيق الباحث الذي يحاول بكل ما في وسعه ان يفقه ما يقرأ ويفسره ويعلله ، وانه لتحقيق جدير بالشكر والتهنئة المخلصة الصادقة ..

شوقي ضيف

تموز ١٩٧١

القاهرة

(١) نشر الفصل الثاني من هذه الدراسة في العدد التاسع من مجلة كلية الآداب بجامعة البصرة عام ١٩٧٤ . ورأيت بعد اعادة النظر فيما تبقى منها ان اقتصر هنا على نشر التمهيد والفصل الاول ، فجملت التمهيد فصلاً اولاً وجملت الفصل الاول فصلاً ثانياً الحققت به الفقرتين ٤ ، ٥ من الفصل الثالث من الأصل .

الفصل الأول

حياة ابن عصفور وآثاره

- أ- عصر ابن عصفور
ب- حياته :

١- اسمه ولقبه وكنيته ونسبه

٢- مولده ونشأته

٣- شيوخه وثقافته

٤- نشاطه العلمي ومنزلته

٥- وفاته

ج- آثاره

١- عصر ابن عصفور

امتدت الحياة بابن عصفور نيفا وسبعين عاما (٥٩٧ - ٦٦٩ هـ)
 حاصر فيها دولتين من دول المغرب العربي . أولاهما الدولة الموحدية
 (٥٣٧ - ٦٦٨ هـ) التي حكمت شمال إفريقيا من طرابلس حتى ساحل
 المحيط الأطلسي وأكثر بلاد شبه جزيرة الأندلس .

وثانيتها الدولة الحفصية (٦٣٤ - ٩١٧ هـ) التي انفصلت عن الدولة
 الموحدية فحكمت تونس وما حولها من أقاليم الشمال الإفريقي .
 وكانت الأندلس خلال العصر الموحدى قطرا من أقطار الدولة الموحدية
 الكبرى يضم عدة ولايات منها اشبيلية - موطن ابن عصفور التي كانت
 أعظم هذه الولايات رقبه حيث كانت تشتمل على قواعد شريش وشلونة
 وأركش وقرمونة وأستجة ، ونظرا لما كانت تتمتع به من ميزات جغرافية
 واقتصادية جعلتها خير قاعدة لنزول الجيوش الموحدية القادمة من وراء
 البحر او العائدة من الغزو لتعبر البحر مرة أخرى إلى أوطانها بالمغرب ،
 فقد أصبحت قاعدة للحكومة الموحدية بالأندلس ومركزاً لتجمع الجيوش
 فيها (١)، مما جعلها في ظل الحكم الموحدى أعظم حواضر الأندلس ،
 بل كانت كما يصفها عبد الواحد المراكشي حاضرة الأندلس ، قال : وقد زاد
 أمر هذه المدينة على صفة كل واصف وأتى فوق نعت كل ناعت . (٢)
 وكان يتولى منصب الحاكم العام للأندلس على الأغلب واحد من
 أبناء الخليفة الموحدى أو أخوته ، وفي اشبيلية كان ينتظم حول ولد الخليفة
 أو اخيه بلاط موحدى صغير كان بسطع أحيانا بمن يلتف حول الحاكم

(١) عصر المرابطين والموحدين محمد عبد الله حنان . القسم الثاني ص : ٦١٢ ، ٦٤٢ .

(٢) المعجب في تلخيص اخبار المغرب لمبد الواحد المراكشي ٣٧٣ ، ولا بد من الاشارة هنا الى
 ان اشبيلية كانت قبل ذلك عاصمة لملك بني عباد ثم صيرها المرابطون قاعدة لهم ايام كانوا
 بالأندلس فبنوا بها قصورا عظيمة واجروا فيها المياه وغرسوا البساتين .

من أكابر الشخصيات الأندلسية ، (١)

ومن برز في تاريخ الولاة الموحدين على اشبيلية أبو يعقوب يوسف بن عبد المؤمن الذي كان واليا عليها لأبيه بين عامي ٥٣٨ - ٥٥٨ . وكان هذا الأمير - الذي صار فيما بعد خليفة للدولة الموحدية بوفاة أبيه عبد المؤمن عام ٥٥٨ هـ - عالما من اكابر علماء عصره وأديبا متمكنا وفقهيا ومحدثا بارعا يصفه عبد الواحد المراكشي بأنه كان أعرف الناس كيف تكلمت العرب وأحفظهم لآيائها ومآثرها وجميع أخبارها في الجاهلية والاسلام ، وقد لقي في اشبيلية رجلا من أهل علم اللغة والنحو والقرآن منهم ابن ملكون (ت ٥٨١ هـ) فأخذ عنهم جميع ذلك وبزغ فيه ، وكان أحسن الناس ألفاظا بالقرآن ، واسرعهم نفوذ خاطر في غامض مسائل النحو، وأحفظهم للغة العربية . (٢) قال المراكشي ولم يزل يجمع الكتب من أقطار الأندلس والمغرب ويبحث عن العلماء وخاصة أهل علم النظر إلى ان أجمع له منهم ما لم يجتمع للملك من قبله من ملك المغرب . (٣)

ثم ولي اشبيلية من بعده ابنه أبو يوسف المنصور الذي كان أيضا عالما مستنيرا متمكنا من الحديث والفقه واللغة ، وكان شغوبا كأبيه بأن يجمع حوله العلماء والأدباء والشعراء من المغرب والأندلس ويجزل صلتهم ويجري المرتبات على الفقهاء والطلبة وفقا لمراتبهم وطبقاتهم . (٤)

وقد كان لهذه النزعة العلمية التي غلبت على معظم الخلفاء الموحدين أثر كبير فيما جرت عليه الدولة الموحدية طوال أيامها من رعاية للعلماء والمفكرين وحشد لأعلام الكتاب حول البلاط الموحدي سواء في

(١) عبد الله عنان : المصدر السابق : ٦٤١ .

(٢) المعجب ٢٣٧ .

(٣) المعجب ٢٣٩ .

(٤) محمد عبد الله عنان ، المصدر السابق ٦٤٦ .

مراكش أو اشبيلية ، مما جعل عصر الدولة الموحدية الذي استمر زهاء قرن ونصف أحفل عصور التاريخ الأندلسي والمغربي بالحركات الفكرية ، على الرغم من مرحلة الانحلال والانحيار التي توالى فيها سقوط القواعد الأندلسية الكبرى بيد الأسبان ثم الاضطراب الذي ساد الدولة في شمال إفريقيا وتسبب في انفصال أجزاء عديدة منها ثم سقوطها نهائيا عام ١١٦٨ هـ .

أما الدولة الثانية التي عاش ابن عصفور في ظلها شظرا من حياته فهي الدولة الحفصية (٦٣٤ - ٩١٧ هـ) التي استقلت عن الدولة الموحدية وبسطت نفوذها على تونس وما حولها من أقاليم شمال إفريقيا ،

وقد كان مؤسسها المولى أبو زكريا يحيى بن زكريا الحفصى واليا للدولة الموحدية على تونس ، فلما رأى ضعف سلطان الموحدين واضطراب مملكتهم استقل بما تحت يده وسمى نفسه بالأمير منذ أوائل عام ٦٢٧ هـ ثم مالئ عام ٦٣٤ هـ أن عقد البيعة لنفسه وخلع طاعة الموحدين واتخذ لنفسه صفة السلطان (١)

وأخذ يتوسع في حدود امارته ويسعى لضم الأقاليم المجاورة بالقوة حيناً وبالمصالحة حيناً آخر فأصبحت الدولة الحفصية أعظم الدول التي ورثت مجد الموحدين . (٢)

ويعد عصر أبي زكريا عصر نهضة وازدهار وبعث ساعد على انشائه وتكوينه عناصر اسلامية جديدة دخلت البلاد آتية من الأندلس التي كانت قواعدها ومدنها يومذاك تتهاوى تحت هجمات الأسبان المستمرة . وكان أبو زكريا عالما أديبا عمرانيا ترك أثارا كثيرة ودامت امارته إحدى وعشرين سنة . (٣)
على ان الدولة الحفصية بلغت ذروة مجدها في عهد ثاني أُمرائها محمد المستنصر (٦٤٧ - ٦٧٥ هـ) الذي ولى السلطة بعد وفاة أبيه أبي زكريا في ٢٢

(١) تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية للزركشي ١٧ .

(٢) المغرب في بداية العصور الحديثة للدكتور صلاح العقاد ١٨ .

(٣) تونس العربية لاحسان حقي ٧٦ .

جمادى الآخرة سنة ٦٤٧ هـ (١) . وكان قبل ذلك واليا لأبيه على بجاية من أعمال تونس منذ عام ٦٣٨ هـ .

وكانت الدولة الحفصية تبدو بما تتمتع به من القوى والموارد والفتوة ملاذا افضل وأقدر على تأدية رسالة المغرب في انجاد الأقاليم الاندلسية حين كانت تتعرض لهجمات الأسبان المتتالية عليها ، ثم في استقبالها للكثيرين من ابنائها وعلمائها الذين اضطرتهم ظروفهم إلى الهجرة إلى ثغور إفريقية وقواعدها ولاسيما تونس وبجاية وتلمسان ، فكان من جراء ذلك أن قامت في شمال إفريقية في أواسط القرن السابع الهجري حركة فكرية وأدبية زاهرة (٢).

وتبتدىء علاقة ابن عصفور بالدولة الحفصية منذ رحل عن الأندلس أول مرة ليستوطن تونس مدة يسيرة ثم ينتقل إلى بجاية بانتقال الأمير أبي عبدالله محمد بن أبي زكريا الذي صار واليا عليها لأبيه ، وكان هذا الأمير يقرأ على ابن عصفور (٣).

فاذا علمنا أن الأمير محمدا تولى أعمال بجاية في يوم الخميس الثاني من شهر رجب سنة ٦٣٨ هـ (٤) ، استطعنا أن نقدر أن مغادرة ابن عصفور للأندلس كانت في حوالي هذا التاريخ ، لأن اقامته بتونس كانت قصيرة حيث لم يقم بها الا مدة يسيرة كما يقول ابن الزبير ثم غادرها إلى بجاية بصحبة الأمير المذكور . (٥)

(١) الزركشي ص ٢٤ .

(٢) عبد الله عنان ص ٦٤٧ .

(٣) عنوان الدراية للبريني ١٨٩ .

(٤) الزركشي ٢١ .

(٥) صلة الصلة لابن الزبير ١٤٢ .

ب- حياة ابن عصفور

١ - اسمه ولقبه وكنيته ونسبه :

هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الأشبيلي الحضرمي وكنيته أبو الحسن ، ويعرف بابن عصفور . كذا روى اسمه ونسبه عند من أرخوا له من أصحاب الطبقات مثل معاصره الغبريني (ت ٨٧١٤) (١) وابن الزبير (ت ٨٧٠٨) (٢) والصفدي (ت ٨٧٦٤) (٣) وابن شاکر الکتبي (ت ٨٧٦٤) (٤) والسيوطي (ت ٨٩١١) (٥) وابن العماد (ت ٨١٠٨٩) (٦) .

ورواه ابن عبد الملك المراكشي المتوفى في أواخر القرن السابع الهجري أو أوائل القرن الثامن (٧) ، كما يلي : علي بن أبي الحسين ابن مؤمن بن محمد بن علي بن أحمد بن محمد بن أحمد بن عمر ابن عبدالله بن منظور بن عصفور الحضرمي . (٨)

فجعل أباه أبا الحسين ، وزاد في سلسلة نسبه ستة من اجداده ممن لم يذكرهم غيره من المؤرخين . والواقع أننا نقف أمام هذه الزيادة موقفاً لا يمكن أن نحكم فيه بشيء ، فابن عبد الملك مؤرخ ثقة ، وهو قريب العهد بعصر ابن عصفور كما أنه مواطن مغربي لا بد أن تكون مراجعه في تاريخه مراجع قريبة العهد أيضاً بابن عصفور بل معاصرة له .

-
- (١) عنوان الدراية لأحمد بن أحمد الغبريني : ١٨٨ .
 - (٢) صلة الصلة لأبي جعفر أحمد بن الزبير : ١٤٢ .
 - (٣) الوافي بالوفيات للصلاح الصفدي (مخطوط مصور بجامعة بغداد) ٢١٨/١٢ .
 - (٤) فوات الوفيات لابن شاکر الکتبي ١٨٤/٢ .
 - (٥) بغية الوعاة للسيوطي : ٣٥٧ .
 - (٦) شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٣٣٠/٥ .
 - (٧) عصر المرابطين والموحدين : القسم الثاني لعبد الله عنان : ٧١٠ .
 - (٨) الذيل والتكملة لأبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الملك المراكشي ٤١٣/٥ .

ولكن أبا الحسين ، الذي جعله ابن عبد الملك أبا لابن عصفور وهو مالم يذكره معاصرو ابن عصفور مثل الغبريني وابن الزبير ولا غيرهما ممن أرخ له ، نقف أمامه بشيء من التردد ، ونحتمل أنه تحريف أو وهم سببه كنية ابن عصفور المعروفة وهي أبو الحسن ذلك لأن جميع من أرخوا لابن عصفور ذكروا أن اسمه على بن مؤمن ، ولم يذكر واحد منهم أبا الحسين هذا . (١)

٢- مولده ونشأته :

ولد ابن عصفور بإشبيلية عام سبعة وتسعين وخمسمائة ٥٩٧ هـ ، كما يروى ابن عبد الملك والصفدي وابن شاكر والزركشي (ت بعد ٩٣٢ هـ) ، وبها نشأ وتعلم .

ولم تذكر لنا المصادر التي اطلعنا عليها شيئاً عن نشأته الأولى أو احوال أسرته ووضعها الاجتماعي والعلمي ، كما لم تحدثنا عن مراحل تعليمه الأولى وما أخذ من علوم العصر أو مبادئها مما يتلقاه التلاميذ في مراحل التعلم الأولى .

ولكن التاريخ يحدثنا أن إشبيلية كانت يومذاك قاعدة الدولة الموحدية في الأندلس وأعظم الخواضر الأندلسية حيث ازدهرت فيها الحياة العلمية والفكرية وغدت مركزاً عظيماً من مراكز الإشعاع الثقافي وموطناً يلتقى فيه كبار علماء الأندلس ومفكره .

وكانت ولادة ابن عصفور في تلك المدينة العظيمة ونشأته بها قد هيأت له فرصة ملائمة لتلقى علوم العصر ومعارفه المتنوعة على أيدي علماء أفذاذ تجاوزت شهرتهم موطنهم في الأندلس وامتدت الى اطراف بعيدة من العالم الاسلامي آنذاك .

(١) من مؤرخي المغاربة الذين ترجعوا لابن عصفور الزركشي في تاريخ الدولتين ٢٩ .

٣- شيوخه وثقافته :

يذكر مترجمو ابن عصفور اثنين من شيوخه الذين أخذ عنهم ، هما أبو علي الشلوين (ت ٦٤٥ هـ) وأبو الحسن الدباج (ت ٦٤٦ هـ) ولم يزيدوا عليهما .

أ- أما الشلوين فهو عمر بن محمد بن عمر بن عبدالله الأزدي ، من أهل اشيلة ، يكنى أبا علي ويعرف بالشلوين وهي بلسان أهل الأندلس الأشقر الأزرق العينين ، وكان والده أشقر أزرق (١) وقيل نسبة إلى شلوينية من حصون غرناطة الساحلية (٢) .

ولد سنة ٥٦٢ هـ بأشيلة وكان والده خبازاً بها فألفت نفسه من صناعته وعكف من صباه على النحو حتى برع فيه .

روى عن الحافظ أبي بكر بن الجلد وأبي عبدالله بن زبقون وأبي بكر بن حسين وابن بشكوال وأبي بكر بن زهر وأبي جعفر بن مضاء وغيرهم . (٣)
كان إماماً في العربية ، أقرأها نحواً من ستين سنة حتى علا صيته واشتهر ذكره ، وكان إلى جانب تبحره في النحو ذا معرفة بنقد الشعر وغيره بارعاً في التعليم قال ابن الزبير : وقل متأدب بالأندلس من أهل وقتنا لم يقرأ عليه أو نحوى لا يستند ولو بواسطة إليه . (٤)

ووصفه المقرئ بأنه آية الله تعالى في العربية . (٥)

كما وصفه ابن عبد الملك المراكشي بأنه كان ذا معرفة بالقراءات حاملاً للآداب واللغات ، أخذاً بطرف صالح من رواية الحديث متقدماً في العربية

(١) الذيل والتكملة ٤٦١/٥ .

(٢) اختصار القح المل لا بن سعيد ١٥٢ .

(٣) وينظر في ترجمة الشلوين المغرب لا بن سعيد ١٢٩/٢ ، الديباج المذهب لا بن فرحون ١٨٥

والتكملة لا بن الأبار ٦٥٨ وبنية الوعاة للسيوطي ٣٦٤ وشدرات الذهب ٢٣٢/٥ وابن خلكان

٣٨٢/١ ، والقفا ٢٣٢/٢ .

(٤) صلة الصلة ٧١ . (٥) لفتح الطيب ٤٩٠/٣ .

كبير أساتيدها بإشبيلية ، مبرزاً في تحصيلها مستبحراً في معرفتها متحققاً بها ، حسن الالتقاء والتعبير عن أغراضها . قال : تصدر تدريسها - أي العربية - بعد الثمانين وخمسمائة مدة طويلة نحو ستين عاماً وإليه كانت الرحلة فيها واستفاد بسبب ذلك جهاها عريضاً ومالاً عظيماً وذكرأ شائعاً ... ثم تخلى عن ذلك في نحو الأربعين وستمائة بالكبرة التي لحقته واشتغال أهل بلده بما كان قد دهمهم من اشتعال نار الفتنة التي آلت إلى أخذ الروم بلده . قال : وكان آتق أهل عصره طريقه في الخط وأسرعهم كتباً وأكثرهم كُتُباً وأبعدهم في الاستاذة صيتاً (١) .

وقال عنه تلميذه ابن سعيد (ت ٦٨٥ هـ) : وكان مع امامته في النحو مقرئاً لمصنفات الأدب الجلية قائماً بمعرفتها وضبطها وروايتها . (٢)
ومن مصنفات الشلوين : شرح الجزولية ، والتوطئة ، وهي ثلاث نسخ كما يقول ابن سعيد ، وتعليقات على كتاب سيبويه .

وكانت وفاته بإشبيلية في العشر الأواخر من صفر عام ٦٤٥ هـ خلال حصار الأسبان لما الذي انتهى بتسليمها لهم في الخامس من شعبان عام ٦٤٦ هـ . ويروى ابن سعيد أن وفاته كانت عام ٦٤٦ هـ قبل استيلاء الأسبان على إشبيلية بقليل (٣)

ويروى الصفدي أن ابن عصفور لازم الشلوين نحواً من عشرة أعوام إلى أن ختم عليه كتاب سيبويه في نحو سبعين طالباً . ثم يقول : قال العلامة أبو حيان الذي نعرفه أنه ماأكل عليه الكتاب أصلاً . (٤)

ويروى ابن عبد الملك أنه اختص به كثيراً (٥) . كما يروى ابن الزبير أنه

(١) الذيل والتكملة ٤٦٢/٥ .

(٢) اختصار الفتح المل ١٥٤ .

(٣) نفس المصدر ١٥٤ .

(٤) الموائى بالوفيات ٢١٨/١٢ .

(٥) الذيل والتكملة ٤١٣/٥ .

لازمه مدة في علم العربية وانتفع به كثيراً ثم كانت بينهما منافرة أدت إلى وحشة وأفضت إلى مقاطعة (١).

وتعكس لنا هذه الحكاية التي يرويها صاحب نفح الطيب صورة لهذه المنافسة التي وقعت بين الشلوين وتلميذه ابن عصفور .

فقد روى المقرئ أن أبا جعفر الثبلي قرئ عليه يوماً قول امرئ القيس :
حَسْبِي الْحُمُولُ بِجَانِبِ الْعَزْلِ إِذْ لَا يَلَأُ شَكْلُهَا شَكْلِي
فقال لطلبت : ما العامل في هذا الظرف ؟ يعني إذ . فتنازعا القول فقال :
حسبك قرئ هذا البيت على أستاذنا أبي علي الشلوين فسالنا هذا السؤال
وكان أبو الحسن بن عصفور قد برع واستقل وجلس للتدريس ، وكان
الشلوين يغض منه فقال لنا : اذا خرجتم فاسألوا ذلك الجاهل ، يعني ابن
عصفور ، فلما خرجنا سرنا إليه بجمعنا ودخلنا المسجد فرأيناه قد دارت به
حلقة كبيرة وهو يتكلم بغرائب النحو فلم نجسر على سؤاله لهيبته وانصرفنا .
ثم جئنا بعد على عادتنا لأبي علي فنسى حتى قرئ عليه قول النابغة :
فَعَدُّ عَمَّا تَرَى إِذْ لَا لِرَجَاعٍ لَهُ
فتذكر وقال : ما فعلتم في سؤال ابن عصفور ؟ فصدقنا له الحديث فأقسم ألا
ينحبرنا ما العامل فيه (٢) .

وحين نقرأ سيرة الشلوين لانعجب لهذا الذي وقع بينه وبين ابن عصفور .
فهو كما يروي عنه تلميذه ابن سعيد اشتهر في اقاربه بحدة الخلق والسب
لأئمة النحو وغيرهم ممن يعرض له ذكر ، لايبالي من وضع فيه لسانه (٣) .
ويروي ابن سعيد أيضاً أن أبا العلاء بن المنصور — من أمراء الموحدين —
قد جعله يحضر مجلس المذاكرة في المذاهب ، فوضع لسانه في أئمة الفقه فمنع

(١) صلة الصلة ١٤٢ .

(٢) نفح الطيب ٢٠٩/٢ .

(٣) اختصار القلح . المل ١٥٢ .

الحضور من حيثئذ وقيل له : أنت رجل لا تترك هادتك وأئمه الفقه ليسوا
كأئمة النحو ويخشى عليك من أن تتعرض لسفك دمك (١) .
كما يروى عنه في هذا الشأن حكاية طريفة وقعت له مع أحد طلبته تبين
مدى حدة خلقه وثورته واقفاله حيث تشعبت المذاكرة بينه وبين هذا الطالب
الذي كان يلقب بالحمار فغضب الشلوين وثار بهذا الطالب وشمته ثم زحف
نحوه وهو يضع اصبعيه في أذنيه وينهق مقلداً صوت الحمار حتى اجتمعت
العامة بباب المسجد وكانت حالة مضحكة كما يقول ابن سعيد (٢) .
وفي ذلك يقول ابن عتمة الطبيب الذي كان يلم بمجالس الشلوين لئلا
قليلاً :

تجنب إن رُشِدْتَ أبا عليٍّ ولا تقربه ما بين الأنامِ
ونكّب نحوه إن كُنْتَ تأبى وتأنف همةً سقطت الكلامِ
يُحْمَدُ الرجلَ في الأقراءِ جهلاً ويلعنُ سيويه بلا احتشامِ
وان باراهُ معترضٌ بحقٍ سمعتَ لديه غوغاءَ الطغامِ

فهذه الطباع التي عرفت عن الشلوين ثم ما كان يتصف به من غفلة شديدة
صدرت عنه بسببها نوادر غريبة تناقلها الناس (٣) ، كل هذا يمكن أن
يفسر لنا الجفوة التي وقعت بينه وبين تلميذه الذي لازمه طويلاً وأخذ عنه
ثم برع وتصدر للتدريس على عهد شيخه الذي يبدو أنه رأى فيه منافساً
ومنازعاً له على ما كان له من منزلة علمية بين مواطنيه .

ب- أبو الحسن الدباج :

هو علي بن جابر بن علي بن يحيى اللخمي المقرئ من أهل إشبيلية ،
يكنى أبا الحسن ويعرف بالدباج ، ولد بإشبيلية سنة ٥٦٦ هـ وأخذ القراءات عن

(١) نفس المصدر ١٥٣ .

(٢) اختصار القندج ١٥٣ .

(٣) اختصار القندج ١٥٤ وانظر الذيل والتكملة ٥٦٢/٥ وملة الملة ٧٠ .

أبي بكر بن صاف ، وتلا بالسبع على صهره أبي الحسن نجبة ولم يكمل عليه .
وأخذ النحو عن أبي بكر بن طلحة وأبي الحسن بن خروف وغيرهما .
وكان لما يصفه ابن الزبير نحويّاً أديباً ومقرئاً جليلاً فاضلاً ، آخر المقرئين
الحنابلة بأشبيلية ، أقرأ عمره كله وروى عنه ناس كثير (١) .

ووصفه تلميذه ابن سعيد بأنه كان من الأدب بمنزلة عالية ، قال :
وهو ممن قرأت عليه مدة ورويت عنه من الكتب عدة ، وكان مع رقة
حاشيته وتلفه مع أصناف غاشيته أمتن الناس ديناً وأخلصهم لله يقيناً حتى
أن أهل أشبيلية ارتضوه لجامع العديس اماماً (٢) .

وقال عنه ابن عبد الملك إنه كان حسن السميت والهدى ديناً صالحاً سنياً
فاضلاً ظريف الدعابة حسن اللوذية مقرئاً مجوداً متعلقاً برواية يسيرة من
الحديث متقدماً في العربية والأدب ، يقرض قطعاً من الشعر فيها قال :
عكف على إلقاء القرآن وتدريس العربية نحو خمسين سنة لم يتعرض لسواه
ولا عرج على غيره نراه عن الأطماع وأنفة من التعلق بالدنيا وأهلها ،
وكان مبارك التعليم فنفّع الله بصحبته والأخذ عنه خلقاً كثيراً (٣) .

وكانت وفاته بأشبيلية لتسع بقين من شعبان سنة ٦٤٦ هـ قبل استيلاء الأسيان
عليها بتسعة أيام . قال ابن عبد الملك : ولم يحضر الصلاة عليه الا ثلاثة نفر
لما حل بالناس حيثئذ من الموت وباء وجوعاً (٤) .

فإن عصفور اذن أخذ علوم العربية والقراءات عن رجلين من أجل
شيوخ العصر وكانت امامتهما مسألة لا تحتل الجدل او النزاع فيها . وكان
الشلوبين إلى جانب تدريسه للنحو يقرئ طلابه كتب الأدب مثل الكامل

(١) صلة الصلة ١٣٧ .

(٢) اختصار القدر ١٥٥ .

(٣) الدليل والتكملة ١٩٩/٥ .

(٤) نفس المصدر . وانظر في ترجمة الدباج ايضاً : التكملة ٦٨٣/٢ ، المغرب لابن سيد ٢٥٥/١
ورايات المبرزين لابن سيد ١٦ ، والبنية ٣٣١ وشذرات الذهب ٢٣٥/٥ .

للمبرد ودواوين الشعر مثل ديوان المتنبي (١) فالراجح أن ملازمة ابن عصفور له التي امتدت نحواً من عشر سنين جعلته يتلقى عنه علوم النحو والأدب كما كان يتلقى القراءات والعربية والأدب عن أبي الحسن الدباج الذي عكف على تدريسها نحو خمسين سنة .

لهذا نجد ابن الزبير يقول في ترجمة ابن عصفور أنه لم يكن عنده ما يؤخذ عنه سوى ما ذكر ، أي علوم العربية (٢) .

ويروى الصفدي عن الشيخ شمس الدين أن ابن عصفور لم يكن له تعلق بعلم القراءات ولا الفقه ولا الحديث (٣) .

وتدل قائمة كتب ابن عصفور التي وضعها على أنه لم يكن له اهتمام بغير علوم العربية وأدائها من نحو وصرف وشروح لأشعار الجاهليين والإسلاميين. غير أن الغبرني يروي ما ينقض ظاهره هذا الكلام إذ يقول : وأخبرني بعض أصحابنا أنه شرح جزء من كتاب الله العزيز وسلك فيه مسلكاً لم يسبق إليه من الأيراد والأصدار والأعداد بما يتعلق بالألفاظ ثم بالمعاني ثم بأيراد الأسئلة الأدبية على أنحاء مستحسنة وقال : لو أعاني الوقت وأمدني الله بالمعونة منه وأكمل هذا الشرح على هذا المنزاع لكان ذخيرة العالم . قال الغبرني : وهو محسن وله القدرة على هذا وهو أولى الناس بشرح كتاب الله تعالى (٤).

والغبرني قريب العهد بابن عصفور ، بل هو معاصر له وهو من أهل بجاية التي سكنها ابن عصفور مدة وأقرأ بها ، فروايتُه لا بد أن نضعه موضع الاهتمام لاسيما أنه ثقة وكان قاضياً للقضاة في بلده .
وحين ندقق النظر في هذه الرواية لانرى فيها ما ينقض ابن الزبير

(١) اختصار القندح : ١٥٢ .

(٢) صلة الصلة ١٤٣ وانظر فوات الوفيات ١٨٤/٢ والبغية ٣٥٧ .

(٣) الروايات بالوفيات ٢١٨/١٢ .

(٤) عنوان الدراية ١٩٠ .

وغيره من ان ابن عصفور لم يتأهل لغير تدريس العربية ولم يكن عنده ما يؤخذ عنه سوى علومها ، فهذا الشرح الذي ينسب لابن عصفور لم يزد عن كونه شرحا لغويا يغلب عليه طابع الاهتمام بالمسائل الأدبية في لغة القرآن واسلوبه ولم يكن تفسيرا يعالج أحكام الآيات وما يتعلق بها من أمور الفقه والمعاملات او نحوها من العلوم القرآنية التي تتطلب تبجرا واختصاصا عميقاً بها ، وهذا هو ماتوحى به عبارة الغبريني ، وابن عصفور كما سنرى ترك عددا من المصنفات التي شرح بها أشعار الجاهليين والاسلاميين شرحا أدبياً يكشف عن تمكنه من فهم النصوص الأدبية ، والقرآن لاشك نص أدبي يمثل أعلى مراتب الفصاحة في العربية ، فليس عسيرا على ابن عصفور الذي يلقب بحامل لواء العربية ان يتصدى لشرح جزء منه شرحا أدبيا يتعلق بالألفاظ ثم بالمعاني ثم بإيراد الأسئلة الأدبية على أنحاء مستحسنة كما يقول الغبريني ، وله في هذا سلف في أبي عبيدة الذي وضع كتابه (مجاز القرآن) على هذا النحو .

ويقول الغبريني أيضا في ترجمة ابن عصفور : وتدل تأليفه على أن له مشاركة في علم المنطق ، ولأجل ذلك حسن إirاده فيها تقسيما وحدودا واستعمالا للأدلة . (١)

وليس غريباً على ابن عصفور الذي نشأ في أشيلية ودرس بها أن يقرأ علوم الفلسفة والعلوم العقلية على شيوخها . فقد كانت اشيلية كما يحدثننا التاريخ مستقراً لأعلام الفلسفة في الأندلس مثل ابن طفيل (ت ٨٥٨١) وتلميذه ابن رشد (ت ٥٩٥ هـ) وكانا مع الأمير الموحدى أبي يعقوب يوسف بن عبد المؤمن حينما كان هناك عام ٥٦٦ هـ وما بعدها (٢) واليا عليها لأبيه عبد المؤمن .

وكان هذا الخليفة شغوفا بالدراسات الفلسفية مما جعله يختص ابن طفيل

(١) عنوان الدراية ١٩٠ .

(٢) المعجب ٢٣٨ - ٢٤٢ .

برعايته وملازمته متخذاً إياه طبيباً خاصاً ، ثم استمرت حال ابن طفيل كذلك مع ولده أبي يوسف يعقوب ، كذلك كان ابن رشد مقرباً عند الخليفة أبي يعقوب لما كان طبيباً للخاص إلى جانب شيخه ابن طفيل . وولى قضاء مدينة اشبيلية ومدينة قرطبة بعد ذلك ، ولقى نفس هذه الحظوة عند الخليفة أبي يوسف يعقوب المنصور بن الخليفة أبي يعقوب (١).

ولابد أن تكون الدراسات الفلسفية والعقلية التي نضجت على أيدى هذين الفيلسوفين العظميين وما تركاه فيها من المصنفات التي ظلت عمادا للدراسة الفلسفية في أوروبا حتى عصور متأخرة ، لابد أن تكون قد أعطت ثمارها في البيئة الأندلسية وحواضرها المهمة مثل أشبيلية وغرناطة وقرطبة وغيرها ، ولابد أن تكون هذه الدراسات قد لقيت من يعني بها من الشيوخ والدارسين ويقوم على رعايتها حتى تستمر جذوتها في الديار الأندلسية.

وفي حديثنا عن شرح الجمل سنعرض لبعض المظاهر التي يظهر فيها تأثير ابن عصفور بعلم المنطق عندما يحلل المادة النحوية ويدافع عن وجهة النظر التي يتبناها .

٤ - نشاطه العلمي ومنزلته :

يحدثنا مترجمو ابن عصفور أنه بعد أن استكمل دراسته على شيوخه مثل الشنويين والديباج تصدع للتدريس ، وكان ذلك في بلده اشبيلية أول الأمر (٢) وكانت له حلقة كبيرة يارس فيها طلابه بعد أن برع واستقل ، (٣)

ثم ما لبث أن غادر اشبيلية ليتجول في بلاد الأندلس يقرىء فيها فدخل شريش ثم شذونة ثم مالقة ثم لورقة ثم مرسية . وأقام بكل بلد من هذه أشهراً وأقبل عليه الطلبة بكل بلد منها ، وكما يقول ابن الزبير فإنه أدى بها تقايده

(١) عصر المرابطين والموحدين : القسم الثاني ٢٢٠ .

(٢) صلة الصلة ١٤٢ .

(٣) نفح الطيب ٢٠٩/٢ .

على الجمل للزجاجي وايضاح الفارسي والكراسة المنسوبة للجزولي وكتاب سيويه ، وكان ذا كرا لها يملئها من حفظه وهي كما يصفها ابن الزبير من أنفع التقايد في بابها (١).

ثم غادر ابن عصفور الأندلس وعبر البحر إلى إفريقية وأقام بتونس مدة يسيرة مع الأمير أبي عبدالله محمد بن الأمير أبي زكريا يحيى بن أبي حفص صاحب تونس ، ويظهر أن ذلك كان باستدعاء من الأمير المذكور الذي كان يقرأ عليه قبل أن تنتقل الامارة اليه بوفاة أبيه أبي زكريا عام ٦٤٧ هـ. وحينما انتقل الأمير محمد إلى بجاية من أعمال الدولة الحفصية واليا عليها عام ٦٣٨ هـ انتقل ابن عصفور معه وكان أحد خواص مجلسه بها ، وكما يروى الغبريني فقد قرأ عليه خلق كثير وانتفعوا به في هذه المدينة . (٢)

ومن بجاية عاد ابن عصفور ثانية إلى تونس ثم عبر البحر إلى الأندلس وقصد لورقة في شرقي شبه الجزيرة ثم رحل إلى غرب الأندلس وعبر إلى مدينة سلا وأقام بها سيرا . والظاهر أن عودته إلى الأندلس كانت بعد عام ٦٤٦ هـ وهو العام الذي سقطت فيه اشيلية بيد الأسبان ، حيث لم يذكر لنا ابن الزبير أو غيره أنه زارها في رحلته هذه ، وهي كما نعرف بلده الذي نشأ وعاش فيه صدر حياته. وبعد أن أقام بمدينة سلا فترة قصيرة عاد إلى إفريقية (تونس) ثانية باستدعاء الأمير أبي عبدالله المستنصر الحفصي الذي كان معه في تونس وبجاية قبل ذلك. وأقام بتونس حتى توفي بها .

وفي رواية ابن عبد الملك أن ابن عصفور زار مراکش أيضاً في اثناء تجواله بديار الأندلس والمغرب (٣).

وعن منزلة ابن عصفور العلمية يحدثنا مترجموه فيقول ابن عبد الملك في ترجمته

(١) صلة الصلة ١٤٢ .

(٢) عنوان الدراية ١٨٨ وانظر صلة الصلة ١٤٢ .

(٣) الدليل والتكملة ٤١٤/٥ .

له : وكان ماهراً في علم العربية رتيان من الأدب حسن التصرف ، من أبرع من تخرج على أبي علي الشلوبين وأحسنهم تصنيفاً في علوم اللسان . قال : ومصنفه في الصرف - أي المستع - جليل نافع ومقرّب في النحو شاهد بذكره للعربية وإشرافه على مشهورها وشادها . (١)

ويقول الغبريني : وكل من قرأ على أبي علي الشلوبين ببلده نجب ، واجلهم عندي رجلان ، الأستاذ أبو الحسن هذا والأستاذ أبو الحسن بن أبي الربيع ، وأجل الاستاذين الأستاذ أبو الحسن بن عصفور ، وما أعتقد في المتأخرين من الأساتيد أجل منه ، جمع رحمه الله بين الحفظ والانتقان والتصور وفصاحة اللسان . وهو حافظ متصور لما هو حافظ له قادر على التعبير عن محفوظه وهذه هي الغاية ، وهي أن يكون المرء حافظاً له متصوراً معبراً ، وقل أن يجمع مثل هذا إلاّ الآحاد ، ثم يقول : وكل من قرأ عليه وكل من ظهر من أصحابه فمن المبرزين ، قال : وتأليف أبي الحسن رحمه الله في العربية أحسن التصانيف ومن أجل الموضوعات والتأليف ... وكلامه في جميع تأليفه سهل منسبك مُحَصَّل والذي قيّد عنه أصحابه أكثر من تأليفه التي ألفها ثم قال : وبالجملية فيأيق أن يكون كلامه مقدماً على كلام غيره من المعبرين من النحاة . (٢)

والغبريني (ت ٥٧١٤هـ) هذا تونسي من أهل بجاية ، كان قاضياً للقضاة فيها وألف كتابه في نهاية القرن السابع الهجري ترجم فيه لمن عرف من العلماء ببجاية خلال ذلك القرن . فهو قريب العهد بابن عصفور ، كما أن صاحبه الفقيه أبا زكريا يحيى البغريبي أخذ عن ابن عصفور وانتفع به ، فهو يعرف لابن عصفور قدره ومزاته في نفوس معاصريه وطلابه .

ويتحدث عنه تلميذه ابن سعيد المغربي (ت ٦٨٥هـ) في تذييله لرسالة ابن حزم في فضل الأندلس فيقول : واليه انتهت علوم النحو وعليه الاحالة الآن

(١) نفس المصدر والمصلحة .

(٢) عنوان الدراية ١٨٩ .

من المشرق والمغرب، وأتيت له من أفريقية بكتاب المقرب في النحو فتلقى باليمين من كل جهة وطار بجناح الاغتباط. (١)

ويقول عنه في القدح المعلى: وأبو الحسن الآن امام بهذا الشأن (أي النحو) في المغرب والمشرق، وهو حيث حل فعلمه نازل بالمحل الرفيع ومقابل بالبر الفائق. (٢)

أما الصفدي فيصفه بأنه حامل لواء العربية في الأندلس، وكذلك يصفه ابن شاعر والسيوطي وابن العماد. (٣)

على أن هذه المنزلة التي أشاد بها مترجمو ابن عصفور ومعاصروه كانت مبعث ضيق وحسد في نفوس بعض الناس من أهل قطره الأندلسيين وغيرهم. فالمقرئ بروى في نفح الطيب أن ابن عصفور لما ألف كتاب المقرب انتقده جماعة من أهل قطره وغيرهم، ومنهم ابن الضائع وابن هشام الخضراوي ووضع في ذلك كتاباً سماه: المنهج المغرب في الرد على المقرب، قال المقرئ: وفيه تخليط كثير وتعسف، ثم أنشد:

(وفي تعب من يحسد الشمس نورها ويأمل أن يأتي له بضرب). قال: ومنهم ابن الحاج وأبو الحسن حازم القرطاجني الخزرجي وابن مؤمن القاهسي وبهاء الدين بن النحاس. (٤).

وقال في ترجمة أبي عبدالله محمد بن الأزرق: ولما انشد ابن الأزرق المذكور في كتابه روضة الأعلام قول القائل (٥) في مدح ابن عصفور:

نقل النحو إلينا الدولي عن أمير المؤمنين البطّل

(١) نفح الطيب ١٨٤/٣.

(٢) الوافي بالوفيات ٢١٨/١٢، فوات الوفيات ١٨٤/٢، البنية ٣٥٧، شذرات الذهب ٣٣٠/٥.

(٣) نفح الطيب ١٤٨/٤.

(٤) نفح الطيب ١٤٨/٤.

(٥) هو القاضي ناصر الدين بن المنير المالكي الاسكندري (ت ٧٣٣) كما في البنية ٣٥٧.

بدأ النَحْو على وكذا خَمَّ النَحْو ابنُ عصفورٍ على
قال بعده مانصه : على ان صاحبنا الكاتب الأديب الأبرع ابا عبدالله محمد
ابن الأزرق الوادي اثنى رحمه الله تعالى قد قال فيما يدافع ابن عصفور
عما اقتضاه هذا المدح له بتفضيل الأستاذ المحقق ابي الحسن بن الضائع عليه،
واقعد ابدع في ذلك ماشاء لما تضمن من التوبة .

بضائعك ابن الضائع الندب قد أتت بحظ من التحقيق والعلم موفور
فطيرت عقاباً كاسراً اوماترى مطارك قد اعمى جناح ابن عصفور (١)
٤- ولهاته :

تختلف الرواية في تاريخ وفاة ابن عصفور على اربعة اوجه .

١ - يروى ابن الزبير والغبرني انه توفي في عشر السبعين وستمائة دون
ان يحددا السنة التي توفي فيها .

٢ - يروى ابن عبد الملك أنه توفي بدار سكناهم من قصبة تونس بعد ظهر
يوم السبت لست بقين من ذي القعدة سنة تسع وخمسين وستمائة ودفن عقب
العصر من يوم وفاته. (٢) والمرجح أن «خمسين» محرفة من ستين حيث يذكر
ابن شاكر أن ابن عصفور توفي سنة ٦٦٩ هـ بتونس وكذلك الزركشي الذي
يحدد ليلة الأحد ٢٥ ذي القعدة سنة ٦٦٩ تاريخاً لوفاة وكذلك الصفدي
في احدي روايتيه ، وابن العماد في شذرات الذهب حيث يذكر وفاته ضمن
أحداث سنة ٦٦٩ هـ .

كما أن رواية ابن الزبير والغبرني ترى أنه توفي في عشر السبعين .

(١) نفع الطيب ٧٠١/٢ .

(٢) الدليل والتكملة ٤١٤/٥ وانظر الوافي ٢١٨/١٢ وفوات الوفيات ١٨٥/٢ والشذرات
٣٣٠/٥ .

٣- يروى الصفدي أنه توفي بتونس في رابع عشرين من ذي القعدة سنة ٦٦٣هـ قال : وقيل سنة تسع وستين وستمائة . وينقل عنه هذا السيوطي في البغية .

٤- ينقل الزركشي عن وفيات ابن قنفذ أنه توفي سنة ٦٦٧هـ غرباً بتونس . ثم يقول : في وفاته روايات ٦٦٣ ، ٦٧ ، ٦٩ . (١)

فأمامنا الآن أربع روايات الأولى منها لاتحدد سنة بعينها ولكنها تؤكد وفاته في العقد السابع من القرن السابع الهجري . والرابعة مستبعدة لأنها مفردة وليست صادرة عن أحد من معاصري ابن عصفور أو القريبى العهد به . فتبقى أمامنا روايتان ، الأولى رواية ابن عبد الملك والزركشي وهي التي تقول بوفاته سنة ٦٦٩هـ ويؤيدها ابن شاکر وابن العماد والصفدي في إحدى روايته ، والثانية إحدى روايتي الصفدي وهي التي تقول بوفاته سنة ٦٦٣هـ ، وهو لم يرجحها أو يجزم بها .

أمام هذا نؤثر أن نختار رواية ابن عبد الملك وهو معاصر لابن عصفور وهي أيضاً رواية الزركشي وليس هناك ما ينقضها أو يعارضها غير رواية الصفدي وهي محتملة وليس قاطعة .

فتكون وفاة ابن عصفور اذن عام ٦٦٩هـ ويكون بذلك قد عمر حوالي اثنين وسبعين عاماً .

واذا كان الخلاف قد وقع في تاريخ وفاة ابن عصفور فهو وارد أيضاً في سبب هذه الوفاة . فالزركشي ينقل عن ابن قنفذ أن ابن عصفور توفي غرباً بتونس (٢) . لكن الصفدي ينقل رواية غريبة في سبب هذه الوفاة فيقول في ترجمته له : ولم يكن بذاك في الورع ، قلت : كان الشيخ تقي

(١) الاعلام ١٧٩/٥ .

(٢) الاعلام ١٧٩/٥ .

الدين بن تيمية يدعى أنه لم يزل يرجم بالنارنج في مجلس شراب الى أن مات (١).
وهذه الرواية نقلها عنه ابن شاکر والسيوطي وابن العماد .

أما عن تناول ابن عصفور للشراب فهو أمر غير مستبعد ، لاسيما أن هناك أبياتاً يرويها عنه الصفدي والسيوطي وابن العماد يقول فيها :
لما تَدَنَسْتُ بالتفريط في كبري وصرتُ مُغرَى بشربِ الراح واللعس
رأيتُ أنْ خضابَ الشيب أسترلي أنْ البياضَ قليلُ الحَمَلِ للدنسِ
لكن الأمر المستبعد أن يجلس شيخ عالم تجاوز السبعين ، وفي منزلة كالتّي كانت لابن عصفور في نفوس معاصريه ، في مجلس شراب يتبدّل فيه ويُستخفّ به حتى يُرجمَ بالنارنج الى أن يموت !

ولولا أن هذه الرواية تروى عن ابن تيمية وهو امام كبير لما كانت شيئاً يستحقّ التعرض له أو مناقشته .

ولكن الرواية التي ينقلها الزركشي في وفاة ابن عصفور تبدو أقرب الروايات الى الصحة فهو يقول : وكان سبب موته فيما نقل عن الشيخ أحمد القلجاني (٢) وغيره أنه دخل على السلطان — أي المستنصر الحفصي (ت ٦٧٥هـ) — يوماً وهو جالس برياض أبي فهر في القبة التي على الجاية الكبيرة فقال السلطان ، على جهة الفخر بدولته ، : قد أصبح ملكنا الغداة عظيماً ، فأجابه ابن عصفور بأن قال : بنا وبأمثالنا . فوجدها السلطان في نفسه ، فلما قام الاستاذ ليخرج أمر السلطان بعض رجاله أن يلقيه بشيابه في الجاية المذكورة ، وكان ذلك اليوم شديد البرد ثم قال لمن حضره : لا تركوه يصعد ، مظهرأ اللعب معه ، فكلما أراد الصعود ردوه ، وبعد صعوده أصابه برد وحمة بقي ثلاثة أيام وقضى نحبّه ، فدفن بمقبرة ابن مهنا قرب

(١) الوافي بالوفيات ٢١٨/١٢ .

(٢) هو الشيخ الفقيه المفتي ابو العباس احمد القلجاني (٧٧٨ - ٨٦٢ هـ) من علماء تونس ومن تولوا الفتناء والقضاء والخطابة في جامع الزيتونة وغيره .

انظر الزركش : ١٢٥ ، ١٣٢ ، ١٣٥ .

جبانة الشيخ ابن قيس شرقي باب يتجمي أحد أبواب القعبة . (١)
والذي يحلنا نطمن الى صحة هذه الرواية . أن المستنصر كان معروفاً
بسرعة عصب والنزق في تصرفاته . وقد سبق له أن قتل الفقيه المؤرخ المشهور
ابن الأبار النعاعي (ت ٦٥٨هـ) بعد أن ضرب بالسياط كثيراً . لأسباب
نافهة لا يجوز أن تكون سبباً في اراقة دمه . وهو العالم الحجة بين أبناء عصره . (٢)
كما أن هذه الرواية يمكن أن تكون أصلاً تفرعت عنه الروايتان الأخريتان
في وفاة ابن عصفور . فالقائه في البر أو هم بعض الناقلين أنه توفي فيه غريقاً
كما جاء في رواية ابن قنفذ . كما أن معاينة السلطان له وأمره أصحابه بأن
يردوه الى البر كلما أرد الحروج منها . أوهم الآخرين بأن وفاته كانت
بسبب من رجمه بالنارنج الذي لا يستبعد أن يكون بين أيدي الحاضرين آنذاك
ولكنه لم يكن سبباً في الوفاة كما رأينا .

جـ - آثار ابن عصفور

ترك ابن عصفور جملة من المصنفات في النحو والصرف والأدب
جاوزت عشرين مصنفات . وما بقي بأيدينا من هذه المصنفات شيء يسير
بالنسبة إلى ما لم يعمل إلينا ، ولما لم نستطع ترتيب هذه الآثار ترتيباً تاريخياً
بحسب الزمن الذي وصفت فيه ، لأننا لانملك الوسيلة التي تهدينا إلى ذلك فقد
اخترنا أن نرتبها بحسب الحروف الأولى من أسمائها . مبتدئين بما وصل
إلينا منها أولاً ثم ما لم يعمل إلينا أو ما لم نطلع عليه .

١ - شرح الجمل : يروي السيوطي وابن العماد أن لابن عصفور
ثلاثة شروح على جمل الزجاجي . كما يروي الغبريني أن له شروحات على
الجمل . وينقل صاحب كشف الظنون في حديثه عن جمل عبد القاهر الجرجاني
أن لابن عصفور ثلاثة شروح عليها (٣) . وهو لاشك وهم وفي حاشيته

(١) تاريخ السولين للزركش ٣٠ .

(٢) الزركش : ٢٧ وانظر : مصر الترابطي والموسمين لعبد اله صا (القسم الثاني) ٧٠٦ .

(٣) كشف الظنون : ٦٠٢ .

علق الفاشر مايلى : وهذه الشروح الثلاثة لجمل الزجاجي ، وهكذا في هامش الاصل بخط بعض الفضلاء ولم يذكره بين شراح الجمل .
والذي وصل إلينا من شروح الجمل اثنان . أحدهما يقع في مائة وستين ورقة ومنه نسخة في المكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية تحت رقم (٣٣٢) وهي مكتوبة سنة ٨٧٤٧. ومنه أيضاً نسخة أخرى في ليدن . هولندا تحت رقم (٤٣). وقد استحصلت منها مصورة فوجدتها مطابقة للنسخة التيمورية . والثاني يقع في حوالي مائتين وسبعين ورقة ، وهو الذي حققناه اعتماداً على نسختين أحدهما مصورة في الجامعة العربية عن نسخة مكتبة بني جامع بتركيا برقم ١٠٧٣ ، والثانية موجودة في مكتبة اميروزيانا بايطاليا تحت رقم ١٥٤ ، والنسختان بخط ناسخ واحد .

٢ - شرح المقرب : يذكر الغبريني أن لابن عصفور شروحات على المقرب . والذي يظهر أن لابن عصفور شرحه على المقرب أحدهما كبير ، وهو الذي اختصره أبو حيان في كتاب سماه ، الموفور من شرح ابن عصفور (١) ، وهذا الشرح لم يصل إلينا والثاني شرح صغير جعله ابن عصفور في ستين ورقة وغرضه أن يوضح فيه المسائل التي وردت في المقرب ولحقها الغموض بسبب الاختصار الذي صيغ به المقرب كما مثل فيه لكثير من المسائل التي عرضها في المقرب بدون أن يوضحها بالأمثلة ويذكر ابن عصفور في مقدمة كتابه هذا أنه ألفه استجابة لطلب الأمير أبي عيسى (٢) بن الأمير أبي زكريا يحيى أمير تونس (ت ٨٦٧٥هـ). ولهذا الكتاب نسخة في جامعة استنبول ومنها مصورة بجامعة الدول العربية تحت رقم (١٠٦٦ نحو) .

٣ - المقرب : وهذا الكتاب ألفه ابن عصفور استجابة لطلب الأمير أبي زكريا (ت ٨٦٤٧هـ) أمير الدولة الحفصية في تونس وجعله كما يقول : تأليفاً مترهاً عن الاطناب الممل والاختصار المخل محتويًا على كلياته (أى

(١) لهذا الكتاب نسخة بخط المصنف في تركيا وهي في ٦٢ ورقة ، ومنها مصورة بدار الكتب بالقاهرة ضمن مجموع تحت رقم (٦٤٩٩ هـ) .
(٢) كذا في الأصل ولعله تحريف : يحيى وهي كنية المستنصر الحفصي الذي مر ذكره .

النحو) مشتملا على فصوله وغاياته ، عارياً عن ايراد الخلاف والدليل مجراها أكثره عن التوجيه والتعليل .

فابن عصفور في المقرب يسوق القاعدة النحوية أو الصرفية ويمثل لها أو يستشهد بالشعر أو الشر دون أن يطرئ إلى خلاف فيها بين اهل المذاهب لئلا في النادر ، كما لم يتعرض إلى تعليل الظواهر النحوية أو الصرفية أو الاحتجاج لها كما فعل في شرح الجمل الكبير .

والكتاب جامع لعامة الأبواب النحوية والصرفية وبعض الأبواب اللغوية ومجموعها أربعة وستون باباً آخرها باب الضرائر ، وهو يقع في ١٦٧ صفحة ، ووصفه أبو حيان بأنه من أحسن الموضوعات ترتيباً وأكملها تقسيماً وتهدياً ، وقد اختصره في كتاب سماه التقريب ثم شرحه بكتاب آخر سماه التدریب . (١) ولهذا الكتاب نسخ خطية كثيرة منها اثنتان بدار الكتب بالقاهرة ، الأولى تحت رقم (٧٩م) والثانية تحت رقم ٦٠٩ نحو تيمور ، ونشر في بغداد بتحقيق الدكتور احمد عبدالستار الجوارى وعبدالله الجبوري وفي الكويت بتحقيق يعقوب الغنيم .

٤ - الممتع في التصريف : وهذا الكتاب ألفه ابن عصفور لابن بكر ابن الشيخ أبي الاصبغ بن صاحب الرد من أعلام أشيلية (٢) وهو يقع في اثنين وثلاثين باباً تضمنت عرضاً لبيان الحروف الزوائد وأبنية الأسماء والأفعال وأبواب الابدال والقلب والحذف والنقل والادغام وما قيس من الصحيح على صحيح مثله وما قيس من المعتل على نظيره من الصحيح . ووصف أبو حيان هذا الكتاب بأنه أحسن ما وضع في فن الصرف ترتيباً والخصه تهدياً وأجمعه تقسيماً وأقره تهيماً (٣) . وقد لخصه في كتاب سماه المبدع الملخص من الممتع . قال السيوطي عن الممتع : كان أبو حيان لا يفارقه . وقال عنه ابن الزبير : وهو كتاب حسن وتأليف نافع . وقد طبع

(١) المؤلفون من شرح ابن عصفور ١ ط (٦٤٩٩ هـ) دار الكتب بالقاهرة .

(٢) انظر ترجمته في اختصار القدر الملأ لابن سمي ١١٢ .

(٣) المبدع الملخص في التصريف لأبي حيان ، و (٦٤٩٩ هـ) دار الكتب بالقاهرة .

هذا الكتاب في جزأين بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة من جامعة حلب وذلك عام ١٩٧٠ م .

هذه هي معونات ابن عصفور التي استطعنا الاطلاع عليها والتعرف على ما فيها أما تلك التي ذكرها أصحاب التراجم فهي :

- ١ - كتاب الأزهار ، ذكره الصفدى وابن شاکر
- ٢ - انارة الدياجي ، ذكره الصفدى وابن شاکر .
- ٣ - البديع ، ذكره الصفدى وابن شاکر
- ٤ - السالف والعذر ، ذكره الصفدى وابن شاکر
- ٥ - سرقات الشعراء ، ذكره الصفدى وابن شاکر
- ٦ - النملك والعنوان - رجز ، ذكره بروكمان ١: ٤٦٥ وذكر أن له نسخة في الرباط .
- ٧ - شرح أبيات الايضاح ذكره الغبريني
- ٨ - شرح الاشعار الستة (١) ذكره الصفدى وابن شاکر والسيوطي وابن العماد وحاجي خليفة
- ٩ - شرح الجرونية ذكره الصفدى وابن شاکر والسيوطي وابن العماد وذكر حاجي خليفة أنه لم يكمله وكله تلميذه محمد بن علي الأنصاري الملقب المتوفى في حدود سنة ٦٧٠هـ .
- ١٠ - شرح الايضاح ذكره الغبريني ونقل عنه السيوطي في الأشباه والنظائر .
- ١١ - شرح الحماسة ، ذكره الصفدى وابن شاکر وذكر أن لم يكمله .
- ١٢ - شرح كتاب سيبويه ، ذكره ابن عبد الملك .

(١) وهي اشعار امرئ القيس وزهير والنابغة وعلقمة وطرفة وعنترة ، وقد رواها الأعلام الشنكري

(ت ٥٤٧٦هـ) عن الأصمعي في كتاب سماء المقادير في دواوين الشعراء الستة الجاهليين .

وانظر كشف السنن ١: ١٠٤١ .

- ١٣ - شرح المتنبي ذكره الصفدي وابن شاكِر .
- ١٤ - مختصر الغرة ذكره الصفدي وابن شاكِر ، والغرة كتاب في النحو لابن الدهان المتوفى سنة ٨٦١٢ هـ بغداد .
- ١٥ - مختصر المحتسب ذكره الصفدي وابن شاكِر والسبوطي وحاجي خليفة ، والمحتسب كتاب في النحو لابن بابشاذ المتوفى سنة ٨٤٦٩ هـ .
- ١٦ - المفتاح ذكره الصفدي وابن شاكِر .
- ١٧ - ذكر طاش كبرى زادة أن لابن عصفور كتاباً مبسوطاً في القوافي ووصفه بأنه جم الفوائد ، ولكنه لم يذكر اسمه . مفتاح السعادة ٢٢٠ / ١ .
- ١٨ - ينقل البغدادي في مواضع كثيرة من الخزانة عن كتاب « الضرائر » الذي ينسبه لابن عصفور ، غير أن أحداً ممن ترجموا لابن عصفور لم يذكر هذا الكتاب بين كتب ابن عصفور . ويذكر هنا أن ابن عصفور أفرد في شرح الجمل باباً كبيراً للضرائر ، غير أن بعض الشواهد التي ينقلها البغدادي أحياناً عن ابن عصفور لانجدها في هذا الباب من شرح الجمل مما يجزم بأنه كتاب مستقل . وقد وردت الإشارة إليه في كتاب المتنع للمصنف .

الفصل الثاني

كتاب شرح الجمل : عرض وتحليل

- ١ - أبواب الكتاب وفصوله : ترتيبها ، تقسيمها
- ٢ - الحدود
- ٣ - تحليل المادة
- ٤ - شرح الجمل في مصنفات المتأخرين
- ٥ - ابن عصفور والزجاجي
- ٦ - أراؤه ومسائله الخاصة

في تاريخ النحو العربي مصنفات كتب لها من الذبوع والانتشار ما لم يكتب غيرها ، وتداولتها أيدي الطلاب والدارسين والشراح بعناية واهتمام لم يتهياً لغيرها من المصنفات النحوية . والمعروف أن كتاب الجمل للزجاجي المتوفى في سنة ٨٣٣٧ واحد من المصنفات التي حظيت بعناية الدارسين والعلماء فقد أقبل عليه الطلاب يدرسونه في جميع أقطار العالم الاسلامي حتى صار كتاباً للمصريين وأهل المغرب وأهل الحجاز واليمن والشام (١) ، وانصرف عدد غير قليل من العلماء لوضع الشروح والتعليقات عليه حتى كان يوجد له في بلاد المغرب من الشروح والتعليقات مائة وعشرون شرحاً (٢)

ولا يخفى ان المنهج الذي اتبعه الزجاجي في تصنيف الجمل كان له أكبر الاثر فيما لقيه الكتاب من عناية ، فهو يشمل عامة أبواب النحو والصرف يعرضها بلغة ميسرة بعيدة عن الغموض والالتواء الذي نلاحظه في كتابات كثير من النحاة يضاف الى ذلك خلو الكتاب من التعليقات والاحتجاجات التي يغرم بها عدد من النحاة يثقلون بها مؤلفاتهم وهي لاتمس من بعيد ولا من قريب القواعد التي يهم الدارس أن يتعرف عليها ويستوفي دراستها . مما جعل كتاب الجمل قريباً الى أذهان الطلاب سهلاً على مداركهم .

يعزز ذلك ما عرف عن هذا الكتاب من أنه كتاب مبارك فيه ، لم يشتغل به أحد الا انتفع به ، فالزجاجي كتبه حينما كان مجاوراً بمكة ، وكان كلما فرغ من كتابة باب من أبوابه خرج ليطوف بالبيت الحرام اسبوعاً (٣) .

(١) انباء الرواة للقفطي ١٦١/٢ .

(٢) شذرات الذهب ٣٥٧/٢ ، مرآة الجنان ٣٣٢/٢ ، ولا بد هنا من الإشارة إلى ان الاهتمام الذي كان يحظى به كتاب الجمل في المشرق قد انحصر بمصر الشامي ، اذ يذكر المؤرخون ان ظهور كتاب الايضاح للفارس واللمع لابن جنى جعل الناس ينشغلون بهما عن الجمل . انباء الرواة ١٦١/٢ .

(٣) شذرات الذهب ٣٥٧/٢ ، كشف الظنون : ٦٠٣ وانظر : ابو علي الفارسي للدكتور شلبي ٦٢٩ ، ويخيل لي ان اسبوعاً تحريف «سبعا»

ويذكر هنا أن لكتاب الجمل نسختين ، نسخة صغيرة مختصرة ونسـ
كبيرة ، والذي يظهر أن ما بين أيدينا اليوم هي النسخة المختصرة التي حذ
منها الزجاجي كثيراً من الأمثلة التي كان القدماء يعيرون على الكتاب كثرتها
كما اختصر أيضاً فصول الكتاب حتى أفرط في الإيجاز مما جعل ابن السـ
بطلبوسي (ت ٥٢١هـ) يصنف كتابه الذي سماه إصلاح الخلل الواقع
كتاب الجمل ، ليشرح به كتاب الجمل ويستدرك ما أهمله الزجاجي .
مسائل النحو والصرف .

١- ابواب الكتاب وفصوله : ترتيبها ، تقسيماتها :

في الحديث عن ابواب شرح الجمل وترتيب هذه الأبواب لا
من تقرير أن ابن عصفور لم يخالف انزجاجي في منهجه الذي اختاره لترتيـ
أبواب الجمل ، بل فراه يعرض أبواب الكتاب ويشرحها على النسق الد
وضعها عليه الزجاجي .

أما الصورة التي أختارها الزجاجي ليرتب بموجبها أبواب كتابه فليـ
بين أيدينا من كتب النحاة الذين سبقوه ما يمكن أن نلاحظ أثره في كتاب
الزجاجي ، فلا كتاب سيبويه ولا المقتضب بل ولا أصول ابن السرا
شيخ الزجاجي يمكن ان نعهده نموذجاً تأثر به الزجاجي في ترتيب أبواب
كتابه ، وكل ما يمكن ملاحظته في هذا السبيل أن الزجاجي - تأثراً -
بنظرة العامل - عرض في اول كتابه مجموعة من الأبواب للنحوية الـ
يتضح فيها دور العامل مثل باب الأعراب والفاعل والمفعول به والتوا
وأقسام الأفعال في التعدّي والنواسخ وحروف الخفض ونحوها من الأبواب
التي يكون مدار القول فيها ما يحدثه العامل من رفع أو نصب أو خفض
في الأسماء او الأفعال . بعد ذلك عرض طائفة من الأبواب الصرفية مـ
أبواب التصغير والنسب ثم مجموعة من الأبواب التي تتناول موضوعات
لغوية مثل باب ألف الوصل وألف القطع وباب الهجاء وأحكام الهمز

والمقصود والممدود والمذكر والمؤنث والأفعال المهموزة ونحوها ، بعد ذلك عاد ثانية الى مجموعة من الأبواب النحوية التي لم يتناولها مع المجموعة الأولى وهي تدور - في أغلبها - حول بعض الحروف مثل لولا وما ومن وأي وأم وأو والتون الثقيلة والخفيفة وأبواب الحكاية ، ثم عاد ثانية لبعض الأبواب الصرفية مثل أبواب جمع التكسير وأبنية المصادر واشتقاقها وأبنية الأسماء والأفعال والتصريف ، ثم عرض لبعض الأبواب اللغوية التي تدور حول الادغام والحروف المهموسة والمجهورة ونحوها .

وهذا النحر الذي عمد اليه الزجاجي في ترتيب أبواب كتابه والقائم على أساس تناول مجاميع أو طوائف نحوية وصرفية ولغوية ، مبتدئاً بالأبواب النحوية التي يكون مدار البحث فيها حول اثر العامل في الاسماء والأفعال وما يحدثه من رفع أو نصب أو خفض أو جزم ، هو الذي تبعه ابن عصفور في شرحه دون أن يحاول احداث أى تغيير فيه من تقديم أو تأخير . وإذا كان هناك اختلاف بين الكتابين - من هذا الجانب - فهو اختلاف يمكن بيانه فيما يلي :

اولاً : زاد ابن عصفور باب عطف البيان بعد باب البدل ، وهذا الباب ليس في كتاب الجمل الذي بين أيدينا :

ثانياً : زاد باب مارخمت الشعراء في غير النداء اضطرارا ، وهذا الباب ليس في كتاب الجمل .

ثالثاً : زاد باب الاستثناء المقدم وهو أيضاً ليس في كتاب الجمل .

رابعاً : زاد فصلاً في شواذ النسب .

خامساً : أورد في باب ما ينصرف وما لا ينصرف طائفة من المسائل تتعلق بالتسمية التي تمنع الصرف في الاسم وأحكامها ، وهي مسائل لم يتعرض لها الزجاجي .

سادساً : وحد ابن عصفور أبواب جمع التكسير وهي في كتاب الجمل

ثمانية أبواب (١) تحت عنوان واحد وهو « باب الجمع المكسر » .
 سابقاً : أهمل باب أبنية المصادر وباب اشتقاق اسم المصدر والمكان
 وباب أبنية الاسماء فلم يشرحها (٢) . ولعله أرجأها ليشرحها في آخر الكتاب
 مع باب التصريف الذي تركه وما بعده من الابواب وعددها خمسة (٣) على
 أمل أن يشرحها ، ولكن أسباباً نجهلها منعه أن يتم مهمته بعد أن كان قد
 وعد في نهاية الكتاب أن يفرد للتصريف باباً على حدة .
 فهذه أهم الفروق التي بين الجمل وشرحه من حيث ترتيب الابواب
 في كل منهما .

أما من حيث تقسيم أبواب الكتاب إلى فصول فالواضح أن صيغة الاختصار
 التي تمسك بها الزجاجي عند كتابته « للجمل » لم تسمح له بتقسيم هذه
 الابواب إلى فصول ، غير أن شارحه ابن عصفور الذي أسهب كثيراً في
 شرح هذه الابواب اقتضته ضرورات البحث أن يقسم أبواب كتابه إلى فصول
 يتناول في كل فصل منها جانباً من جوانب الباب علماً بأنه لم يعد إلى وضع
 فواصل أو عناوين بين هذه الفصول ، غير أن القارئ المتمعن لا تخفى عليه
 الحدود البينة التي تفصل بين هذه الفصول ، ويمكن ملاحظة ذلك — على
 سبيل المثال — في باب التثنية والجمع . فقد عمد ابن عصفور أولاً إلى تعريف
 التثنية ثم حلل التعريف الذي أورده .

بعد ذلك قسم التثنية ثلاثة أقسام : تثنية في اللفظ والمعنى ، وتثنية في اللفظ
 لا في المعنى ، وتثنية في المعنى لا في اللفظ ، مثلاً لكل منها بمثال ،

(١) هي باب الجمع المكسر ، باب ابنية اقل العدد ، باب تكسير ماكان على اربعة احرف وفيه
 حرف لين ، باب جمع ماكان على اقل ، باب تكسير ماكان على فاعل ، باب تكسير ماكان على
 اربعة احرف او خمسة ، باب جمع ماكان على فعلة او فعلة ، باب مايجمع من الجمع .

(٢) وكذلك فعل في الشرح الصغير .

(٣) هي باب الادغام ، الحروف المهموسة ، الحروف المجهورة ، حروف الاطباق ، من شواهد
 الادغام . ولعله تجاوزها لأنه لم يكن متبحراً بعلم الأصوات .

ثم قسم الاسم المثنى قسمين . منقوص وغير منقوص وعرض لكل من القسمين بالأمثلة والشواهد .

ثم انتقل إلى الجمع فعرفه وحلل التعريف الذي أورده .
بعد ذلك قسمه إلى أربعة أقسام : جمع سلامة ، وجمع تكسير واسم جنس .
واسم جمع ، تناول كلا منها بالتعريف ثم عرض للحديث عن الجمع السالم بقسميه المذكر والمؤنث ، وهو الذي جعله مدار الباب من بين أنواع الجمع .

بعد ذلك عرض لأحكام جمع الاسم المنقوص ، ثم أحكام نون الاثنين وحركتها ثم أحكام المؤنث السالم ، ثم ماله حق بجمع المذكر السالم ، كل ذلك يعرض له بالشرح المقرون بالأمثلة والشواهد الشعرية والنثرية .

هذه الظاهرة التي تتجلى فيها مقدرة ابن عصفور على حسن التقسيم والعرض نراها ماثلة في جميع أبواب الكتاب ، بل هي ماثلة في سائر كتبه مثل المقرب والمتع مما دفع أبا حيان النحوى (ت ٨٧٤٥) إلى أن يشهد بذلك لابن عصفور فوصف المقرب بأنه من أحسن الموضوعات ترتيباً وأكملها تقسيماً وتهدياً (١) ووصف المتع بأنه أحسن ماوضع في فن الصرف ترتيباً وألخصه تهدياً وأجمعه تقسيماً وأقربه تفهيماً (٢). كما شهد الغبريني (ت ٨٧١٤) معاصر ابن عصفور بحسن التقسيم في مصنفاته . (٣)

وقد عمدنا إلى وضع فواصل بين ما نعتقد أنه فصول تنطوي عليها أبواب الكتاب لينتبه القارئ إلى الأقسام المختلفة التي يتضمنها كل باب من أبواب الكتاب . وتبين أمامه صورة هذه التقسيمات جلية واضحة .

ولا يفوتنا هنا أن نشير إلى أن ابن عصفور لم يلتزم — على عادة شراح المتون

(١) المؤلف من شرح ابن عصفور لأبي حيان : ورقة ١ ظ (٨٦٤٩٩) دار الكتب .

(٢) المبدع في التصريف لأبي حيان : ورقة ٢ و (٨٦٤٩٩) دار الكتب .

(٣) عنوان الدراية : ١٩٠ .

— أن يورد نص كلام الزجاجي ثم يعرض له بالشرح ، بل هو يهمل —
فيما عدا الأبواب الثلاثة الأولى — نص كلام الزجاجي اهمالاً يكاد يكون
تاماً ولا يورد من عباراته شيئاً الا في معرض مخالفته له في رأى أو مسألة .
ويمكن القول أن من يقرأ كتاب ابن عصفور لا يكاد يشعر — حين
يتجاوز الأبواب الاولى — أنه يقرأ شرحاً على كتاب الجمل ، بل يظن أن
أمامه مؤلفاً في النحو مبتكراً وليس شرحاً على متن لمؤلف آخر .

٢ — الحدود

لابن عصفور عناية واضحة بالحدود والتعريفات فهو يحرص
على أن يسوقها في مفتتح كل باب نحوى أو بين ثنايا أقسامه . وهو لا يكاد
يترك باباً من أبواب النحو يمكن ان يخضع للتعريف والتحديد دون أن
يثبت له هذا الحد أو التعريف ، بل ان اهتمامه وحرصه على ان يحدد كل ما
يمكن تحديده من أبواب النحو وموضوعاته جعله يفتتح كتابه في سطره
الاولى بمناقشة الزجاجي الذى اهمل أن يحدد الكلام حين قال : أقسام الكلام
ثلاثة اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ، ثم شرح المراد بكل قسم من هذه الاقسام (١)
قال ابن عصفور : قول أبي القاسم أقسام الكلام ثلاثة ، مضاف ومضاف
اليه ، ولا يعلم المضاف من حيث هو مضاف حتى يعلم ماأضيف اليه ، فكان
ينبغي أن يبين ماأراد بالكلام وحينئذ يأخذ بعد ذلك في تبين أقسامه ، لان
الكلام بالنظر إلى اللغة لفظ مشترك بين معاني كثيرة . (٢)

ثم عرض لهذه المعاني المختلفة (٣) ممثلاً لكل منها بمثال من شعر أو نثر
وختمها بأن عرف الكلام عند النحويين بأنه النظم المركب المفيد بالوضع .

(١) الجمل : ١٧ .

(٢) شرح الجمل ١ ظ .

(٣) من هذه المعاني المعاني التي في النفس، وما يفهم من حال الشيء ، ومنها الإشارة ومنها الخط ،
ومنها اللفظ المركب المفيد بغير الوضع .

وابن عصفور حريص على ان تكون حدوده التي يوردها دقيقة شاملة لأنواع المحدود يتضح هذا في مناقشته للحد الذي وضعه الزجاجي للاسم حيث عرفه بأنه مآجاز ان يكون فاعلا او مفعولا او دخل عليه حرف من حروف الجر . (١)

قال ابن عصفور : وهذا الحد الذي حد به الاسم فاسد ، لأنه ليس بجامع ومن شرط الحد أن يكون جامعاً لأنواع المحدود حتى لا يشذ منها شيء ، مانعاً لما هو من غير المحدود أن يختلط بالمحدود ، والدليل على أنه ليس بجامع أن « أَيْمَن » التي في مذهبنا اسم مفرد لا تستعمل الا في التَّسَمُّ مبتدأة ولا يدخل عليها حرف الجر ولا تكون فاعلة ولا مفعولة . (٢)

وقد لفتت هذه الظاهرة نظر بعض مترجمي ابن عصفور فقال في ترجمته له : وتدل تأليفه التحوية على ان له مشاركة في علم المنطق ولاجل ذلك حسن ابراده فيها تقسيماً وحدوداً . (٣)

وفي بعض الأحيان لا يكتفي ابن عصفور بتعريف واحد للموضوع بل نراه يدرج له تعريفين كما فعل حين عرف الاسم بأنه كلمة أو ما قوته قوة كلمة ، تدل على معنى في نفسها ولا تتعرض ببنيته للزمان . أو أنه لفظ يدل على معنى في نفسه ولا يتعرض ببنيته للزمان ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه . (٤)

وكذلك فعل حين حد الفعل فأدرج له تعريفين . وفي الكتاب تلقانا تعريفات للاعراب ولل فعل الماضي والمستقبل والمضارع وللثنية والجمع بأنواعه وللفاعل والمفعول به والنعت والعلم وعطف البيان والتوكيد والبدل وعطف

(١) الجمل ١٧ .

(٢) شرح الجمل ٢ ظ .

(٣) الفبريني : عنوان الدراية ١٩٠ .

(٤) شرح الجمل : ٣ و .

النسق والابتداء والاشتغال والتقسم والتعجب والتأريخ والنكرة والمعرفة والتمييز والاغراء وغيرها .

والمصنف يحرص على أن يسوق في بعض المواضع تعريف الباب لغة واصطلاحاً كما فعل في باب الاعراب وباب الاغراء . (١)

ولا يمكننا أن نغفل هنا الإشارة الى أن ثقافة ابن عصفور التي يغلب عليها التأثير بالمنطق العقلي مما هو واضح في منهجه النحوي الذي سيأتي الحديث عنه بالتفصيل ، كان لها أثر بالغ في هذا الالتزام الذي ألزم به نفسه من اهتمام بالحدود والتعريفات ما وجد الى ذلك سيلاً .

٣ - تحليل المادة

بيننا سابقاً أن الذي بين أيدينا من شروح ابن عصفور على الجمل هو شرحه الكبير ، وكتاب بهذا الحجم لابد أن يتسع لكثير مما يريد أن يقوله مصنفه وما يرغب في أن يعرضه علينا من علمه وأفكاره في مجال الثقافة النحوية ، والذي نريد أن نقرره هنا هو أن تحليل المادة النحوية في هذا الكتاب تتمثل في مجاين واضحين :

أولهما تحليل الحدود والتعريفات .

وثانيهما تحليل المادة بصورة عامة وما يتطلبه ذلك من تقسيمات وتعليقات واحتجاج .

ففي المجال الأول نرى ابن عصفور حين يمهّد للباب بتعريف عام يعقبه بتحليل واف لهذا الحد حتى لا يدع مجالاً للبس أو غموض أو اعتراض يمكن أن يوجه الى ذلك التعريف .

فهو حين يعرف الاعراب في اصطلاح النحويين بأنه تغير آخر الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً يقول : فقلت : تغير أواخر الكلم لا يحرز بذلك عن تغير ما ليس بأخر كالتغير الذي يكون لسبب التصغير

(١) شرح الجمل : ٥ ظ ، ١٩٥ و .

والتكسير وقلت : لاختلاف العوامل لاحترز بذلك مما تغير آخره لغير اختلاف العوامل الداخلة في كلام آخر ، وذلك في الاسم المحكي بمن نحو قولك : من زيد ؟ لمن قال : جاءني زيد ، ومن زيدا ؟ لمن قال : رأيت زيدا ، ومن زيد ؟ لمن قال : مررت بزيد ... ثم قال : فان قلت : ينبغي ألا يكون في الحد حشو وأنت لو قلت تغيير الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليها لكان كافياً ولم تحتج الى قصر التغيير على الآخر . فالجواب أنه لو لم نزد في الحد اشتراط التغيير في الآخر لدخل عليه تغير الراء من امرئ والتنوين من ابنم ، الا ترى أن تغييرهما انما هو اتباع للاعراب يعنى الراء والتنون . (١) ثم قال : وقد اعترض بعض الناس هذا الحد بسبحان وسحر وأمثالهما من الأسماء التي لم تتصرف ولزمت ضرباً واحداً من الاعراب بعدم تغيير آخره وهذا الاعتراض فاسد ، لأنني لم أرد بالتغيير أحوال الآخر من رفع الى نصب أو الى خفض ، بل اختلافها من الوقف الى الحركة أو من الحركة الى السكون في الجزم ، الا ترى أن الاعراب انما دخل في الاسم والفعل بسبب العامل ، وقد كان الاسم قبل دخول العوامل عليه موقوفاً غير معرب وكذلك الفعل . ويسترسل بعد ذلك في تحليل هذا الحد وما يثار عليه من اعتراضات كما هو مفصل في الكتاب (٢) .

فهذه الصورة من التحليل والتقصي لحوانب المسألة تقدم لنا جانباً من منهج ابن عصفور في تحليل المادة النحوية .

مثال آخر من تحليل الحدود نجده في تعريف البدل وتحليله . قال : البدل اعلام السامع بمجموعتي الاسمين أو الفعلين على جهة البيان أو التأكيد على أن ينوى بالأول : منهما الطرح من جهة المعنى لا من جهة اللفظ . قال : فقولنا اعلام السامع بمجموع الاسمين مثال ذلك قام زيد أخوك ، الا ترى

(١) شرح الجمل ٥ ظ .

(٢) شرح الجمل ٦ و .

أن السامع أعلمته بالقائم بمجموع زيد وأخيك ... وقلنا : على جهة البيان :
 : تحرز من العطف ، ألا ترى أنك إذا قلت : قام زيد وعمرو ، أعلمته بالقيام
 بمجموع زيد وعمرو إلا أن الثاني وهو عمرو ليس فيه بيان لزيد كما في قولك
 قام زيد أخوك ، بيان لزيد بالأخ .. وقلنا : على أن ينوي بالأول منهما
 الطرح تحرز من النعت والتأكيد ، ألا ترى أنك إذا قلت : قام زيد العاقل
 أو قام زيد نفسه ، فقد أعلمت السامع بمجموع زيد والعاقل ، وكذلك
 أعلمته بزيد ونفسه على جهة تبين الأول وهو زيد بالثاني وهو نفسه ، لكنه
 لم ينو بزيد في النعت والتأكيد الطرح كما نويته في البديل ، لأنك إذا قلت :
 قام زيد أخوك ، ، ، ، اعتمدت في الفائدة على الأخ لما دخل اللبس في
 زيد ، فكأنك قلت : قام أخوك فأضربت عن قولك أولا : زيد ... وقولك :
 من جهة المعنى لا من جهة اللفظ ، لأنه لو نوى بالأول الطرح لفظاً ولم
 يعتد به أصلاً لما جاز مثل ضربت زيدا يده ، أذ لو لم يعتد بزيد لم يكن
 للضمير في يده ما يعود عليه . (١)

فهذه كما رأينا صورة واضحة لنموذج التحليلات التي يهتم بها ابن عصفور
 في مجال التعريفات والتي تشكل سمة بارزة في منهجه في التأليف .
 ويمكن التعرف على مزيد من هذه التحليلات في أبواب الكتاب المختلفة
 مثل باب عطف البيان وباب القسم وغيرهما .

أما المجال الآخر الذي يتجلى فيه اهتمام ابن عصفور بالتحليل وهو تحليل
 عامة المادة وما يرتبط به من تقسيم وتعليل واحتجاج فيمكن أن نعرض
 مثالا له التحليل الذي عرضه حين أراد اثبات زمن الحال .

قال : فأما الحال ففيه خلاف بين النحويين ، فمنهم من أنكره ومنهم
 من أثبته ، والمتكرون له على قسمين ، منهم من أنكره وأنكر زمانه ومنهم
 من أنكره وأثبت زمانه ، فحجة من أنكر زمانه أن قال : أخبرونا عن زمن

(١) شرح الجمل : ٤٤ : ظ .

الحال أوقع أم لم يقع ، فان وقع فهو ماض وإن لم يقع فهو مستقبل ولا سبيل الى قسم ثالث . قال ابن عصفور : فالجواب : أن زمن الحال لقصره يتعذر الاخبار عنه لأنه الزمن المتهوم الفاصل بين الماضي والمستقبل ، فالسائل أذن عن الاخبار عن زمن الحال مع تعذر الاخبار عنه بمتزلة من قال : أخبرونا عن الفعل مثلاً هل هو طويل أو قصير أو منحن أو مستقيم ، والفعل لا يتصور الاخبار عنه بشيء من ذلك لأنه ليس بصفة له . وكذلك زمن الحال لا يتصور الاخبار عنه بالمضي ولا بالاستقبال ، لانهما ليسا بصفيتين له ، فان قال : فما الدليل على وجود زمن الحال ؟

فالجواب أن يقال : ان الموجود في حال وجوده لا بد له من زمان ، والزمان منحصر في الماضي والمستقبل على ما زعمت وهما معدومان ، وموجود في حال وجوده في زمن معدوم لا يتصور ، فثبت بهذا زمن ثالث وهو زمن الحال .

قال : ومن أنكر فعل الحال وأثبت زمانه احتج بأن قال : لو كان ثم فعل حال لكانت له بنية تخصه كالماضي والمستقبل لأن كل موجود لا بد له من بنية تخصه ، قال ابن عصفور : وهذا غير لازم ، لأنه قد نجد من الموجودات ما ليس له بنية تخصه كالرائحة لأنها تقع على كل رائحة ولا تخص دون رائحة . ولا يرد عليه ما وجد من الألفاظ مشتركاً على الإطلاق كجون وأمثلة لأنه لم ينكر أن يجعل للشيء لفظ مشترك وإنما أنكر أن لا يكون للشيء ما يعبر به عنه لأن ذلك للفظ لمشارك نحو رائحة ، لأنه لا يعبر عنها بشيء سوى ذلك وليس كذلك الجون ، لا وان وقع على الأسود والأبيض فان الأبيض يخصه أبيض والأسود يخصه أسود .

فان قيل : ان الرائحة تتخصص فيقال : رائحة المسك ورائحة العنبر فالجواب : إن يفعل أيضاً المشترك بين الحال والاستقبال يتخصص فيقال : يفعل الآن ويفعل غداً (١) .

(١) في شرح الجمل : ١١ ظ .

فهذا التعليل ، على ما فيه من اقتحام لمسائل منطقية بعيدة كل البعد عن واقع اللغة ولا يمكن مقارنتها بها بحال من الأحوال - فانه لاشك يظهر لنا قدرة كبيرة على تحليل المسائل النحوية عند ابن عصفور .

ومن الضروري أن نقول اننا لاندعي أن ما أورده ابن عصفور هنا من احتجاجات وجدل من مبتكرات ذهنه، بل لابد من القول أنه يعتمد في كثير مما يسوقه في هذا السبيل على نحاة سابقين عليه، ومع ذلك فان هذا لاشك يبرز لنا جانباً من جوانب عقلية الرجل وأسلوبه في معالجة قضايا النحو ومسائله المختلفة.

وتلقائاً نماذج أخرى من هذه التحليلات في باب النعت عند تعليل امتناع تفريق النعوت وجمع المنعوتين في أسماء الاشارة (١) ، وفي باب ما تتعدى اليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية (٢) ، وفي باب ما لم يسم فاعله (٣) ، وباب الصفة المشبهة باسم الفاعل (٤) ، وغيرها من الأبواب .

ولا يفوتنا هنا التنبيه على براعة ابن عصفور في عرض المادة النحوية ، فهو حريص على أن يختار لنفسه اسلوباً يتسم بالوضوح ولغة سهلة قريبة إلى أذهان متوسطي الثقافة مع مقدرة على تجنب الركاسة والضعف الذي يعيب الكلام ، وهذه الميزة التي توفرت لدى ابن عصفور أثارت انتباه بعض مترجميه فشهد له بها حين قال : وكلامه في جميع تأليفه سهل منسبك محصل . وقال أيضاً : وبالحملة فيليق أن يكون كلامه مقدماً على كلام غيره من المعبرين من النحاة (٥) . ولعل هذا أيضاً يفسر لنا الشهرة التي حظيت بها مصنفاته في المغرب والمشرق حتى عده بعضهم من أبرع من تخرج على الشلوبين وأحسنهم تصنيفاً في علوم اللسان (٦) .

(١) شرح الجمل : ٢٩ ظ .

(٢) شرح الجمل : ٥٥ ظ .

(٣) شرح الجمل ١٠٩ و .

(٤) شرح الجمل : ١١٩ و .

(٥) القبريني : عنوان الدراية : ١٨٩ .

(٦) ابن عبد الملك : الذيل والتكملة ١٤/١ .

٤- ابن عصفور والزجاجي

اهتمام ابن عصفور بحمل الزجاجي وتناوله اياه بالشرح موجزاً مرة ومفصلاً مرة أخرى لم يمنعه أن يحتفظ لنفسه بموقف الباحث المستقل الذي ينظر فيما أمامه من نص نظر الباحث المدقق ، فيعترض حين يرى وجهاً للاعتراض ويستترك حين يجد مجالا للاستدراك ، بل هو لم يلتزم أساساً ايراد نصوص المتن عند شرحه اياه على عادة شراح المتن ، بل تحرر من هذه القاعدة الى أبعد حد حتى أن قارئه لا يكاد يشعر حين يتجاوز الأبواب الأولى بأن ما أمامه شرح لكتاب آخر والواضح أن ابن عصفور اتخذ من كتاب الزجاجي دليلاً عاماً يرتب بموجب ما جاء فيه أبواب كتابه ويعرض مسأله وقضاياها ، ثم ترك لنفسه بعد ذلك حرية مناقشة الزجاجي في آرائه ومنهجه والاعتراض على ما يراه موضعاً للاعتراض .

ويمكن القول أن خلافاً ابن عصفور مع الزجاجي تنحصر في جانبين اثنين : اولهما : خلاف في الحدود والمصطلحات .
ثانيهما : خلاف في الآراء النحوية والصرفية واللغوية .

١- الخلاف في الحدود والمصطلحات :

يعرف الزجاجي الاسم بأنه ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً أو دخل عليه حرف من حروف الجر فيعترض ابن عصفور على هذا الحد الذي يراه فاسداً معللاً اعتراضه بأن هذا الحد ليس جامعاً ومن شرط الحد أن يكون جامعاً لأنواع المحدود حتى لا يشذ منها شيء مانعاً لما هو من غير المحدود أن يختلط بالمحدود . ثم يقول : فهذا الحد منتقد من ثلاثة أوجه : أحدهما : أنه تسمح فيه والتسامح لا يجوز في الحدود والآخر : أنه أتى في الحد بما وهي للابهام وأو وهي للشك وهذان اللفظان وأشباههما غير سائغين في الحد لان الحد موضوع لتحديد اللفظ ونص على المعنى . والثالث انه حد الاسم

بأنه ما جاز أن يكون فاعلا ومفعولا قبل أن يبين ما الفاعل والمفعول في اصطلاح النحويين فيؤدي ذلك الى جهل الاسم . (١)

ومثل هذا الاعتراض يورده ابن عصفور على ما حد به الزجاجي الفعل والحرف ، ويرى أنهما غير صحيحين لأنهما غير مانعين من دخول غير الأفعال وغير الحروف في هذين الحدين ، كما أنهما غير جامعين لكل أنواع الأفعال والحروف لأن من الأفعال والحروف مالا يدخل تحت هذين الحدين . (٢)

كما يعترض على اطلاق الزجاجي مصطلح أقسام الكلام على أجزاء الكلام، قال : وذلك تسامح منه لأن الأقسام انما تطلق على ما يصدق عليه اسم المقسوم واسم المقسوم هنا وهو الكلام لا يصدق على الاسم ولا على الفعل ولا على الحرف .

٢ - الخلاف في الآراء

يخالف ابن عصفور الزجاجي في جملة من آرائه التي أثبتتها في الجمل وفي غيره من المصنفات ويتوقف عند هذه الآراء يناقشه فيها ويردها. فمن ذلك :

١ - أجاز النحويون العطف بلا بعد الفعل الماضي في مثل قولنا : قام زيد لاعمر ، ومنع ذلك الزجاجي في معاني الحروف واستدل على مذهبه بأن «لا» لا ينفي الماضي بها وإذا عطف بها بعده كانت نافية له في المعنى فلذلك لم يجز العطف بها بعد الماضي ، لأنك اذا قلت : قام زيد لاعمر ، فكأنك قلت : لا قام عمرو ، ولا قام عمرو لا يجوز فكذلك ماني معناه . وخالفه ابن عصفور وقال : والذي يدل على فساد مذهبه أنه ينفي بها الماضي قليلا نحو قوله تعالى : فلا صدق ولا صلى ، يريد : فلم يصدق ولم يصل . فاذا

(١) شرح الجمل ٣ و وانظر الجمل ١٧ .

(٢) شرح الجمل ٤ ظ ، ه ظ .

جاز أن تنفى بها الماضي في اللفظ فالأخرى أن تكون نافية له في المعنى (١).
 ٢ - ذهب الزجاجي إلى أن أخوات «إن» إذا لحقتها «ما» فإنه يجوز فيها جميعاً الاعمال والالغاء فتقول : انما زيد قائم وانما زيد قائم ، وخالفه ابن عصفور في ذلك وقصر جواز الاعمال والالغاء على ليت وحدها لأنها وحدها التي سمع فيها الاعمال والالغاء (٢). قال وأما القياس فإن هذه الحروف انما كان عملها بالاختصاص وإذا لحقتها ما فارفها الاختصاص فينبغي ألا تعمل إلا ليت فأنها تبقى على اختصاصها .

٣ - ذهب الزجاجي إلى أن درهماً في قولنا : أعطي زيد درهماً ، انتصب على أنه خبر ما لم يسم فاعله ، وحجته أنه رأى النحويين يسمون المنصوب إذا وقع بعد مرفوع ليس بفاعل خبراً نحو : ما زيد قائم ، فقائماً منصوب بعد مرفوع ليس بفاعل وهو زيد ، فكذلك أعطي زيد درهماً ، وخالفه ابن عصفور محتجاً بأننا إذا قلنا في قائم أنه خير فائماً نغني به الخبر الذي عملت فيه ما وسمى خبراً لأنه في الأصل خبر المبتدأ ، ولا يتصور مثل ذلك في درهم من قولنا أعطي زيد درهماً لأنه لم يكن خبراً قط . (٣)
 ٤ - قرر الزجاجي أن الرفع في (يومان) من قولنا : ما رأيتك مذ يومان ، على الابتداء وأن مذ خبر مقدم ظرف والتقدير : بيني وبين لقائه يومان . وخالفه ابن عصفور محتجاً بأنه لا يسوغ هذا التقدير في قولك : ما رأيتك مذ يوم الجمعة ، لأنك إن قلت : بيني وبين لقائه يوم الجمعة كنت كاذباً ، لأن بينك وبين لقائه أكثر من ذلك وهو ما بعد يوم الجمعة . (٤)

٥ - قرر الزجاجي أن التنوين في جوار انما هو عوض من الحركة المحذوفة من باء جوار في الرفع والخفض للاستئصال ثم عوض التنوين من الحركة فاجتمع

(١) شرح الجمل ٣٦ و .

(٢) شرح الجمل ٨٣ ظ .

(٣) شرح الجمل ١١١ ظ .

(٤) شرح الجمل ١٨٠ و .

ساكنان^{٦٠}: التنوين والياء فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار . وخالفه ابن عصفور في ذلك محتجاً بأن التنوين حرف فينبغي أن يكون عوضاً من حرف لأن عوض الحرف من الحرف قد ثبت ولم يثبت عوض الحرف من الحركة فالتنوين في جوار إنما جاء ليعوض عن النقص الناشئ عن حذف الياء في حالتي الرفع والجر (١) .

٦ - في باب المقصور والمدود ذكر الزجاجي طائفة من الأسماء المقصورة على أنها من المقصور السماعي ، وخالفه ابن عصفور وعدها مما يدرك بالقياس وايسر من المسموع . من هذه الأسماء التوى بمعنى الهلاك ، لأنه من توي يتوى توى ، والدمى جمع دمية ، وهو على قياس عروة وعري ، والجلي وهو انحسار الشعر عن مقدم الرأس لأنه يقال جليّ يجلي جلي ، فهو أجلى وأمرأة جلواء . والنوى جمع نواة وهو مثل حصي وحصاة ، والغوى ومعناه بشم الفصيل ، يقال : غويّ يغوى غوى فهو غوي ، والوى في البطن والغبي الجهل وهو من المقيس يقال : غبيّ يغبي غبى ولويّ يلاوي لوى .

وأدخل الزجاجي في المدود المسموع وهو مقيس : الدعاء والرغاء والثغاء والمكاء والغناء ، وهي أسماء أصوات فبابها المد (٢) .

٧ - في باب ما ينصب على أضمار الفعل المتروك اظهاره أدخل الزجاجي طائفة من المصادر اعترض عليها ابن عصفور وعدها من قبيل الأسماء المنتصبة بأضمار فعل يجوز اظهاره . من هذه المصادر : حمداً وشكراً وغفرانك وسعة ورحبا . ومنها كلمته مشافهة ولقيته فجأة وكفاحاً وقتلته صبراً ولقيته عياناً وأتيتُه ركضاً وعدواً ومشياً .

قال ابن عصفور : وجميع ذلك ليس من هذا الباب بل هي منتصبة بهذه الأفعال الظاهرة على الحال . وذلك أن ركضاً في الأصل منتصب بفعل مضمر

(١) شرح الجبل ١٨٠ و .

(٢) شرح الجبل ٢١٥ و - ظ .

هو في موضع الحال تقديره : أثبتته أركضُ ركضاً ، ثم حذف الفعل وأقيم المصدر مقامه فصارت منتصبه بأثبت على أنه حال لقيامه مقامه فأعرب باعرابه (١) .

٨ - منع الزجاجي الرفع في الاسم الواقع بعد واو المعية من قولنا : استوى الماء والخشبة . وخالفه ابن عصفور في ذلك فأجاز فيه الرفع على العطف وقال : وكأن الذي حملة - أي الزجاجي - على ذلك أنه لا يسوغ : استوى الماء واستوت الخشبة ، وهذا لاحجة فيه لأنه وإن لم يسمع ذلك فيه فلا يمتنع العطف كما لم يمتنع : اختصم زيد وعمر ، بالرفع ، وإن لم يسغ : واختصم عمرو . (٢)

بعد هذا يمكن القول أن ما ذكرناه هو أهم ما يخالف فيه ابن عصفور الزجاجي وهو لاشك يعكس لنا المقدرة على الاستقلال في النظر عند ابن عصفور والتمكن من الاحاطة بالمادة النحوية واستقصاء جزئياتها وتفصيلها مما يكشف عن شخصية اجتهادية في النحو عرف لها المتأخرون قدرها ومنزلتها .

٥ - آراؤه ومسائله الخاصة :

يتردد اسم ابن عصفور كثيراً في كتب المتأخرين وبخاصة كتابات أبي حيان (ت ٥٧٤٥هـ) الذي كان شديد الاهتمام بمؤلفات ابن عصفور كثير العناية بها ، حتى وضع عليها بعض الشروح والمختصرات كما فعل مع الممتنع وشرح المقرب .

وفي كتاب الارتشاف لأبي حيان يلقانا اسم ابن عصفور في مواضع كثيرة حتى لا تكاد تخلو صفحة منه . كذلك الأمر مع مصنفات ابن هشام (ت ٥٧٦١هـ) كالمغنى والتوضيح ، ومصنفات السيوطي (ت ٩١١هـ) . كالجمع والأشباه والنظائر ومصنفات الأزهرى (ت ٩٠٥هـ) كالتوضيح ، بل حتى

(١) شرح الجبل ٢٢٧ و .

(٢) شرح الجبل ٢٣٥ و .

معاصره ابن مالك (ت ٨٦٧٢هـ) يورد آراءه في جملة مواضع من كتابه وشرح التسهيل — ل ٤ .

والواقع ان عامة مايورده هؤلاء النحاة من آراء ابن عصفور هي في جملتها اختيارات يقف فيها ابن عصفور إلى جانب هذه الجماعة من النحاة أو تلك يختار رأيا ويعلل له أو يحتج .

من ذلك ما نقله أبو حيان ، قال : والفصل هو صيغة ضمير منفصل مرفوع ... وأكثر النحاة يذهب إلى أنه حرف ، وصححه ابن عصفور (١) .

وقال : وفي دخول إن على ما خبره نهى خلاف ، صحح ابن عصفور جوازه في شرحه الصغير للجمل ، وتأول ذلك في شرحه الكبير في قوله :

..... إنَّ الرِّياضَةَ لَا تُنْصِبُكَ لِلشَّيْبِ (٢)

وقال : المفعول معه مذهب أبي الحسن أنه لا يجوز الاخبار به وصححه ابن عصفور وإلى الجواز ذهب غيرهما وهو اختيار شيخنا أبي الحسن بن الضائع فتقول في جاء البرد والطالسة : الذي جاء البرد وإياها الطالسة ، والجائي البرد وإياها الطالسة (٣) .

وأمثال هذه الاختيارات هي عامة ما نرى اسم ابن عصفور مقرونا بها في كتب النحاة (٤) .

غير أن هذا لا يعني أن آراء ابن عصفور الخاصة به معدومة أو نادرة بل أن هذه الكتب التي ذكرتها نقلت إلينا طائفة صالحة من هذه الآراء والمسائل .

(١) الارتشاف ١٢٦ ظ وانظر شرح الجمل .

(٢) الارتشاف ١٧٧ ظ وانظر الهمع ١٣٥/١ ، شرح الجمل

(٣) الارتشاف ١٤٧ و وانظر شرح الجمل ٤١٠/٢

(٤) انظر — مثلا — الارتشاف ٩٣ ظ ، ١٠٠ و ١٤٦ ، ٢٦٢ ظ ، ٢٦٧ و ، ٣٠٥ و ،

٣١٥ ظ ، المفتى ١٦ ، ٣٠ ، ٦٢ ، ١٠٦ ، ٢٤٣ ، ٥٧٦ والهمع ١٠٨/١ ، ١١٣ ،

١٢٦ ، ١٣٦ ، ١٤٩ وغيرها .

من ذلك ما نقله أبو حيان في مبحث «ماذا» قال : الرابع من الأحوال
(أي أحوال ماذا) أن تخلع ما عن الاستفهام وذا من الإشارة وتستعمل مجموعها
موصولاً ، وعليه قوله :

دَعَى ماذا عَلِمْتُ سَأْتِيهِ

أي دعى الذي علمت . وزعم ابن عصفور أن هذا الاستعمال لا يصح :
وتأول البيت وخالف الناس قاطبة في فهمهم ذلك عن سيبويه (١).

ومنه ما نقله في باب المقصور والمدود عن «فعولاء» . قال : وهو وزن
مختص بالألف المدودة عند ابن عصفور وابن مالك . وذهب ابن القوطية
وابن القطاع إلى اثبات فعُولَى مقصوراً وأورداً من ذلك : عَبِيد
سَنُوطَى وخطُورَى ودَبُوقَى ودَقُوقَى وقَطُورَى ... والصحيح أنه
وزن مشترك (٢) .

وقال : وذكر ابن عصفور أن الاسم يرفع إذا كان لمجرد عدد وكان
معطوفاً على غيره أو معطوفاً عليه غيره ولم يدخل عليه عامل لا في اللفظ ، لا
في التقدير نحو : واحدٌ واثنانٍ وثلاثةٌ وأربعةٌ . والذي أذهب إليه أن
هذه الحركات ليست حركات إعراب بل مشبهة بها حدثت عند حصول
التركيب العطفى (٣) .

وقال : وزعم ابن عصفور أن «أن» من الحروف التي تربط انقسم
بالمقسم عليه ان كانت الجملة الواقعة جواباً للو وما دخلت عليه نحو قوله :

أما والله أن لو كنت حراً

وقد رد عليه ذلك الأستاذ أبو الحسن بن الضائع (٤) .

(١) الارتشاف ٣٧ و انظر المغنى ٣٣٣ و شرح الجمل .

(٢) الارتشاف ٧٥ ظ و انظر شرح الجمل .

(٣) الارتشاف ١٥٠ و انظر شرح الجمل .

(٤) الارتشاف ٢٦٩ و انظر شرح الجمل .

وقال في باب الاضافة : وهذه الاضافة (أي اضافة الصفة إلى الموصوف) ذهب ابن عصفور إلى أنها غير محضة وغيره إلى أنها محضة ، وابن مالك إلى أنها شبيهة بالمحضة (١).

وقال في باب عطف البيان : وقول ابن عصفور : عطف البيان يجري فيه الأعراف على الأقل تعريفاً بخلاف النعت مخالف لما أجاز سيبويه (٢). وفي المغنى ينقل ابن هشام جملة من آراء ابن عصفور ومسائله التي قال بها . من ذلك ما نقله في فصل «لما» قال : يكون جواب «لما» فعلاً ماضياً اتفاقاً وجملة اسمية مقرونة باذا الفجائية أو بالفاء عند ابن مالك وفعلاً مضارعاً عند ابن عصفور ... الدليل : فلما ذهب عن ابراهيم الرّوع وجاءته البشري بُجادِلْنَا (٣) . قال وهو مؤول بـ (جادلنا) (٤) .

وفي فصل كأن قال : الرابع (من معانيها) التقريب ، قاله الكوفيون وحملوا عليه ، كأنك بالشتاء مقبلٌ وكأنك بالفرج آتٍ .. وقال ابن عصفور : الكاف في كأنك وكأنني زائدتان كافتان لكأن عن العمل كما تكفها ما والباء زائدة في المبتدأ (٥).

وفي اعراب «لكن» من قولنا : ما قام زيدٌ ولكن عمرو ، نقل ابن هشام رأى يونس في أن لكن غير عاطفة والواو عاطفة مفرداً على مفرد ورأى ابن كيسان في أن لكن عاطفة والواو زائدة غير لازمة ، قال : والثالث لابن عصفور أن لكن عاطفة والواو زائدة لازمة (٦).

وأمثال هذه الآراء تتردد كثيراً في كتاب المغني (٧).

(١) الارتشاف ٢٩٩ ط وانظر شرح الجمل .

(٢) الارتشاف ٢٩٩ ط وانظر شرح الجمل .

(٣) هود : ٧٤ .

(٤) المغنى ٣١١ وانظر الهمع ٢١٥/١ ، شرح الجمل .

(٥) المغنى ٢١٠ وانظر شرح الجمل .

(٦) المغنى ٣٢٤ وانظر شرح الجمل .

(٧) انظر المغنى ١٦ ، ٣٠ ، ٥٠ ، ٦٢ ، ١٠٦ ، ٢٤٢ .

وفي التصريح قال الأزهرى : والأصحّ جواز تعدد الخبر لفظاً ومعنى
لمبتدأ واحد لأنّ الخبر كالتعت فيجوز تعدده ، والمانع لجواز التعدد كابن
عصفور يدعى تقدير هو للثاني من الخبرين أو يدعى أنه أي المبتدأ جامع
لصفتين .. نص على ذلك ابن عصفور في المقرب وشرحي الجمل (١) .
وفي الاشباه والنظائر للسيوطي تلقانا نقول كثيرة عن ابن عصفور
وبخاصة عن كتاب شرح الجمل ، وتعمل هذه النقول في عامتها توجيهات
وتعليقات لابن عصفور . من ذلك ما نقله السيوطي عن شرح الجمل :

قال : وقال ابن عصفور في شرح الجمل : الدليل على أن الأفعال كلها
مذكورة أنها اذا أخبر بها عن الأسماء فأنما المقصود الأخبار بما تضمنه من
الحدث وهو المصدر ، والمصدر مذكر فدلّ ذلك على أنها مذكورة اذ اللفظ
على حسب مايراد به من تذكير أو تأنيث (٢).

وقال أيضاً : قال ابن عصفور في شرح الجمل : كم اذا كانت اسم
استفهام كان بناؤها لتضمنها معنى حرف الاستفهام وان كانت خبرية كان
بناؤها حملاً على ربّ وذلك أنها اذ ذاك للمباهاة والافتخار كما أنّ ربّ
كذلك ، وهي أيضاً للتكثير فهي نقيضة ربّ لأنّ ربّ للتقليل والنقيض
يجري مجرى مايناقضه كما أنّ النظرير يجري مجرى مايجانسه (٣) .

وقال : قال ابن عصفور في شرح الجمل : لما كان جعل الواو بمعنى مع في
المفعول معه فرعاً من كونها عاطفة لم يتصرفوا في الاسم الذي بعدها فلم
يقدموه على العامل وان كان متصرفاً ، ولا على الفاعل ، لا يقولون :
والطيالسة جاء البرد ولا جاء الطيالسة البرد ، لأن الفروع لاتحتمل من
التصرف ماتحتمله الأصول (٤).

-
- (١) التصريح ١٨٢/١ وانظر المفتى ٤٨٠ والهمع ١٠٨/١ وشرح الجمل .
(٢) الاشباه والنظائر ٨٦/١ وانظر شرح الجمل .
(٣) الاشباه والنظائر ١٩٦/١ وانظر شرح الجمل .
(٤) الاشباه والنظائر ٢٦٢/١ وانظر شرح الجمل .

وأمثال هذه القول تلقانا كثيراً في كتاب الأشباه والنظائر (١) .
 وفي مجمع الهوامع أورد السيوطي جملة من آراء ابن عصفور التي انفرد
 بها من ذلك قوله : ولا يبعد عندي أن تسمى الألف واللام اللتان لتعريف الجنس
 عهديتين . لأن الأجناس عند العقلاء معلومة مذ فهموها والعهد تقدم المعرفة (٢)
 وقال السيوطي : وقد تزايد الباء في خبر فعل ناسخ منفي نحو ألم أكن بقائم ؟
 قال : ومنع قياس ذلك ابن عصفور (٣) .
 وقال : الثامن (من حروف النداء) وا . ذكرها ابن عصفور نحو :
 وافقنَّعَساً وأَيْنَ مِيتَى فَقَقْنَّعَسُ
 والجمهور أنها مختصة بالندبة لا تستعمل في غيرها (٤) .
 وقال عن « مذ ومنذ » : والمشهور أنهما ظرفان مضافان ، ف قيل : إلى الجملة
 وعليه سيبويه والسيرافي والفارسي وابن مالك . وقيل إلى زمان مضاف إلى
 الجملة وعليه ابن عصفور ، لأنهما لا يدخلان عنده الأعلى أسماء الزمان ملفوظا
 بها أو مقدرة ، فالتقدير في ما رأيت مذ زيد قائم : مذ زمن زيد قائم (٥) .
 وعن الكاف في « كذا » قال السيوطي : هي زائدة لازمة فرارا من التركيب
 إذ لا معنى للتشبيه فيها وذا مجرورة بها كما في كَأَيِّنُ سواء ، وقائل ذلك فيهما
 واحد وهو ابن عصفور (٦) .
 وقال : قال أبو حيان : شرط ابن عصفور أن يكون عطف البيان أعرف
 من متبوعه وعلة بأن الابتداء بالأخص يوجب الاكتفاء به وعدم الحاجة إلى
 الأتيان بما نحو دونه (٧) .

(١) انظر - مثلاً - ١٥/١ ، ١٧ ، ١٠٠ ، ١٣٢ ، ٢٣٢ ، ٢٤١ ، ٢٣٨/٢ وغيره

(٢) مع الهوامع ٨٠/١ وانظر شرح الجمل .
 (٣) مع الهوامع ١٢٧/١ وانظر شرح الجمل .
 (٤) مع الهوامع ١٧٢/١ وانظر شرح الجمل .
 (٥) مع الهوامع ٢١٦/١ وانظر شرح الجمل .
 (٦) مع الهوامع ٧٦/٢ وانظر شرح الجمل .
 (٧) مع الهوامع ١٢١/٢ وانظر شرح الجمل .

وبعد ، فهذه جملة من آراء ابن عصفور واختياراته انتقيناها من مجموع
مانقله عنه المتأخرون الذين جاءوا بعده ، وغرضنا من ذلك أن تكون دليلا
على ما كان يتمتع به هذا العالم من منزلة في نفوس أعلام النحاة وما كانت
تلقاه مصنفاته من عناية لدى الدارسين والعلماء .

القسم الثاني

التحقيق

مقدمة

حين خطر لي ان أحقق كتاب شرح جمل الزجاجي لابن عصفور كانت أمامي نسخه منه في المكتبة التيمورية في القاهرة . وهذه النسخة تقع في مائه وثمان وخمسين ورقة من القطع المتوسط .

وبعد أن استقر رأيي على تحقيق هذا الكتاب سعيت للحصول على صور لكل نسخه التي ذكرها أصحاب الفهارس ، وهي في مجموعها خمس نسخ بما فيها نسخه المكتبة التيمورية .

١ - نسخه منها في مكتبة جامعة ليدن بهولندا ، وهي في حوالي مائه وأربع وخمسين ورقة ، وتبين لي بعد مقارنتها بنسخة المكتبة التيمورية أنهما متطابقتان .

٢ - نسخه في المكتبة الأحمدية بتونس وهي مطابقة للنسختين السابقتين

٣ - نسخه مصورة بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية . وهي مصورة عن نسخه موجودة في مكتبة بني جامع باسطنبول . وتقع في مائتين وسبع وستين ورقة .

٤ - نسخه في مكتبة أمبروزيانا بميلانو (إيطاليا) وتقع في مائتين وأربع وثمانين ورقة . وبمقارنة النسختين الأخيرتين ببعضهما وجدت أنهما متطابقتان . وأنهما تمثلان شرحا آخر للجمل غير الشرح الذي تمثله نسختا المكتبة التيمورية ومكتبة ليدن .

واعتمادا على ماوردت الاشارة اليه في كتب متأخري النحاة كأبي حيان والسيوطي وكتب التراجم من أن هناك شرحا كبيرا للجمل وضعه ابن عصفور كما وضع شرحا آخر صغيرا على نفس الكتاب ، فقد انتهيت إلى أن نسخه المكتبة التيمورية ونسخة مكتبة ليدن ونسخة الأحمدية تمثل الشرح الصغير وأن نسخه تركيا ونسخة أمبروزيانا تمثلان الشرح الكبير . واستجابة لرغبة كريمة أبدأها استاذنا الجليل الدكتور شوقي

ضيف الذي أشرف على هذا البحث في عامه الأول . ونجاوزا عن كل
المصاعب والمشاق التي كنت أقدر أنني سأواجهها أمام ضخامة حجم
الكتاب وغزارة مادته

وأمام حداثة عهدي بفن التحقيق ، رأيت أن أنهض بتحقيق الشرح الكبير
تاركا تحقيق الشرح الصغير إلى فرصة أخرى تتاح لي في مستقبل أرجو ان
لا يكون بعيدا .

وصف النسخ :

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على نسختين هما كل ما علمت بوجوده
في مكتبات العالم من مخطوطات .

١ - نسخة مكتبة بني جامع في اسطنبول بتركيا وكما قدمت فإني اعتمدت
على مصورة لهذه النسخة بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية .
وهذه النسخة هي التي اعتمدتها أصلا ورهزت لها بالحرف ج . وهي
تقع في ٢٦٧ ورقة ، في كل صفحة منها خمسة وعشرون سطرا ، ومتوسط
كلمات كل سطر سبع عشرة كلمة . وهي بخط علي بن سالم الشافعي
ولم يذكر تاريخ الفراغ من نسخها ، غير أن فهرس مخطوطات الجامعة
العربية ، المرحوم فؤاد السيد ذكر أنها كتبت في القرن الثامن الهجري
كما أن فهرس مكتبة بني جامع كتب تاريخا لنسخها ، غير أنه مطموس
بسبب خلل حدث أثناء تصوير الكتاب كما يظهر .

وعلى الصفحة الأولى من هذه النسخة كتب عنوان الكتاب كما يلي :

كتاب شرح الجمل للاستاذ أبي الحسن
على بن مؤمن بن عصفور الأشبيلي تغمده .
الله برحمته ولجميع المسلمين بمته وكرمه

وكتب تحت العنوان مباشرة مايلي :

باب الحكاية باب ماذا باب مواضع ان المكسورة الخفيفة باب مواضع المفتوحة باب الجواب يبلى نعم باب أو وأم باب النون الثقيلة والخفيفة باب الاخبار باب الجمع المكسر باب مايجوز للشاعر ان يستعمله في ضرورة الشعر باب الامالة .

وتحت هذه السطور الثلاثة إلى جهة اليسار وضع خاتم وقف السلطان أحمد خان وهناك سطور وكتابات أخرى تحت السطور السابقة ، ولكنها طمست بسبب بلل تعرضت له صفحة العنوان .

ويلاحظ أن الابواب التي كتبت على صفحة العنوان هي آخر ابواب الكتاب . وعلى ظهر صفحة العنوان يتبدى نص الكتاب بقوله : بسم الله الرحمن الرحيم ، اللهم يسر يا كريم ... الخ .

واختتم الناسخ هذه النسخة على ظهر الورقة ٢٦٧ بعبارة : كتبه العبد الفقير إلى الله تعالى على بن سالم الشافعي ... الخ كما هو مدون على الصفحة الأخيرة من الجزء الثاني من التحقيق.

وإلى ناحية اليمين من أسفل هذه الصفحة وضع خاتم وقف السلطان أحمد خان .

وترجع أهمية هذه النسخة إلى أنها قوبلت على الأصل الذي نقلت عنه كما هو مدون على حواشي كثير من صفحات الكتاب ، وبخط غير خط الناسخ . كما كتب على الحاشية اليمنى من ظهر الورقة ٢٥٦ وبخط غير خط الناسخ أيضا مايلي : بلغ مقابلة فله الحمد والمئة على نسخة المصنف .

وكتب على الحاشية اليمنى من ظهر الورقة ٢٦١ وبخط مخالف لخط الناسخ أيضا مايلي : بلغ مقابلة بأصله ، فله الحمد والمئة على نسخة المصنف . وتكررت هذه العبارة في الصفحة ٢٦٦ ظ .

ولانستطيع أن نجزم بأن هذه النسخة قد قوبلت بأكملها على نسخة المصنف

بل الذي نميل اليه أن صفحاتها الأخيرة فقط هي التي قوبلت ، لأن التحريفات والتصحيحات التي وقعت في هذه النسخة وبقيت دون تصحيح ترجح هذا الاعتقاد الذي يغلب على الخاطر .

كما كتب على الحاشية اليمنى من ظهر الورقة ١٣١ عند بداية باب (مايجوز تقديمه من المضمرة على الظاهر وما لايجوز) مايلي : وتم الجزء الأول وقد كانت هذه الإشارة هي الأساس الذي اعتمدناه في تقسيم الكتاب إلى جزئين .

وهذه النسخة مكتوبة بخط النسخ ، وهو خط متوسط الجودة ، غير أن التصوير كان سبباً في طمس كثير من الحروف والحواشي مما جعلني أواجه عناء شديداً في تبين كثير من الألفاظ والعبارات .

والنسخة خالية من علامات الشكل والترقيم ، بل إن الأبيات فيها تساق كما لو كانت كلاماً منثوراً ، وكثير منها يقتصر مايرد منه على شطر أو عبارة صغيرة ، مما يستدعي انتباهاً شديداً وإطلاعاً جيداً على شواهد النحو واللغة ، حتى يسلم التحقيق من مزالت الخلط بين ماهو شعر وماهو نثر .

كما يلاحظ أن الناسخ كثيراً مايقع في تحريفات وتصحيحات سببها سوء فهمه لما يقرأ وعدم ادراكه ، لأنه كما يظهر ناسخ محترف وليس من أصحاب العلم أو المعرفة بمسائل النحو واللغة.

ولابد من الإشارة إلى أن ثمة خطأ حصل أثناء تجليد هذه النسخة كما يظهر اضطراب بسببه تسلسل أوراق الكتاب حيث تأخرت الورقة ٢٠-٣٩ فأخذت رقم ٢٢٩-٢٤٨ ، فحصل بذلك اضطراب في أربعة مواضع من الكتاب .

وبأعادة هذه الورقة وما بعدها إلى موضعها الأصلي استقام ترتيب الكتاب وزال عنه الاضطراب.

٢ - نسخة مكتبة امبروزيانا .

وقد رمزت لها بالحرف ر. وهي تقع في ٢٨٣ ورقة ، في كل صفحة منها ٢٥ سطراً ومتوسط كلمات كل سطر ١٤ كلمة.
وهي بخط على بن سالم بن مسلم الشافعي ، وهو نفس الناسخ الذي كتب نسخة ج. وعلى وجه الورقة الأولى من هذه النسخة كتب عنوان الكتاب على النحو التالي:

كتاب شرح الجمل لابن عصفور
في النحو رحمه الله

وبخط آخر مخالف لخط الناسخ كتب تحت العنوان السابق مايلي:

كتاب شرح جمل الزجاج (كذا)
لابن عصفور في النحو رحمهما

الله تعالى بجاه مولانا محمد وآله وصحبه أجمعين

وإلى يسار العنوان كتب البيتان التاليان:

بقارعة الطريق جعلت قرى لأحظى بالترحم من صديقي
ويامولى الموالي أنت أولى على بالترحم من صديقي
وكررت كتابة البيتين ثانية على صفحة العنوان .

وعلى ظهر الورقة الأولى ابتداء نص الكتاب : بسم الله الرحمن الرحيم اللهم
سر ... الخ .

وأختتم الناسخ هذه النسخة على ظهر الورقة ٢٨٣ بقوله : كتبه العبد
الفقير الراجى عفوره المعترف بكثرة ذنوبه على بن سالم بن مسلم الشافعي
الخ «وكما هو مدون على الصفحة الأخيرة من الجزء الثاني من التحقيق .
ويلاحظ أن هذه النسخة لم تقابل بأصلها الذي نقلت عنه ، كما لم تقابل بآية
نسخة أخرى . ولم يذكر أيضا تاريخ الفراغ من نسخها .

ولتصور العلاقة بين النسختين وجدت أمامي عدة احتمالات :

١ - أن تكون نسخة ر منقولة عن نسخة ج. وبمقابلة النسختين ببعضهما استبعدت
هذا الاحتمال لان في ر زيادات ليست في ج .

وهذه الزيادات تأتي على صورة كلمة ساقطة من ج ومثبتة في ر ، أو عبارة كاملة أحياناً لانجدها في ج ، وان كانت هذه الزيادات قليلة جداً . وقد نبهت على هذه الزيادات في حواشي التحقيق .

٢- أن تكون نسخة ج منقولة عن نسخة ر . ورأيت أيضاً بعد مقابلة النسختين أن هذا الاحتمال مستبعد ، لأن في نسخة ر سقطاً كثيراً أثبت في ج ، وقد بلغ هذا السقط في أحد المواضع حوالي خمس صفحات كما اشير إليه في الصفحة ٤٧٤ من الجزء الثاني .

٣- أن تكون النسختان منقولتين عن أصلين مختلفين . وقد استبعدت هذا الاحتمال لنفس الأسباب التي قوت في نفسي قبول الاحتمال الرابع وهو ٤- أن تكون النسختان منقولتين عن أصل واحد .

وقد دفعني إلى قبول هذا الاحتمال جملة اسباب هي :

أ- تطابق الحواشي والتعليقات التي كتبت على هوامش النسختين وبخط ناسخهما ، مما يدل على أنها حواشي وتعليقات النسخة الأم ، نقلها الناسخ كما وجدها هناك .

ب- تطابق التحريفات والتصحيحات التي وقعت في النسختين مما يدل على وحدة الأصل الذي تقائنا عنه .

ومثال لهذه التصحيحات والتحريفات النماذج التالية :

الشاهد ٢٩٢ حرفت فيه كلمة لوسيمة إلى لو سمية

الشاهد ٢٢٨ حرفت فيه كلمة به إلى بين

الشاهد ٢٧٨ حرف فيه الشطر : بأعين أعداء وهن صديق

إلى : ياويحه أعداوهن صديق

الشاهد ٤٢٩ حرف فيه الشطر : فنعم مزكاً من ضاقت مذاهبه

- إلى : فنعم من كامن ضاقت مذاخبة
- وأمثال هذه التحريفات التي وقعت على صورة واحدة في النسختين كثيرة ، اشرنا اليها في حواشي التحقيق .
- ج- تطابق موانع النقص والاضطراب الواقع في كل من النسختين . وقد نبهنا على ماوقع من ذلك في تعليقاتنا على الكتاب .
- د- ان ما بين النسختين من فروق لا يكاد يذكر . وهي ان وجدت فلا يمكن أن توحى بأن ثمة خلافا كبيرا بينهما يبعث على الاعتقاد بتباين الأصل الذي نقلت عنه كل منهما ، بل هو لا يبدو في واقعه ان يكون تصرفا يحصل عن سهو أو عن تساهل من الناسخ .
- فهذه الملاحظات والوقائع بعثت في نفسي اعتقادا بوحدة الأصل الذي نقلت عنه هاتان النسختان ، وبخاصة ان الناسخ الذي كتب النسختين واحد .
- توليق نسبة الكتاب إلى ابن عصفور .
- إذا كان ثمة شك يخطر في بال أحد في صحة نسبة الكتاب إلى ابن عصفور فيمكننا أن نقدم بعض القرائن لازالة مثل هذا الشك .
- ١ - ان أكثر الآراء التي عرفت عن ابن عصفور ونسبت له في كتب متأخرى النحاة كالارتشاف لأبي حيان والمغني لابن هشام ودمع الخوامع للسيوطي والخزانة للبغدادى نجدها ماثلة أمامنا في هذا الكتاب ، وفي أحيان كثيرة نجد العبارة بنصها منقولة عن شرح الجمل . وقد أشرت إلى كثير من هذه المسائل في مواضعها من الكتاب ومن خلال تعليقاتي أثناء التحقيق . كما نبهت على كثير منها في الفصل الثاني من الدراسة ، في القسم الخاص بآراء ابن عصفور ومسائله المستقلة .
- ٢ - ان ديباجة هذا الشرح هي نفسها الديباجة التي ابتدئ بها شرح الجمل الصغير لابن عصفور ، وبحوزتي منه ثلاث نسخ كما بينت في بداية هذه المقدمة ، مما يثبت الاعتقاد بصحة نسبة الكتاب إلى ابن عصفور .

٣ - ان العلاقة بين ابن عصفور وشيخه ابي علي الشلوينين يعكس صداها واضحا هذا الكتاب وبخاصة حين ينقل آراء الشلوينين ويناقشها فقد اعتاد أن يبدأ ذلك بعبارة : قال الأستاذ أبو علي ، او قال الأستاذ رضي الله عنه مما يوحي بنوع الرابطة التي تربط بين التلميذ وشيخه .

منهج التحقيق :

حين شرعت في تحقيق شرح الجمل وضعت نصب عيني جملة أسس وقواعد حاولت جاهدا الالتزام بها رغبة في اخراج عملي على الوجه الذي اعتقدت انه الصواب . من هذه القواعد والأسس .

١ - المحافظة على صورة النص كما وضعه مصنفه ، ولم اشأ التدخل في متنه بالتغيير أو التحوير ، ولهذا حاولت ان اميز بين ماأجده فيه من أوهام او أخطاء أو تحريفات ، فما ظننت أنه وقع من المصنف بسبب السهو او الوهم أبقيته على صورته واكتفيت بالاشارة إلى الوجه الذي اعتقد انه الصواب ، وذلك من خلال تعليقاتي على الكتاب ، وما اعتقدت انه تحريف أو تصحيف وقع أثناء النسخ أثبت صوابه في موضعه من المتن وأشرت في الحاشية إلى صورته التي كان عليها ، حفاظا على صورة الكتاب كما هو في أصل مخطوطاته .

٢ - اعتمدت في تخريج شواهد الكتاب على المصادر النحوية المتقدمة مثل كتاب سيبويه والمقتضب للمبرد وكتب الفارسي وابن جني ونحوها . كذلك اعتمدت على كتب المفسرين القدامى ممن كانوا يعولون في تفاسيرهم على المباحث النحوية مثل تفسير أبي عبيدة (مجاز القرآن) وتفسير الفراء (معاني القرآن) .

كما اعتمدت على كتب الأملی والنوادر مثل نوادر ابي زيد والكمال للمبرد ومجالس ثعلب وأملی الزجاجی وابن الشجرى وغيرها مما كان النحو فيها بشكل ركنا هاما من أركانها .

والتزمت أيضا الرجوع إلى كتب المختارات الشعرية كالمفضليات وشرحها والاصمعيات وشرح المعلقات والنقائض .

كما التزمت الرجوع إلى كتب شروح الشواهد كشرح العيني والخزائنة للبغدادى وشرح شواهد الشافعية له أيضا .

ولم اغفل الاستفادة من كتب اللغة والمعاجم وبخاصة في شواهد اللغة فرجعت إلى صحاح الجوهري ومقاييس ابن فارس والمخصص والمحكم لابن سيدة واللسان لابن منظور وغيرها من كتب اللغة والأضداد .

كما التزمت الرجوع إلى دواوين الشعراء أصحاب الشواهد ما وجدت إلى ذلك سبيلا .

٣- عانيت بتخريج القراءات القرآنية من كتب القراءات والتفسير وبعض الكتب الأخرى التي تنقل هذه القراءات . كما عانيت بتخريج الأحاديث ما أمكنني ذلك .

٤- جهدت في تخريج الآراء النحوية لأعلام النحاة والمسائل الخلافية من مضانها الأصلية في مصنفات أصحابها أو في كتب المسائل الخلافية أو غيرها مما كانت لأصحابها عناية باستقصاء هذه المسائل كشرح السيراني وشرح ابن يعيش وكتاب الانصاف لابن الانباري ونحوها .

٥- بسبب ضخامة حجم الكتاب فقد تجنبت في كثير من المواضع الافاضة في شرح الشواهد ، وحاولت الاستغناء عن شرح المعاني التي تبدو واضحة لا تحتاج إلى فضل تفسير أو شرح ، مؤكدا على الإشارة إلى ما في الشاهد من مسائل خلافية في النحو أو في اللغة .

٦- التزمت التعريف بإيجاز بأعلام النحاة واللغويين ممن ترد أسماءهم في متن الكتاب .

٧ - اعتاد الناسخ ن يرسم بعض الحروف المقصورة على صورة الممدودة مثل المعطى يكتبها : المعطا ، فحاولت أن أرسها على الوجه الصحيح دون الاشارة إلى الأصل الذي كتبت عليه .
كما حاولت اصلاح الغلط الذي لاجه له مثل كتابة لم يؤد بالياء والذي اظنه ان ذلك ناتج عن ان الناسخ كان يستعين بمن يملأ عليه .

شرح جمل الزجاجة لابن عصفور الاشبيلي

(٥٩٧ - ٦٦٩ هـ)

(الشرح الكبير)

الجزء الاول

كتاب
شرح الجمل
للأستاذ أبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الاشيلي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللهم يسر يا كريم (١)

قولُ أبي القاسم (٢) : أقسامُ الكلامِ ثلاثةٌ

مُضافٌ ومُضافٌ إليه ، ولا يُعلمُ المُضافُ من حيث هو مُضافٌ حتى يُعلمَ ما أُضيفَ إليه ، فكان ينبغي أن يُبينَ ما أُرَادَ بالكلامِ ، وحيثُ لا يأخذُ بعد ذلك في تبين أقسامه ، لأنَّ الكلامَ ، بالنظر إلى اللغة ، لفظٌ مشتركٌ بين معانٍ كثيرةٍ ، منها المعاني التي في النفس ، دليل ذلك قول الأخطل :

إنَّ الكلامَ لَقَسَى الفؤادَ وإنَّما جُعِلَ اللِّسانُ على الفؤادِ دَلِيلًا (٣)
ومنها ما يُفهمُ من حال الشئ ، ودليله قوله .:

٢ يا ليتني أوتيتُ عِلْمَ الحُكُلِ عِلْمَ سُلَيْمَانَ كَلَامَ النَّمْلِ (٤)
لأنَّه يقال : إنَّ سُلَيْمَانَ عليه السلام كان يفهم من ديب (٥) النمل ما يفهم المخاطبُ من الكلامِ . ومن الدليل على ذلك أيضاً قول زهير :

(١) (يا كريم) ليس في ر

(٢) أبو القاسم هو الزجاجي مصنف الجمل وقد ترجمناه في المقدمة

(٣) قبله : لا يمجئك من خطيب خطبة حتى يكون مع الكلام أصيلاً

والبيتان في ملحق ديوان الأخطل على أنهما ما نسب إليه . ابن يعيش ٢١/١ شذور الذهب ٢٠ ديوان الأخطل ٥٠٨ .

(٤) لرؤية ، وروى في الجمهرة والصحاح : لو انني اعطيت . والحكل : المعجم من الطيور والبهائم وما لا يسمع له صوت والحكمة كالمعجمة لا يبين صاحبها الكلام . تأويل مشكل القرآن : ٨٤ ، مقاييس اللغة ٩١/٢ ، جمهرة اللغة ١٨٤/٢ ، الخصائص ١ (٢٢) ، الصحاح واللسان : حكل ، المخصص ١٢٢/٢ ، الديوان ١٢٨ .

(٥) في ر : ديبه ، وهو تحريف .

٣ آمين أم أوفى دمنة لم تكلم البيت (١)
أي ليس لها أثر يستبان لقدم عهدها بالتزول ، ولو (٢) كان لها أثر (٣)
يستبان لكان ماثب من أثرها كلاما لها .

ومما يدل على أن المعنى القائم في النفس وما يفهم من حال الشيء يسمى
كلاما ، تسميتهم إياهما (٤) قولاً . قال الله تعالى : «يقولون في أنفسهم
لولا يعدبنا الله» (٥) . فجعل المعاني التي في النفس قولاً . وقال النابغة:
٤ قالت له النفس لاني لا أرى طمعا (٦) : البيت (٧)
فأضاف القول إلى النفس . وقال تعالى : «يوم نقول لجهنم هل امتلأت
وتقول هل من مزيد» (٨) . فأضاف القول إلى جهنم مجازاً . وقال الشاعر:

(١) عجزه : بحومة الدراج فالمتل
وهو مطلع مملكة زهير ، والدمنة : آثار الديار وما سودوا بالرماد وغيره ، تكلم : مخلف
تكلم ، يريد به لم تبين ، الحومة : المكان الغليظ المتقاد ، وحومة الدراج والمتل :
موضعان بالعالية .
شرح العشر : ٥٣ ، الديوان ٤ .

(٢) في ر : فلو

(٣) في ر : امر

(٤) في ج ، ر : اياها ، وهو تحريف

(٥) المجادلة : ٨

(٦) في ر : طمعا ، وهو تحريف

(٧) عجزه : وإن مولاك لم يسلم ولم يصد

والضمير في له يعود على واشق وهو كلب صيد رأى الثور الوحشي يصرع الكلب الذي كان معه .

المولى : الناصر ويريد به هنا صاحب الكلاب أو الكلب التتيل . الأضداد للسجستاني :

١٣٩ ، الخصائص : ٤٧٦/٢ ، شرح العشر : ١٥٤ ، الخزائن : ٥٢٢/١ ، المقدمين :

٧ ، الديوان ١٢ .

(٨) سورة ق : ٣٠

٥ امتلاَ الحَوَوضُ وقالَ : قَطَنِي (١)

فأضاف القول إلى الحوض

ومنها الإشارة ، وعليه قوله :

٦ إذا كَلَّمْتَنِي بالعيونِ الفتايرِ رَدَدْتُ عليها بالدموعِ البَوادرِ (٢)

فجعل الإشارة بالعين كلاما

ومنه الخطُّ ، ودليله تسمية المكتوب بين دَفَتَيِ المصحف كلام الله تعالى (٣) . وتقول : رأيتُ كلاما ، وإن كنت إنما رأيت خطأ منبأ عن كلام .

ومنها اللفظ المركب غير المفيد ، يقال : تكلَّم ، وإن (٤) لم يفد ومنها اللفظ المركب المفيد بغير الوضع ، يقال : تكلَّم ساهياً ونائماً ، ومعلوم أنَّ الساهي والنائم لم يضعما لفظهما للأفادة ولا قصداها

ومنها اللفظ المركب المفيد بالوضع ، وهذا الأخير هو (٥) الذي أراد أبو القاسم بالكلام ، لأنَّ هذا هو الذي اصطلح النحويون على تسميته كلاما . ألا ترى أنَّ النحويين إنما يتكلمون في أحكام هذا القسم الأخير ولا يتكلمون في أحكام الإشارة ، ولا غير ذلك مما يُسمَّى كلاما والعدله ، في أنَّ لم يُبين ما أراد بالكلام الإحالة على العرف بالكلام ، إذَّ الكلام عرفاً إنما هو هذا القسم الأخير وأراد بالأقسام الأجزاء أو المواد التي يتألف

(١) بعده : مهلا رويداً قد ملأت يطني

قط : اسم فعل امر بمعنى حب ، والنون الوقاية ، ودخولها على اسم الفعل شاذ عند البصريين جائز عند الكوفيين . ولم ينسبه أحد من روه .

إصلاح المنطق : ٥٧ ، ٣٤٢ مجالس ثعلب : ١٨٩ . مقاييس اللغة ١٣/٥ ، أمالي ابن الشبري ١٤٠/٢ ، الأنصاف : ٧٦ .

(٢) لم اعثر على هذا البيت فيما رجعت إليه من المصادر .

(٣) (تمال) ليس في ر

(٤) سقطت (ان) من ر

(٥) سقطت (هو) من ر

منها الكلام ، وذلك تسامح منه ، لأن (١) الأقسام إنما (٢) تطلق على ما يصدق عليه اسم المقسوم ، واسم المقسوم هنا وهو الكلام ، لا يصدق على الاسم ولا على الفعل ولا على الحرف .

ويترتب على قوله : أقسام الكلام ثلاثة / أسئلة : [٢و] الأول : ما الدليل على أن هذه الثلاثة خاصة ؟ بل لعلها أزيد . الثاني : كيف قال : اسم وفعل وحرف ، فأفرد . وإنما أقسام الكلام : الأسماء والأفعال والحروف كلها ؟

الثالث : لِمَ خصَّ بـ مجيئه معنى الحرف ، والاسم والفعل قد جاءا لِمعنى ؟ والجواب عن الأول أن تقول : اللفظ الذي يكون جزء كلام لا يخلو من أن يدل على معنى أو لا يدل ، وباطل ألا يدل على معنى أصلاً فإن ذلك عبث . فإن دل فأما أن يدل على معنى في نفسه أو في غيره ، فإن دل على معنى في غيره فهو حرف ، وإن دل على معنى في نفسه فلا يخلو أن يتعرض بينيته لزمان أو لا يتعرض ، فإن تعرض فهو الفعل وإن لم يتعرض فهو الاسم .

والجواب عن الثاني : إنه أراد بالاسم معقوله ، وبالفعل معقوله وكذلك الحرف ، ومعقول كل واحد منها أمر مفرد فأوقع عليه لفظاً مفرداً ونظير ذلك قول العرب : رجل خير من امرأة ، تريد : هذه الحقيقة خير من هذه الحقيقة ، ولم تُرد رجلاً واحداً بعينه بل كأنك قلت : هذا الجنس خير من هذا الجنس ، ولا ينبغي أن يحمل على أنه من وضع المفرد موضع الجمع ، نحو قوله : في حلقكم عظم وقد شجينا (٣)

٧

(١) سقطت (لأن) من ر

(٢) سقطت (إنما) من ج

(٣) قبله : لاتنكروا القتل وقد سينى

وهو المسيب بن زيد مائة ألفى يخاطب أعداء قومه .

الكتاب : ١٠٧/١ ، مجاز القرآن ٧٩/١ ، ٤٤/٢ ، ١٩٥ ، المتنضب ١٧٢/٢ .

المحتب ٢٤٦/١ ديوان النابتة لابن السكيت ٩٠ ، التوجيه الرماني ٢٧٥ ، المخم .

٣١/١ ، ٣٠/١٠ ، النشر ٢٢٣/٢ ، الخزائن ٣٧٩/٣ .

يريد في حلوقكم ، فأنّ ذلك لا يجوز الا في ضرورة (١) .
والجواب عن الثالث : إنّه احترز بقوله : وحرفٌ جاء لمعنى ، من الحرف
الذي لم يجرى لمعنى وهو حرف التهجي ، نحو الزاى من « زيد » .
ولا يسوغ قول من قال : إنّ « جاء لمعنى » حدّ الحرف ، وزعم أنّ الذي جاء لمعنى
إنّما هو الحرف فأما الاسمُ والفعلُ فكلّ واحد منهما جاء لمعاناً ، ألا
ترى أنّ الاسمَ يدلّ على مسماه ويكون مع ذلك فاعلاً ومفعولاً ومجروراً
إلى غير ذلك من المعاني التي تتعَوَّرُ الاسمُ (٢) ؟ وكذلك الفعل يدلّ على
حدث وعلى زمان ويكون موجباً ومنفياً ومُسْتَفْهِمًا عنه ، إلى غير ذلك من
المعاني التي تتعَوَّرُ الأفعال ، وأما الحرف فلا يعطى في حين واحد أكثر من
معنى واحد في غيره ، فأنّ دلّ الحرف على معنيين فصاعداً نحو « مِن »
التي تكون للتبعض ولا ابتداء الغاية ولا استفراق الجنس ، وما أشبهها من
الحروف ، فأنّما ذلك في أوقات مختلفة ، ألا ترى أنّ الكلام الذي (٣)
تكون فيه « مِن » مُبَعَّضَةٌ ، لا تكون فيه لا ابتداء الغاية ، والاسم يدلّ في
حين واحد على مسماه وعلى الفاعلية ، مثلاً ، وعلى التصغير وغيره ، وكذلك الفعل يدلّ
في حين واحد على الحدث والزمان والخبر والأمر والنهى ، إلى غير ذلك من المعاني .
وإنّما قلنا إنّ ذلك فاسد ، لأنّ الاسمَ يَشْرَكُ الحرفَ في ذلك ، ألا ترى
أنّ الاسمَ إنّما يدلّ على معنى مفرد وهو المسمى ، فلذلك (٤)
حدّهُ أبو بكر بن السراج (٥) فقال : الاسمُ مادلٌّ على معنى مفرد غير

(١) انضرورة مذهب سيويه والمبرد ، والفراء يراه جائزاً في الاختيار وهو مذهب أبي عبيدة وابن

جنى والزمخشري ، وقد قرئت آيات كثيرة بالأفراد والجمع في السج .

مجاز القرآن ٤٤/٢ ، ١٩٥ ، المحتسب ٨٧/٢ النشر ٢٢٣/٢ ، الخزانة ٣٧٩/٣ .

(٢) في ر : للاسم ، وهو تحريف

(٣) ج ، ر : التي ، وهو سهو

(٤) في ر : فكذلك ، وهو تحريف

(٥) هو محمد بن السري بن سهل البغدادي ، صاحب المبرد وكان من أتبه تلاميذه ، وعنه اخذ

الزجاجي والسياني والفارسي والرماني ، توفي عام ٣١٦ هـ . ترجمة ابن التميمي : ٩٢ ،

ابن الأنباري ٣١٤ ، ياقوت ١٩٧/١٨ ، ابن خلكان ٤٦٢/٣ .

مقترن بزمان مُحَصَّل (١). وأما الفاعلية والمفعولية وغير ذلك من المعاني ،
فإنما هي مفهومة من أمور تلحق الاسم كالأعراب لا من الاسم بعينه. [٢ظ]
وأيضاً فلو كان أبو القاسم رحمه الله قصد هذا لصرَّح بذلك فقال : حرفٌ
جاءَ لمعنى مفرد .

وأيضاً فإنه قد حُدَّ الحرف بعد ذلك بأنَّ معناه في غيره لا بأنه يدل على معنى مفرد (٢).
وكذلك أيضاً لا يسوغ قول من قال : إنَّه أراد : وحرفٌ جاءَ لمعنى في
غيره ، فحذف «في غيره» لأنَّه معلوم . فينبغي أن لا يصف الحرف بمجيئه
لمعنى لأنَّه إذا علِّم أن معناه في غيره ، فقد علِّم أنَّه جاءَ لمعنى ،
وأيضاً فإنه قد حُدَّ الحرف بعد ذلك بأنَّ معناه في غيره فيكون ذلك ،
على هذا ، تكراراً لا فائدة فيه .

• • •

قوله : فالاسم مَجاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً أو دخل عليه حرف من
حروف الجر (٣) ، يبيِّن قصده بذلك أن يَحُدَّ الاسم ، لأنَّ الاسم أمر
مفرد والمفرد لا يعرف إلا بالحدِّ ، وهذا الحدُّ الذي حدَّ به الاسم فاسد ،
لأنَّه ليس بجامع ، ومن شرط الحدِّ أن يكون جامعاً لأنواع المحدود حتى
لا يشذَّ منها شيء ، مانعاً لما هو من غير المحدود أن يختلط بالمحدود ، والدليل
على أنَّه ليس بجامع أن أيمن التي (هي) (٤) في مذهبنا اسم مفرد لا تستعمل (٥)
إلا في القسم مبتدأة ولا يدخل عليها حرف الجر ولا تكون فاعلة ولا مفعولة.
ولا مطعن في هذا الحدِّ بأكثر من أيمن ، فأما من رأى أنه يخرج عن هذا
الحدِّ الأسماءُ المختصة بالنداء ، نحو : هَناه وَلَكَاعِ وفَسَاقِ وأَخَوَاتِها ،
والأسماء التي التزم فيها النصب على المصدرية والظرفية ولم تتصرف نحو :
سُبْحَانَ اللَّهِ ومعَاذَ اللَّهِ وسَحَرَ وبُعَيْدَاتِ بَيْنِ ، وأَيْنَ ومَتَى

(١) الأصول لابن السراج ٢/١ ، والایضاح في علل النحو للزجاجي ٥٠ .

(٢) انظر الجبل ١٧ .

(٣) الجبل ١٧ (٤) زيادة يقتضيها السياق (٥) ر : يستعمل

(٦) ر : الأسماء الموصولة المختصة .. وهي زيادة

والأسماء التي للشرط والاستفهام ولَعَمْرُ اللهِ وَعَوْضُ وَجَيْرُ ، فما ذهب إليه فاسد .

أما أسماء الشرط والاستفهام فأنه امتنع فيها أن تكون فاعلة ، لكن الاستفهام والشرط أخذوا صدر الكلام ، وأما المفعولية ودخول حرف الجر فسائق فيها ، وحده أبى (١) القاسم لا يقتضى أنه يلزم في الاسم اجتماع الأوصاف الثلاثة ، لأنه أتى فيها بلفظ أو .

وأما المنادى فمفعول بأضمار فاعل لا يجوز إظهاره في مذهبنا ، فهو داخل تحت الحد . وكذلك الأسماء التي انتصبت على المصدر أو الظرف ولزم ذلك فيها ، لأنَّ المصدر يسمى مفعولا مطلقا ، أعنى يقال فيه مفعول (٢) ولا يقيّد بشئ ، وكذلك الظرف يسمى مفعولا فيه ، وأبو القاسم إنما حدّ الاسم بأنه مآجاز أن يكون مفعولا على الإطلاق . أى مفعول كان . وأما لَعَمْرُ اللهِ ، فالعَمْرُ هو (٣) البقاء وهو يجوز أن يكون فاعلا ومفعولا وأن يدخل عليه حرف من حروف الجر . تقول : سرّني عَمْرُكَ وأحببتُ عَمْرُكَ وانتفعتُ بعَمْرِكَ ، وإنما لزم الابتداء ولم يتصرف في القسم ، والمستعمل في القسم هو المستعمل في غيره .

وكذلك عَوْضُ هو منصرف في غير القسم ، نحو قوله :

٨ ولولا تَبَلُّ عَوْضٍ فِي حُطْبَيَّ وَأَوْصَالِي (٤)

(١) ر ابو ، وهو تحريف

(٢) ر : مفعولا ، وهو تحريف

(٣) سقطت (هو) من ر

(٤) في ر : خطائي ، وهو تصحيف ، وفي ج : خطيائي ، وهو تحريف ، والبيت للفند الزماني .

عوض : الدهر ، الأبد . وهو معرفة علم يبنى على الحركات الثلاث ، وقيل : يضم ويفتح ، وقد يستعمل لمجرد الزمان فيعرب الخطي : الصلب ، ظهر الرجل . وروي عند المرزوقي : خضائي ، والخضمة : ما غلظ من الساعد والذراع . قال المرزوقي : ويبدل من ميمة الباء أه . اراد ان الدهر قد اضعف قوته . المصنوع والمدود لابن ولاد : ٢٩ ، شرح مشكلات الحماة ١٧٨ ، شرح الحماة للمرزوقي : ٥٣٧ ، الصحاح والسان : عوض ، المخصص ١٥/٢ ، ٢٠٧/١٥ ، المحكم ٢١٣/٣ ، الخزائن ٢٠٠/٣ .

وأما «جَبَر» فمبنى، وجائز أن يكون في موضع نصب بأضمار فعل /ونحو: [و٣] يَمِينُ اللَّهِ وأما «أَيْمُنُ» الذي هو اسم مفرد من اليمين ، فلم يستعمل الا في القسم ، ولم يستعمل مع ذلك إلا مبتدأ ، فلذلك لم يدخل تحت الحذف ، لأن هذا الحذف إنما وضعه أبو القاسم على التسامح ، وقد بين ذلك في الايضاح له فزاد في الحذف وما كان في حيز (١) ذلك (٢) فدخل (٣) بهذه الزيادة ، تحت الحذف جميع الأسماء ، ألا ترى أن «أَيْمُنُ» في حيز ما يجوز أن يكون فاعلا لأن المبتدأ مخبر عنه كالفاعل ، فهذا الحذف (٤) مستقيد (٥) من ثلاثة أوجه : أحدها : أنه تسمّح فيه ، والتسامح لا يجوز في الحدود . والآخر : أنه أتى في الحذف بما وهي للابهام وأو وهي للشك ، وهذان اللفظان وأشباههما غير سائغين في الحذف لأن الحذف موضوع لتحديد (٦) اللفظ ونصّ على المعنى . والثالث : أنه حذف الاسم بأنه مجاز أن يكون فاعلا ومفعولا قبل أن يبيّن ما الفاعل والمفعول في اصطلاح النحويين فيؤدي ذلك إلى جهل الاسم .

ولا يعترض على هذا الحذف بعدم المنع فيقال : الفعل أيضا قد يكون فاعلا في مثل قوله (٧) «ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ لَيْسَ جُنَّةٌ حَتَّى حِينَ» (٨) . فإن ذلك مؤول ، وفاعل بدأ ضمير المصدر الذي يدل عليه بدأ كأنه قال (٩) : بدأ (١٠) لهم بداء . وكذلك ما جاء من هذا .

• • •

وقد أكثر الناس في حذف الاسم ، فأوضح ما حذف (١١) به الاسم أن تقول : الاسم كلمة أو ما قوته قوة كلمة تدل على معنى في نفسها ولا تتعرض ببينيتها لازمان . فقولنا : كلمة ، جنس عام للاسم والفعل والحرف ، وقولنا : أو ما

(١) في ج ، ر : خبر ، وهو تصحيف

(٢) الايضاح الزجاجي ٨ (٣) ر : متدخل

(٤) يريد به الحذف الذي اثبتته الزجاجي في الجمل . (٥) ر : فاسد

(٦) ر : ليحد (٧) ج ، ر : قولهم ، وهو تحريف (٨) يوسف : ٣٥

(٩) ج : قالوا (١٠) ر : ابدا ، وهو تحريف (١١) ر : يحد

قوته قوة كلمة ، يحتز (١) من تأبط شراً وأمثاله لأنه وان لم يكن كلمة واحدة ،
قوته قوة كلمة واحدة لأنه قد صار يفيد ما تفيد الأسماء المفردة كزبد وعمرو
وقولي : تدل على معنى في نفسها ، يحتز من الحرف الذي يدل على معنى في
غيره . ولا يعترض (٢) على ذلك بالموصلات فيقال : هي أسماء ولا تدل على
معنى في نفسها بل في غيرها ، ألا ترى أنه لا يقال : جاء في الذي ، ويسكت بل
لا بد من الأتيان بالصلة لفظاً أو نية نحو قولك (٣) :

من اللواتي والاتي واللاتي يزعمن أني كبرت لدائسي (٤)
فصلة اللواتي والاتي محلوفة لدلالة يزعمن عليها .

وانما كان الاعتراض بذلك فاسداً لان الموصول يدل على معنى في نفسه
لكن مع غيره ، والدليل على ذلك أن الموصول لا يغير معنى ما يدخل عليه ،
تقول : زيد أبوه قائم ، فيكون المفهوم من الجملة التي هي : أبوه قائم
بعد الذي (٥) ما كان مفهوماً منها قبل دخول الذي عليها ، والحرف
يغير معنى ما يدخل عليه ، تقول : قبضت الدراهم ، فتكون (٦) الدراهم تعطي
معنى (٧) العموم ، فاذا قلت : قبضت من الدراهم ، خرجت الدراهم من
العموم بالنص وكان المقبوض بعضها .

ولا يعترض (٨) على ذلك بأسماء الشرط فيقال : هي أسماء وقد دلت
على معنى في غيرها ، ألا ترى أنها أحدثت فيما بعدها معنى الشرط وقد
كان قبل دخولها ليس كذلك ؟ لان / حدد الاسم : ما دل على [٣ ظ]
معنى نفسه ، لا يقتضي أنه لا يدل مع ذلك على معنى في غيره بل قد

(١) ر : تحتز (٢) ج ، ر : يترض ، وهو تحريف .

(٣) كذا والاول : قوله .

(٤) لم اعثر على نسبة لهذا الرجز ، قال البغدادي : لا اعرف ما قبله ولا قاله مع كثرة وجوده في

كتب النحو ١٠٨ . والرواية فيه : زعمن ، وفي النسخ : لذاتي . مجاز القرآن ٩/١ ،

١١٩/١ ، الصجاح واللسان : تي ، ابن الشجري : ٢٤/٢ ، الشمر والشعراء : ٨٨ ،

الشراذيات ٩٤ ظ ، القرطبي ٨٣/٥ ، الخزائن ٥٥٩/٢ .

(٥) في ج : التي (٦) في ج : فيكون ، وهو تصحيف

(٧) (معنى) ليس في ر . (٨) ج ، ر : يترض .

يشترك (مع) (١) الحرف في الدلالة على معنى في غيره ويخالفه في الدلالة على معنى في نفسه ، وأسماء الشرط وأن دلت على معنى في غيرها فلها معان في أنفسها .
ألا ترى أنك اذا قلت :

من يقيم أقم ، أحدثت «مَنْ» في الفعل الشرط ، وهي مع ذلك واقعة على من بعقل (٢) وقولي : ولا تتعرض بينيتها للزمان يحترز من الفعل ، ولا يعترض (٣) على ذلك بأمس وغداً ولا بالصبح والغبوق وأمثال ذلك فيقال : هي أسماء وقد تعرضت لزمان ، ألا ترى أن أمس يعطى اليوم الذي قبل يومك ، «وغداً» يعطى اليوم الذي بعد يومك ، والصبح يدل على الصباح والغبوق يدل على العشي ؟ لأنها لم تتعرض بينيتها للزمان بل وضعها لذلك ، ألا ترى أنها لا تتغير أبنيتها للزمان ولا يلتفت الى اعتراض الفارسي (٤) على هذا الحد بعدم المنع ، واستدل على ذلك بأن يفعل (فعل و) (٥) لا يتعرض بينيته للزمان لأنه متردد بين الحال والاستقبال «لان» «يفعل» قد تعرض بينيته للدلالة على أن الزمان ليس ماضياً ، فهذا حد صحيح لا مطعن فيه أكثر من الأتيان بـ «أو» التي ليست من الألفاظ المستعملة في الحدود .
وان شئت قلت في حد الاسم ، حتى تسلم من الاعتراض : الاسم لفظ يدل على معنى في نفسه ولا يتعرض بينيته للزمان ، ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزائه معناه .

فقولي : لفظ ، جنس للاسم (٦) والفعل والحرف ويدخل تحت ذلك تأبط شراً وبابه لأن اللفظ يقع على ما قلّ وكثر . وقولي : يدل على معنى في نفسه ، يحترز من الحرف كما تقدم ، وقولي : ولا يتعرض بينيته للزمان ، يحترز من الفعل كما تقدم أيضاً . وقولي : ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزائه

(١) زيادة يقتضيها السياق . (٢) في ر : يفعل ، وهو تحريف .

(٣) ر : تتعرض .

(٤) هو ابو علي الحسن بن احمد بن عبد الفارسي القسوي ، ولد بفارس وقدم إلى بغداد واخذ عن ابن السريج والزجاج وغيرهم ، وعنه اخذ ابن جني والمرزوقي والربيعي . توفي ببغداد عام ٣٧٧ هـ . الخطيب البغدادي : ٢٧٥/٧ . ياقوت ٢/٢٣٢ ، القفطي : ١/٢٧٢ .

(٥) سقط ما بين القوسين من ر (٦) في ج : الاسم

معناه، يحتز من الجملة مثل زيد قائم^١، فأنها بأسرها (١) تدل على معنى في نفسها ولا تتعرض بينيتها للزمان، الا ترى أن الجزء منه هو زيد او قائم (٢) يدل على جزء من أجزاء معنى الجملة؟ فقائم يدل على الخبر وزيد يدل على المخبر عنه ، والجملة تدل على مجموعهما (٣) والاسم يدل على مسماه ، وجزء الاسم الذي هو حرف التهجي لا يدل على بعض المسمى ، الا ترى أن الزاي من زيد لا يدل على عضو من أعضائه (٤)، ولا على معنى من معانيه ؟

* * *

قول أبي القاسم : والفعل مادل على حدث وزمان ماض أو مستقبل .
قصده بذلك أن يحدد الفعل . فقوله : مادل على حدث وزمان ، يحتز بذلك عما يدل على حدث دون زمان وهو المصدر نحو قيام ، أو على زمان دون حدث نحو أمس وغد وقوله : ماض أو مستقبل ، يحتز بذلك أيضاً مما يدل على حدث وزمان ولا يعطى أنه الزمان ماض ولا مستقبل ، نحو الصبح والغروب ، ألا ترى أن الصبح يدل على الشرب وهو حدث ، وعلى الصباح وهو زمان ، وكذلك الغروب يدل على الشرب وهو حدث ، وعلى العشي وهو زمان ، إلا أنهم ما ؤو لا يعطيان أن الزمان ماض ولا مستقبل .
وهذا الحد أيضاً (٥) فاسد من وجهين :

أحدهما : أنه أورد في الحد لفظ «ما» و «او» وقد تقلدتم أنهم من الالفاظ التي لا تورّد في الحدود . والآخر : انه ليس بجامع من وجهين : من جهة أنه لا يدخل تحت هذا الحد من الأفعال ما هو حال ، بلي كان الظاهر (٦) من هذا الموضع أنه من الفئة المنكرة لفعل الحال (٧) لولا نصّه على اثباته في باب الأفعال ، ومن جهة أنه لا يدخل تحت ذلك من الأفعال ما لا يدل على حدث ككان الناقصة

(١) في ر : تأثيرها ، وهو تحريف . (٢) ر : زيداً قائم . وهو تحريف

(٣) في ج : مجسوعها . (٤) ج : أعضائه زيد ، وهي زيادة .

(٥) زيادة من ر (٦) في ر : ان ، وهو تحريف .

(٧) الذي أنكر فعل الحال هم الكوفيون ، وسيأتي ذلك في باب الانمال .

وأخواتها (١) ونعم وبشس وحبذا وعسى وفعل التعجب .
ولا يلتفت الى قول من قال : إن هذه الأفعال إنما هي حروف لكن سميت
أفعالا مجازا لما كانت تشبه الأفعال ، لأنَّ ذلك خلاف ما ذهب اليه النحويون ،
بل لو كان الأمر على ما ذهب اليه هذا الداهب لم يكن للخلاف (٢) بينهم
في هذه الأفعال وجه اذ لا أثر (٣) في الاصطلاحات فاذا ذهب ذاهب من النحويين
الى تسمية حرف من الحروف فعلا لشبهه بالفعل مع تسليمه أنه ليس في الحقيقة
فعلا لم يسع لغيره أن يخالفه في ذلك . والخلاف محفوظ عنهم في ليس وفعل
التعجب .

ولا يلتفت أيضاً الى قول من قال : إنه قصد أن يحذف الفعل المطلق . أعني الذي
يقال فيه : فعل ، دون تقييد وما اعترضوه لا يقال فيه فعل الا بتقييد . ألا ترى
أنَّ كان وأخواتها تسمى أفعالا ناقصة ونعم وبشس يسميان فعلى مدح وذم ،
وأفعل في التعجب يسمى فعل تعجب ، وعسى يسمى فعل مقاربة ، لأنه إنما
قصد حذف الفعل الذي هو قسم من أقسام الكلام ، فينبغي أن يأتي بحذف يعم
مطلق الافعال ومقيدها .

والحد الصحيح في الفعل أن يقول : الفعل كلمة أو ما قوته قوة كلمة ،
تدل على معنى في نفسها وتعرض ببينيتها للزمان .
فقولي : كلمة ، جنس عام للاسم والفعل والحرف ، وقولي : أو ما قوته
قوة كلمة ، يحترز من حبذا في مذهب من يرى أن حبذا كله فعل وعليه الأكثر .
وقولي : تدل على معنى في نفسها ، يحترز من الحرف ، وقولي : وتعرض
ببينيتها للزمان يحترز من الاسم .

(١) دلالة الأفعال الناقصة على الحدث وعدمها مسألة خلافية بين النحاة ، فالثاني رأي جماعة منهم
المبرد والفارسي وابن جني والبرجاني وابن برهان والشلوبين وهو الظاهر من كلام سيبويه
والأول رأي ابن مالك وابن هشام .

الكتاب ٢١/١ ، شرح التسهيل لابن مالك : ٥٥ و ، المغني ٤٤٨ .

(٢) في ج ، ر : لغلاف . (٣) ج ، ر : يترتب ، وهو تصحيح .

وإن شئت : الفعل لفظ يدل على معنى في نفسه ويتعرض ببنيته للزمان ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه .

فقولي : لفظ ، جنس عام للاسم والفعل والحرف . وقولي : ولا يدل جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه يحتز من مثل : قمت ، فإنه يدل على معنى في نفسه ويتعرض ببنيته للزمان ، لأنه إذا تعرض الفعل الذي هو « قام » للدلالة على الزمان والضمير قد ينتزَل منزلة الحرف منه فلا يبعد أن توصف الجملة التي هي : قمت ، بأنها تعرضت ببنيته للزمان . فيتخلص ذلك بأن تقول : ولا يدل جزء من أجزائه على جزء منه أجزاء معناه ، كما فعلت/ذلك في حد الاسم [عظ]

* * *

قوله : والحدث المصدر وهو اسم الفعل والفعل مشتق منه . لما كان قد أخذ في حد الفعل إنَّه : مادل على حدث ، وكان الحدث في اصطلاح النحويين بخلاف ما هو عليه في العرف ، لأنه في العرف : المعنى الصادر عن الفاعل ، وفي اصطلاح النحويين : اللفظ الصادر عن الفاعل (١) خاف أن لا يفهم ما أراد بالحدث فاحتاج إلى تبينه فبين أن الحدث إنما أراد به المصدر وبين المصدر بأنه اسم الفعل .

الفصل ظاهرة متناقض ، لأنه من حيث جعل المصدر اسماً للفعل مشتقاً يلزمه أن يكون الفعل قبل المصدر ، لأن المسمى قبل الاسم ، ومن حيث جعل الفعل مشتقاً من المصدر يلزمه أن يكون المصدر قبل الفعل ، لأن المشتق منه منه قبل المشتق . وفي الانفصال عن ذلك طريقان :

أحدهما : أن يكون أراد بالفعل الأول المعنى الصادر عن الفاعل ، كأنه قال : والمصدر اسم المعنى الصادر عن الفاعل ، وأراد بالفعل الأخير اللفظ الذي هو أحد أقسام الكلام وهو الفعل في اصطلاح النحويين ، كأنه قال : والفعل الذي هو أحد أقسام الكلام مشتق من المصدر الذي هو اسم المعنى الصادر

(١) ج ، ر : الفعل ، وهو تحريف . (٢) ج : والاسم وهو تحريف .

(٣) ر : فأراد .

عن الفاعل ، فيكون الفعل الذي هو قبل المصدر خلاف الفعل الذي هو بعده .
والطريق الثاني أن يريد بالفعل الأول ما أردت بالثاني ، وهو اللفظ الذي
هو أحد أقسام الكلام ، ويكون معنى قوله : اسم الفعل ، الاسم الذي أخذ
منه ، كما تقول : هذا تراب الآنية الذي صيغت منه ، فلا يكون الفعل على
أنه مسمى للمصدر وهو أولى ، بدليل قوله في باب ما تتعدى اليه (١) الأفعال
المتعدية وغير المتعدية : واعلم أن أقوى تعدي الفعل الى المصدر لأنه اسمه (٢)
يريد لان المصدر الاسم الذي أخذ منه الفعل ، فينبغي أن يفسر كلامه بكلامه .

وهذه المسألة خلافية بين أهل البصرة وأهل الكوفة (٣) .
فمذهب أهل الكوفة أن المصدر مشتق من الفعل واستدلوا على ذلك (٤) بأن الفعل
عامل في المصدر ، لأنه به انتصب والعامل (٥) قبل المفعول والبعدي مأخوذ
من القبل .

ولا حجة في ذلك لأن العامل إنما هو قبل عمله لا قبل معموله . وعمله إنما هو
النصب ، وإذا كان الفعل قبل النصب الذي في (٦) المصدر لم يلزم أن يكون قبل
المصدر ، وأيضاً فإن العمل إنما حصل في المصدر بعد التركيب ونحن إنما ندعى
أن الفعل مأخوذ من المصدر قبل التركيب .

واستدلوا أيضاً بأن المصدر مؤكد للفعل والفعل مؤكد ، بدليل أنك إذا قلت :
قامت قياماً ، لم يكن في قيام زيادة فائدة والمؤكد قبل المؤكد .
وذلك أيضاً فاسد ، لان التأكيد إنما طرأ بعد التركيب ، وهذه الأفعال إنما
اشتقت منها قبل ذلك . وأيضاً فإن المصادر لا يازمها أن تكون مؤكدة بل إنما
يكون ذلك فيها إذا انتصبت بعد أفعالها .

(١) سقطت اليه من د . (٢) انظر الجبل ٤٧ .

(٣) انظر الايضاح للزجاجي ٥٦ ، والانصاف : مسألة ٣٨ .

(٤) د : هذا . (٥) د : والفعل . (٦) ج : هو ، تحريف .

واستدلوا أيضاً بأن المصدر يعتلّ باعتلال الفعل ويصح بصحته / نحو: قيام [هـ] واعتلت فقلت واوه ياء والأصل : قوام ، كما اعتلّ «قام» وصح اجتوار لصحة أجتور (١)، والفروع أبداً هي المحمولة على الأصول .

ولا حجة في ذلك ، لأنّ الأصل قد يحمل على الفرع فيما هو أصل في الفرع (٢) وفرع في الأصل ، الا ترى أنّ الاسماء تحمل على الحروف فتجنّى وان كانت الاسماء قبلها ، لأنّ البناء أصل في الحروف فكذلك المصادر حملت على الافعال وان كان المصدر قبله ، لأنّ الاعتلال أصل في الفعل .

واستدلوا أيضاً بأنّه قد وجدت أفعال ولا مصادر لها نحو فعل التمتع ونعم وبشّ ، فلو كان الفعل مشتقاً من المصدر لوجب أن لا يوجد فعل الاّ وله مصدر . وهذا لاحجة لهم فيه ، لأن العرب قد وجدناها ترفض الاصول وتستعمل الفروع نحو : كاد زيد يقوم ، «يفعل» منه في موضع الاسم ولا يستعمل الاسم خيراً لكاد إلاّ في موضع (٣) الضرورة. ومثل ذلك كثير .

ويلزمهم في مقابلة هذا ما وجد من المصادر ولم يستعمل له فعل نحو : الرجولة والابوة والأمومة ، فلو كان المصدر مأخوذاً من الفعل على زعمهم للزم ان لا يوجد مصدر الا وله فعل مستعمل .

وأيضاً فإنهم راموا إثبات كون المصدر (٤) بعد (٥) الفعل ، ولو ثبت لهم ذلك لم يلزم عليه أكثر من ابطال أن يكون الفعل مشتقاً منه ، وبقي عليهم أن يثبتوا أن المصدر مشتق من الفعل ، اذ لا يلزم من كون المصدر بعد الفعل أن يكون مشتقاً منه ، بل لعلّه أصل في نفسه غير مشتق .

(١) اجتور القوم وتجاوزوا : جاور بعضهم بعضاً . الكتاب ٢/ ٢٤٤ .

(٢) ج : الفروع . (٣) زيادة من ر .

(٤) سقطت (المصدر) من ر . (٥) ر : قبل ، وهو تحريف .

وذهب أهل البصرة إلى أن الفعل مشتق من المصدر. واستدلوا على ذلك بأن الفعل خاص بالزمان (١) ، والمصدر مبهم والمبهم قبل الخاص ، فالمصدر قبل الفعل والبعدي مأخوذ من القبلي فالمصدر مأخوذ من الفعل .
واستدلوا أيضاً بأن المصدر مبهم الأبنية كثيرها ، فلو كان مشتقاً من الفعل لكان يجرى على أوزان محصورة لا يتعدها كاسم الفاعل واسم المفعول المشتقين (٢) من الفعل ، فلما كثرت أبنية وانتشرت دل ذلك على أنه اسم أول وان الفعل هو الذي اشتق منه .

واستدلوا أيضاً بأن المصدر من جنس الأسماء ، والأسماء قبل الأفعال فالمصدر قبل الفعل والبعدي مأخوذ من القبلي ، فالفعل مأخوذ من المصدر. والصحيح أن هذه الأدلة الثلاثة غير كافية في إثبات أن الفعل مشتق من المصدر اذ لا يثبت أكثر من أن المصدر قبل الفعل وأصل "بنفسه" ، وإذا كان أصلاً في نفسه أو كان قبل الفعل لم يلزم أن يكون الفعل مشتقاً من المصدر. لكن الدليل القاطع أن يقال : استقرت المشتقات فوجدت تدل على ما اشتقت منه وزيادة وتلك الزيادة تعني (٣) فائدة الاشتقاق نحو : أحمر ، مشتق من الحمرة ويزيد على ذلك بالشخص ، وكذلك ضارب ومضروب يدلان على الضرب مع زيادة الشخص والأفعال تدل على المصدر (٤) مع زيادة الزمان / فدل ذلك على أنها مشتقة منه . [هـظ]

* * *

قوله : والحرف مادل على معنى في غيره ، ليس بحد صحيح للحرف ، لأنه (٥) ليس (٦) بمانع لأن الأسماء قد تدل على معنى في غيرها، الا ترى أنك إذا قلت : قبضت بعض الدراهم ، أدت « بعض » من المعنى

(١) ج : للزمان . (٢) ج : المشتق .

(٣) ر : معنى ، وهو تحريف . (٤) ر : الحدث .

(٥) سقطت (لأنه) من ر . (٦) ر : وليس ، وهو تحريف .

في الدراهم ماؤديه « من » اذا قلت : من الدراهم ، فلا بد أن يقول (١)
 في حد الحرف : كلمة تدل على معنى في غيرها ولا تدل على معنى في نفسها .
 حيث لا تدخل عليه الأسماء ، لأن الأسماء وان دلت على معنى في غيرها
 فهي مع ذلك دالة على معنى في نفسها ، ويسلم الحد أيضاً من ادخال « ما » فيه .

(١) ر : نقول .

باب الاعراب

قوله : إعراب (١) الأسماء رفعٌ ونصبٌ وخفضٌ الفصل .
الاعراب في اللغة الابانة عن المعنى ، يقال : أعرب الرجلُ عن حاجتهِ
إذا أبان عنها ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : واليُسبُ تُعربُ عن نفسها (٢)
أى تُبينُ. ويكون أيضاً بمعنى التغيير ، يقال : عَرِبَتْ مَعِدَةُ الرجلِ ،
إذا تَغَيَّرَتْ ، وقريبٌ (٣) من هذا المعنى أَعَرَبَتْ الدابةُ في مرعاها ، اذا
لم تستقر في جهةٍ منه . ويكون أيضاً بمعنى التحسين ، ومنه قوله تعالى :
«عَرَّبْنَا أَثَرَابًا» (٤). أى حَسَنًا (٥).

وأما في اصطلاح النحويين فهو تَغْيِيرُ آخر الكلمة (٦) لاختلاف (٧) العوامل
الداخلية عليها لفظاً أو تقديرًا .

(فقلت تغيير آواخر الكلم) (٨) لا تَحْرُزُ (٩) بذلك عن تَغْيِيرِ ما ليس بآخر
كالتغيير الذي يكون لسبب التصغير والتكسير ، نحو زُبَيْدٌ (١٠) وزِيود
وأُسْدٍ .

وقلت : لاختلاف العوامل لا تحرز بذلك مما تَغْيِيرُ آخره لغير اختلاف (عوامل
ككيفية آخر أفعى) (١١) في الوقف ، فانه يجوز أن يوقف عليه بالياء والواو
والألِف . وقلت : الداخلة عليها لا تَحْرُزُ (١٢) بذلك مما يُغْيَرُ آخره لاختلاف
العوامل الداخلة في كلام آخر ، وذلك في الاسم المحكى بمنّ نحو قولك :

-
- (١) ج : الاعراب ، وهو تحريف . (٢) رواه ابن حنبل في مسنده ١٩٢/٤ ،
وابن ماجه في سننه : ١٨٧٢ ، وانظر الجمل ٢٦١ ، والاشتقاق ٥٢٤ .
(٣) ج ، ر : قرب ، وهو تصحيف . (٤) الواقعة : ٣٧ .
(٥) عرب جمع عرب وهي الحنة التبل ، أي المتحبة إلى زوجها ، مجاز القرآن ٢٥١/٢ ،
المصاح : عرب ، الخصائص ٣١/١ . (٦) ج : الكلام .
(٧) ر : لاطلاق ، وهو تحريف . (٨) سقط ما بين القوسين من ر .
(٩) ر : نحترز . (١٠) ر : زيد ، وهو تحريف .
(١١) ر : عامل لكيفية اخرى اعنى ، وهو تحريف . (١٢) ر : لا تحرز .

مَنْ زَيْدٌ؟ لَمَنْ قَالَ : جَاءَنِي زَيْدٌ ، وَمَنْ زَيْدٌ؟ لَمَنْ قَالَ : رَأَيْتُ زَيْدًا ، وَمَنْ زَيْدٌ؟ لَمَنْ قَالَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، فَالْآخِرُ مِنْ زَيْدٍ قَدْ تَغَيَّرَ لِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ فِي كَلَامِ الْمُسْتَثْبِتِ .

وهذا التغيّر يكون لفظاً فيما آخره حرف صحيح أو ياء أو واو ساكنة ما قبلها إذا لم يضاف إلى ياء المتكلم ، ويكون تقديرها فيما كان آخره ألفاً في الأحوال الثلاثة ، أعني الرفع والنصب والجر ، وفيما آخره واو مضمومة ما قبلها في الرفع خاصة . وفي ما آخره ياء مكسورة ما قبلها في الرفع والخفض .

فَأَنْ قُلْتُ : يَنْبَغِي أَلَّا يَكُونَ فِي الْحَدِّ حَشْوٌ ، وَأَنْتَ لَوْ قُلْتَ : تَغْيِيرُ (١) الْكَلِمَةِ (٢) لِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ الدَّخَالَةِ عَلَيْهَا لَكَانَ كَافِيًا وَلَمْ تَحْتَاجَ إِلَى قِصْرِ التَّغْيِيرِ عَلَى الْآخِرِ . فَالْجَوَابُ إِنَّهُ لَوْ لَمْ تَزِدْ فِي الْحَدِّ اشْتِرَاطَ التَّغْيِيرِ فِي الْآخِرِ لَدَخَلَ عَلَيْهِ تَغْيِيرُ الرَّاءِ مِنْ «أَمْرِي» وَالنُّونِ مِنْ «أَبْنَمِنْ» (٣) أَلَّا تَرَى أَنَّ تَغْيِيرَهُمَا إِنَّمَا هُوَ إِتِّبَاعٌ لِلْأَعْرَابِ (٤) يَعْنِي الرَّاءَ وَالنُّونَ وَالْأَعْرَابُ بِسَبَبِ الْعَوَامِلِ يُمْكِنُ أَنْ يَقَالَ : إِنَّ هَذَا التَّغْيِيرَ بِالْعَامِلِ وَإِنْ كَانَ بِوَسْطَةِ الْأَعْرَابِ .

وَقَدْ اعْتَرَضَ بَعْضُ النَّاسِ هَذَا الْحَدَّ بِسُبْحَانَ وَسَحَرٍ وَأَمْثَالِهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَمْ تَتَصَرَّفْ وَلَزِمَتْ ضَرْبًا وَاحِدًا مِنَ الْأَعْرَابِ بِعَدَمِ تَغْيِيرِ آخِرِهِ .

وَهَذَا الْإِعْتِرَاضُ فَاسِدٌ ، لِأَنِّي لَمْ أَرِدْ بِالتَّغْيِيرِ أَحْوَالَ الْآخِرِ مِنْ رَفْعٍ إِلَى نَصَبٍ أَوْ إِلَى خَفْضٍ بَلْ اخْتِلَافَهُمَا مِنَ الْوَقْفِ إِلَى الْحَرَكَةِ أَوْ مِنَ الْحَرَكَةِ إِلَى السَّكُونِ أَوْ الْحَدَفِ فِي الْجَزْمِ ، أَلَّا تَرَى أَنَّ الْأَعْرَابَ إِنَّمَا دَخَلَ فِي الْأَسْمِ بِسَبَبِ الْعَامِلِ ، وَقَدْ كَانَ الْأَسْمُ قَبْلَ دُخُولِ الْعَوَامِلِ عَلَيْهِ مَوْقُوفًا غَيْرَ مُعَرَّبٍ؟ وَكَذَلِكَ الْفِعْلُ ، أَلَّا تَرَى أَنَّ أَسْمَاءَ الْعَدَدِ مِثْلُ : وَاحِدٍ ، إِثْنَانٍ ، ثَلَاثَةٍ إِذَا لَمْ تَرِدْ الْإِخْبَارُ عَنْهَا بَلْ مَجْرَدُ الْعَدَدِ وَلَمْ تَعْطَفْ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ ، بَلْ أَرَدْتَ

(١) ج ، ر : آخِرُ الْكَلِمَةِ ، وَهُوَ سَهْوٌ . (٢) ج : الْكَلِمُ .

(٣) ر : ابْنَمِنْ ، وَهُوَ لَفَةٌ فِي ابْنٍ . (٤) سَقَطَتْ (لِلْأَعْرَابِ) مِنْ ر .

بها مجرد العدد كانت موقوفة ؛ وكلّ عرب (إذن بتغيّر الآخر (١) من الوقوف فان قيل: يلزم من اشتراط كون التغيّر في الآخر لاختلاف العوامل أن يكون كلّ معرب من اسم أو فعل تختلف عليه العوامل ، «وسبحان» . لا تختلف عليه العوامل . ألا ترى أنّه أبداً منصوب باضمار فعل «كأنّك قلت : سَبَّحْتَ الله سُبْحَاناً» (٢) . أى نزهته تنزيها ؟ فالجواب (٣) : إنّ الذى أردت بقولي : لاختلاف العوامل . أن الاعراب لم يدخل في الكلام كلها لعامل واحد . بل لعوامل مختلفة . فكأنّي قلت : تغير أواخر الكلم لعوامل مختلفة .

ويمكن أن يكون النحويون سهّوا هذا النوع من التغير إما راباً إما لمجرد (٤) كونه تغيراً أو لما يقع به من تبين المعاني ، ألا ترى أن هذا التغير هو الفاصل بين معاني الأسماء من الفاعلية والمفعولية إلى غير ذلك من المعاني أو لما يقع به من التحسين : لأن زوال اللبس عن الكلم تحسين لها . إذ الاعراب لغة يقع على هذه المعاني الثلاثة كما قدمناه . فيكون منقولا من واحد منها (٥) .
فإن قلت : فقول أبي القاسم : إعراب الأسماء رفع ونصب وخفض ولا جزم فيها ... الفصل بين أن الاعراب إنما يقع على الحركات في اصطلاح النحويين لأعلى ماذكرته من التغير . فالجواب : إنّه يريد بقوله : رفع ونصب وخفض المصادر لأسماء الحركات ، كأنّه قال : رفعك أيها المتكلم ونصبك وخفضك . وهو التغير الذى ذكرنا . والدليل على أن مراده ذلك أن الرفع عنده قد يكون بالألف والواو ولا يُسمّى واحد منهما (٦) رفعة وكذلك النصب قد يكون عنده بالياء وحذف النون ولا يُسمّى شي من ذلك نصبه . ولذلك جعل النحويون الرفع والنصب والخفض والجزم ألقاباً للاعراب (٧) ، أعني لكون المراد بها التغير لأسماء

(١) ر : إذا لم يتغير آخره ، وهو تحريف . (٢) ر : سجد ، وهو تحريف

(٣) ر : والجواب . (٤) ر : بسجد .

(٥) ج : منها ، وهو (تحريف)

(٦) ر : منها . (٧) ر : ألفا بالاعراب ، وهو تصغير .

الحركات . وكذلك الجزم لأنَّ المراد به القطع لأن المجزوم يُقْتَطَع ، عند اعرابه ، حركةً أو حرفاً من آخره . وجعلت ألقاب البناء الضم والفتح والحسر لأنها ألقاب الحركات في نفسها والوقف لأنه لقب لخلو الحرف من حركة ولا يفهم منها معنى تغيير .

* * *

وقوله : إعرابُ الأسماء وإعرابُ الأفعال يعني بذلك الأسماء المعربة والأفعال المعربة فحذف الصفة لفهم المعنى ، اذ لا يكون الاعراب إلا في معرب وحذف الصفة ، اذا فهم المعنى ، جائز . قال الله تعالى : إنه ليس من أهلِكَ (١) . والان جئت بالحق (٢) . والمعنى : من أهلِكَ الناجين . وبالحق البين ، ألا ترى أن ابن نوح من أهله وأن موسى عليه السلام [٦ط] لم يجيء آخره إلا بما جاء به أولاً من تبليغ الامر بذبح البقرة ؟ فيجب لذلك أن يبين المعرب من الاسماء والأفعال .

أما الاسماء فمعربة كلها الا ما ما أشبه الحرف ، كالمضمرات والموصولات وأسماء الشرط فأنتها كلها أشبهت الحرف في الافتقار ، لأنَّ المضمّر يفتقر إلى مفسر والموصولات تفتقر إلى صلات ، وأسماء الإشارة تفتقر إلى حاضر .

أو تضمّن معناه كأسماء الشرط فأنتها تضمّنت معنى وإنَّ الشرطية . وأسماء الاستفهام فأنتها تضمّنت معنى همزة الاستفهام . أو وقع موقع المبني كالمناديات، فأنتها وقعت موقع ضمير الخطاب . ألا ترى أنك إذا مت : يا زيدُ فإِنَّكَ (٣) (ناديت مخاطباً) (٤) (والخطاب إنما (ينبغي أن) (٥) يكون بالضمائر الموضوعة له . وأسماء الأفعال نحو : نزالٍ وشتانٍ فأنتها وقعت موقع الفعل المبني . أو ضارعٍ ماوقع مَوْقع

(٣) البقرة : ٧١ .

(١) ٥٥ : ٤٦ .

(٤) ج : ينبغي ان تخاطب .

(٢) ج : انك ، ر : كأنك .

(٥) سقط ما بين القوسين من ج .

المبني ، وهو كل اسم معدول لمؤنث على وزن فعال نحو : فجاري
في المصدر وحذام ، اسم امرأة ، والصفة الغالبة من هذا تجري مجرى
العلم نحو حلاق ، للمنية .

أو أضيف الى مبني نحو قوله تعالى : من خزي يومئذ (١) في قراءة من فتح
الميم (٢) . ونحو قول الشاعر :

١٠ لم يَمْنَعِ الشرب منها غير أن نطقت حمامة في غصون ذات أوقال (٣)
ومن هذا القبيل اسم الزمان المضاف الى الجملة ، فإنه لا يبنى في مذهبنا حتى
تكون الجملة صدرها فعل ماضٍ ، خلافاً لأهل الكوفة (٤) نحو قوله :

١١ على حين عابث المشيب على الصبأ البيت (٥)
أو خرج عن نظائره ، نحو بناء أي في مذهب سيويه (٦) ، فإنها خرجت عن

(١) هود : ٦٦ .

(٢) هي قراءة نافع والكسائي وأبي جعفر : التيسير ١٢٥ ، التقريب ١٢٥ .

(٣) لأبي قيس بن الأسلت (صيني بن عامر ، جاهلي أدرك الاسلام ولم يسلم) من قصيدة يصف فيها
ناقته . في بمعنى على ، ألا وقال : جمع وقل وهو الشر اليابس لشجر الدوم ، وفي البيت
قلب اذ المعنى : لم يمنع الناقة من الشرب إلا سماعها صوت الحمالة . الكتاب ٣٦٩/١ ،
المفصل ٢٥ ، الأنصاف ١٦٥ ، المغني ١٧١ ، ٥٧١ ، اللسان : وقل ، الخزائن ٤٥/٢ .

(٤) انظر معاني القرآن ٣٢٦/١ ، مجالس ثعلب ٤٤ ، الأنصاف م ٣٨ .

(٥) مجزه :

وقلت السا تصح والشيب وازع

وهو للناقة للذبياني . الوازع : الزاجر . و حين يجوز فيها هنا الأعراب تخفض بحرف

الجر . الكتاب ٣٦٩/١ ، معاني القرآن ٣٢٧/١ ، مجاز القرآن ٩٣/٢ ، الكامل ١٨٥/١ ،

الأيضاح للزجاجي ١١٥ ، التوجيه للرماني ١٨٩ ، المفصل ١٢٦ ، الخزائن ١٥١/٣ ،

الديوان ٤٤ .

(٦) الكتاب ٣٩٧/١ ، وسيويه هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، فارسي ولد بفارس

وانتقل إلى البصرة وبها تعلم واخذ عن الخليل ويونس وغيرهم ، كما اخذ عن فصحاء الأعراب

اللفة . توفي في فارس عام ١٨٠ هـ على أشهر الروايات . ترجمة السرياني ٣٧ ، الزبيدي :

١٥ ، باقوت ١١٤/١٦ ، القفطي ٣٤٦/٢ وانظر : على النجدي لأصف : سيويه إمام

النحاة ، د. صاحب أبو جناح : سيويه (مسئلة كتاب الجماهير - بغداد)

نظائرهما من الموصولات بجواز حذف أحد (١) جزأي الحملة الاسمية اذا وقعت صلة لها في فصيح الكلام من غير طول ، ولا يجوز ذلك في غيرها إلا على ضعف . قال الله تعالى : **ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا** (٢) .

فهذه جملة المبنيات ، وما بقي من الأسماء فمعرب .

ومن النحويين من ذهب الى انه لا يبنى الاسم الا لشبهه بالحرف أو تضمن معناه خاصة ، وسنبتن بطلان ذلك في باب المعرب والمبني من هذا الكتاب ان شاء الله تعالى .

وأما الأفعال فمبينة كلها الا ما في أوله احدى الزوائد الأربع : الهمزة التي (٣) تعطي المتكلم وحده ، نحو : أقوم ، والنون التي تعطي المتكلم ومعه غيره ، نحو : نقوم ، أو المعظم نفسه ، والتاء التي تعطي الخطاب أو التأنيث نحو : أنت تقوم وهي تقوم ، والياء التي تعطي الغيبة نحو : هو يقوم ، بشرط سلامة الفعل من نوني التوكيد الشديدة أو الخفيفة نحو : هل يقوم زيد ؟ وهل يخرجن عمرو ؟ ومن نون جماعة المؤنث نحو : هن يفعلن . وما بقي من الأفعال فهو مبني إلا الأمر بغير اللام ، فإن فيه خلافا (٤) والصحيح أنه مبني وسنبتن ذلك كله في موضعه إن شاء الله تعالى .
وأما الحروف فمبينة كلها .

• • •

قوله : تنفرد الأسماء بالخفض والتنوين ... الفصل .

إنما ذكر (٥) جملة مما تنفرد به الأسماء في هذا الباب وإن لم يكن هذا الباب موضع ذكره ، اذ أكثر هذه الانفرادات ليس من قبيل (٦) الأعراب ، لأنه

(١) ج ، ر : احدى ، وهو وهم . (٢) مريم : ٦٩ .

(٣) ر : وهي .

(٤) هذه القضية احدى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين وسيأتي الحديث عنها في باب المعرب والمبني .

(٥) ر : ذكره وهو تحريف .

(٦) ر : قبل .

خاف أن يتعذر اعتبار الاسم / بالحدّ الذي ذكره (١) وحده من كونه [٧و] فاعلا أو مفعولا أو مجرورا في بعض المواضع فيتوصّل الى معرفته بوجود واحد من هذه الأشياء فيه أو لتعرف الاسم من جهات أو ليكون في ذلك تأنّسا (٢) بانفراده بالخفض .

وينبغي أن يبين أولا ما الذي حمل النحويين على الاعتذار عن انفراد الاسم بالخفض والفعل بالجزم، فإن ذلك مشكل جدا ، إذ لا ينبغي أن يعتذر (٣) إلا عما كان ينبغي أن يوجد فلم يوجد . وإذا كان كذلك فالفعل لا ينبغي أن يعتذر عنه .

وأما الخفض فلا يكون إلا في الأسماء كما زعم . وأما التنوين فيكون لتتمكن . وهو التنوين الذي يلحق الاسم الذي لم يشبه الحرف فيبنى ، ولم يشبه الفعل فيعرب لإعراب ما لا ينصرف . وتنوين التنكير ، هو الذي يلحق الأسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها نحو : سَيَبُوْهُ أَخْرَ ، وإيه ، اذا استردت من حديث معين (٤) ، كأنك قلت : حَدَّثَ حَدِيثَكَ (٥) ، وإيه ، اذا استردت حديثا مبهما كأنك قلت : حَدَّثَ حَدِيثًا .

وتنوين المقابلة وهو (٦) الذي يلحق جمع المونث السالم نحو : هندات وزينات ، وسمي تنوين مقابلة لأنه في مقابلة النون من جمع المذكر السالم ، كما أن الكسرة منه في مقابلة الياء . والدليل على أنه جرى مجرى النون ، أنك إذا سميت حكيته حاله التي كان عليها قبل التسمية كما يبقى التنوين في الزيد

(١) سبقت اواو من ح ، ر .

(٢) ر : تأنسا ، وهو تصحيف .

(٣) ح : ر : يعتذر ، وهو تحريف .

(٤) ر : معنى ، وهو تحريف .

(٥) ر : حديثا ، وهو تحريف .

(٦) ج : هو .

إذا سميت به وحكيته ، قال الله تعالى : فإذا أفضتُمُ من عرفات (١)
فلولا أنه نزلته منزلة النون لكان غير منصرف ؛ للتأنيث والتعريف ولذهب
التنوين — .

وتنوين العوض : وهو الذي يلحق إذ* (٢) عوضاً من الجملة المحذوفة
المضاف إليها إذ* قبل الحذف. قال الله تعالى : ويومئذ يفرح المؤمنون* (٣).
أي ويوم إذ غلبت* (٤) الروم* . وقال الله تعالى وأنتم حينئذ تنظرون* (٥).
أي حين إذ تبلغ* (٦) الروح الحلقوم* ، فحذف الجملة وعوض منها التنوين ،
ولذلك لا يجتمعان . فلا يجوز أن تقول في مثله من الكلام : ويومئذ
غلبت الروم* يفرح المؤمنون* ، فتثبت التنوين .

ومن تنوين العوض أيضاً التنوين اللاحق لكل اسم معتل اللام على مثال
مفاعل ، (٧) الذي لا ينصرف ، في حال الرفع والخفض نحو : غَوَّاشٍ
وجواري* (٨) . تقول : هذه جَوَّارٍ ومررتُ بجَوَّارٍ ، وذلك أنه لما اجتمع
فيه ثلاثة أئتمال : ئِثْمَلُ الكسرة أو الضمة وثقل حرف العلة وثقل البناء
، حذفت الياء بحركتها وعوض منها التنوين .

ومما يدل على أن التنوين عوض من الياء أنه لا يجوز حذف الياء إلا حيث
يمكن دخول التنوين . فلذلك (٩) لا تحذف الياء في الجواري ولا في

(١) البقرة : ١٩٨ .

(٢) ر: إذا .

(٣) الروم : ٤ .

(٤) كذا والنوجه : ويوم إذ تغلب .

(٥) الواقعة : ٨٤ .

(٦) ر: بلغت .

(٧) سقطت (الذي) من ج .

(٨) الواضح أن غَوَّاشٍ وجواري ينونان في الرفع والخفض لأنها نقصا عن وزن فواعل وانظر

الكتاب ٥٦/٢ ، المنصف : ٧٠/٢ .

(٩) ر: وكذلك ، وهو تحريف .

جواريك، لأنه لا يجوز دخول التنوين فيهما، لأجل الألف واللام أو الأضافة.
وهذه التنوينات الأربعة تنفرد بها الأسماء .

وتنوين الترنم هو الذي يلحق القوافي المطلقة بالياء أو الواو أو الألف عوضاً من حروف الأطلاق . وهذا التنوين يكون في الاسم والفعل والحرف (١) .
فمثال كونه في الاسم قول الشاعر :

١٢ يا صاح ما حاج الدهوع الذرّ زن من طلل كالأتحى أنهجن (٢)
يريد أنهج أي : خلق (٣) . وقال الآخر :

١٣ ألقى اللوم عاذل العتابن وقولى إن أصبت لقد أصابن (٤)
ومثال كونه في الحرف قول النابغة :

١٤ أفيد الرحل غير أن ركابتنا لمتا تزّل برحالنا وكان قدن (٥)

(١) تسمية النحاة لهذا النوع من التنوين تنوين ترنم فيها تسماع ، فالذى صرح به سيويه وحققه ابن هشام أنه تنوين جيء به لقطع الترتم وإن الترتم إنما يحصل بأحرف الاطلاق لقبولها مد الصوت بها ، وهو يرد في إنشاد بعض بني تميم ، فإذا أنشدوا ولم يترنموا جاءوا بالنون مكان حرف الاطلاق وانظر الكتاب ٢/٢٩٨ ، المغني ٣٧٨ .

(٢) الشاهد ملفف من أرجوزتين المعجاج . مطلع الاول :
يا صاح ما حاج الميئون الدرفا من طلل أمسى يحاكى المصحفا
ومطلع الثانية :

ما حاج أحزاناً وشجوا قد شجبا من طلل كالأتحى أنهجا
الاتحى : ضرب من البرود بها خطوط دقيقة . الكتاب ٢/٢٩٨ ، الخصائص ١/١٧١ ،
المغني ٤١٢ ، المعني ١/١٦٦ ، التصريح ١/٣٧ ، الديوان ٨٢٤٧ .

(٣) في نسخة بحاشية ج : أخلق .

(٤) مطلع نصيدة لجرير في هجاء الراعي النميري . عاذل : منادى مرغم عاذلة ،

والتنوين وقع في الاسم (العتاب) والفعل (أصاب) . الكتاب ٢/٢٩٨

التقائض ٤٣٢ ، المقتضب ١/٢٤٠ ، الخصائص ٢/٩٦ ، المنصف ١/٢٢٤ ، الخزائن ١/٣٤٤ ،
الديوان ٦٤ .

(٥) أفد : دنا ، قال ابن السكيت في شرح الديوان : ويروى ازف ، وهو مثله معنى ووزناً .
الركاب : الايل ، وصلة قد محلولة تقديرها : وكأنها قد زالت . المقتضب ١/٤٢ ،
الخصائص ٢/٣٦١ ، المفصل ٣١٧ ، المغني ٣٧٨ . المعني ١/٨٠ ، الخزائن ٣/٢٢٢
الديوان ٣٠ .

انفردت الأسماء بتنوين التمكين لأنه يدلّ على أن الاسم أصل في نفسه باق على أصالته ، والفعل ليس بأصل فلا يدخله (١) تنوين تمكين (٢) .

وانفردت ٣ بتنوين التنكير لأنه للفرق بين المعرفة والنكرة ، والأفعال لا تكون معارف فلا يدخلها تنوين تنكير وانفردت بتنوين المقابلة لأنه يلحق جمع المؤنث السالم ، والأفعال لا يكون فيها جمع فلا يكون فيها تنوين مقابلة .

وانفردت بتنوين العوض لأنه عوض من (٤) المضاف أو من الياء الواقعة في آخر الاسم الذي لا ينصرف ، والأفعال لا تضاف ولا يحذف (٥) منها حرف العلة فلا يكون فيها تنوين عوض . والألف واللام تكون لتعريف العهد في شخص أو في جنس ، نحو جاءني الرجل الذي جاءك ، إذا دخلت على معهود ، والرجل خير من المرأة ، يريد : هذا الجنس خير من هذا الجنس (٦) ولتعريف الحضور وهي الألف واللام الداخلة على الاسم المشار إليه نحو : هذا الرجل وعلى الاسم المنادى نحو : يا أيها الرجل ، وعلى الاسم لواقع بعد ذا أي للفتنة نحو : خرجت فإذا الأسد ، أي ففاجأ الأسد ، وعلى الآن وما في معناه كالساعة والحين .

وللمح الصفة : وهي الألف واللام الداخلة (٧) على الاسم العلم الذي هو صفة في الأصل نحو : الحارث والعبّاس ، لأنك تقول : رجل حارث ورجل عبّاس ، وهذه الألف واللام لا تلزم ، تقول الحارث وحارث والعبّاس وعبّاس .

(١) ر : يدخل .

(٢) ر : التمكين .

(٣) ج ، ر : الفرد .

(٤) ر : عن .

(٥) ح : حذف ، وهو تحريف .

(٦) (الجنس) ليس في ر :

(٧) ر : الداخل .

واللغظة : وهي الألف واللام الداخلة على الاسم النكرة للتعريف ثم تغلب بعد ذلك عليه نحو : النجم . الثريا . وهذه الألف واللام تلزم فلا يجوز أن تقول نجم وأنت (١) تعني الثريا .

وتكون أيضا زائدة : وهي الألف واللام الداخلة على الاسم العلم الذي ليس بصفة في الأصل . ولا يوجد إلا في ضرورة الشعر نحو قوله :

١٥ أما ودماء لا تزال مُراقاةً على قنّة العذى وبالنسرِ عده (٢)
فأدخل الألف واللام على نسرٍ وهو علم .
وهذه الأضرب الأربعة لا توجد إلا في الأسماء خاصة .

ويعني الذي : وهي الألف واللام الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول نحو :
الضارب والمضروب وقد تدخل على الفعل في ضرورة الشعر (٣) نحو قوله :

١٦ ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجلد (٤)
يريد : الذي تُرضى حكومته .

(١) ر : تريد تسمى ، واحداها زائدة .

(٢) الشاهد أول أبيات ثلاثة لعمرو بن عبد الحم بن خلففة جديمة الأبرش ، والرواية : ما نرات
تخالف . وقلة الشيء : إغلاء . العندة : شجر أحمر وقيل : دم الأخوين ، ويريد ه
دماء الندور ، تاريخ الطبري ٧٦١ (طاوربا) محمد المرزباني ٢٠٩ . المصنف ١٣٤/٣ .
والسلسل ١٦٧ . المخصص ٢٠/٩ ، ١٣/١٠٥ ، ابن السكري ٣٤١/٢ . الانصاف ١٧٩ .
المصالح واللسان . عزز ، غنة ، الخزافة ٣٤٠/٣ .

(٣) يجبر الاخفش وابن مالك دخول ، أل على الفعل في الاختصار على قلة انظر شرح التبيين
لا بن سائك ٢٠٢٠٦٠٣٤ . المعنى ٥٠ .

(٤) للفردق بخاتم رجلا من بني عذرة فضل عنه حريرا بحبرة عبد الملك فهجاه الفردق
ببيتين هذا ثانيهما . الحكومة : التحكم . الحدل : شدة الخصومة . والشاهد لس في
الديوان شرح التسهيل : ٣٤ ، اللسان . أسس ، يوم ، العبي ١١١/١ . التصريح ١٤٢/١ .
الغرائر ٢٠٢ .

وقد تدخل أيضاً على الجملة الاسمية في ضرورة الشعر نحو قوله :

١٧ مِنْ الْقَوْمِ الرُّسُولُ اللَّهِ مِنْهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعِدَةَ (١)
يريد : الذين رسول الله منهم .

وانفردت الأسماء بالنعته لأنه خبر في المعنى . والفعل لا يكون مخبراً عنه فلا يكون منعوتاً. وانفردت / بالتصغير لأنه نعت في المعنى. ألا ترى [٨] أن قولك : رَجِيلٌ . يغني عن وصفه بالخقارة والصغر . فكأنك إذا قلت . رَجِيلٌ . قلت : رجلٌ حقيرٌ . وأعلم أن التصغير لا يكون في فعلٍ من الأفعال إلا في فعل التعجب لشبهه بالاسم شبهين : شبه عام وشبه خاص . فالشبه العام أنه لا مصدر له وأنه لا يتصرف فتختلف صيغته باختلاف الأزمنة كما أن الاسم كذلك .

والشبه الخاص أنه لا يبنى إلا مما يبنى (٢) منه أفعل التفضيل . وأنه للمبالغة كما أن أفعل كذلك . لأن التعجب مبالغة في وصف المتعجب منه . والتفصيل مبالغة في صفه الفاضل . ومن ذلك قول الشاعر :
١٨ يَامَا أَمِيلَحَ غَزَلَانَا شَدَنَ لَنَا مِنْ هُؤَيَّاتِكُنَّ الضَّالِّ وَالسَّر (٣)
وانفردت (٤) بالنداء . لأن المناادي مفعول بإضمار فعل . والفعل لا يكون

(١) هذا الشاهد أنشده النحاة ولم يسبه أحد ، وروى البغدادى نظيراً له قول الآخر :
بِالْقَوْمِ الرُّسُولِ أَنْتَ فِيهِمْ هُمُ أَهْلُ الْحُكُومَةِ مِنْ قَصَى
وقيل : إن آل بقرية الذين . اللامات للزجاجي ٣٦ ، شرح الكافية الشافية ١٧ ظ . المفتي
٤٩ ، العيني ٤٧٧/١ ، الخزائن ١٥/١ .

(٢) ح : بى
(٣) سب البيت للعرجي وبغيره . شذن الغزال : قوى وطلع قرنه واستغنى عن أمه . الضال :
السر البرى . السر : جمع سره وهو شجر الطلح .
المحصر ١٠١/١٤ ، الصحاح واللسان : منح . الانصاف : ١٥م ، المفتي ٧٦١ .
العيني ٦٤٣/٣ ، ٤١٦/١ ، الخزائن ٤٥/١ .

(٤) ح : وانفرد .

مفعولا فلا يكون منادي • وإن وجد حرف النداء قد دخل على مالا يصح نداءه كالفعل والحرف فللنحويين (١) في ذلك قولان :

منهم من ذهب إلى أن المنادي محذوف ، ومنهم من ذهب إلى أن الحرف للتنبيه للنداء وهو لأحسن ، لأنه لو حمل على حذف المنادي لأدى ذلك إلى إخلال كثير (٢) لأن المنادي قد كان حذف العامل فيه ؛ فلو حذف لكانت الجملة قد حذفت ولم يبق منها سوى حرف النداء . فمثال دخوله على الفعل قول الشاعر :

١٩ ألا ياسقياني قبل غارة سينجال (٣)

ومثال دخوله على الحرف قوله :

٢٠ باليت زوجك قد غدا متقلداً سيفاً ورهلاً (٤)

• • •

قوله : وتنفرد الأفعال بالجزم والتصرف بين . التصرف في الأفعال اختلاف أبينها لاختلاف أزمنتها نحو : ضرب يضرب يضرب (٥) .

قوله : وإنما لم تجزم الأسماء يعني التي لا تنصرف . وقد كان ينبغي أن تجزم حملاً للخفض فيها على الجزم

(١) ج ، ر : والنحويين . (٢) ر : كبير . (٣) عجزه :

وقبل متايا غاديات وآجال

وهو مطلع قصيدة للشماخ ، وروى في المغرب واللسان : أصبحاني ... قد حضرن . سجال قرية بأرمينية ، (يا) للتنبيه ويجوز أن تكون للنداء ، والتقدير : ألا يا صاحبي ، أو نحوه ، وحذف المنادي ، الكتاب ٣٠٧/١ ، المغرب ١٩٢ ، الفصل ٣٠٨ ، معجم البلدان

١٤٦/٥ ، المعنى ٤١٣ ، ابن يث ١١٥/٨ ، اللسان . سجال ، شواه . انتهى ٢٦٩

(٤) نسب في الكامل لهب الله بن الزهري ، ورواية الفراء : ورأيت ، ولا شاهد فيها . والنحا يشهدون أيضاً لا ضمائر عامل انصب في ربحا وهو مفهوم من قوله : متقلداً ، والتقدير : وحاملاً ربحاً . الكتاب ٣٠٧/١ ، معاني القرآن ١٢١/١ ، ٤٧٣ ، مجاز القرآن ٦٨/٢ ، المقتضب ٥١/٢ ، الكامل ٣٣٤/١ ، ابن الشجري ٣٢١/٢ ، الانصاف ٣٢٢ .

(٥) ر : واضرب .

لشبهها بالمضارع لأنها متمكنة في الاصل يلزمها حركة وتنوين ، لأنّ الحركة تدلّ على المعاني من الفاعلية والمفعولية والأضافة وغير ذلك من المعاني ، والتنوين يدلّ على أنّ الاسم أصل في نفسه باق على أصله ، فلو جُزمت للذهب منها الحركة للجزم ، وقد كان ذهب منها التنوين الشبه فكانت تختل بحذف التنوين والحركة .

وكذلك المنصرف لو جُزمت للذهب عنها حركة وتنوين من جهة واحدة. وقوله : لا تملك شيئا ولا تستحقه . الهاء (من تستحقه) (١) عائدة على شيء والمعنى : لا تملك شيئا كما يملكه الاسم في : غلام زيد ، ولا تستحق شيئا كما تستحقه الأسماء أيضا في نحو : حصير المسجد .

(١) ما بين القوسين سقط من ر .

باب معرفة علامات الاعراب

قَصْدُ (١) أبي القاسم في هذا الباب أن يبين علاماتِ الأعرابِ وعدَدَها وعِدَّتَها (٢) ومواقِعَها من الاسماء والأفعال .

قوله : للرفع (٣) أربع علامات : الضمة والواو والألف والنون . اعلم أن هذه العلامات تنقسم ثلاثة أقسام : قسم تنفرد به الأسماء وقسم تنفرد به الأفعال وقسم تشترك فيه الأسماء والأفعال / [٨ ظ] فالقسم الذي تنفرد به الأسماء الألف والواو . فالألف تكون علامة للرفع في تثنية الأسماء خاصة نحو : جاءني رَجُلَانٌ وغلامان . والواو تكون للرفع في الأسماء الستة وهي : أبوكَ وأخوكَ وحَمُوكَ وفُوكَ وذو مالٍ وهَنُوها وفي جمع المذكر السالم نحو : جاءني الزيدونَ والعَمْرُونُ . والسالم هو ماسلم فيه بناء الواحد من زيادة أو نقصان أو تغيير حركة .

والقسم الذي تنفرد به الأفعال هو النون . والنون تكون علامة للرفع في كلِّ فعلٍ مضارعٍ اتصل به ضمير الاثنين أو علامتهما وهو الألف ، أو ضمير جماعة المذكرين العاقلين أو علامتهما وهو الواو وما جرى مجرى «هم» نحو قوله تعالى : وكلُّ في فلكٍ يَسْبَحُونَ (٤) . أو ضمير الواحدة المخاطبة من المؤنث وهو التاء نحو : أنتِ تقومينَ يا امرأةُ .

فضمير الاثنين نحو : الزيدانِ يقومانِ ، وعلامتهما نحو : يقومانِ الزيدانِ وضمير جماعة المذكرين نحو : الزيدونَ يقومونَ ، وعلامتهما نحو : يقومونَ الزيدونَ .

والقسم الذي تشترك فيه الأسماء والأفعال هو الضمة . والضمة تكون علامة للرفع فيما بقى من الأسماء والأفعال المعربة . فترفعُ الاسمَ إذا كان فاعلاً

(١) ر : تين قصد ، وهي زيادة .

(٢) كذا وهو تكرار في المعنى . (٣) ر : والرفع .

(٤) يس : ٤٠ .

أو مفعولا لم يُسم فاعله و مبتدأ أو خبر مبتدأ أو اسم كان وأخواتها
أو اسم ما وأختيها : لا ولات ، أو خبر ان وأخواتها أو تابعا لمرفوع نعتا
أو عطفًا أو تأكيدًا أو بدلا .

وترفع الفعل اذا لم يدخله ناصب ولا جازم .
وفي الألف والواو خلاف وسنين ذلك إن شاء الله تعالى .

• • •

قوله : وللنصب خمس علامات : الفتحة والألف والياء والكسرة (وحذف
النون) (١) . اعلم ان هذه العلامات أيضا تنقسم ثلاثة أقسام : قسم تنفرد
به الأسماء وقسم تنفرد به الأفعال وقسم تشترك فيه الأسماء والأفعال .
فالقسم الذي تنفرد به الأسماء هو الألف والياء والكسرة . فالألف تكون
علامة للنصب (٢) في الأسماء الستة وهي : رأيتُ أخاكَ وإباكَ وحَماكَ
وفاكَ وذا مالٍ وهَنّاها .

الياء تكون علامة للنصب في التثنية وجمع المذكر السالم نحو : رأيتُ الزَيدَينِ
والزَيدَينَ . والكسرة تكون علامة للنصب في جمع المؤنث السالم . ونعني
بالسالم أيضا ما سلم فيه بناء الواحدة نحو : رأيتُ الهنداتِ وأكرمتُ الزينباتِ
والقسم الذي تنفرد به الأفعال هو حذف النون . وحذف النون يكون علامة
النصب في الأفعال التي (٣) رفعها بثبات النون نحو : لَنَ تَفْعَلُوا ولن تَفْعَلِي
ولن تَفْعَلُوا .

والقسم الذي تشترك فيه الأسماء والأفعال هو الفتحة . والفتحة تكون
علامة النصب فيما بقي من الأسماء والأفعال (٤) المعربة. فتنصب الاسم
اذا كان مفعولا به أو مفعولا (٥) فيه أو مفعولا (٥) معه أو من أجله أو مفعولا
مطلقاً أو تمييزاً أو حالا أو استثناء أو خبر كان وأخواتها أو خبر ما وأختيها (٦)

(١) ما بين القوسين سقط من ج . (٢) : النصب .

(٣) ج : الذي ، وهو سهو . (٤) (والأفعال) سقط من ر .

(٥) (مفعولا) ليس في ر . (٦) ر : أخواتها .

هاتان علامتان تنفرد بهما الأفعال . فالخلف يكون علامة للجزم (١) فيما آخره حرف علة : ياء او واو او الف نحو : يقضى ويفزو ويخشى ، تقول : لم يتقضى ولم يغز ولم يخش ، وفيما رفع بالنون نحو : لم يقوموا ولم يقوموا ولم تقومي .

والسكون : علامة للجزم (٢) فيما رفع بالضمة الظاهرة نحو : يقوم ويقعد ، تقول : لم يتقّم ولم يقعد ، فتجزم الفعل اذا دخل عليه جازم أو عطيف على مجزوم أو كان مبدلاً (٣) من مجزوم ، وقد اجتمع ذلك في قوله تعالى : ومن يتفعل ذلك يلقى أثاماً يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهاناً (٤) .

فجميع علامات الأعراب بالنظر إلى المتكرر منها أربع عشرة علامة ، وتسع دون تكرار ، وتكرر منها علامات (٥) النصب كلها ، فالالف استعملت في الرفع والنصب ، وحذف النون في النصب والجزم ، وفيما بقي استعمل في النصب والخفض .

والخلاف الذي في حروف العلة هو : هل هي (٦) من علامات الأعراب أم لا ؟ ومواقع هذه الحروف إنما هي في الأسماء الستة والثنية وجمع المذكر السالم . فاول ما ذكر الأسماء الستة .

اعلم انّ الناس فيها على ستة مذاهب . منهم من ذهب إلى أنّها معربة بالحروف (٧) ومنهم من ذهب إلى أنّها معربة بالحركات التي قبل الحروف والحروف لإشباع (٨) ومنهم من ذهب إلى أنّها معربة بالحركات التي قبل الحروف والحركات منقولة

(١) ر : الجزم .

(٢) ر : الجزم . ر (٣) : بدلا . (٤) الفرقان : ٦٨ - ٦٩ .

(٥) ج : علامتان ، وهو تحريف . (٦) ج : هو .

(٧) هذا رأي قطرب والفراء وإلزيادي : أسرار العربية : ٢٣ .

(٨) هذا رأي المازني : الانصاف : مسألة ٢ .

من الحروف (١) ومنهم من ذهب إلى أنها معربة بالحركات والحروف معاً (٢) ومنهم من ذهب إلى أنها معربة بالحركات المقدرة في الحروف (٣) . ومنهم من ذهب إلى أنها معربة بالتغيير (٤) والانتقال (٥) .

فأما من ذهب إلى أنها معربة بالحروف فمذهبه فاسد ، لأن الأعراب زائد على الكلمة ، ومن جملة هذه / الأسماء : فوك وذو مال ، فيؤدى [٩ ظ] ذلك إلى بقائهما على حرف واحد ، واسم معرب على حرف واحد لا يوجد في كلام العرب . وأيضاً فإن في ذلك خروجاً عن النظائر ، لأن نظائرها من الاسماء المفردة إنما تعرب بالحركات .

وأما من ذهب إلى أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف والحروف اشباع ، فمذهبه فاسد ، لأنّ الاشباع زائد على الكلمة فيؤدى ذلك إلى بقاء : فيك وذى مال ، على حرف واحد ، وايضاً فإنّ الاشباع لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ، فاشباع الواو :

٢٢ الله يعلم أنّا في تلكفتنا ، يوم الفراق إلى أحبابنا صُورُ (٦)

(١) ذهب إلى ذلك الربيعي في الرفع والجرح وقال ان الحركة في النصب أصلية ليست منقولة ، الأنصاف : مسألة ٢ .

(٢) هذا رأي الكوفيين ، الأنصاف : مسألة ٢ ، المص ٣٨/١ :

(٣) ذهب إلى ذلك سيويه وجمهور البصريين ، ويرى الأخفش والمبرد أن هذه الحروف ليست حروف إعراب تقدر عليها الحركات كما يقول البصريون بل هي دلائل على الأعراب ، الكتاب ٤/١ ، المقتضب ١٥٤/٢ ، الأنصاف ٢م .

(٤) هذا رأي أبي عمر الجرمي ، المقتضب ١٥٣/٢ ، أسرار العربية ٢٣ .

(٥) ر : الانتقالات .

(٦) البيتان أنشدهما الفراء ، ونسبهما التوزني لابراهيم بن هرمة ، والرواية المشهورة : حوثما وحث : لغة في حيث . صور : جمع أصور وهو المائل من الشوق . ونقل ابن سيدة أن الأشباع لغة لطي يقولون : نظرت أنظور . الحجة ٥٩/١ ، الساجي ٢١ ، سر الصناعة ٣٠/١ ، المحتسب ٥٩/١ ، الديوان ١١٧ المبهج ٦٤ ، المخصص ١١٥/١ ، المفى ٤٠٧ ، اللسان ، شري ، الخزائفة ٥٨/١ .

وأنني حيثما يثنى الهوى بَصْرِي مِنْ حَيْثَمَا سَلَكَوا أَدْنُو فَأَنْظُرُ
وقال في إشباع الألف :

٢٣ أعوذُ بالله من العقْرَابِ . الشائِلاتِ عَقْدَ الأَذْنَابِ (١)
وفي إشباع الياء :

٢٤ يُحِبُّكَ قَلْبِي مَا حَيَّتْ فَانْأَمْتُ يُحِبُّكَ عَظْمٌ فِي التُّرَابِ تَرِيبُ (٢)
وإنما يقال : عَظْمٌ تَرَبُّ ، أي لاصِقٌ بِالتُّرَابِ .

وأما من ذهب إلى أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف ، والحركات
منقولة من الحروف فمذهبه فاسد ، لأنَّ النقل لا يكون إلا إلى ساكن في
الوقف ، كقول الشاعر :

٢٥ أَنَا ابْنُ مَآوِيَةَ إِذْ جَدَّ النَّقْرُ (٣) .

أراد : جَدَّ النَّقْرُ ، وهذا بالعكس لأنه إلى متحرك في الوصل .

وأما من ذهب إلى أنها معربة بالحركات والحروف فمذهب (٤) فاسد ،
لأنَّ العامل لا يحدث علامتي إعراب (٥) في معرب واحد ، وأيضا فإنه يؤدي
إلى بقاء فيك وذى مال على حرف واحد ، لأنَّ الأعراب زائد على الكلمة
كما تقدّم .

وأما من ذهب إلى أنها معربة بالتغيير والانقلاب (٦) فمذهبه فاسد ، لأن
هذه الأسماء من جملة المفردات كغلام زيد وصاحب عمرو ، وسائر
المفردات إنما تعرب بالحركات فلو كانت معربة بالتغيير والانقلاب (٦)

(١) لم أعثر له على نسبة ، الشائلات جميع هائلة وصف به العقرب وهي واحدة لأنه قصد بها الجنس .

الارتشاف ٣٨٣ و ، المغنى ٤١٢ ، اللسان : سب ، الضرائر ٢٨٥ .

(٢) استشهد به أبو حيان في الارتشاف ولم ينسب أيضاً . الارتشاف ٣٨٣ و .

(٣) نسب في الكتاب لبعض السمديين ونسب الجوهري لعبيد الله بن مآوية الطائي ، ونسب لغيره

أيضاً . النقر : صوت يسكن به الفرس إذا اضطرب بصاحبه . ، وقيل : يصوت به للدابة

لتسير . يريد أنه الشجاع إذا اشتدت الحرب . الكتاب ٢٨٤/٢ ، الكامل : ١٦٢/٢ ،

الحمل ٣٠٠ ، الصحاح واللسان : نقر ، المحكم ٤/٣ ، المغنى ٥٥٩/٤ .

(٤) كذا في النسخ . (٥) ر : الأعراب . (٦) ر : الانتقالات .

لأدنى ذلك إلى خروجها عن نظائرها من المفردات فلم يبقَ إلا أنها معربة بالحركات المقدّرات في الحروف ، وهو الصحيح قياساً على نظائرها من الأسماء المفردة .

فإن قيل (١) : لو كانت هذه الأسماء معربة بالحركات المقدرة للزم أن تكون بالألف في حال الرفع والنصب والخفض ، لأنها معتلة اللام على وزن «فَعَلٌ» وحرف العلة إذا تحرك وانفتح ما قبله انقلب (٢) ألفاً ، فالجواب أنه لولا ما (٣) أتبع فيه ما قبل الآخر تنبيهاً على أن العين قد كانت محلاً للاعراب في حال الانفراد (٤) لكان كذلك . ونظير ذلك ابنُمن ، لأنهم يقولون : جاءني ابنُمن ورايتُ ابنَمن ، ومررتُ بابنِمن ، فيتبعون حركة النون حركة الميم تنبيهاً على أن النون قد كانت محلاً للاعراب قبل زيادة الميم فيقولون : جاءني ابنُ ورايتُ ابناً ومررتُ بابنٍ لأن معنى ابنِ وابنِمن واحد . فإن قيل : إنما يطرد الاتباع في أخيك وأبيك وحملك وهنك ولا يطرد في فيك ولا في ذي مال ، لأنه لا يجوز لإفرادهما ، فالجواب أنهما حملا على سائر أخواتهما في الاتباع .

ولما أتبعوا في هذه الأسماء ما قبل الآخر قالوا في الرفع : جاءني أخوك ، ثم حذفوا الضمة من الواو استقلاً فقالوا :
[١٠ و]
جاءني أخوك ، وقالوا في النصب : رأيتُ أخوك ، تحركت الواو وقبلها فتحة فقلبت ألفاً فقالوا : رأيتُ أذاك . وقالوا في خفض : مررتُ بأخوك ثم حذفوا الكسرة من الواو استقلاً فبقيت ساكنة وقبلها كسرة فقلبت ياء فقالوا : مررتُ بأخيك ، وكذلك التعليل في سائر هذه الأسماء .

• • •

وأما التثنية والجمع فالناس فيها على ثلاثة مذاهب .
منهم من ذهب إلى أنهما معربان بالحروف (٥) . ومنهم من ذهب إلى أنهما

(١) ر : فذلك لو ، وهو تحريف . (٢) ر : انقلبت ، وهو تحريف .

(٣) مقطعت (ما) من ر . (٤) ر : الانفراد .

(٥) هذا مذهب قطرب والكوفيين ، الايضاح للزجاجي ١٣٠ ، ١٤١ ، الأنصاف ٣م .

معربان بالحركات المقدرة في الحروف (١). ومنهم من ذهب إلى أنهما معربان بالتغير والانقلاب في حال النصب والخفض وعدم التغير في الرفع (٢). فأما من ذهب إلى أنهما معربان بالحروف فمذهبه فاسد من ثلاثة أوجه: الأول: أن الأعراب زائد على الكلمة، وإذا قدر إسقاطه لم يخل بالكلمة ولو قدرنا إسقاط هذه الحروف لاختل معنى التثنية والجمع.

والوجه الآخر: أن هذه الحروف تدل على التثنية والجمع فلو كانت علامات للأعراب لآدى ذلك إلى أن يدل كل واحد منهما على معنيين في حال واحد والحرف لا يدل في حين واحد على أكثر من معنى واحد.

والوجه الثالث: أن الأعراب يحدثه العامل وهذه الحروف موجودة قبل دخول العامل، لأنهم قالوا: زيدان وزيدون كما قالوا: اثنان وثلاثون قبل التركيب فدل ذلك على أنهما ليسا معربين بالحروف في الرفع، وإذا ثبت ذلك حُمل النصب والخفض عليه في أن الأعراب ليس بالحروف، إذ لا يتصور أن يكون الاسم معرباً في الرفع بما لا يكون به (٣) معرباً في حال النصب والخفض.

وأما من ذهب إلى أنهما معربان بالحركات المقدرة في الحروف فمذهبه فاسد، لأنه يجب أن يُحرك الياء في منصوب جمع المذكر السالم بالفتحة لكونها لا تستثقل فتقول: رأيت الزيدَيْن. ويجب أن تكون تثنية المنصوب والمخفوض بالالف لتحرك الياء منهما وانفتاح ما قبلها فتقول: رأيتُ الزيدانِ ومررتُ بالزيدانِ.

(١) هذا مذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين، وذهب الأخفش والمبرد إلى أن هذه الحروف ليست بأعراب ولا حروف أعراب وإنما هي دلائل على الأعراب الكتاب ٤/١ المختضب ١٥٤/٢، الانصاف ٣م.

(٢) هذا مذهب الجرمي، ورده المبرد بأن المثني، والجمع مثله - سيكون على هذا الرأي مبنياً في حال الرفع لأنه الأصل، معرباً في حال النصب والجر، لأن الانقلاب سيكون معها. المختضب ٥٣/٢ - ١٥٥، ايفضاح الزجاجي ١٤١.

(٣) سقطت (به) من ر.

والصحيح انهما معربان بالتغيير والانقلاب ، وذلك ان الأصل في الثانية قبل دخول العامل أن تكون بالالف والأصل في الجمع ان يكون بالواو نحو : زَيْدَان وزَيْدُونَ ، ونظير ذلك اثنان وثلاثون . واذا دخل عامل الرفع عليهما لم يحدث فيهما شيئاً وكان ترك العلامة لهما علامة . واذا دخل عامل النصب أو الخفض عليهما قلبت الألف والواو ياء و (١) كان ذلك علامة النصب والخفض . وليس في إعراب الثانية وجمع المذكر السالم بالتغيير والانقلاب خروج عن النظر ، لأنه لم يثبت لهما إعراب بالحركة في موضع من المواضع .

• • •

واعلم أنه إنما ينبغي أن يكون الرفع بالضمة ، فإن تعدّر فيما يجانسها وهو الواو والنصب بالفتحة فإن تعدّر فيما يجانسها وهو الألف ، والخفض بالكسرة فإن تعدّر/ فيما يجانسها وهو الياء والجزم بحذف علامات الإعراب لأن [١٠ ظ] الجزم هو القطع . فينبغي إذن أن يُسأل لِمَ رُفِعَ بالألف والنون وليس من جنس الضمة ؟ ولِمَ نُصِبَ بالكسرة والياء وحذف النون وليست من جنس الكسرة ؟ وكان (٢) يجب على هذا أن يقال في رفع الثانية والجمع : قام الزَيْدُونِ الثانية : قام الزَيْدُونِ ، وفي النصب : رأيت الزيدانَ ، في الجمع ، وفي الثانية : الزيدانِ ، وفي الخفض : مررتُ بالزَيْدَيْنِ ، في الجمع ، ومررتُ بالزَيْدَيْنِ ، في الثانية ، فبفروق (٣) بضم ما قبل الواو وفتح ما بعده في الجمع وفتح ما قبل الواو (٤) وكسر ما بعده في الثانية ، ويفرق بين ثنية المخفوض وجمع المذكر بكسر ما قبل الياء وفتح ما بعدها في الجمع وفتح ما قبل الياء وكسر ما بعدها في الثانية . ويفرق بين ثنية المنصوب بفتح ما بعد الألف في الجمع وكسره في الثانية ، لأن الألف لا يكون ما قبلها الا مفتوحاً ، فإذا أضفت أو وقفت وقع

(١) ج ، ر : أو ، وهو تحريف . (٢) ر : فكان .

(٣) ر : فيعرب ، وهو تحريف . (٤) ج ، ر : الياء ، وهو سهو .

الفرق في المنصوب بشئ واحد (١) فطرحت الألف التي من أجلها طرأ اللبس وحمل المنصوب على المجرور وفي الثنية والجمع لشبهه به في الضمير ، لأنك تقول : رأيتُهُ ومررتُ بِهِ ورأيتُكَ ومررتُ بِكَ ، ولأن الألف أقرب إلى مخرج الياء منها إلى مخرج الواو ، لأن الألف من الحلق والياء من وسط اللسان والواو من الشفتين .

ورفع بالألف لأن الثنية لو كانت مرفوعة بالواو نحو : جاءني الزيدون ، لالتبس بجمع المنقوص (٢) في مثل مُصْطَفَوْنَ فقلبت لذلك أواو (٣) في الثنية ألفاً حملاً على يأجل لأن أصله يَوَجَل .

ونصب جمع المؤنث السالم بالكسرة وليست من جنس الفتحة حملاً على نظيره وهو جمع المذكر السالم ، لأن الجمع بالألف والتاء في المؤنث نظير الجمع بالواو والنون في المذكر في أن كل واحد منهما جمع سلامة ، وكما (٤) حميل منصوب (٥) جمع المذكر السالم على مجروره في الياء حميل منصوب جمع المؤنث السالم على مجروره في الكسرة ، وأيضاً فإن المذكر أصل في المؤنث والمؤنث فرع عنه والفروع كثيراً ماتحمل على الأصول .

ورُفِعَت الأمثلة الخمسة بالنون لما تعدّر رفعها بالواو المجانسة للضمة كراهة لاجتماع حرفي علة ، لأن النون تشبه الواو في أنها من حروف طرف القم وفي أن في (٦) الواو ليناً وفي النون غنة والغنة شبيهة باللين الذي في الواو وبما يبين شبه الواو بالنون إدغامهم لها في : من وال (٧) ، ولا بدغم الاثلاثان والمتقاربان .

ونصبت (٨) هذه الأمثلة أيضاً بحذف النون وإن لم يكن من جنس الفتحة حملاً للنصب فيها على الجزم وحمل النصب فيها على الجزم حملاً لها على نظائرها من الأسماء وذلك أن (٩) يفعلان ويفعلون وتفعليان وتفعلون

(١) سقطت (واحد) من ر . (٢) الصواب : المنقوص .

(٣) ج ، ر : واو وفي ، وهو تحريف .

(٤) ر : فكما . (٥) سقطت (منصوب) من ج .

(٦) سقطت (في) من ر . (٧) الرعد : ١١ وانظر التيسير ٤٥ .

(٨) ر : وتنصب . (٩) سقطت (أن) من ر .

والزبدینّ فی لحاق النون الزائدة وحرف العلة، والخفض فی الأسماء نظیر [۱۱] أو
 الجزم فی الأفعال فی أنّ هذا یختص بالأسماء وهذا یختصّ بالأفعال ، فلمّا
 حُمِلَ منصوب الاسم المثني والمجموع علی مخفوضه فی الخفض الذي انفردت
 به الأسماء فنصب بالياء حُمِلَ منصوب الفعل فی هذه الأمثلة علی مجزومه فی
 الجزم الذي انفردت به الأفعال فنُصِبَ بحذف النون .
 وخُفِضَتِ الأسماء التي لا تنصرف بالفتحة لأنّها لما أشبهت الأفعال وحُكِمَ
 لها بحکمها فلم تُنَوَّن ولم تخفض كالأفعال حُمِلَ فیها الخفض علی النصب كما
 أنّه لمّا تعدّر النصب حمل علی الخفض للشبه الذي بینهما .

باب الافعال

تنقسم بانقسام الزمان إلى ماضٍ ومستقبل وحال . فأما الماضي والمستقبل فلا خلاف فيهما كما أنه لا خلاف في زمنهما . فأما الحال ففيه خلاف بين النحويين فمنهم من أنكره ومنهم من أثبت (١) ، والمنكرون له على قسمين : منهم من أنكره وأنكر زمانه ومنهم من أنكره وأثبت زمانه .

فحجة من أنكر زمانه أن قال : أخبرونا عن زمن الحال أوقع أم (٢) لم يقع فإن وقع فهو ماضٍ وإن لم يقع فهو مستقبل ، ولا سبيل إلى قسم ثالث .

فالجواب : إن زمن الحال لقصره يتعدى الإخبار عنه لأنه الزمن المتوهم الفاصل (٣) بين الماضي والمستقبل . فالسائل إذاً عن الإخبار عن زمن الحال مع تعدى الإخبار عنه بمنزلة من قال : أخبرونا عن العقل مثلاً (٤) هل هو طويل أو قصير أو منحنٍ أو مستقيم ؟ والعقل لا يتصور الإخبار عنه بشيء من ذلك ، لأنه ليس بصفة له . وكذلك زمن الحال لا يتصور الإخبار عنه بالمضى ولا بالاستقبال لأنهما ليسا بعفتين له .

فإن قال قائل : فما الدليل على وجود زمن الحال ؟ فالجواب أن يقال : إن الموجود في حال وجوده (٥) لا بد له من زمان والزمان منحصر في الماضي والمستقبل (٦) على ما زعمت وهما معدومان ، وموجود في حال وجوده في زمن معدوم لا يتصور ، فثبت بهذا زمن ثالث وهو زمن الحال .

ومن أنكر فعل الحال وأثبت زمانه احتج بأن قال : لو كان ثم فعل حال لكانت

(١) الذي أنكر فعل الحال هم الكوفيون ، فقالوا بوجود فعل ماضٍ وآخر مستقبل وثالث سموه الدائم مثل قائم وذاهب وأشبههما ، وأثبت البصريون فعل الحال . انظر إيضاح الزجاجي : ٨٦ وابن يمين ٤/٧ ، والكتاب ٢/١ ،

(٢) ر : أو ، وهو تحريف . (٣) ج : للفاصل .

(٤) سقطت (مثلاً) من ر . (٥) ج : وجود . (٦) ر : الاستقبال .

له بنية تخذه كالماضي والمستقبل (١)، لأنَّ كلَّ موجود لابدَّ له من بنية تخصه. وهذا غير لازم لأنَّه قد نجد من الموجودات ما ليس له (٢) بنية تخصه كالرائحة لأنها تقع على كلِّ رائحة ولا تخصَّ رائحة دون رائحة. ولا يردُّ عليه ما وجد من الألفاظ مشتركاً على الإطلاق، كجَوْن (٣) وأمثاله (٤) لأنه لم يُنْكَرْ أن يُجعل الشيء لفظ مشترك وإنَّما أنكر أن لا يكون للشيء ما يعبر به عنه إلاَّ ذلك اللفظ المشترك نحو رائحة، لأنَّه لا يعبر عنها بشيء سوى ذلك وليس كذلك الجَوْن لأنَّه وإن وقع على الأسود والأبيض فإن الأبيض يخصه أبيض والأسود يخصه أسود، فإن قيل: إن الرائحة تتخصص فيقال رائحة المسك ورائحة العنبر، فالجواب / إن يفعل أياً المشترك بين الحال والاستقبال يتخصص فيقال: يفعل الآن ويفعل غداً. [١١ ظ]

واحجج أيضاً بأن قال: زمن الحال لقصره يتعدى الأخبار عنه فكذلك يتعدى وجود فعل الحال فيه، لأنَّه يقدَّر ما يلفظ به عاد الزمان ماضياً.

فالجواب: إنَّه لم يردَّ بزمن الحال عند النحويين الزمن الحقيقي الفاصل بين الماضي والمستقبل، وإنَّما المراد به عندهم الزمن الماضي غير المنقطع وذلك يتسع (٥) للأخبار (٦) عن الفعل فيه.

فإن قال قائل: فما الدليل على اثبات فعل الحال ؟ فالجواب: أن يقال: إنَّهم يقولون: يفعل الآن، ولا يقولون: يفعل الآن، ولا فعَل الآن، إلاَّ قليلاً على طريق الاتساع وتقريب الماضي والمستقبل من الحال.

فصلاحية الآن مع يفعل دليل على أنه ليس بماضٍ ولا مستقبل وأن المراد به فعل ثالث وهو الحال. ودليل ثان هو أن (٧) قول زهير:

(١) ر: الاستقبال. (٢) ر: فيه.

(٣) من معاني الجون الليل والنهار، وهو من الأنداد، مجالس ثلث ٣٠٦. الأنداد لأبي الطيب الفروي ١٥١

(٤) هذا الرد أورده الزجاجي في الإيضاح: ٨٧.

(٥) ج: مسيغ، وهو تحريف. (٦) ر: الأخبار.

(٧) كذا، وهي زيادة.

٢٦ وأعلّم مافي اليومِ والأمسِ قبَلَهْ . ولكنني عن علم مافي غد عم (١) ووجه الدليل من هذا البيت أنَّ اليوم والأمس وغد لا تخلو أن تؤخذ (٢) على حقائقها أو كنايةات عن الأزمنة، فإن أخذت (٣) على حقائقها اختل معنى البيت لأنّه لا يتعلّم من علم اليوم إلاّ ما هو فيه ولا فائدة في اقتصاره على الأمس وغد، لأنّه يعلم علم ما قبل الأمس ويجهل علم ما بعد غد، فإذا بطل أن تؤخذ (٢) على حقائقها ثبت أنّها كنايةات عن الأزمنة . فكنتي باليوم عمّا هو فيه وكنتي بالأمس عمّا مضى وكنتي بغد عمّا يستقبل .

والأفعال كنايةات عن الأحداث بالنظر إلى الزمن . فينبغي إذن أن تكون ثلاثة : ماضٍ ومستقبل ومضارع .

فالماضي : ما وقع وانقطع وحسنّ معه أمسٍ ، وكان مبنياً على الفتح مالم يمنع من فتحه مانع . والمستقبل : مالم يقع وحسنّ معه غدٌ وكان مبنياً على السكون مالم يمنع من سكونه مانع . والمضارع : ما احتمل الحال والاستقبال وحسنّ معه الآن وغدٌ وكانت في أوله إحدى الزوائد الأربع ، وهي : الهمزة التي تعطى المتكلم وحده نحو : أقوم أنا ، والنون التي تعطى المتكلم ومعه غيره نحو نحن نقوم ، أو الواحد المعظم نفسه . قال الله تعالى : إنا نحن نزلنا الذكر (٤) ، والتاء تعطى التانيث والخطاب نحو : أنت تقوم وهند تقوم ، والياء التي (٥) تعطى الغيبة نحو : زيد يقوم .

وهو معرب إذا سلم مما يوجب بناءه ، وقد تقدم ومرفوع إذا عرى من النواصب والجوازم .

* * *

(١) البيت من المعلقة ، وعم على وزن حذر من عبي والياء مخذوفة للتكثير والرفع . شرح العشر ٦٦ ، الديوان ٢٩ .

(٢) ج : توجد ، وهو تصحيف . (٣) ج : وجدت ، وهو تحريف .

(٤) الحجر : ٩ . (٥) ج : ر : الذي ، وهو سهو .

وأختلف النحويون في الرفع له ، فمذهب أهل البصرة أنه ارتفع لوقوعه موقع الاسم (١) بدليل أنه مهما ساغ وقوع الاسم موقعه كان مرفوعاً ، ولذلك لا يرتفع بعد النواصب والجوازم ، لأنه لا يسوغ وقوع الاسم بعدها . ألا ترى أنك لاتقول في مثل : لن يقوم زيد ، ولم يتم زيد : (لم قائم ولا لن قائم) (٢) ويسوغ ذلك دونها ، نحو : يقوم زيد ؟ لأنك تقول : قائم زيد (٣) ، فيحل (٤) الاسم محله ، وكذلك أيضاً : زيد يقوم ، لأنك تقول : زيد قائم ، فيحل الاسم محله .

فإن قيل : لا يسوغ ذلك في باب كاد/لأنك لاتقول في كاد زيد يقوم : كاد [١٢] و زيد قائماً ، وقد ارتفع الفعل . فالجواب : إنه واقع موقعه ، وإنما لم يجز الإتيان به فيقال : كاد زيد قائماً ، لعل ستذكر في باب أفعال المقاربة إن شاء الله تعالى . ومما يدل على أنه واقع موقع الاسم رجوعهم إليه في الضرورة (٥) . قال الشاعر :

٢٧ فأتيت إلى فتهم وما كدت آيياً وكَمٌ مِثْلِهَا فارقَتْهَا وهي تصفر (٦)
فقال : وما كدت آيياً ، وما قال : وما كدت أؤوب (٧) .

(١) رد ابن هشام ذلك لا تنقاضه بنحو : هلا تفعل . التوضيح ١٦٣/٢ ، وانظر الكتاب ٤٠٦/١ المقتضب ٥/٢ ، الأنصاف م ٧٤ .

(٢) سقط ما بين القوسين من ر . (٣) ج : قائم زيد يقوم ، وهي زيادة .

(٤) ج : فعل . (٥) قيل هو شاذ بعد كاد وعسى ومنه قولهم : عسى الفرير أبؤماً . التوضيح ٧٤/١ .

(٦) البيت من أبيات تسعة رويت في الحماسة ، والرواية فيها : ولم أك ، وصحح ابن جني رواية وما كدت ، فهم : قبيلة الشاعر . تصفر : من صغير الطائر وهو هنا كناية عن التسجع لخفته وجرائته .

شرح الحماسة للمرزوقي : ٧٤ ، شرح مشكلات الحماسة لابن جني ٣٧ .

الخصائص ٣٩١/١ ، العيني ١٦٥/٢ ، الخزائن ٥٤١/٣ ، الضرائر ٢٣٥ .

(٧) ر : أبوت ، وهو تحريف .

وزعم أهل الكوفة أنه ارتفع لتعريه من العوامل (١)، وذلك فاسد، لأن التعري من عوامل الأسماء المبتدآت، وعوامل (الأسماء لاتعمل في (٢) الأفعال ، فإن دخل عليه ناصب نصبه وإن دخل عليه جازم جزمه .

* * *

والناصب ينقسم قسمين : ناصب بنفسه وناصب بأضمار «أن» بعده . فالناصب (٣) بنفسه : «أن» ولن وإذن ولكي ولكي في لغة من قال : لكي . والناصب بأضمار «أن» بعده ما بقي ، وينقسم قسمين : ناصب بأضمار «أن» بعده ويجوز اظهارها وهي لام كي إذا لم يكن بعدها «لا» وحرف العطف المعطوف (٤) به الفعل على الاسم الملفوظ به نحو قوله :

٢٨ لبس عباءة وتقر عيني أحب إلي من لبس الشفوف (٥)
وقول الآخر :

٢٩ ولولا رجال من رزام أعزة وآل سبيع أو أسوءك علقمًا (٦)
فإن كان بعدها لا لزم اظهارها هروبا من اجتماع المثليين نحو : جث لثلاث يقوم زيد ، لأنك لو لم تظهرها لقلت : لثلاث يقوم زيد .

وناصب بأضمار «أن» بعده ولا يجوز اظهارها وهو لام الجحود ، وحتى وكى

(١) هذا رأى الفراء وجمهور الكوفيين وحامة المتأخرين ، ومذهب الكسائي أنه ارتفع بالزوائد التي في أوله . معاني القرآن ٥٣/١ ، الأنصاف م ٧٤ .

(٢) سقط ما بين القوسين من ر . (٣) ر : والمناصب . (٤) ج : والمعطوف .

(٥) ليسون بنت بحدل الكلبية زوج معاوية ، وذكر البغدادي أن الرواية الصحيحة : ولبس . اشفوف . جمع شف وهو الثوب الرقيق . الكتاب ٤٢٦/١ ، المقتضب ٢٧/٢ ، التوجيه ٢٤٦ ، الجمل ١٩٩ ، المغنى ٢٩٥ ، التصريح ٢٤٤/٢ ، الخزانة ٥٩٣/٣ ، ٦٢١ .

(٦) الحصين بن حزام المرى من قصيدة مفضلية ، ورزام هي من تميم ، سبيع : قبيلة ، علقم : مرخم علقمة ، وحرف النداء محذوف والألف اشباع لفتحة الميم على لغة من ينتظر الحرف . الكتاب ٤٢٩/١ ، شرح المفضليات ١٠٩ ، سر الصناعة ٢٧٥/١ ، المعنى ٤١١/٤ ، التصريح ٢٤٤/٢ .

في لغة من قال : كيـمه ، فحذف الألف ، والجواب بالفاء والواو وأو ولام الجحود وهي التي يتقدمها حرف نفي وكان أو ما يصرف منها .

فهذه الأماكن التي تضم فيها أن ، وما عدا ذلك لا يجوز فيه النصب بإِضمار أن إلا في ضرورة شعر أو في نادر كلام ، قال الشاعر :

٣٠ ألا أبهـدا الزاجري أحضـر الوغـى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي (١)
يريد : أن أحضـر الوغـى . وقال الآخر :

٣١ فام آر مثلها خباسة واحد ونهنت نفسي بعدما كدت أفعلـه (٢)
يريد : أن أفعلـه . وحكـي من كلامهم : مره يحفرها (٣) . ولا بد من تتبـعها ، يريد أن يحفرها ولا بد من أن تتبـعها .

* * *

والجازم ينقسم قسمين : جازم فعل واحد و جازم فعلين ، فالجازم لفعل واحد لم ولما وألم وألما ولام الأمر وهـاء في النهي ، والجازم لفعلين مابقي . وينقسم قسمين : حرف واسم ، فالحرف : إن وإذ مافي مذهب سيبويه (٤) ، والاسم مابقي ، وينقسم قسمين : ظرف وغير ظرف . فغير الظرف : من وما ومهما وأي وكيف في مذهب قطرب (٥) ومن أخذ بمذهبه ، والظرف مابقي .

(١) لطفه بن العبد . قال التبريزي : ويروي : إلا أيها اللاحى ان احضر ، ولا شاهد فيه .
ورواية سيبويه والمبرد برفع أحضر وهو مذهب البصريين ، والكوفيون يروونه منصوباً -
بأن المحذوفة من غير بدل وهو جائز عندهم ، والمصنف يراه نادرا ، وغيره يراه شاذاً .
الكتاب ٥٢/١ ، الش والشعراء ١٩٣ ، المقتضب ٨٥/٢ ، ١٣٦ ، شرح المشر ٤٣
الانصاف ٧٧ . المغنى ٢٩ ، ٧١٣ ، الخزانة ٥٨/١ ، ٥٨/١ ، ٥٩٤/٣ ، الديوان ٢٧ .

(٢) لئامر بن جوين الطائي . وروى صدره في المغنى : أردت بها فتكا فلم ارتض له . والضمير في "بها" يعود على أبل الشاعر امرئ القيس . الخباسة : الظلامة ، وقيل : المنثم . نهنت : كفت وزجرت . الكتاب ١٥٥/١ ، الحجة ١٠٣/١ ، شرح السيراني ٢٧٢/٢ (التيمورية) .
الانصاف ٢٩٦ ، المغنى ٧١٢ ، المعنى ٤٠١/٤ ، ديوان امرئ القيس ٤٧٢ .

(٣) الكتاب ٥١/١ . (٤) الكتاب ٤٣٢/١ .

(٥) هو أبو علي محمد بن المستنير بن أحمد البصري ، أخذ عن سيبويه وغيره من علماء البصرة ، توفي ببغداد عام ٢٠٦ هـ . السيراني ٣٨ ، ياقوت ١٩ / ٥٢ .

وينقسم قسمين : ظرف زمان وظرف مكان فظرف الزمان : متى وأينَ
وأَيَّ حين وإذا في الشعر ، وظرف المكان : أنى وأينَ وأيَّ مكان وحيثُ .
واعلم أنَّ جملة الأمر والنهى والاستفهام والتمنى والفعل الذي لفظه لفظ
الخبر ومعناه الأمر وأسماء أفعال الأمر وحسبك إذا ضُمَّنَ كلُّ واحدٍ منها
معنى الشرط احتاج إلى جواب مجزوم كالشرط .

فمثال جملة الأمر : أطع اللهَ يَغْفِرْ لك ، ومثال جملة النهى / لا تَضْرِبْ [١٢ظ]
زيداً يَكْرِمُكَ ، ومثال جملة الاستفهام : أين بيتُكَ أَرُوكَ ؟ ومثال جملة
التمنى : ليت لي مالا أنْفِقَ منه ، ومثال الفعل الذي لفظه لفظ الخبر ومعناه
الأمر : اتقِ اللهَ امرؤُ فعلٌ خيراً يَثْبُ عليه ، أي لِيَتَقِ اللهَ امرؤُ يَتَعَلَّ
خيراً يَثْبُ عليه . ومثال الجزم بـ «حسبك» حَسْبُكَ يَنْبِ الناسُ ، أي أكفَّ عما
أنت فيه يَنْبِ الناسُ . ومثال الجزم بأسماء أفعال الأمر : نَزَلِ أَكْرِمُكَ ،
قال الشاعر :

٣٢ وقولي كلما جشأت وجاشت مكانك تُحمدي أو تستريحي (١)
فجزم تُحمدي (أو تستريحي) (٢) على جواب : مكانك ، أي إن تلزمني (٣) مكانك
تُحمدي . والجزم لفعلين ينقسم قسمين : قسم تلحقه (ما) وقسم لا تلحقه ،
فالقسم الذي تلحقه ينقسم قسمين : قسم تلحقه (٤) وتلزمه وهو : إذ وحيثُ ،
وقسم تلحقه ولا تلزمه وهو : متى وأننى وكيف وأينَ وإذا وأيَّ ، وما عدا
ذلك لا تلحقه أصلاً .

(١) لعمرو بن الاطنابة (جاهلي من الخزرج) من أبيات له في الحماسة . جشأت : ذهضة ، راءت
من شدة الفزع ، وكذلك جاشت ، وانضمير في جاشت يعود على نفسه . الوحشيات ٧٧ ، حماسة
البحري ٩ ، الكنى والالقب ١٣٩ ، الكامل ٦٨/٤ . مجالس ثعلب ٦٧ ، الاشتقاق ٢٦٨ ، أمالي
القال ٢٥٨/١ ، الخصائص ٣٥/٣ ، من نسب من الشعراء إلى أمة ٩٥ .

(٢) سقط ما بين القوسين من ر ، وهو أول .

(٣) ج : تكرمي ، وهو تحريف .

(٤) سقط ما بين القوسين من ر .

واعلم أنَّ ما كان من الجوازم حرفاً فلا (١) موضع له من الإعراب وما كان اسماً فلا (١) يخلو أن يكون اسم زمانٍ أو اسم مكان أو اسم مصدر أو غير ذلك .

فإن كان اسم زمان أو مكان فهو في موضع نصب على الظرفية وإن كان اسم مصدر فهو في موضع نصب على المصدرية . واسم المصدر هو أي المضافة إلى مصدر نحو قولك : أيَّ ضَرْبٍ تَضْرِبُ أَضْرِبُ .

وإن كان غير (٢) ذلك فلا يخلو أن تدخل عليه أداة خفض أو لا تدخل ، فإن دخلت عليه أداة خفض فهو في موضع خفض بها نحو : بِمَنْ تَمَرُّرُ أمرٌ به ، وإن لم تدخل عليه أداة خفض فلا يخلو الفعل الذي بعده أن يكون متعدّاً أو غير متعدٍّ .

فإن كان غير متعدٍّ فهو في موضع رفع بالابتداء نحو : مَنْ يَتَّقُمْ أَقْمُ مَعَهُ ، ومن يَتَّقُمْ زَيْدٌ إِلَيْهِ أَقْمُ مَعَهُ وإن كان متعدّاً فلا يخلو فاعله من أن يكون ضميراً يعود على اسم الشرط أو لا يكون . فإن كان ضميراً يعود عليه فهو في موضع رفع بالابتداء نحو : مَنْ يُكْرِمُ زَيْدًا أَكْرَمَهُ ، وإن لم يكن كذلك بل كان ظاهراً أو ضميراً لا يعود على اسم الشرط نحو : مَنْ يَضْرِبُ زَيْدًا (٣) أَضْرِبْهُ ، وَمَنْ تَضْرِبُ أَضْرِبْهُ ، فلا يخلو أن يكون الفعل قد أخذ مفعوله أو لم يأخذه ، فإن كان لم يأخذه فهو في موضع نصب به (٤) (نحو) (٥) : مَنْ تَضْرِبُ (٦) أَضْرِبْهُ ، وَمَنْ يَضْرِبُ زَيْدًا أَضْرِبْهُ . وإن كان قد أخذ مفعوله جاز فيه وجهان : الرفع بالابتداء والنصب بإضمار فعل نحو : مَنْ تَضْرِبْهُ (٧) أَضْرِبْهُ (وَمَنْ يَضْرِبْهُ زَيْدًا أَضْرِبْهُ (٨))

- (١) ج : لا .
 (٢) ج : على غير .
 (٣) ج ، ر : زيدا ، وهو تحريف .
 (٤) سقطت (به) من ج .
 (٥) زيادة يقتضيها السياق .
 (٦) ج ، ر : يضرب ، وهو تصحيف .
 (٧) ج ، ر : يضربه .
 (٨) سقط ما بين القوسين من ر .

باب التثنية والجمع

التثنية ضمّ اسم إلى مثله بشرط اتفاق اللفظين والمعنيين أو كون المعنى الموجب للتسمية فيهما واحداً .

فقلنا : ضم اسمٍ تحرّز (١) من ضمّ (٢) الفعل والحرف لأنهما لا يُثنَّيان .
وقولنا : إلى مثله ، تحرّز (١) من الجمع لأنه ضمّ شيءٍ إلى أكثر منه .
وقولنا : بشرط اتفاق اللفظين ، تحرّز (١) من اختلافهما نحو: زيد وعمرو .
وقولنا : والمعنيين ، تحرّز (١) من اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين نحو:
عينٌ وعينٌ (٣) ، اذا أردت ياحداهما / البصر (٤) وبالأخرى الماء ، لأنهما
قد اتفقا في اللفظ واختلفا في المعنى الموجب للتسمية . [١٣ و]
ومثال اتفاق اللفظين والمعنيين الموجبين للتسمية : رجُلٌ ورجُلٌ ، لأنهما قد
اتفقا في اللفظ والمعنى الموجب للتسمية برجل وهو الرجوليّة . وكذلك مبدآن .
في مبدأ الحائط وهو أساسه وفي مبدأ الخط مثلاً (٥) وهو النقطة ، فقد اتفقا في
اللفظ والمعنى الموجب للتسمية بمبدأ وهو الأوليّة ، لأنّ أول الحائط أساسه وأول
الخط النقطة .

فعلى هذا لا يخلو أن يتفق الاسمان في اللفظ أو يختلفا ، فإن اختلفا فالعطف ولا
يجوز التثنية الا فيما غلب فيه أحد الاسمين على الآخر ، وذلك موقوف على
السماع (٦) نحو : العُمَريْنِ ، في أبي بكر وعمر ، قال الشاعر :
٣٣ ما كان يَرْضَى رسول الله فِعْلَهُمَا والعمران أبو بكر ولا عُمَرَ (٧)
والقمرين (٨) في الشمس والقمر ، قال الشاعر :

(١) ر : يحترز .

(٢) سقطت (ضم) من ر . (٣) ج : عين عين .

(٤) الأولى : الباصرة أو عضو البصر . (٥) سقطت (مثلاً) من ر .

(٦) ينظر في التعليل : اصلاح المنطق ٤٠١ ، والمخصص ٢٢٣/١٣ .

(٧) لجرير من قصيدة في هجو الأخطل وقومه . ورواية الفراء والديوان : دينهم والطيبان ،
وعليها لاشاهد فيه . وفي الكامل : فعلهم ، معاني القرآن ٨/١ . الكامل ١٤٤/١ ، المفتى

٧٦٥ ، الديوان ٢٦٣ .

(٨) ج ، ر : والعمران وهو سهو .

٣٤ أخذنا بأفاق السماء عليكم لنا قمرها والنجوم الطوائع (١) والعجاجين في رؤية بن العجاج وأبيه (٢) .

وغلب عمر على أبي بكر لخفته (٣) ، لأن عمر مفرد وأبا بكر مضاف ، وغلب القمر على الشمس لأنه ملّكر والشمس مؤنثة ، وغلب العجاج على رؤية لأنه ليس فيه تاء التأنيث وفي رؤية تاء التأنيث .

وان اتفقا في اللفظ فلا يخلو أن يتفقا في المعنى أو يختلفا ، فإن اختلفا فلا يخلو أن يكون المعنى الموجب للتسمية فيهما واحداً أو لا يكون ، فإن لم يكن فالعطف ولا تجوز التثنية نحو : عينٌ وعينٌ ، وإن كان المعنى الموجب للتسمية واحداً جازت التثنية نحو : الاحمرين ، في اللحم والخمر ، والأصفرين : في الذهب والزعفران ، والأبيضين في الشحم والشباب (٤) .

وان اتفقا في اللفظ والمعنى فلا يخلو أن يكونا علمين باقين على علميتهما أولاً يكونا فأن كانا علمين باقين على علميتهما فالعطف ولا تجوز التثنية . لأن الاسم لا يثنى إلا بعد تنكيره . قال الفرزدق :

٣٥ إن الرزية لارزية بعدها فقدانٌ مثل محمد ومحمد (٥)
يريد محمد بن الحجاج ومحمداً أخاه . ومنه قول الحجاج لما بلغه موتها :

إنا لله محمدٌ ومحمدٌ في يومٍ .

وإن لم يكونا علمين باقين على علميتهما فالتثنية ولا يجوز العطف إلا في ضرورة شعر نحو قوله :

(١) الفرزدق من قصيدة في هجاء جرير . آفاق السماء : أطرافها ، قال المبرد : يريد الشمس والقمر لأنهما قد اجتمعا في قواك : النيران ، وغلب الاسم المذكر وإنما يؤثر في مثل هذا اللفظ .

٥ . الكامل ١/١٤٣ . المقتضب ٤/٣٢٦ ، ابن السجري ١/١٤ ، الديوان ٥١٩ .

(٢) ج ، و : وابنه ، وهو تصحيف . (٤) انظر اصلاح المنطق ٤٠١ .

(٣) انظر اصلاح المنطق ٤٠٢ ، وجنى البنتين للمحبى .

(٥) رواية الديوان مثلها للناس فقد محمد ومحمد الكامل ١٠٧/٢ ، المفنى ٣٩٣ :

الديوان ١٩٠ .

٣٦ لَيْثٌ وَلَيْثٌ فِي مَحَلِّ ضَنْكَ (١)

وقول الآخر :

٣٧ كَأَنَّ بَيْنَ فَكِّهَا وَالْفَكِّ فَارَةً مِيسَكٍ ذُبِيحَتْ فِي سَكِّ (٢)

* * *

والثنية تنقسم ثلاثة أقسام: ثنية في اللفظ والمعنى نحو الزيد بن والعمر بن
وثنية في اللفظ لا في المعنى نحو مِقْصَصَيْنِ وَجَلَمَيْنِ (٣) . وثنية في المعنى
لا في اللفظ نحو : قَطَعْتُ رُؤُوسَ الْكَبْشَيْنِ (٤) ، ألا ترى أن اللفظ
لفظ الجمع والمعنى على الثنية ؟

والذي نتكلم به في هذا الباب إنما هو الثنية في اللفظ والمعنى ، وفي
اللفظ لا في المعنى .

وجميع الأسماء تجوز تثنيها إلا أسماء محصورة وهي : كلّ وبعض
وأجمع وجمعاء وأفعل (٥) مِينُ والأسماء المتوغلّة في البناء وهي التي
تكن معربة قطّ نحو: مَنَ وَكَمْ ، والأسماء المحكية نحو تأبط شرّاً [١٣ظ]
وَبَرَقَ نَحْرَهُ ، والأسماء المختصة بالنفي نحو أَحَدٌ وَعَرِيبٌ (٦) ،

(١) بعده : كلاهما ذو أشر وملك وهو من رجز لجعد بن مالك الحنظلي ، ونسبة البغدادي
لورثة ابن الأسقع قاله في وقعة مرج الروم حينما كان في جيش خالد بن الوليد وبرز لبطريق
من بطارقة الروم . الضنك : الضيق ، الأشر : البطر ، الملح : اللجاج . ابن الشجري
١٩٦/٢ ، الخزائن ٣/٢٤٠ .

(٢) نسب في اللسان لمنظور بن مرثد الأسدي في وصف جارية ، ونسب لأبي نخيلة ، فارة السك :
نوافحة التي يكون فيها وهي سرر ضباء الملح . ذبحت : شقت وفقت ، السك : نوع
من الطيب . إصلاح المنطق ٧ ، جوهرة اللغة ١/٩٥ ، المخصص ١١/٢٠٠ ، ١٣/٢٩ ،
اللسان : ذبح ، زكك ، الخزائن ٣/٢٤٣ .

(٣) الجلمان والجلم : الآلة التي يجر بها الصوف ونحوه

(٤) نظير ذلك قول أبي لهب لابنائه - حين نزلت سورة المد - : رأسي بين رؤوسكما حرام
ان لم تطلقا ابنتي محمد . الاصابة ٨/٢٧٣ (١٤٦٢ قسم النساء) .

(٥) ر : أفضل .

(٦) يقال : ما بالدار عريب أي ما بها أحد ، الصراح : عرب .

وأسماء العدد ماعدا مائة والفاً ، واسم الجنس نحو : ضَرَبَ وقتل ، والثنية وجمع المذكر السالم ، وكذا اسم الجمع أيضا نحو قوم ورهط وجمع التكسير لا بُشَيان إلا في ضرورة شعر أو في نادر كلام . قال الشاعر في ثنية اسم الجمع .
 ٣٨ وكلُّ رَفِيقِي كُلِّ رَحْلٍ وإن هُما تعاطى الخَنَا قَوْمَا هُما أخوان (١)
 وقال الآخر في ثنية جمع التكسير :

٣٩ تَبَقَّلْتُ في زَمَنِ التَّبَقُّلِ بينَ رِمَاحِي مالِكٍ ونَهْشَلٍ (٢)
 وحكى من كلامهم : لِقَاحَانِ (٣) سوداوان (٤) . وما عدا ذلك من الأسماء تجوز ثنيته .

فلم يُثَنَّ كلٌّ وبعض لأنهما لا يعطيان بعد الثنية إلا ما يعطيان قبلها من الكلّية والبعضية . ولم يُثَنَّ أجمع وجمعاء لأنه استغنى عن ثنيتيهما بكلا وكلتا ، ولم يُثَنَّ أفعل (٥) من لتضمنها (٦) معنى الفعل والمصدر وكلاهما لا يُثَنَّى ، لأن معنى قولك : زيدٌ أفضلٌ من عمرو ، زيدٌ يزيدُ فضله على عمرو . ولم تُثَنَّ الأسماء المتوغلّة في البناء لأنها لما بنيت أشبهت الحروف في البناء ، والحروف لا تُثَنَّى فكذلك ما أشبهها . ولم تُثَنَّ الأسماء المحكية لأنّ الثنية تبطل الحكاية . ولم تُثَنَّ الأسماء المختصة بالنفى لأنها وضعت للعموم ،

(١) من قصيدة الفرزدق . ورواية الديوان : القنا ، وهي الرماح ، وتعاطى القنا كناية عن العدا . شرح مشكلات الحماسة ٨٩ ، الملفن ٢١٦ ، شرح شواهد المغني ١٨٢ ، الخزانة ٣ / ٣٨٤ ، الديوان ٨٧٠ .

(٢) لابي النجم العجلي ، تبقلت : رعت البقل ، مالك ونهشل : قبيلتان نشأت بينهما حرب تحامى الناس من أجلها الرعى بين قلع والصمان مخافة الشر ، فجاءت ابل بنى عجل قوم الشاعر الى ذلك المكان فرعته ولم تخف رماح الحين لعزها . امالي الغالي : ٢/٢٣٣ ، شرح الحماسة للتبريزي ٣٤/١ ، المخصص ١٠/١٧٥ ، ١٧٠/١٠٥ ، معجم البكري ١٠٢٨ ، اللسان بقل ، الخزانة ٤٠١/١ .

(٣) في حاشية ر : لقاح : جمع لقحة .

(٤) اللقاح الأبل بأعيانها الواحدة لقوح وهي الحلوب . انظر الكتاب ٢/٢٠٢ ، والصحاح واللسان : لقح .

(٥) ر : أفضل . (٦) كذا في الأصول وهي حل معنى الصيفة .

والثنائية تخرجها عما وضعت له من العموم ولم تُثنَّ أسماء العدد لأن بعضها يغنى عن ثنائية بعض ، ألا ترى أن قولك : ستة ، تعنى ثلاثتان ؟ وكذلك سائر أسماء العدد .

ولم يُثنَّ اسم الجنس لأنه ليس له ما يُضَمُّ إليه فإن تُثنَّى فبعد الذهاب مذهب النوع . ولم تُثنَّ الثنائية ولا جمع المذكر السالم لأن ثنيتيهما تؤدي إلى جمع علامتي اعراب في كلمة واحدة ، ألا ترى أن زيدان وزيدون مرفوعان ولو ثنيتيهما لكانت علامة الثنائية فيهما تعطى الأعراب ؟ ولم يُثنَّ اسم الجمع وجمع التكسير لأنهما لا يُعطيان بعد الثنائية إلا ما يُعطيان قبلها ، ألا ترى أن قوماً يقع على ما يقع عليه قومان ، وكذا رجال يقع على ما يقع عليه رجالان (١) .

* * *

والاسم المثنى ينقسم قسمين : منقوص وغير منقوص ، فالمنقوص هو مانقص حرف من آخره أى حذف . وينقسم قسمين : مقيس : وغير مقيس . والمقيس ما قُدِّرَ إعرابه في الحرف المحذوف نحو : جاءني قاضٍ ومررت بقاضٍ ، لأن علامة الرفع والخفض الحركة المقدرة في الياء المحذوفة . وغير المقيس ما لم يُقدَّرَ إعرابه بل ظهر فيما ولى المحذوف نحو : جاءني أخٌ وأبٌ ، لأن الأصل فيهما : أخوٌ وأبوٌ .

فاذا ثبتت المقيس رددت المحذوف وهو الياء وألحقت العلامتين نحو : جاءني قاضيانِ ورأيت قاضيينِ ومررتُ بقاضيينِ .

واذا ثبتت غير المقيس ألحقت العلامتين من غير أن ترد المحذوف نحو يدبني في ثنية يدٍ ودَمينِ في ثنية دمٍ ، إلا في أربعة أسماء أو في ضرورة شعر فأنتك ترد المحذوف (٢) .

(١) ج ، ر : رجالان ، وهو تعريف .

(٢) وقيل هو لغة لأن بعض العرب يقول يدى بوزن رضى وقى . الصحاح يدي ، ابن يمش ٤ / ١٥٢

قال :
بَدَيَانِ بَيَضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ قَدْ يَمْنَعَانِكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضَهَّدَا (١)

وقال آخر :

فلو أَنَا عَلَى حَجَرٍ ذُبِحْنَا جَرَى الدَمِيَانِ بِالْخَبَرِ الْيَقِينِ (٢)
والاربعة الأسماء هي : أَخٌ وَأَبٌ وَحَمٌّ وَهَنٌّْ . تقول في تثنيتهما : أَخَوَانِ
وَابَوَانِ وَحَمَوَانِ وَهَنَوَانِ / فترد المحذوف . [١٤و]

وغير المنقوص لا يتخلو أن يكون صحيح الآخر أو معتلة أو مهموزه ،
فإن كان صحيح الآخر ألحقت العلامة من غير تغيير إلا ما شد من قولهم :
أليانٍ وخُصَيَانٍ في تثنية اليةِ وخُصِيَّةِ (٣) . قال :

٤٢ تَرْتَجُ أَلِيَاهُ ارْتِجَاجُ الْوَطْبِ (٤)

وقال الآخر :

٤٣ كَانَ خُصْيَيْتِهِ مِنَ التَّدَلُّدِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ (٥)

(١) لم اعثر لهذا الشاعر على نسبة ولم يذكر ما قبله وما بعده . محام : يقال إنه من ملوك
اليمن . وكفى ببياض اليد من نقائها ولها رتتها ، ويجوز أن يريد باليد هنا النعمة
وبياضها كناية عن كرم صاحبها . شرح السمع ٥٧ . المنصف ٦٤/١ ، ١٤٨/٢ المنقوص
١٩٧/١٣ ، المنفصل ١٨٥ ، ابن الشجرى ٣٥/٢ ، ابن يمشى ١٥٢/٤ ، الخزائن ٣٤٧/٣ .
(٢) آخر أبيات ثلاثة لعلى بن بدال ونسبت في الوحشيات لمرداس بن عمرو ونسبت لغيره
أيضا . وأراد بالخبر اليقين ما اشتهر عند العرب من أنه لا يمتزج دم المتباغضين . الوحشيات
٨٤ ، المقتضب ١٢٣/١ ، ٢٣٨/٢ ، جمهرة اللغة ٣٠٣/٢ ، مجالر العلماء ١٤ ، المنصف
١٤٨/٢ ، الفصل ١٨٦ ، الخزائن ٣٤٩/٣ شواهد الشافية ١١٢ .

(٣) ذكر المبرد أن أليان مثنى ألي وأليتان مثنى ألية وان خصيان مثنى خصى وخصيتان
مثنى خصية . وقال أبو عمرو الشيباني : الخصيتان البيضتان والخصيان الجلدتان اللتان فيهما
البقيتان . المقتضب ٤١/٣ ، إصلاح المنطق ١١٦ ، انسان : حصى .

(٤) لم ينسب هذا الرجز . الارتجاج : الاضطراب ، الوطب : سقاء اللبن . والرجز في هجاء
عطية بن كعب . النوادر ١٣٠ ، المقتضب ٤١/٣ ، المنصف ١٣١/٢ ، الاقضية ٩٣
المفصل ١٨٤ ، ابن الشجرى ٢٠/١ ، الخزائن ٣٦٦/٣ ، الضرائر ١١٢ .

(٥) من رجز لخطام المجاشعي في هجاء شيخ كبير . وظرف العجوز خلق متقبض قد تشنج لقدمه
وهومزودها الذي تخزن فيه متاعها . وسيأتي الشاهد في باب العدد ثانية . الكتاب ١٧٧/٢
٢٠٢ ، إصلاح المنطق ١٦٨ ، المقتضب ١٥٦/٢ ، المنصف ١٣١/٢ ، المنصور .
١١٠/١٢ ، ١٩٦/١٣ ، الفصل ١٨٤ ، الخزائن ٣١٤/٣ .

كان القياس أن يقول: أَلَيْتَانِ وَخُصْمَتَانِ . وقد جاء ذلك فيهما على القياس (١).
وان كان معتل الآخر فلا يخلو أن يكون معتلا بالواو أو بالألف أو بالياء .
فإن كان معتلا بالياء أو بالواو نحو ظَبْيٍ وَغَزْوٍ الحقتا العلامتين (٢) من غير
تغيير ، فتقول ظَبْيَانِ وَغَزْوَانِ ، في الرفع ، وَظَبْيَيْنِ وَغَزْوَيْنِ في
النصب والخفض .

وان كان معتلا بالألف فلا يخلو أن يكون ثلاثيا أو رباعيا أو غير ذلك فإن
كان ثلاثيا قلبت الألف إلى أصلها إن كان أصلها ياء قلبتها ياء وان كان أصلها
واو قلبتها واو وألحقت العلامتين فتقول : رَحْيَانِ وَعَصَوَانِ في الرفع ،
وَرَحْيَيْنِ وَعَصَوَيْنِ ، في النصب والخفض ، في تثنية رَحَى وَعَصَا ، لأنك
تقول : رَحِيْتُ بِالرَّحَى وَعَصَوْتُ بِالْعَصَا ، أى ضربتُ بها . فإن جهل
(أصل) (٣) الألف فلا يخلو أن تمال الألف نحو بَلَى . إذا سميت بها ،
أو قلب ياء في حال من الأحوال نحو : لَدَى وَعَلَى وإلى ، إذا سميت بها
أيضا ، لأنك تقول : لَدَيْهِ وَعَلَيْهِ وَإِلَيْهِ ، أو لا تُمال ولا تقلب . فإن
كانت قد أميلت أو قلبت فتقلبها ياء نحو: بَلَيَانِ وَلَدَيَانِ وَعَلَيَانِ، وفي إلى :
إِلَيَانِ في الرفع ، وَبَلَيَيْنِ وَلَدَيَيْنِ وَعَلَيَيْنِ وإليَيْنِ في النصب والجر .
وان كانت لم تمل ولم تقلب ياء في حال نحو : إلى ، إذا سميت بها
فتقلبها واو .

وأما أهل الكوفة فيقولون: المعتل الآخر بالألف إن كان ثلاثيا على وزن فَعَلٍ
فالأمر على ما وصفتُم ، وأما ان كان على وزن فَعَلٍ أو فَعَلٍ نحو هُأَيِ
وغنى فيقلبون الألف واوا (٤) إلا لفظتين شدتا فبَيَا بالياء والواو فقالوا:
حَمَيَانِ وَحَمَيَوَانِ وَرَبَوَانِ وَرَبَيَانِ ، في تثنية حِمَى وربا .

(١) أنظر اللسان : غصى ، والخزانة ٣٥٩/٣ ففيهما شواهد عدة على ما جاء من ذلك .

(٢) ر : بالعلامتين (٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) في المختصر أنهم يقلبون الألف ياء نحو : الفحى والرشى وما أشبههما ١١٣/١٥ .

وان كان رباعياً قلبت الألف ياء بالاتفاق وألحقت العلامتين فتقول : مَلْهَيَانِ
وَمُوسَيَانِ ، في الرفع ، وَمُوسَيَيْنِ وَمَلْهَيَيْنِ في النصب والخفض ، في
ثنية مُوسَى وَمَلْهَى .

وإن كان أزيد من أربعة أحرف قلبت الألف ياء في مذهب أهل البصرة
كالرباعي ، وحذفتها في مذهب أهل الكوفة وألحقت العلامتين فتقول في
ثنية حُبَارَى وَجُمَادَى على مذهب البصريين : حُبَارَيَانِ وَجُمَادَيَانِ ،
وعلى مذهب الكوفيين : حُبَارَانِ وَجُمَادَانِ (١) . والصحيح في القياس
ماذهب إليه البصريون وبه ورد السماع نحو قوله :

٤٤ أصبح زيدٌ خَفِيشَ الْعَيْنَيْنِ (فِعْلَتُهُ لَا تَنْقُضِي شَهْرَيْنِ
شَهْرَيْنِ ربيعٍ وَجُمَادَيْنِ (٢)

فقال : جُمَادَيْنِ (٣) .

وإن كان مهموز الآخر فلا يخلو ما قبل الهمزة أن يكون ساكناً أو متحركاً ،
فإن كان متحركاً نحو : نَبَأُوا أَجْتَا (٤) ألحقت العلامتين من غير تغيير فتقول : [١٤ظ]
نَبَأَانِ وَأَجْتَانِ ، في الرفع ونَبَأَيْنِ وَأَجْتَيْنِ ، في النصب والخفض وإن كان /
ساكناً فلا يخلو أن يكون حرف علة أو حرفاً صحيحاً ، فإن كان حرفاً صحيحاً
نحو عِيبَاءٍ وَدِفَاءٍ جاز فيه وجهان : إلحاقُ العلامتين من غير تغيير فتقول :
عِيبَانِ وَدِفَانِ ، في الرفع ، وَعِيبَائِنِ وَدِفَائِنِ في النصب والخفض ،
ونقلُ حركة الهمزة إلى الساكن وحذفها فتقول : عِيبَانِ وَدِفَانِ ، في الرفع ،
وعِيبَيْنِ وَدِفَيْنِ ، في النصب والخفض .

(١) الجباري فروع من الطيور ، وانظر كتاب ٩٣/٢ ، المتعصب ٢٥٩/١ ، ٤٠/٣ ، المختص

١١٤/١٥ ، الانصاف : م ١١٠ .

(٢) ما بين القوسين سقط من ج ، وهو في حاشية ج الحق المصحح .

(٣) أنشده ابن دريد ولم ينسبه والرواية عنده : العينيه ، شهرينه ، جمادينه ، والهاء للسكت ،
الجمهرة ٤٨٨/٣ ، شرح السيراني ١٧٤/٤ ظ .

(٤) في حاشية ج : أحد جبلى طي. والآخر سلمى أ. ه ، وانظر اصلاح المنطق ٣٩٩ .

وان كان حرف علة فلا يخلو أن يكون ياء أو واو أو ألفاً فإن كان ياء أو واو فلا يخلو أن يكون زائداً أو غير زائد ، فإن كان غير زائد نحو : شَيْءٍ وضوءٍ ، فحكمه حكم الصحيح فتقول في ثنية شيءٍ وضوءٍ : شَيْئَانِ وضَوَّانِ . وإن كان زائداً جاز في الاسم وجهان : إلحاق العلامتين من غير تغيير ، تقول : نَبِيٌّ (١) ووُضُوءٌ ، تقول في تثنيتهما : نَبِيَّانِ ووُضُوءَانِ ونَبِيَّيْنِ ووُضُوءَيْنِ ، وإن شئت قلبت الهمزة مع الباء ياءً أو مع الواو واواً وأدغمت الياء في الياء والواو في الواو وألحقت العلامتين فتقول : نَبِيَّانِ ووُضُوءَانِ ، في الرفع ، ونَبِيَّيْنِ ووُضُوءَيْنِ في النصب والخفض .

وإن كان ألفاً فلا تخلو الهمزة أن تكون أصلاً أو منقلبة عن أصل أو زائدة إمّا للالحاق وإمّا للتأنيث . فإن كانت أصلاً نحو : قَرَاءٌ لأنّه من قرأ يقرأ (٢) ، ألحقت (٣) العلامتين من غير تغيير فتقول : قَرَاءَانِ ، في الرفع وقَرَاءَيْنِ ، في النصب والخفض وقد يجوز قلبها واواً وذلك قليل جداً فيقال : قَرَأَوَانِ وقَرَأَوَيْنِ . وإن كانت زائدة للتأنيث قلبتها واواً وألحقت العلامتين نحو : حمراء فتقول : حمَ اوانِ في الرفع وحمراءوَيْنِ في النصب والخفض . وقد يجوز إقيرارها فتقول : حمراءانِ وحمراءوَيْنِ وذلك شاذ .

وإن كانت بدلا من أصل نحو كساء أو زائدة للالحاق نحو علباء (٤) جاز فيها وجهان : إلحاق العلامتين من غير تغيير وقلبها واواً نحو : كِيسَاءَيْنِ وكِيساوَيْنِ وعلباءوَيْنِ وعلباوَيْنِ . والأحسن في علباء ولبابه القلب ، والأحسن في كساء

-
- (١) نبي لعة في نبي وهو من أنبا ينبي، وكان الرسول (ص) يكره أن يقال له : نبي، بتحقيق الهمزة ، الاشتقاق ٤٦٢ .
- (٢) القراء : الحسن القراءة .. جمعة قراءون
تقرأ . يتقرأ انظر الصحاح : قرأ
- (٣) ر : ألحقتها .
- (٤) العلباء : عرق في العنق أو هو عصب العنق .

وبابه الأقرار (١) ، وبعض بنى فزارة يقلبون الهزمة فيها ياء فيقولون : كيسان
وعليابان (٢) .

وإذا اجتمع مذكر ومؤنث فلا يخلو أن يتفقا في اللفظ أو يختلفا ، فإن
اختلفا فالعطف ولا تجوز التثنية إلا فيما غلب فيه أحد الاسمين على الآخر
وذلك موقوف على السماع نحو أب وأم ، قالوا فيهما : أبوان . وأما مثل
شيخ وعجوز ورجل وامرأة فلا تجوز تثنيتهما فلا تقول : شيخان ولا
رجلان إلا على لغة من قال : شيخ وشيخة (٣) ، فيكون في باب ما تنق فيه اللفظان
قال الشاعر في شيخة :

وتصنعتك منى شيخة عبسية
كأن لم تترى قبلي أسيراً يمانيا (٤)

وقال آخر في رجالة :

٤٦ خرقوا جيب فتاتهم
لم يبالوا حرمة الرجله (٥)

وإن اتفقا في اللفظ غلب لفظ المذكر على المؤنث نحو : قائم وقائمة ،
تقول في تثنيتهما : قائمان ، ولا يجوز تغليب المؤنث على المذكر إلا في ضبع/ [١٥ و]
للمؤنث وضبعان للمذكر فأنتك تقول فيهما : ضبعان ، فتغلب لفظ المؤنث

(١) انظر الكتاب ٩٤/٢ ، المقتضب ٣٩/٣ ، ٨٧ ، المخصص ١١٥/١٥ .

(٢) حكى الكسائي عن بعض العرب قولهم : كساياں ورداياں المخصص ١١٦/١٥ .

(٣) أنظر الكامل : ٢٨٠/١ ، والمذكر والمؤنث للمبرد : ١١٦ .

(٤) من قصيدة مفضلية لعبد ينفوت بن وقاص الحارثي قالها في الأسر ، ويريد بالشيخة أم الرجل
الذي أسره إذ كان أهوج وكان عبد ينفوت عظيم الخلقة وكان سيد قومه ، وقوله : لم ترى :
رجوع من الاخبار إلى الخطاب . المفضليات : ١٥٥ ، النقايس ١٥٢ ، الجمل ٢٥٧ ،
المذكرو مؤنث ١١٦ المحتسب ٦٩/١ ، ابن يعيش ٩٧/٥ ، المفنى ٣٠٧ ، الخزائن
٣١٦/١ .

(٥) روى في الصحاح : مرقوا ، والضمير يعود على بني جبلة في البيت السابق ، وكنى بالجب
عن هنا ، ولم ينسب لقائل . الكامل ٢٨٠/١ ، المذكر والمؤنث ٨٤ ، الأصول لابن
السراج ٣٤٤/٢ ، المخصص ٩٩/١٦ ، ابن الشجرى ٢٨٧/٢ ابن يعيش ٩٨/٥ الصحاح
واللسان : رجل .

على المذكور لانه أخفّ منه لقلة حروفه (١)، وقد جاءوا به على الأصل فقالوا : ضبعانان ، بتغليب المذكور على المؤنث .

* * *

والجمع : ضمّ اسم إلى أكثر منه بشرط اتفاق الألفاظ والمعاني أو كون المعنى الموجب للتسمية فيهما واحدا .

فقولنا : ضمّ اسم ، تحرّز من الفعل والحرف لانهما لا يجمعان (٢) وقولنا : إلى أكثر منه ، تحرّز من التثنية لانهما ضم اسم (٣) إلى مثله. وقولنا : بشرط اتفاق الألفاظ تحرّز من اختلافها . وقولنا : والمعاني ، تحرّز من اتفاق الألفاظ واختلاف المعاني نحو : عين وعين وعين ، إن أردت باحداها (٤) العضو المبصر وبالأخرى عين السحاب وبالأخرى عين الماء. وقولنا : أو يكون المعنى الموجب للتسمية فيهما واحدا ، تحرّز من اتفاق الألفاظ واختلاف المعاني واتفاق المعنى الموجب للتسمية ، فأنّ ذلك يجوز جمعه نحو : الأحاميرة ، في اللحم والخمر والزعفران .

فعلى هذا لا تخلو الأسماء أن تتفق في اللفظ أو تختلف ، فأن اختلفت فالعطف ولا يجوز الجمع إلاّ فيما غلب فيه (٥) أحد الأسماء على سائرهما ، وذلك موقوف على السماع نحو : المهالبة في المهلب وبنيه ، والحوص في الأحوص واخوته (٦).

وان اتفقت فلا تخلو المعاني أن تتفق أو تختلف فأن اختلفت فلا يخلو المعنى الموجب للتسمية من ان يكون واحدا أولا يكون ، فأن كان واحدا فالجمع

(١) في حاشية ج : قال ابن الأنباري : ان الضبع تقع على الذكر والانثى فعلى هذا لاتغليب

فيه ٨١ ، وانظر اللسان : ضبع .

(٢) ج : يجتمان . (٣) ر : شيء .

(٤) ج ، ر : باحداها وهو تحريف .

(٥) ج : عليه ، وهو تحريف .

(٦) الا-وص لقب غلب على ربيعة بن جعفر بن كلاب ، لصفر عينيه ، وابناؤه هم عوف وعبرو وشريح وربيعة ، وقول المصنف : واخوته ، الظاهر أن الأولى : وبنيه ، وانظر اصلاح المنطق ٤٠١ ، الاشتقاق ٢٩٦ . والشاهد ٥٩٠ .

نحو : الأحامرة في اللحم والخمر والزعفران ، قال الشاعر :
 إنَّ الأحامرةَ الثلاثةَ أَتَلَفَتَ مالي وكنتَ بِهِنَّ قَدْماً مُوَلَّعاً
 الراحَ واللحمَ السمينَ وَأَطْلَيْ بالزعفرانِ فلا أَزالُ مُوَلَّعاً (١)
 وإن اختلفت المعاني ولم يكن المعنى الموجب للتسمية واحداً فالعطف ولا يجوز
 الجمع نحو عين وعين وعين ، يعني بذلك عين السحاب وعين الماء والعضو
 المبصر .

وإن اتفقت الألفاظ والمعاني فلا تخلو الأسماء أن تكون أعلاماً باقية على
 علميتها أولاً تكون فإن كانت أعلاماً باقية على علميتها فالعطف ولا يجوز
 الجمع ، لأنَّ الاسم لا يجمع إلا بعد تنكيره ، وإن لم تكن باقية على علميتها
 فالجمع ولا يجوز العطف إلا في ضرورة الشعر . قال الشاعر :
 ٤٨ أقمنا بها يوماً ويوماً وثالثاً ويوماً له يومُ الترحلِ خامس (٢)
 فعطف وكان القياس أن يقال : أقمنا بها أياماً أربعة (٣) ، فجمع لولا ضرورة
 الوزن .

* * *

والجمع ينقسم أربعة أقسام : جمع سلامة وجمع تكسير واسم جنس
 واسم جمع . فجمع السلامة : ما سلم فيه بناء الواحد نحو الزيد بن الهيثم .

(١) نسب البيت للأعشى وليس في ديوانه ، وهما في ملحقات طبة أوربا ، ونسبهما ابن السيد
 لأعشى بكر . وقيل : الأحمران ، الذهب والزعفران ، ويقال لهما : الأصفران ، أو
 اللحم والخمر ، فإذا قلت : الأحامرة ففيها الخلوق أو الزعفران . نوادر الأعرابي ٣٧٣
 إصلاح المنطق ٣٩٥ ، مقاييس اللغة ١٠١/٢ ، المخصص ٢٢٤/١٣ ، المحكم ٢٤٩/٣ ،
 الاقتضاب ٣٦٥ ، جنى الجنتين ١٧ ، ملحق ديوان الأعشى ٢٤٧ .

(٢) لأبي نواس ، والضمير في (بها) يعود على الدار التي ذكرها في مطلع القصيدة . وأبو نواس
 (ت ٨١٩٨) لا يستشهد بشعره لتأخره الكامل ١٤٤/٣ ، أمالي الزجاجي ١٤٧ ، ابن الشجري
 ١١/١ ، الارتشاف ٣٩٠ و ، المقرب ١١٦ ، المغني ٣٩٣ ، الديوان ٣٧ .

(٣) قوله : أياماً أربعة ، فيه نظر ، فقد قرر ابن هشام أن مدة إقامتهم ثمانية أيام ، إذ إن يوم
 الترحل خامس بالنسبة ليوم الرابع لا ليوم الأول . المغني ٣٩٣ .

وجمع التكسير : ما تغير فيه بناء الواحد نحو رُقود وهنود .
 واسم الجمع : هو ما ليس له واحد من لفظه نحو : قوم لأنَّ واحدهُ ،
 رَجُلٌ ونحو إِبِل ، فإنَّ واحدة ناقة أو جمل . واسم الجنس : هو الذي /
 بينه وبين واحدة حذف التاء نحو : شجرة وشجر وثمره وثمر . والذي [٥١ ظا]
 نتكلم فيه في هذا الباب هو جمع السلامة خاصة .
 وينقسم قسمين : جمع بالواو والنون وجمع بالألف والتاء .
 فالاسم المجموع بالواو والنون لا يخاو من أن يكون صفة أو غير صفة .
 فإن كان غير صفة اشترط فيه أربعة شروط : الذكورية والعَمَكِيَّة والعقل
 وخلوه من تاء التأنيث نحو : زيد وعمر ، فإن نقص منه العلمية كرجل
 أو العقل كفَـمَران وواشِق(١) أو الذكورية كهند أو الخلو من تاء التأنيث
 كطلحة ، لم يجز جمعه بالواو والنون خلافاً لأهل الكوفة وبغداد(٢) في هذا
 الشرط الأخير (٣) ، فإنهم لا يشترطون الخلو من تاء التأنيث ويجمعون
 طلحة وحمزة بالواو والنون في الرفع وبالياء والنون في النصب والخفض
 فيقولون : طلحون وحمزون ، وذلك لا يجوز عند البصريين ، لأنَّه إذا
 جمع بالواو والنون لم يخلُ من أن يثبت الياء أو تحذف ، فإن أثبتت فقل :
 حمزتون وطلحتون ، جمع بين شيئين متناقضين وهما التاء التي تعطي التأنيث
 والواو التي تعطي التذكير ، وإن حذفت لم يكن في الجمع ما يكون عوضاً
 منها ، فلذلك لم يجمعوه الا بالألف لتكون تاء الجمع كالعوض من تاء التأنيث .
 واستدلَّ الكوفيون على جواز جمع طلحة وأمثاله بالواو والنون مع حذف
 التاء منه من غير عوض بجمعهم له جمع التكسير وإن أدَّى ذلك إلى حذف
 التاء من غير عوض ، نحو قوله :

(١) فمران وواشق من أسماء الكلاب .

(٢) من ذهب إلى ذلك من البغداديين ابن كيسان . الانصاف م ٤ .

(٣) ج ، ر : الآخر ، وهو تحريف .

وعُقبةُ الأعقابِ في الشَّهرِ الأصمِّ (١)

فجمع عقبة على اعقاب ، وهذا عندنا من القلة بحيث لا يقاس عليه (٢) .
وان كان صفة اشترط فيه أربعة شروط : الذكورِيَّة والعقل وخلوه من تاء التأنيث
وأن لا (٣) يمتنع مؤنثه من الجمع بالألف والتاء نحو : عالم ومهندس ، تقول في جمعه :
عالمون ومهندسون .

فإن نقص الخلو من تاء التأنيث نحو : ربعة (٤) ، أو العقل نحو : شاحج
، والشحيج صوت البغل ، أو الذكورِيَّة نحو : حائض ، لم يجمع
الواو والنون . وكذلك إن نقص عدم امتناع مؤنثة من الجمع بالألف والتاء
نحو : أحمر وسكران وصبور وشكور .

وذلك أن أفعل فعلاء وفعالان فعلى وكل صفة للمذكر والمؤنث بغير تاء لا يجوز
جمع المذكر منها بالواو والنون ولا المؤنث بالألف والتاء إلا شاذاً أو فيما ذهب
به مذهب الأسماء ولم يستعمل تابعاً لغيره وذلك موقوف على السماع . فمما جاء
من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : ليسَ في الخَصْرَواتِ صدَقَةٌ (٥) .
وقول الكميت :

٥٠ فما وَجَدَتْ نساءُ بني نِزارٍ
حَلالٌ أسودينَ وأحمرينَا (٦)

- (١) الشهر الأصم : رجب سمي بذلك لانه من الأشهر الحرم فلا يسمع فيه صوت قتال ولا تمقة سلاح ، ولم يثر على نسبة البيت . الانصاف ٢٨ ، الدرر اللوامع ١٩/١ .
- (٢) قال الأنباري : فهو (أى الشاهد) مع شذوذة وقتله لا تعلق له بما وقع الخلاف فيه لأن جمع التصحيح ليس على قياس جمع التكثير . الانصاف ٢٨ .
- (٣) ر : لم
- (٤) رجل ربعة : لاطويل ولا قصير ، وبثله امرأة ربعة .
- (٥) السراج المنير (شرح الجامع الصغير) ٣/٣١٤ وانظر المنتصب ٢/٢١٧ والترمذي كتاب الزكاة ١٣
- (٦) الشاهد من قصيدة لحكيم بن الأعور بن عياش الكلبي من شعراء الشام يهجو مغرويرى امرأة الكميت بأهل الحبس لما فرمته متخفياً بتياب امرأته ، وهم المصنف في نسبته الكميت . ونزار هو والد مغرويرى بن معد بن عدنان . شرح السيراني ٥/٥٤ ظ وفيه : بنات ابني نزار ، ان . يعيش ٦٠/٥ ، الخزائنة ٨٦/١ ، شواهد الشافية ١٤٣ .

فجمع خضراء وأسود وأحمر جمع الأسماء لاستعمالها غير تابعة لموصوف (١).

• • •

وأما المجموع بالألف والتاء فكل اسم علم لمؤنث نحو : هند أو كل اسم فيه علامة تأنيث لمذكر كان أو / لمؤنث ماعدا فعلى فعلان وفعلاء أفعل [١٦و] خاصة وكل اسم مُصغّر لما لا يعقل نحو دُرَيْهَمَات ودُنَيْيرَات .

وما عدا ذلك لا يجوز جمعه بالألف والتاء إلا حيث سمع نحو : حَمَامَات وسُرْدُقَات واصْطَبَلَات وسِجِلَات ، ولذلك لُحِّنَ المنبّي في قوله :
٥١ - إذا كان بعضُ الناسِ سيفاً للدولة ففي الناسِ بوقاتٌ لها وطبولُ (٢)
فجمع بوقاً على بوقات وليس ذلك بابه .

• • •

والاسم المجموع بالواو والنون حكمه في الجمع كحكمه في التثنية ما لم يكن منقوصاً أو معتل الآخر بالألف . فان كان منقوصاً ألحقت العلامتين له من غير أن تردّ المحذوف منه وضممت ما قبل الواو وكسرت ما قبل الياء فتقول في : قاضٍ : قاضُون ، في الرفع وقاضِيْنَ في النصب والخفض .

فان كان في آخره الف حذفها ألحقت العلامتين ويكون ما قبل الياء والواو مفتوحاً لتدل الفتحة على الألف المحذوفة فتقول في جمع موسى : موسُون في الرفع وموسَيْن في النصب والخفض . قال الله تعالى : وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ (٣) . وقال وإنّهم عندنا لمن المصطفَيْن (٤) .

-
- (١) ظاهر البيت يقتضي أن أحمرين وأسودين نعت لحلائل ، وجمع فعيل على فمائل ثلوثاً وكلام ابن عسفور يقتضي أن تكون حلائل حالا من نساء واسودين مفعولا (ع . ت . عل النجدي)
(٢) من قصيدة في ملح سيف الدولة . وابن جني يصحح جمع بوقات لأنه لما لا يعقل قري : ثمرات كل شيء . وقالوا : بالنارات فلان ، المحتسب ١٥٣/٢ وانظر المقرب ١١٦ ، الدرر القوامع ٦/١ ، العرف الطيب ٣٧٥ ، الديوان ٨٧/٢ .
(٣) آل عمران ١٣٩ (٤) سورة ص : ٤٧ .

وأجاز (١). أهل الكوفة مع هذا الوجه وجها آخر وهو ضمّ ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء حملا على غيره من جمع السلامة فتقول : موسون في الرفع وموسين في النصب ، وذلك غير مسموح ولا جائز قياساً ، لأنك إذا ضمنت ما قبل الواو وكسرت ما قبل الياء لم يبق ما يدل على الألف المحذوفة .

• • •

ونون الاثنين مكسورة أبداً على أصل التقاء الساكنين ونون الجمع مفتوحة أبداً فتحت فرقا بينها وبين نون الثنية أو طلباً للتخفيف ، فإن الكسرة مع الياء والواو مستثناة . وقد حكى فتح نون الاثنين مع الياء وهذا مما يقوى ما ذكرنا من (٢) ان نون الجمع فتحت طلباً للتخفيف . فمن ذلك قوله :

٥٢ ياربّ خال لك من حرّيته حجّ على قلبص جويته
فعلته لا تنقضي شهرينه شهرى ربيع وجمادينه (٣)
وأجاز بعضهم فتحها مع الألف ، واستدل على ذلك بقوله :

٥٣ أعرّف منها الجيد والعينان ومتخيرين أشبهها ظيانا (٤)
وهذا البيت لا حجة فيه لأنه لا يعرف قائله .

• • •

(١) ج : اختار .

(٢) ج : في .

(٣) روى قطرب هذا الرجز لامرأة من فقمس ، وعريئة قبيلة باليمن . جوية مصغر جونة وهي الدهماء الشديدة السواد من الخيل والابل . والبيتان الاخيران رويّا مع الشاهد ٤٤ من غير ما سكت وبكسر النون على اللفّة الشائعة في نون الشئ ولا يخفى ما بين البيتين الاخيرين والذين قبلهما من عدم التجانس فأدولان ينهم منهما الفخر وتضخ السخرية والمزء في البيتين الاخيرين المخصص ١١٤/١٥ . ابن يعيش ١٤٢/٤ ، الخزنة ١٣٨/٣ ، الفرائد ١٦١ .

(٤) من رجز أنشدّه المفضل لرجل من بني ضبة ، وقيل مصنوع ، ظيان : اسم رجل واراد منخرى ظيان فحذف المضاف . تلقيب القوافي لابن كيسان ٦٤ ، سر الصناعة ٦٤٦ (خ) تلميح ١٨٦/١ ، التصريح ٧٨/١ ، الخزنة ٣٣٦/٣ ، ديوان رؤية ١٨٧ .

ويجوز استعمال التثنية بالألف في الأحوال كلها في الرفع والنصب والخفض وذلك في لغة النحوم وهي قِيخَذ من طيبي (١). قال الشاعر :

٥٤ إنَّ أباهَا وأبا أباهَا قد بلغَا في المجدِ غايتاهَا (٢)

فغايتاهَا في موضع نصب وهو بالألف .

• • •

والاسم المجموع بالألف والتاء حكمه أيضاً في الجمع كحكمه في التثنية ما لم يكن فيه تاء التانيث ولم يكن على وزن فَعْلٍ أو فُعْلَةٍ أو فُعْلٍ أو فَعْلَةٍ، فإن كانت فيه تاء التانيث حذفها والحقت الألف والتاء تقول في فاطمة : فاطمات وفي عائشة عائشات. وإن كان وزن فَعْلٍ أو فِعْلَةٍ أو فُعْلٍ أو فُعْلَةٍ فلا يخلو أن يكون صحيحاً أو معتل العين أو اللام، فإن كان/صحيحاً جاز فيه ثلاثة [١٦ظ] أوجه : بقاء العين على سكونها نحو هِنْدٍ وهِنْدَاتٍ وجُمْلٍ اسم امرأة وجُمْلَاتٍ، وفتحها طلباً للتخفيف فتقول : هِنْدَاتٍ وجُمْلَاتٍ، واتباعها للقاء فتقول : هِنْدَاتٍ وجُمْلَاتٍ .

وإن كان معتل العين نحو دِيْمَةٍ ودُوْلَةٍ (٣) فالأسكان ليس إلا فتقول في جمعه ديمآت ودُولَاتٍ .

وإن كان معتل اللام فتحكمه حكم الصحيح ما لم تكن اللام ياء فإن كانت ياء فإنتها لا يجوز فيها الاتباع نحو : مِرْيَةٍ (٤) تقول في جمعه : مِرْيَاتٍ، ومِرْيَاتٍ ، ولا يجوز مِرْيَاتٍ بإتباع حركة العين للقاء .

(١) وقيل أنها لغة بني الحارث بن كعب وبعض بني سليم . النوادر ٥٨، ١٦٤، معاني القرآن ٨٤/٢ سر الصناعة ٦٤٥ ، المغني ٣٧ .

(٢) روى في رجز نسبه الجوهري لأبي النجم وقيل لرؤية ولبعض أهل اليمن و لرجل من بني الحارث . وأراد بالغايتين : الطرفين من شرف الأبوين النوادر ٥٨ ، ١٦٤ ، التوجيه ٢٧٧ الضاحح والسان : على المغني ٣٧ العيني ١٣٣/١ ، الخزائن ٣/٣٣٦ ، ديوان رؤية ١٦٨ .

(٣) الديمة ، السحابة الممطرة ، والدولة : المال يتداول بين الناس .

(٤) المرة الشك ، ومرة الناقة : انزال لبنها بالمسح على ضرعها .

وإن كان على وزن فَعَلٍ جاز في هيئه الفتح والإسكان نحو : دَعَدٍ ،
تقول في جمعه دَعَدَاتٍ ودَعَدَات .

وإن كان على وزن فَعْلَةٍ فلا يخلو من أن يكون صحيح العين أو معتلها (١)
فإن كان صحيح العين فلا يخلو أن يكون اسماً أو صفة فإن كان اسماً ففتح
العين ليس إلاّ نحو : جَفَنَةٍ وجَفَنَاتٍ ، ولا يجوز الإسكان إلاّ في
ضرورة نحو قوله :

٥٥ أو تَسْتَرِيحَ النفسُ من زَفَرَاتِهَا (٢)
وإن كان صفة فالإسكان ليس إلاّ نحو : ضَخْمَةٌ وضَخِمَات ، ألا لفظلتا
شدتا وهما : رَبْعَةٌ ولَجْبَةٌ (٣) ، قالوا في جمعهما : رَبَعَاتٌ وَلَجِبَاتٌ ،
بفتح العين .

وإن كان معتل العين فلا يجوز فيه إلاّ إسكان العين نحو : جَوْزَةٌ وجَوَزَاتٍ
وَبَيْضَةٌ وبَيْضَاتٍ إلا في لغة بني هذيل ، فإنهم يجرونه مجرى صحيح
العين في الفتح فيقولون : جَوَزَاتٍ وبَيْضَاتٍ (٤) .

• • •

واختلف الناس في نون الاثنين والجمع ، فمنهم من ذهب إلى أنها حوض
من التنوين فقط ، ومنهم من ذهب إلى أنها حوض من الحركة مع الألف

(١) كذا في النسخ والاولى : سئلها .

(٢) لم ينسب هذا الرجز والرواية فيه : فستريح ، وهو جواب التثني في الآيات السابقة
عليه. الزفرة: الشدة. اللامات ١٤٦ ، الخصائص ٣١٦/١ ، التمام ١٨٠ تثقيف اللسان
٢٣٥ ، الانصاف ٧٢٠ ، المظني ١٦٧ ، الصحاح واللسان: زفر، لم، شواهد الشافية
الشافية ١٢٨ .

(٣) ج،ر: لجية، وهو تصحيف، واللجة : الشاة التي أتى عليها بعد نتائجها أربعة أشهر
فجف لبنها. وفيها ثلاث لغات: فتح اللام ونسبها وكسرها، والجمع لجاب ولجبات،
وهو شاذ لأن حقه التثنية. محالس ثعلب ٥٣٧ ، الصحاح: لجب.

(٤) انظر الشاهد ٨١٠

واللام وعوض من التنوين مع الإضافة ، ومنهم من ذهب إلى أنها فارقة بين رفع الاثنين ونصب الواحد في حال الوقف . الا ترى أنك اذا قلت : رأيت زيدا ، ووقفت فإن صورته صورة الاثنين في حال الرفع لو لم تلحق النون . ثم حمل المنصوب في الثنية والمخفوض على المرفوع في لحاق النون . وكذلك حمل الجمع على الثنية في لحاق النون وهو مذهب الفقهاء (١) . ومنهم من ذهب إلى أنها عوض من تنوينين في الثنية ومن تنوينات في الجمع . فإذا قلت : زيدان : فالنون عوض من التنوين في زيد " وزيد " ، وإذا قلت : زيدون ، فالنون عوض من التنوينات في زيود (٢) وهو مذهب ابن يحيى (٣) من الكوفيين .

ومنهم من ذهب إلى أن هذه النون زيدت في الآخر ليظهر فيها حكم الحركة والتنوين اللذين (٤) كانا في المفرد ، وليست بعوض ، وهو الصحيح واليه ذهب سيويه (٥) .

فأما من ذهب إلى أنها / عوض من التنوين فمذهبه فاسد ، لثباتها مع (٦) [١٧] الألف واللام . وأما من ذهب إلى أنها عوض من الحركة فمذهبه فاسد ، لسقوطها في (٧) الإضافة . وأما من ذهب إلى أنها عوض من الحركة والتنوين

(١) هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عباد الله الديلمي ، امام الكوفيين في النحو واللغة ولد بالكوفة وانتقل إلى بغداد وصحب الكسائي وأخذ عنه ، توفي عام ٢٠٧هـ . ترجمة ابن النديم ٩٨ ، ياقوت ٩/٢٠ ، الانباري ١٢٦ .

(٢) ر : زيدان .

(٣) ر : أحمد بن يحيى . أ. وهو أبو العباس أحمد بن يحيى المعروف بشعرب ، إمام الكوفيين في اللغة والنحو ، عاصر المبرد وكانت بينهما مفاضة . توفي ببغداد عام ٢٩١هـ ، ترجمة الخطيب البغدادي ٥/٢٠٤ ، ياقوت ٥/١٠٢ ، القفطي ١/١٣٨ ، ابن خلكان ١/٨٤ .

(٤) ر : الذي .

(٥) في الكتاب : وتكون الزيادة الثانية (أي في المثني) نونا كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين ٤/١ .

(٦) ر : من ، وهو تحريف .

(٧) ر : من ، وهي ليست في ج .

فمذهبه فاسد ، لأن ذلك يؤدي إلى التناقض ، لأنه يلزم اثباتها في الإضافة من حيث هي عوض من الحركة وحذفها من حيث هي عوض من التنوين ، وكذلك يلزم مع الألف واللام .

وأما من ذهب إلى أنها عوض من الحركة مع الألف واللام وعوض من التنوين مع الإضافة فمذهبه فاسد ، لأن الاسم لا ينون (١) في حال إضافته ولا حال تعريفه ، وأما من ذهب إلى أنها عوض من تنوين فصاعداً ، فمذهبه فاسد ، لأنه لا يجوز أن يعوض حرف من حرفين فأكثر ، وأيضاً فإنه لا نظير له في كلامهم .

وأما من ذهب إلى أنها فارقة بين رفع الاثنين ونصب الواحد ، فيدل على فساد مذهبه لحاقها في الجمع مع أن الجمع ليس من باب التثنية فيحمل عليه . وأيضاً فإن حال الوقف عارض لا ينبغي (٢) أن يلتفت إليه ، وأيضاً فإنه لا وجه له على هذا المذهب لحذفها (٣) للإضافة .

فاذا بطلت هذه المذاهب لم يبق إلا أن تكون زيدت في الآخر ليظهر فيها حكم الحركة تارة وحكم التنوين أخرى ، فأثبتت مع الألف واللام كالحركة . ولم تحذف لبعدها من موجب الحذف وهو الألف واللام ، وحذفت مع الإضافة لمجاورتها لموجب الحذف وهو الاسم المضاف إليه ، لحلوله محل التنوين .

• • •

فإن سأل سائل : هل العقود نحو عشرين وثلاثين من قبيل جموع السلامة أو من قبيل أسماء الجموع نحو قوم وإيل ، أو من قبيل جموع التكسير نحو رجال ؟ فالجواب : إنها من أسماء الجموع . فإن قيل : وما المانع أن تكون جموع سلامة وهي على صورتها ، أعني كونها في آخرها واو ونون في الرفع وباء ونون في النصب والمخفض ؟ فالجواب : إن الذي منعه من ذلك

(١) ج ، ر : يني ، وهو تحريف . (٢) ر : فلا .

(٣) ر : بحذفها ، وهو تحريف .

شيئان : أحدهما أنها لم تستوف شروط جمع السلامة ، ألا ترى أنها قد تقع على غير العاقل وعلى المؤنث وأن الزيادتين لم تلحقا (١) اسما علما ولاصفة؟ والآخر : ان ثلاثين لو قدرناه جمع سلامة لم يخل أن يكون واحدة ثلاثا أو ثلاثة وكلاهما لا ينبغي أن يجمع بالواو والنون ، لأن العدد كله مؤنث كانت فيه علامة أو لم تكن ، والمؤنث لا يجمع بالواو والنون . وأيضاً فإنه لو كان جمع ثلاث لكان أقل ما ينطلق عليه تسعون أو تسعة لأن أقل ما ينطلق عليه الجمع ثلاث فلو كان ثلاثون جمع ثلاث لأعطي ثلاثاً ثلاثاً مرات فإن عني بالثلاث آحاداً كانت تسعة وإن عني بالثلاث عشرات كانت تسعين .

فقد بان أن هذه العقود ليست بجموع سلامة ، ولو كان عشرون جمعة لعشرة كان مفتوح العين لأن جمع السلامة لا يتغير فيه الواحد .

فإن قيل : / وما المانع أن تكون جموع تكسير؟ فالجواب : إن جمع التكسير [١٧ظ] هو الذي له واحد من لفظه بني الجمع عليه ، وقد تبيّن أن هذه العقود ليس لها واحد من لفظها لامتناع أن يكون ثلاثون جمع ثلاث ، وكذلك سائر هذه العقود على حد ثلاثين في ذلك ، في أنه لا يتصور من طريق المعنى أن تكون الواو والنون زائدتين فيهما على أسماء العقود ، فثبت أنها من قبيل أسماء بجموع . فالواحد من عشرين رجلاً أو امرأة على حسب ما يراد به من المحدودات كما ان الواحد من قومٍ رجلٌ ومن إبلٍ جملٌ .

فإن قيل : ما وجه كونه بالواو والنون في الرفع والياء والنون في النصب والخفض مع أنه ليس من جموع السلامة ؟ فالجواب : أنه جاء على حد ما عليه سنون وأرضون ، ألا ترى ان سنين ليس بجمع سلامة ، لتغير لفظ سنة ، ولا جمع تكسير لكونه غير مفرد في نظائره نحو هنة (٢) وشقة

(١) جـ : تلحقها ، وهو تحريف.

(٢) ر : هند ، وهو تحريف ، والهنة من هنو وهي تأتي بمعنى المرأة وغصلة الشر والجمع هنات وهنات . الصالح : هنو.

ألا ترى أنهما لا يجمعان بالواو والنون . فهو وإن كان له واحد من لفظه اسم (١) جمع كركب في مذهبنا ، ألا ترى أنه اسم جمع وإن كان واحده راكبا لكونه لم يطرّد ، أعني فاعل على فعلٍ .

فاذا (٢) ثبت أن أسماء المجموع قد تجيء بالواو والنون في الرفع ، والياء والنون في النصب والخفض فينبغي أن تحمل هذه العقود على ذلك .

فإن قيل : فأنما يكون ذلك في المنقوص نحو سَنَة وعَصَة وتُسْبَة ، فالجواب : إنه قد يكون في المؤنث الذي لم يؤنث بعلامة (٣) عوضاً من العلامة التي ينبغي أن تكون له في الأصل ، إذ الأصل في التأنيث أن يكون بعلامة ألا ترى أنهم قد فعلوا ذلك في أرض فقالوا : أرْضُون ، ليكون ذلك عوضاً من التاء التي ينبغي أن تكون فيه في الأصل فكذا هذه العقود جاءت بالواو والنون والياء والنون ليكون ذلك عوضاً من التاء المحذوفة من ثلاث وأربع وسائر أشعواتها ، لأن أسماء العدد كلها مؤنثة فكان ينبغي أن تلحقها التاء على كل حال . فهي في جمعها بالواو والنون بمنزلة أرْضِين .

(١) ر : فهو ، وهو تحريف . (٢) ر : وإذا .
(٣) ر : إنما . (٤) ج ، ر : لعلّة ، وهو تحريف .

باب الفاعل والمفعول به

الفاعل : هو كل اسم أو ماهو في تقديره أسند اليه فعل او ماجرى مجراه وقُدِّمَ عليه على طريقة فَعَّلَ أو فاعِلٍ .

فأما الاسم فقد تقدم حده، وأما ماهو في تقديره فهو أنَّ وأنَّ وما وكى المصدريات وسميت مصدريات لأنها مع مابعداها في تأويل المصدر الا أنَّ كي كي لا تكون فاعلة .

فالفاعل اذن لا يكون الا اسماً وأنَّ وأنَّ وما مع مابعدهن ، خلافا لمن أجاز أن يكون الفاعل فعلاً ، وأحتج بقوله تعالى : ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَ جُؤْنُهُمْ حَتَّى حِينَ (١) وهذا لاحجة فيه لأنه يَحْتَمَلُ (أن يكون) (٢) فاعل بَدَأَ ضمير المصدر الدال عليه وهو البَدَاءُ كأنه قال : ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ هُوَ أَى البَدَاءُ ونظير ذلك قول الشاعر :

٥٦ إِذَا اكْتَحَلْتُ عَيْنِي بِعَيْنِكَ مَسَّهَا

بِخَيْرٍ وَجَلَّتْ غَمْرَةٌ مِنْ فُؤَادِي (٣)

يريد : مسَّها هو ، أى الاكتحال ، وتكون اللام من قوله : لَيْسَ جُؤْنُهُ إِمَّا جَوَابًا لِقِسْمٍ مَحْدُوفٍ تَقْدِيرُهُ : وَاللَّهِ / لَيْسَ جُؤْنُهُ ، وأما جوابا لبدا [١٨و] لهم ، لأنَّ بَدَأَ من أفعال القلوب ، وأفعال القلوب قد تجرى مجرى القسم فتحتاج إلى جواب ، بدليل قول الشاعر .

(١) يوسف : ٣٥ ، وهذا رأى الكوفيين ، واشترط الفراء لصحته أن يكون المسند قلبياً. المنهني .٤٤٨

(٢) سقط ما بين القوسين من ج.

(٣) لجرير من قصيدة في هجاء الفرزدق يبدأها بالنسيب ، والرواية عن مكان من. النقااض ١٧٤ ، الديوان ٦٠٣ . والذي يلاحظ أن التنظير بين البيت والآية غير دقيق ، لأن الفاعل في الآية هو ضمير المصدر المفهوم من الفعل بدأ ، وفي البيت ضمير المصدر المفهوم من الفعل المتقدم اكحتلت ، وهو مستوف لفاعله (عيني) (ع.ن)

٥٧ ولقد علمت لتأتين منيتي إن المنية لا تطيش سهاها (١)
فجعل لتأتين جواباً لعلمت.

والفعل أيضاً قد تقدم حده، وأما ما جرى مجراه فهو اسم الفاعل واسم
المفعول والصفة المشبهة بأسم الفاعل وغير المشبهة والأمثلة التي تعمل عمل
اسم الفاعل والمصدر المقدر بأن والفعل والاسم الموضوع موضع الفعل
مصدر كان أو غير مصدر نحو : ضرباً زيداً، أي : اضرب زيداً ،
وقائماً وقد قعد الناس ، أي : أنقوم وقد قعد الناس ؟ وأسماء الافعال
نحو : نزال أكرمك ، أي إن تنزل أكرمك ، والظروف والمجرورات
إذا قويت فيها جنبه الفعلية وذلك أن تقع أحوالاً نحو : جاء زيدٌ وعليه ثوبه ،
أي كائناً عليه ثوبه ، أو صفات نحو : مررتُ برجلٍ عليه ثوبه ، أي كائنٌ
عليه ثوبه ، أو أخباراً نحو : زيدٌ عليه ثوبه وأمامك أبوه أي كائنٌ عليه
ثوبه وكان أمامك أبوه ، أو موضع ما هو خبر في الأصل وذلك في
المفعول الثاني في باب ظننت والثالث في باب أعلمت نحو : ظننت زيد
عليه ثوبه وأمامك أبوه أي كائناً عليه ثوبه وكائناً أمامك أبوه ، وكذلك :
أعلمتُ زيداً عمراً عليه ثوبه ، أي ثابتاً عليه ثوبه ، أو موضع الفعل في
باب الاغراء نحو : عليك زيداً ، أي إلزم زيداً.

وأما أبو الحسن الأخفش (٢) فيجري الظروف والمجرورات مجرى الفعل في
(١) هذا الشاهد ملحق من بيتين أولهما للبيد وهو يصف فيه بقرة وحشية أصابت الذئاب ولدها
والبيت.

مادفن منها غيرة فأصبته
والثاني لم يذكر قائله وهو :
ولقد علمت لتأتين منيتي لا بعسدها خوف عاصي ولا عسدم
الكتاب ٤٥٦/١ ، شرح السبع ٥٥٧ ، ابن الناطم ٧٦ ، المغنى ٤٤٨ ، ٤٥٥ ، البيهقي
٤٥٥/٢ ، شواهد المغنى ٢٨٠ ، الخزائن ١٣/٤ .

(٢) هو سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء ، المعروف بالأخفش الأوسط ، أخذ عن الخليل بن
أحمد وسيبويه وكان أسن منه ، كان أماً في النحو واللغة والبروز والقراءات توفي
عام ٢٢٢١هـ أو ٢٢١٥هـ أو ٢٢١٠هـ ، ترجمة السيرافي ٣٩ ، ابن النديم ٧٧ ، ياقوت ٢٢٤/١١ ،
٣٦/٢ .

رفع الفاعل على الاطلاق، قويت فيها جَنَبَةُ الفعلية أو لم تقو نحو قولك:
في الدارِ زيدٌ وعندك عمروٌ، فيجيز في زيد وعمرو أن يكون زيد فاعلا
بالظرف والمجرور تارة وأن يكون مبتدأ أخرى (١).

ولا يجوز عندنا أن يكون فاعلا وانما هو مرفوع بالابتداء خاصة ، بدليل
تأثيران واخواتها فيه في مثل : ان في الدارِ زيداً وان عندك عمرواً ، لأنها
لا تعمل الا في المبتدأ خاصة . فأن قيل : فما الذي يمنع من جعل الاسم بعد
الظروف والمجرورات مبتدأ تارة وفاعلا أخرى ؟

فالجواب : إنَّ الرفع بالابتداء قد ثبت بما ذكرناه وأما الفاعلية فتحتاج
إلى دليل على اثباتها .

فأن قيل : واذا ثبت أنَّهما يرفعان الفاعل في المواضع المذكورة فما الذي
يمنع من حمل غيرها عليها في مثل : في الدارِ زيدٌ وعندك عمروٌ ؟ فالجواب :
أنَّ الظروف والمجرورات لا تقوى فيها جَنَبَةُ الفعلية هنا على ما قويت
فيها هنالك .

وقولنا : وقدَّم عليه ، تخرَّز مما أخيرَ عنه ما أسند اليه ، خلافاً لأهل الكوفة
فأنهم يجيزون تقدم الفاعل على الفعل في سعة الكلام نحو : زيدٌ قام ، تقديره
قامَ زيدٌ (٢) ويستدلون على ذلك بقول الزَّباء :

٥٨ ما للجمال مَشِيْهُها وثِيْدا أَجَنَدَلَا يَحْمِلْنَ أم حديدا (٣)
قالوا : معناه وثبداً مَشِيْهُها . ويقول امرئ القيس :

(١) في الانصاف أن ذلك مذهب الأنخفش والكوفيين والمبرد. مسألة ٦.

(٢) ووافقهم الأنخفش وردده المبرد في المتنصب ١٢٨/٤ ، وانظر اسرار الدرية ٧٩-٨٤
المغني ٦٤٣.

(٣) الرويد البطيء المتمهل الجندل : الحجر ، ورواية الفراء بجر (مشيها) على أنه بدل من الجمال.
معاني القرآن ٧٣/٢ ، ٤٤٤ ، الكامل ٨٥/٢ ، أمالي الزجاجي ١٦٦ ، مجمع الميداني
٢٣٦/١ ، المغني ٦٤٤ ، المعنى ٤٤٨/٢ ، الخزانة ٢٧٢/٣.

٥٩ فَظَلَّ لَنَا يَوْمٌ لَذِيذٌ بِنِعْمَةٍ فَقِيلَ فِي مَقِيلٍ نَحْسُهُ مُتَغَيِّبٌ (١)
قالوا : معناه مُتَغَيِّبٌ نَحْسُهُ . وَيَقُولُ النَّابِغَةُ :

٦٠ وَابْدُ مِنْ عَوْجَاءَ تَهْوِي بِرَاكِبٍ إِلَى ابْنِ الْجَلَّاحِ . سِيرُهَا اللَّيْلُ قَاصِدٌ (٢) [١٨ظا]
قالوا معناه قَاصِدٌ سِيرُهَا ، إِذْ لَوْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَقَالَ : قَاصِدُهُ .

أَمَّا قَوْلُ الزَّبَاءِ : مَشْيُهُمَا وَثِيدَا ، فَمَشْيُهَا بَدَلٌ مِنَ الضَّمِيرِ الَّذِي فِي
الْجَمَالِ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ مَا .

وَأَمَّا قَوْلُ أَمْرِئِ الْقَيْسِ : فَقِيلَ فِي مَقِيلٍ نَحْسُهُ مُغَيَّبٌ . فَنَحْسُهُ مَرْفُوعٌ
بِمَقِيلٍ وَمَقِيلٌ مَصْدَرٌ وَضَعُ مَوْضِعِ اسْمِ الْفَاعِلِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : قَاتِلُ نَحْسِهِ
وَيَكُونُ مَعْنَاهُ وَمَعْنَى مُتَغَيَّبٍ وَاحِدٌ . وَأَمَّا (قَوْلُ النَّابِغَةِ) (٣) سِيرُهَا اللَّيْلُ
قَاصِدٌ ، فَقَاصِدٌ (٤) ، صِفَةُ عَوْجَاءَ وَحَذَفَتْ مِنْهُ النَّاءُ كَمَا قَالُوا : نَاقَةٌ ضَامِرٌ
وَأَيْضاً فَأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ تَأْوِيلٌ لَكَانَ مِمَّا يَجُوزُ فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ وَالِدَّلِيلِ
عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ :

صَدَدَتْ فَأَطَوَلَتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ (٥)
أَرَادَ وَقَلَ مَا يَدُومُ وَصَالَ ، فَقَدَّمَ الْفَاعِلَ عَلَى الْفِعْلِ ، لِأَنَّ قَلَّمَا مِنَ الْحُرُوفِ
الَّتِي لَا تَأْتِيهَا إِلَّا الْأَفْعَالُ ظَاهِرَةٌ .

(١) المَقِيلُ : اسم مكان من القِيلُولَةِ وهي الظهيرة . قل : فعل أمر من قال يَقِيلُ . مجالس العلماء
٣١٩ ، الديوان ٤٠ (طالسندويي) .

(٢) ابن الجلاح هو العثمان بن جبلة بن وائل الكلابي وكان أدهى أدهى ابنة الشاعر بعد أن أسرها
مع قوم كانت فيهم . العوجاء : الناقة التي اموجت من الهزال . تهوي به : تسرع . المقد
للشعر ٩ ، الديوان ١٧٠ .

(٣) ما بين القوسين ليس في ر

(٤) ج ، ر : قاصد ، والياء زيادة من النسخ .

(٥) المراد بن سعيد القمقي يخاطب نفسه ، ونسب لغيره . وجاء تصحيح الفعل : أطولت شاذاً
قياساً . وقيل : وصال فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور لأن البصريين لا يجيزون تقديم

الفاعل في شعر ولا نثر . الكتاب ١٢/١ ٤٥٩ ، المقتضب ٨٤/١ ، الخصائص ١٤٣/١

٢٥٧ ، المغني ٣٣٩ ، ٦٤٤ ، ٦٥٢ ، الخزائن ٢٨٧/٤ .

وثمره الخلاف أنهم يجيزون في فصيح الكلام : الزيدون قام ، على تقدير قام الزيدون ، ونحن لانجيز ذلك الا في ضرورة الشعر .

وقولنا: على طريقة فَعَلَ نَعْنِي (١) اسناد الفعل إلى الفاعل في المعنى أو ماهو كالفاعل ، نحو قام زيد ، وتحرزتُ بطريقة فَعَلَ ، من طريقة فُعِلَ ، وهي اسناد الفعل إلى المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله في المعنى ، نحو ضُربَ زيد .

وقولنا : على طريقة فاعِلٍ ، نعني به اسناد الاسم الذي جرى مجرى الفعل إلى الفاعل في المعنى ، نحو : مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوهٌ وحسنٍ وجههٌ ، وتحرزتُ بها من طريقة « مفعول » وهي اسناد الاسم الذي جرى مجرى الفعل إلى المفعول في المعنى نحو مررتُ برجلٍ مضروبٍ أبوهٌ ، لأنَّ « أبوه » مفعول مالم يُسمَّ فاعله .

وأما المفعول به فهو كل فضلة انتصبت بعد تمام الكلام يكون محلاً للفعل خاصة نحو : ضربَ زيدٌ عمراً لأن الفضلة مما (٢) يستغنى عنها والعمدة مما لا يستغنى عنها ، الا ترى انك تقول ضرب زيد ولا تذكر عمراً فيتم (٣) الكلام دونه ولا تقول : ضربَ عمراً ، دون زيد ، لأنَّ الفاعل لا يتم الكلام دونه . فقولنا : كلَّ فضلة انتصبت بعد تمام الكلام ، يدخل تحته جميع الفضلات .

وقولنا : يكون محلاً ، يخصَّ المفعول به والمفعول فيه دون غيرهما من الفضلات لأنهما محلان وما سواهما ليس بمحل .

وقولنا : الفعل خاصة ، يخصَّ المفعول به دون ظرفي (٤) الزمان والمكان لأنهما محلان للفعل والفاعل والمفعول ، وذلك نحو : ضربَ زيدٌ عمراً أمامك يومَ الجمعة ، فهما محلان للضرب من حيث وقع فيهما ، ومحلان للضارب

(١) ر : نعى به .

(٢) سقطت ما من ر .

(٣) ج : نتم

(٤) ر : ظرف .

والمضروب من حيث كانا فيهما ، والمفعول انما هو محل من حيث وقع الضرب به لافيه ..

وانما رفع الفاعل ونصب المفعول تفرقةً بينهما .

فأن قيل : فهلا كان الأمر بالعكس ؟ فالجواب : إن الفعل لما كان يطلب جملة من المفعولين أقلها خمسة وهي المفعول المطلق والمفعول معه وظرف الزمان وظرف المكان والمفعول من أجله نحو قولك : قام زيدٌ وعمراً قياماً يوم الجمعة أمامك خوفاً من كذا ، واكثرها ثمانية ، وذلك اذا كان الفعل من باب ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين (١) ، تقول أعلمتُ وعمراً بكرةً زيدا (٢) منطلقاً لإعلاماً يوم الجمعة أمامك خوفاً منه ، ولا يطلب من الفاعلين الا واحداً نُصِبَتْ طلباً للتخفيف ، ولم يرفع ولم يخفض لئلا يتوالى به الثقل .

فلما استحق المفعول النصب لم يبق للفاعل / الا الرفع أو الخفض ، فكان [١٩] الرفع به اولى (٣) من الخفض حيث كان الرفع أولاً والخفض نائياً عنه لأن الضمة من الواو بدليل أن الحركة بعض الحرف ، ألا ترى أنك اذا اشبعتها صارت حرفاً والواو من حروف مقدم الفم لأنها من الشفتين والكسرة من الياء والياء من وسط اللسان ، والفاعل اولى من حيث مرتبته أن يقدم على المفعول فأعطى الأول للاول مناسبة.

فأن قيل : فما الدليل على تقدم مرتبة الفاعل ؟ فالجواب : ان الدليل على ذلك كون الفعل بمنزلة شيء واحد في بعض المواضع وليس هو كذلك مع المفعول .

(١) ر : مفايل

(٢) - : زيدا بكرةً.

(٣) ر : اول به .

فمن ذلك الخمسة الأمثلة من الفعل مثل : يَفْعَلانِ وَيَفْعَلُونَ وَتَفْعَلانِ وَتَفْعَلُونَ وَتَفْعَلِينَ ، ألا ترى أنَّ إعراب الفعل قد جاء فيها بعد الفاعل ، لكونه قد تَنَزَّلَ (١) مع الفعل كالشيء الواحد وذلك نحو : الزيدانِ يقومانِ والزيدونَ يقومونَ ؟

وكذلك تسكينهم آخر الفعل في مثل ضَرَبْتُ ، دليل على تنزيلها منزلة كلمة واحدة ، ألا ترى أنَّهم انما فعلوا ذلك كراهة توالى أربعة أحرف متوالية التحريك ، وذلك لا يُكره إلا في كلمة واحدة . فلولا أنَّهما قد جعلتا بمنزلة شيء واحد لما استكرهوا توالى الحركات فيسكنون .

• • •

وقد يجوز تقديم المفعول على الفاعل وذلك بشرط أن يكون في الكلام إعرابٌ مُبَيَّنٌ نحو ضَرَبَ زيداَ عمرٌ ، أو معنى مُبَيَّنٌ نحو : أَكَلَ كُمُثْرَى موسى ، أو تابع مُبَيَّنٌ نحو ضَرَبَ موسى الكريمَ عيسى العاقلُ أو لفظٌ مُبَيَّنٌ نحو : ضَرَبْتُ موسى سلمى ، لأنَّ التاء علامة لتأنيث الفاعل . فأن لم يكن في الكلام شيء من ذلك فالفاعل هو المقدم والمفعول هو المؤخر . والمفعول بعد ذلك قسم بالنظر إلى تقديمه على الفاعل وتأخيريه عنه ثلاثة أقسام : قسم يلزم فيه تقديم المفعول على الفاعل ، وذلك إذا كان المفعول ضميراً متصلاً والفاعل ظاهر نحو ضَرَبَنِي زيدٌ . أو يكون المفعول مضافاً إليه المصدر المقدر بأن والفعل أو اسم الفاعل نحو يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زيداَ عمروٌ (وهذا ضارب زيد أبوه ، أى ضارب زيداً أبوه . أو يكون الفاعل مقروناً بالآل نحو ماضِرَبَ زيداَ الأعمرو . أو في معنى المقرون بالآل نحو : إِنَّمَا ضَرَبَ زيداَ عمروٌ ، يريد ماضِرَبَ زيداَ إلا عمرو . أو متصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول نحو : ضَرَبَ زيداَ غلامُهُ أو (٣) في ضرورة شعر نحو قوله .

(١) ج : ينزل.

(٢) فقط ما بين القوسين من ر.

(٣) ر : إلا ، وهو تحريف.

٦٢ وكانت لهم ربيّةٌ يحذرونها إذا خَضُضَتْ ماء السماء القبائلُ (١)
 وقسم يلزم فيه تأخير المفعول عن الفاعل وذلك اذا كان الفاعل ضميراً متصلاً
 نحو : ضَرَبْتُ زَيْدًا . أو مضافاً اليه المصدر المقدّر بأن والفعل نحو : يعجبني
 ضربُ زَيْدٍ عَمْرًا . أو مقروناً بإلّا نحو : ماضربَ زَيْدٍ إلّا عَمْرًا . أو في
 معنى المقرون بإلّا نحو إنّما ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا أي ماضربَ زَيْدٍ الا عَمْرًا .
 أو لا يكون في الكلام ما يُبين الفاعل من المفعول . أو في ضرورة شعر .
 وقسم انت فيه بالخيار وهو ماعدا ذلك / [١٩ظ]

وينقسم أيضا المفعول بالنظر إلى تقديمه على العامل وتأخيره عنه ثلاثة أقسام
 قسم يلزم فيه تقديمه على العامل وذلك اذا كان المفعول ضميراً منفصلاً نحو :
 إِيَّاكَ نَعْبُدُ (٢) . أو اسم شرط نحو : من تضربَ أضربه . أو اسم استفهام
 نحو أي رجل تضرب ؟ أو كم الخبرية نحو : كم غلام ملكت ! أي كثيراً
 من الغلمان ملكت . أو في ضرورة شعر .

وقسم يلزم فيه تأخير المفعول عن العامل وذلك اذا كان المفعول ضميراً متصلاً
 نحو : ضربني زيد . أو كان العامل غير متصرف ، وغير المتصرف من العوامل
 الفعلية الواصلة إلى منصوب ، هو : ليس وعسى وفعل التعجب ، فإنه
 لا ينصب فعل من الأفعال غير المتصرفة مفعولاً الا هذه الأفعال . وتصرف
 الفعل أن يكون منه ماضٍ ومستقبل وحال . وغير المتصرف من العوامل الاسمية
 ماعدا اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل والأمثلة التي تعمل
 عمل اسم الفاعل والمصدر الموضوع وضع الفعل نحو : ضرباً زيدا .
 وتصرف العوامل الاسمية هو أن يقوى فيها شبه الفعل .

- (١) لثابطة الديباني من قصيدة في الرثاء. الربمية: غزوة في الربيع. وقوله: غَضَضْتُ ماء
 السماء، أي ان الخيل اذا وجدت ماء ناقماً في الأرض شربته فقطعت به الأرض ويكون
 صلة لها في الغزو. مجالس ثعلب ٩٥، أبيات المعاني ٨٩٤. المحكم ١٠٠/٢، اللسان:
 غَضَضَ، الديوان ١١٧.
 (٢) سورة الفاتحة ٥.

ويلزم أيضاً تأخيره اذا دخل على العامل حرف من حروف الصدر (١) وهي :
 ماالنافية نحو : ماضربَ زيدٌ عمرًا ، وأدوات الاستفهام وأدوات الشرط
 ولام التأكيد نحو : لأضربنَّ زيداً ، لا تقول : زيداً لأضربنَّ ، وأدوات
 التحضيض وهي : هلاً ولولا ولوما وآلاً ، اذا كانت بمعنى هلاً . أو يقع
 العامل صفة لموصوف أو صلة الموصول ، فإنه لا يجوز تقديم المفعول إذ
 ذاك على الموصول ولا على الموصوف نحو : يُعجبني الذي ضربَ زيداً ،
 ويُعجبني رجلٌ ضربَ زيداً ، أي ضاربٌ زيداً ، لا يجوز أن تقول يعجبني
 زيداً الذي ضربَ ولا : يعجبني زيداً رجلٌ ضاربٌ .
 وما عدا ذلك أنت فيه بالخيار ، إن شئت قدّمت المفعول على العامل وإن
 شئت أخرته عنه .

* * *

واختلف الناس في الرفع للفاعل فمنهم من زعم أنه ارتفع لشبهه بالمبتدأ
 وذلك أنه (٢) مخبر (٣) عنه بفعله ، كما أن المبتدأ مخبر عنه بالخبر (٤) . وذلك
 فاسد لأنَّ الشبه معنى (٥) والمعاني لم يستقر لها العمل في الأسماء .
 ومنهم من ذهب إلى أنه ارتفع لكونه فاعلاً في المعنى نحو : قامَ زيدٌ . وهذا
 فاسد بدليل قولهم : ماتَ زيدٌ وما قامَ زيدٌ (٦) .
 ومنهم من قال : ارتفع باسناد الفعل إليه مقدماً عليه . وذلك فاسد ، لأنَّ
 الاسناد هو الاضافة في المعنى ، والفعل مسند إلى الفاعل والمفعول ، فلو كان
 الاسناد يوجب الرفع لوجب رفع المفعول أيضاً (٧) .

(١) ر : المصدر ، وهو تعريف .

(٢) سقطت أنه من ر .

(٣) ر : يخبر .

(٤) انظر المقتضب ٨/١ .

(٥) سقطت معنى من ج .

(٦) انظر المقتضب ٨/١ .

(٧) هذه الآراء التي نفلها المصنف متفرقة نراها مجموعة في كلام سيويه والمبرد حول الفاعل
 وهي في حقيقتها ترجع إلى رأى واحد . الكتاب ٧/١ ، المقتضب ٨/١ .

ومنهم من (١) قال ارتفع لكون الفعل المسند إليه مفرغاً له أي مفتقراً ، وذلك أن الفعل أبداً طالب للفاعل لا يستقل منه مع المفعول كلام حتى يذكر الفاعل وإذا أخذ الفاعل استقل به ولم يفتقر إلى المفعول ، فمن أخذ الأسناد بهذا المعنى كان مذهبه صحيحاً ، إلا أنه يخرج الأسناد عن معناه اللغوي الذي هو الأضافة .

• • •

وكذلك اختلفوا في الناصب للمفعول فمنهم من ذهب / إلى أنه انتصب [٢٠] وبالفاعل بدليل أنه إذا لم يذكر الفاعل ارتفع نحو : ضرب زيد (٢) . وذلك فاسد فإنه لو كان منصوباً به لم يجز تقديمه عليه لأن الأسماء الجوامد إذا انتصب لم يجز تقديم منصوبها عليها ، نحو : عندي عشرون رجلاً ، لا يجوز أن تقول : عندي رجلاً عشرون ، فكان ينبغي إذن أن لا يجوز : ضرب عمراً زيد ، ووجود ذلك في كلامهم دليل على فساد هذا المذهب .

ومنهم من ذهب (٣) إلى أنه انتصب بالفعل والفاعل (٤) ، وذلك فاسد ، بدليل أنه لو كان كذلك لوجب أن يكون حكمه حكماً واحداً في جميع المواضع ، ودو أن يتقدم على العامل أو يتأخر عنه . وأيضاً فإنه يؤدي إلى اعمال عاملين في معمول واحد .

ومنهم من ذهب إلى أن العامل فيه الفعل أو ما جرى مجراه (٥) . وهو الصحيح . بدليل أنه (٦) يكون على حسب عامله ، فإن كان العامل فعلاً متصرفاً تصرف فيه

(١) سقطت من ج (من) .

(٢) ذهب إلى ذلك بعض الكوفيين . ونقل ابن الأنباري أن هشاماً الضرير صاحب الكسائي

نص على أن زيداً في قولك : ظنت زيداً قائماً ، منصوب بالتاء وقائماً منصوب بالظن .

الانصاف ٥٣ .

(٣) ج ، ر : رحم ، وهو تحريف .

(٤) ذهب إلى ذلك جمهور الكوفيين واحتجوا له . الانصاف ١١ م .

(٥) ذهب إلى ذلك البصريون واحتجوا له . الانصاف ١١ م .

(٦) ر : هل أنه ، وهي زائدة .

بالتقديم والتأخير نحو : زيداً ضرب عمرو . وان كان غير متصرف لم يتصرف فيه نحو : ما أحسن زيداً ، لا يجوز أن يقال : زيداً ما أحسن .

* * *

واعلم أن الفعل إذا تأخر عن الاسم كان على حسبه من افراد وتثنية وجمع وتأنيث ، وسبب ذلك أن الفاعل إذا تقدم على الفعل عاد مبتدأ والفعل لا بد له من فاعل فتضمير له في الفعل فاعله فيظهر في التثنية والجمع . وإذا تقدم على الاسم كان موحداً إذا لان الاسم حينئذ فاعل فلا يكون في الفعل ضمير .

وبعض العرب يلحق الفعل علامة تدل على تثنية الفاعل وجمعه ، وهي انة ضعيفة (١) . فمن ذلك قول الشاعر :

٦٣ يلومونني في اشتراء النخيل أهلى فكلهم يعدل (٢)
ولو جاء على الفصح لقال : يلومني . وكذلك قوله :

٦٤ الفيتا عيناك عند القفا أولى فأولى لك ذا واقية (٣)
ولو جاء على الفصح لقال : الفيت .

وللنحويين في ذلك ثلاثة مذاهب . منهم من يجعل اللاحق علامة لتثنية الفاعل وجمعه كما تقدم . ومنهم من يجعله ضميراً فاعلاً وما بعده مبتدأ وإجملة المتقدمة في موضع الخبر . ومنهم من جعل ما بعده بدلاً منه (٤) .

(١) قيل : هي لغة طيء أو أزد شنوءة أو بلحارث . ابن الشجري ١/١٣٢ . المغنى ٤٠٥ .

(٢) من أبيات لأحيحة بن الجلاح . ورواية المرزوقي : لقد لامني ، ولا شاهد فيها . معاني القرآن ١/٣١٦ ، الأزمدة والأمكنة للمرزوقي ٢/٣٣٥ ، ابن الشجري ١/١٣٣ ، ابن يعيش ٧/٧ ، التوجيه ١٤٨ .

(٣) عمرو بن ملقط (جاهلي) . أول : كلمة تهديد ووعيد ، ذا واقية :
ذا وقاء وهو منصوب على الحال . وفي ج : عند اللقاء والمعنى لا يستقيم بها . النوادر ٦٢ ، ابن الشجري ١/١٣٢ ، أبيات المعاني ٨٩٩ ، ابن يعيش ٧/٧ ، المغنى ٤١٠ ، المعنى ٤٥٨/٢ ، الخزائن ٣/٦٦٣ .

(٤) الأول مذهب سيبويه والثالث مذهب الفراء ، الكتاب ١/٤٥ ، ٢٣٦ ، معاني القرآن ١/٣١٦ ابن الشجري ١/١٣٤ .

والصحيح أنّ اللاحق علامة ، اذ لو كان ضميراً لم يكن لثباته وجه ولتكام به جميع علامة فأن قيل : فلم قلّ المحيي بعلامة الثنية والجمع ، ودلا كان ذلك بمنزلة العرب . التأنيث ؟ فالجواب : إنّ التأنيث لما كان لازماً للفاعل لزمت علامته ، والثنية والجمع لما كانا غير لازمين للفاعل . اذ قد يفرد ، لم تلزم علامتهما .

نوع منه آخر

يعنى (١) نوعاً من باب الفاعل والمفعول به ، وذلك أنّ الفاعل والمفعول به في الباب المتقدم في الأسماء التامة . وفي هذا الباب اما أن يكونا ناقصين نحو قولك : أعجبّ من في الدار ماني القصّير ، واما أن يكون أحدهما ناقصاً والآخر تاماً . وفي الباب المتقدم يظهر الأعراب فيهما ، وفي هذا الباب ليس كذلك / . وفي الباب المتقدم يجوز أن يكون الفاعل منهما مفعولاً والمفعول / فاعلاً وليس [ظ٢٠] كذلك في هذا الباب ، لأنّ فيه مسائل لا يكون الفاعل فيها مفعولاً ولا المفعول فاعلاً ، وفيه مسائل يجوز فيها الأمران على ما نبين بعد ان شاء الله تعالى . فينبغي إذن أن نحصر الموصولات ونبيّن معانيها ، فإنّ مدار مسائل الباب على ذلك ، فأقول :

الموصولات تنقسم قسمين : سرف واسم ، فالحرف « أنْ وما وأنْ وكى » المصدريات ، والاسم : مَنْ وما والذي والتي وأيّ بمعناهما والألف واللام بمعناهما أيضاً ، أعني : الذي والتي ، وذو وذات في لغة طيء ، واللائي بمعنى الذين ، وذا إذا كانت مع ما أو من الاستفهاميتين وأريد بها معنى الذي والتي . وأجاز الكوفيون في أسماء الإشارة كلّها أن تستعمل موصولات (٢) ،

(١) فاعل (ينى) ضمير يعود على الزجاجة.

(٢) تفصيل المسألة في معاني القرآن للفراء ١٧٧/٢ ، ابن الشجري ١٧١/٢ ، الانصاف مسألة

واستدلّوا على ذلك بقوله تعالى: وما تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى (١). فقالوا: بيمينك، من صلة تلك كأنه قال: وما التي بيمينك؟ واستدلّوا أيضاً بقول الشاعر:

٦٥ عَدَسٌ مَالِ عَسَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ نَجَوْتُ وَهَذَا تَحْمِيلِينَ طَلِيقُ (٢)
فقالوا: تحمّلين من صلة هذا، والتقدير عندهم: فالذي تحمّلين طليق. وهذا كله لاحجة فيه لأن بيمينك يحتمل أن يكون متعلقاً بفعل مضمّر على جهة البيان كأنه قال: أعني بيمينك المشار، أو يكون حالاً من المشار إليه. ويحتمل أن يكون تحمّلين خبراً ثانياً لهذا. لأنّ المبتدأ قد يكون له خبران كقولهم: هذا حلّو حامض (٣)، أي مُزّ، وهو الذي فيه بعض حلاوة وبعض حموضة، ومن ذلك قول الشاعر:

٦٦ يَنَامُ بِإِحْدَى مُقْلَتَيْهِ وَيَتَّقِي الْمَنَايَا بِأُخْرَى فَهُوَ يَقْظَانُ هَاجِعُ (٤)
فيقظان وهاجع خبران له هو.

وكذلك أجازوا في الأسماء الجامدة المعرّدة بالألف واللام أن تكون موصولة نحو قولك: جاءني الرجلُ قامَ أبوه، أي جاءني الرجلُ الذي قامَ أبوه (٥). واستدلّوا على ذلك بقول الشاعر:

(١) سورة طه: ١٧.

(٢) من أبيات يزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميري يهجو بها عباد بن زياد وإلي سجستان لماويه. عدس: زجر للبل، وقيل: عدس اسم بقلّة الشاعر، وروى في التصريح: أمنت. معاني القرآن ١٧٧/٢، الأغاني ١٩٦/١٨، ابن الشجري ١٧٠/٢، الانصاف ٣٨٤، اللسان: عدس، المعني ٤٤١/١، التصريح ١٣٩/١، الخزائن ٥١٤/٢.

(٣) أنكر ابن هشام أن يكون هذا المثل من تعدد الخبر، التوضيح ٥٤/١. لأنّ الاثنين بمعنى خير واحد وهو مز. وانظر التسهيل ١٨.

(٤) من قصيدة لحمد بن ثور الهلالي في وصف الذئب، والعرب تزعم أن الذئب ينام بإحدى عينيه والأخرى مفتوحة. وفي حاشية ج: المحفوظ: ويتقى بأخرى اه. واثبت المصنف رواية ابن قتيبة، الشعر والشعراء ٣٩١، العقد الفريد ٢٦١/٤، وفيه: الأعادي المعني ٥٦٥/١، الديوان ١٠٥.

(٥) الانصاف مسألة ١٠٤.

٦٧ لَعَمْرِي لَأَنْتَ الْبَيْتُ أَكْرَمُ أَهْلَهُ وَأَقْعُدُ فِي أَفْنَائِهِ بِالْأَصَائِلِ (١)
فأكريم عندهم من (٢) صلة البيت ، كأنه قال : الذي أكرم . وهذا لاحجة فيه
لاحتمال أن يكون خبراً ثانياً لأنت (٣) ، ويكون قوله : أنت البيت ، تعظيماً له ،
أي أنت البيت المعظم بمنزلة قوله : أنت الرجل ، أي الرجل العظيم .

* * *

وفي الذي والي لغات : الذي ، بتسكين الياء ولشهرتها لا تحتاج إلى دليل.
والذي ، بتشديد الياء وإجرائها بوجه الاعراب أو كسرهما على كل حال
نحو (٤) قوله :

٦٨ وابس المالُ فاعلمهُ بهال وإنْ أفنقتهُ إلا السدي (٥)
تنالُ بهِ العلاءَ وتصفيه لأقربِ أقربيكَ وللصفى
والذي ، بحذف الياء والاستغناء بالكسرة عنها نحو قوله :

٦٩ والدِ لو شاءَ لكنتُ صخرا أو جبلا أشم مُشمخرا (٦)
والد ، بتسكين الدال ، وعليه قوله :

(١) لابي ذئب الهذلي الأصائل : جمع أصيل وهو ما بين العصر إلى مغرب الشمس ، وقيل :
المش ، وقيل : آخر النهار . وقال المبرد : الأصائل جمع أصيلة مثل خليفة وخلائف .
مجاز القرآن ٢٣٩/١ ، ٣٢٨ ، اصلاح المنطق ٣٢٠ ، الكامل ٧٠/٣ ، الانصاف ٣٨٧ ،
الخزانة ٤٨٩/٢ ، ديوان الهذليين ١٤١/١ .

(٢) ر : في .

(٣) هذا توجيه البصريين ، الانصاف ٣٨٧ .

(٤) ر : وعليه ، وكذلك هو في نسخة في حاشية ج .

(٥) البيتان المحطيتان ، وروى مجز الأول في اللسان والانصاف : من الأقوام إلا الذي . وروى
في الخزانة : وان اغناك ، وفي ر : المصطفى مكان الصفى . ابن الشجري ٣٠٥/٢ ، الانصاف
٣٥٧ ، اللسان : لذا ، التبع ٨٢/١ ، الخزانة ٤٩٧/٢ ، الديوان ٦٩ .

(٦) رواء قطرب ولم ينسبه . وفي الانصاف وغيره : لكنت برا ، والضمير يعود على الأرض .
التمام ٤٢ ، شرح السيرافي ٦٣/٢ (التيمورية) ابن الشجري ٣٠٥/٢ ، الانصاف ٣٥٧ ،
الخزانة ٤٩٨/٢ .

٧٠ فكنتُ والأمر الذي قد كيدا كالأذُنْ تَرْبَى زُيَّةً فاصطيدا(١)
وهذه اللغات كلها جائزة في التسي (٢) .

• • •

وليس في هذه الموصولات الواقعة على المفرد ما يستعمل منه صيغة التثنية والجمع الا الذي والي ، فتقول في تثنية الذي : اللذان ، في الرفع ، والذين في النصب والخفض. وإن شئت شددت النون فقلت اللذان والذين ، وقد قُرئ : واللذان يأتيناها منكم . بتشديد النون (٣) .

وان شئت حذف النون تخفيفاً (٤) فقلت : الدا والذي وعليه قوله : [٢١ و] ٧١ أبني كليب إن عمي الدا قتلا الملوك وفككا الأغلالا(٥)

ومثل ذلك في تثنية التي (تقول في الرفع : اللتان وفي النصب والخفض اللتين (٦) وتقول في جمع الذي : اللذين ، رفعا ونصباً وخفضاً وهو أشهرها وأفصحها . وان شئت حذف النون (٧) فقلت الذي وعليه قوله :

(١) من رجز لرجل من هذيل. والزبية: حفيرة يستتر فيها للصيد. الكامل ١٧/١، المقصور والمدود لابن ولاد ٥١، التمام ٤٢، ابن الشجري ٣٠٥/٢، الانصاف ٣٤٥، الخزانة ٤٩٨/٢، ديوان الهذليين ٢٨٦/١، الضرائر ٦٩.

(٢) ر: الذي، وهو سهو، وانظر في لغات اللي والتي: المخصص ١٠٠/١٤، اللسان لتي ، للدا.

(٣) هذه قراءة ابن كثير، الطبرسي ٤٦/٥، النشر ٢٤٠/٢، سورة النساء، ١٦.

(٤) الكوفيون يرون ان حذف النون لغة، وقيل إنها لغة بلحارث بن كعب وبغض ربيعة. انظر ابن الشجري ٣٠٦/٢، التوضيح ٣٣/١.

(٥) للأخطل يهجو جريراً وقومه . الكتاب ٩٥/١، المقتضب ١٤٦/٤، النقاظ ٤٦٠، ابن الشجري ٣٠٦/٢، المفصل ١٤٣، المينى ٤٢٣١، الخزانة ٤٩٩/٢. الديوان ٤٤، الضرائر ٦٨.

(٦) مابين القوسين ليس في ج.

(٧) نقل ابن الشجري ان حذف النون لغة ٣٠٧/٢.

فأنّ الذي حانت بفلح دماؤهم هم القوم كلّ القوم يا أم خالد (١)
وقوله الآخر :

ياربّ عبس لا تبارك في أحد في قائم منهم ولا فيمن قعد (٢)
إلا الذي قاموا بأطراف المسدّ

ومنهم من يقول : اللدون ، رفعا ، واللدين نصبا وجرا ، وعليه قوله :
وبنو نويجية اللدون كأنهم معطّ مخدّمة من الخزان (٣)
وإن شئت حذف النون فقلت : اللدو والذي . وبنو هذيل يقولون : اللاتين
في الرفع والنصب والجر . وإن شئت حذف النون ، وعليه قراءة ابن مسعود (٤)
اللاتي آلوا من نسائهم (٥) . ومنهم من يقول : اللأون ، رفعا واللاتين ،
نصبا وجرا ، وعليه قوله :

(١) للأشهب بن ربيعة في رثاء قوم قتلوا في وقعة بفلج ، ونسب لغيره . وروى في البيان :
وإن الألى ، ولا شاهد فيه . حالت : هلك . حانت دماؤهم : لم يؤخذ لهم بدية ولا تصاص .
الكتاب ٩٦/١ ، مجاز القرآن ١٩٠/٢ ، المقتضب ١٤٦/٤ ، الكامل ٥٢/١ ، ١٧/٣ ،
البيان والتبيين ٥٥/٤ ، ابن الشجري ٣٠٧/٢ ، الخزائن ٥٠٧/٢ .

(٢) استشهد به ابن جني ولم ينسبه ، قال : فظاهره انه يريد : الذين قادوا ، وقد يمكن أن
يكون وضع (الذي) على الجنس ا.هـ . وروى في الروض الأنف ٢٢٢/١ : غير الألى
شدوا ، ولا شاهد فيها ، والمسد جبل الدلو سر الصناعة ٤٨٠ ، شرح مشكلات الحماسة ٢١١ ،
شرح المقرب ٦ ، اللسان : حرف الألف الية ٣٤٣/٢٠ .

(٣) نسب ابن الشجري لأحد الهذليين وليس في ديوانهم . المعط : جمع الاسط وهو الذي سقط
شعره ، المخمد : الأبيض الأطراف ، الخزان : جمع الخرز ، وهو ذكر الأرنب . اعراب
ثلاثين سورة ٣٠ . ابن الشجري ٣٠٧/٢ .

(٤) هو عبد الله بن مسعود أحد السابقين والبدريين ، احتّم بجمع المصحف وتدوينه ، وهو من
هذيل ، وكانت وفاته عام ٨٣٢ طبعات ابن الجزري ٤٥٨/١ ، الاصابة : ٤٩٤٥ .

(٥) في المصحف : للذين يؤلون من نسائهم تريس أربعة أشهر . وفي ر : واللاتي عن نسائهم ،
وهو تحريف . وهذه القراءة شاذة . ويؤلون مضارع الى بمعنى حلف أو أقسم ، وقرأ
ابن عباس : للذين يقسمون من نسائهم . انظر شواذ ابن خالوية ١٣ ، مجاز القرآن ٧٣/١
القرطبي ١٠٢/٣ ، وسورة البقرة ٢٢٦ .

٧٥ هم اللاؤون فكّوا الغلّ عني بمرور الشاهجان وهُم جناحي (١)
وان شئت حذف النون ، وتقول في جمع التي : اللاتي واللاتي واللواتي
وان شئت حذف الياء في جميع ذلك . واللات (٢) بناء مكسورة
واللات (٢) بتسكينها .

* * *

فأما ماء فأنها تقع على مالا (٣) يعقل وعلى أنواع من يعقل من المذكورين
والمؤنثات فمثال وقوعها على مالا (٤) يعقل قوله تعالى : ما عندكم يَنقَدُ وما
عند الله باق (٥) . ومثال وقوعها على أنواع من يعقل قوله تعالى : فانكحوا
ما طاب لَكُمْ مِنَ النساء (٦) أى من أنواع النساء أى أنكحوا الأبكار والثيبات
أو الصغار أو الكبار أو الحرائر أو الاماء .

وزعم بعض النحويين أنها تقع على أحاد من يعقل من المذكورين والمؤنثات
واستدل على ذلك بقوله تعالى : والسماء وما بناها والارض وما طحاها
ونفس وما سواها (٧) ، فقال : الذي طحا (٨) الارض وبني السماء وسوى
النفس هو الله تعالى (٩) . وكذلك استدلّ بقوله تعالى : ولا أنتم عابِدون
ما أعبد (١٠) . فقال : الذي يَعْبُدُ النبيُّ صلى الله عليه وسلم إنما هو الله سبحانه
وتعالى ، وهو (من أولي العلم) (١١) . واستدل أيضاً بما جاء من قولهم : سبحانه
ما سَبَّحَ الرعدُ بحمدهِ وسبحانَ ما سَخَّرَ كُنْ لَنَا (١٢) .

-
- (١) أنشد ابن خالوية عن الفراء ولم ينسب . مرو الشاهجان : أشهر مدن خراسان وقصبتها .
اعراب ثلاثين سورة ٣٠ ، ابن الشجرى ٣٠٨/٢ . شرح المقرب ٦ ، الدرر اللوامع
٥٨/١ ، معجم البلدان ٣٣/٨ .
(٢) ح . ر : واللاتي ، وهو تحريف .
(٣) سقطت (لا) من ر ، (٤) النحل : ٩٦ . (٥) النساء : ٣ . (٦) الشمس : ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ .
(٧) ر : بني ، وهو تحريف
(٨) الذى ذهب إلى ذلك جماعة منهم ابن درستويه وأبو عبيدة ومكي بن أبى طالب وابن خروف
مع الموامع ٩١/١ ، حاشية ياسين على التصريح ١٣٤/١ .
(٩) الكافرون : ٣ . (١٠) سقط ما بين القوسين من ر .
(١١) ر : واستدلوا . (١٢) سقطت (لنا) من ر : وانظر المقتضب ٢٩٦/٢ وابن يعيش ٥/٤ .

وهذا كله لاحجة فيه ، لاحتمال أن تكون مامصدرية في قوله : والسما
وما بناها والارض وما طحاها ونفس وما سواها . كأنه قال . وبنائها وطحوها
وتسويتها (١) فان قيل : إن حمل هذه الايات على ما ذكرت لا يجوز لأن
طحا وبنى وسوى مضمير فاعلها وليس للضمير ما يعود عليه إلا ما وإذا كانت كذلك
تبين أنها ليست بمصدرية ، لأن المصدرية حرف والضمير إنما يعود على الاسم .
فالجواب : إن الضمير يعود على اسم الله تعالى وان لم يتقدم ذكره ، لأنه قد
علم أن طاحي الأرض وبناني السماء ومسوي النفس إنما هو الله ، فيكون
من قبيل الضمير الذي يفسره ما يفهم من سياق الكلام . وكذلك أيضاً ما
من قوله تعالى : ولا أنتم عابدون ما أعبد ، أى عبادتي .
وأما قولهم : سبحان ما سبح الرعد بحمده وسبحان ما سخر كن لنا ،
فأنها ظرفية / مصدرية وهي التي تقل بالظرف والمصدر ، والتقدير : سبحان [ظ]
الله مدة تسبح الرعد بحمده ومدة تسخير كن لنا ، ثم حذف المضاف
إليه وهو اسم الله تعالى وبقي سبحان غير مصروف لأنه جعل علماً مثل قوله
٧٦ أقول لما جاءني فخره سبحان من علقة الفاخير (٢)
أى براءة ، وكثيراً ما تستعمل ما ، ظرفية مصدرية في كلامهم ، قال الشاعر :
أطوف ما أطوف ثم آوى إلى بيت قعيدته لكاع (٣)

(١) انظر المقتضب ٤٢/١ ، ٥٢/٢ ، ٢٩٦

(٢) للأعشى من قصيدة يهجو فيها علقمة بن علاثة ، سبحان : علم هل التسبيح وهو التنزيه
والبراءة ، وهو هنا التمجيد والتبرؤ وسبحان لا ينون لأنه ممنوع من الصرف عند البصريين
وعلى تقدير الكاف المضافة لعلبة استعماله معها عند الفراء وتعلب . الكتاب ١٦٣/١ ،
مجاز القرآن ٣٦/١ ، المقتضب ٢١٧/٣ ، جمهرة اللغة ٢٢١/١ ، مجالس ثعلب ٢١٦ ،
مفاتيح اللغة ١٢٥/٣ ، الخصائص ١٩٧/٢ ، الخزانة ٤١/٢ ، الديوان ١٤٣ .
(٣) للحملة في هجاء زوجته ، وروى في ديوانه مفرداً ، لكاع : صفة ذم للمرأة وهي المتناهية
في اللوم ، والاصل في اللعج : الوسخ ، وسيأتي الاستشهاد به ثانية في باب النداء ، المقتضب
٢٣٨/٤ ، الكامل ٢٦١/١ ، ٣٠٢/٣ ، اللسان : لكع ، العيني ٤٧٣/١ ، ٢٢٩/٤ ، الخزانة
٤٠٨/١ ، الديوان ١٤٨ ،

أي أطول مدة تطوي في

* * *

وأما « مَنْ » فأنَّها تقع على مَنْ يعقل وعلى مالا يعقل إذا اختلط بمن يعقل فيما وقعت عليه من أو فيما فُصلَ بمن ، وعلى (١) مالا يعقل إذا عومل معاملة من يعقل من المذكورين والمؤنثات .

فمثال وقوعها على مَنْ يعقل قوله تعالى : ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى (٢) . ومثال وقوعها على مالا يعقل لاختلاطه بمن يعقل فيما فُصلَ بمنّ قوله تعالى : ومنهم مَنْ يمشي على أربع (٣) . فوقعت على ذوات الأربع وإن كانت من جنس مالا يعقل ، لاختلاطه بمن يعقل في قوله تعالى : كل دابة من ماء (٤) . ألا ترى أنَّ الدابة تقع على كل ما يدب من عاقل وغيره . فعومل الجميع معاملة من يعقل ، ولذلك جاء التفصيل كتفصيل من يعقل .

ومثال وقوعها على مالا يعقل لاختلاطه بمن يعقل فيما وقعت عليه من : ومنهم مَنْ يمشي على رجلين (٥) . ألا ترى أنَّ الماشي على رجلين فيه عاقل كالإنسان وغير عاقل كالطائر (٦) .

ومثال وقوعها على مالا يعقل لمعاملته معاملة من يعقل قوله :

٧٨ وهل ينعم مَنْ كان في العُصر الخالي (٧)
فأوقع من على الطلل لما عامله معاملة من يعقل حين خاطبه وناداه وحيّاه .

(١) ر : ولا ، وهو تحريف .

(٢) الاسراء : ٧٢ .

(٣) النور : ٤٥ .

(٤) النور : ٤٥ .

(٥) النور : ٤٥ .

(٦) ر : كالطير

(٧) صدره :

ألا هم صباحاً أيها الطلل البالي .

وهو مطلع قصيدة لأمريء القيس فيها كثير من الشواهد المصرية لغة في العصر وهو الدهر .
الخالي : البالي . شرح السيرافي ٢١١/٥ (التيمورية) ، التوضيح ٣٤/١ ، المعنى ٤٤٣/١ ،
التصريح ١٣٣/ ، الخزانة ٢٩/١ ، الديوان ٢٧ .

وزعم بعض النحويين أنها تقع على مالا يعقل عموماً . واستدل على ذلك بقوله تعالى : أَمْ مَنْ يُخْلَقُ كَنْ لَا يَخَاقُ (١). قال يعني بذلك الاوثان والاصنام (وهي لاتعقل) (٢) : ولا حاجة في هذا ، لاحتمال أن يكون أجرى ما عبّد من دونه مجرى العاقل ، لا اعتقاد من اعتقد فيها أنها عاقلة فعالة . ويحتمل أن يكون ذلك من باب تغليب من يعقل على مالا يعقل لأنه قد عبّد من دون الله من يعقل كعيسى عليه السلام وفرعون .

* * *

وأما الذي فأنّها تقع على من يعقل ومالا يعقل من المذكرين . وكذلك تثنيته . وأما جمعه فلا يقع الا على من يعقل خاصة ، نحو قولك : رأيت الذي رأيت . تعني رجلاً أو حماراً .

وأما التي فأنّها تقع على من يعقل وعلى مالا يعقل من المؤنثات ، نحو قولك : رأيت التي رأيت ، تعني امرأةً أو أتاناً (٣) ، وكذلك تثنيتهما وجميعها .

والألف واللام بمعنى الذي والتي ، تقع على من يعقل ومالا يعقل من المذكرين (٤) والمؤنثات نحو : الضارب والضاربان والضاربون أي الذي ضرب واللذان ضربا والذين ضربوا . والضاربة والضاربتان والضاربات ، أي التي ضربت والاثان ضربتا واللواتي واللواتي ضربن .

وأما «أي» بمعنى الذي والتي فأنّها تقع على من يعقل ومالا يعقل من المذكرين والمؤنثات . وبعض العرب اذا اراد التانيث قال : أية ، نحو قولك : جاءتني أيتهنّ في الدار ، تعني امرأةً / وأتاناً، وضربت أيتهما في الدار (٥) ، [٢٢] ولا ضربن أيتهنّ في الدار .

(١) النحل: ١٧ ، وهذا مذهب تطلب اذا قال بوقوع من عل غير من يعقل دون اشتراط.

الهمع ٩١/١ .

(٢) بين القوسين سقط من ر .

(٣) الاثنان : اثني الحمار .

(٤) ر : المذكور .

(٥) لا يقال مثل ذلك لان الماضي لا يستعمل مع أيّ بل يستعمل معها المضارع فنقول : ستحضر أيتهن في الدار واكرم أيتهما في الدار .

وأما «ذو» في لغة طيية فأنتها تقع على من يعقل وعلى مالا يعقل من المذكرين وزعم بعض النحويين أنها تقع «على المؤنث (١)، واستدل على ذلك بقول الشاعر:

(٧٩) فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي وبشري ذو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ (٢)

فقال : معناه بشري التي حفرتها والتي طويتها . وهذا لا حجة فيه لأنه جاء على تكدير البئر لا على تأنيثها ، وذكر على معنى قَلِيب ، كأنه قال : وقليبي الذي حفرته والذي طويته . ومثال ذلك قول الشاعر :

٨٠ يا بشرُ يا بشرَ بني عَدِي لَا نَزْحَنُ قَعْرَكَ بِالْدُّلِيِّ (٣)
حتّى تعودني أقطع الولي

فقال : أقطع ، فذكر حملا على معنى قَلِيب ، ولو أنث لقال قطعاء .

و« ذات » الطائية تقع على من يعقل ومالا يعقل من المؤنثات ، ومن كلامهم : بالفضلِ ذو فضلکم الله بهِ والكرامة ذات أكرمکم الله بها (٤)
(أى التي اكرمکم الله بها) (٥).

وقولنا : والألى بمعنى الذبن تحرّز منها بمعنى صاحب نحو قوله :

(١) وهو مذهب أبي زيد وأبي حاتم والمرزوقي. النوادر ٨٥، ٢٢٢، المخصص ١٤/١٠٢، ابن الشجري ٣٠٦/٢، شرح الحماسة للمرزوقي ٥٩٠.

(٢) من أبيات لسان بن الفحل الطائي. طويت البئر: بنيتها بالحجارة. وحفرت صلة ذو، المائد مخلوف تقديره: حفرتها. شرح الحماسة للمرزوقي ٥٩١، المسلسل ١٠٩، ابن الشجري ٣٠٦/٢، شرح التسهيل ٣٤، المعنى ٤٣٦/١، التصريح ١٣٧/١، الخزانة ٥١١/٢.

(٣) هذا الرجز أشده المازني عن الأصمعي ولم ينسبه. وروى في الخزانة: يا بدرنا، بالإضافة. الولي: المطر بعد الوسي، والوسي هو المبكر من المطر. أخبار النحويين البصريين ٦٣، ابن الشجري ١٥٨/١، المنصف ٧٠/٢، المخصص ١٤٨/١٦، ٨/١٧، الانصاف ٢٦٦، الخزانة ٥١١/٢.

(٤) حكى هذا الفراء، وعند ابن مالك: به مكان بها، بحذف الألف والقاء حركة الهاء على الباء. ابن الشجري ٣٠٥/٢، شرح التسهيل ٣٤.

(٥) ما بين للقوسين سقط من ر.

٨١ لقد عَلِمْتُ أُولَى الْمُغْيِرَةِ أَتَنِي لَحِقْتُ فَلَمْ أَنْكِلْ عَنِ الضَّرْبِ مَسْمَعًا (١)
معناه أصحاب المغيرة .

وَأَمَّا « ذَا » إِذَا كَانَتْ مَعَ مَنْ (٢) الاستفهامية وأريد بها معنى الذى
والتي تقع على من يعقل من المذكرين والمؤنثات نحو قولك : مَنْ ذَا عِنْدَكَ ؟
أى من الذى عندك أو التي عندك ، ومنه قوله تعالى : مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ
قَرْضًا حَسَنًا (٣) .

وإذا كانت مع ما وأريد بها معنى الذى والتي وقعت على ما لا يعقل من المذكرين
والمؤنثات نحو : ماذا عِنْدَكَ ؟ تريد : ما الذى عِنْدَكَ ؟ أو ما التي عندك (٤) ؟
وقولنا : أريد بها معنى الذى والتي تحرز منها إذا جعلت معها بمتزلة اسم
واحد ، فتكون ماذا ومن ذا حيثئذ بمتزلة من وما وحدهما .

* * *

واختلف النحويون في الالف واللام بمعنى الذى والتي ، هل هي اسم
أم حرف ؟ فمذهب جمهور النحويين أنها اسم ، واستدلوا على ذلك بعود
الضمير عليها في مثل قول العرب : مررتُ بالقائمِ أبوهما ، والضمائر
لا تعود إلا على الاسماء . ومذهب المازني (٥) ومن آخذ بمذهبه أنها حرف ،
والضمير عنده عائذ على موصوف محذوف لأن معنى قولك بالقائم أبوهما ،

(١) لِمَالِكِ بْنِ زُغَبَةَ الْبَاهِلِيِّ (جاهلي). أولى : مؤنث أول ، وهو خلاف ما فهمه المصنف .
المغيرة : الخيل المغيرة أو الجماعة المغيرة ، وليس هو اسم شخص كما ظن المصنف ،
ومسمع هو ابن شيان أحد بني قيس بن ثعلبة ورئيسهم في الموقعة . وفيه شاهد على أصالة
المصدر المقرون بال (الضرب) عمل فعله . الكتاب ٩٩/١ ، المقتضب ١٤/١ ، الجمل
١٣٦ ، إيفاض الفارسي ١٦١ ، المفصل ٢٢٤ ، العيني ٤٠/٣ ، ٥٠١ .

(٢) سقطت (من) ج ، ر .

(٣) البقرة : ٢٤٥ .

(٤) انظر الشاهدين (٧٨٦، ٧٨٥) ومجالس ثعلب ٤٦٢ .

(٥) هو أبو عثمان بكر بن محمد بن يقية المازني البصري . أخذ كتاب سيبويه عن الأخفش
وكان في عصره امام البصريين في النحو والصرف . توفي بالبصرة عام ٢٤٨هـ ، وقيل
غير ذلك . ترجمة السيرافي ٥٧ ، القفطي ٢٤٦/١ .

بالرجلين القائم أبوهما .

هذا الذي ذهب اليه فاسد . بدليل أنه لا يجوز حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه الا اذا كانت الصفة خاصة ، نحو : مررت بمهندس (أي برجل مهندس) (١) لأن الهندسة من صفة من يعقل . أو يتقدم ما يدل على الموصوف من نعتة نحو قولهم : ألا ماء ولو بارداً ، يريد : ولو ماء بارداً ، فحذف للدلالة .

ولو كان الأمر على ما زعم لوجب أن لا يجوز : مررت بالقائم أبوهما واشباهه ، لأنها صفة غير خاصة ، ولا تقدم ما يدل على الموصوف .

واستدل على أنها حرف بأنها لا موضع لها من الاعراب ، ألا ترى أنك اذا قلت : مررت بالقائم ، فالاعراب انما هو في الاسم الذي بعدها . فالجواب : ان الألف واللام لما كانت مع صلتها كالشيء الواحد جعل الاعراب في اسم الفاعل الذي يكمل به الموصول ، وساغ ذلك فيها ولم يسغ في [٢٢ظ] الذي وأخواته (٢) لكون الصلة فيها اسماً مفرداً والأسماء المفردة يدخلها الاعراب .

• • •

وهذه الموصولات لا بد لها من صلات ، ولا توصل الا بالظروف والمجرورات والجمل ما عدا الألف واللام بمعنى الذي والي ، فانها لا توصل الا باسم الفاعل واسم المفعول نحو : جاءني الضارب ، واسم المفعول نحو المضروب ، ولا توصل بالجمل الا في ضرورة شعر نحو قوله :

من القوم الرسول الله منهم ————— لهم دانت رقابُ بني معدٍّ (١٧)
ونحو قول الآخر :

ما أنت بالتحكم الترضى حكومتُه
ويشترط في الظروف والمجرورات أن تكون تامة ، ومعنى تامة أن يكون في وصل الموصول بها فائدة نحو : جاءني الذي في الدار والذي عندك ، الا ترى

(١) ما بين القوسين سقط من ر . (٢) ر : أخواتها .

أنك لو قلت : جاءني الذي اليوم أو جاءني الذي لك ، لم تستند بها فائدة .
ويشترط في الجمل أن تكون محتملة الصدق والكذب ، عَرِيَّةٌ من معنى
التعجب فلا يجوز : جاءني الذي ما أَحَسَّتهُ ، ولا : الذي هَلَّ ضَرْبَتُهُ ، ولا الذي
لا تَضْرِبُهُ ، لأنَّ معنى (١) الجملة (٢) لا يحتمل الصدق والكذب . فأما قوله :
٨٢ واني لرام نظرة قبل التي لعلّي وان شطّتها نواها أزورها (٣)
فيحتمل وجهين : أحدهما أن يكون أزورها صلة التي وفصل بينها وبين التي
بلعلّي وان شطّتها نواها على جهة الاعتراض فيكون خبر لعلّي محذوفاً تقديره :
لعلّي أبلغ ذلك ، والفصل بين الصلة والموصول بجمل الاعتراض جائز . قال الشاعر
٨٣ ذاك الذي ، وأيك ، يعرف مالكا والحق يدفع ترهات الباطل (٤)
ففصل بين الصلة والموصول بالقسم .

والآخر : أن يكون على اضمار القول ، كأنه قال : أقول : لعلّي وان شطّتها
نواها أزورها (٥) ، والقول كثيراً ما يضم ، قال الله تعالى : والملائكة يدخلون
عليهم من كل باب ، سلامٌ عليكم (٦) . وكذلك قوله تعالى : فأما الذين اسودّت
وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم (٧) . تقديره : فيقال لهم : أكفرتم ؟

* * *

وتكون الجملة تارة اسمية وتارة فعلية إلا في الحرف الموصول ، لأنَّ أن
وأن الخفيفة لا توصلان إلا بما هو جملة اسمية في الأصل ، وأن الناصبة للفعل

(١) ج ، ر : بعد وهو تحريف . (٢) ر : الكلمة ، وهو غير متجه .

(٣) نسب للفرزدق وللفرزدق قصيدة في المدح يقول فيها :

واني لرام رمية قبل التي لعلّي وإن شقت على أنا

المفنى ٦٤٧ ، هج المومنين ٨٥/١ ، الخزائن ٤٨١/٢ ، الديوان ٦٦١ .

(٤) لجرير ، ورواية الخصائص ، والديوان : تعرف مالك ، بالرفع على أنه خبر ذاك ، الخصائص

٣٣٦/١ ، الصحاح واللسان : تره ، الديوان ٣٤٥ .

(٥) هذا تخريج الفارسي في التذكرة القصصية كما نقل في الخزائن ٤٨١/٢ .

(٦) الرعد : ٢٣ .

(٧) آل عمران : ١٠٦ .

وكي لا توصلان الا بالفعل . وأما ما المصدرية فمذهب سيبويه أنها لاتوصل
إلا بالفعل نحو : يعجبني ما صنعت ، تريد : صنعك (١) . ومذهب طائفة
من النحويين منهم الأ علم (٢) أنها توصل بالجملة الاسمية (٣) ، وجعل من ذلك
قوله :

٨٤ أعلاقة أم الوليد بعدما أفنان رأسك كالثغام المخلص (٤)
و«عندنا ليست مصدرية بل هي كافة لا بعده» (٥) عن العمل ومهيئة لها
للدخول على الجمل (٦) .

وانما لم يجز وصل الموصول بجملة التعجب لأن التعجب خفي السبب
والصلة مهيئة للوصول ، ولا يجوز تبين شيء بما هو خفي في نفسه .
ولم يجز وصله بغير الجملة المحتملة للصدق والكذب لأنها غير بائدة في نفسها
فكيف يتبين بها غيرها .

* * *

ولا بد في الجملة من ضمير يعود على الموصول ، وقد يغني عنه ظاهر هو
الموصول في المعنى إلا أن ذلك من القلة بحيث لا يقاس عليه ولا يقال إلا [٢٣] و
حيث سُمع . والذي سُمع من ذلك : أبو سعيد الذي روي عن
الخدري ، والحجاج الذي روي ابن يوسف ، أي : الذي رأته ورويت
عنه ، ومنه قول الشاعر :

(١) الكتاب ٤١٠/١ .

(٢) هو أبو الحجاج يوسف بن سليمان . الشتمري الأندلسي ، أديب لغوي نحوي ، توفي بأشبيلية
عام ٤٧٦ هـ ، ترجمة ياقوت ٦٠/٢٠ ، ابن خلكان ٧٩/٦ ، الياضي ١٥٩/٣ .

(٣) وجوزة ابن هشام أيضا ، المغني ٣٤٤ ، وانظر الا علم على الكتاب ٦٠/١ .

(٤) لمرارين بن سعيد الفقيمي (اسلامي) يخاطب نفسه . النخام : نبت له خيوط طوال دقاق اذا
جفت ابيضت ، ويشبه بها الشيب ، المخلص : الكلاء اليابس ينبت في أصله الرطب . الكتاب
٦٠/١ ، ٢٨٣ ، المقتضب ٥٤/٢ ، الكامل ٣٤٢/١ ، اصلاح المنطق ٤٥ ، ابن الشجري
٢٤٢/٢ ، المغني ٨٥٤ ، الخزائن ٤٩٣/٤ .

(٥) ر : لأن ، وهو سهو .

(٦) ظاهر كلام الأ علم ان محي « ما » . كافتة لبعد عن طلب المضاف إليه المفرد لم يمنع
مصدريتها . الكتاب ٦٠/١ (حاشية)

٨٥ فيارب ليلي أنت في كل موطن وأنت الذي في رحمة الله أطمع (١)
أي : الذي في رحمته أطمع .

وزعم قوم من قدماء النحويين أنه لا يجوز وصل الموصول بالقسم
وجوابه اذ جملة القسم قد عريت من ضمير يعود على الموصول ، وكذلك
أيضاً لا يجوز وصله عندهم بالشرط والجزاء اذا عريت إحدى (٢) الجملتين
من ضمير عائد على الموصول ، فلا يجوز أن تقول : جاءني الذي أقسم
بالله لقد قام أبوه ، ولا جاءني الذي إن قام عمرو قام أبوه . وذلك عندنا
جائز قياساً وسماعاً .

أما القياس فإن الجملتين قد صارتا بمنزلة جملة واحدة بدليل أن كل
واحدة منهما لا تفيد إلا باقترانها بالأخرى ، فاستفتي فيهما بضمير واحد كما
يكتفي به في الجملة الواحدة . وأما السماع فقوله تعالى : وإن كلاً لَمَّا
ليؤفيتهم ربك أعمالهم (٣) .

ف«ما» موصولة في موضع خبر إن واللام الداخلة عليها لام إن وليؤفيتهم
جواب القسم المحذوف والقسم بجوابه (٤) في صلة ما .
فإن قيل : فاعل «ما» حرف زائد وليست بموصولة . فالجواب : إن ذلك
يؤدي إلى دخول لام التوكيد على مثلها حتى كأنك قلت : لَيُؤَفِّيتَهُمْ ،
وذلك لا يجوز .

ولا يخلو الضمير العائد على الموصول من أن يكون مرفوعاً أو منصوباً
أو مخفوضاً ، فإن كان مرفوعاً فاما أن يكون مبتدأ أو غيره ، فإن كان

(١) ينسب للمجنون وليس في ديوانه ، ارتشاف الضرب ١٣٥ ظ ، المفنى ٢٣٠ ، مع المواع
٨٧/١ .

(٢) سقطت (إحدى) من ر وهي في حاشية ج البتة المصحح .

(٣) هود : ١١١ .

(٤) ر : جوابه .

غيره لم يجز حذفه وإن كان مبتدأ فلا يخلو اذ ذاك أن يكون في صلة «أي» أو في صلة غيرها .

فإن كان في صلة «أي» جاز حذفه على كل حال ، قال الله تبارك وتعالى؟
ثُمَّ لَنَنْزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْبَهُمْ أَسَدٌ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا (١) .
تقديره : أَيْبُهُمْ هو أَسَدٌ . وإن كان في صلة غيرها فلا تخلو الصلة من أن يكون فيها طول أو لا يكون فإن كان فيها طول جاز حذفه وطول الصلة بأن يكون للخبر معمول واحد أو أكثر نحو قولك : جاءني الذي هو ضاربٌ زیداً يومَ الجمعة ، تقول فيه : جاءني الذي ضاربٌ زیداً . ومن كلامهم : ما (٢) أنا بالذي قاتلُ لكَ سوءاً ، أي بالذي هو قاتل لك سوءاً .

وإن لم يكن في الصلة طول نحو قولك : جاءني الذي هو قائمٌ ، لم يجز حذفه إلا حيث سمع كقراءة من قرأ : تماماً على الذي أحسنُ ، برفع أحسن (٣) . و : مثلاً ما بعوضةٌ ، بالرفع (٤) . تقديرهما : على الذي هو أحسنُ ، ومثلاً الذي هو بعوضةٌ فما فوقها (٥) .

وإن كان الضمير منصوباً فإمّا أن يكون العامل في الضمير فعلاً أو لا ، فإن كان غيره لم يجز حذفه إلا قليلاً كجاءني الضاربُ زیدٌ ، لا يجوز الضاربُ زیدٌ ، إلا قليلاً وكذلك جاءني الذي إنه قائمٌ ، ولا يجوز الذي إن قائمٌ إلا قليلاً .

(١) مريم : ٦٩ .

(٢) ر : وما .

(٣) هي قراءة يحيى بن يمر وابن أبي اسحاق في الشواذ . معاني القرآن ١/٣٦٥ ، شواذ ابن خالوية ٤١ ، القرطبي ١٤٢/٧ .

(٤) رواها أبو عبيدة عن ربيعة بن العجاج وهو من الفصحاء وليس من القراء . مجاز القرآن ١/٣٥ ابن خالوية : ٤ ، معاني القرآن ١/٢٢ ، البقرة : ٢٦ .

(٥) قال ابن هشام : والكوفيون يقيسون على ذلك ، التوضيح ١/٣٩ وانظر معاني القرآن للقراء ٢٢/١ .

وان كان فعلا فلا تخلو الصلة من أن يكون فيها ضمير غيره / أو لا يكون فإن [٢٣ظ]
كان فيها ضمير غيره لم يجز حذفه ، لما يؤدي ذلك اليه من اللبس ، وذلك نحو
قولك : جاءني الذي ضربته في داره ، ألا ترى أنك لو قلت : جاءني الذي
ضربت في داره ، لم يعلم هل أردت أنك ضربته في داره أو ضربت
غيره في داره .

فإن لم يكن في الصلة غيره فلا يخلو أن يكون متصلاً أو منفصلاً ، فإن كان
منفصلاً لم يجز حذفه ، وذلك نحو قولك : الذي ظنني إياه زيد قائم ،
لا يجوز أن تقول : الذي ظنني زيد قائم .

وإن كان متصلاً فلا يخلو أن يكون في صلة الألف واللام أو في صلة
غيرها . فإن كان في صلتها لم يجز حذفه وذلك نحو قولك : جاءني الضارب
زيد ، لا يجوز أن تقول فيه : جاءني الضارب زيد ، فإن جاء من ذلك شيء
فيحفظ ولا يقاس عليه . وإن كان في غير صلة الألف واللام جاز فيه
الإثبات والحذف نحو قولك : جاءني الذي ضربته . وإن شئت قلت :
جاءني الذي ضربت .

وان كان الضمير مخفوضاً فلا يخلو أن يكون مخفوضاً بإضافة اسم له
أو بحرف جرّ فإن كان مخفوضاً بإضافة اسم له لم يجز حذفه نحو قولك :
جاءني الذي قام غلامه . وقد يجوز في الشعر حذف الضمير والاسم إذا كان
في الكلام ما يدل عليه ، إلا أنه من القلة بحيث لا يقاس عليه . قال الشاعر :

٨٦ أعوذُ بالله وآياتِهِ ————— مِنْ بابِ مَنْ يُغْلِقُ مِنْ خَارِجِ (١)
تقديره : مِنْ بابِ مَنْ يُغْلِقُ بَابَهُ مِنْ خَارِجِ ، فنحذف بابه بجملته .
وان كان مخفوضاً بحرف (فلا تخلو) (٢) الصلة من أن يكون فيها ضمير
غيره أو لا يكون ، فإن كان فيها ضمير غيره لم يجز حذفه لما يؤدي اليه ذلك

(١) لم اعثر على نسبة لهذا الشاهد واستشهد به الكسائي لجواز حذف الضمير المجرور بغير وصف .
فينحذف معه المضاف اليه . المقرب ٩ ، مع الهوامع ٩٠/١ ، الدرر اللوامع ٦٨/١ .

(٢) سقط ما بين القوسين من ر .

من اللبس وذلك نحو قولك : الذي أحسنَ إليه غلامُهُ عمروٌ ، لِأَنَّكَ لو حذفت «إليه» فقلت : الذي أحسنَ غلامُهُ ، لم يجز ، لأنَّه لا يعلم هل أردت أن إحسان الغلام وقع (١) لسيِّده أو لغيره .

فإن لم يكن في الصلَّة غيره فلا يخلو الموصول من أن يدخل عليه حرف خفص من جنس الحرف الذي دخل على الضمير أو لا يدخل ، فإن لم يدخل فلا يجوز حذفه أصلاً . فإن سمع من ذلك شيء فيحفظ ولا يقاس عليه وذلك نحو قولك : جاءني الذي مررتُ به لا يجوز أن تقول : جاءني الذي مررتُ ، وتحذف المجرور .

وإن دخل عليه حرف من جنس الحرف الذي دخل على الضمير جاز إثباته وحذفه ، نحو قولك : أمرُ بالذي نمرُ به (٢) . قال الشاعر :

٨٧ نَصَلْتُ للذي صَلَّتْ قُرَيْشٌ ونَعَبْدُهُ وإن جَحَدَ الْعُمُومُ (٣)
يريد : الذي صَلَّتْ قُرَيْشٌ له :

وإن تعلَّق (٤) المعنى لم يجز حذفه نحو : مررتُ بالذي مررتُ به ، لا يجوز الذي مررتُ ، إلا في ضرورة شعر نحو :

٨٨ أبلغا خالد بن نَصْلَةٍ (٥)

* * *

واعلم أنَّه لا يجوز أن يتبع الموصول بتابع من التوابع الأربعة ، ولا يستثنى منه الا بعد استيفائه صلته . فأما قول الأعشى :

٨٩ لَسْنَا كَمَنْ جَعَلَتْ إِيَادَ دَارَهَا تَكَرَّيْتَ تَمَنُّ حَبَّهَا أن يُحَصِّدَا (٦)

(١) ر : واقع . (٢) ر : مررت به .

(٣) استشهد به ابن عصفور في المقرب ٩ ولم ينسبه .

(٤) ما بين القوسين سقط من ر وأثبتته مصحح ج في حاشيتها .

(٥) لم استطع تبين الشاهد وقراءته في المخطوطة ، كما لم أجد له ذكراً فيما رجعت إليه من مظان

(٦) من قصيدة يفخر فيها الشاعر بقوة ، ورواية الديوان والفراء : تنظر ، والخصائص : ترقب

يريد أنهم بدو لا يستدلون وليسوا كأياد الذين أقاموا في تكريت فعا لجوا الزرع والحراث فهم

فهم لاصقون بالأرض ينتظرون الحصاد . وتكرت بلدة شمال بغداد على دجلة . معاني القرآن

٤٢٨/١ ، الخصائص ٤٠٢/٢ ، ٤٠٣ ، ٢٥٦/٣ ، المخصص ١٨٩/١٣ ، الديوان ٢٣١ .

فضرورة ولا يلتفت إليها . وأيضاً فيحتمل أن صلة مَنْ «جَعَلَتْ» ليس
إلاّ نُمّ أبداً إياد مِنْ (مَنْ) بعد كمالها ؛ «جَعَلَتْ» ويكون «دارها»
منصوباً باضمار فعل يَدُلّ عليه ماتقدم كأنه قال :جَعَلَتْ دارها تكريت (١)

• • •

واعلم أنه لا يجوز الفصل بين الصلة والموصول بأجنبي، أعني بما ليس من الصلة
إلاّ أن يكون/الفصل جملة اعتراض وهي ما كان فيه - من الجمل - تأكيد [٢٤ و]
أو تبين للصلة . فمثال التأكيد قول الشاعر :

ذاك الذي وأيّك تعرّف مالكا (٢) والحق يدفعُ ترّهات الباطل (٨٣)
ففصل بالقسم الذي هو وأيّك ، بين الذي وصلته . لأن فيه تأكيداً للصلة حتى كأنه
قال : ذاك - الذي تعرّف - مالكا حقاً (٢) .

ومثال التبيين قوله تعالى : والذين كسبوا السيئات جزاءُ سيئةٍ بمثلها وترهقهم
ذلةٌ (٣) . فقوله : وترهقهم ذلةٌ ، من كمال الصلة لأنه معطوف على كسبوا ، وفصل
بينه وبين الموصول بقوله : جزاء سيئةٍ بمثلها ، وهو جملة من مبتدأ وخبر والباء
زائدة في الخبر لأن فيه تأكيداً لقوله تعالى : وترهقهم ذلةٌ ألا ترى أن جزاء
السيئة بمثلها من رهوق الذلة لهم ؟ (٤) (وأما قوله :

٩٠ كذلك تلكَ والناظرات صواحِبُها ما يرى المسحَلُ (٥)
فضرورة . وقد يخرج على أن يكون : ما يرى المسحَلُ منصوباً باضمار فعل يدل عليه
الناظرات كأنه قال : يَنْظُرْنَ ما يرى المسحَلُ (٦))

• • •

- (١) هذا التخرّيج في الخصائص ٤٠٢/٢ ، ولعله عن الفارسي شيخ ابن جني .
- (٢) كذا في ج ١٠ ر ، والصواب : مالك ، بالرفع لأنه خبر ذاك ، وانظر تخرّيج الشاهد تحت رقم ٨٣
- (٣) يونس : ٢٧ .
- (٤) ما بين القوسين مثبت في حاشية ج عن نسخة أخرى ، وورد في ر بعد الشاهد ٩١ مباشرة ،
وليس هو موضعه .
- (٥) للكثير بن زيد في وصف ناقته ، المسحَل : الحمار الوحشي . ورواية السرياني : تلك الشرازيات
٦٤ و ، الخصائص ٤٠٤/٢ ، ٢٥٧/٣ . شرح السرياني ٢٨/٣ (التيمورية) .
- (٦) هذا التخرّيج للفارسي في الشرازيات ٦٤ و .

واعلم أنه لا يجوز تقديم شيء من الصلة على الموصول ، فإن جاء مظهره ذلك فهو مؤوّل ، نحو قوله تعالى : وكانوا فيه من الزاهدين (١) . وقول الشاعر :

٩١ رِيَّةٌ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أَجْلَدَا (٢)

فظاهر فيه من قوله تعالى : وكانوا فيه من الزاهدين ، أنه من صلة الزاهدين ، كأنه قال : من الزاهدين فيه . وظاهر «بالعصا» في قول الشاعر : كان جزائي بالعصا أن أجلدا أنه من صلة «أن» كأنه قال : أن أجلد بالعصا . لكن ينبغي (٣) أن يحمل ذلك على اضممار فعل كأنه قال : أعني فيه ، وأعني بالعصا (٤) .

* * *

واعلم أنه لا يجوز حذف صلة الموصول إلا إذا كان في الكلام ما يدلّ عليه (٥) نحو قول الشاعر :

من اللواتي والتي واللاتي يَزْعُمْنَ أَنِّي كَبِرْتَ لِدَاتِي (٦)

يريد من اللواتي يَزْعُمْنَ والتي زَعَمَتْ (٦) فحذف ذلك لدلالة يَزْعُمْنَ عليه . ونحو قول عبيد :

٩٢ نَحْنُ الْأَلَى فَاجْمَعْ جُمُوعًا عَكَ ثُمَّ وَجْهَهُمُ الْبِنَا (٧)

يريد نحن الذين تطلب أو تريد ، فحذف الصلة لفهم المعنى .

* * *

-
- (١) يوسف : ٢٠ .
- (٢) من رجز للعجاج يريد به ابنه روية وكانت بينهما معاتبة بالأراجيز . تمعد الغلام غلظ واشتد . المنصف ١٢٩/١ ، ٢٠/٣ ، المحاسب ٣١٠/٢ ، اللامات ٤٣ ، المخصص ١٧٥/١٤ المني ٤١٠/٤ ، الخزائن ٥٦٢/٣ ، شواهد الشافية ٢٨٥ ، الديوان ٧٦ .
- (٣) في نسخة في حاشية ج : لكن ذلك ينبغي .
- (٤) أول ابن جنى المحذوف مصدرا أو وصفا من نفس لفظ المذكور . المنصف ١٣٠/١ .
- (٥) أي على المحذوف .
- (٦) ج ، ر : زعن ، وهو تصحيف .
- (٧) من قصيدة يخاطب بها الشاعر امرأ القيس بن حجر وكان يطالبهم بشار أبيه . الألى : الذين وفسره المني : نحن الذين عرفوا بالشجاعة ، وهو مخالف لما هنا . المني ٤٩٠/١ ، مع المواع ٨٩/١ ، ديوان عبيد بن الأبرص ١٣٧ .

وأعلم أنه يجوز فيما كان من الموصولات للواحد والاثنين والجمع بلفظ واحد الحملُ على اللفظ في حال التثنية والجمع فيفرد وعلى المعنى فيثني أو يُجمع . فمن الحمل على اللفظ قوله تعالى : ومنهم مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ (١) . فجعل الضمير العائد على من يستمع مفرداً ، وإن كانت في المعنى واقعة على جمع . وقال في موضع آخر : ومنهم مَنْ يَستمعونَ إِلَيْكَ (٢) . فجمع على المعنى .

ومن الحمل على المعنى قول الشاعر :

٩٣ تَعَالَ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونُنِي نَكْنُ مَثَلَ مَنْ يَذُوبُ بِصِطْحَانِ (٣)

فأعاد الضمير من بصطحبان (٤) على «مَنْ» مثنى حملاً على المعنى . وكذلك ، يجوز أيضاً فيما كان للمذكر والمؤنث بلفظ واحد أَنْ يُحْمَلَ إذا وقع على المؤنث على لفظه فيُذَكَّرُ أو على معناه فيؤنث نحو : يُعْجِبُنِي مَنْ قَامَ وَمَنْ قَامَتْ . وَأَنْتَ تعني المؤنث . قال الله تعالى : وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ (٥) بالياء حملاً على لفظه . وتعملُ صالحاً ، حملاً على معناها .

وكذلك يجوز في جميعها إذا وقعت بعد ضمير متكلم أو مخاطب أن (٦) تعيد الضمير عليها كما تعيده على الاسم الظاهر إذا وقعت / بعده ، أعني [٢٤ظ] ضمير غيبة وأن تعامله معاملة ضمير المتكلم أو المخاطب ، لأن الموصول

(١) الأنعام : ٢٥ .

(٢) يونس : ٤٢ .

(٣) الفرزدق من قصيدة الشاهد (٣٨) ورواية الديوان : تعش فإن وانتني . وفيه فصل بين الموصول وصلته . الكتاب ١/٤٠٤ ، مجاز القرآن ١/٤١ ، المقتضب ٢/٢٩٥ ، ٣/٢٥٣ ، الخصائص ٢/٢٢٢ ، المخصص ١٧/٧٥ ، ابن السجري ٢/٣١١ ، العيني ١/٤٦١ ، الديوان ٨٧٠ .

(٤) ر : يصطحبان ، وهو تحريف .

(٥) الأحزاب : ٣١ .

(٦) ج : أو ، وهو تحريف .

هو المتكلم أو المخاطب في المعنى ، فيكون الضمير العائد عليه ضمير متكلم إن كان الموصول بعد ضمير متكلم ، أو ضمير مخاطب إن كان الموصول بعد ضمير مخاطب ، فتقول : أنا الذي قام ، على لفظ الذي ، وأنا الذي قمت ، على معنى الذي لأن «الذي» في المعنى هو أنت . فمن الحمل على المعنى قوله : ٩٤ أنا الذي فرت يوم الحرّة والشيخ لا يفر إلا مرة (١) وكذلك قوله :

٩٥ أنا الذي سمّنت أمّي حيدرته (٢)
ولو حمل على اللفظ لقال : أنا الذي فرّ ، وأنا الذي سمّته أمّه .
ومن الحمل على اللفظ قوله :

٩٦ وأنا الذي عرفت معدّ فضلّه (٣)
فاذا حملت على اللفظ وعلى المعنى في كلام واحد فالأحسن أن تقدم الحمل على اللفظ ثم تحمل بعد ذلك على المعنى نحو : ومن يقنّت منكّن لله ورسوله وتعمل صالحاً (٤) . وقد يجوز أن يتقدم الفعل على المعنى خلافاً لأهل الكوفة ، فإنهم لا يجيزون ذلك (٥) . والدليل على جوازه قوله : ٩٧ أنت الهلالي الذي كنت مرة سمعنا به والأرحبي المقلب (٦)

- (١) من رجز لعبد الله بن مطيع بن الأسوار العدوي قاله يوم حصار الحجاج لمكة . وبين البيت ثم ثنت كرة بكرة . الاغاني ٢٣٢/١٧ ، العقد الفريد ٧٧/١ ، ١٤٢/٣ .
(٢) من رجز للامام علي قاله يوم خيبر . وبعده : أضرب بالسيف رؤوس الكفرة الروض الأنف ٢٤٢/٢ ، تهذيب اللغة ٤١٠/٤ ، الصحاح واللسان : حذر ، الاقتضاب ٣١٥ ، الخزائن ٥٢٣/٢ .
(٣) عجزه : ونشدت عن حجر بن أم قطام .
وهو لامرئ القيس من قصيدة في الفخر . نشدت : رفعت ذكره في الناس . شرح المقرب ٩ ظ ، الدرر اللوامع ٦٤/١ ، الديوان ١١٨ .
(٤) الاحزاب : ٣١ . (٥) همع الهوامع ٨٧/١ .
(٦) نسبة ابن فارس لحمد بن ثور وليس في ديوانه . وروايته في الصحابي والمقرب : الملف ورواية همع : المهلب ، قال الشنقيطي : والرواية الصحيحة المعلق بدل المهلب .
أ . الأرحبي : بغير اشاعر ، أي وهذا الأرحبي وهونبة إلى أرحب حتى من همدان .
الصحابي ٢٣٣ (بيروت) ، المقرب ١٠ ، الارتشاف ٣٤٩ و ، همع الهوامع ٨٧/١ ،
الدرر اللوامع ٦٤/١ .

فقوله : كنت ، على معنى الذي لأن الذي في المعنى : أنت ، وقوله :
سمعنا به : على لفظه . فأما قوله تعالى : ومن يؤمن بالله ويعمل صالحاً
يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً قَدْ أَحْسَنَ
اللَّهُ لَهُ رِزْقاً (١) .

فلا ينبغي أن يُحتجَّ به فيقال : قد قال خالدين ، بالجمع على معنى مَنْ ، ثم
قال بعده : قد أحسنَ الله له رِزْقاً ، بالإنفراد على لفظها ، لأنَّ خالدينَ
حالٌ من الضمير في يُدْخِلْهُ على معناه ، لأنَّه في المعنى جمع والضمير في له
عائد على مَنْ على لفظه . وإنما كان يكون فيه حُجَّة لو كان «خالدين»
حالا من نفس مَنْ .

وكذلك أيضا (٢) يجوز الحمل على اللفظ وعلى المعنى في كل شيء له لفظ
ومعنى ، موصولا كان أو غير موصول .

• • •

وأعلم أن اعتبار مسائل هذا الباب الصحيح منها من الفاسد بأن تبدل من
الاسم التام إن كان مرفوعاً ضمير المتكلم المرفوع وهو التاء ، وإن كان
منصوباً ضمير المتكلم المنصوب وهو النون والياء ، ومن الموصول اسماً
ظاهراً في معناه على حسب ما تقدم في معاني الموصولات . فإن صحَّت
المسألة بعد هذا الاعتبار فهي صحيحة قبله وإلا فهي فاسدة .

فإن قيل : هل يجوز أعجبَ زيدٌ ما كرهه عمرو؟ فالجواب : أن تقول : إن
أوقعتَ ما على مالا يعقل لم يجز ، لأنَّ تقدير المسألة اذ ذاك : أعجبَ (٣)
الحمارة ، وذلك فاسد . وإن أوقعتَ ما على أنواع من يعقل جازت المسألة ،
لأنَّ التقدير اذ ذاك أعجبَ النساءَ والرجالَ .

(١) في ج : ومن (يفتن منكن) يؤن باق . وما بين القوسين مقدم من آية الأحزاب : ٣١ ،
وانظر سورة الطلاق : ١١ .

(٢) ر : وكذلك يجوز الحمل على اللفظ أيضا .

(٣) ر : أعجبت ، وهو تحريف .

فإن قيل (١): هل يجوز أعجب زيدٌ مَنْ كره عمرو ؟ فالجواب إنك إن (٢)
أوقعت مَنْ على مَنْ يعقل جازت المسألة ، لأنَّ تقدير المسألة اذ ذاك
أعجب (٣) زيداً ، وإن أوقعت مَنْ على مالا يعقل المختلطة بمنَّ يعقل لم
تجز المسألة ، لأنَّ تقديرها اذ ذاك : أعجب (٤) زيداً والحمارَ ، مثلاً ،
وذلك غير جائز .

فعلى هذا تمشى مسائل هذا الباب .

* * *

قوله : ومثل ذلك : مادعا زيداً إلى الخروج ... إلى آخر الباب .
يعنى أنَّه مثل ما تقدّم في أنَّ الاعراب لا يظهر في « ما » وإن لم تكن موصولة .
وفي أنَّها تقع على ما تقع عليه الموصولة ، وفي أنَّه يجوز لك أن تعتبرها / [٢٥و]
بما اعتبرت به الموصولة من إبدالكَ من الاسم التام إن كان مرفوعاً ضميراً
المتكلم المرفوع ، وإن كان منصوباً ضمير المتكلم المنصوب . وتبدل منها
اسماً في معناها .

(١) : قيل لك .

(٢) ر : إذا لي .

(٣) ر : أعجبت ، وهو تحريف فالمعنى : أعجب زيد زيداً .

(٤) ج ، ، ر : أعجبت وهو تحريف والمعنى : أعجب زيد زيداً والحمار .

باب ما يتبع الاسم في اعرابه

وهو أربعة أشياء : النعت والعطف والتوكيد والبدل .
 ظاهر هذه الترجمة أن الأربعة مختصة بالأسماء ، وليس كذلك ، لأنها
 تنقسم قسمين : قسم تنفرد به الأسماء وهو النعت والتوكيد نحو : جاءني
 زيدٌ العاقلُ ، وجاءني زيدٌ نفسهُ ، وقسم يشترك فيه الاسم والفعل وهو
 العطف والبدل .

ومثالهما من الأسماء : قامَ زيدٌ وعمروُ ، وقامَ زيدٌ أخوكَ ، ومثالهما من
 الأفعال قوله تعالى : وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ
 يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا (١) وقال الشاعر :
 إِنَّ عَلِيَّ اللَّهِ أَنْ تَبَايَعَا تُؤْخَذُ كَرهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعَا (٢١)

(١) الفرقان : ١٩ .

باب النعت

النعت عند النحويين عبارة عن اسم أو ماهو في تقدير اسم ، يتبع ما قبله لتخصيص نكرة أو لأزالة اشتراك عارض في معرفة أو مدح أو ذم أو ترحم أو تأكيد ، مما يدل على حليته أو نسيه أو فعله أو خاصته من خواصه .

فقلنا : عبارة عن اسم أو ماهو في تقديره . أما الاسم فقد تقدم حده . وأما ماهو في تقديره فالظروف والمجرورات والجمل ، وذلك : مررتُ برجلٍ عَيْدِكَ ، أو (١) برجلٍ في الدارِ أو (١) برجلٍ قامَ أبوه . ويشترط في الظروف والمجرورات أن تكون تامة ، أي في وصف الموصوف بها فائدة وإلا فلا يجوز الوصف بها نحو : مررتُ برجلٍ اليومَ وبرجلٍ لك ، ألا ترى أن ذلك غير مفيد .

ويشترط في الجمل أن تكون محتملة للصدق والكذب . فأما قوله : ٩٨ (مازلتُ أَسْعَى بينهم وأختبِطُ حتى إذا جَنَّ الظلامَ واختلط) (٢) جاءوا بمدق هل رأيت الذئبَ قط (٣) (فوصف المدق بما لا يحتمل الصدق والكذب (٤) ، كأنه قال : بمدقٍ أغبر . والمدق : اللبن الذي مُدِقَ بالماء أي مُزِجَ بالماء ، فإتة يتخرج على إضمار القول ، كأنه قال : بمدقٍ تقولُ فيه إذا رأيت : هل رأيت الذئبَ قط ؟ والقولُ كثيراً ما يُحذف .

(١) ر : وبرجل .

(٢) ما بين القوسين نقله ناسخ ج من حاشية وهوليس في ر .

(٣) لم اعثر على نسبة هذا الرجز ، وقيل هو للمجاج . وروى : التبط ، ومعناه أعلو ، كناية عن سعيه عندهم للقرى ، الاختباط : سؤال المعروف من غير وسيلة . الكامل ١٤٩/٣ ، المحاسب ١٦٥/٢ ، ابن السجري ١٤٩/٢ ، الانصاف ٦٩ ، المعني ٦١/٤ ، الخزائن ٢٧٥/١ .

(٤) ما بين القوسين ليس في ر .

ويشترط كونه في الحمل أيضاً أن يكون فيها ضمير يعود على الموصوف ،
وحكمه في الحذف والإثبات كحكم الضمير العائد على الموصول إلا أن يكون
مرفوعاً فلانته (١) لا يجوز حذفه أصلاً ، مبتدأ كان أو خبراً (٢) .
واعلم أنه لا يوصف بما هو في تقدير الاسم إلا النكرة ، فإن أردت أن تصف
به المعرفة فلا بد من جعله في صلة موصول وحيث لا يسوغ لك ذلك نحو
قولهم : مررت بزيد الذي قام أبوه ويزيد الذي في الدار ويزيد الذي عندك .
وقولنا : لتخصيص نكرة ، مثاله : مررت برجل عاقل ، ألا ترى أنه
كان يحتمل جميع الرجال فلما وصفته بعاقل صار لا يقع إلا لمن (٣) هذه
صفته . وقولي : ولإزالة اشتراك عارض في معرفة ، مثاله : مررت بزيد
الخيّاط ، إذا كان بينك وبين مخاطبك عهد في زدين أحدهما خياطاً
والآخر ليس كذلك .

وانما قلنا أن الاشتراك في / مثل هذا عارض ، لأن المارء [دأذ]
وضعت على أن تخص مسماءها ، والنكرة بعكس ذلك .
وقولنا : أو مدح ، مثاله : بسم الله الرحمن الرحيم ، فالرحيم نعت لله
على جهة المدح .
وقولنا : أو ذم ، مثاله : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم . فالرحيم نعت
للشيطان على جهة الذم ، لأن الشيطان لا يعرض فيه الاشتراك لكون هذا
الاسم مختصاً به .
وقولنا : أو ترحم ، مثاله : مررت بزيد المسكين ، إذا كان زيد معلوماً
عند المخاطب ، فالنعت إذ ذاك على جهة الترحم والتحنن عليه .

• • •

(١) ر : فلا

(٢) في ر وفي نسخة بحاشية ج : غير مبتدأ . وفي ر بعده : قال الله تعالى «والملائكة يدخلون عليهم
من كل باب سلام عليكم» ، أي يقولون سلام عليكم . أو خبراً . أو : وهذه العبارة لا تتفق
مع السياق ويمكن وضعها بعد قوله : والقول كثيراً ما يضاف .

(٣) ر : عل من .

واعلم أنه لا يجوز أن يكون النعت للمدح ولا للذم ولا للترحم إلا إذا كان المنعوت معلوماً نحو ما ذُكِرَ أو مُنْزَلاً منزلة المعلوم نحو : مررتُ برجلٍ عاقلٍ ، إذا قُدِّرَتْ في نفسك أنه لعظم شأنه لا يحتاج إلى النعت بل هو معلوم وإن أتى باسم نكرة . أو كَانَ الوصف الذي هو للمدح أو للذم أو الترحم قد تقدمه وصف آخر في معناه فيكون الأول إذا ذاك للتخصيص والثاني على جهة المدح أو الذم أو الترحم نحو : مررت برجلٍ شجاعٍ وبطلٍ ، فشجاع إذا ذاك نعت أول (١) على جهة التخصيص وبطل (٢) ثناء ومدح له . وقولنا : أو تأكيد ، مثاله قوله تعالى : نَفْخَةٌ واحدة (٣) . فواحدة نعت على جهة التأكيد لأنه قد علم أن النفخة واحدة . ومثاله أيضاً قول الشاعر :

٩٩ تركتُ منازلهم كأمس الدابر (٤)
أي الماضي ، ومعلوم أن أَمَسَ ماضٍ ، لكنه جاء على طريق التأكيد .
وقولنا : مما يدل على حليته ، الحلية الصفة الثابتة كالزرق والكحل والطول والقصر والسواد والبياض .

وقولنا : أو نسبه ، النسب قد يكون إلى بلد نحو رجل بغدادي وإلى قبيلة نحو قرشي ، وإلى صنعة ، وأكثر ما يكون هذا على وزن فعّال نحو : خياط ونجار .
وقولنا : أو فعله ، نحو قائم وقاعد .

(١) ج ، ر : لأول ، وهو تحريف .

(٢) في نسخة بحاشية ج : والثاني على جهة المدح ، وهي في ر بعد قوله : ومدح له .

(٣) الحاقة : ١٣

(٤) صدره : خيلت غزالة قلبه بفوارس .

وهو لمبران بن حطان زعيم الخوارج ، والرواية : منزله ، والفسير يعود على الحجاج بن يوسف . وأنشد أبو عبيدة لصخر أخى الخنساء :

ولقد قتلتكم ثناء وموحداً وتركتم مرة مثل أمس المدهر

وروى : الدابر . مجاز القرآن ١/١١٥ ، الخصائص ٢/٢٦٧ ، الأغاني ١٦/١٥٥

(بولاق) ، المقد الفريد ٣/٢٥١ ، ٣٢١ ، الاقتصاب ٤٦٦ ، الدرر النواع ٧/٢ .

وقولنا : أو خاصة من خواصة ، مثاله : مررتُ برجلٍ ذي مالٍ ، أو برجلٍ قائمٍ أبوه ، لأن ماله وقيام أبيه من خواصه .

* * *

واعلم أن النعت لا يخلو من أن يرفع (١) ضمير المنعوت أو ظاهراً من سبب المنعوت . فإن رفع المنعوت فلا يخلو من أن يكون مشتقاً أو في حكم المشتق . والمشتق ما أخذ من المصدر نحو : قائم ، من القيام ، وقاعد من القعود ، والذي في حكم المشتق ما هو في معنى ما أخذ من المصدر نحو : رجلٌ "أسدٌ" ، أي شجاع ، فشجاع مأخوذ من الشجاعة ورجل ذي مال أي صاحب مال ، وصاحب مشتق من الصحبة .

فإن كان مشتقاً فلا يخلو أن يكون جارياً على فعله أو غير جارٍ ، ومعنى الجاري (٢) أن يكون مجيئه مشتقاً من فعله على قياس مطّرد في به نحو : فاعل من فَعَلَ كضارب من ضرب وفعل من فَعَلَ كظريف من ظَرَفَ ، وشبه ذلك . وغير الجاري ما لا يكون مجيئه في باب مطّرداً نحو : مِفعال من فَعَلَ كضيراب ضَرَبَ . فإن كان جارياً فإنه يتبع النعت في أربعة من عشرة ، وهي : الرفع والنصب والجر والتعريف والتذكير والأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، نحو قولهم : /مررتُ برجلٍ قائمٍ وبرجلين قائمين وبأمرأةٍ قائمةٍ [٢٦ و] وبأمرأتين قائمتين وبسائم قائماتٍ .

وان كان غير جارٍ نحو فعول بمعنى فاعل ، كضروب بمعنى ضارب وفعلٍ بمعنى مفعول كجريحٍ بمعنى مجروح ، أو مفعال أو مفعيلٍ نحو : رجلٌ مِضْرَاب وناقاةٌ مِخْطِيرٌ (٣) ، فإنه إذ ذاك يتبعه في ثلاثة من ثمانية ، وهي الرفع والنصب

(١) ر : ينعت .

(٢) ر : ونفى بالجاري .

(٣) مخطير : من الخطر وهو التبخير في المشي ، وناقاة خطارة : تحطّر بذلها أي ترفه مرة بعد مرة

وتضرب به مظهر من فعلها .

الصباح واللسان : خطير .

والخفض والتعريف والتذكير والافراد والثنية والجمع ، لأنه يكون للمذكر والمؤنث بغير تاء ، نحو مررت برجلٍ صبورٍ ، وبأمرأةٍ صبورٍ ، وبرجلينِ صبورينِ ، وبأمرأتينِ صبورينِ وبرجالٍ صبرٍ (١) وبنساءٍ صبرٍ (١) . ماعداً أفعل التي للمفاضلة فأنها لا تخلو من أن تكون مع مِـن أو مضافة أو معرفة بالالف واللام . فإن كانت معرفة بالالف واللام تبعت ما قبلها في أربعة من تسعة ، لأنها إنما تكون معرفة في كل حال . فأما مع مِـن فأنها تتبع الموصوف في اثنين من خمسة ، وهي : الرفع والنصب والخفض والتعريف والتذكير ، وتكون للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد .

وأما إذا كانت مضافة فأنه يجوز فيها أن تتبع ما قبلها في أربعة من العشرة المذكورة ، وأن تكون بمتزلتها مع من فلا تتبع الا في اثنين من خمسة : مررتُ برجلٍ أفضلِ القومِ وبرجلينِ أفضلِ القومِ وبرجالٍ أفضلِ القومِ . وبأمرأةٍ أفضلِ القومِ وبأمرأتينِ أفضلِ القومِ وبنساءٍ أفضلِ القومِ .

فإن أتبعها في أربعة من عشرة قلت : مررتُ برجلٍ أفضلِ القومِ وبرجلينِ أفضلِ القومِ وبرجالٍ أفضلِ القومِ وبأمرأةٍ فضلى القومِ وبأمرأتينِ فضلى القومِ وبنساءٍ فضلياتِ القومِ .

وان كان في حكم المشتق فلا يخاو أن يكون منسوباً أو غير منسوب ، فإن كان منسوباً جرى مجرى المشتق الجاري على فعله فيتبع ما قبله في أربعة من عشرة وان كان غير منسوب فلا يتبع ما قبله إلا في اثنين من خمسة (٢) . فتقول : مررتُ بأمرأةٍ حَجَرَ الرأسِ وكذلك : مررتُ بأمرأةٍ أسدٍ ، ولا تقول : حَجَرَةُ الرأسِ قال الشاعر :

مَثْبَرَةُ العُرْقُوبِ إِشْفَى المَرْفَقِ (٣)

(١) ج ، ر : صبور ، وهو تحريف . وانظر اللسان : صبر .

(٢) ر : في خمسة من اثنين ، وهو وهم .

(٣) انشده المازني ولم ينسبه وهو في هجاء امرأة ، المثبرة : الابرّة ، يريد أنها دقيقة العرقوب والعرقوب : وثرة الساق التي تتصل بمؤخر القدم . وفي ج : مبصرة ، وهو تحريف ، وسقطت -

فقال : لإشْفَى ولم يقل : لإشفاء ، وهو من صفات المؤنث . (١)
 ماعدا «آيا» فإنها تفرد وتذكر على كل حال ، ولا تثني ولا تجمع ولا
 يلزم تأنيثها ، فتبّع في اثنين من خمسة ، واحداً من وجوه (٢) الاعراب والتذكير.
 وما عدا مثلاً فإنها تذكر على كل حال فتكون كأي ، وقد تفرد على
 كل حال . وقد يجوز جمعها وتثنيها ، وأما (٣) إذا كانت غير مضافة فيلزم
 تثنيها وجمعها نحو : مررتُ برجلَيْنِ مثليَيْنِ وبرجلٍ أمثالٍ .
 والوصف بالمصدر — عندنا — من قبيل ما هو في حكم المشتق وله في
 الوصف طريقان : أحدهما : أن تريد المبالغة ، والثاني : أن لا تريدها .
 فإن لم ترد المبالغة فهو — عندنا — على حذف مضاف ، نحو : مررتُ
 برجلٍ عدلٍ ، تريد : ذي عدلٍ ، فإن أردت المبالغة فعلى جعل الموصوف
 هو المصدر مجازاً لكثرة وقوعه منه نحو : مررتُ برجلٍ ضاربٍ ، تريد أن
 الرجل نفسه هو الضرب لكثرة وقوعه منه ، ونظير هذا قوله تعالى : خُلِقَ
 الإنسانُ من / عَجَلٍ (٤) . فجعل الإنسان من العجل لكثرة وقوعه منه ، [٢٦ظ]
 خلافاً لأهل الكوفة ، فإنهم يزعمون أن المصدر وقع موقع الصفة فيجعلون
 ضارباً وعدلاً واقعين موقع ضارب وعادل . وذلك اخراج للمصدر عن أصله ،
 ومهما أمكن إبقاؤه على أصله كان أولى .

ومما يبين أنه باق على أصليته أنه لا يُثنى ولا يجمع ولا يؤنث كما كان

صن ز. الأشفي : المثقب الذي يستخدمه الاسكاف الشيرازيات ٣٤ ظ ، شرح مشكلات
 الحماسة ٤٦ ، الخصائص ٢٢١/٢ ، ١٩٥/٣ ، المخصص ٨١/١ ، الاقتضاب ٢٧٨
 اللسان : شفي .

(١) في حاشية ج : أنشده الفارسي ، مثيرة العرقوب : من الابهرة المعروفة والابهرة عظم مؤخر العرقوب
 وهو عظم لا صق بالكعب ٠٠٠ أ هـ . مقدار سطر لم يظهر في التصوير .

(٢) ج : وجه ، وهو تحريف .

(٣) ر : فأما .

(٤) الأنباء ٣٧ .

قبل أن تصف به إلا ماحكي شاذاً ، فقد حكى : فرس طوعة القيادة (١) ،
بتأنيث طوع ، وان كان في الأصل مصدراً . وأنشيدوا أيضاً :

١٠١ والحية الحثثة الرقشاء أخرجتها من جحرها آمات الهمالكلم (٢)
وقد حكى أيضاً : أضياف وضيوف وضيغان في ضيف ، وهو في الأصل
مصدر أضافه بضيفه ضيفا . ومثل هذا موقوف على السماع .

وان رفع (٣) النعت ظاهراً من سبب المنعوت نحو : مررت برجل قائم
أبوه ، يتبع المنعوت في اثنين من خمسة ، وهي : الرفع والنصب والخفض
والتعريف والتكثير . وأما الخمسة الباقية فيتبع فيها في السبب في لغة من قال :
أكلوني البراغيث ، وفي اللغة الفصيحة يكون مفرداً على كل حال ، ويتبع
في التكثير والتأنيث .

* * *

والنعت يكون اعرابه أبداً على حسب اعراب المنعوت في اللفظ إلا فيما
كان له من المنعوتين لفظ وموضع فانه يجوز أن يتبع المنعوت على لفظه
فيتفق اعرابهما ، وأن يتبعه على الموضع فيختلف اعرابهما ، وسنبين ماله
لفظ وموضع في باب العطف ان شاء الله تعالى .

* * *

واعلم أن النعت لا يكون إلا مشتقاً أو في معناه ، وقد تقدم . ومسأولاً
للمنعوت في التعريف وأقل منه تعريفاً . فلا بد من ذكر المعارف ومراتبها في

(١) طوعة العنان وطوع العنان : سلس القيادة ، التهذيب ١٠٦/٣ .

(٢) لأمية بن أبي الصلت . الحثفة مؤنث الحثف وهو الهلاك ، وفعله مهمل ويريد بآمات الله والكلم
المزالم التي يذكرها الجاوي ليخرج الحية من جحرها . شرح مشكلات الحماة ٤٧ ، الخصائص
١٥٤/١ ، ٢٠٥/٢ ، الميهج ٦ ، الحيوان ١٨٧/٤ ، المحكم ١٠١/٢ ، ٢٠٤/٣ ، اللسان
حذف ، عدل ، الديوان ٣١ .

(٣) ج ، ر : وقع ، وهو تصغير .

التعريف (١). فالمعارف خمسة أشياء : المضمرات وأسماء الإشارة والأعلام وما عرفَ بالألف واللام وما أضيف إلى معرفة إضافة محضة (٢) .

فأما الموصولات فمن قبيل ما عُرِفَ بالألف واللام ، وفي الذي تعرفت به بخلاف ، هل هو الألف واللام الملفوظ بها في مثل الذي أو المرادة معنى في مثل مَنْ وما ، وسنين ذلك في بابه ان شاء الله تعالى .

وأما الموصولات فقد تقدّم ذكرها في باب « نوع منه آخر » .

وأما المضمرات فتقسم ثلاثة أقسام : ضمير متكلم وضمير مخاطب وضمير غائب . وضمير الغائب ينقسم ثلاثة أقسام : مرفوع ومنصوب ومخفوض . والمرفوع ينقسم قسمين : متصل ومنفصل ، فالمنفصل : هو ، هي ، هما ، هم ، هن ، والمتصل : « هو » المستتر في مثل فَعَلَّ ، (وهي) المستترة في مثل فَعَلَّتْ ، والألف في مثل فَعَلَّا وفَعَلْنَا ، والواو في مثل فعلوا والنون في مثل فَعَلْن .

والمنصوب أيضاً ينقسم قسمين : متصل ومنفصل ، فالمنفصل : إياه ، إياها ، إياهما ، إياهن . والمتصل ما بعد الفعل في مثل : ضربه ، ضربها ، ضربتهما ، ضربتهن .

والمجرور كله متصل وهو ما بعد الخافض في مثل : به ، بها ، بهيم ، بهين .

وضمير المخاطب ينقسم ثلاثة أقسام : مرفوع ومنصوب ومخفوض . فالمرفوع ينقسم قسمين : متصل ومنفصل . فالمنفصل : أنت ، أنت ، أنتما [٢٧و] أنتم ، أنتن والمتصل ما بعد الفعل في مثل : فَعَلَّ ، فَعَلْنَا ، فَعَلْتُمْ ، فَعَلْتُن والمتصل أيضاً ينقسم قسمين : متصل ومنفصل فالمنفصل : إياك ، إياك ، إياكم ، إياكن . والمتصل : ما بعد الفعل في مثل :

(١) ر : التعريف ، وهو تحريف.

(٢) بقي المرفوع بالنداء ، وهو النكرة المقبل عليها . انظر مع المراجع ٥٥/١ .

ضَرْبَكَ ، ضَرْبَكَ ، ضَرْبَكَ ، ضَرْبَكَ .
(والمخفوض كله متصل وهو ما بعد الخافض في مثل : بِكَ ، بِكُمْ ، بِكُنْ (١) .
وضمير المتكلم ينقسم ثلاثة أقسام : مرفوع ومنصوب ومخفوض .
فالمرفوع ينقسم قسمين : متصل ومنفصل ، فالمنفصل : أنا ، نحن ، والمتصل
ما بعد فَعَلَ في مثل : فَعَلْتُ ، فعلنا . والمنصوب أيضاً ينقسم قسمين :
متصل ومنفصل . فالمنفصل : لِيَأَيَّ ، لِيَأَنَا . والمتصل ما بعد الفعل في مثل
ضَرْبَتِي ، ضَرْبَنَا .

والمخفوض كله متصل ، وهو ما بعد الخافض في مثل بي ، بنا .
واختلف في الياء من « تفعليتن » هل هي ضمير أو علامة تأنيث .
والصحيح أنها ضمير على ما نبيتن في بابہ إن شاء الله تعالى . فجملة
المضمرات على هذا أحد وستون مضمراً .

* * *

وأما أسماء الأشارت : فتقسم أيضاً ثلاثة أقسام ، قسم للبعيد ، وقسم
للمتوسط ، وقسم للقريب .

والذي هو للقريب ينقسم قسمين : مذكر ومؤنث . والمذكر ينقسم ثلاثة
أقسام :

مفرد ومثنى ومجموع ، وكذلك المؤنث .

فللواحد المذكر : ذا وهذا ، وللاثنتين : ذان وهذان ، وللجماعة : أولاء
وهؤلاء . والواحدة المؤنثة : ذِي وَتِي وتَا وَهَذِي وهَاتِي وهَاتَا وهذه في الوصل
وَذِهْ وهذه بسكون الهاء في الوقف . وللاثنتين : تَانِ وهَاتَانِ . والجمع كالجمع
والذي هو منها للمتوسط ينقسم أيضاً قسمين : مذكر ومؤنث .
وكلاهما ينقسم ثلاثة أقسام (فالذكر مفرد ومثنى ومجموع وكذلك المؤنث .

(١) سقط ما بين القوسين من د .

فللواحد المذكر : ذاك ، وللثنتين : ذانِكْ ، وللجمع : أولاكْ (١)
وأولاكْ ، بتشديد اللام وتخفيفها ، وعليه قوله :

(١٠٢) من بين أولاكْ إلى أولالِكا (٢)

وأولكْ ، وقد قيل : إنَّ أولكْ للبعيد . وللواحدة المؤنثة : تيكْ . وللثنتين :
تانِكْ . والجمع كالجمع .

والذي هو منها للبعيد ينقسم أيضاً قسمين : مذكر ومؤنث . والمذكر مفرد
ومثنى ومجموع . وكذلك المؤنث . فللواحد المذكر ذلكْ . وللثنتين :
ذانِكْ بتشديد النون (٣) وذانِيكْ ، بإبدال ياء من احدى النونين . وقد قرئ
قدانِيكْ بُرْهانٍ مِن رَبِّكَ (٤) . بإبدال احدى النونين ياء . وفي الجمع :
أولالكْ وعليه قوله :

١٠٣ أولكْ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أُشَابَةً وَهَلْ يَعِظُ الضَّلِيلَ إِلَّا أُولَالِكا (٦)
وللواحدة المؤنثة : تِلْكَ وتلكْ ، بفتح التاء وكسرهما ، وتالِكْ ، وعليه قوله :

(١) تكرر ما بين القوسين في ر .

(٢) لم ينسب لقالل . وفي الدرر : أولاك في الموضعين . ونقل أنها لغة حكاهما بعض أهل اللغة
وهي للمتوسط . الدرر الزامع ١/٥٠ .

(٣) الأصل تخفيف النون والتشديد لغة وبها قرأ ابن كثير . النشر ٢/٢٤٠ .

(٤) رويت هذه القراءة في الشواذ عن ابن كثير ، والقراءة المشهورة عنه :

فذانك ، بتشديد النون . ابن خالويه ١١٣ ، النشر ٢/٢٤٠ ، القصص ٣٢ .

(٥) انظر المنصف ١/١٦٥ .

(٦) من إبيات رواها أبو زيد لأخي هيرة بن عبد مناف الملقب بالكلمية . صدره في النوادر :
ألم تك قد جريت ما الفقر والغنى .

ورواية المنصف واللامات : أولالك قومي وهي أسلم لأنها لا تجمع بين لفتين في بيت واحد
الاشابة : الاخلاط من الناس يصف قومه بالصفاء في النسب وإخلاص النصح له .
النوادر ١٥٤ اصلاح المنطق ٣٨٢ اللامات ١٤٢ ، المنصف ١/١٦٦ ، الخزائن ١/١٩٠ .

١٠٤ إلى الجُودى حتى عادَ صَخْرًا . وحانَ لتالكَ الغُمرِ انحصارُ (١)
واللّنين تانكَ بتشديد النون ، وتانيكَ بابدال إحدى التونين باء ، والجمع ،
كالجمع . فهذه جميع المشارات .
* * *

وأما العلم فهو ما علق في أول أحواله على مسمى بعينه (في جميع الأحوال
من غيبة وتكلم وخطاب) (٢) .
فقولي : ما عُلّق في أول أحواله على مسمى ، يحترز من المعرف بالألف
واللام أو بالاضافة، فإنه كان نكرة قبل ذلك .

وقدولي : في جميع الأحوال (٣) من غيبة وتكلم
وخطاب / تحرز من المشار اليه الذي لا يقع على المسمى
إلا في حال الإشارة ومن المضر لأنه لا يقع أيضاً على المسمى إلا [٢٧ظ]
في حال الغيبة ان كان ضمير غائب ، أو التكلّم ان كان ضمير متكلم أو
الخطاب ان كان ضمير مخاطب .
* * *

وأما المعروف بالألف واللام : فهو كل اسم يكون معرفة وفيه الألف
واللام ، فإذا زالت عنه صار نكرة . وهذا تحرز من مثل : الحارث والعبّاس
فإنّ كلّ واحد منهما معرفة زالت عنه الألف واللام أو لم تزل . فهو أذن
من قبيل الأعلام .
* * *

وأما المعروف بالاضافة : فهو كل ما أضيف إلى معرفة من هذه المعارف
اضافة محضة . والاضافة كلّها محضة إلا في أماكن محصورة وهي : إضافة

(١) للقطامي (عبر بن شيم) . وفي البيت إشارة إلى قصة قوم نوح واهلاكهم بالطوفان :
والنمر جمع غمرة ، وغمره كل شيء شدته . والنمر : الماء الكثير . القلان : غمر ،
الديوان ١٤٤ .

(٢) سقط ما بين القوسين من ح .

(٣) ج : أحواله .

اسم الفاعل واسم المفعول بمعنى الحال والاستقبال ، والصفة المشبهة باسم الفاعل ، والأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل وإضافة « غيرك وشبهك » ومثلكَ وخدتكَ وتربكَ وهدكَ وكفبكَ بفتح الكاف وكسرهما وكفبكَ بضم الكاف والفاء وكفائكَ وشرعكَ وحسبكَ وناهيكَ من رجل (١) وواحد أمه وعبدُ بطنه وعُبرُ الهواجير وقيدُ الأوابد . وهذه كلها لا خلاف في أن إضافتها غير محضة . والذي في إضافته خلاف هو أفعَل التي (٢) للمفاضلة إذا أُضيفت إلى معرفة (٣) ما فيه الألف واللام نحو أفضل القوم ، والصفة المضافة للموصوف نحو قراءة من قرأ : وأنه تعالى جُدُّ ربنا (٤) . بضم الجيم ، أصله : ربنا الجُدُّ أي العظيم ، فقد تمت الصفة على الموصوف . وكذلك قول الشاعر :

١٠٥ يا فِرَّ إنَّ أباكَ حَيَّ خُوَيْلِدُ قد كنتُ خائفهُ على الأحماق (٥)
أراد : خويلداً الحي ، فقدّم الصفة وأضافها إلى الموصوف . والموصوف المضاف إلى صفته نحو قوله تعالى : ولدارُ الآخرةِ خيرٌ (٦) . وقولهم : صلاةُ الأولى ومسجدُ الجامع ، المعنى : الدارُ الآخرةُ والصلاةُ الأولى والمسجدُ الجامعُ .

والصحيح أنَّ إضافته ذلك كله غير محضة لما يذكر في موضعه إن شاء الله تعالى

(١) هند : أي أثقلت وصف محاسنه أو هو المنسوب إلى الجلادة والكفاية ، وشرعك أو حسبك

انظر الكتاب ٢١٠/١ ، المقتضب ٢٨٦٤ .

(٢) كذا والإولى : الذي .

(٣) سقطت (إل) من ج .

(٤) سورة الجن : ١١ .

(٥) بلجار بن سلى (جاهل) . قر : مرخم قره وهو المهجو . الاحماق : ولادة الأحق

والفارسي والمرزوقي والزنجشري يرون زيادة (حى) وانها مقحمة . النوادر (٦)

الخصائص ٢٨/٣ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٤٥٣ ، الفصل ٩٥ ، الخزائن ٢١٠/٢ .

(٦) يوسف : ١٠٩ .

واعرف هذه المعارف المضمرات ثم الأعلام ثم المشار ثم ما عُرِف بالألف واللام . وقد تقدّم أنّ الموصول في التعريف بمنزلة ما عرف بالألف واللام . وما أضيف الى معرفة من هذه المعارف فهو بمنزلة ما أضيف اليه إلّا المضاف الى المضمر فأنّه في رتبة العلم . هذا مذهب سيويه وهو الصحيح (١) .

وخولف سيويه في ذلك في المشار والمضاف الى معرفة فأما المشار فزعم الفراء أنّه أعرف من العلم (٢) . وسنبيّن فساد ذلك في باب المعرفة والنكرة . وأما المضاف الى معرفة فزعم المبرد (٣) أنّه أدون ممّا أضيف اليه في التعريف قياساً على المضاف الى المضمر لأنّه دونه في التعريف (٤) . والذي يدلّ على فساد مذهبه قوله :

١٠٦ كخُذروف الوليدِ المُثَقَّبِ (٥)
والمثقبُ نعت للخذروف ، وقد تقدم أنّ النعت لا بدّ أن يكون مساوياً للمنعوت أو أقلّ منه تعريفاً ، فلو كان الأمر على ما ذهب اليه لم يجز لانّ المثقب على [٢٨ و] مذهبه هو (٦) نعت أعرف من خذروف وهو المنعوت . وقوله أيضاً :
١٠٧ كقيسٍ الظباءِ الأعفرِ انضرجتْ له* عقابٌ تدكّت من شماريخِ ثهلانِ (٧)
فوصف المضاف إلى مافيه الألف واللام بما فيه الألف واللام .

- (١) الكتاب ٢٢٠/١ ، الجمل ١٩٢ ، الانصاف م ١٠١ ، المص ٥٥/١ .
- (٢) الانصاف : مسألة ١٠١ ، المص ٥٦/١ .
- (٣) هو أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي بالولاء ولد بالبصرة واخذ عن المازني وقصد به اد فكان امام عصره في النحو اللغة والأدب . توفي ببغداد عام ٢٨٥ هـ . السيرافي ٧٢ ، الزبيدي ٢٣ ياقوت ١١١/١٩ .
- (٤) المثقب ٢٨٢/٤ .
- (٥) تمامة : فأدرك ، لم يجهد ولم يشن ، شأوه يمر
وهو لامرئ القيس في وصف فرسه . الديوان .
- (٦) ر : وهو .
- (٧) لامرئ القيس يصف فرسه . الاعفر الذي لونه بين الحمرة والنبرة . ثهلان : اسم جيل وشماريخه : رؤوسه . جمهرة اللغة ٧٩/٢ . المنصف ١٢/٣ ، تنقيح اللسان : ١٧٩ الديوان ٩٢ .

وهذا كله دليل على صحة ما ذكرنا من أن ما أضيف إلى معرفة فهو بمنزلة
في التعريف .

• • •

واعلم أن الأسماء تنقسم ثلاثة أقسام ، قسم ينعت ولا يُنعت به . وقسم
لا يُنعت ولا يُنعت به . وقسم يُنعت ويُنعت به .
فالذي لا يُنعت ولا يُنعت به خمسة : المضمرات وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام
، كم الخيرية وكل اسم متوغل في البناء (١) نحو : الآن وأين ومن .
واندي يُنعت ولا يُنعت به : الأسماء الأعلام نحو : زيد وعمر ومكة
، عثمان .

والقسم الذي يُنعت وينعت به : المشارات وما بقى من الأسماء إذا كان مشتقاً
أو في حكمه .

والأسماء كلها تنحصر في المعرفة والنكرة . فأما النكرة فلا تنعت الا بالنكرة
وأما المعرفة فمحصورة في الخمسة الأنواع المذكورة .

أما المضمرة فلا ينعت ولا ينعت به كما تقدم . وأما المضاف فبمنزلة العلم
فيوصف بما يوصف به العلم والعلم يوصف بما فيه الألف واللام ، وبالمشار
وبما أضيف إلى معرفة . وأما المشار فلا يوصف الا بما فيه الألف واللام خاصة .
والمصاحب إلى المشار ينعت بالمشار وبالألف واللام وبما أضيف إليهما .
أما المعرف بالألف واللام فينعت بما فيه الألف واللام وبما أضيف إلى ما فيه
لألف واللام . والمضاف إلى ما فيه الألف واللام ينعت بما ينعت به المعرف
بالألف واللام .

• • •

(١) في حاشيته : وفي بعض النسخ وكل اسم غير متمكن ، وغير المتمكن هو الذي (يلزم) موضعاً
واحداً كما انتهت عليه أو موضعين كقيل وبعد ، وهذا أجود لأنه يرد على الأول الموصولات كلها
وأسماء الإشارة فإنها كلها متوغلة في البناء ويمت بها . ١٨٠ .

واعلم أن الصفة لا تخلو من أن تتكرر أو لا تتكرر . فإن لم تتكرر فلا يخلو
المنعوت من أن يكون معلوماً أو مجهولاً ، فإن كان مجهولاً فالأُتباع ليس الا
نحو : مرتُّ برجلٍ كريمٍ وبزيدٍ العاقلِ ، اذا لم يكن زيد معلوماً عند المخاطب
الا أنْ تقدِّره ، وان كان مجهولاً ، تقدير المعلوم فإنه اذْلك يجوز الاتباع
والقطع وكأنَّ المخاطب يبنى على أنَّ الصفة يتبين بها الموصوف وإن لم تُورد
تابعة لأنها لا تتبين (١) الاَّ به وذلك نحو : مرتُّ برجلٍ كريمٍ وكريماً .
وان كان المنعوت معلوماً عند المخاطب فلا تخلو الصفة من أن تكون صفة مدح
أو ترحم أو ذم أو غير ذلك . فإن كانت غير ذلك فالأُتباع ليس الاَّ نحو : مرتُّ
بزيد الطويلِ وبزيد الأُزرقِ . وان كانت الصفة صفة مدح أو ذم أو ترحم
وكان الموصوف معلوماً عند المخاطب جاز الأُتباع والقطع ، فإذا قطعت فإنَّ
القطع إلى الرفع على خبر ابتداء مضمر ، وإلى النصب باضممار فعل تقديره أمدح
ان كانت الصفة صفة مدح ، أو أذمَّ إن كانت الصفة صفة ذم . أو أرحم ان
كانت الصفة صفة ترحم .

ومن الناس من لم يجز القطع الا بشرط تكرار الصفة وذلك / فاسد لأنه قد [٢٨ ظ]
حكى من كلامهم . : الحمدُ للهَ أهلَ الحمدِ ، والحمدُ للهَ الحميدُ بنصب
الحميد وأهل الحمد ، وحكى ذلك سيويه (٢) .

فإن تكررت النعوت فلا يخلو من أن يكون المنعوت معلوماً أو مجهولاً ،
فان كان مجهولاً فالأُتباع ، الا في موضعين ، فإنه يجوز الاتباع والقطع :
أحدهما أن يقدره وان كان مجهولاً تقدير المعلوم تعظيماً له وكأنَّ المخاطب
يبنى على أنَّ الصفة وان لم تر تابعة يتبين بها الموصوف لأنها لا تتبين إلا به
نحو قولك : مرتُّ برجلٍ كبيرٍ الأقدام شريفٍ الآباءِ .
والآخر أن تكون الصفة المقطوعة قد تقدمها صفة متبعة تقاربها في المعنى وذلك نحو
قولك : مرتُّ برجلٍ شجاعٍ فارسٍ ، لأنَّ الشجاعة تفهم منها الفروسية ومن
ذلك :

(١) ج : تليق ، وهو تحريف .

(٢) الكتاب ٢٤٨/١ .

١٠٨ ويأوى إلى نسوة عطّسل وشعثاً مراضيع مثل السعالى (١)
فنصب شعثاً على القطع لأنه لما وصفهن (٢) بالعطل فهم من ذلك أتتهن شعث.
فإن كان المنعوت معلوماً فلا يخلو أن تكون الصفة صفة مدح أو ذم أو ترحم
أو لا تكون. فإن لم تكن فالاتباع ليس الا، نحو: مررت مررت بزيد الطويل
الابيض الأشم.

وان كانت الصفة صفة مدح كالشجاع والكريم، أو ذم كالفاسق والخبيث أو ترحم
كالمسكين والفقير جاز لك ثلاثة أوجه: اتباع الجميع وقطع الجميع واتباع بعض
وقطع بعض.

واذا أتبت بعضاً وقطعت بعضاً بدأت بالاتباع قبل القطع، ولا يجوز
القطع ثم الاتباع، لأن ذلك يؤدي إلى الفصل بين النعت والمنعوت بجملة أجنبية،
ألا ترى أن الصفة اذا قطعت إلى النصب فإن الصفة منصوبة باضمار فعل فتكون
قد فصلت بجملة فعلية أجنبية. واذا قطعت إلى الرفع كانت على خبر ابتداء مضمرة
فتكون الجملة اسمية أجنبية. فمثال قطع الجميع: مررت بزيد الكريم الشجاع
الطويل، برفع جميع الصفات أو نصبها أو رفع بعض ونصب بعض.
وأما اتباعها كلها فإن تخفض جميع الصفات في المثال المذكور، وأما اتباع
البعض وقطع البعض فإن تخفض الكريم في المثال المذكور وتقطع ما بعده، ولا
يجوز أن تنصب (٣) الكريم أو ترفعه على القطع ثم تخفض ما بعده على الاتباع
لما يؤدي إليه من الفصل بين الصفة والموصوف بالحمل الأجنبية كما تقدم.

• • •

(١) لامية بن أبي عائذ الهذلي في وصف صياد، ورواية السكري:

له نسوة عاطلات الصدور
عوج مراضع مثل السمالى
ولا شاهد فيه. ورواية سيويه بجرشث في أول الموضحين من الكتاب ونصب شعثاً يفعل قدره
الخليل: أذكر من، الفراء: أذهبن، والرضي: أرحمهن. الكتاب ١/ ١٩٩، ٢٥٠، معاني
القرآن ١/ ١٠٨، المخصص ١٦/ ١٣١، المنفصل ٩٩، الخزائن ١/ ٤١٧، ديوان، الهذليين
١٧٢/ ٢.

(٢) ر: وصفن. (٣) ر: يتنصب.

ولا يجوز عطف بعض النعوت على بعض لأن ذلك يؤدي إلى عطف الشيء على نفسه ، إلا أن تختلف معاني النعوت نحو قولك : مررت بزيد الكريم والشجاع والعاقل وسواء كانت متبعة أو مقطوعة .

* * *

وإذا اجتمع نعوت ومنعوتون فلا يخلو أن تفرقهما أو تجمعهما أو تفرق المنعوتين (١) وتجمع النعوت أو تفرق النعوت وتجمع المنعوتين . فإن جمعتها نحو قولك : قام الزيدون العقلاء . أو فرقتهما نحو قولك : زيد العاقل وعمرو الكريم وعبد الله الظريف ، أو جمعت المنعوتين وفرقت النعوت نحو قولك : الزيدون العاقل والكريم والشجاع ، كان حكمه في ذلك كله حكم المنعوت المفرد في الاتباع والقطع في أماكن القطع ، إلا أنه يجوز جمع المنعوتين [٢٩ و] وتفرق النعوت في جميع الأسماء نحو قوله :

١٠٩ بكيت وما بكاء رجل حزين على ربتين مسلوب وبال (٢)
إلا في أسماء الإشارة ، فإنه لا يجوز ذلك فيها . فلا يجوز أن تقول : مررت بهذين الطويل والقصير ، لعل تذكر بعد أن شاء الله تعالى .

فإن فرق المنعوتين وجمعت النعوت فلا يخلو الأعراب من أن يتفق أو يختلف فإن اختلف فالقطع ليس إلا نحو : ضرب زيد عمراً العاقلان ، بالرفع على خبر ابتداء مضمرة تقديره : هما العاقلان ، والنصب بأضمار فعل تقديره : أعنى العاقلين .

هذا مذهب أهل البصرة (٣) وأما أهل الكوفة فيفصلون المختلف الأعراب لمختلف في المعنى ومختلف . فما اختلف فالقطع ليس إلا ، نحو ماتت قدم من : ضرب

(١) ر : يفرق المنعوتون .

(٢) نسب في الكتاب لرجل من بابه ونسبة السيوطي لا ينميادة . ويجوز في «سلوب وبال» الرفع على القطع ، وأمرهما السيوطي بدلين . الكتاب ٢١٤/١ ، المقتضب ٢٩٩/٤ ، المغني ٣٩٣ ، شواهد المغني ٢٦٢ .

(٣) الكتاب ٢٤٦/١ ، المقتضب ٣١٦/٤ .

زيدٌ عمراً. وما أُنْفَقَ أجزاؤا فيه الاتباع بالنظر الى المعنى، والقطع في أماكن القطع وذلك نحو : ضاربٌ زيدٌ عمراً . فَأَنَّ كل واحد من الاسمين ضارب ومتضروب في المعنى (١) .

وأجازوا أن يكون العاقلان في المعنى نعت لزيد وعمرو على معنى عمرو (٢)، فيغلب المرفوع خاصة لأنه عمدة وهو مذهب القراء (٣) .

ومنهم من أجاز الرفع والنصب على الاتباع فيغلب تارة المرفوع وتارة المنصوب لأن كل واحد من الاسمين معناه معنى المرفوع من حيث هو ضارب ومعناه معنى المنصوب من حيث هو مضروب ، وهو مذهب ابن سبيلان . (٤)

والصحيح أنه لا يجوز الا القطع ، بدليل أنه لا يجوز : ضاربٌ زيدٌ هنداً العاقلة ، برفع العاقلة ، على أن تكون نعتاً لهند على المعنى ، باتفاق من البصريين والكوفيين ..

فكما لا يجوز في نعت الاسم اذ أفرد الحمل على المعنى كذلك لا يجوز اذا ضممته الى غيره . فَأَنَّ اتفق الاعراب فلا تخاو الأسماء من أن تتفق في التعريف والتكثير أو تختلف في التعريف أو التنكير .

فان اختلفت فالقطع ليس الا نحو قام زيدٌ ورجلٌ الكريمان ، على أنه خبر ابتداء مضمر ، والكريمين على النصب بأضمار فعل ولا يجوز الاتباع لأن المعرفة تطلب نعتاً معرفاً والنكرة تطلب نعتاً منكرأ ، وذلك لا يمكن في اسم واحد في حال واحدة .

(١) مجالس ثعلب ٤١٧ ، جمع المواع ١١٩/٢ .

(٢) الصواب : زيد ، ليتفق مع المثال .

(٣) جمع المواع ١١٩/٢ .

(٤) انظر الجمع ١١٩/٢ . وابن سبيلان هو أبو جعفر محمد بن سبيلان الضريير ، وا' ببدا

وكان من مذهب الكوفيين في النحو والغة وكان مقرئاً له اختيار لم يحالف فيه المشهور توني

عام ٨٢٣١ . ابن التديم ١٠٤ ، ياقوت ٢٠١/١٨ ، ابن الأنباري ٢١٢ .

فإن اتفق الاعراب والتعريف أو التنكير فلا يخلو أن يكون بعض المنعوتين مستفهماً عنه وبعضهم غير مستفهم عنه ، أو يتفقوا في الاستفهام أو في غيره . فإن كان (١) البعض مستفهماً عنه وبعضهم غير مستفهم عنه لم يجز إلا القطع نحو قولك : من أخوك وهذا محمد العاقلان . على أنه خير ابتداء مضمراً ، والعاقلين على النصب بأضمار فعل : أعنى . ولا يجوز أن يكون العاقلان نعتاً لمحمد وأخوك ، (٢) لما نذكر بعد أن شاء الله تعالى .

فإن اتفق المنعوتون في الاعراب والتعريف أو التنكير والاستفهام أو غيره . فلا يخلو العامل أن يكون واحداً أو أزيد ، فإن كان واحداً فالاتباع والقصص في أماكن القطع ، نحو : أعلمتُ زيداً بكرةً أخاك العلاء . ونحو قولك : قام زيد وجعفر العلاء ، لأن قام هو العامل في زيد بنفسه وفي عمرو وجعفر بواسطة حرف العطف ، فإن كان العامل أزيد من واحد [٢٩ظ] فلا يخلو جنس العامل من أن يتفق أو يختلف . واختلاف العوامل في الجنس أن يكون أحدهما (٣) من جنس الأسماء والآخر من جنس الأفعال أو الحروف . والحروف المختلفة المعاني (٤) أيضاً بمتزلة العوامل المختلفة الجنس . فإن اختلفت العوامل في الجنس فالقطع ليس إلا . خلافاً للجزمي (٥) ، فإنه يجوز الاتباع والقطع في أماكن القطع ، وذلك نحو قولك : قام زيد وهذا محمد العاقلان . على أنه خير ابتداء مضمراً ، والعاقلين على النصب بأضمار فعل . لأن العامل في زيد «قام» (٦) .

(١) سقطت كان من ج ٤ ر

(٢) الكتاب ٢٤٧/١ .

(٣) ر : أحدهما . (٤) ر : بالمعاني

(٥) هو أبو جبر صالح بن إسحاق الجزمي ، ولد بالبصرة ، أخذ النحو عن الأحفش الأوسد والفة عن أبي عبيدة والاصمعي وأبي زيد ، توفي عام ٨٢٢٥ . ترجمة تيسري ٥٥ ، اريدي

٤٦ ، ياقوت ٥/١٢ ، القفطي ٨١/٢ .

(٦) في المسح أن الاتباع جوزه قوم منهم الأبخش ١١٨/٢ وأنظر المختضب ٣١٤/٤ .

وكذلك لو قلت : مررت بزيد ودخلتُ الى أخيك العاقلين لم يجوز إلا القطع كما تقدم لمخالفة معنى الباء لمعنى إلى . فان اتفقت العوامل في الجنس فلا تخلو أن تتفق في اللفظ والمعنى ، نحو : قام زيد وقام عمرو ، أو في اللفظ لا في المعنى ، نحو : وجد الضالة زيد ووجد زيد على عمرو (١) ، أي غضب عليه . أو يتفقا في المعنى لا في اللفظ ، نحو : ذهب زيد وانطلق بكر ، أو تختلف في اللفظ والمعنى نحو : أقبل زيد وأدبر عمرو . فان اختلفت في اللفظ والمعنى ، أو في المعنى دون اللفظ ، فمذهب سيويه ومن أخذ بمذهب القطع والاتباع في أماكن القطع ، ومذهب المبرد وأبي بكر السراج القطع ليس إلا (٢) ، لما يذكر بعد (٣) ، ان شاء الله تعالى .

وان اتفق المعنى واختلف اللفظ نحو ما تقدم من : ذهب زيد وانطلق عمرو ، فمذهب سيويه والمبرد ومن أخذ بمذهبهما الأتباع والقطع في أماكن القطع . ومذهب أبي بكر القطع ليس إلا (٤) لما نبيّن بعد .

وان اتفق اللفظ والمعنى نحو ما تقدم من : قام زيد وقام عمرو ، فمذهب كافة النحاة الأتباع والقطع في أماكن القطع ، إلا أبا بكر فإنه يقطع ولا (٥) يجوز الاتباع الا بشرط أن يقدر الاسم الثاني الذي يقطع بعده معطوفاً على الاسم الأول ، ويكون العامل الثاني تأكيداً للأول غير عامل في الاسم الثاني ، فحيثما يجوز الاتباع والقطع لأن العامل واحد نحو قام زيد قام عمرو ، اذا جعلت قام الثاني تأكيداً للأول (٦) .

فأما امتناع تفريق النعوت وجمع المنعوتين في أسماء الإشارة فسبب ذلك أن كل نعت لابد له من ضمير يعود على الموصوف لربطه به ، الا أسماء الإشارة

(١) ر : وجد على زيد عمرو .

(٢) انظر الكتاب ٢٤٧/١ والمقتضب ٣١٥/٤ ، والاصول ٣٢/٢ ، المع ١١٨/٢

(٣) ر : بعد في موضعه . (٤) الاصول ٣٢/٢ ، المع ١١٦/٢ .

(٥) سقط ما بين القوسين من ج .

(٦) الاصول ٣٢/٢ ، مع : المواضع ١١٩/٢ .

فانها لا توصف الا بالحوامد ، نحو : مررتُ بهذا الرجلِ ، وان وصفت بالمشتق فعلى أن يكون قائماً مقام الجامد ، نحو : مررتُ بهذا العاقلِ ، تريد بهذا الرجلِ العاقلِ ، فحذفت الموصوف وأقمت الصفة مقامه ، ولذلك يقل مجيئه بالمشتق في صفة المشار . فإذا تقرر أنها توصف بالحوامد والحوامد لا تحتل (١) الضمير جعلوا (٢) نائباً عن الضمير في الربط كونه موافقاً لموصوفه في الافراد والتثنية والجمع ، فلذلك لم يجز أن تقول : مررت بهذين الطويل والقصير ، لأنك لو فعلت ذلك لزالّت المشكلة التي هي الرابط بين الصفة والموصوف في أسماء الاشارة كما تقدم .

وأما امتناع الاتباع اذا اختلف / الاعراب فلان أحد المنعوتين يطلب النعت [٣٠] مرفوعاً والآخر يطلبه منصوباً أو مخفوضاً ، ولا يتصور أن يكون اسم واحد في حين واحد مرفوعاً وغير مرفوع .

وأما امتناع الاتباع اذا كان بعض المنعوتين مستفهماً عنه وبعضهم غير مستفهم عنه فمن قبل أن النعت داخلٌ فيما يدخل فيه المنعوت في المعنى ، فاذا قلت : من أخوك العاقل ؟ فالعاقل مستفهم عنه كالأخ ، حتى كأنك قلت : من العاقل ؟ والمستفهم عنه مجهول . واذا قلت : هذا زيد العاقل . فالعاقل خبر هذا كزيد ، حتى كأنك قلت ، هذا العاقلُ ، فالعاقل معلوم (٣) ، فلو قلت : هذا زيد ومن أخوك العاقلان ، على النعت لزيد والأخ ، لوجب أن يكون العاقلان معلوماً مجهولاً في حالة واحدة ، فلذلك عدل إلى القطع . واما امتناع الاتباع اذا اختلف جنس العامل فسيببه أن النعت داخل في معنى المنعوت ، كما تقدم ، فاذا قلت : قام زيد العاقلُ ، فالعاقلُ فاعل في المعنى ، كأنك قلت : قام العاقلُ . فاذا قلت : هذا زيد وقام عمرو العاقلان ، على الاتباع ، لكان

(١) ر : تتحمل .

(٢) ج : وجعلوا ، والوار وزيادة .

(٣) ر : معلوم هذا .

العاقلان خبراً من حيث هو نعت للخبر (١) ومخبراً عنه من حيث أنه نعت الفاعل والفاعل مخبر عنه ، واسم واحد لا يكون خبراً مخبراً عنه في حال واحدة . وكذلك حرفاً الجر المختلف المعنى بمتزلة العامل المختلف الجنس ، وذلك أنك إذا قلت : مررتُ بزید العاقل ، فالعاقل ممرور به (٢) حتى كأنك قلت : مررتُ بالعاقل . وإذا قلت : دخلتُ إلى أخيك الكريم ، فالكريم مدخول إليه كأنك قلت : دخلتُ إلى الكريم ، فلو قلت : مررتُ بزید ودخلتُ إلى أخيك العاقلين ، لكان «العاقلين» وهو اسم مفرد مجروراً على الالصاق (٣) وعلى انتهاء الغاية ، واسم واحد لا ينجر على معنيين مختلفين .

وتوهم الجرمي أن منع ذلك إنما هو من طريق أن عاملين لا يعملان في معمول واحد ، وتقرر عنده أن العامل في النعت إنما هو التابع كما نذهب نحن إليه ، فأجاز الاتباع وإنما الامتناع عندنا لما ذكرت .

وأما امتناع الاتباع عند المبرد إذا اختلفت العوامل في اللفظ والمعنى نحو : أقبل زيدٌ وأدبر عمرو . أوفي المعنى لافي اللفظ نحو : وجد الضالة زيدٌ ووجد على بكرٍ عمرو ، فمن طريق أنك إذا قلت : أقبل زيدٌ العاقل ، فالعاقل في المعنى قبل ، فكأنك (٤) إذا قلت : أدبر زيدٌ العاقل ، فالعنى أيضاً : أدبر العاقل . فلو قلت : أقبل زيدٌ وأدبر عمرو العاقلان ، على الاتباع لزيد وعمرو لكان العاقلان . فاعلين ، على أن يكون أحدهما قد فعل خلاف فعل الآخر ، وذلك غير جائز عنده (٥) إذ لم يحضره لذلك نظير في كلامهم ، وهو عندنا جائز (٦) بدليل قولهم : اختلف الزيدان ، فالزيدان فاعل وقد فعل أحدهما خلاف ما فعل الآخر .

(١) ج : الخبر عنه ، وهي زيادة . (٢) سقطت (به) من ر .

(٣) الاطلاق ، وهو تحريف . (٤) ر : فانك .

(٥) احتج المبرد لرأيه هذا في المقتضب ٣١٥/٤ .

(٦) ر : جائز عندنا .

فان قال: فقد اتفقا في جنس الاختلاف ، قيل له وكذلك في مسألتنا / قد [٣٠ظ] اتفق زيد وعمرو في جنس الفعل .

وأما امتناع الاتباع اذا اتفق معنى العاملين واختلف لفظهما ، او اتفق اللفظ والمعنى عند أبي بكر في نحو : ذَهَبَ زيدٌ وانطلقَ بكرٌ وقامَ زيدٌ وقامَ عمرو ، فلأنَّ العامل عنده في النعت العامل في المنعوت ، فيؤدي الاتباع عنده في ذلك الى اعمال عاملين في معمول واحد ، فلذلك بطل الاتباع للمنعوتين إذا لم يعمل فيهم عامل واحد . ولم يجوز قامَ زيدٌ وقامَ عمرو العاقلان ، على الاتباع الا بشرط تقدير «قام» الثاني تأكيداً (١) على أن هذا التقدير يبعد لأن التأكيد حكمه أن يكون يلي المؤكّد، فكان (٢) ينبغي أن يكون: قامَ قامَ زيدٌ وعمرو ، ولما كان العامل عندنا في النعت إنتما هو الاتباع أجزأنا الاتباع في هذه المسائل .

والذي يدل على أن العامل في النعت انما هو (٣) التبع للمنعوت لا العامل في المنعوت ، أننا قد وجدنا في النعوت مالا يصح دخول العامل عليه ، نحو : مرّرتُ بهم الجماءَ الفقيرَ (٤) ، ولا يجوز في الفقير الا أن يكون نعتاً للجماء .

وكذلك أيضاً وجدناهم يقولون : ما زيدٌ بأخيكَ العاقلِ ، بالنصب على موضع الخبر ، ولا يتصور أن يكون العامل هو العامل في المنعوت ، وهو الباء ، لأن الباء اذا عملت في شيء جرته ، فدلّ ذلك على أن العامل فيه إنتما هو التبع له في اللفظ أو على المعنى .

• • •

(١) الأصول ٣٢/٢ ، مع المواضع ١١٩/٢ .

(٢) ر : وكان (٣) سقط (هو) من ر .

(٤) الجماء الفقير : جماعة الناس وهو ينصب كما ينصب جميعاً وقاطبه والالف واللام زائدتان .
الصاح : ففر ، جهم .

فإن قيل : فلائى شيء لم يُنعت المضر ولم يُنعت به ؟
 فالجواب : إنه إنما امتنع أن ينعت لأن المضر ينقسم ثلاثة أقسام كما
 تقدم . ضمير متكلم وضمير مخاطب وضمير غائب .
 فأما ضمير الغائب (١) فلا ينعت لأنه نائب مناب تكرير الاسم ، فكما أن
 الاسم إذا كرّر فلا ينعت فكذلك المضر النائب منابه ، ألا ترى أنك
 إذا قلت : رأيت رجلاً فضربت الرجل ، لا يجوز أن تقول : فضربت
 الرجل العاقل ، لثلاثي يوم (٢) من حيث وصفته بما لم تصف به الأول أنه غيره .
 وإذا قلت : رأيت رجلاً عاقلاً فضربت الرجل العاقل ، لم ترد في التكرار
 على ما ذكرت أولاً ، وضمير الغيبة نائب مناب الاسم المكرر فينبغي أن
 لا يزداد كما لا يزداد على الاسم المكرر ، فإنه كذلك (٣) لا يجوز أن تقول :
 ضربته العاقل .

فإن قيل : وأنت (٤) قد تقول : لقيت رجلاً فضربت الرجل المذكور ، فتصفه
 بالمذكور .

فالجواب : إنك قصدت بنعته بالمذكور أن تذكر أنك تعنى الرجل
 المتقدم الذكر لا غيره ، وأذا قلت : زيد ضربته ، فقد علم أنه
 لا يمكن أن يراد بالضمير إلا المتقدم الذكر فلذلك لم نحتاج إلى نعته بالمذكور .
 وأما ضمير المتكلم والمخاطب فلم يُنعتا لأنهما لم يدخلهما لبس .

فإن قيل : فهلاً نُعنا على جهة المدح أو الذم أو الترجم ، إذ كونهما لا يدخلهما
 لبس إنما يوجب أن لا يُنعتا بنعت يكون القصد به رفع الاشتراك .

فالجواب : إن نعت المدح أو الذم أو الترجم بابه أن يكون مقطوعاً ، لأن
 الموضع موضع تعظيم ، فالأولى به أن تكثر فيه الجمل / وإنما جاز الاتباع [٣١] و
 فيهما تشبيهاً وبالنعت الذي هو لرفع الاشتراك من حيث هو نعت كما

(١) ج ، د : المتكلم ، وهو سهو . (٢) ر : يتوهم .

(٣) زيادة من ر . (٤) زيادة من ر .

أنه نعت ، فلما لم يجوز أن تنعت ضمير المتكلم والمخاطب بنعت على طريقة
ازالة الاشتراك لم يجوز أن ينعتا بما أشبهه ، أذ من المحال وجود المشبه دون
المشبه به ، فلهذا لم ينعت المضمَر .

وامتنع أن ينعت به لأمرين : أحدهما أنه ليس بمشتق ولا في حكمه .
والآخر : أنه أعرف المعارف كما تقدّم (فمن المحال) (١) أن ينعت به غيره من
المعارف ، لأنّ النعت إنما يكون مساوياً للمنعوت في التعريف ، أو أقل منه
تعريفاً .

• • •

واعلم أنه لم تنعت أسماء الشرط وأسماء الاستفهام وكم الخبرية وكل
اسم متوغل في البناء (٢) نحو : الآن وأين ومن ومتى لأنها وضعت على
الابهام ، فلو وصفت لكان الوصف لها تخصيصاً فيخرجها عما وضعت له
من الابهام . ولم ينعت بها لأنها ليست بمشتقة ولا في حكمه ،

• • •

وأما العلم فلم ينعت به لأنه ليس بمشتق ولا في حكمه ، لأنّ العلمية تذهب
منه معنى الاشتقاق وإن كان لفظه لفظاً مشتقاً. ونُعت لأجل أنه قد يدخله اللبس .
وكذلك سائر أسماء الجوامد لم يُنعت بها لأنها ليست بمشتقة ولا في حكمها
ونُعت لأجل اللبس الذي يدخلها .

وأما سائر الأسماء المشتقة وما في حكم المشتق فنُعت لان اللبس أيضاً
يدخلها . ونُعت بها لأجل الاشتقاق أو حكمه .

• • •

وإذا اجتمع في هذا الباب صفة هي اسم مع صفة هي في تقدير اسم وقدمت
ما هو اسم على ما هو في تقديره (٣) ، وذلك نحو قولك : مررتُ برجلٍ قائمٍ .

(١) سقط ما بين القوسين من ر .

(٢) انظر ص ٢٠٦ تعليق ١ .

(٣) في روني نسخة بحاشية ج : تقدير اسم .

في الدار اذا جعلت المجرور في موضع الصفة لرجل ولا يجوز أن تقول :
مررتُ برجلٍ في الدارِ قائمٍ الا في ضرورة شعر أو في نادر كلام : قال امرؤ
القيس :

١١٠ وفرعٍ بغشي المتنّ أسودَ فاحمٍ (١)
فقدم يُغشى على أسود .

. . .

ولا يجوز تقدّم الصفة على الموصوف الا حيث سُمع ، وذلك قليل . قال
الأستاذ (٢) : وللعرب فيما وجد منه وجهان : أحدهما أن تُقدّم الصفة وتبقيها
على ما كانت عليه نحو قوله :

١١١ و بالطويلِ العُمري عُمراً حَيّداً (٣)
فقدّم ، وقول الآخر :

١١٢ والمؤمنِ العائداتِ الطيرُ (٤)
فقدم . وفي إعراب مثل هذا وجهان ، أحدهما : أن تعرب . «العائدات» . نعتا

(١) عجزه : أثبت كقنو النخلة المتشكل .

الأثيت : الكثيف المتراكب ، قنو النخلة : علقها وهو مجمع الثمر .

المتشكل : الذي دخل بنفسه في بنفسه لكثرة ، الديوان ١٦ .

(٢) يريد بالاستاذ شيخه أبا علي الشلوبين ، وقد يرجعنا له في المقدمة .

(٣) الشاهد من أبيات أوردها الزمخشري في الكشف ولم ينسبها ، كما لم ينسبها شارح شواهد

والحيدر هنا القصير . الكشف ٢٥/١ (بولاق) . المقرب : ٦٧ ، شواهد الكشف ١٠٧

(القاهرة ١٢٨٦هـ) .

(٤) هذه قطعة من بيت للناطقة الديباني ، ومماهه :

والمؤمنِ العائداتِ الطيرِ تمسحها ركبان مكة بين الفيل والسنند

والفيل : ماء كان يخرج من أبي قبيس ، وقيل : الفيل والسد : أجمتان بين مكة

ومنى ، وروى : السعد . والزمخشري يراه من باب حلف الموصوف واقامة الصفة

منامة . المفصل ٩٢ ، المستقصى ٩/١ . الخزانة ٣١٥/٢ ، الديوان ٢٠ .

للطير مقدماً (١) ، والثاني : أن تجعل الطير مجروراً بالبدل (٢) والعائدات مجروراً
بإضافة المؤن اليه وتجعل ما بعدها بدلاً منها .

والوجه الثاني من الوجهين المتقدمين : أن تضيف الصفة إلى الموصوف إذا قدمتها
عليه ، كقراءة من قرأ : وأنه تعالى جُدُّ رَبِّنَا . بضم الجيم (٣) أصله : ربُّنا
الجدُّ ، أي العظيم ، فقدِّمتُ الصفة وحذفتُ منها الألف واللام وأضيفت إلى
الموصوف ، ومثل ذلك قوله :

يا قُرَّ إِنَّ أَبَاكَ حَيٌّ خَوَيْلِدٌ قد كنتُ خائفهُ على الأحماق (١٠٥)
يريد خويلدُ الحيُّ ، فقدِّم وأضَاف ، وتكون الصفة إذ ذاك معمولة للعامل الذي
قبلها ، وتخرج عن كونها صفة / [٣١ظ]

• • •

قال رضي الله عنه (٤) : ولا تخلو الصفة من أن تكون اسماً أو ما في تقديره فإن
كانت في تقدير اسم فلا يجوز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إلا مع
من ، أو تكون الصفة صفة تمييز لنعم نحو قولك : نعم الرجل يقوم . ،
فريد : نعم الرجل رجلاً يقوم ، وقولهم : متناظرن ومتناظمت (٥) . يريد
متنا انسان ظعن ومتنا انسان أقام . (قال رضي الله عنه) (٦) : وما عدا ذلك
لأثقال الصفة فيه مقام الموصوف إلا في ضرورة شعر نحو قوله :

١١٣. لو قلت ما في قومها لم تيشم يفضلها في حسب وميسم (٧)

(١) ج : هذه ، وهو تحريف . (٢) ج ، و : بالياء ، وهو تحريف .

(٣) سورة الجن : ٣ . (٤) يريد شيخه الشلوين .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٢٧١/١ ، مجالس ثعلب ٤٤٥ .

(٦) سقط ما بين القوسين من ر .

(٧) من رجز لحكيم بن مية الربيعي (إسلامي) في وصف امرأة ، ونسب لغيره أيضاً .

يشم أصله تأثم ، جاء على لغة من يكثر تاء المضارع فقلبت الهجزة ياء . الميسم : الجمال . الكتاب

٣٧٥/١ ، معاني القرآن ٢٧١/١ ، الخصائص ٣٧٠/٢ ، المخصص ٣٠/٤ . الفصل ١١٨ ،

العيبي ٧١/٤ ، الخزانة ٣١١/٢ .

يريد أحدٌ بفضلها (١)، على لغة من قال : أنا أعلمُ وأنت تعلمُ . (ومثله قول النابغة :

١١٤ كأنك من جِمالِ بني أقيشٍ) (٢) (٣) وقول الآخر :

١١٥ والله ما ليلى بنسامٍ صاحبهُ (ولا مُخالطٍ اللَّبانِ جانبُهُ) (٤) يريد برجلٍ (٥) نامَ صاحبهُ . وقول الآخر :

١١٦ ترمي بكفى كان من أرمي البشَر (٦) يريد بكفى رجلٍ كان من أرمي البشَرِ وسنين ذلك في الضرائر ان شاء الله تعالى .

وان كانت الصفة اسماً لم تجز إقامتها مقام الموصوف الا بشرط أن يقدم (٧)

(١) ر : ففعلها (٢) سقط ما بين القوسين من ر .

(٣) عجزه : يقطع خلف رجله بشن بنو أقيش : حي من اليمن في أهلهم نغار القمعة : صوت الجلد البالي ، وهو الشن عندما يحرك يصف هيئة بن حسن الفزاري بسرعة النفس وشدة النفور ، الكتاب ١/٣٧٥ ، مجاز القرآن ١/٤٧ ، ٢/٢٢٦ ، المقتضب ٢/١٣٨ ، الكامل ١/٣٨٦ ، المفصل ١١٨ ، الخزانة ٢/١٢٢ ، الديوان ١٩٨ .

(٤) لم أحثر له على نسبة . الباء زائدة في خبر ما والتقدير : مائل بمقول فيه نام صاحبه ، عل حذف القول . وقدر أيضاً : مائل بليل نام صاحبه الكامل ١/٣٨٣ ، الخصائص ٢/٣٦٦ . الشجري ٢/١٤٨ . الا نصاب ٦٨ ، البني ٤/٣ ، الخزانة ٤/١٠٦ ، وما بين القوسين تكلة من ر .

(٥) هذا على رواية من روى : ما زيد ، وعلى روايته هنا التقدير : بليل .

(٦) لم أحثر له على نسبة . وقبله :

مالك عندي غير سهم وحجر وغير كبداء شديدة الوتر المقتضب ٢/١٣٩ ، مجالس ثعلب ٤٤٥ ، الخصائص ٢/٣٦٧ ، ابن الشجري ٢/١٤٩ ، المفصل ١٢٠ ، الا نصاب ٦٩ ، الخزانة ٢/٣١٢ .

(٧) ر : يتقدم .

الموصوف في الذكر ، نحو : أعطني ماءً ولو بارداً ، يريد : ولو ماءً بارداً ،
فحذف ماءً لدلالة المقام عليه . أو تكون الصفة خاصة بجنس الموصوف ،
نحو : مررتُ بكاتبٍ ، يريد : برجلٍ كاتبٍ ، لأنَّ الكتَّابَ خاصَّ بجنس
العقلاء ، أو تكون الصفة قد استعملتها العرب استعمالَ الأسماء ، وحُقِّقَتْ
ذلك عنها ، نحو : الأبطح والأبرق (١) ، في صفة المكان ، والأدهم ،
يعنون القيد ، والأسود يعنون الحية ، والأخيل (٢) يعنون الطائر . وسنبيِّن
كونها صفات في باب ما ينصرف وما لا ينصرف ، ان شاء الله تعالى .
وما عدا ذلك لا يجوز فيه حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه الا في ضرورة
الشعر نحو قوله :

١١٧ وقُصِرَني شَنْجِ الأنساءِ نَبَاجٍ من الشُّعْبِ (٣)
يريد : وقُصِرَني ثورٍ شَنْجِ الأنساءِ ، وشَنْجِ الأنساءِ (٤) ليس بخاصٍّ ببقر
الوحش ، بل قد يوصف بشَنْجِ النساءِ الفرسُ والغزالُ .

• • •

قال (٥) : واعلم أنَّه لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي ، ونعني
بالأجنبي ما ليس بصفة ، الا أن يكون الفاصل جملة اعتراض ، وجملة الاعتراض
هي (٦) التي يكون فيها تأكيد الكلام وتبين لمعنى من معانيه ، فمن ذلك قوله تعالى :
وإنَّه لَقَسَمٌ — لو تعلمون — عَظِيمٌ (٧) ، ففصل بين القسم وصفته وهو
عظيم بقوله : لو تعلمون ، لأنَّ تقدير الكلام لو تعلمون ذلك لتبينتم أنَّه عظيم (٨)
(١) الأبطح : سيل واسع في دقاق الحمى . والأبرق : غلظ فيه حجارة ورمل وطن مختلطة
(٢) الأخيل : طائر هو الشقراق .

(٣) لا يبي دؤاد الايادي في وصف فرس . القصران مثني القصري أو القصيري .
وهو آخر ضلوع الفرس . الأنساء : جمع نساء وهو العرق . النباج : الشديد الصوت . الشعب :
جمع أشعب وهو المفرق القرنين أو الملتويهما .
اسماء الوحوش للأصمعي ١٧ ، الاصمعيات ٣٩ مقاييس اللغة ١٩١/٣ .
جمع أشعب وهو المفرق القرنين أو الملتويهما . ٣٧٩/٥ ، الاقتصاب ٣٣٢ ، اللسان ،
شلعج ، ليج ، شعب .

(٤) ر : النساء . (٥) يريد الثلويين . (٦) ر : هي كل جملة التي .
(٧) الواقعة : ٧٦ . (٨) ر : عظيم لثلكم .

(وقوله : لو تعلمون ذلك لتبیتتم أنه عظیم) (١) تأكيد لمعنى قوله تعالى (٢) :
ولأنه لقسَمَ لو تعلمون عظیم . ولا يجوز فيما عدا ذلك إلا في ضرورة شعر
نحسب قوله :

١١٨ أمرت من الكتان خيطاً وأرسلت رسولاً إلى أخرى جرىاً بعينها (٣)
ففصل بالمجرور الذي هو (إلى أخرى) بين رسول وصفته وهو جرى :
وقول الآخر وهو لبيد :

١١٩ فصَلَقْنَا في مُرَادِ صَلَقَةٍ وَصُدَاءِ الْحَقَّتْهُمُ بِالثَّلَلِ (٤)
ففصل بين صَلَقَةٍ وصفته وهو ألحقته بالمعطوف .
ولا يقاس على شيء من ذلك .

* * *

وقد تضيف العرب الموصوف إلى صفته ، إلا أن ذلك من القلة بحيث
لا يقاس عليه ، لأن فيه إضافة الشيء إلى نفسه ، لأن الصفة هي الموصوف في
المعنى ، فمن ذلك : صلاة / الأولى ، ومسجد الجامع ، دار الآخرة ، [٣٢و]
يريدون : الصلاة الأولى والمسجد الجامع والدار الآخرة .

(١) سقط ما بين القوسين من ر . (٢) سقطت (تعالى) من ج .

(٣) لم ينسب لقائل وهو في وصف امرأة تنهياً لأخذ زيتنها بأمرار الخيط على وجهها والاستمالة
بصاحبة لها . أمرت : قتلت ، والجهل المرير : المشهود ، ووصف الرسول بأنه جرى لأنه
يجري لأداء ما يحمل مرسالة أو نحوها . شرح السج ٨٨ ، ١٦٤ ، الخصائص ٣٩٦/٢
المحتسب ٢٥٠/٢ ، شرح مشكلات الحماسة ١٤٦ ، ١٦٢ .

(٤) من قصيدة في الفخر ، وفي البيت إشارة إلى يسوم فيف الريح وكانت بنو الحارث وبنو جعفر
وقبائل سبد العشيرة ومراد وصداه قد تجملت فيه ، صلق القوم : أوقع بهم وقعة شديدة
الثقل : الهلاك ، وفي البيت فصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالمصدر . شرح مشكلا
الحماسة ١٤٦ ، الخصائص ٣٩٦/٢ ، المحتسب ٢٥٠/٢ ، الاتباع ٣٤ ، اللسان ثلث
صلق ، الديوان ١٧٤ .

باب العطف

العطف ينقسم قسمين : عطف بيان وعطف نسق . فعطف النسق : هو حمل اسم على اسم أو فعل على فعل أو جملة على جملة ، بشرط توسّط حرف من الحروف التي وضعتها العرب لذلك .

فقولنا : حملُ اسمٍ على اسمٍ أو فعلٍ على فعلٍ أو جملةٍ على جملةٍ ، لأنه لا يجوز العطف فيما عدا ذلك ، فإن وجد اسمٌ معطوفاً على فعلٍ ، أو فعلٌ (١) معطوفاً على اسمٍ فلا بدّ أن يكون الاسم في تقدير الفعل أو الفعل في تقدير الاسم . وكذلك إن وجدت جملة معطوفة على مفرد أو مفرداً معطوفاً على جملة فلا بدّ أن تكون الجملة في تقدير المفرد أو المفرد في تقدير الجملة . وسنبيّن ما جاء من ذلك في موضعه من الباب إن شاء الله تعالى .

والحروف التي وضعها العرب لذلك هي عند أهل البصرة : الواو والفاء وثمّ وحتى وأو وإمّا وأمّ وبلى ولا بل ولكنّ ولا . وهذه الحروف تنقسم لثلاثة أقسام :

قسم اتفق النحويون على أنّه ليس بحرف عطف إلاّ أنّهم أوردوه من حروف العطف لمصاحبه لها ، وهو إمّا (٢) . والذي يدلّ على أنّه ليس بحرف عطف شيثان ، أحدهما : مجيئه مباشراً للعامل فتقول : قامَ إمّا زيدٌ وإمّا عمروٌ ، فتلى إمّا قامَ ، وحرف العطف إنّما يكون بعد المعطوف عليه .
والآخر : أنّها لما جاءت في محلّ العطف دخلت عليها الواو فقلت : وإمّا عمرو ، وحرف العطف لا يدخل عليه حرف عطف .
(وقسم اختلف النحويون في كونه من حروف العطف وهو لكنّ . فمذهب

(١) ج : فملا ، وهو وهم .

(٢) هذا مذهب يونس والفارسي وابن كيسان وابن مالك . المصح ١٣٥/٢ .

يونس (١) أنها ليست بعاطفة ، واستدل على ذلك بدخول حرف العطف عليها ، قال (٢) تعالى : ما كان محمدٌ أباً أحَدٍ من رجالِكم ولكن رسولَ الله وخاتم النبیین (٣). فرسولُ الله معطوف على خبر كان ، ولو كانت لكن هي العاطفة لم يدخل عليها حرف العطف (٤) .

ومذهب سيويه أنها عاطفة لأنها إذا دخل عليها حرف العطف تخلّصت للاستدراك ولم تكن عاطفة ، ومثال العاطفة : ما قام زيدٌ لكن عمروٌ (٥) . فإن قيل : إن العرب لا تستعمل لكن إلا مع الواو ، فالجواب : إنه قد حكى من كلامهم : ما مررت برجلٍ صالحٍ لكن طالحٍ ، بغير واو .

فإن قيل : ففعل لكن هنا غير عاطفة وطالح هنا محمول على إضمار فعل للدلالة ما تقدّم عليه كأنه قيل : لكن مررتُ بطالحٍ . فالجواب : إن إضمار الخافض وإبقاء عمله لا يجوز إلا في ضرورة شعر نحو قوله :

١٢٠ رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ (٦)
يريد : رُبَّ رَسَمٍ دَارٍ . أو في نادر كلام لا يقاس عليه نحو : خير عافاك الله (٧)
يريد : بخير عافاك الله ، (فتبين إذن أن الصحيح في لكن أنها من حروف العطف .

(١) هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي بالولاء . وحبيب اسم أمه . كان امام نعمة البصرة في عصره ، أخذ عنه الكسائي والفراء وسيبويه وغيرهم توفي عام ١٨٢ هـ . السيرافي ٢٧ الزبيدي ٤٨ ، ياقوت ٦٤/٢٠ . وانظر يونس بن حبيب للدكتور حسين نصار .

(٢) ج : بقوله .

(٤) التصريح ١٣٥/٢ .

(٥) الكتاب ٢١٦/١ ، المقتضب ١٢/١ ، الانصاف مسألة ٦٨ .

(٦) عجزه : كدت أقضي الفداة من جلله .

وهو لجميل بثينة ، من جلله : من أجله ، وقد روى بها ، والرضي يراه شاذاً في الشعر

لا ضرورة ، شرح السبع ٣٩ ، الخصائص ٢٨٥/١ . ١٥٠/٣ ، الصحاح : جلل ،

المنى ١٢٩ ، ١٤٥ ، العيني ١٢٦ ، الخزانة ١٩٩/٤ ، الديوان ١٨٧ .

(٧) حكى هذا عن روبة ، وكان إذا سئل : كيف أصبحت يقول : خير عافاك الله ، وانظر

الكامل ٩٢/٢ ، الخصائص ٢٨٥/١ ، ١٥٠/٣ .

وقسم لاختلاف بينهم أنه من حروف العطف وهو ما بقي . قال الأستاذ (١) :
وزاد البغداديون في حروف العطف «ليس» واستدلوا على ذلك بقوله :
١٢١ وإذا وُلِّيتَ قرصاً فاجزِهِ إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى لَيْسَ الْجَمَلُ (٢)
/ فالجمل عنده معطوف على الفتى (٣) بليس ، كأنه قال : لا الجملُ ، وهذا [٣٢ظ]
لا حجة فيه لاحتمال أن يكون الجمل اسم ليس وخبره محذوف لفهم المعنى ،
كأنه قال : ليس الجمل جازياً . (٤) وقد يجوز حذف خبر ليس في ضرورة
الشعر نحو قوله :

١٢٢ تَهْفِي عَلَيْكَ لَيْلَهَةٌ مِنْ خَائِفٍ يَبْغِي جِوَارَكَ حِينَ لَيْسَ مَجِيرٌ (٥)
يريد : ليس في الدنيا مجيرٌ ، فحذف في الدنيا وهو الخبر ، لفهم المعنى .

وزاد الكوفيون في أدوات العطف : كيف وأين وهلاً ، واستدلوا على ذلك
بأن العرب تقول : مَا أَكَلْتُ لَحْماً فَكَيْفَ شَحْماً ، وما يُعْجِبُنِي لَحْمٌ فَكَيْفَ
شَحْمٌ ، ولقيتُ زيداً فأينَ عَمراً ، وهذا زيدٌ فأينَ عمروٌ ، وضربتُ زيداً
فهلاً عمراً ، وجاءكَ زيدٌ فهلاً عمروٌ ، وقالوا : فمجيئُ الاسم الذي بعد هذه
الأدوات من الإعراب على حسب إعراب الاسم المتقدم دليل على أنها للعطف (٦) :

(١) يريد به شيخه الشلوين ونسب هذا القول للكوفيين . التصريح ١٣٥/٢ .

(٢) البديع من قصيدة الشاهد ١١٩ . وروى في الكتاب والمقتضب : غير الجمل ولا شاهد فيه . الكتاب
٣٧٠/١ ، المقتضب ٤١٠/٤ ، مجالس ثعلب ٤٤٧ ، الميداني ١٦/١ ، الخزانة ٦٨/٤ ،
٤٧٧ ، الديوان ١٧٤ .

(٣) ج : حل المعنى ، وهو تحريف .

(٤) ر : جائزاً . وهو تحريف ، وهذا التخريج نقله ثعلب عن سيويه وقدّر الخبر (يجزي)
مجالس ثعلب ٤٤٧ .

(٥) لعبد الله بن أيوب التيمي (مخضرم) من قصيدة في رثاء منصور بن زياد أحد وجوه الدولة
المعبية . وروى عجزه : كنت المجير له وليس مجير شرح الحماسة للمرزوقي ٩٥٠ ،
مقطعات من مرث ١١٥ الخزانة ٤٧٧/٤ .

(٦) وزادوا فيها أيضاً : أي والا ولولا وحتى ، ونقل السيوطي أن العطف بكيف لم يقل به
من الكوفيين الاشماء وحده . الجمع ١٣٨/٢ ، المغني ٢٢٧ .

قلت : وهذا خطأ ، لأنها لو كانت للعطف لعطفت المخفوض على المخفوض لأنه لم يوجد من حروف العطف ما يعطف المرفوع والمنصوب ولا يعطف المخفوض. وهم يقولون : «مررتُ برجلٍ فكيفَ بامرأة؟ ولا يقولون : فكيفَ امرأة (١)» ، فدلَّ ذلك على أنها ليست بعاطفة ، وأنَّ ما بعدها إذا كان مرفوعاً أو منصوباً محمول على إضمار فعل ، فكأنَّك قلت : فكيفَ آكلُ شحماً ؟ و فكيفَ يُعجِبُنِي عمرو ؟ و فأينَ ألقىَ عمراً ؟

وأما فأينَ عمرو ؟ فعمره مبتدأ وأين في موضع خبره فكأنَّك قلت : فهلاً لقيتُ عمراً و فهلاً جاء عمروٌ فإن قيل : فهلاً قلت : فكيفَ امرأة ، على تقدير : فكيفَ مررتُ بامرأة ؟ فالجواب : إنَّ إضمار الخفض وإبقاء عمله لا يجوز كما تقدم الا في ضرورة الشعر أو نادر الكلام . ومما يدلُّ على أنَّ كيف وهلاً وأين ليست من حروف العطف دخول حرف العطف عليها وهو الفاء . قال الأستاذ : والحروف المذكورة تنقسم قسمين : قسم يَشْرَكُ في اللفظ والمعنى وقسم يَشْرَكُ في اللفظ لا في المعنى . فالذي يَشْرَكُ في اللفظ والمعنى هو الواو والفاء وثُمَّ وحتى ، ألا ترى أنَّك إذا قلت : قام القومُ حتى زيدٌ ، وقام زيدٌ فعمرٌ أو ثُمَّ عمروٌ ، فإنَّ المعطوف في ذلك كله شريك المعطوف عليه في الاعراب والقيام ؟

والحروف المُشْرِكَةُ في اللفظ لا في المعنى ما بقي ، ألا ترى أنَّك إذا قلت : قام زيدٌ أو عمرو أو قام زيدٌ لا عمروٌ فإنَّ القائم أحدهما والآخر ليس كذلك وكذلك سائر ما بقي .

قال الأستاذ : فأما الواو فللجمع بين الشيئين من غير ترتيب ولا مهلة . فإذا قلت : قام زيدٌ وعمروٌ ، احتمل الكلام ثلاثة معانٍ ، أعني أن يكون زيدٌ قام قبل عمرو أو عمرو قام قبل زيدٍ بمهلة أو غير مهلة ، وإن يكونا قاما معا .

(١) الكتاب ١/٢١٦ - ٢١٧ .

وزعم بعض الكوفيين أنَّها للترتيب ، فأذا قلت : قام زيدٌ وعمروٌ
فالقائم أولاً - على مذهبه - زيد وعمرو بعده بلا مهلة . واستدلوا (١)
بقوله تعالى : اذا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا وَأُخْرِجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا (٢)
قال : فزلزالُ الأرضِ قبلَ إخراجِها أَثْقَالَهَا والواو (٣) هي التي دلَّت
على ذلك (٤).

قلت : وهذا عندنا خطأ ، وانما فهم أنَّ زلزالَ الأرضِ قبل (٥) إخراجها
أثْقَالَهَا / من طريق المعنى . والذي يدل على أنَّ الواو ليست بمنزلة / [٣٣و]
الفاء أنَّها لو كانت بمنزلة لم يجر : اختصمَ زيدٌ وعمروٌ ، كما لا يجوز
اختصمَ زيدٌ فعمروٌ . ومما يدلُّ أيضا على أنَّ الواو لا ترتب قول أمية
بن أبي الصلت :

١٢٣ فَمَا أَتَيْنَا أَنَّنَا الْمُسْلِمُونَ عَلَى دِينِ صِدِّيقِنَا وَالنَّبِيِّ (٦)
ولو كانت أيضا للترتيب لقدمَ النبي صلى الله عليه وسلم على الصديق لشرفه .
وقول الآخر أيضا ، وهو حسان بن ثابت .

١٢٤ بهاليلُ منهم جَعْفَرٌ وابنُ أمِّه عليٌّ ومنهم أحمدُ الْمُتَخَذِرُ (٧)
ولو كانت للترتيب لقدمَ النبي صلى الله عليه وسلم على جعفر وابن أمه .
وقوله :

١٢٥ فَقُلْتُ لَهُ لَمَّا تَمَطَّى بِجَوْرِهِ وَأَرْدَفَ اعْجَازَ أَوْنَاءَ بَكْلِكَلِ (٨)

- (١) ر : واستدل .
(٢) سقطت (الواو) من ج .
(٣) ر : من قبل ، وهي زيادة .
(٤) سورة الزلزلة : ٢، ١ .
(٥) التصريح ١٣٥/٢ ، الجمع ١٢٩/٢ .
(٦) نسبة المبرد للصلتان العبدي . وهو ليس في ديوان أمية ، قال المبرد : وهو في الواو جائز
أن تبدأ بالشيء والمقدم غيره ، الكامل ١٨٣/٣ .
(٧) البهلول ، السيد الشريف ، قال المبرد : العرب إذا كان المطف بالواو قدمت وأخرت ، الكامل
١٨/٢ ، ١٨٥/٣ ، مجالس ثعلب ٣٨٦ ، الديوان .
(٨) لا مرى القيس من مملقته ، والفسير في له يعود على الليل الذي طال على الشاعر فضاك به .
الديوان ١٣٧/٤ ، ١٥ .

ولو كانت للترتيب لقدّم الكلّكل وهو الصدر ثمّ الجوز وهو الوسط ثمّ الاعجاز وهي المؤخر. وما يدل على ذلك أيضا قوله تعالى: «واسجدى واركتعى (١)»، ولو كانت الواو مرتبة لقدم الركوع على السجود. فقد ثبت إذن ما ادعيناها أنّها لغير الترتيب .

وحتى بمنزلة الواو في أنّها للجمع من غير ترتيب ولا مهلة ، فاذا قلت : قام القوم حتى زيد ، احتمال أن يكون القائم أولا زيدا (٢) وأن يكون القائم أولا القوم ، بمهلة أو غير مهلة ، وان يكونوا قاموا في وقت واحد . ألا أنّها تفارق الواو في أنّ ما بعدها لا يكون أبدا الا جزءا مما قبلها ، فلو قلت قام زيد حتى عمر ، لم يجوز ، لأنّ عمرا ليس بعض زيد ، وأن يكون ما بعدها إما حقيرا أو عظيما ، فلا تقول : قام القوم حتى زيد إلا وزيد عظيم أو حقير . فمثال العظيم : خرج الناس حتى الأمير ، ومثال الحقير استنت الفصال حتى القرعى (٣) . والقرعى هي التي أصابها القرع وهو جذرى الفصال . وقولهم : كل شيء بحب ولده حتى الحبارى لأنّ الحبارى توصف بالحمق .

وأما الفاء فيها خلاف . فمذهب البصريين أنّها للترتيب في كل موضع ، والقراء موافق لهم في أنّها للترتيب إلا في الفعّالين الذين أحدهما سبب الآخر ويؤولان لمعنى واحد فإنها لا تكون عنده اذ ذاك مُرتبة . وذلك نحو قولك أعطيتني فأحسنّت إلى ، وأحسنّت إلى فأعطيتني ، يجوز أن يتقدم عنده الأحسان على الإعطاء وان كان الأحسان إنّما وقع بعد الاعطاء ، لأن الاعطاء سبب الأحسان ، وهو إحسان في المعنى (٤) .

(١) آل عمران : ٤٣ . (٢) ج ، ر : زيد ، وهو وهم .

(٣) هذا مثل يضرب للذى يتكلم مع من لا ينبغي أن يتكلم بين يديه لجلالة قدره . الميداني ١/٣٢٣ .

(٤) انظر مع الموائع ١٣١/٢ ، والتصريح ١٣٨/٢ وقد نقل السيوطي والازهرى ان القراء أنكر الترتيب في الفاء مطلقا .

وذهب الجرمى أنها للترتيب إلا في الأماكن والمطر فإنه زعم أنك تقول عفا موضع كذا فموضع كذا فكذا (١) وإن كانت هذه الأماكن إنما عفت في وقت واحد . ونزل المطر مكان كذا فكان كذا ، وإن كان المطر إنما نزل في هذه الأماكن في وقت واحد (٢) . وذهبت طائفة من الكوفيين إلى أن الفاء لا ترتب بمتزلة الواو (٣) .

والصحيح من ذلك يكمله القول الأول على ما بين (٤) .

واستدل القراء على صحة مذهبه بقوله تعالى :

فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله (٥) . وبقوله جل ذكره : وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا (٦) . فقدم الأهلاك على مجيء البأس ، وقدم القراءة على الاستعاذة ، ومعلوم أنهما مؤخران في المعنى لما كان مجيء البأس من سبب الأهلاك (٧) وهو / الهلاك في المعنى والاستعاذة من سبب القراءة شرعا [٣٣ظ] وهي قراءة في المعنى .

ولاحجة له في ذلك لأنه يحتمل أن يتخرج على أن يكون قرأت بمعنى أردت أن تقرأ لأن العرب قد تقول : فعَلَ فلان ، بمعنى قارب أن يفعل أو أراد أن يفعل فمن ذلك قولهم : قد قامت الصلاة ، أى قد قرب قيامها أو أريد قيامها . ومنه قول الفرزدق :

١٢٦ إلى ملك كاد النجوم لفقده ينعن وزال الراسيات من الصخر (٨)
يريد واردة الراسيات من الصخر أن تزول ، أو قاربت أن تزول .
فيكون التقدير : فإذا أردت أن تقرأ القرآن فاستعذ بالله ، وتكون الفاء إذ ذاك باقية على بابها من الترتيب .

(١) ج : على موضع كذا فكذا ، وفي نسخة بحاشية ج : على موضع كذا الموضع .

(٢) انظر مع المواضع ١٣١/٢ . (٣) انظر ص ٢٢٨ تعليق ٤ .

(٤) في نسخة في حاشية ج : تذكر . (٥) النحل : ٩٨ .

(٦) الأعراف : ٤ (٧) ر : الهلاك .

(٨) من قصيدة في رثاء بشر بن مروان وهي ليست في الديوان وروى على ملك . وفي المعنى : كاد الجبال لفقده تزول ، المعنى ٧٦٧ .

وأما قوله تعالى : وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا (١) . فيحتمل أمرين ، أحدهما أن تكون كما تقدم ، كأنه قال : اردنا إهلاكها فجاءها بأسنا .

والآخر : أن يريد بقوله تعالى : أهلكناها ، أنه أهلكها هلاكا (٢) من غير استئصال ، فجاءها بأسنا فهلكت هلاك استئصال . وعلى مثل هذا يخرج ماجاء من هذا النوع . واستدل الجرمي على أنها ترتب في الأماكن بقول النابتة : ١٢٧ عفا ذو حسي من فرتني فالفوارع فجنبنا أريك فالتلاع الدوافع (٣) ومعلوم أن هذه الأماكن لم تعف على ترتيب ، إذ الوقوف على مثل هذا صعب متعذر أعني أن يكون الثاني من الأماكن قد عفا عند انقضاء عفاء الأول من غير مهلة بينهما . وبما (٤) ذكرناه أولا من قول العرب : نزل المطر مكان كذا فمكان كذا فمكان كذا ، وإن كان المطر قد نزل بهذه الأماكن في حين واحد .

والصحيح أن الفاء قد استقر لها الترتيب ، فمهما أمكن لإبقاؤها على ما استقر لها كان أولى ، وقد أمكن ذلك بأن تجعل الترتيب بالنظر إلى الذكر ، وذلك أن قولهم عفا موضع كذا فموضع كذا فموضع كذا ، قد لا تحضره أسماء الأماكن في حين الأخبار دفعة واحدة ، فهو (٥) في حين الأخبار متذكر لها متبعا ٦ ، فما سبق إلى ذكره أتى به أولا وما تأخر في ذكره

(١) الأعراف : ٤ .

(٢) كذا في الأصول والوجه إهلاكاً

(٣) مطلع قصيدة اعتذارية ، ورواية الديوان والجمهرة : عفا حسم وما هنا رواية أبي عبيدة ، ذو حسي : بلد في بلاد بني مرة ، فرتني اسم امرأة ويريد من منازلها . الفوارع : جمع فارعه وهي أعلى الجبل . أريك : موضع في ديار غني بن يعصر ، وقيل في بلاد بني ذبيان . التلاع : مجارى الماء إلى الأودية . الدوافع : التي تدفع الماء إلى الوادي . جمهرة اللغة ٩٩/٢ . الأضداد لأبي الطيب : ١٠٨ الخزائن ٤٢٩/١ ، الديوان ٤٢ .

(٤) ج ، ر : وإنما ، وهو تحريف . (٥) ر : فيبقى .

(٦) كذا ولعل العبارة : يتذكرها متبعا .

أتى به بالفاء ، وتجعل الفاء منبثه عن هذا المعنى لأنها قد تقرر فيها أنها تجعل الثاني بعد الأول بلا مهلة ، فمهما أمكن إبقاؤها على ذلك بوجه ما كان أولى .

واستدل من ذهب إلى أنها لا ترتب في جميع الأماكن (١) بما استدل به القراء والجزمى ، إلا أنهم حملوا سائر الأماكن على ذلك .
والذي يدل على فساد مذهب هؤلاء ان العرب تقول : اختصم زيد وعمرو ، ولا تقول : اختصم زيد فعمرو . فلو كانت الفاء بمنزلة الواو في جميع المواضع لوجب ان يجوز في مثل هذا العطف (٢) بالفاء .

وأما «ثم» فلجميع والترتيب والمهلة . فإذا قلت : قام زيد ثم عمرو ، فالتائم أولا زيد وعمرو بعده بمهلة . وزعم بعضهم (٣) أنها بمنزلة الواو لا ترتب واستدل على ذلك بقوله تعالى : خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا (٤) ومعلوم أن جعل زوج آدم منه إنما كان قَبْلَ خَلْقِنَا (٥) . وبقوله تعالى ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم (٦) . ومعلوم أن أمر الملائكة بالسجود لآدم إنما كان قَبْلَ خَلْقِنَا وتصويرنا [٣٤و] فدل ذلك على أن ثم بمنزلة الواو . ولا حجة في شيء من ذلك . أما قوله تعالى ثم جعل منها زوجها . فالفعل الذي هو جعل معطوف على ما في واحدة من معنى الفعل ، كأنه قال : من نفس وحدثت ، أى أفردت ثم جعل منها زوجها . ومعلوم أن جعل زوجها منها إنما كان بعد أفرادها .
وأما قوله تعالى : ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم . فمعطوف على خلقناكم إلا أن الكلام محمول على حذف مضاف لفهم المعنى ، كأنه قال : ولقد

(١) يريد بالأماكن هنا الأحوال .

(٢) ر : اللفظ .

(٣) هو قطرب كما في معجم المراجع ١٣١/٢ .

(٤) في الأصل : هو الذي خلقكم ، وهو التباس بآية الأعراف ١٨٩ ، وانظر الزمر ٦ .

(٥) ج ر ، خلقها ، وهو تعريف . (٦) الأعراف : ١١ .

خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَا أَبَاكُمْ ثُمَّ قَلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ . ومعلوم انَّ
أمر الملائكة بالسجود انما كان بعد خلقه وتصويره . ومما يدل على فساد
مذهبهم انَّ ثُمَّ لو كانت بمنزلة الواو لحاز : اختصم زيدٌ ثُمَّ عمرو كما
يجوز : اختصم زيدٌ وعمرو ، بالواو . فامتناع ذلك دليل على أنها ليست
بمنزلة الواو .

وَأَمَّا «إِمَّا» فلها ثلاثة معان : الشك ، وذلك نحو قولك : قام إمّا زيدٌ
وإمّا عمرو ، اذا كنت لاتعلم القائم منهما .

والأبهام : نحو قولك : قام إمّا زيدٌ وإمّا عمرو ، اذا كنت قد علمت
القائمَ منهما إلا أنّك قصدت الأبهام على المخاطب .

والتخير : نحو قولك : خُذْ من مِالي إمّا ديناراً وإمّا درهماً .

والأفصح فيها كسر همزتها . وقد حكى فتحها قليلاً . وانشدوا في ذلك :

١٢٨ تَنْفَحُهَا أَمَّا شَمَالٌ عَرِيْةٌ وَأَمَّا صَبَا جُنْحَ الظَّلَامِ هَبُوبُ (١)
بفتح الهمزة ، لكن (٢) ذلك قليل جدا .

وكذلك أيضا الأفصح فيها أن تستعمل مكرّره . وقد تستعمل بخلاف ذلك
وذلك اذا كان في الكلام مايفنى عن تكرارها نحو أو وإلا ، فمن ذلك
قول المُثَقَّبِ :

١٢٩ فَأَمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِحَقِّ فَاعْرِفْ مِنْكَ غَثِي مِنْ سُمِينِي (٣)
والا فا طَرِحْنِي واتَّخِذْنِي عَدُوًّا أَتَقِيكَ وَتَتَّقِيْنِي

(١) لأبي القمقام كما في الخزانة ، ورواية الفراء . أيما ، بابدال الميم الأولى ياء في الموضع ،
عربة : باردة ، من العرى وهو البرد . جنح الظلام يريد به جنح الليل وهو طائفة منه .
الخزانة ٤٣٢/٤ . الدرر اللوامع ١٨٢/٢ .

(٢) ر : ولكن .

(٣) من قصيدة مفضلية ، ولم ولم يعرف المخاطب بالبيتين . الغث من اللحم : المهزول ، ومن الحديث :
الردى . و من الأولى ابتدائية والثانية ليدل . المفضليات ٢٩٢ ، شرح المفضليات ٥٧٤ ، الشعر
والشعر ٣١١ ، ١٦٧ ، ابن الشجري ٣٤٤/٢ ، المفتى ٦٣ ، المعنى ١٤٩/٤ ، الخزانة ٤٢٩/٤ .

فلم يكرر إمّا استغناءً عنها بالآ .

وقد تستعمل غير مكررة وإن لم يكن في الكلام ما يغني عن تكرارها ، وذلك قليل جدا . فمن ذلك قوله :

١٣٠ تُهاض بدار قد تقادم عهدا وإمّا بأمواتٍ ألمّ خيالها (١)
يريد تُهاضُ إمّا بدارٍ وإمّا بأمواتٍ . وقال الآخر :

١٣١ سَقَتُهُ الرِوَاعِدُ مِنْ صَيِّفٍ وَإِنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعْدَمَا (٢)
فحذف «إمّا» من الأول ثم حذف ما من الثانية (٣) لأنّ إمّا مركبة من إنّ وما ثم أدغمت النون من إنّ في الميم من ما . .

أما أو فلها خمسة معان : الشك نحو قولك : قام زيدٌ أو عمروٌ ، اذا كنت لا تعلم القائم منهما ، إلا أنّ الفرق بين أو في الشك وبين إمّا أنّك بنيت كلامك على الشك في إمّا ابتداءً وأنّك في أو بنيت كلامك على اليقين فقلت : قام زيدٌ ، ثم أدركك (٤) الشك فقلت : أو عمروٌ .

والإبهام : نحو قولك : قام زيدٌ أو عمروٌ ، وأنت تعلم القائم منهما إلا أنّك أبهمت على المخاطب .

والتخيير نحو قولك : خُذْ مِنْ مَالِي دِينَاراً أَوْ حَبَّةً .

والإباحة نحو قولك : جَالِسُ الْحَسَنِ (٥) أَوْ ابْنِ سِيرِينَ .

(١) لفرزدق . والضمير في تهاض يعود على نفسه ، وهاض العظم : كسره بعد الجبر . وهم العبي
فنبه لذي الرمة ، معاني القرآن ٣٩٠/١ ، المفني ٦٢ ، العيني ١٥٠/٤ ، الخزائن ٤٢٧/٤ ،
الديوان ٦١٨ .

(٢) للنمر بن تولب الصحابي ، وروى في مجاز القرآن : سقتها ، والضمير يعود على عين ماء يألفها
وعلى وهي في جبل حصين ، الرواعد : السحب الممطرة مع رعد . الصيف : مطر الصيف . قوله
من خريف ، أي من مطر خريف . والأصمعي والمبرد يريان أنّ «أن» شرطية . الكتاب ١٣٥/١ ،
مجاز القرآن ٢٣٠/٢ ، الخصائص ٤٤١/٢ ، المفني ٦٣ ، العيني ٥٧٥/١ ، الخزائن ٤٣٤/٤ .

(٣) ر : الثاني ، وفي حاشية ج ، ر : من الثاني أي من خريف .

(٤) ر : أدركت ، وهو تحريف . (٥) ج ، ر : الحسين ، وهو تحريف والمثال مشهور في كتب النحو ،
والحسن هو ابن يسار البصري الفقيه المحدث المشهور توفي عام ١١٠ هـ ، وابن سيرين هو
محمد بن سيرين البصري العالم المحدث المعروف ، توفي عام ١١٠ هـ .

والفرق بين الإباحة في أو والتخير أنك لا يجوز لك الجمع بين الشيتين في التخير فلا يجوز للمخير الجمع بين أخذ الحبة والدينار معاً ، ويجوز له مجالسة الحسن وابن سيرين معاً ، لأنه إنما أراد جالس هذا/الصنف من الناس أي [٣٤ظ] جالس الفضلاء . وكذلك لو قال : جالس الفقهاء أو النحويين ، لجاز له أن يجالسهما معاً ، لأنه إنما أراد أن يقول له : جالس هذا الصنف من الناس ، أي جالس العلماء .

فإن قيل : هل بين أو التي للإباحة وبين الواو فرق (أو يجوز الجمع بين الشيتين كما يجوز مع الواو؟) (١). قلت : الفرق بينهما أنه لو قال له : جالس الحسن وابن سيرين ، لم يجز له مجالسة أحدهما دون الآخر ، وإذا قال له : جالس الحسن أو ابن سيرين ، جاز له أن يجالسهما معاً أو أحدهما أو أن يجالسهما وغيرهما ممن هو مثلهما في الفضل .

والتفصيل : نحو قوله تعالى : وقالوا كونوا هوداً أو نصارى (٢). ألا ترى أن أو هنا لا يتصور فيها التخير ولا الإباحة ولا الشك ، لأنه ليس من الأهم من يُخير بين اليهودية والنصرانية ولا من أباحهما معاً ولا من شك فيهما بل اليهود يقولون : كونوا هوداً ، والنصارى يقولون : كونوا نصارى .

وكذلك أيضاً الإبهام غير متصور هنا وقصد كل طائفة من الملتين الحظ على اتباع مِلَّتِها ، وتعلم أن ذلك هو (٣) الحق في زعمها ، فلم يبق إلا تكون أو للتفصيل .

وذلك أن الله تعالى أخبر عن اليهود والنصارى بأنهم قالوا ، ثم فصل ما قالت اليهود مما قالت النصارى .

فهذه جملة معاني « أو » وزاد الكوفيون في معانيها معنيين :

(١) في حاشية ج : هذا ليس في بعض النسخ ، ولعله تفسير .

(٢) البقرة : ١٣٥ . (٣) ر : أنه .

أخذها : أن تكون للجمع بمنزلة الواو (١) ، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر :
 ١٣٢ فلو كان البكاء يرد شيتاً بكيت على بجير أو عفاق (٢)
 على المرأين إذ هلكا جميعاً ليشأنهما بشجوي واشتياق
 قالوا : بكيت على بجير وعفاق . بدليل قوله بعد ذلك : على المرأين ، الا
 ترى أن المرأين بدل من بجير وعفاق ، كأنه قال : بكيت على المرأين .
 قلت : يحتمل أن تكون أو هنا للتفصيل ، كأنه قال : بكيت على بجير تارة
 وعلى عفاق أخرى ، ثم فصل بأوبكاهه على بجير من بكائه على عفاق .
 والمعنى الثاني : أن تكون بمنزلة بل ، واستدلوا بقوله :

١٣٣ بدت مثل قرن الشمس في روق الضحى وصورتها أو أنت في العين أملح (٣)
 قالوا : معناه بل أنت في العين أملح ولا مدخل للشك هنا ولا لغير ذلك من المعاني ،
 قلت : والصحيح أن أو هنا للشك ، ويكون المعنى أبدع ، كأنه قال : لأفراط
 شبهها بقرن الشمس لا أدري هل هي مثلها أو أملح ، وإذا خرج التشبيه مخرج
 الشك كان فيه الدلالة على إفراط الشبه (٤) فيكون إذ ذاك مثل قول ذي الرمة .
 ١٣٤ فيا ظبية الوعساء بين جلاجيل وبين النقا أنت أم أم سلم (٥)

(١). ووافهم الأخفش وأبو عبيدة وقطرب والجري وابن مالك. مجاز القرآن ١٤٨/٢ ، معاني
 القرآن ٧٢/١ ، ٣٩٣/٢ ، الأضداد لابن الأنباري ٢٨٢ ، مجالس ثعلب ١١٢ ، الخصائص
 ٤٦١/٢ ، الانصاف م ٦٧ .

(٢) نسبهما ابن بري لشم بن نيرة ، وبجير أخو عفاق . ويقال : غفاق . وهو ابن ملك
 أو ابن أبي ملك وهو عبدالله بن الحارث بن عاصم ، وكان بسطام بن قيس أغار على بني يربوع
 فقتل عفاقاً وقتل بجيرا أخاه بعد ذلك بهام وأسر أباهما ثم أعتقه الأضداد ٢٨٠ ، اللسان : عفق .
 (٣) نسبة ابن جني لذي الرمة وليس في ديوانه ، ولم ينسب الفراء . قرن الشمس أعلاها وهو أول ما
 يظهر منها في الشروق . وصورتها معطوف على قرن معاني القرآن ٧٢/١ ، الأضداد ٢٨٢ ،
 الخصائص ٤٥٧/٢ ، المحتسب ٩٩/١ ، الانصاف : ٢٥٤ ، الخزنة ٤٢٣/٤ .

(٤) ورد هذا التوجيه في الخصائص ٤٥٨/٢ ، والانصاف ٢٥٥ .
 (٥) استشهد به سيويه والمبرد على ادخال الألف بين الهزتين كراهية اجتماعهما في أنت . الوعساء
 موضع بين الثعلبية والخزمية وهي شقائق رمل متصلة . جلاجيل : موضع . النقا : كتيب الرما
 الكتاب ٢ / ١٦٨ ، المقتضب ١٦٣/١ ، الكامل ٥٥/٣ ، الخصائص ٤٥٨/٢ ، ابن الشجري
 ٣٢١/١ ، المفصل : ٢٥ : شواهد الشافية ٣٤٧ ، الديوان ٦١٢ .

ألا ترى أن قوله : أأنت أم أم سلم ، أبلغ من أن يقول : هي كأنها أم سلم ، لأن الشك يقتضى إفراط الشبه حتى يلتبس أحد الشئين بالآخر .

وكذلك أيضاً استدلووا بقوله تعالى : وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون (١) . قالوا معناه : بل يزيدون (٢) ، ولا يتصور هنا الشك لأن الشك (من الله تبارك وتعالى (٣) مستحيل (٤) .

قلت : والجواب عن هذا أن الشك قد يرد من الله تعالى بالنظر إلى المخاطبين ، كأنه قال : وأرسلناه إلى مائة ألف ، جمع تشكيون في مبالغته ، فيكون نظير قوله تعالى : فقولا له قولاً ليئلاً لعله يتذكر أو يخشى (٥) . والله تعالى قد علم أنه لا يتذكر ولا يخشى ، كأنه قال له - وهو أعلم - لعله يتذكر أو يخشى على رجائكما وطمعكما (٦) .

ويحتمل أن تكون « أو » من قوله : أو يزيدون ، للإيهام .

وأما أم فتكون متصلة ومنفصلة ، فالمنفصلة (٧) يتقدمها الاستفهام والخبر ولا يقع بعدها إلا الجملة وتقدر وحدها ببل والهمزة وجوابها نعم أولاً ، ومثال ذلك : أقام زيد أم عمرو قائم ؟ وقام (٨) زيد أم عمرو منطلق ؟

فأم في المسألة الأولى قد تقدمها الاستفهام وفي الثانية الخبر ، ووقع بعدها في المسألتين جملة ، وتقدر فيهما ببل والهمزة كأنك قلت : بل أعمرو قائم ، أو بل أبكر منطلق ، وجوابها نعم أولاً ، ألا ترى أن القائل : أعمرو قائم ؟ وأبكر منطلق ؟ أن جوابه نعم أو لا .

(١) الصافات ١٤٧ .

(٢) في حاشية ج : واحتجوا بانرواية عن ابن عباس في قوله وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون ، قال : كانوا مائة ألف وبضعة . وأوتني ألف . قال السيرافي رحمه الله : أو فيها على وجهين ، على الإباحة وعلى الإيهام ، كأنه قال : جمع كبير يمزجه بعض الحزاز بمائة ألف وبعض بأكثر . ١٨

(٣) سقط ما بين القوسين من ر . (٤) ر : يستحيل .

(٥) سورة طه ٤٤ . (٦) ليست في ج .

(٧) ج ، ر : المتصلة ، وهو تحريف . (٨) ج : وأقام . والهمزة زيادة .

وسُمِّتْ أم هذه المتصلة لأنَّ ما بعدها كلام مستأنف منقطع ممَّا قبلها ،
وليس بعاطفة ، لأنَّ ما بعدها ليس مع ما قبلها كلاماً واحداً بل كلام مستأنف
منقطع ، وحروف العطف ما بعدها مع ما قبلها كلام واحد .
والمتصلة لا يتقدمها إلاَّ الهمزة ولا يقع بعدها إلاَّ المفرد أو ما هو في تقديره وتقدَّر
مع الهمزة بأيُّ . وجوابها أحد الشيئين أو الأشياء . ومثالها : أقامَ زيدٌ أم عمرو
فأمُّ هذه قد تقدَّمتها الهمزة ووقع بعدها عمرو وهو مفرد ، وتقدم مع الهمزة
بأيُّ كأنه قال : أيُّهما قامَ زيدٌ أم عمرو ؟ وجوابها أحدُ الشيئين (وهو زيدٌ
أو عمرو) (١) أو الأشياء إن قلتَ : أقامَ زيدٌ أم عمرو أم جعفرٌ أم خالدٌ ؟
ومثال ما هو في تقدير المفرد بعدها : أقامَ زيدٌ أم قعدٌ ؟ تريدُ أيُّهما فعلٌ ،
القيامُ أم القعودُ ؟ فوقَ أم قعدَ موضعُ القعود في المعنى ، وهذه هي العاطفة
لأنَّ ما بعدها مع ما قبلها كلام واحد ولم ترد الاستئناف كما أردت في الأول .
فإن قال قائل : فكيف قال ذو الرمة :

١٣٥ تقول عجزٌ مدرجي مُتَرَوِّحاً على بابها من عند أهلي وغاديا (٢)
أذو زوجة في المصر أم ذو خصومة أراك لها بالبصرة العام ثلويًا
فقلت لها : لا إنَّ أهلي جيرةٌ لأكتيبة الدِّهنا جميعاً وماليًا
فأجاب أم من قوله : أذو زوجة أم ذو خصومة وهي المتصلة (٣) بقوله : لا ،
وهي متصلة ، ألا ترى أنَّها قد تقدمها همزة الاستفهام وما بعدها مفرد ؟
فالجواب : إنَّ قوله : لا ، جواب لاعتقادها وذلك أنَّها لم تسأل بأم المتصلة
إلاَّ بعدما قطعت في ظنِّها أنَّه إما ذو زوجة وإما ذو خصومة ، فأجابها عن ذلك
بلا ، كأنه قال : لستُ ذا زوجة ولا ذا خصومة . ولو كان سؤالها بأم سؤالاً
صحيحاً لم يكن الجواب إلاَّ بأن يقول : ذو زوجةٍ أو ذو خصومة .

(١) ما بين القوسين سقط من ر .

(٢) من قصيدة في مدح بلال بن أبي بردة . مدرج : من درج يدرج أي مثى . ويقال للصبي درج
إذا بدأ المشي . الدِّهنا : مقصور وممدود ، بلاد نجد وهي من مواطن تميم . الكامل ٤٤/٢ أمالي

الزجاجي ٨٩/الأضداد لأبي الطيب ٣٣٩ ، الديوان ٦٥٣ .

(٣) ر : المصدرية ، تحريف .

فإن قال قائل : فاعل أم هذه منفصلة ويكون ذو خصومة خبر ابتداء مضمر ، كأنه قال أم أنت ذو خصومة ، فيكون مابعدا جملة ولذلك أجاب لا . فالجواب : إن أم المنفصلة إنما يجاب مابعدا خاصة لأن ما قبلها مضرب عنه فلا يحتاج إلى جواب ، وهو هنا قد أجاب عن قولها : أذو زوجة ؟ وعن قولها : أم ذو خصومة ؟ فنفي أن يكون ذا زوجة بالمصر بقوله : إن أهلي جيرة لأكبة الدهنا ، ونفي أن يكون ذا خصومة بقوله : / [٣٥ظ]

وما كنت منذ أبصرتني في خصومة (١)
فلم يبقَ إلا أن يكون محمولا على مذكرنا .

والأحسن في أم المتصلة (٢) أن توسط مالا تسأل عنه وتوخر أحد المسؤولين عنهما وتقدم الآخر فتقول : أزيد قام أم عمرو ؟ فتوسط قام لأنك لا تسأل عنه . وقد يجوز تقديم مالا تسأل عنه وتأخيره فتقول : أزيد أم عمرو قائم (٣) أو أقائم (٣) زيد أم عمرو ؟ إلا أن الأفصح مذكرناه أولا .

وكذلك تقول : أقام زيد أم قعد ؟ فتوسط زيدا ، لأنك لا تسأل عنه وقد يجوز تقديمه وتأخيره فتقول : أقام أم قعد زيد ؟ وأزيد قام أم قعد ؟ وقد يجوز حذف الهزة مع أم المتصلة لفهم المعنى ، وذلك قليل فتقول : قام زيد أم عمرو ؟ تريد : أقام زيد أم عمرو ؟ ومن ذلك قوله :
١٣٦ لعمرك ما أدري وإن مكنتُ داريا يسبع رمين الجمر أم بثمان (٤)
يريد : أبسبع رمين الجمر ؟

(١) عجزه : أراجع فيها يابنة الخير قاصيا

(٢) ر : المنفصلة ، وهو تحريف (٣) ر : قام .

(٤) امر بن أبي ربيعة ، ورواية الديوان :

فواقه ما أدري وإن لحاسب يسبع رميت

والجمر والجمار هي الحصيات التي يرميها الحاج في منى وهي من مناسك الحج . وسيبويه والمبرد يريان حذف الهزة هنا ضرورة والأخفش يقيه في الاختيار عند أمن اللبس . الكتاب ١/٥٨ ، إصلاح المنطق ٥ ، المفتقب ٣/٢٩٤ ، الكامل ٢/٢٤٥ ، ٣/١٧٨ ، ابن الشجري ١/٢٦٦ ، الفصل ٣٢ ، الخزائن ٤/٤٤٧ ، الديوان ٢٥٧ .

وأما بل ولا بل : فلا يخلو أن يقع بعدهما جملة أو مفرد ، فإن كان الواقع جملة كانا حرفي ابتداء وكان معناه الاضراب عن الأول واثبات القصة التي بعدهما ، فتقول : قام زيد بل قعد عمرو ولا بل. قعد عمرو ، وما قام زيد بل خرج بكر ، وإن كان الواقع مفردا كانا حرفي عطف .

ولا يخلو أن يقع بعد ايجاب (١) أو نفي ، فإن وقعا بعد ايجاب (١) كانا للاضراب في حق الأول والاثبات (٢) في حق الآخر ، نحو قولك : قام زيد بل عمرو ، فأضربت عن القيام في حق زيد وأثبتته في حق عمرو .

وان وقعا بعد نفي فالمعنى عند سيبويه على الإضراب في حق الأول والإيجاب في حق الثاني ، كما كان ذلك بعد الأيجاب نحو قولك : ما قام زيد بل عمرو ، ومعناه عنده : بل قام عمرو (٣) . والمعنى عند المبرد الأضراب في حق الأول وإيجاب ما أضربت عنه في حق الثاني ، فإذا قلت : ما قام زيد بل عمرو ، فالمعنى عنده : بل ما قام عمرو ، فأوجبته في حق الثاني نفى القيام الذي أضربت عنه في حق الأول ، ويجوز عنده ما ذهب إليه سيبويه (٤) .

والصحيح أن الذي ذهب إليه سيبويه قد اتفقا معاً على جوازه وعلى أنه كلام العرب وما انفرد به لا يحفظ (له ما يدل عليه) (٥) .

وأما لا : فلا يخرج الثاني مما دخل فيه الأول ، ولا يعطف بها إلا بعد إيجاب وذلك نحو قوله : يقوم زيد لا عمرو . فلا ، أخرجت عمراً من القيام الذي دخل فيه زيد .

(١) ر : المجاب ، وهو تحريف . (٢) ر : للاثبات .

(٣) أنظر الكتاب ١ / ٢١٨ - ٢١٩ .

(٤) مانبة المصنف للمبرد من مخالفة سيبويه نسه له أيضاً ابن هشام والسيوطي وليس في المقتضب

ما يؤيده . المقتضب ١ / ١٢ ، ٤ / ٢٩٨ ، المفتى ١٢٠ ، مع المراجع ٢ / ١٣٦ .

(٥) ر : له شاهد .

واتفق النحويون على العطف بها فيما عدا الماضي ، واختلفوا في العطف بها بعد الماضي في نحو قولك : قام زيدٌ لا عمروٌ ، فمنهم من أجاز ذلك وهم (١) جلُّ النحويين ، ومنهم من منع ذلك وإليه ذهب أبو القاسم الزجاجي في « معاني الحروف » واستدل على ذلك بأنَّ « لا ، لا ينفى الماضي بها ، وإذا اعطفت بها بعده كانت نافية له في المعنى ، فلذلك لم يجوز العطف بها بعد الماضي ، لأنك إذا قلت : قام زيدٌ لا عمروٌ ، فكأنك قلت : لا قام عمرو ، و لا قام عمرو لا يجوز ، فكذلك ما في معناه .

والذي يدل على فساد مذهبه أنه قد ينفى بها/الماضي قليلا نحو قوله تعالى : [٣٦] فلا صدقٌ ولا صلتى (٢) ، يريد : فلم يصدق ولم يصل ، فإذا جاز أن تنفى بها الماضي في اللفظ فالأحرى (٣) أن تكون نافية له في المعنى .

ومما ورد من العطف بها بعد الماضي قوله :

١٣٧ كأنَّ دِثَاراً حَلَقْتَ بِلَبُونِهِ عِقَابٌ تَنَوَّى لِعِقَابِ الْقَوَاعِلِ (٤)
فعطف بـ لا بعد حلقت وهو ماضي .

وأما لكن : فلا تخلو أن يقع بعدها جملة أو مفرد . فإن وقع بعدها جملة كانت حرف ابتداء وخرجت من باب العطف ويكون معناها الاستدراك وتكون الجملة التي بعدها مضادة لما قبلها في المعنى ، نحو قولك : قام زيدٌ لكن عمروٌ لم يقيم ، وما قعد بكرٌ لكن قعد عمروٌ . ولا يجوز أن تكون موافقة لها . لا تقول ما قام زيدٌ لكن ما قام عمروٌ .

(١) ج ، ر : وهو .

(٢) القيامه : ٣١ . (٣) ر : فأحرى .

(٤) لا مريه القيس من أبيات قالها حين أغير حل ابله فنهبت وهو جوار طيء . دثار : دعي ابله . تنوى : جبل مشرف ، وروى في الخصائص تنوف من غير الف ، قيل هو موضع

ببلاد طيء . القواعل : جبال صغار واحدتها قاعلة ، وقيل : آكام . ورواية ثعلب أو

عقاب . مجالس ثعلب ٣٩٨ ، جبهة اللغة ١٣٩/٣ ، الخصائص ١٩١/٣ ، المخصص

١٤٧/٨ ، المحكم ١٣١/٢ ، المستقصى ٢١/١ ، اللسان : منع ، العيني ١٥٤/٤ .

الخرقة ٤٧١/٤ ، الديوان ٩٤ .

واختلف هل يجوز أن تكون غير مضادة لما قبلها أو لا يجوز نحو : قامَ زيدٌ لكن خَرَجَ عمروٌ فمنهم من أجاز ومنهم من منع ، وهذا (١) الصحيح . لأنه لا يُحفظ مثله من كلام العرب .

وإن وقع بعدها مفرد كانت حرف عطف ويكون معناها الاستدراك ولا يعطف بها إلا بعد نفي نحو قولك : ما قامَ زيدٌ لكن عمرو ، فاستدركت القيام الذي نفيته عن زيد لعمرو ؛ «لكن» ، ولو قلت : قامَ زيدٌ لكن عمرو ، لم يجز (٢) .

• • •

واعلم أنه يجوز عطف الأسماء بعضها على بعض من غير شرط ، إلا ضمير الرفع المتصل وضمير الخفض .

فأما ضمير الرفع المتصل فلا يُعطف عليه إلا بعد تأكيد بضمير رفع مثله منفصل أو بطول يقوم مقام التأكيد . فمثال العطف عليه بعد التأكيد قوله تعالى : أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ (٣) ، فأنت تأكيد للضمير المستتر في اسكن ، وزوجك معطوف على ذلك الضمير المستتر .

والطول القائم مقام التأكيد هو أن يقع (٤) قبل حرف العطف والمعطوف معمول للعامل في الضمير المعطوف عليه ، أو يقع بعد حرف العطف لا .

فمثال الفصل بمعمول العامل في الضمير المعطوف عليه قوله تعالى : هو الذي يُصَلِّيَ عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ (٥) . فقوله تعالى : وَمَلَائِكَتُهُ ، معطوف على الضمير الذي في يُصَلِّيَ فلم تحتج إلى تأكيد (٦) لطول الكلام ؛ عليكم الذي هو معمول لـ «يُصَلِّي» العامل في الضمير المعطوف عليه الملائكة .

-
- (١) كذا في النسخ ولعله : هو .
 (٢) وجوز ذلك الكوفيون فلم يشترطوا لصحة العطف بها أن يسبقها نفي . المقتضب ١٢/١ ، الانصاف مسألة ٦٨ .
 (٣) البقرة : ٣٥ .
 (٤) ر : بين ، وهو تعريف .
 (٥) الأحزاب : ٤٣ .
 (٦) د : تأكيد .

ومثال الفصل (١) قوله تعالى : ما أشركنا ولا آباؤنا (٢) . فقوله : ولا آباؤنا ، معطوف على الضمير في أشركنا . ولم يحتاج الى التأكيد للطول بلاء التي بعد الواو ، وإنما احتجج الى التأكيد أو الطول لأنهم كرهوا أن يكون المعطوف لم يتقدم له في الذكر ما يعطف عليه ، فجعلوا هذا التأكيد أو الطول عوضاً من ذكر المعطوف عليه .

فإن قلت : إنما يتصور هذا إذا كان الضمير مستتراً في نحو : زيدٌ قامَ فأنتك لو قلت : زيدٌ قامَ وعمرو ، لم يكن في اللفظ ما يعطف عليه عمرو . وأما في مثل : قمتُ وعمرو ، فكان ينبغي أن لا يحتاج الى تأكيد ولا لطول لتقدم المعطوف عليه في الذكر . فالجواب عن هذا شيان :

أحدهما : أن الضمير المتصل وإن كان بارزاً في اللفظ فإنه قد / تنزل من [٣٦ ظ] الكلمة منزلة جزء منها ، بدليل أنه سكن له آخر الفعل في مثل : ضربتُ هروبا من اجتماع أربعة أحرف متوالية التحريك ، وذلك لا يكره إلا في كلمة واحدة . والآخر : أنه لما لزم التأكيد أو الطول في بعض المواضع حمل عليه سائر المواضع كما حلفوا الواو من يعد وأصله يوعد ، لاستئصال الواو بين ياء وكسرة ، ثم حذفوه في : أعيد وتعد ، حملاً على الياء .

ولا يجوز العطف على ضمير الرفع المتصل من غير تأكيد ولا طول الا في ضرورة الشعر (٣) ، نحو قوله :

١٣٨ قلتُ إذْ اقبلتُ وزهرٌ تهادى كنتعاجِ الملا تعسفن رَمَلا (٤)

-
- (١) يريد الفصل : لا . (٢) الأنعام / ١٤٨ . (٣) جوز ذلك الكوفيون في الاختيار . مجالس ثعلب ١٧٤ ، الانصاف م ٦٦ . (٤) لعمر بن أبي ربيعة . زهر : جمع زهراء وهي المرأة البيضاء المشرقة . تعسفن الرمل : ملئ عن الطريق ، وركن الرمل وهو أسكن المشي لصعوبة السير فيه . الكتاب ١ / ٣٩٠ ، الكامل ١ / ٣٢٢ ، الخصائص ٢ / ٣٨٦ شرح مشكلات الحنابلة ٢٢٠ ، الانصاف ٢٥٢ ، المعني ١ / ١٦١ .

فزهرٌ معطوف على الضمير في أقبلت ، من غير تأكيد ولا طول . وقول الآخر .
 ١٣٩ ورجا الأُحيطِلُ مِن سفاهِةٍ نفسه مالم يكن وأبُ له لُينالا (١)
 فأب معطوف على الضمير في يكن من غير تأكيد ولا طول .

وأما ضمير الخفض فلا يعطف عليه إلا بأعادة الخافض نحو قولك :
 مررتُ بكّ وبزيد . ولا يجوز أن تقول : مررت بكّ وزيد (٢) . والسبب
 في ذلك أن ضمير الخفض شديد الاتصال بما قبله ، فيترلّ لذلك معه منزلة شيء
 واحد ، فلو عطفت من غير إعادة خافض لكنت قد عطفت اسماً واحداً على
 اسم وحرف ، إذ لا يتصور أن تعطف على بعض الكلمة دون بعض فلذلك
 أعدت الخافض حتى تكون قد عطفت اسماً وحرفاً على اسم وحرف مثله .
 وزعم المازني أن امتناع ذلك لأجل أن المعطوف شريك المعطوف عليه ،
 فلا يجوز عنده مسألة حتى يجوز قلبها ، إذ كل واحد منهما بمنزلة الآخر ، فيجوز
 مثل : قام زيدٌ وعمروٌ ، لأنك لو عكست لقلت : قام عمروٌ وزيدٌ ، وذلك
 مستقيم .

ولا يجوز : مررتُ بكّ وزيد ، لأنك لو قلت : مررت بزيد وكّ ، لم يجوز ،
 فإذا قلت : مررتُ بكّ وبزيد ، جاز ، لأنك لو قلت : مررتُ بزيد وبكّ ،
 جاز .

وهذا الذي ذهب اليه المازني هو الأكثر في المعطوفات ، والا فقد يجوز (٣)
 في باب العطف (٤) مالا يجوز عكسه ، ألا ترى أنك تقول : رُبَّ رَجُلٍ وأَخيه .

(١) لجرير يهجو الأخطل . والرواية : رآه مكان نفسه وهي كذلك في ر . الكامل ٣٢٢/١ ،
 الانصاف ٢٥٢ ، العيني ٤ / ١٦٠ ، الديوان ٤٥١ .

(٢) واجازة الكوفيون ويونس والأخفش وقطرب والشلوبين وابن مالك وابن حيّان وابن
 هشام ، وانكره الفراء من الكوفيين وعده من ضرورات الشعر . معاني القرآن ١٥٢/١ ،
 الانصاف م ٦٥ ، شواهد التوضيح لابن مالك ٥٥ ، التوضيح لابن هشام ١٠٤/٢ ،
 الخزانة ٣٢٨ / ٢ . وفي مجالس ثعلب أن الكسائي لا ينسق على المفسر ولا يؤكده : ٣٢٤ .

(٣) ر : يجي . (٤) ر : المعطوف ، وهو تحريف .

وكلُّ رجلٍ وضِيعَتُهُ ، ولا يجوز عكس ذلك ، لأنَّ رَبَّ وكَلَّا لا يدخلان مباشرة إلا على النكرات فلذلك كان الأولى ما عللنا به أولا .

ولا يجوز العطف من غير إعادة الخافض إلا في ضرورة شعر نحو قوله :
١٤٠ الآن قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بَكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبٍ (١)
وكان الوجه أن يقول : وما بَيْكَ وبِالْأَيَّامِ . وقول الآخر :

١٤١ آتَكَ آيَةً بِيَّ أَوْ مُصَدَّرٍ مِنْ حُمْرِ الْجِلَّةِ جَنَابٍ حَشَوْرٍ (٢)
وكان الوجه أن يقول : وبِمَصْدَرٍ . وقول الآخر :

١٤٢ تَعْلَقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيُوفُنَا فَمَا بَيْنَهَا وَالْأَرْضِ غَوَطٌ نَفَائِفٍ (٣)
وكان الوجه أن يقول : فما بينها وبين الأرض .

وأما قوله تعالى : وكفر بهِ والمسجد الحرام (٤) . بخفض المسجد ،
وقوله تعالى : واتقوا الله الذي تساءلون بهِ والأرحام (٥) ، ، بخفض
الأرحام في قراءة حمزة (٦) ، فقد يتخرج ذلك على القسم ، وقد
يتخرج ذلك أن يكون من باب

(١) من إبيات الكتاب الحسين . والرواية : فالיום قربت . ومن زائدة . قربت مشددة قيل
بمعنى المخففة وقيل : معناها أغلقت من أفعال الشروع . الكتاب ١ / ٣٩٣ ، الكامل
٣٩ / ٣ ، شرح مشكلات الحباصة ٤٣٩ ، الانصاف ٢٤٧ ، العيني ١٦٣ / ٤ ، الخزانة
٣٣٨ / ٢ .

(٢) لم أعر له على نسبة . آتاك : ويحك ، آيه : فعل أمر من آيه الأبل إذا صاح بها ، ومصدره
التأيه وهو الدعاء . المصدر : الشديد الصدر . الجلة : المسان ، واحدها جليل . الجاب :
الغليظ . الحشور : الخفيف . الكتاب ١ / ٣٩١ .

(٣) لسكين الدارمي . القوط : جمع غائط وهو المططن من الأرض . النفائف : جمع نفنف
وهو المفازة ، وقيل : الهواء الشديد ، قال العيني : وهو الأنسب لأنه روى : وما بينها
والكعب مهوى نفائف . معاني القرآن ١ / ٢٥٣ ، الحيوان ٦ / ٤٩٤ ، شرح السيرافي
٣ / ٤٠١ (التيمورية) ، الانصاف ٢٤٧ ، العيني ١٦٤ / ٤ الديوان ٥٣

(٤) البقرة : ٢١٧ . (٥) النساء : ١ .

(٦) هي أيضا قراءة ابن عباس والحسن البصري كما في معاني القرآن ١ / ٢٥٢ .

حذف حرف الجر لنيابة حرف العطف / متابه ، [٣٧و] وذلك أيضاً قليل ،
وسنبين الدليل على أن العرب تحذف الخافض للدلالة ماتقدم عليه فيما بعد
إن شاء الله تعالى .

• • •

ولا يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه إلا في الواو خاصة ، وذلك
بثلاثة شروط .

أحدهما : أن لا يؤدي إلى وقوع حرف العطف صدراً فلا تقول : وعمر
زيد قائمان . وأنت تريد : زيد وعمر قائمان .

والآخر : أن لا يؤدي إلى مباشرة حرف العطف عاملاً غير متصرف ، فلا .
تقول : إن وعمرأ زيدا قائمان ، تريد إن زيدا وعمرأ قائمان .

والآخر : أن لا يكون المعطوف مخفوضاً ، فلا تقول : مررت وعمر
بزيد ، تريد مررت بزيد وعمر .

فهذه الأماكن لا يجوز فيها تقديم المعطوف على المعطوف عليه ، ويجوز
فيما عدا ذلك . فمن ذلك قول الشاعر .

١٤٣ جمعت وفُحشاً غيبةً ونميمةً ثلاث خصال لست عنها بمرعوى (١)
يريد : جمعت غيبةً وفُحشاً ونميمةً . وقول الآخر .

١٤٤ ألا بانخلة من ذات عرقٍ عليكٍ ورحمة الله السلام (٢)

(١) ليزيد بن الحكم الثقفى يخاطب ابن عمه . شرح مشكلات الحسانة ٢١٩ ، الخصال ٣٨٢/٢ ،
أمالي القائل ٦٨ / ١ ، ابن الشجري ١٧٧/١ ، الخزائن ٤٩٦ / ١ .

(٢) من أبيات للأحوص ، وقيل لا يعرف لها قائل . ورواية ثعلب : برود الضل شاعكم السلام .
ولا شاهد فيها . وكنى بالنخلة عن امرأة بمينها . ذات عرق : موضع بالحجاز . وابن
جني يرى أن العطف على الضمير في عليك وهو خبر مقدم ، ولا تقديم فيه . ولا يخفى
مافيه من التكلف . مجالس ثعلب ١٩٨ ، الجمل ١٥٩ ، أمالي الزجاجي ٥٢ ، الخصال
٣٨٦ / ٢ ، شرح مشكلات الحسانة ٢٢٠ ، ابن الشجري ١٨٠ / ١ . الخزائن ٣١٢ / ١ .

- يريد : عليك السلام ورحمة الله . وقول ذى الرمة :
- ١٤٥ كأننا على أولادٍ أحقَبَ لاحها ورَمَى السفا أنفاسها بسِهامِ (١)
جنوبٌ ذوتُ عنها التناهي فانزلت بها يوم ذباب السيب صيام
يريد : لاحها جنوبٌ ورَمَى السفا ، ، وقول ذى الرمة أيضاً :
- ١٤٦ وأنتِ غريمٌ لاأظنّ قضاءه ولا العنزِيُّ القارظُ الدهر جائياً (٢)
يريد : لاأظنّ قضاءه جائياً هو والعنزِيُّ
فان قيل : فقد جاء التقديم في «أو» قال الشاعر :
- ١٤٧ فاست بنازل إلا أَلَمْتُ برحلي أو خيالتها الكدوب (٣)
يريد : إلا أَلَمْتُ الكدوب برحلي أو خيالتها ، فالجواب : إن الكدوب
صفة لخيالتها، وقوله : أو خيالتها (٤) عطف على الضمير في أَلَمْتُ ولم يحتاج
إلى تأكيد لطول الكلام بالمجرور ، وهو برحلي .

* * *

- ولا يجوز أيضاً الفصلُ بين حرف العطف والمعطوف إلا بالقسم خاصة أو
(١) البيتان في وصف راحل ضامرة سريعة شهبها لسرعة مشيها بأولاد أحقَب وهي الحمر
الوحشية ، وسيت بذلك لياض موضع الحقية منها وهو مؤخرها . لاحها : ضمها .
السفا : شوك البهي وهو ضرب من الحرشف . واراد بانفاسها أنوفها . التناهي : جمع
تنهية وهي الغدران . السيب : شمر اذئابها . يريد أن الجنوب أنزلت بالحمر يوم حر
شديد وهاجت الدباب فهي تذبذباذئابها . الكتاب ١ / ٢٦٦ ، شرح السيرافي ٢ / ٥٦٠
(التيورية) ، المخصص ١٣ / ٢١٦ ،
- (٢) من قصيدة في مدح بلال بن أبي بردة ، والخطاب لمة صاحبة الشاعر . القارظ المنزى
رجل من عنزة يقال له المنخل خرج يطلب القرظ - وهو ثمر السلم - فلم يرجع ،
وقيل هما رجلان وهو مثل عند العرب يقولون : لا آتيك القارظ المنزى، أي قد ذهب ذا
فلا آتيك ، يضمونه موضع أبد الدهر . مجال ثعلب ٣٢١ ، الديوان ٦٥٢ .
- (٣) من أبيات رويت في الحماسة غير منسوبة . ونسبت في الخزائن لرجل من بني بحتربن
عنود . الخيال والخيالة : الطيف وجعلها كدوبا لما لم يتحقق فعلها وقولها . شرح مشكلات
الحماسة ١٢٣ ، شرح الحماسة للمزدوقي ٣١٠ ، الخزائن ٢ / ٣٣٧ .
- (٤) ج ، ر : وخيالتها .

بالظرف والمجرور بشرط أن يكون حرف العطف على أزيد من حرف واحد نحو قوله : قامَ زيدٌ ثُمَّ اللهُ عمروٌ وأبل والله وعمرو ، وقامَ زيدٌ في السوق ثم في الدارِ عمرو . ولا يجوز أن تقول : قامَ زيدٌ فوالله عمرو ، ولا : والله عمرو ، لكون الواو والفاء على حرفٍ واحدٍ فيشتدُّ افتقارهما فكَّرهما الفصلَ لذلك .

وقد يجوز الفصلُ بين الواو والفاء بالظرفِ والمجرور في ضرورة شعر ، نحو قوله :

١٤٨ يوماً تراها كشيهِ أَرْدِيَةِ العَصَبِ ويوماً أديمها نَغِيلاً (١)
فصل ب (يوماً) (٢) بين الواو وأديمها المعطوف على الضمير في تراها .

* * *

وإذا تقدّم معطوف ومعطوف عليه وتأخر عنهما ضمير يعود عليهما فلا يخلو أن يكون العطف بالواو أو بالفاء أو بثُمَّ أو بحتى أو بغير ذلك من حروف العطف ، فإن كان العطف بالواو كان الضمير على حسب ما تقدم نحو قولك : زيدٌ وعمراً قاما ، زيدٌ وعمراً وخالداً قاموا ، لا يجوز أن تُفرد الضمير فتجعله على حسب الآخر إلا حيثُ سمع ويكون الحذف من الأول للدلالة الثاني عليه نحو قوله تعالى : واللهُ ورسولُهُ أحقُّ أن يَرْضوه (٣) كان الوجه أن يقول : يَرْضُوهُمَا ، فأفرد بتقدير : واللهُ أحقُّ أن يَرْضوه ورسوله أحقُّ أن يَرْضوه . فحذف الأول للدلالة الثاني عليه .
ومن ذلك أيضاً قولُ الشاعر :

١٤٩ إنَّ شَرَّخَ الشَّبَابِ وَالشَّعْرَ الْأَسْوَدَ مالم يُعَاصَ كانَ جُنُوناً (٤)

(١) للأعشى . الضمير في تراها يعود على الأرض . المصّب : ضرب من البرود ، النغل : من نغل الشيء إذا فسد . ويريد به هنا تهشم وجه الأرض من الجذب . الخصائص ٢/٣٩٥ ، ٣٩٦ ، الديوان ٢٣٣ .

(٢) سقط ما بين القوسين من ج . (٣) التوبة : ٦٢ .

(٤) لسان بن ثابت . شرح الشباب : جدته وقوته . وكنى بالشعر الأسود عن حداثة السن ، مجاز القرآن ١/ ٢٥٨ ، ٢٢/٢٤ ، ١٦١ ، الكامل ٣/ ١١٣ ، جمهرة اللغة ٢/ ٢٥٧ ، اللسان : شرح ، الديوان ٤١٣ .

كان الوجه أن يقول : مالم يُعاصِباً ، فأفرد وحذف من الأول للدلالة الثاني عليه تقديره : إنَّ شَرَّخَ الشَّبَابِ مالم يُعاصِبَ كان جنوناً والشَّعْرَ الأسودَ مالم يُعاصِبَ كان جنوناً .

وحتى في ذلك بمنزلة الواو .

فأن كان العطف بالفاء جاز أن يكون الضمير على حسب ما تقدم بمنزلة الواو ، فتقول :

زيدٌ فعمروٌ قاما ، لكون الأول شريك الثاني في اللفظ والمعنى . ويجوز أن تقول : زيدٌ فعمروٌ قامَ ، فتفرد ونحذف من الأول للدلالة الثاني عليه . وإنما جاز ذلك لأنَّ الفاء لما فيها من الترتيب تقتضي إفراد خبر الأول من خبر الثاني وكلاهما حسن . وإن كان العطف بثُمَّ جاز الوجهان معاً ، والاحسن الأفراد لما في ثُمَّ من المهلة الموجبة لفصل خبر الأول من الثاني فتقول : زيدٌ ثُمَّ عمروٌ قامَ ، وهو الأحسن ، ويجوز أيضاً : قاما .

وان كان العطف بغير ذلك من حروف العطف فأنما يكون الضمير على حسب المتأخر خاصة فتقول : زيدٌ أو عمروٌ قامَ . وزيد لا عمرو قام .

وكذلك سائر ما بقي من حروف العطف . وإنما لم يحز أن تقول : قاما ، فتجعل الضمير على حسب ما تقدم لأنَّ (أو) لا يكون ما بعدها شريك ما قبلها في المعنى ، ألا ترى أنَّ القائمَ إنما هو أحدهما لا غير ، ولا يجوز أن يكون الضمير على حسب ما تقدم إلا في أو خاصة ، وذلك شذوذ لا يقاس عليه . قال الله تعالى : إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما (١) . فأعاد الضمير على النفي والفقير لتقديمهما في الذكر .

* * *

ولا يجوز عطف الاسم على الفعل ولا الفعل على الاسم الا في موضع يكون الفعل فيه في موضع الاسم أو الاسم في موضع الفعل .

فالوضع الذي يكون فيه الاسم في موضع الفعل اسم الفاعل واسم المفعول اذا

(١) النساء : ١٣٥ .

وقعا في صنة الألف واللام نحو الضارب والمضروب ، فلذلك يجوز أن تعطف
الفعل على الاسم هنا فتقول : جاءني الضاربُ (وقامَ) (١) ، وقامَ زيدٌ الذي
ضربَ وقائم (٢) ، قال الله تعالى : إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا
اللهَ قَرْضاً حَسَنًا (٣) فعطف وأقرضوا على الْمُصَّدِّقِينَ كَأَنَّهُ قَالَ : إِنَّ
الَّذِينَ تَصَدَّقُوا وَأَقْرَضُوا اللَّهَ .

والموضع الذي يقع فيه الفعل موقع الاسم أن يقع خبراً الذي خبر أعني خبراً لمبتدأ أو
لكان وأخواتها أو لأن وأخواتها أو لما أو حالاً الذي حال أو صفة لموصوف أو
في موضع المفعول الثاني لظننت أو الثالث من باب أعلمت .

فمما جاء من عطف الاسم على الفعل لوقوع (٤) الفعل موقع الاسم قوله :
١٥٠ فَأَلْفَيْتُهُ يَوْمًا يُبَيِّرُ عَدُوَّهُ وَبَحَرَ عَطَاءٍ يَسْتَحِفُّ الْمَعَابِرَا (٥)
وقول الآخر :

١٥١ باشر راعٍ وسطها لجابِرٍ باتَ يُغَشِّيها بعَضْبٍ باتيرٍ (٦)
يَقْصِدُ فِي أَسْوَقيها وجائِرٍ

يريد : قاصدٍ في أسوقها / وجائِرٍ . [٣٨و]
ومما جاء من عطف الفعل على الاسم لكون الفعل في موضع الاسم أيضاً قوله
تعالى : أُولَئِكَ يَرْوُونَ إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضُنَّ (٧) . تقديره : صافَّاتٍ

-
- (١) مابين القوسين سقط من ج ، ر .
(٢) ج ، ر : وقام ، وهو تحريف (٣) الحديد : ١٧ .
(٤) ج ، ر : فانه لوقوع ، وهو زيادة .
(٥) للناطقة الذبياني يمدح النعمان بن المنذر . وروى في الديوان : دهرأ . يبير : يهلك . المعابر :
جمع معبر وهو المركب . المعنى ٤ / ١٧٦ ، الديوان ١٣٤ .
(٦) لم أعر على نسبة لهذا الرجز ، ورواية الفراء : بت أعشيها ، وفي ر : يعشيها ، والضمير
يعود على الأيل . المضب : السيف القاطع . يقصد : يصيب الهدف . جائر : من جار
يحوز أي مال عن القصد . يريد أن سيفه يخطئ مالا يستحق النحر كالحوامل وذوات النصال
معاني القرآن ١ / ٢١٣ ، ٢ / ١٩٨ ، المحكم ٢ / ٢٠٧ ، ابن الشجري ٢ / ١٦٧ ، المعنى
٤ / ١٧٤ ، الخزائن ٢ / ٣٤٥ . (٧) الملك : ١٩ .

قابضات (١) أي وقابضات .

ولا يجوز عطف فعل على فعل الا بشرط أن يتفقا في الزمان فلا يجوز أن تعطف ماضياً على مستقبل ولا مستقبلاً على ماضٍ ، والأحسن أن يتفقا في الصيغة مع اتفاقهما في الزمان ، فتقول : زيدٌ قامَ وخَرَجَ ، وزيدٌ يقومُ ويخرجُ .

وقد يجوز أن تختلف الصيغ في الأفعال المعطوفة مع اتفاق الزمان نحو : إن قامَ زيدٌ ويَخْرُجُ يَقُمُ بكرٌ ، فعطف يخرُجُ على قامَ لانفائهما في الاستقبال . ومن ذلك قوله تعالى : ألمَ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً . (٢) الا ترى أَنَّ المعنى : أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَصْبَحَتِ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً . وقول الشاعر :

١٥٢ ولقد أمرتُ على اللّيمِ يَسْبُني فمضيتُ ثُمّتَ قلتُ لا يَعيَنيني (٣)
فعطف فمضيتُ وهو ماضٍ على أمرٍ ، لأنَّ أمرٌ في المعنى ماضٍ ، ألا ترى أنَّ المعنى : لقد (٤) مررتُ على اللّيمِ يَسْبُني فمضيتُ ؟
وأما إذا اختلف الزمان فلا يجوز العطف فلا تقول : زيدٌ قامَ ويخرجُ ، تريد : قامَ فيما مضى ويخرجُ فيما يستقبل .

* * *

ويجوز حذف حرف العطف والمعطوف إذا فُهم المعنى كقوله تعالى : سراييلَ تقيكم الحرَّ (٥). تقديره : تقيكم الحرَّ والبردَ ، فحذف والبرد لفهم المعنى ، ألا ترى أَنه معلوم أنها بقي البرد كما بقي الحرَّ . ومن كلام

(١) ر : صافانات وقابضات . (٢) الحج : ٦٣ .

(٣) نسب في الكتاب لرجل من بني سلول ، وفي الأصمعيات لشمر بن عمرو الحنفي . وروى في الخزانة : واعف ثم أقول ، وفي الكامل : فأجوز ، وعيهما لاشاهد فيه . الكتاب ١/١٦٦
الأصمعيات ١٢٦ ، الكامل ٣/٢٨٠ ، الخصائص ٣٣٠/٢ ، ٣٣٢ ، التمام ٢٨ ، الخزانة ١/ ١٧٣ .

(٤) ر : ولقد . (٥) النحل : ٨١ .

العرب : رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانٍ (١). أى مُعَيَّنٌ تَقْدِيرُهُ : رَاكِبُ النَّاقَةِ
وَالنَّاقَةُ طَلِيحَانٍ ، فَحُذِفَ وَالنَّاقَةُ لِفَهْمِ الْمَعْنَى .

وكذلك أيضاً يجوز حذف حرف العطف والمعطوف عليه لفهم المعنى ،
فمن ذلك قوله تعالى : فَأَوْحَيْنَا (٢) إِلَى مُوسَى أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ
فَأَنْفَلَقَ . وقوله تعالى : وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى (إِذَا اسْتَسْقَاهُ قَوْمُهُ) (٣) أَنْ
اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْبَجَسَتْ . وقوله تعالى : فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا
أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ (٤) .

التقدير : فَضْرَبَ فَأَنْفَلَقَ ، فَضْرَبَ فَانْبَجَسَتْ ، وَأَفْطَرَ فَعِدَّةٌ . فحذف
ضْرَبَ وَأَفْطَرَ وفاء العطف مما بعدها من أيام أُخَرَ . وعلى ذلك يتخرج
مارواه قطرب موقول النابتة :

١٥٣ قالت ألا ليتما هذا الحمامُ لنا إلى حَمَامَتَنَا أو نصفهُ فقد (٥)
تقديره : أو هذا الحمامُ ونصفه ، فحذف هذا الحمام وهو المعطوف عليه
وحذف حرف العطف وهو الواو (٦) .

وقد يجوز حذف حرف العطف وحده لفهم المعنى نحو قوله (٧) :

(١) انظر التهذيب ٣٨٣/٤ ، الصحاح : طلع ، المحتسب ٢٢٧/٢ .

(٢) ج ، ر : وَأَوْحَيْنَا . وانظر سورة الشعراء : ٦٣ .

(٣) سقط ما بين القوسين من النسخ وانظر سورة الاعراف ١٦٠ .

(٤) البقرة ١٨٤ وانظر الخصائص ٢٩٨/١ .

(٥) رواية الكتاب وأبي عبيدة والديوان : ونصفه ، وستأتي به الرواية كذلك في باب التنازع.
والضمير يعود على زرقاء اليمامة . وقوله : فقد ، بمعنى فقط وهو اسم فعل كسر لروى
والأصل فيه الباء على السكون . الكتاب ٢٨٢/١ ، مجاز القرن ٣٥/١ ، ٥٨/٢ ،
الخصائص ٤٦٠/٢ ، شرح العشر ١٥٥ ، المستقصى ٢٠/١ ، ابن الشجري ١٤٢/٢ ،
٢٤١ ، الانصاف ٢٥٦ ، الخزانة ٢٩٧/٤ ، الديوان ١٦ .

(٦) هذا تخريج البصريين كما في الانصاف ٦٧ وبه قال ابن جني في الخصائص .

(٧) ج : قولهم ، وهو تحريف .

١٥٤ ضرباً طَلَّخَفًا في الطُّلِي سَخِينًا (١)

يريد ضرباً طَلَّخَفًا وسَخِينًا ، والَطَلَّخَفُ : الشديد والسَخِين : دونة في الشدة ، وَالطُّلِي : جمع طُلَيْة وهي صفحة العنق ، وقول الآخر :

١٥٥ كَيْفَ أَمْسَيْتَ كَيْفَ أَصْبَحْتَ مِمَّا يَزْرَعُ الْوُدَّ فِي فَوَادِ السَّقِيمِ (٢)
يريد كَيْفَ أَمْسَيْتَ وكَيْفَ أَصْبَحْتَ ، فحذف الواو .

* * *

والمعطوف أبداً يكون اعرابه على حسب اعراب المعطوف عليه من رفع أو نصب أو خفض أو جزم ، إلا أن يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع فأنه يجوز أن يعطف/تارة على لفظه وتارة على موضعه . فلا بداذن [٣٨ظ] من تبين ماله لفظ وموضع .

والذي (٣) له لفظ وموضع ينقسم ستة أقسام ، قسم لفظه نصب وموضعه رفع وهو اسم إنَّ ولكنَّ ولا التي للتبرئة . فأن عطفت على اللفظ نصبت وإن عطفت على الموضع رفعت . وقد قرئ : إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ (٤) . برفع رسوله على موضع إنَّ على أحد الوجوه الجائزة (٥) فيه . وستبين ذلك إن شاء الله تعالى في بابه . ومن ذلك قول الشاعر :

(١) أنشده ابن جني ولم ينسبه . قال : وقالوا : الطلخف أشد من السخين وقد يجوز أن يكون أراد : وسخيناً ، فحذف حرف المعطف . ٥١ . وفي اللسان : ضرب سخين : حار . ولم شديد ، شرح مشكلات الحماسة ١٤٤ ، اللسان : طخف ، طلخف ، طلخف ، ستن .

(٢) أنشده الأخفش ولم ينسبه . والرواية بتقديم أصبحت وأبدل الكريمة مكان المستقيم . شرح مشكلات الحماسة ١٤٥ ، ٣٨٧ ، الخصال ٢٩٠/١ ، ٢٨٠/٢ . شرح الحماسة لمرزوقي ١٤٠١ ، جمع الهوامع ١٤٠/٢ ،

(٣) ر : فالذي . (٤) قراءة الرفع هي قراءة عامة القراء رثراً

بأنصب الحسن ابن أبي اسحاق وعيسى بن عمرو يعقوب . وقرئ بالجر شلودا . الطبري : ١١/١٠ ، القرطبي ٧٠/٨ ، التوبة : ٣ .

(٥) ر : الجارية .

١٥٦ لَانْتَبَ الْيَوْمَ وَلَا خِلَّةٌ اتَّسَعَ الْخَرَقُ عَلَى السَّرَاقِ (١)
 روى برفع خِلَّةٍ على موضع نَسَبَ ، ونصبه على لفظه .

وقسم لفظه رفع وموضعه نصب وهو المنادى المبني على الضم نحو : يازيدُ
 والرجلُ ، بنصب الرجل على موضع زيد ، ورفع على لفظه ، وقد قرئ : يا جبالُ
 أو بي معَهُ والطير (٢) . بنصب الطير على موضع جبال ورفع على لفظه .

وقسم لفظه خفض وموضعه نصب ، وهو الاسم المخفوض بأضافة اسم
 الفاعل اليه بمعنى الحال او الاستقبال ، نحو قولك : هذا ضاربُ زيدٍ .
 غداً وعمرو ، بالخفض على اللفظ وعمراً بالنصب على الموضع ، وعليه قوله :
 ١٥٧ هل أنت باعِثُ دينارٍ لحاجَتِنَا أو عبدٌ ربِّ أخاعونِ بنِ مخيراقِ (٣)
 فنصب عبد على موضع دينار .

وقسم لفظه خفض وموضعه رفع وهو كل اسم مخفوض بأضافة مصدر
 فعل لا يتعدى إليه نحو قولك : يُعجِبُنِي قيامُ زيدٍ وعمرو ، بالخفض
 على لفظ زيد والرفع على موضعه (وعمرو على الموضع) (٤) كأنك قلت :
 يُعجِبُنِي أن قامَ زيدٌ وعمرو .

وقسم لفظه خفض وموضعه قد يكون رفعاً وقد يكون نصباً ، وهو كلُّ

(١) لانس بن العباس بن مرداس . وضرب اتساع الخرق مثلاً على تفاقم الأمر . الكتاب ١/٣٤٩
 شرح مشكلات الحماسة ٢٧٤ ، المستقصى ١/٣٥٠ . العين ٢/٣٥٢ ، التصريح ١/٢٤١
 اللسان : عتق ، قمر .

(٢) قرأ بالرفع ابن أبي اسحاق ونصر عن عاصم وابن هرمز ومسلمة بن عبد الملك ويعقوب والأعرج
 وقرأ الباقر بالنصب . مجاز القرآن ٢/١٤٣ ، الطبرسي ٢٢/١٨٥ . القروطبي ١٤/٢٦٦
 وانظر سورة سبأ : ١٠ .

(٣) نسب لخابر بن رلان السبسي ولتأبط شراً وجرير وليس في ديوانه . وقيل مصنوع .
 وسيبويه والمبرد والزجاجي ينصبون (عبد) بتقدير فعل يفسره اسم الفاعل . الكتاب ١/٨٧ ،
 المقتضب ٤/١٥١ ، الجمل ٩٩ ، شواهد الكشاف ٢٠٦ ، العين ٣/٥٦٣ ، الخ : انة ،
 ٣/٤٧٦ .

(٤) ما بين القوسين زيادة لا فائدة فيها .

اسم مخفوض باضافة مصدر فعل مُتَّعِد إليه ، فيكون الموضع رفعاً إن قدَّرت المصدر مضافاً لفاعلٍ أو مفعولٍ لم يُسمَّ فاعلهُ ، ونصباً إن قدَّرتَه مضافاً إلى المفعولِ نحو قولك : يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زَيْدٍ ، تريد : أنْ ضَرْبَ زَيْدٍ . ويكون في موضع نصب إن قدَّرتَه ، مضافاً للمفعولِ نحو قولك : يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرُو ، تريد : أنْ ضَرْبَ زَيْدٍ عَمْرُو ، فمن العطف على الموضع في مثل هذا قوله :

١٥٨ قد كنتُ داينتُ بها حَسَانَا مخافةَ الأفلاسِ واللبائِنا (١)

يُحْسِنُ بَيْعَ الْأُصْلِ وَالْقِيَانَا

فعطف والقيانا على موضع الْأُصْلِ ، كأنه قال : يُحْسِنُ أَنْ يَبِيعَ الْأُصْلِ والقيان (٢) .

وكذلك المجرور بحرف الجر الزائد يكون في موضع نصب إن كان الاسم قبل زيادة حرف الجر منصوباً . ويكون في موضع رفع إن كان قبل دخول الحرف مرفوعاً .

فمثال ما هو في موضع نصب قبل زيادة حرف الجر قولك : ليسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ ، لأنَّ أصله : ليسَ زَيْدٌ قائماً ، ومن العطف في مثل ذلك قوله : .

١٥٩ مُعَاوِيَ إِنَّا بَشَرٌ فَأَسْجِجْ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ (٣)
فعطف الحديد على موضع الجبال .

(١) سب لؤوبه ولزياد المنبري . والفسير في بها يمدح على قينة أخذها الراجز عن دين له . البيان : المطلق ، الأصل جمع أصلية وهي الحرة . وفيه أيضاً عطف البيان على موضع الأفلاس . الكتاب

٩٨ / ١ ، الفصل ٢٢٥ ، ابن السجري ٣١ / ٢ المثنى ٥٢٨ ، ديوان رؤية ١٨٧ .

(٢) في ج ، ر : والقيانا ، ولا ضرورة لألف الإطلاق .

(٣) لعقبة بن هبيرة الأسدي يخاطب معاوية بن أبي سفيان . والقصيدة مجرورة القوافي .

والنحاة ينشدون البيت بالنصب . قال الأعم : يجوز أن يكون الذي أنشده رده إلى لثته

فقبلته سيويه منصوباً فيكون الاحتجاج بلفظ المنشد لا بقول الشاعر . ١ . الكتاب

٣٤ / ١ ، ٣٥٢ ، ٣٧٥ ، ٤٤٨ ، معاني القرآن ٢ / ٣٤٨ ، المقتضب ٢ / ٣٣٨ ، ١١٢ / ٤

٣٧ ، التوجيه للرماني ٩٠ ، الانصاف ١٨٧ ، الخزانة ١ / ٣٤٣ .

ومثال ما هو في موضع رفع : ما جاءني من أحد ، لأنه كان قبل حرف الجر :
ما جاءني أحد ، ولو عطفت على / موضعه لقلت : ما جاءني من أحد [٣٩و]
ولا امرأة ، برفع امرأة .

وقسم لفظه رفع وموضعه جزم وهو الفعل المرفوع بعد الفاء في الجواب في
قوله : إن يقم زيد فيقوم عمرو ، فلفظه رفع وموضعه جزم ، بدليل أنه
لولا الفاء لكان مجزوماً ، فلو عطفت على الموضع لجزمت ، وقد قرئ : فيغير
لحسن يشاء ويعذب من يشاء (١). برفع يعذب وجزمه (٢)، وسنيت ذلك (٣)
في بابه إن شاء الله تعالى .

* * *

ويجوز أن تعطف بحرف العطف اسماً فصاعداً على اسم مثله فصاعداً فتقول :
ضرب زيد عمراً وبكر خالداً ، فتعطف بالواو بكراً وخالداً على زيد وعمرو .
وتقول ظن زيد عمراً منطلقاً وبكر جعفر مقيماً ، فتعطف بالواو بكراً
وجعفر مقيماً على زيد وعمرو ومنطلق ، وتقول : أعلم عبد الله بشراً
أخاك منطلقاً وزيد عمراً بكراً ضاحكاً ، فتعطف بالواو زيدا وعمراً وبكر
وضاحكاً على عبد الله وبشر وأخيك ومنطلق .

وكل ذلك جائز ما لم يؤد إلى العطف على عامين ، فإن ذلك لا يجوز ، فلا
يجوز أن تقول : مر زيد وعمرو وبكر خالداً ، فتعطف بكراً على عمرو وخالداً
على زيد ، لأن ذلك يؤدي إلى نيابة الواو مناب مر وهو العامل في زيد ومناب
الباء وهي العاملة في عمرو ، ويكون التقدير : ومر بكراً خالداً ، فتكون الواو
تعطي معنى الباء ومعنى الفعل فيجيء حرف واحد يعطي في حين واحد أريد
من معنى واحد . وحرف واحد لا يدل في حين واحد على أزيد من معنى واحد .
فإن أردت أن تعطف في هذه المسألة فلا بد من ذكر الباء فتقول : مر (٤) زيد

(١) البقرة : ٢٨٤ .

(٢) قرأ عاصم وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب بالرفع وقرأ الباقون بالجرم . التيسير ٨٥ ،
التقريب ٩٩ .

(٣) ر : جميع ذلك .

(٤) ج : مرت ، وهو تحريف .

بعمرو وبكر خالد . حتى لاتنوب الواو إلاّ مناب عامل واحد .
 وأبو الحسن الأنخس يميز ذلك ويقول : لمّا ناب حرف العطف مناب عامل
 واحد فكذلك ينوب مناب أزيد ، إلاّ أنّه اذا أجمع له في العطف مخفوض
 وغير مخفوض قدّم المخفوض على غيره . ولا يميز غير ذلك وذلك نحو : مرّ
 زيد بعمرو وبكر خالد ، ولا يميز : وخالد بكر ، لئلا يكون كأنك قد فصلت
 بين الخافض والمخفوض ، ألا ترى أن بكرا كأنه مخفوض بالواو . ويستدل
 على ذلك يقول الفرزدق :

١٦٠ وباشّر راعيها الصلّى بلبانیه وجنبیه حرّ النار مايتحرّف (١)
 فعطف وجنيه على لبانه وعطف حر النار على الصلي ونابت الواو مناب باشّر
 ومناب الباء .

وكذلك استدل بقوله تعالى : إنّ في السموات والأرض لآيات (٢) . ثم قال بعد
 ذلك : وتصريف الرياح آيات (٢) . في قراءة من قرأ بخفض (٣) آيات (٤) ، فنابت
 الواو من تصريف مناب في ومناب إنّ ، كأنه قال : وإنّ في تصريف الرياح آيات (٥) .
 والجواب : إنّ الآية تتخرّج على أن تكون آيات تؤكد آيات المتقدمة لا
 معطوفة عليها . فلم يعطف إذن الّا تصريف الرياح على السماوات ، فنابت
 الواو مناب في خاصة وأما البيت فيتخرّج على أن يكون (٦) الأصل : وبجنبیه
 حرّ النار . فنابت الواو مناب باشّر خاصة ، فحذفت (٧) الباء ولم ينسب منابها
 حرف العطف فيكون من باب : رَسَمَ دارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهِ (١٢٠)

(١) روى في الديوان : وكفيه حر ، وصير في راعيها يعود على ابل . الصلي : النار :
 النادر . موضع اللز . يتحرّف : يميل ويبتعد عن النذر . شرح المفصليات : ١ / ٣٨٩ .
 شرح السبع ٤٤٠ ، الديوان ٥٥٩ .

(٢) الجائفة : ٥٠٣ . (٣) الأول أن يقول : بكر .

(٤) قرأ بالكسر حمزة والكسائي ويعقوب : التيسير ١٩٨ ، التقريب ١٧٣ .

(٥) جمع الموامع ١٣٩ / ٢ . (٦) سقطت (أن) من ج ، ر .

(٧) ر : وحذفت .

يريد رُبَّ رَسْمٍ دَارٍ، فحذَفَ رُبَّ /من غير أن ينبئ شيئاً منها بها وأبقى عملها [٣٩ظ].
ومن قبيل قولهم : خَيْرٌ عَافَاكَ اللهُ (١) . يريد بخير عافاك اللهُ . فحذف الباء من
بخير من غير أن يُعَوِّضَ عنها شيئاً وأبقى عملها ، ولذلك قلَّ وجود مثل هذا
ولم يجيء إلا نادراً في الشعر وعلى ذلك ينبغي أن يحمل قول الآخر :

١٦١ أَكُلَّ أَمْرِي تَحْسِينَ أَمْرَاءَ وَنَاراً تَوَقَّدَ بِاللَّيْلِ نَاراً (٢)
فعطف ناراً على قوله : توقد بالليل ناراً . لا على أنه عطف قوله ونار (٣) على
أمرئ وناراً (٤) على قوله أمرأ لما في ذلك من العطف على عاملين .

فإن قلت : إنما يثبت امتناع العطف على عاملين فصاعداً من طريق آتته
يؤدّي إلى أن يكون للحرف في حين واحد أزيد من معنى واحد . وقد وجدنا
الحرف الواحد يعطي خمسة معانٍ في حين واحد . ألا ترى أن الواو في قولك :
الزيدون ، تعطي الجمع والسلامة والأعراب والعقل والتذكير . فالجواب :
إن الواو إنما أعطت الجمع خاصةً بدليل أنها لو زالت لبطل معنى الجمع
وأما الأعراب فقد تبين أنه بالتغيير والانقلاب (٥) . وأما السلامة والتذكير
والعقل فلا تُعطي شيئاً من ذلك الواو ، بدليل أنها لو زالت من الجمع لبقى
الاسم المذكور عاقل سالم ، فهذه الواو مصاحبة (٦) لهذه الخمسة الأشياء فلا تُعطي
منها إلا معنى واحداً وهو الجمع ، .

فاذا نفيت في هذا الباب فمذهب المازني رحمه الله أن الكلام يكون بعد دخول
حرف النفي عليه على حسب ما كان قبل دخوله ، فنقول في نفي : قام زيدٌ

(١) انظر على ص ٢٢٤ تعليق ٧ .

(٢) لأبي داود الأيادي . والرواية : ونار ، بالجر لأنها مضافة إلى كل محنوفة ، وبأنته
ابن عصفور رواية من لم يعطف على عاملين كما نقر النحاس . الكتاب ٣٣/١ . انكسر
٢٨٧/١ ، ٩٩/٣ ، المعنى ٣/٣٣٥ ، ديوان أبي داود ٣٥٣ ، ذيل ديوان علي ١٩٩ .
(ونسب له المبرد) .

(٣) هذا على الرواية المشهورة . (٤) يريد بها ناراً التي في القافية .

(٥) انظر ص : ١٢٢ من هذا الجزء (٦) ر : مضاهية ، وهو تحريف

فعمرو ، ما قام زيد فعمرو ، وفي نفي : مررتُ بزيد وعمرو : ما مررتُ بزيد وعمرو .

وفي نفي : قام زيد ثم عمرو . ما قام زيد وتسم عمر . وسيبويه يوافقه في ذلك كآله إلا في الواو اذا قلت : مررتُ بزيد وعمرو ، فإنه يفصل فيقول : لا يخلو أن يكون الكلام على فعلين أعني أن يكون مررتُ بزيد على حدثيه ومررتُ بعمرو على حدثيه ، أو يكون على فعل واحد أعني أن يكون مررتُ بزيد (وعمر) (١) على مرور واحد . فتقول في النفي اذا عنيت مرورين : ما مررتُ بزيد وما مررتُ بعمرو ، فتكرر الفعل ، وتقول في النفي اذا عنيت مروراً واحداً : ما مررتُ بزيد وعمرو (٢) .

ولما لم يكن في الأول بدء من تكرير العامل لحذف اللبس ، لأنك لو قلت : ما مررتُ بزيد وعمرو ، لاحتمل أن تريد أنك لم تمر بهما ولا بواحد منهما . وانك لم تمر بهما معاً بل مررتُ بأحد هما . فلما كان النفي من غير إعادة العامل مكسباً لذلك لم يكن بدء من إعادة النفي .

وحجة المازني أن حرف النفي لا يغير ما بعده (٣) على ما كان عليه قبل دخوله نحو : ما قام زيد ، ألا ترى أنه قبل دخول ما (٤) : قام زيد .

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه لأنه قد وجد النفي مُغيّراً لما دخل عليه عن حالة قبل ذلك ، ألا ترى أنك تقول في نفي سيفعل : لن يفعل ، وفي نفي قد فعلَ لمّا يفعل (٥) ، وفي نفي فعَلْ : لم يفعلْ ولا تقول : لن سيفعلْ ولا لمّا قد فعلْ ولا لم فعلْ (٦) ، فإذا كانوا يغيرون ما بعد حرف النفي عما كان عليه مع أنه لم تدعُ إليه ضرورة فالأحرى أن يجوز ذلك اذا دعت إليه ضرورة وهو خوف اللبس .

(١) زيادة يقتضيها الباق . (٢) الكتاب ١ / ٢١٨ .

(٣) ر : ما يمد ، وقوله : على ، المصواب عن .

(٤) ر : دخول النفي ما . (٥) ج ، ر : ما يفعل ، وهو وهم .

(٦) ج ، ر : لم يفعل وهو تحريف .

ويجوز الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما ليس بأجنبي فنقول : قامَ زيدُ اليومَ وعمروُ ، فنفصل بين زيد وعمرو بالظرف لأنه ليس بأجنبي من الكلام . ومن ذلك قوله :

فَصَلَقْنَا فِي مُرَادٍ صَلَقَةً وَصُدَّاءُ الْحَقَّتْهُمْ بِالْثَلَلِ ١١٩
ففصل بين مُرَادٍ وَصُدَّاءُ بالمصدر وهو صَلَقَةٌ لأنه ليس بأجنبي .

وأقبح ما يكون ذلك بالجمع نحو قوله تعالى (١) : فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ (٢) . ففصل بين أرجلكم وبين المعطوف عليه وهو جوهكم بالجملة وهي : وَاْمَسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ، لأنه ملتبس بالكلام لأن المقصود بالجمع تعليم الوضوء ولأجل واو العطف أيضاً الداخلة على امسحوا ، ألا ترى أنها تربط ما بعدها بما قبلها . وحروف العطف كلها مُشْرَكَةٌ في العامل (٣) .

وكل موضع لا يتصور فيه الاستقلال بما قبل حرف العطف في حال من الأحوال فإن العطف لا يتصور فيه إلا بالواو خاصة ، فنقول : المالُ بينَ زيدَ وعمرو . ولا يجوز أن تعطف هنا بغير الواو لأنك لو قلت : المالُ بينَ زيدَ . لم يستقل الكلام ، وكذلك اختصمَ زيدَ وعمروُ ، لا يجوز العطف فيه إلا بالواو لأنك لو قلت : اختصمَ زيدَ ، لم يستقل الكلام . فإن قلت : المالُ بينَ الزيدَ وبينَ فالحَمَرَيْنِ (٤) ، جاز العطف بالفاء ، لأنك لو قلت المالُ بينَ الزيدَ وبينَ ، لكان الكلام مستقلاً ، فأما قوله :

١٦٢ بين الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ (٥)

(١) كان الواجب أن لا يستعمل كلمة أتبع مادام مورد الشاهد كلام الله تعالى (٢) المادة ٦ :

(٣) ر : العوامل . (٤) ر : والمعمرون ، وهو تعريف .

(٥) تمامه : ففانبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى وهو مطلع معنقة

أبريه القيس . وسقط اللوى : منقطع الرمل . ورواية الديوان : وحول الكامل ١/٢٥٠ .

شرح السج ١٥ ، شرح العشر ٢ ، النصف ١/٢٢٤ ، المغنى ١٧٤ ، الخزانة ٤/٣٩٧ ،

الديوان ٨ .

فأتما جاز العطف هنا بالفاء لأنَّ الكلام على حذف مضاف كأنه قال : بين نواحيي الدخول . ونظير ذلك قوله :

١٦٣ ربّما ضربة بسببٍ صقيلي بينَ بُصرى وطعنةٍ نَجْلاء (١)
يريد بين نواحي بُصرى ، وقد يجوز ألا تحتاج إلى هذا التقدير لأن الفاء قد تكون مُرتبة بالنظر إلى الذكر فتكون اذ ذاك بمنزلة الواو ، ومما يؤكد أنَّ الفاء هنا (٢) بمنزلة الواو رواية الاصمعي (٣) : بين الدخولِ وحوملِ بالواو (٤) .

* * *

وجمع حروف العطف يشترك مابعدهما مع ما قبلها في العامل إذا عطفت مفرداً على مفرد ، ألا ترى أنك إذا قلت : قام زيدٌ وعمرو ، أنَّ التقدير : فقام عمرو ، وكذلك في سائر مسائل العطف إلا بالواو فأنها تنقسم قسمين : جامعة غير مُشركة وجامعة مُشركة ، فمثال المُشركة : قام زيدٌ وعمرو ، ألا ترى أنك لو قلت : قام زيدٌ وقام عمرو لساغ ، وغير المُشركة في مثل : اختصم زيدٌ وعمرو .

ألا ترى أنك لو قلت : اختصم زيدٌ واختصم عمرو ، لم يجز ، لأن اختصم لا يستقل بفاعل واحد . وكذلك أيضاً : هذان زيدٌ وعمرو ، الواو غير مُشركة . ألا ترى أنك لو قلت : هذان زيدٌ وهذان عمرو . لم يجز ،

(١) لدى ابن الرعلاء النسائي « . وروى في الاشتقاق : دون بصرى ، وعليها لا شاهد فيه . بصرى : بلد قرب الشام كان يقوم فيها سوق الجاهلية . النجل : سمة العين وغيرها . الأصمعيات ١٥٢ ، جوهرة اللغة ١١٢/٢ ، الاشتقاق ٤٨٦ ، معجم المرزباني ٥١ ، الخزائن ١٨٧/٤ .

(٢) سقطت (هنا) من ج .

(٣) هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب الباهلي ، أديب لغوي اخباري محدث من أهل البصرة توفي عام ٢١١ هـ على المشهور من الروايات . وله مصنفات في اللغة والشعر والنريد السيرافي ٤٥ ، الزبيدي ١١٧ ، القفطي ١٩٧/٢ .

(٤) انظر الكامل ١/ ٢٥٠ وشرح النصائح السبع ١٩ .

لأنك لاتخبر عن اثنين بواحد . فلو قلت : هذان صاحكان وقائمان ،
كانت مشرّكة لانتك (١) لو قلت هذان صاحكان وهذان قائمان لسأغ.

* * *

والعامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه بواسطة حرف العطف،
فإذا قلت : قام زيدٌ وعمروٌ فالعامل في عمرو قام بواسطة الواو وكذلك تفعل
مع سائر حروف العطف .

فأن قال قائل: فهلاً كان العاملُ حرفَ العطف نفسه (٢)، فالجواب: إنه [٤٠ظ]
لا يعمل الحرف حتى يختص — في مذهبنا — وحروف العطف ليست بمختصة
لأنّها تدخل على الاسماء والأفعال .

فأن قال قائل : فعلّ العامل مضمّر بعد حرف العطف فإذا قلت : قام زيدٌ
وعمرٌ ، فالعامل في عمرو قام مضمرة ، كأنّه قال : فقام عمرو ، فالجواب
إنّه قد تبيّن أنّه لا يسوغ تكرير العامل في مثل : اختصم زيدٌ وعمرو .
فإذا تبيّن في هذه المسألة أنّه لا يصلح أن يكون العامل فيه حرف العطف لعدم
اختصاصه ولا عامل مضمّر بعد الواو لأن ذلك يفسد المعنى تبيّن أنّ العامل
إنما هو العامل في المعطوف عليه ، وهو اختصم ، بواسطة حرف العطف ،
ويحمل على هذا سائر مسائل العطف .

(٢) ر : بنفسه .

(١) سقطت (لانتك) من ج .

باب التوكيد

التوكيد لفظ يراد به تثبيت (١) المعنى في النفس وإزالة اللبس عن الحديث أو المحدث عنه ، وذلك أن التوكيد ينقسم قسمين : توكيد لفظي وتوكيد معنوي. فالتوكيد اللفظي يكون بإعادة اللفظ على حسب ما تقدم ، ويكون في المفرد والجملة .

فمثاله في المفرد قوله تعالى : دَكَّا دَكَّا ، وَصَفَّا صَفَّا (٢) ومنه قوله : ١٦٤ أبوك أبوك زيد غير شك " أَحَلَّكَ فِي الْمَخَازِي حَيْثُ حَلَّا (٣) وقول الآخر :

١٦٥ أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مِنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحٍ (٤) وقامَ قامَ زيد . إِلَّا أَنَّهُ لَا يُؤَكَّدُ الْحَرْفُ إِلَّا بِإِعَادَةٍ مَا دَخَلَ عَلَيْهِ أَوْ ضَمِيرُهُ نَحْوُ قَوْلِكَ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ بِزَيْدٍ ، أَوْ مَرَرْتُ بِزَيْدٍ بِهِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : وَأَمَّا (٥) الَّذِينَ سُعِدُوا فِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا (٦) . ففيها تأكيد لقوله : فِي الْجَنَّةِ . وَلَا يَجُوزُ تَأْكِيدُ الْحَرْفِ مِنْ غَيْرِ إِعَادَةٍ مَا دَخَلَ عَلَيْهِ إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ ، نَحْوُ قَوْلِهِ :

(١) ر : تثبيت تمكين ، وهي زيادة . (٢) الفجر : ٢١ ، ٢٢ .

(٣) جميل بثينة في هجاء ابن ميادة . ورواية الحماسة والديوان : إربد وهي رواية ابن جني ، ورواه البطليوس : أبرد . وجوز ابن جني أن يكون (أبوك) الثاني بدلا من الأول وأريد خبره أو أن يكون خبراً عن الأول أي أبوك الرجل المشهور بالدناءة والقلة . شرح مشكلات الحماسة ١٢٥ ، الخصائص ٣ / ١٠٢ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٣١٤ ، شرح الحماسة للتبريزي ١ / ٢٩٩ ، ابن الشجري ١ / ٢٤٤ ، الاقتضاب ٣٠٨ ، ديوان جميل ١٩٠ .

(٤) لسكين الدارمي يخاطب معاوية بن أبي سفيان . الهيجا تمد وتقصّر وقيل . قصره للضرورة . واستشهد به سبويه لنصب أخاك الأول على الأغراء الكتاب ١ / ١٢٩ ، الخصائص ٢ / ٤٨٠ المستقصى ٢ / ٣٩٢ ، التوجيه للرماني ٨٠ ، الخزانة ١ / ٤٦٥ ، الديوان ٢٩

(٥) ج ، ر : فأدا . (٦) هود ١٠٨ .

١٦٦ فلا والله لا يُلَفِّي لِمَا بِي ولا لِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءً (١)
فأدخل لام الجر عليها من غير إعادة المجرور .

ومثاله في الجملة قوله : الله أكبر الله أكبر ، ومنه قول الشاعر :

١٦٧ بشّ مقام الشيخ أمّرس أمّرس إِمّا على قَعْوٍ وإِمّا أَقْعَنَسِسِ (٢)
وهذا هو التوكيد الذي يراد به تمكين المعنى في النفس . وذلك أنّ القائل :
قام زيد ، قد يقول ذلك عن غير تحقيق منه ، وقد يقول ذلك ويذهل عن سماعه
المخاطب ، فأذا أكد فقال : قام زيد قام زيد ، كان في ذلك محافظة على
الكلام في حق المخاطب وتحقيق لذلك الكلام ، وأتته لم يكن عن ظن .

* * * *

والتوكيد المعنوي ينقسم قسمين ، قسم يراد به إزالة الشك عن الحديث وقسم
يراد به إزالة الشك عن المُحَدَّث عنه .

فالذي يراد به إزالة الشك عن الحديث هو التوكيد بالمصدر نحو قولك : مات
زيد موتاً ، وقتلتُ عمرأ قتلاً . وذلك أنّ الإنسان قد يقول : مات فلانُ ،
مجازاً وإن كان لم يَمُتْ أي كاد يموت . وكذلك . قتلتُ زيداً ، قد يقوله ولم
يقتله أي بَلَغْتُ به القتلَ ، فأذا قال : مات عمرو موتاً وقتلتُ زيداً قتلاً ، كان
الموت والقتل حقيقيين .

فإن قال قائل : فكيف قال الشاعر :

(١) لمسلم بن معبد الوالبي (أموي) والضمير في بهم يعود على قومه . يريد أنه نصح قومه فلم يقبلوا
منه فلا يوجد شفاء لما به من الكدر من قومه ولا لما بهم من داء الحسد . ويروى - كما نقل
البغدادي - : وما بهم من البلوي دواء . وعلتها لاشاهد فيه . والانباري وابن هشام يعدانه
شاذاً . معاني القرآن ١/ ٦٨ ، المحتسب ٢/ ٢٥٦ ، الانصاف ٣٠٠ ، المغني ١٩٧ ،
١٩٩ ، ٣٩٠ ، العيني ٤/ ١٠٢ ، الخزانة ١/ ٣٦٤ ، ٢/ ٣٥٢ .

(٢) لم ينسب لقائل . مرس الحبل اذا نشب في البكرة عند الاستقاء . الامراس اخراجه اذا
نشب واعادته إلى مجراه فيها . القمو : البكرة . أقمنس : من القمس وهو دخول العنق
الصدر . يريد بشّ حال الشيخ الذي لا يوقر . مجالس ثعلب ٢/ ٢١٣ ، جمهرة اللغة ٢/ ٣٣٧ ،
٣١/ ٣ ، المنصف ٣/ ١٤ ، ابن الشجري ٢/ ١٤٩ ، الانصاف ٧٠ ، اللسان : قس
مرس .

١٦٨ بكى المخز من رَوْحٍ وأنكر جلدَهُ وعَجَّتْ عَجيجاً من جُدام المطارف (١)
فأكدَّ عَجَّتْ بعَجيجٍ وإن لم يكن أراد به الحقيقة .

فالجواب : إن هذا من مُرَشِّح المجاز والحاقه بالحقيقة ، فكأنه قال : [١٤١و]
عَجَّتْ حقاً لاتَجَوِّزُوا مبالغه في المجاز . وكذلك ينبغي أن يُحمل قوله :
١٦٩ نعم صادقاً والقائلُ الفاعلُ الذي إذا قالَ قولاً أنبط الماء في الثرى (٢)
على غير التوكيد ، فيكون قولاً مصدراً مُبيناً محذوف الصفة كأنه قال :
إذا قال قولاً ما أتى الأقوال كان حقيقةً أو مجازاً أنبط الماء في الثرى ، ولا
يكون من باب التوكيد لدفع المجاز ، لضعف المعنى . الا ترى أن المراد :
إن قوله وإشارته وجميع ما يرد منه يقوم مقام القول الذي يُنبط الماء في
الثرى ، لأنَّ الذي يُنبط الماء إنما هو قوله الحقيقي .

والتوكيد الذي يراد به ازالة الشك عن المُحدث عنه التأكيد بالألفاظ
التي وضعتها العرب لذلك وهي الواحد المذكر : نفسه ، عينه ، كله
أجمع . أكتع (٣). وزاد أهل الكوفة : أبصع ، وأهل بغداد أبتع (٤).
والاثني : أنفسهما ، أعينهما ، كلاهما خاصة ، وأجاز أهل الكوفة
وبغداد ثنية ما بقى قياساً .

(١) لميله بنت النعمان بن بشير الانصاري في زوجها روح بن زباع الجذامي وكانت قد تزوجته
ثم تركته . المطارف جمع مطرف وهو الثوب المعلم الطرف . ومنع صرف جذام على معنى القليلة .
الكتاب ٢ / ٢٥ ، المقتضب ٣ / ٣٦٤ ، الجمل ٢٣٠ ، المخصص ١٧ / ٤٠ ، الانتصاب
١١٧ ، ٣٠٦ ، السط ١٨٠ .

(٢) لسويد المرائد الحارثي من أبيات في رثاء أخيه حمي . وقوله : نعم صادقاً أي قلت صادقاً
أيها الناعي فهو سيدنا وفارسنا . وقوله : أنبط الماء في الثرى كناية عن انه يقرن القول
بالفعل السافع . الكل ٤ / ٣٤ ، البيان والتبيين ٢ / ١٨٦ ، شرح الحامسة للمرزوقي ٨٤٠ ،
١٢٤ .

(٣) اكتع مأخوذ من قولهم أتني عليه حول كتيع أي تام .
(٤) أبصع كلمة يؤكد بها والاثني بصاء ، تقول : أخذت حتى أجمع أبصع . وهو تأكيد مرتب
لا يقدم على أجمع . وأبتع كلمة يؤكد بها تقول : جاؤا أجمعون أكتمون أبتمون . انظر
الصاح : بصع ، بتع .

والجماعة من المذكّرين : أنفُسُهُم ، أعينُهُم ، كلُّهم ، أجمعون ،
كثّعون . ومن زاد : أبتّع وأبصع ، في حالة الأفراد أجارَهما في حالِ
الجمع .

والواحدة المؤنثة : نفسها ، عينُها ، كلُّها ، جمَعاءُ ، بصعاءُ ، بَتَعاءُ
عند من يقول في المذكّر : أبتّع وأبصع .

وجماعة مالا يعقل تُعامل (١) تارة معاملة جماعة المؤنث وتارة معاملة الواحدة
المؤنثة فتقول : انكسرتِ الجلودُ كلَّهنَّ وكلَّها ، وللاثنتين : أنفُسهما
أعينُهما كلتاها (٢) خاصة .

واهل الكوفة وبغداد يشنون ما بقى (من الالفاظ) (٣) قياساً (٤) .
والصحيح أنه لا يجوز ذلك لا في المذكّر ولا في المؤنث لاستغناء العرب عنه
بكلا وكلتا كما تقول : زيدٌ كعمرو ، ولا يجوز : زيدٌ كهُ ، لاستغناء العرب
بمثله ولا يجوز أيضاً في : سرتُ حتى الصباح : حتاهُ ، لاستغنائهم عنه «إليه» .
ويُجيزون أيضاً : كلاهما في المؤنثتين (٥) ويستدلون على ذلك أيضاً بقول الشاعر
١٧٠ كِلا عَقْبَيْهَا قَدْ تَشَعَّبَ رَأْسُهَا من الركضِ في جَنَبِي ثِفَالٍ مُبَاشِرٍ (٦)
ويقول الآخر :

١٧١ يَمُتُ بِقُرْبَى الزَيْنَبَيْنِ كِلَيْهِمَا إِلَيْكَ وَقُرْبَى خَالِدٍ وَحَبِيبٍ (٧)
وذلك قابل جداً لم يجيء إلا في الشعر وينبغي أن يُحملَ على التذكير على المعنى
كأنه لحظ في الزَيْنَبَيْنِ معنى الشخص .

(١) ج : تعامله ، وهو تحريف . (٢) ج : كليهما .

(٣) سقط ما بين القوسين من ر . (٤) في ر : جمعاوان بصاوان بتعاوان .

(٥) انظر معاني القرآن ٢ / ١٤٣ .

(٦) لم أعر له على نسبة . ورواية الفراء : كلا عقبيه .. من الضرب ، وهو الصواب لان الظاهر
أنه يصف سوطاً تشقق لكثرة ما ضرب به ، والثفال : البعير البطيء . معاني القرآن ٢ / ١٤٣ .

(٧) نسبة العيني لمشام بن معاوية . يست مضارع متبمعنى توسل بقراءة . المقرب ٧٢ ، الا رتشاف
٣٠٠ و ، العيني ٤ / ١٠٦ .

ولجمع المؤنثات : أنفسهن ، أعينهن ، كلهن ، جمع ، كنن . ومن زاد بتعاء وبصعاء في حال الأفراد قال في الجمع : بتع ، بصع . وهذه الألفاظ تنقسم قسمين ، قسم يراد به العموم والأحاطة ، وقسم لا يراد به ذلك .

فالذي يراد به الأحاطة والعموم : كل وما في معناها ، والذي لا يراد به الأحاطة والعموم : النفس والعين وتثنيتهما وجمعهما . فالذي يراد به العموم لا يؤكد به إلا ما يتبع بعض بذاته كالدرهم ، لأنها تتبع بعض مع كل عامل ، أو بحسب عامله ، نحو رأيت زيدا ، ألا ترى أن زيدا يتبع بعض مع رأيت ولا يتبع بعض مع تكلم . فتبع بعض زيد اذن بحسب العامل الداخِل عليه فنقول قبضت الدراهم كلها ورأيت زيدا كلها . والذي لا يراد به العموم يؤكد به ما يتبع بعض وما لا يتبع بعض ، تقول : تكلم زيد نفسه ، وقبضت المال نفسه .

فائدة التأكيد بالنفس رفع ما يحتمله المخبر عنه من أن لا يكون صاحب حقيقة ، ألا ترى أنك تقول : ضربت زيدا ، محتمل أن يكون المضروب زيدا نفسه أو من هو بسببه . فإذا قلت : ضربت زيدا نفسه ، كان المضروب زيدا لا غيره . وفائدة التوكيد بكل وما في معناها رفع ما كان يحتمله اللفظ من إرادة البعضية به .

ألا ترى أنك إذا قلت : قبضت المال ، احتمال أن يكون المقبوض بعضه وان يكون جميعه ، فإذا قلت : قبضت المال (١) كله ، ارتفع ذلك الاحتمال وثبت أن المراد الجميع .

وإذا اجتمعت هذه الألفاظ في التوكيد بدأت بالنفس ثم بالعين ثم بكل ثم بأجمع ثم بأكتع . وأما أبصع وابتع عند من يزيدهما فلا تبال أيتهما قدمت علي الآخر . فإن لم تأت بالنفس أثبت بما بقي علي الترتيب المتقدم . فإن لم تأت بالعين ولا بالنفس أثبت بما بقي علي الترتيب المتقدم . فإن لم تأت بكل أثبت بأجمع وما بقي فإن لم تأت بأجمع لم (٢) تأت بما بعده ، وسبب ذلك أن أكتع

(١) سقطت (المال) من ج ، ر . (٢) ج ، ر : لا ، وهو تريف .

تابع لأجمع فلا يؤتى به إلا بعده ، إذ لا يجوز أن يؤتى بالتابع المرفوع على التبعية دون المتبوع .

فأكتع بمزلة بَسَنَ من قولك : زيدٌ حَسَنٌ بَسَنَ (١) ، فكما لا يؤتى بِبَسَنٍ إلا بعدَ حَسَنٍ فكذلك لا يؤتى بأكتع إلا بعد أجمع . فأما قوله :

١٧٢ تَرَى الثَّوْرَ فِيهَا مُدْخِلَ الظِّلِ رَأْسَهُ

وسأثره باد إلى الشمس أكتع (٢)

فاستعمل أكتع غير تابع لأجمع ، ووجهه أنه محمول على البدل لاعلى التأكيده .

• • •

ويجوز تأكيد الأسماء كلها إلا النكرة فأنتها لا تؤكد على كل حال خلافا لأهل الكوفة فأنهم يجيزون تأكيد النكرة بشرط أن تكون متبعضة ويكون التوكيد بكل وما في معناها نحو قولك : أكلتُ رغيفاً كله (٣) . ولا يجوز أن تقول : أكلتُ رغيفاً نفسه . وسبب ذلك أن التوكيد بالنفس والعين لافائدة فيه في النكرة ، ألا ترى أنك إذا قلت : ضربتُ زيداً نفسه ، أفدت بالتأكيد (٤) بالنفس أن المضروب زيد لامن هو منه بسبب . فإذا قلت : أهنتُ زيداً ، احتمل أن تريد أنك أهنت أباه فتجاوزت فجعلت (٥) اهانتك لأبيه إهانة له . وإذا قلت : رايتُ رجلاً نفسه ، لم يكن في تأكيد الرجل بالنفس فائدة إذ

(١) بن كلمة يؤتى بها للاتباع بعد حسن ولم يفسرها من تعرضوا لها تفسيراً واضحاً والراجع أنها لا معنى لها سوى أنها تأتي للاتباع . انظر الاتباع والمزاوجة لابن فارس ٢٢ ، الاتباع لأبي الطيب اللغوي ١٢ ، أمالي القالي ٢ / ٢١٦ .

(٢) لم ينسب لقائل . ورواية الكتاب والفراء : أجمع . الضمير في (فيها) يعود على الهاجرة . وفي البيت قلب فهو يريد : مدخل رأسه الظل . الكتاب ٩٢ / ١ ، الأصول ٧١٩ / ٢ ، معاني القرآن ٨٠ / ٢ ، أمالي المرتضى ١٥٥ / ١ ، مع المعاني ١٢٣ / ٢ ، الدرر اللوامع ١٥٦ / ٢ .

(٣) ووافقهم الأخفش وابن مالك وابن هشام ، مجالس ثعلب ٩٨ ، الانصاف م ٦٥ التوضيح ٨٥ / ٢ ، مع المعاني ١٢٤ / ٢ . (٤) ر : تأكيداً ، وهو تعريف .

(٥) ر : وجعلت .

المفهوم من : رأيت رجلاً ومن : رأيت رجلاً نفسه ، واحد وهو رجل غير مُعَيَّن ، وفي تأكيد النكرة المتبعضة بكلّ وما في معناها فائدة ، ألا ترى أنك إذا قلت (١) : أكلتُ رغيفاً ، أمكن أن تريد أنك أكلتَ جميعه وأنك أكلتَ بعضه . فإذا قلت : كله ، أفاد ذلك العموم والأحاطة . واستدلوا على جواز ذلك من طريق السماع بقوله :

١٧٣ قد صرّت البكرة يوماً أجمعاً (٢)

فأكد يوماً وهو نكرة بأجمع . ويقول الآخر :

١٧٤ أرمي عليها وهي فرع أجمع

وهي ثلاث أذرع وإصبع (٣) فأكد فرعاً وهو نكرة بأجمع . ويقول الآخر .

١٧٥ ياليتني كنت صبيّاً مرضعاً

تحملني الدلفاء حولاً أجمعاً (٤)

فأكد حولاً وهو نكرة بأجمع .

-
- (١) سقطت (قلت) من ج ، ر .
 (٢) لم ينسب هذا الرجز لقالل . صرت من الصرير وهو الصوت . يريد أنهم إذا بدأوا الاستقاء فلا يتقطع عملهم طيلة اليوم . شرح مشكلات الحاشية ٢٨٠ ، الفصل ١١٣ ، الانصاف : ٢٤١ ، العيني ٩٥ / ٤ . الخزانة ٨٧ / ١ ، ٣٥٨ / ٢ .
 (٣) لم ينسب البيتان وهما في وصف قوس . وقوله : فرع أي غير مشقوقة . وقوله : عليها ، أي عنها لانه يجعل السهم عليها . اصلاح المنطق ٣٤٣ ، المخصص ٨٠ / ١٦ ، المحكم ٥٧ / ٢ ، أمالي المرتضى ٢٥ / ٢ ، البلفة للأنباري ٧٠ ، الخزانة ١٠٤ / ١ ، اللسان : ذرع .
 (٤) في ر : أكيماً ، وهي الرواية الصحيحة كما سيأتي . وفي حاشية ج . ر : ورعم الاصمعي أن اعرابياً نظر إلى جارية حسناء تحمل صبيّاً فإذا بكى قبلته فسكت فأعجب بها فدها : ياليتني كنت صبيّاً مرضعاً تحملني الدلفاء حولاً أجمعاً إذا بكيت قبلتي أربها إذا نزلت الدهر أبكي أجمعاً فأكد حولاً وفصل بأبكي ، والكوفيون يجيزون تأكيد مثل هذه النكرة ويقولون : قبضت درهماً كنه . ٨١ . وانظر العقد الفرید ٢ / ٢٩٠ ، أغني ٦٧٩ ، ٩٣ / ٤ ، التوضيح ٨١ / ٢ ، اللسان : كنع ، الخزانة ٣٥٧ / ٢ .

والصحيح أنه لا يجوز تأكيد النكرة أصلاً لا بالنفس ولا بالعين لما ذكرنا .
ولابكّل ولا ماني معناها ، لأنّ أسماء التأكيد كلّها معارف إمّا بالأضافه نحو
نفسه وعينه وكله وإمّا بالعلميّة نحو : أجمع وأكتع ، أو بِنِية الأضافة تريد
أجمعه وأكتعه . وسنين الصحيح من ذلك إن شاء الله تعالى .

والتأكيد يشبه النعت في أنّه تابع من غير واسطة حرف ومن غير أن يتنوى
بالأول طرح ، وكما أنّ النكرة لا تنعت بالمعرفة فكذلك لا تؤكد بشيء من هذه
الأسماء . فأما ما أنشدوا من قوله : حولا أكتعا ، ويوما أجمعا ، وفرج أجمع ،
فشاذ وينبغي أن يحتمل على البدل لا على التأكيد لما ذكرنا من امتناع تأكيد
النكرة بهذه الأسماء ، فإذا خرجت إلى البدل ساع إبدال المعرفة من النكرة ،
ويكون الشذوذ اذ ذاك في استعمال أجمع وأكتع في غير باب التوكيد ولا يقاس
على شيء من ذلك . فإذا تبين أنّ أجمع وأكتع قد يستعملان في غير التأكيد ساع
لنا إذاً أن نجعل أجمع (١) من قوله : باد إلى الشمس (١) أجمع بدلا من الضمير
في باد ، لاتأكيدا .

• • •

و ما بقي من الأسماء المعارف فأنّه يجوز تأكيده من غير شرط الا ضمير الرفع
المتصل فأنّه لا يؤكد بالنفس والعين الا بعد تأكيده بضمير رفع متصل نحو
قولاك : قمت أنت نفسك ، وقمتم أنتم أنفسكم ، وزيد قام هو نفسه
ولا يجوز أن تقول : قمتم أنفسكم ولا قمت نفسك ولا زيد قام نفسه .
فإن أكّدت بكلّ وما في معناها لم نحتاج إلى التأكيد بضمير الرفع المتصل
فقلت : قمتم كلّكم أجمعون ، وقمتما كلاكما (٢) . والسبب في ذلك
أنّ النفس والعين يستعملان يليان العامل ، فلو لم تؤكد إذا أردت التأكيد

(١) كذا ، والرواية التي أثبتتها قبل قليل : أكتع ، وهي موضع الاستشهاد .

(٢) ج. ر. كلّكما وهو تعريف .

بهما - بضمير الرفع المنفصل لأدى ذلك إلى التباس في بعض المواضع ،
ألا ترى أنك إذا قلت : زيدٌ قُبِضَ نفسه (١) ، وهند ذهبتَ نفسها ، احتمال
أن يكون النفس تأكيداً للضمير في قُبِضَ وفي ذهبت ، وأن يكون مرفوعاً بهما
فإذا أكدت بالضمير المنفصل قلت : قُبِضَ هو نفسه ، وذهبت هي نفسها
ارتفع اللبس ، ثم حُمِلَ ما ليس فيه لبس في نحو : قمتَ أنتَ نفسك ، على ما فيه
لبس .

وأما أجمع فلا تستعمل أبداً تلى العامل ، فإذا قلت : المالُ قُبِضَ أجمع
والدار انهدمتَ جمعاءً ، عَلِمَ أنَّ أجمعَ وجمعاءً تأكيدان لامرفوعان
بقُبِضَ وانهدمتَ (٢) .

وأما كلٌّ فلم تحتج معهما إلى أن تؤكد بالضمير المنفصل لأنَّ ولايتها للعامل
ضعيفة ولأنها بمنزلة أجمع في العموم ، فلما كانت في معناها حُمِلَت عليها .

* * *

ولا يجوز تأكيد الاسم إذا كان معنى الكلام يُغنى عن التأكيد ، فتقول : قامَ
الزيدان كلاهما لأنه قد يجوز أن تقول : قامَ الزيدان ، وإنما قام أحدهما
قال الله تعالى : يخرجُ منهما اللؤلؤ والمرجان (٣) . وإنما يخرجُ من أحدهما .
وقال تعالى (٤) : نسيًا حوتهما (٥) . وإنما الناسي الفتي ، بدليل / قوله : فأني [٢٤ظ]
نسيْتُ الحوتَ . فإذا قلت : قامَ الزيدان كلاهما أفاد التأكيد العموم والأحاطة
ولا تقول اختصمَ الزيدان كلاهما ، إذ لا يُتصور أن يختصمَ الزيدانِ وانتَ
تعني أحدهما ، لأنَّ الاختصاص لا يُتصور من واحد .

وأبو الحسن يجوز ذلك ويجعله بمنزلة التأكيد بعد التأكيد ، وذلك فاسد

(١) ج. ر قبض زيد نفسه وهو سهو .

(٢) ج. ر. نهضت وهو تعريف .

(٣) الرحمن ٢٢ .

(٤) ر قال الله تعالى :

(٥) الكهف ٦١ .

لأنك إذا قلت : قام الزيدون (١) كلُّهم ، جاز أن تعني بذلك البعض وأكذبت بكلِّ مبالغة ، فإذا قلت : أجمعون ، أزال ذلك الاحتمال .
وكذلك ما بقي من ألفاظ التأكيد قد يتطرق الاحتمال إليه تطرّفاً ضعيفاً ، فإذا استوفيت ألفاظ التأكيد حيث زال ذلك الاحتمال وعُلم أن المقصود العموم .
وإذا قلت : اختصم الزيدان كلاهما ، لم يتطرق الاحتمال أصلاً إلى أن المراد أحدهما فهذا فرق ما بينهما .

* * *
ولا يجوز تأكيد ما ليس بمقصود للمُخبر من الكلام نحو قولك : ضربت عبدَ الزيدَين كليهما . لا (٢) يجوز ذلك لأنك لم تقصد الأخبار عن الزيدَين فلو أكذبتهما لكنت كالمتناقض ، لأنك من حيث أكذبت ينبغي أن تكون قاصداً نحوهما ، ومن حيث لم تنو الأخبار عنهما لم يكونا مقصودين ، فلذلك لم يجز تأكيدهما .

* * *
وإذا اجتمعت التوابع بدأت بالنعته ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالعطف وسبب تقدم (٣) النعت على التوكيد أنك لا تؤكد الشيء إلا بعد معرفته واستقراره ولذلك لم تؤكد النكرة كما تقدم .
وسبب تقدم التأكيد على البدل أنك لو قدّمت البدل لكنت من حيث أبدلت قد نويت بالأول الطرح من جهة المعنى ومن حيث أكذبت بعد ذلك يكون بمنزلة المعتمد عليه الذي لم تنو به طرْحاً وذلك تناقض (٤) .
وقدّم البدل على العطف لأن البدل على كل حال مبين للأول ، وكأنه من كماله ، ولا يعطف على الاسم إلا بعد كماله ، والعطف ليس بمبين له ، فلم يحجر لذلك مجرى المبكّر له .

(١) ج ، ر : الزيدان ، وهو تعريف .

(٢) ج : ولا ، والوار زيادة . (٣) ر : تقديم .

(٤) ج : مناقض .

فأن لم تأت ببعض هذه التوابع أتيت بما بقي على الترتيب المذكور .
وينبغي أن يعلم أن التأكيد بكلّ وأجمع لافرق بينهما في المعنى ، فإذا قلت :
قام القوم كلهم أو قام القوم أجمعون ، فالمعنى واحد .
وذهب بعض النحويين إلى التفريق (١) بينهما فقال (٢) إذا إذا قلت : قام القوم
كلهم ، احتمل أن يكون القوم في وقت القيام مجتمعين أو متفرقين فإذا قلت :
قام القوم أجمعون ، أفاد ذلك أن القوم مجتمعون في وقت القيام (٣) . والصحيح
أنه لافرق بينهما بدليل قوله تعالى : لأملأن جهنم من الجنة والناس
أجمعين (٤) ، ومعلوم أنهم ليسوا مجتمعين في جهنم بل منهم من هو في الدرك
الأسفل منها (٥) . ومنهم من هو بخلاف ذلك فدل ذلك على فساد مذهبه .

• • •

وما كان من ألفاظ التأكيد على وزن أفعل كأجمع ، أو فعلاء كجمعاء ،
أو فُعَل كجَمَع فإنه لا ينصرف .
أما أفعل فإنه امتنع من الصرف لوزن الفعل والتعريف ، فإن قيل : فيم تعرف
أجمع وأكتع ؟ فالجواب : إن في ذلك خلافاً . منهم من جعل تعريفهما [٤٣] و
بالعلمية كأنه علّق على معنى الأحاطة لما يتبعه . ومنهم من جعل تعريفهما
بنية الأضافة لأنك إذا قلت : قبض المال أجمع ، فمعناه أجمعه .
فإن قيل : فكيف امتنع من الصرف على هذا والتعريف المانع للصرف إنما هو
تعريف العلمية ؟ فالجواب : إن هذا التعريف قد يمنع لشبهه بتعريف العلمية
من حيث لم تكن له أداة يتعرف بها في اللفظ كما أن سحر إذا أردته ليوم
يعينه امتنع من الصرف للعدل ، وشبهه تعريفه بتعريف العلمية من حيث

(١) ج ، ر : التفرق . (٢) ر : وقال .

(٣) قال ثعلب : قام زيد وعمرو معا ، لا يكون القيام وقع لهما الا في حالة ، وإذا قلت :
قاما جميعاً ، فيكون في وقتين وفي واحد . المجالس ٣٨٦ .

(٤) السجدة : ١٣ . (٥) ج ، ر : منها .

كان تعريفه (١) بغير أداة في اللفظ ، وان كان تعريفه (١) في رتبة تعريف مافيه الألف واللام

وأما جمعاء وكتعاء فامتنعا من الصرف لأجل الهمزة وهي تمنع الصرف وحدتها من غير علة تضاف إليها.

وأما جمع فامتنع من الصرف للعدل والتعريف المشبه لتعريف العلمية لأن جمع لا يتصور أن يكون علماً لأنه جمع والجمع لا تكون أعلاماً فلم يبق إلا أن يكون معرفاً بنية الأضافة. وكذلك كتع ألا ترى أن قولك مررت بالهندات جمع كتع معناه : جمعتهن كتعتهن.

فإن قيل : فعن أي شيء عدل ؟ فالجواب : إن فيه خلافاً ، فمنهم من قال : هو معدول عن فعالتى ، وذلك أن جمعاء أسم كصحراء ، بدليل أن التوكيد قد يكون بالخوامد كالنفس والعين ، فليس حكمه حكم النعت ، فإذا كان بمنزلة صحراء كان القياس أن يقال في جمعه : جماعى كصحارى ، فعُدل عن ذلك إلى جمع.

ومنهم من قال : لأنه معدول عن جمع الساكن العين إلى جمع وجعل جمعاء بمنزلة حمراء لشبهها بها في أنها تابعة وفي أنها مشتقة وفي أن مدكرها على وزن أفعل ، فإذا كانوا قد جمعوا أحوص الذي هو علم على حوص (٢) وأجروه في ذلك مجرى الصفة فالأحرى أن يفعل ذلك في هذا (٣). وهذا عندي أولى ، لأنه قد ثبت العدل في كلامهم من فعل الساكن العين إلى فعل ، قالوا : ثلاث دُرْع وهو جمع درعاء (٤) وكان القياس دُرْع ، ولم يثبت العدل عن فعلى إلى فعل في موضع من المواضع .

• • •

(١) ر : تعرفه .

(٢) انظر الشاهد ٥٩٠ .

(٣) قال ثعلب : فجمع معدولة من جمعاء . المجالس : ٩٨ .

(٤) الأدرع من الخيل والشاة ما سود رأسه وأبيض سائر ، الصراح : درع .

وقد تجري العرب - مجرى كل في التأكيد - اليد والرجل والذراع والضرع (١) والظهر والبطن والسهل والجبل والصغير والكبير والقوي والضعيف فتقول (٢) : ضُربَ زيدُ الظهرُ والبطنُ ، وضُربَ عمروُ اليدُ والرجلُ ، وكذلك : ضربتُ القومَ كبيرهم وصغيرهم وقويتهم وضعيفهم ، ومُطِرنا السهلَ والجبلَ . والدليل على أن مجيئها الأول على معنى التأكيد كونك قد أخرجتها عن معناها إلى العموم . ألا ترى أنها لو لم تخرج عن أصلها وتلحق بباب التأكيد لم تُعطِ العموم .

وكذلك أيضاً تُجري العربُ مجرى التأكيد كلَّ أسماءِ العدد من الثلاثة إلى العشرة فتقول (٢) : مررتُ بالقومِ ثلاثتهم وأربعتهم إلى العشرة . فأما ما جاوز العشرة ففيه خلاف . فمنهم من / أجاز ذلك ومنهم من لم يجزه ، والصحيح إجازته وقد فعل ذلك الأخفش . وفيه - إذا كان العدد مفسراً [٤٣ ظ] بواحد منصوب - ثلاثة أوجه :

منهم من يضيف العدد إلى ضمير الاسم المؤكد فيقول : أحدُ عَشَرِهِم وعِشْرُوهُم ، وهذا أضعف الأوجه ، لخروج العدد بذلك عما استقر فيه من نصب تمييزه (٣) . ومنهم من يبقى التمييز ظاهراً . ومنهم من ي حذف التمييز لفهم المعنى فيقول : مررتُ بالقومِ أحدَ عَشَرَ رجلاً وأحدَ عَشَرَ ، ومررتُ بالقومِ عشرين رجلاً وعشرين . فإن قال قائل : ما الدليلُ على أنك إذا قلت : مررتُ بالقومِ ثلاثتهم ، على جهة التأكيد ولعله بدل ؟ فالجواب : إن الذي يدلُّ

(١) الفرع لكل ذات خف أو ظلف وهو موضع تجمع اللبن ، ولعل المناسب : الزرع والضرع .

(٢) ر : فيقولون .

(٣) منع ذلك المبرد في المختضب ١٨٠/٢ .

على ذلك أنك لاتقول : مررتُ بالقومِ ثلاثيهم إلا إذا كانوا ثلاثة، فلو لا أنه قد أخرجَ عن معناه إلى معنى التأكيد لما جاز ذلك ، لما يلزم من اضافة الشيء إلى نفسه (١)، لأنَّ الثلاثة هم القوم من غير زيادة ولانقصان ، فلما لحظَ فيه معنى كلهم جازت الأضافة كما يجوز في كلَّ وان كان ما بعد كلَّ هو كلَّ في المعنى . وجاز ذلك في كلَّ حملاً على نقيضها وهو بعض ، وأيضاً فإن كلَّ الشيء هو جميع أبعاضه ، فكما تقول : استوفيت أبعاضَ القومِ بالضربِ ، فتضيف الأبعاض إلى القوم ، فكذلك تفعل في كلَّ .

• • •

وفي كلا وكلتا خلاف بين الكوفيين والبصريين ، فمذهب أهل البصرة أنهما مفردان في اللفظ مُثنَيان في المعنى كزوج الذي لفظه لفظ المفرد ويقع على اثنين ، ومذهب أهل الكوفة أنهما مُثنَيان لفظاً ومعنى كرجُلَيْنِ (٢) . واستدل أهل الكوفة على أنهما مُثنَيان لفظاً ومعنى باستعمال العرب لهما في حال اضافتهما إلى المضمَر بالألف في الرفع وبالياء في النصب والخفض ، فتقول جاءني الرجلانِ كلاهما ، ورأيتُ الرجلينِ كليهما ، ومررتُ بالرجُلَيْنِ كليهما .

واستدل أهل البصرة على أنهما مفردان في اللفظ بأربعة أدلة :
 احدها : أنهما إذا كانا مُثنَيين في اللفظ وجب أن يُجعلَا من باب المثنى الذي لا واحد له نحو اثنين ، ألا ترى أنهم لا يقولون : إثنٌ ، وكذلك لا يقولون كلٌّ ولا كلَّت في الواحد . وذلك قليل بل باب التثنية أن يكون مبنيًا على واحد ملفوظ به كرجُلَيْنِ . فأما ما زعم البغداديون من أنَّ واحد كلنا كلتِ واستدلوا على ذلك بقوله :

(١) ج : مثله .

(٢) الانصاف : م ٦٢ .

١٧٦ في كَلَّتَ رَجُلَيْهَا سُلَامَى وَاحِدَةً كَلَّتَاهُمَا قد قُرِئَتْ بِزَائِدَةٍ (١) ففاسد ، لأنَّ كَلَّتَ في البيت محذوفة من كَلَّتَا وليست بمفردة لها ، الا ترى أنَّ المقنى : في كَلَّتَا رَجُلَيْهَا . ولو كانت مفردة كَلَّتَا لكان المعنى : لإحدى رَجُلَيْهَا ، وذلك غير متصور في البيت بدليل قوله بعد : كَلَّتَاهُمَا قد قُرِئَتْ بِزَائِدَةٍ . والدليل الثاني : أنَّهما لو كانا مثنيين لم تجز إضافتهما إلى اثنين (٢) فتقول : كلا الرجلين ، لئلا تكون قد أضفت الشيء إلى نفسه من غير مسوغ ، وأتعا مسوغ ذلك عندنا كون كلا وكَلَّتَا مفردين (٣) / في اللفظ وما بعدهما مثنى ، فلما خالفنا ما بعدهما [٤٤] وهذا القدر من المخالفة ساغت الأضافة ، ألا ترى أنَّه لا يجوز : اثنا رجلين في ضرورة ولا في فصيح كلام وقد جاء في الشعر مثل قوله :

ظرفُ عجوزٍ فيه ثنتا حنظل (٤٣)

لما لم يكن حنظل مثنى اللفظ وإن كان اثنا يغني عن حنظلتين .
والدليل الثالث : كون العرب يجعلهما في حال إضافتهما إلى الظاهر بالألف في جميع الأحوال من رفع ونصب وخفض ، ولو كانا مثنيين لكانا بالألف في الرفع وبالياء في النصب والخفض .

فإن قيل : فلعل ذلك على لغة من يقول : الزيدان ، بالألف في الأحوال كلها فالجواب : أنَّ ذلك إنما هي لغة لبعض العرب وأكثر ما يوجد ذلك في خنعم وهي فتخيد من طيبي (٤) وجميع العرب تستعمل كلا وكَلَّتَا بالألف في كل

(١) أنشده الفراء عن بعض العرب ولم ينسبه . والرجز في وصف ناعمة . ورواية الفراء : مقرونة بواحدة . السلمي : عظم في فرسن البعير وعظام صنار في أصابع اليد والرجل . قال الفراء : يريد بكَلَّت : كَلَّتَا ، وقال أبو حيان وما من الكوفيين أحد يقول كَلَّت واحدة كَلَّتَا ولا يدعى أن لكلا وكَلَّتَا واحداً منفرداً في النطق مستعلاً . اهـ . وقول الفراء يفيد ذلك . معاني القرآن ١٤٢/٢ ، الانصاف ٢٣٥ ؛ اللسان : كَلَا ، المعني ١٥٩/١ ، الخزانة ٦٢/١ .

(٢) ر : مثنى . (٣) ر : مفردتين .

(٤) انظر ص ١٥١ تعليق ١ والشاهد ٥٤

حال إذا أضيف إلى الظاهر ولم تُستعمل بالياء في النصب والخفض في حال من الأحوال ، فدلّ ذلك على أنّهما ليسا بمثنيين .
والدليل الرابع : كون العرب تخبر عنهما اخبار المفرد قال الله تعالى : كلتا الجنةين آتت أكملها (١) . ولم يقل آتتا ولو كانا مثنيين لم يخبر عنهما بالمفرد ، ألا ترى أنّك لا تقول : الهندان قامت والزيدان قام .
فإن قيل : لاجبة في ذلك لأنّ العرب قد تُخبر عن الاثنين إخبار المفرد ، قال الفرزدق :

١٧٧ ولو رضىيت يداي به وضئت
لكان عليّ للقدّر اختيار (٢)
ولم يقل وضئت . وقال الآخر
١٧٨ ليمنّ زحلوقة زل
بها العينان تنهل (٣)
ولم يقل تنهلان ، وقال الآخر :
١٧٩ فكان في العينين حبّ قرنفل
أو سنبلاً كحلت به فانهلت (٤)
ولم يقل كحلتا ولا فانهلتا .

- (١) الكهف : ٣٣ ، وانظر معاني القرآن ١٤٢/٢ .
(٢) الفرزدق في مطلقته النوار ، والرواية : بها مكان به ، ورواية الكامل : ولو أئى ملكت يدي ونفسي ، وعليها لاشاهد فيه الكامل ١٢١/١ ، المعاصن ٢٥٨/١ المحتسب ١٨١/٢ شرح مشكلات الحماسة ١٨٢، ٨٨ ، ابن الشجري ١٢٢/١ ، التنبيه ٤٠ ، الديوان ٢٦٤ .
(٣) لا مرئ القيس ، قيل أنشده وهو في مرضه حين رأى قبراً يحفر له .
الزحلوقة : آثار تزلج الصبيان من فوق التل ، وروى : زحلوقة ، وهي بمنها . الزل : ما تزل عنه القدم . جمهرة اللغة ١٩/١ ، المحتسب ١٨٠/٢ ، شرح مشكلات الحماسة ٨٨ ، المسلسل ٣٧ ، أمالي القالي ٤٣/١ ، ابن الشجري ١٢١/١ ، الديوان ٤٧٣ .
(٤) لسلّى أو سلمي بن ربيعة الفسبي . ونسبت في الأصمعيات لعلياء ابن أرقم . القرنفل والسنبُل من أخلاط الأدوية التي تحرق العين وتسيل الدموع . النوادر ١٢١ ، الأصمعيات ١٦١ ، شرح اخماسة المرزوقي ٥٤٧ ، أمالي القالي ٨١/١ ، التنبيه ٣٩ ، ابن الشجري ١٢١/١ ، الخزائفة ٤٠٢/٣ .

فالجواب : انّ الأخبار عن كلا وكلتا إخبار المفرد كثير ، وما أنشدناه قليل
بابه الشعر ، وهو مع ذلك لا يجوز إلا في الشيتين المتلازمين كالعينين واليدين
وليس كذلك أمر كلا وكلتا .

فان قيل : فالذي يدلّ على أنّهما مُشْتَرِكَا إخبار العرب عنهما إخبار المُشْتَرِكِ
قال :

كلاهما لا يطلقان (١) ١٨٠

فالجواب : إنّ ذلك قليل ووجه الحمل على المعنى ، لأنّ كلا وكلتا وان كانا
مفردَي اللفظ فهما مُشْتَرِكَا في المعنى ، ومثل ذلك قوله تعالى : ومنهم من يستمعونَ
إليكَ (٢) . فحملَ على المعنى ، وقال في موضع آخر : ومنهم من يستمعُ
إليكَ (٣) . فحمل على اللفظ . وقد جمع الأسود بن يعفر الحمل على اللفظ والحمل
على المعنى في بيت واحد فقال :

١٨١ إنّ المتنيّة والختوفَ كلاهما يُوفى المتنيّة يرقبانِ سَوَادِي (٤)
فقال : يوفى حملا على اللفظ ويرقان حملا على المعنى .

فان قيل : فلا شيء كانا بالألف في الرفع والياء في النصب والخفض مع إضافتهما
إلى المضمير ؟ فالجواب : إنّ العرب قد تقلب الألف ياء مع المضمير في نحو (٥) :
عليه وإليه ولديّه وإنّما تفعل ذلك إذا كان اللفظ / الذي في آخره ألف شديد
الاتصال بالمضمير ، الا ترى أنّ لدى وإلى وعلى لاتستعمل واحدة منها مفردة

(١) لم أستطع تبين بقية الشاهد في الأصول كما لم أجد له ذكراً فيما رجعت إليه من مظان .

(٢) يونس : ٤٢ . (٣) الأنعام ٢٥ .

(٤) رواية أبي حريّة : يوفى المخارم . قال ابن هشام : اذ لا يقال إنّ المنية توفى نفسها ، اهـ ،
المخارم : الطرق ، سوادي : شخصي ، يوفى : يشرف على . مجاز القرآن ٣٦/٢ ، ٣٨ ،
المفضليات ٤٤٥ . شرح المفضليات ٤٤٧ ، الأغاني ١٢٩/١١ ، المنى ٢٢٤ ،
الشراذيات ١١٠ و .

(٥) ج ، د : نسو في ، وهو تحريف .

فهي شديدة الافتقار إلى ما بعدها . والمضمر أيضا لا اتصاله شديد الافتقار لما قبله .
فغيراً وآخر هذه الالفاظ بقلب آخرها كما غيروا آخر الفعل لضمير الفاعل كضربت
ولم يفعلوا ذلك مع المفعول ، فكذلك أيضا قلبوا الألف من كلاً ياء مع المضمر
كما فعلوا ذلك في لَدَيْهِ وَعَلَيْهِ لشدة افتقار المضمر لما قبله ، ولأن كلاً أيضاً
لا تستعمل إلا مضافة .

فأن قال قائل : فلو (١) كان الأمر على ما ذكرتهم لقلبوا مع المضمر في حالة
الرفع فقالوا : جاءني الرجلان كِلَيْهِمَا ، فالجواب : إن كلاً وكلتا في الباب
مشبهان بعائى ولَدَى لانهما أشد اتصالاً بما بعدهما من كلاً وكلتا ، فلذلك
لم تقلب إلا في النصب والخفض ، ولأن لَدَى منصوبة وقد تكون مخفوضة في
في مثل : مَن لَدَيْهِ ولا تكون مرفوعة فلذلك لم تقلب إلا في الموضع الذي (٢)
حملتها عليه .

باب البدل

البدل إعلام السامع بمجموعى الاسمين أو الفعلين على جهة البيان أو التأكيد
على أن ينوى بالأول منهما الطرح من جهة المعنى لا من جهة اللفظ . فقولنا :
إعلام السامع بمجموع الاسمين ، مثال ذلك : قام زيد أخوك ، ألا
ترى أن السامع أعلمته بالقائم بمجموع زيد وأخيك .
وقولنا : أو فعلين ، مثال ذلك قول الشاعر :

١٨٢ متى تأتينا تَكَلِّمُ بنا في ديارنا تَجِدُ حَطَباً جزلاً وناراً تأججا (٣)
ألا ترى أن السامع أعلمته الشرط بمجموع تأتينا وتكلم .

(١) ر : لو . (٢) ج ، ر : التي ، وهو وهم .

(٣) لعبد الله بن الحر .

تأجج : قيل أصله تأجج والألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة والأصل : تتأججن ،
وقيل هو ماض والألف للاطلاق ، وفي توجيه تذكيره أقوال عدة عرضها البغدادي وكلها
يظهر فيها التكلف واضعاً . الكتاب ١/٤٤٦ ، المقترض ٢/٦٣ ، التوجيه للرماني ١٩٤ ،
الخزانة ٣/٦٦٣ .

وقولنا : على جهة البيان ، تحرز من العطف ، ألا ترى أنك إذا قلت : قامَ زيدٌ وعمروُ أعلمته بالقيام بمجموع زيد وعمرو ، إلا أن الثاني وهو عمرو ليس فيه بيان لزيد كما في قولك : قامَ زيدٌ أخوكَ ، بيانٌ لزيد بالأخ .
وقولنا : على أن يُنَوَى بالأول منهما الطرح ، نحرز (١) من النعت والتأكيد ، ألا ترى أنك إذا قلت : قامَ زيدٌ العاقلُ أو قامَ زيدٌ نفسهُ . فقد أعلمت السامع بمجموع زيد والعاقل ، وكذلك أعلمته بزيد ونفسه على جهة تبيين الأول وهو زيد بالثاني (وهو) (٢) نفسه . لكنه لم يُنَوَ بزيد في النعت والتأكيد الطرح كما نويت في البدل لأنك إذا قلت : قامَ زيدٌ أخوكَ . فأنت اعتمدت في الفائدة على الأخ لما دخل اللبس في زيد ، فكأنك قلت : قامَ أخوكَ ، فأضربت (٣) عن قولك أولا : زيد . فأنت قال قائل : وما الدليل على ذلك ؟

فالجواب أن تقول : الذي يدل على ذلك تكرير العامل مع البدل في نحو مررتُ بزيدٍ بأخيك (٤) ، قال الله تعالى . وقال الملائكة الذين استكبروا من قومِه للذين استضعفوا لَمَنَ آمَنَ منهم (٥) فأعاد لامَ الجُر مع مَن وهو بدل من الذي ، فلولا أن النية في الأول الطرح لما جاز ذلك . إذ لو كان البدل من كمال الأول كما هو النعت لما ساغ إدخال العامل عليه لتلايؤدي ذلك إلى ادخال العامل بين شيئين / قد جُعلا كالكلمة الواحدة . ومن أجل ذلك لم يدخل العامل على [٤و] النعت لأنه مع المنعوت كالشيء الواحد . فهو من كمال المنعوت كما أن الصلة من كمال الموصول .

وقولنا : من جهة المعنى لا من جهة اللفظ . لأنه لو نوى بالأول الطرح لفظاً ولم يعتد به أصلاً لما جاز مثل : صرَبَتْ زَيْدًا يَسَّهَ . إذ لو لم يعتد بزيد لم يكن للضمير في يده ما يعود عليه .

(١) ر : يحترز .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) ر : وأضربت .

(٤) ج : فأخيك ، وهو تحريف .

(٥) الامرات : ٧٥ .

والبدل ينقسم ستة أقسام . ثلاثة اتفق النحويون على جوازها وورد بها السماع ، واثنان جائزان في القياس ولم يرد بهما سماع ، وواحد ورد به السماع إلا أن النحويين اختلفوا فيه ، هل هو من هذا الباب أم من باب العطف . فالثلاثة التي ورد بها السماع هي بدل الشيء من الشيء ، وهو أن تبدل اللفظ من اللفظ بشرط أن يكون اللفظان واقعين على معنى واحد ، ومنه قوله تعالى : اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم (١) . والصراط (٢) الثاني هو الأول .

وبدل البعض من الكل . وهو أن تبدل لفظاً من لفظ بشرط أن يكون الثاني واقعاً على بعض مايقع عليه الأول نحو قولك : ضربتُ زيداً يدهُ ، ومنه قوله تعالى : والله على الناس حكيح البيت من استطاع اليه سبيلاً (٣) . فمن بدل من الناس وهو واقع على بعض مايقع عليه الناس . لأن الناس منهم المستطيع وغير المستطيع .

وبدل الاشتمال وفيه خلاف بين النحويين ، فمنهم من رأى أن بدل الاشتمال هو أن تبدل اسماً من اسم بشرط أن يكن الثاني صفة من صفات الأول وهو مذهب الزجاج (٤) ، نحو قولك : أعجبتني عبد الله عيلمهُ ، ألا ترى أنه قصد الاشتمال على بدل المصدر من الاسم .

وذلك فاسد ، لأنهم يقولون : سرق عبد الله ثوبهُ ، والثوب ليس بمصدر . ومنهم من رأى أن بدل الاشتمال هو أن تبدل اسماً من اسم بشرط أن يكون الثاني مشتملاً على الأول ومحيطاً به . فيدخل في هذا الحد : سرق عبد الله ثوبهُ . لأن الثوب مشتمل على عبد الله . (وهو فاسد) (٥) وذلك لأنه يجوز أن تقول : سرق عبد الله فرسه . والفرس ليس مشتملاً على عبد الله .

(١) الفاتحة : ٦ ، ٧ . (٢) ر : فالصراط ، وهو لفة في الصراط .

(٣) آل عمران : ٩٧ .

(٤) هو أبو اسحاق إبراهيم بن محمد بن السري تزيحج ، أخذ عن ثعلب والمبرد وكان أقدم أصحاب المبرد قراءة عنه في بغداد . كان عالم في النحو واللغة والتفسير ، توفي ببغداد عام ٨٣١ ، الزبيدي : ٢٤ ابن النسيم ٩٠ . ياموت ١٣٠/١ ، القفطي ١٥٩/١ .

(٥) زيادة يقتضيها السياق وانظر الهمع ١٢٦/٢ .

والصحيح أن بدل الاشتمال هو أن تبدل اسماً من اسم بشرط أن يكون الأول مشتملاً على الثاني، وأعني بذلك أن يذكر الأول فيجوز الاكتفاء به عن الثاني ، وذلك نحو : سُرِقَ عبدُ الله ثوبُهُ أو فرسُهُ ، لأنه قد يجوز أن تقول : سُرِقَ عبدُ الله ، وأنت تعني الثوبُ أو الفرس .

ومن هذا القليل قوله تعالى : قُتِلَ أصحابُ الأخدودِ ، النار ذاتِ الوقودِ (١) . فالنار بدل الأخدود لأنه يجوز أن تقول : قُتِلَ أصحابُ الأخدودِ وأنت تعني النار ، ولأنه قد علم إنما كان ذلك من أجل النار التي اتخلوها في الأخدود لاحتراق المؤمنين والمؤمنات ، لا الأخدود نفسه .

وعلى هذا يجوز : أعجبنى عبدُ الله حُسْنُهُ ، لأنه قد يجوز أن تقول : أعجبنى عبدُ الله وأنت تعني الحسن ، ولا يجوز أن تقول : أعجبنى عبدُ الله غلامُهُ ، لأنه لا يجوز أن تقول : أعجبنى عبدُ الله وأنت تعني الغلام / لأنه لا يفهم [٤٥:ظ] من الأول (٢) .

وليس القول في معرفة بدل الاشتمال بأن يكون الثاني مفهوماً من الأول ، بل لابد من أن يجوز استعمال الأول وحده على حدة . ويكون الثاني مفهوماً منه ، فلا تقول : أسرجتُ القومَ دابَّتَهُمْ ، وإن كان معلوماً من قولك : أسرجتُ القومَ ، أنك إنما تقصد (٣) الدابة ، لأنه لا يجوز : أسرجتُ القومَ ، وأنت تعني الدابة وتقول : سُرِقَ عبدُ الله ثوبُهُ ، لأنك قد تقول : سُرِقَ عبدُ الله ، وأنت تعني الثوب .

والاثنان الجائزان (٤) قياساً ولم يرد بهما السماع : بدلُ الغَلَطِ ، وهو أن تبدل لفظاً من لفظ بشرط أن يكون ذكرك للاول على جهة الغلط .

-
- (١) البروج : ٦٠ ، ٥٠ .
 (٢) في ر : وفي حاشية ج عن نسخة أخرى مايلي : ولا يكفي في معرفة بدل اشتمال أن يكون الثاني مفهوماً من الأول . أم ، وهو تكرار .
 (٣) ر : قصدت .
 (٤) ج : الجاريدان .

وبدل النسيان : أن تبدل لفظاً من لفظ بشرط أن يكون ذكر الأول على جهة النسيان ، ومثال ذلك أن تقول : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ حَمَارٍ ، وذلك أن تكون قد توهمت أن الممرور (١) به زيد، ثم تذكرت بعد أن الممرور به حمارٌ وأتيت به على جهة البديل .

والاحسن في مثل هذا ان تأتي ببيل فنشعر بالأضراب عن الاول لثلا يتوهم في (٢) ذلك أنك قصدت الصفة ، ألا ترى أنك اذا قلت : رأيت رجلاً حماراً أو ثوراً أمكن أن تتوهم أنك رأيت رجلاً جاهلاً أو بليداً . (٣) ومن النحويين من زعم أن ذلك قد ورد في كلامهم واستدل على ذلك بقول ذي الرمة .

١٨٣ لَمَيَاءُ فِي شَفَتَيْهَا حُوَّةٌ لَعَسٌ وَفِي اللَّيْثِ فِي أَنْيَابِهَا شَنْبٌ (٤)
فقال: الحُوَّةُ السَّوَادُ الْخَالِصُ، وَاللَّعَسُ سَوَادٌ يَضْرِبُ إِلَى الْحُمْرَةِ ، فَأَبْدَلَهُ (٥)
اللَّعَسَ مِنَ الْحُوَّةِ عَلَى جِهَةِ الْغُلَطِ (٦) .

ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون اللعس صفة للحوَّة كأنه قال : حُوَّةٌ لَعَسَاءُ
أى حُوَّةٌ مشوبة بحُمْرَةٍ ، كما قالوا : رَجُلٌ عَدْلٌ ، يريدون عادل ، فيكون
من باب الوصف بالمصدر .

والواحد الذى ورد به السماع واختلِف فيه بدل البداء (٧) وهو ان تبدل اسماً من اسم بشرط ان يكون الأول قد بدا لك في ذكره ، وذلك نحو ما ذكره

-
- (١) ج ، ر : المرور ، وهو تحريف . (٢) كذا ، والوجه : من
(٣) قال بذلك المبرد في المقتضب ٢٨/١ ، ٢٩٧/٤ وقال ابن هشام ان الغلط متعلق باللسان
والنسيان متعلق بالجنان . التوضيح ١٠٨/٢ .
(٤) لمياء من اللى وهو سرة في باطن الشفة ، وهو مستحسن عند العرب . الشنب .
تحميد الاسنان ودقتها . وقيل : برد وعلوبة فيها ، الكامل : ١٦٠/١ ، الخصائص ٢٩١/٣
العيني ٢٠٢/٤ ، الدرر اللوامع ١٦٢/٢ ، الديوان ٥ .
(٥) ر : فأبدل .
(٦) نقل السيوطي أن قاله ابن السيد البطليوس ، الهمع ١٢٦/٢ .
(٧) ج ، ر : النداء ، وهو تصحيف .

أبو زيد (١) من قولهم أكلتُ لحماً سمكاً تمرأ (٢). وذلك أنه أخبر أولاً عن أكله اللحم ثم بداله في ذلك فأخبر عن أكله السمك ثم بداله فأخبر عن أكله التمر ، وقول الشاعر :

١٨٤ مالىَ لأبكي على عَلاَتِي صِبَاحِي غِبَاقِي قَبْلَاتِي (٣)
وذلك أنه أبدل الصبائح من العلات أولاً فكأنه قال : مالىَ لأبكي على صباحي ثم بداله في ذلك فأبدل الغباتي .

ومن الناس من جعل هذا من باب العطف وحذف منه حرف العطف (٤).
والصحيح أن الوجهين ممكنان .

والذى يُستدل به على بدل البداء قوله عليه السلام : إنَّ الرجلَ لَيُصَلِّي الصلاةَ وما كُتِبَ له نِصْفُهَا ثُلُثُهَا رُبْعُهَا إلى العُشْرِ (٥). اذمعلوم أنه ليس المعنى : وما كُتِبَ له النصفُ مع الثلث وكذلك مع سائر الأجزاء ، لأنَّ ذلك لا يوجد لشيء من الأجزاء واحد، وأيضاً فإنه مناقض لمقصود الحديث من أنَّ الرجل قد يصلى (٦) الصلاةَ وما كُتِبَ له إلاَّ بعضُها وكأنه لما قال : إنَّ الرجلَ ليصلى الصلاةَ وما كُتِبَ له نِصْفُهَا، أضرب عن ذلك وأخبر أنه قد يُصَلِّي وما كُتِبَ له ثُلُثُهَا وكذلك يتنزل ما / بعد ذلك إلى العُشْرِ .

* * *

- (١) هو سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري البصري ، لغوى أديب نحوي ، توفي بالبصرة عام ٢١٥ هـ . ترجمه السيرافي ٤١ ، ابن النديم ٨١ ، ياقوت ٢١٢/١١ ، القفطي ٣٠/٢ .
- (٢) انظر الخصائص ٢٩٠/١ ، شرح مشكلات الحماسة ١٤٥ .
- (٣) أنشده ابن الأعرابي ولم ينسبه . العلات : جمع علة وهي ما يتعلل به . وفسرها بالصباح والغباتي والقيلات . والقيلات جمع قيلة ، يريد فوقاً يحلبها صباحاً وبعد المغرب وفي القاتلة . الخصائص ٢٩٠/١ ، ٢٨٠/٢ ، شرح مشكلات الحماسة ١٤٥ ، ٣٨٧ وفيه : وكيف لا . البيان للأنباري ١٠٥/٢ ، اللسان : قيل .
- (٤) من قالوا بهذا ابن جنى ، وجوز أيضاً أن تكون من البدل . الخصائص ٢٩٠/١ ، ٢٨٠/٢ .
- (٥) السراج المنير (شرح الجامع الصغير) ٤٠٧/١ وانظر الهمع ١٢٦/٢ .
- (٦) ر : ليصل ، واللام زائدة .

والبذل لا يتبع المبدل منه في شيء مما كان يتبع فيه النعت للمنعوت إلا في الاعراب خاصة ، فيجوز بدل (١) المعرفة من المعرفة والنكرة من النكرة وبالعكس .
 فمثال بدل المعرفة من المعرفة في بدل الشيء من الشيء : ضربتُ زيداً أخاك .
 ومثال النكرة من النكرة فيه : ضربتُ رجلاً صالحاً .
 ومثال بدل النكرة من المعرفة فيه ضربتُ زيداً رجلاً صالحاً .
 ومثال بدل المعرفة من النكرة فيه : ضربتُ رجلاً زيداً .
 ومثال بدل المعرفة من المعرفة في بدل البعض من الكل : أكلتُ الرغيفَ ثلثه .
 والنكرة من النكرة فيه : أكلتُ رغيفاً ثلثاً منه ، وبدل المعرفة من النكرة فيه :
 أكلتُ رغيفاً ثلثه ، وبدل النكرة من المعرفة : أكلتُ الرغيفَ ثلثاً منه .
 ومثال بدل المعرفة من المعرفة في بدل الاشتغال : أعجبتني الجاريةُ حُسْنُها ،
 والنكرة من النكرة فيه : أعجبتني جاريةٌ حسنٌ لها ، والنكرة من المعرفة فيه :
 أعجبتني الجاريةُ حسنٌ لها ، والمعرفة من النكرة : أعجبتني جاريةٌ حسنُها .
 ويشترط في بدل البعض من الكل وبدل الاشتغال ان يكون في الاسم
 الثاني ضمير يعود على المبدل منه ، ولا يأتي دون ضميرٍ ألا قليلاً . فمن ذلك
 قوله تعالى : قُتِلَ أصحابُ الأُخدودِ النارِ (٢) . ولم يقل نارِهِ ، وأما قوله تعالى :
 وللهِ على الناسِ حجٌّ البيتِ من استطاعَ إليه سبيلاً (٣) . فمن بدل من الناس
 وحذف الضمير لفهم المعنى كأنه قال : من استطاعَ إليه سبيلاً منهم «
 وذهب الكسائي (٤) إلى أنه يجوز أن تكون من شرطاً والجواب محذوف
 فكأنه قال : فعليهم ذلك وراى أن حذف جواب الشرط لفهم المعنى أحسن
 من حذف الضمير من البذل ، وهذا الذي ذهب إليه حسنٌ جداً .

(١) الأول : ابدال .

(٢) البروج : ٤ ، ٥ . (٣) آل عمران : ٩٧ .

(٤) هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله الكوفي أحد القراء السبعة وإمام الكوفيين في اللغة والنحو . توفي بالري من أقاليم فارس عام ١٨٩ هـ ، ابن التميمي ٩٧ ، الزبيدي ٨٨ ،
 الانباري ٨١ ، القفطي ٢٠٦/٢ .

ومن الناس من جعلَ مَنْ فاعلةً بحجّ كأنه قال : أن يحجّ البيتَ من استطاعَ إليه سبيلاً . وذلك فاسد من جهة المعنى ، لأنه يجيء على هذا معنى الآية : إنَّ اللهَ لهُ على الناسِ كافةً مستطيعهم وغير مستطيعهم أن يحجّ البيتَ المُستطيع . وهذا خلف .

واشترط أهل بغداد في بدل النكرة من غيرها أن تكون من لفظ الأول ، واستدلوا على ذلك بأنه لم يجيء شيء من بدل النكرة الا كذلك كقوله تعالى : لنسفاً بالناصية ، ناصية . (١) وقول الشاعر :

١٨٥ وكنْتُ كذِي رِجائِيْنَ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمانَ فَشَلَّتِ (٢)
واشترطوا أيضاً فيها الوصف ووافقهم على هذا الشرط أهل الكوفة ، واستدلوا على ذلك بأن النكرة لا تفيد في البدل ، الا أن تكون موصوفة ، ألا ترى أنك اذا قلت : مررتُ بمحمدٍ رَجُلٍ ، لم يكن مفيداً اذ معلوم أنَّ محمداً رَجُلٌ فاذا وصفته أفاد (٣) .

وما ذهبوا اليه فاسد ، بل لا يشترط عندنا الا أن يكون في البدل فائدة . (٤) والدليل على فساد ما ذهبوا اليه قول الشاعر :

١٨٦ فلا وأَيْلِكَ وليس خَيْرَ مَنْكَ أَنِّي لِيُؤْذِنِي التَّحَمُّمُ والصَّهِيلُ (٥)
فخير منك بدل من أَيْلِكَ وليس من لفظ الأول/ولا موصوفاً، ولا يتصور أن [٤٦ظ] يكون نعتاً لأنه نكرة والأب معرفة . ومنه قول الآخر :

- (١) الملق : ١٥ ، وانظر مع الهوامع ١٢٧/٢ .
- (٢) لكثير حزة . واختلف في معناه فقيل : إنه تمنى أن تفسح راحته فيبقى عند قوم حزة فهو لفقدان راحته كذا رجل مشلول وهو ببقائه في حياها كذا رجل صحيحة . وقيل غير ذلك الكتاب ٢١٥/١ ، المقتضب ٢٩٠/٤ ، المسلسل ١١٦ ، أمالي القالي ١٠٨/٢ ، أمالي المرتضى ٣٦/١ ، العيني ٢٠٤/٤ ، الخزانة ٣٧٦/٢ ، الديوان ٤٦/١ .
- (٣) ووافقهم السهيلي وابن أبي الربيع كما في الهمع ١٢٧/٢ .
- (٤) انظر الحجة للفارسي ١١١/١ واستشهاده بالشاهدين ١٨٦ ، او ، ١٨٧ .
- (٥) لسير بن الحارث وقيل سير (جاهلي) ، وروى في الحجة : يؤذني ومعناه : يعجني . وقوله : يؤذني أي يغمي وليس هو لي في ملك ، النوادر ١٢٤ ، الحجة ١١١/١ ، شرح مشكلات الحماسة ٦١ ، الخزائن ٣٦٢/٢ .

١٨٧ إنا وجدنا بني سلمى بمتلة كساعد الضب لا طول ولا قصر (١)
فلا طول ولا قصر نكرة وهما بدلان من ساعد الضب ولم ينعتا ولا هما من
لفظ الأول ولا يجوز أن يكونا نعتين لأن ساعد الضب معرفة .

وأيضاً فإن قولك : مررتُ بمحمدٍ رجُلٍ ، مفيد لأنه قد يمكن أن يكون
محمد اسم امرأة لأن الرجل يسمى باسم المرأة وكذلك المرأة تسمى باسم
الرجل ، قال الشاعر :

١٨٨ تجاوزتُ هنداً رغبةً عن قتالهٍ إلى ملكٍ أعشوا إلى ضوء ناره (٢)
وقال الآخر :

١٨٩ يا جعفرُ يا جعفرُ يا جعفرُ إن كنتُ دحاحاً فانتِ أقصرُ (٣)

* * *

وكذلك أيضاً ينقسم البدل بالنظر إلى الاظهار والاضمار أربعة أقسام :
ظاهر من ظاهر ، ومضمّر من مضمّر ، ومضمّر من ظاهر ، وظاهر من مضمّر ،
الا أن في بدل المضمّر من غيره في بدل البعض من الكل أو بدل الاشتمال
تكلف وهو إعادة الظاهرة على حسب مايتين :

(١) أنشد الأخفش ولم ينسب . وروايته : بني جلان كلهم . وبنو جلان : حي من العرب من
عنتة . ورواه ابن جني : ولا عظم . ساعد الضب ذراع يده ويقال إنه على طول واحد في
جميع الفصا لا يتفاوت طولاً ولا قصراً . أراد أن هؤلاء القوم متساوون في مزية رشق
السهام ، هكذا فسره البغدادي . الحجة ١١١/١ ، شرح مشكلات الحماسة ٢٢٢ ،
اللسان : جل ، الخزائن ٣٦٤/٢ .

(٢) من أبيات لعبد الله بن جلد الطعان ، وصواب الرواية :
إلى مالك أعشوا إلى ضوء مالك . والأبيات كافية ، وهند ومالك ابنا خالد بن صخر بن الشريد .
ورواية العقدي : تجنبت ، والسياني : ذكر مالك ، شرح السياني ١٥٦/١ ، العقد الفريد
٣٢٧/٣ ، اصلاح الخلل ١٥ و ، ابن يعيش ٩٣/٥ ، التوضيح ٢٤٥/٢ ، العيني
٥٥٨/٤ ، التصريح ٣٣٩/٢ ، اللسان : هلك .

(٣) أنشد السياني وابن السيد ولم ينسب ، والرواية عندهما : ان أك ، وهي كذلك في ر
وحررت إلى « أراك » . الدحاح : المستدير الململم ، شرح السياني ١٥٦/١ ، اصلاح
الخلل ١٥ و ، ابن يعيش ٩٣/٥ .

فمثال بدل الظاهر من الظاهر في بدل الشيء من الشيء : ضربتُ زيداً أخاك .
 ومثال بدل المضمر من المضمر فيه : زيدٌ ضربتهُ إِيَّاه (١) .
 ومثال بدل المضمر من الظاهر : ضربتُ زيداً إِيَّاه (٢) .
 ومثال بدل الظاهر من المضمر فيه : زيدٌ ضربتهُ أخاك .
 ومثال بدل الظاهر من الظاهر في بدل البعض من الكل : أكلتُ الرغيفَ ثُلثَهُ .
 ومثال بدل الظاهر من المضمر فيه : الرغيفُ أكلتهُ ثُلثَهُ .
 ومثال بدل المضمر من المضمر فيه : ثلثُ الرغيفِ أكلتهُ إِيَّاه ، فالضمير في أكلته يعود على الرغيف ، وإياه يعود على الثلث .
 ومثال بدل المضمر من الظاهر فيه : ثلثُ الرغيفِ أكلتُ الرغيفَ إِيَّاه ، فتعيد الضمير على الثلث ، ألا ترى أنك قد تكلفت تكرار الرغيف في المسألتين الأخيرتين . ومثال بدل الظاهر من المضمر : القومُ ضربتهم ثُلثَهُم .
 ومثال بدل الظاهر من الظاهر في بدل الاشتغال : عَجِبْتُ (٣) من الجاريةِ حسنِها .
 ومثال بدل الظاهر من المضمر فيه : الجاريةُ عَجِبْتُ مِنْهَا حُسْنِها .
 ومثال بدل المضمر من المضمر فيه : حُسْنُ الجاريةِ عَجِبْتُ مِنْهَا مِنْهُ .
 ومثال بدل المضمر من الظاهر فيه : حُسْنُ الجاريةِ عَجِبْتُ مِنَ الجاريةِ مِنْهُ . فتتكلف أيضاً تكرار الجارية في الوجهين الأخيرين .
 وهذه المسائل التي تؤدي إلى تكلف تكرار الظاهر فيها خلاف بين النحاة فمنهم من منع ومنهم من أجاز .

(١) يرى الكوفيون أن (إياه) تأكيد للضمير في ضربته وليس بدلا لأن البدل يقوم مقام الشيء وهذا لا يقوم مقامه . مجالس ثعلب ١٣٣ ، ٥٥٧ .

(٢) يرى ابن مالك أن نحو : رأيتُ زيداً إِيَّاه ، لم يستعمل في كلام العرب نثره ونظمه ، قال : ولو استعمل لكان توكيداً لا بدلا ، شرح التسهيل لابن مالك ١٩٢ ر ، وانظر التوضيح ١٠٩/٢ .

(٣) ج ، ر : أعجبت ، وهو تعريف .

فالذي منعها حمله على ذلك خلو الجملة الواقعة خبراً من ضمير يعود على المخبر عنه ، الا ترى أنك اذا قلت : ثلثُ الرغيفَ أكلتُ الرغيفَ أيّاهُ ، لم يكن في الجملة التي هي : أكلتُ الرغيفَ ، الواقعة خبراً للثلث ضمير عائد على الثلث . فان قلت : فإنّ إياه المبدل من الرغيف عائد على الثلث فلا يحتاج معه إلى عائد . فالجواب : انّ البذل على تقدير تكرار العامل والاستئناف ، فكأنّك قلت : أيّاه أكلتُ ، فخلت الجملة الخبرية من ضمير . وكذلك مسألة : ثلثُ الرغيفَ أكلتُهُ إياه ، ألا ترى أنّ أكلته في موضع خبر الرغيف والضمير في أكلتُهُ عائد عليه ، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع خبر الثلث ولا ضمير فيها (١) . ولا يعتد بإياه ، لأنّه على نيّة الاستئناف والذي يجيز هذه المسائل يجعل البذل كأنه من تمام الجملة/المتقدمة . [٤٧و] والصحيح المنع لأن التية بالبذل كما تقدم الاستئناف ، بدليل تكرار العامل .

• • •

وفي البذل من المضمر خلاف بين النحاة ، فمنهم من أجاز الأبدال من المضمر لغائب كان أو لتكلم أو لمخاطب في جميع أقسام البذل وهو مذهب الأخص (٢) . ومنهم من أجاز في ضمير الغائب خاصة في جميع أقسام البذل ، فأما ضمير المتكلم أو المخاطب فلا يبدل منهما إبدال شيء من شيء وأما غيره من أقسام البذل فجائز (٣) كقوله :

١٩٠ ذَرِينِي إِنْ أَمَرَكِ لَنْ يُطَاعَا وما أَلْفَيْتَنِي حَلْمِي مَضَاعَا (٤)

فأبدال حلمي من الياء في الفيتني .

(١) كذا ، والبارة مشكلة .

(٢) ووافقه الكوفيون كما نقل السيوطي في الهمع ١٢٧/٢ .

(٣) من قالوا بهذا ابن جني في شرح مشكلات الحماسة ٢٨٦ ، وانظر الخزائن ٣٦٨/٢ .

(٤) لعدي بن زيد يخاطب امرأته . ونسب في الكتاب لرجل من بجيلة أو غشم ، الكتاب ٧٨/١ ،

معاني القرآن ٧٣/٢ ، شرح مشكلات الحماسة ٢٨٦ ، التمام ٢١ ، التوجيه ١٩٩ ،

البيني ١٩٢/٤ ، الخزائن ٣٦٨/٢ ، الديوان ٣٥ ،

واتما لم يجوز أن يبدل من ضمير المتكلم أو المخاطب بدل شيء من شيء لأن المقصود ببدل الشيء من الشيء تبين الأول وضمير المتكلم والمخاطب لا يدخلهما لبس فلم يجوز فيهما إذ لا فائدة فيه (١) .

والأخفش يستدل على جوازه بالسماع والقياس ، فأما القياس فإنه قد جاز أن يبدل من ضمير الغائب بدل شيء من شيء بلا خلاف نحو قوله : ١٩١ على حالة لو أن في القوم حاتماً على جوده لضمن بالماء حاتم (٢) فحاتم بدل من الضمير في جوده ، فكما جاز ذلك ثم يجوز هنا ، لأن ضمير الغائب أيضاً لا يدخله لبس ولهذا منعوا من نعته ، فلو كان القصد بالبدل إزالة اللبس لامتنع من ضمير الغيبة كما امتنع نعته ، فأذا ثبت جوازه حيث لا لبس (٣) لم ينكر مجيئه في ضمير المتكلم والمخاطب .

وهذا فاسد ، لأن نعت ضمير الغيبة لم يمتنع من حيث لم يدخله لبس بل امتنع من حيث ناب مناب مالا ينعت وهو الظاهر المعاد ، ألا ترى أن قولك : لقيت رجلاً فضربتُه ، الهاء نائبة مناب قولك : فضربت الرجل ، وأنت لو قلت : فضربت الرجل العاقل ، لم يجوز ، فكذلك لم ينعت ما ناب منابه وقد تقدم في باب النعت . وإنما الذي امتنع نعته من المضمرات لأنه لا يدخله لبس ضمير المتكلم أو المخاطب . فإذا تبين أن ضمير الغيبة قد يدخله اللبس ويكون في ذلك على حسب ما يعود عليه ، فإن عاد على ملبس كان مثله وإن عاد على غير ملبس كان مثله . وإذا امتنع نعته لما ذكرنا جاز

(١) هذا تعليل ابن جني في شرح مشكلات الحماسة ٢٨٦ وانظر الخزانة ٣٦٨/٢ .

(٢) للفرزدق في هجاء رجل من بلنبركان دليلاً لهم فضل بهم ، ورواية الديوان : حل ساعة لو كان في القوم حاتم على جوده ضنت به نفس حاتم وعليها لا شاهد فيه ، الكامل ٢٣٣/١ ، التوجيه ٢٤٥ ، شرح مشكلات الحماسة ٥٠٤ ، المستقصى ٥٤/١ ، العيني ١٨٦/٤ ، الديوان ٨٤٢ .

(٣) ر : يلبس .

الابدال منه ، اذ لامانع منه . وتبين أنَّ ضمير المتكلم والمخاطب يمتنع
الأبدال منهما كما يمتنع نعتهما .

وأما السماع فقولهُ تعالى : كتب على نفسه الرحمة ليجمعنكم إلى يوم
القيامة لاريب فيه الذين خسروا أنفسهم (١) .. فالذين عنده بدل من
الضمير المنصوب في ليجمعنكم . وقول حميد :

١٩٢ أنا سيف العشيرة فاعرفوني حميداً قد تدرتُ السناما (٢)

فحميد بدل من الياء في فاعرفوني . ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون الذين
محمولاً على الاستئناف وأن يكون حميداً ، منصوباً باضممار فعل على
الاختصاص (٣) ، كأنه قال : أعني حميداً ، فيكون (٤) نحو قول الآخر :

١٩٣ أناسٌ بغيرِ لَتزالُ رماحُهم (٥)

* * *

واذا ابدلت من اسم الاستفهام لم يكن بدٌ من ذكر أداة الاستفهام معه
حتى يوافق البدل المبدل منه في المعنى ، كقولك : كم مالكَ أعشرون /
أم ثلاثون ؟ ومتى تخرج أيوم الخميس أم يوم الجمعة ؟ ومن ضربت أزيذاً
أم عمراً ؟

* * *

(١) الانعام ١٢ .

(٢) حميد بن حريث بن مجدل ، وروى في الصحاح كما نقل البغدادي : جميعاً ، ولا شاهد فيه .

وفيه إثبات ألف أنا في الوصل ضرورة . تدرت : علوت الذروة من سنام المجد .

المنصف ١٠/١ ، البيان للأنباري ١٠٨/٢ ، ابن يمش ٨٤/٩ ، الخزائن ٣٩٠/٢ ،

شرح شواهد الشافية ٢٢٣ ، الضرائر ١٥٧ .

(٣) في نسخة بحاشية ج ، ر : على الملح كأنه قال : فاعرفوا حميداً أي اعرفوا المشهور ،

فأنااب حميداً مناب قوله : المشهور ، لكونه علماً . (٤) زيادة من ر

(٥) للفرزدق من قصيدة في الفخر ، ورواية السيرافي : أناساً ، على أنه مما يتصحب على الملح

والتعظيم ، وعجزه :

شوارع من غير العشيرة في السدم

شرح السيرافي ١٣/٣ ظ ، الديوان ٨٢١ .

وإذا أتيت بعد عدد أو جمع بأسماء تريد إبدالها منها فلا يخلو أن يكون ما ذكرته بعد العدد يفى بالعدد أو ما ذكرته بعد الجمع يمكن أن يصدق عليه اسم الجمع أولاً . فأن كان جاز فيه وجهان : الأبدال مما تقدم والرفع على التقطع ، وذلك قولك : لقيت من القوم ثلاثة ، زيداً وعمراً وخالداً . على البديل . ولك أن ترفع كأنك قلت : أحدهم زيدٌ والآخر عمروٌ والآخر خالداً . ونحو قولك : لقيت رجالاً ، زيداً وعمراً وخالداً . على البديل . ولك أن ترفع كأنك قلت : أحدهم زيدٌ والآخر عمروٌ والآخر خالداً .

فإن لم يف بالعدد فالتقطع ليس إلا كقولك : لقيت من القوم ثلاثة : زيدٌ وعمروٌ ولا يجوز الأبدال لأن زيداً وعمراً لا تقع عليهما ثلاثة .

وإن لم يكن مابعد الجمع يقع عليه الجمع فالرفع أيضاً على الاستئناف نحو : لقيت رجالاً زيدٌ وعمروٌ ، ولا يجوز البديل ، لأن زيداً وعمراً لا يقع عليهما رجال إلا أن يسمع ذلك من العرب فيتوقف عنده ولا تتعداه فيكون (١) إذ ذاك ممّا وقع فيه لفظ الجمع على الاثنين وإن لم يكن من باب ما الشيطان فيه من شيئين نحو : قطعت رؤوس الكبشين ، لأن وقوع لفظ الجمع على الاثنين في هذا الباب مقيس بل يكون إذ ذاك نظير قولهم : رجلٌ عظيمٌ المناكب ، وإن لم يكن له إلا منكبان وعليه بحمل قول النابغة :

توهمتُ آياتَها فعرّفْتُها لستَ أعوامٌ وذا العامُ سابعُ (٢)
رمادٌ ككحلٍ العينَ لأياً أبينهُ ونوى كجِدَمِ الحوضِ أثلم خاشع

فأنه روى برفع رماد ونؤدى ونصبهما .

(١) ر : ويكون .

(٢) الآيات : العلامات ، والضمير في (لها) يعود على الدار .

توهمت : تفرست . اللأى : البط ، وهو منصوب على نزع الخافض .

النوى : حفرة تجعل حول الخباء لمنع تسرب مياه المطر إليه .

الجذم : أصل الحوض المتبقي منه ، خاشع : لاصق بالأرض .

ورواية الديوان : ما إن تبينه . الكتاب ٢٦٠/١ ، مجاز القرآن ٣٣/١ ، المقتضب .

٣٢٢/٤ ، عيني ٤٠٦/٣ ، الخزائن ٤٢٩/١ ، الديوان ٤٣ .

واعلم أن كل شيء يبدل منه فلا يخلو أن يكون له لفظ وموضع أو لا وقد تقدم ماله — من الأسماء — موضع خلاف لفظه في باب العطف . فإن لم يكن له موضع خلاف لفظه فالاتباع ليس إلا نحو قام زيد أخوك ورأيتُ زيداً أخاك وإن كان له موضع خلاف لفظه جازَ البدلُ على اللفظ والموضع نحو: يُعجِبُنِي ضَرْبُ زيد أخوكَ عَمراً ، على الموضع ، وأخيكَ على اللفظ . إلا في موضعين فإنه لا يجوز البدل منهما (١) إلا على الموضع خاصة .

أحدهما : أن تبدل الاسم الواقع بعد إلا من اسم مخفوض بحرف جر زائد لايزاد إلا في النفي ، وذلك نحو : ماجاءني من أحد إلا زيد ، بالرفع لأنك لو خفضت زيدا بالحمل على لفظ أحد للزم (٢) من ذلك زيادة من في الواجب ، لأن البدل على تقدير تكرير العامل فيكون التقدير اذ ذاك : إلا من زيد ، وزيادتها في الواجب لا تجوز . ومن ذلك : ليس القائم بأحد إلا زيداً ، على الموضع ، ولا يجوز إلا زيد ، على اللفظ لأن ذلك يؤدي إلى زيادة الباء في خبر ليس في الواجب (٣) ومن ذلك قوله :

١٩٥ يا بَنِي سُلَيْمَى لَسْتُما بِيَدٍ إِلَّا يَدَا لَيْسَتْ لَهَا عَضُدٌ (٤) .
فنصب يداً بعد إلا على موضع يد.

والآخر : أن تبدل الاسم المعرفة الواقع بعد إلا من الاسم المبني مع لا نحو [٤٨] ولا رَجُلٌ في الدارِ إلا عمرو ، على البدل من موضع لارجل ، ولا يجوز نصب لأن البدل على تقدير تكرار (٥) العامل ولا تعمل في المعارف ، فأما قولهم : لارجل في الدارِ إلا عمرو ، فعلى الاستثناء .

(١) ر : فيهما . (٢) ر : في .

(٣) أجاز الكسائي والقراء ذلك وادشد القراء البيت بجريده بعد إلا ، معاني القرآن ٣١٧/١ ، ١٠١/٢ .

(٤) لأوس بن حجر ، ورواية القراء والمبرد والزمخشري والديوان : أبني لبني لسم ، وبني لبني من بني أسد بن وائلة ، يصفهم بالضعف وتلة النفع . الكتاب ٣٦٢/١ ، معاني القرآن ٣١٧/١ ، ١٠١/٢ ، المقتضب ٤٢١/٤ ، المفصل ٧١ ، الديوان ٢١

(٥) ر : تكرير .

باب عطف البيان

عطف البيان هو جريان اسم جامد معرفة في الأكثر على اسم دونه في الشهرة يبيته كما يبيته النعت نحو : جاءني أبو حفص عمر .
 فقولي : جريان اسم جامد على اسم دونه في الشهرة تحرز من النعت ، لأن النعت لا يكون إلا بالمشتق أو مافي حكمه ، وعطف البيان لا يكون إلا بالحوامد .

والنعت أيضاً يكون مساوياً للمنعوت في التعريف أو أقل منه تعريفاً ، وعطف البيان لا يكون إلا أعرف من المعطوف عليه .
 وانما قلت في الأكثر ، لأن عطف البيان قد يكون في النكرات .
 وقد أجاز الفارسي (١) في زيتونه من قوله تعالى : من شجرة مباركة زيتونة (٢).
 أن يكون عطف بيان على الشجرة .

وقولي : يبيته كما يبيته النعت تحرز من البدل ، فإن البدل يبيته بياناً مع أنك تنوي بالأول الطرح ، وليس عطف البيان كذلك . فهذا فرق ما بينهما . والفرق بينهما أيضاً أن عطف البيان لا يكون إلا بالمعارف والبدل يكون بالمعارف والنكرات على حد سواء .

والفرق بينه وبين التوكيد الذي هو من أقسام التوابع بين جداً ، اذ التأكيد قد وضعت له العرب الفاظاً مختصة به لا يجوز أن يكون غيرها (٣) .

(١) هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي ، ولد بفارس وقدم إلى بغداد فسمع الحديث وبرع في علم النحو والقراءات والمريية ، أخذ عن ابن السراج والزجاج وغيرهم ، توفي ببغداد عام ٣٧٧ هـ ترجمه الخطيب البغدادي ٢٧٥/٧ ، ابن الأنباري ٣٨٧ ، ياقوت ٢٣٢/٢ ، القفطي ٢٧٣/١ .

(٢) النور : ٣٥ .

(٣) ر : غيرها .

ومما يتبين به الفرق بين عطف البيان والبدل والنعت أن نعت المعرفة قصدك به إزالة الاشتراك العارض في المعرفة بصفة معهودة بينك وبين مخاطبك ، فإذا قلت : قام زيدٌ العاقلُ ، فكأنك قلت : قام زيدٌ الذي بيني وبينك العهد في (أنه عاقل ، وكذلك إذا وقع النعت بغير ما فيه الألف واللام يكون على معنى ما فيه الألف واللام . وإذا قلت : قام زيدٌ صديقٌ عمرو ، فكأنك قلت : نامَ زيدُ المي بيني وبينك العهد في (١) صداقته لعمرو .

وعطف البيان إنما يقصد به إزالة الاشتراك العارض في الاسم بما هو أشهر من الأول من غير أن يكون بينك وبين المخاطب عهد في ذلك . فإذا قلت قام أبو حفص عمرُ ، فكأنه لما وقع الاشتراك في أبي حفص أزكته عنه بعطف عمر الذي هو أشهر منه في حق المخبر عنه إلا أنه لم يكن بينك وبين المخاطب عهد في أنه يسمى عمر بل اخترت لشهرة عمر أن تعلم منه من تعني بأبي حفص .

وأما البديل فأنَّ القصد بذكره لما وقع الاشتراك في البديل منه أن تعتمد عليه في البيان وتجعل الأول كأنك (٢) لم تذكره .

ومما يظهر به الفرق بين عطف البيان والبدل في اللفظ اسمُ الفاعل المعروف [٤٨ظ] بالألف واللام المضاف إلى ما فيه الألف واللام إذا أتبع ما أضيف إليه اسماً ليس فيه الألف واللام نحو قولك : هذا الضاربُ الرجلُ زيدُ . فإنه قد يجوز ذلك على عطف البيان ولا يجوز على البديل ، وذلك أنَّ البديل في نية أن يباشر العامل فلو جعلته بدلاً للزم أن يكون على تقدير : هذا الضاربُ زيدُ ، ولا يجوز إضافة اسم الفاعل إلى ما ليس فيه الألف واللام ، ولا يؤدي إلى ذلك في عطف البيان ، ومن ذلك قوله :

(١) سقط ما بين القوسين من ر .

(٢) ر : كأنه .

١٩٦ أنا ابنُ التاركِ البكري بشرٍ عليه الطيرُ ترقبُهُ وقوعاً (١)
فبشر عطف بيان على البكري لا بدل ، لما ذكرناه .

وكذلك أيضاً يتبين الفرق بينهما في باب النداء في مثل قول العرب :
يازيدُ زيداً ، ان جعلت زيدا بدلاً لم ينون لأنه في نية تكرار حرف النداء ،
وانت لو أوليته حرف النداء لم يكن الا غير منون ، وان جعلته عطف بيان
كان منوناً لأنه ليس في نية تكرار الحرف معه فيازم منه حذف التنوين .
ومن ذلك قوله :

١٩٧ إني وأسطارٍ سَطْرَنَ سَطْرًا لِقائِلُ يانصرُ نصرًا نصرًا (٢)
فالثاني عطف بيان على الاول والثالث منصوب على الاغراء كأنه قال : عايك
نصرًا ، فأن قيل : فكيف يبين الشيء بنفسه ، ألا ترى أن نصرًا الثاني لا يفهم منه
إلا ما يفهم من الأول ، فالجواب : إن البيان هنا يقع بتكرار اسم المنادى وانت
تخاطبه وتقبل عليه مرتين ولولا ذلك لا يمكن أن يقع اللبس ، فلا يعلم من
المخاطب إذا كان بحضرتك مسميان بنصر فصاعدا .

• • •

- (١) لمرار بن سعيد الأسدي (أموي) يفخر بمقتل بشر بن عمرو بن مرثد .
ترقبه : تنتظر انزهاق روحه لأن الطير لا تقع على القتل وبه رمق .
وقوعاً : مصدر مفعول لأجله أي للوقوع عليه ، وقيل جمع واقع ضد الطائر ونصب على
الحال من الطير ، ورواية المبرد بنصب بشر حملا على محل البكري ورد رواية الجرجاني .
الكتاب ٩٣/١ ، الأصول ٨٨/١ ، المفصل ١٢٣ ، ابن يعيش ٧٢/٣ ، ٧٤ ، التوضيح
٩٢/٢ ، العيني ١٢١/٤ ، الهمع ١٢٢/٢ ، الخزانة ١٩٢/٢ .
- (٢) نسب لرؤبه وألحق بديوانه ، ونصر في البيت حاسب نصر بن سيار وإلى خراسان
للأمويين ، وروى نصر ، بالضاد . الأسطار يريد بها أسطار المصحف ، ورواية المبرد :
يانصرُ نصرُ نصرًا ، على أن الثاني عطف بيان على اللفظ والثالث على الموضع ، ورواه
أيضا : يانصرُ نصرُ نصرًا . بجمل الثاني بدلا من الأول والثالث عطف بيان .
الكتاب ٣٠٤/١ ، المقتضب ٢٠٩/٤ ، الخصائص ٣٤٠/١ ، ابن يعيش ٣/٢ ، المذاهب
٥١٠ ، الخزانة ٣٢٥/١ ، الديوان ١٧٤ .

وباب عطف البيان أكثر استعماله في أسماء الاعلام إذا جرت على الكنى في الاعراب أو في الالقاب إذا جرت على الكنى أيضاً أو على الاسماء الاعلام .
فمثال الأول : قام أبو حفص عمر ، ومثال الثاني : قام أبو حنيفة قنفة أو قام عبد الله قنفة ، إذا كان قنفة لقباً لأبي حفص وعبد الله .
وأما اللقب المفرد إذا اجتمع مع الاسم المفرد فإن العرب تضيف الاسم إلى اللقب ولا تجرى أحدهما على الآخر فتقول : هذا قيس قنفة وهذا سعيد كرز ، ولا يجوز قيس قنفة ولا سعيد كرز . (١)

وسبب ذلك ان العرب قد تضع للمسمى الواحد اسمين مضافين نحو : عبد الله وأبي محمد أو اسمين أحدهما مفرد والآخر مضاف نحو محمد وأبي بكر ، ولم يضعوا قط لمسمى واحد اسمين مفردين ، فلذلك إذا اجتمع اللقب والاسم العلم المفرد أضافوا أحدهما إلى الآخر وكان المضاف الاسم لان اللقب أشهر ، وباب الاضافة ان يضاف فيه الاسم الاعم إلى الاخص نحو : غلام زيد .

• • •

وقد يجوز استعمال عطف البيان في سائر المعارف ولذلك أجاز النحويون في مثل : مررت بهذا الرجل ، أن يكون الرجل نعتاً وعطف بيان .
فمن حملته على عطف البيان فسبب ذلك جموده ، ومن جعله نعتاً لحظه فيه معنى الاشتقاق وجعل قوله : الرجل ، بعد هذا بمنزلة الحاضر المشار اليه .
فأن قيل : فقد زعمت أن عطف / البيان أخص من النعت وقد أجزت [٤٩] و
في الرجل وهو معرف بالالف واللام أن يكون عطف بيان على هذا ، والمشار أعرف مما فيه الألف واللام ، فالجواب : إن الألف واللام لما كانت للحضور ساوى المعرف بها المشار في التعريف وزاد عليه بأن المشار لا يعطي جنس المشار

(١) نقل أبو حيان وابن هشام جواز الاتباع في هذه المسألة وأيده ابن هشام بقولهم : هذا يحيى عينا ، ونسبه أبو حيان والسيوطي للكوفيين وبعض البصريين وابن مالك ، الارتشاف ١٢٩ ، التوضيح ٣٠/١ ، الهمع ٧١/١ . وانظر الكتاب ٤٩/٢ .

اليه ، والرجل يعطي فيه الألف واللام الحضور ، ويعطي هو أن الحاضر من جنس الرجال ، فصار المشار اذن أعرف من هذا .

فأن قيل : فإذا قدرته أعرف من « هذا » فكيف أجزت أن يكون نعتة : والنعت لا يكون أعرف من المنعوت ؟ فالجواب : إنك إذا قدرته نعتاً فلا بد أن تكون الألف واللام للعهد كما تقدم في بيان معنى النعت وكأنك قالت : مررت بهذا الرجل ، وهو الرجل الذي بيني وبينك فيه العهد ، ولا تجعل الألف واللام على ذلك إذا قدرته عطف بيان بل تجعلها للحضور ، وهذا الذي ذكرته هو معنى كلام سيويه .

باب أقسام الافعال في التعدي

التعدي في اللغة : التجاوز ، يقال : عدا فلانٌ طورهُ أي جاوزهُ .
ومنه قوله عليه السلام : من طلب القوت لم يتعد (١) . معناه لم يتجاوز ما
يجب له . وهو في اصطلاح النحويين : تجاوزُ الفعلِ الفاعلَ إلى مفعول به .
فان تجاوز الفعلُ الفاعلَ إلى غير مفعول به من مصدر أو ظرف أو غير
ذلك ولم يتجاوزهُ إلى مفعول به لا يسمونه متعدياً .
فالأفعال على هذا تنقسم قسمين : قسم يتعدى وقسم لا يتعدى .
فالذي لا يتعدى هو الذي لا يُبنى منه اسم مفعول ولا يصح السؤال عنه
بأي شيء وقع نحو : جلسَ وقامَ ، لا يبنى منهما اسم مفعول فيقال : مجلس
أو مقوم ، ولا يقال بأي شيء وقع قيامُ زيد . ولا بأي شيء وقع جلوسُ بكرٍ .
والمتعدي عكسه ، وهو الذي يبنى منه اسم مفعول ويصح السؤال عنه بأي
شيء (وقع) (٢) نحو : ضربَ زيدٌ عمرًا ، ألا ترى أنه يصح أن تبنى منه
اسم مفعول فيقال مضروبٌ ويقال : بأي شيء وقع ضربُ زيد ؟
والمتعدي ثلاثة أقسام : قسم يتعدى الى واحد بنفسه ، وقسم يتعدى إلى
واحد بحرف الجر وقسم يتعدى إلى واحد (تارة) (٣) بنفسه وتارة بحرف جر .
فالذي يتعدى إلى واحد بنفسه هو الذي يطلب مفعولا به واحداً ويكون ذلك
المفعول يحل به الفعل نحو : ضربتُ زيداً ، ألا ترى أن ضربتُ تطلب
مضروباً ، زيداً أو غيره ، ويكون ذلك المضروب قد حلَّ به الضربُ .
فان قيل : فأنتك تقول : ذكرتُ زيداً . وتوصل ذكرتُ إلى زيد بنفسه ،
والذكر لا يحلُّ بزيد . فالجواب : إنَّ الأشخاص لا تذكر فأذا قلتُ ذكرتُ
زيداً فأنما هو على حذف مضاف تقديره : ذكرتُ أمر زيد أو شأنه أو
قصته ، والذكر يحل بشأن زيد وقصته أي يتسلل عليهما . [٤٩ظ]

(٣) زيادة يقتضيها السياق

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

والذي يتعدى إلى واحد بحرف جر هو كل فعل يطلب مفعولاً به واحداً إلا أنه لا يكون محلاً للفعل ، نحو : مررتُ بزيدٍ وجئتُ إلى عمروٍ وعجبتُ من بكرٍ . الا ترى أنَّ المرور لا يحلُّ بزيدٍ والمجيء لا يحلُّ بعمروٍ والتمعُّب لا يحلُّ بـبكرٍ .

والقسم الذي يتعدى إلى واحد تارة بنفسه وتارة بحرف جر لا سبيل إلى معرفته إلا بالسماع نحو : نصحتُ زيداً ونصحتُ له ، وأمثاله .

وانَّما جعل هذا تسماً برأسه ولم يجعله من القسمين لانه قد وجد الفعل يصل تارة بنفسه وتارة بحرف جرٍ ، ولم يستعمل أحدهما أكثر من الآخر ، أعني أنه لم يقل : نصحتُ زيداً أكثر من : نصحتُ لزيدٍ ، فتجعل وصوله بنفسه أصلاً وحرف الجر زائداً ، ولا نصحتُ لزيدٍ أكثر من : نصحتُ زيداً ، فيجعل الأصل ، ثم حذف حرف الجر . فلما تساويا في الاستعمال كان كل واحد منهما أصلاً بنفسه .

وزعم بعض النحويين أنه لا يتصور أن يوجد فعلٌ تارةً يتعدى بنفسه وتارة بحرف الجر ، لأنَّه محال أن يكون الفعلُ قوياً ضعيفاً في حال واحدة (١) ، ولا المفعول محلاً للفعل وغير محل للفعل في حين واحد وهو الصحيح .

فينبغي على هذا أن يجعل : نصحتُ زيداً ، وأمثاله الأصل فيه : نصحتُ لزيدٍ ، ثم حذف الجر منه في الاستعمال وكثر فيه الأصل والفرع ، لأنَّ النصح لا يحلُّ بزيدٍ . فأن كان الفعل يحلُّ بنفي المفعول ويوجد تارة متعدياً بنفسه وتارة بحرف جرٍ جعلنا الأصل وصوله بنفسه وحرف الجر زائداً نحو :

(١) في نسخة في حاشية ج : وزاد الأستاذ أبو علي الشلوين لما لقي هذا فقال : دعوى الاستحالة باطلة اذ يتصور أن يكون بعض العرب بلحظه قوياً بصيغة فيوصله بنفسه وآخر يصف عنه فيقويه بالحرف ثم اختلعت اللغات وتداخلت بل يتصور أن يقع ذلك من شخص واحد في زمانين ، وانما يستحيل ذلك في الفعل الواحد في الزمان الواحد من الشخص الواحد .

مسحتُ رأسي ومسحتُ برأسي وخشنتُ بصدريه وصدرة (١) ، لأنَّ
التخشين يحلّ بالصدر والمسح يحلّ بالرأس .
وزعم ابن درستويه (٢) أنَّ نصحتُ لزيد من باب ما يتعدى إلى مفعولين أحدهما
بنفسه والآخر بحرف الجرّ ، وأنَّ الأصل : نصحتُ لزيد رأيه ، واستدلّ
على ذلك بأنه منقول من قولك : نصحتُ لزيد ثوبه بمعنى خطته ، فشبهه
إصلاح الرأي لزيد بخياطة الثوب ، لأنَّ الخياطة إصلاح للثوب في المعنى ، فكما
أنَّ نصحتُ من قولك : نصحتُ لزيد ثوبه بمعنى خطته من باب ما يتعدى
إلى مفعولين أحدهما بنفسه والآخر بحرف جرّ فكذلك مانتقل منه ، ثم حذف
المفعول الذي يصل إليه بنفسه لفهم المعنى ، ألا ترى أنك إذا قلت : نصحتُ
لزيد ، معناه نصحتُ لزيد رأيه .
وهذا فاسد لانه دعوى لا دليل عليها ، ولو كان كما ذهب إليه لسمع في موضع
من المواضع : نصحتُ لزيد رأيه ، فتوصل نصحتُ إلى منصوب بعد المجرور
فاذ لم يسمع ذلك دليل على فساده .

* * *

والذي يتعدى إلى اثنين ينقسم إلى قسمين : قسم يتعدى إلى مفعولين بنفسه
وقسم يتعدى إلى مفعولين أحدهما بنفسه والآخر بحرف جرّ . فالذي يتعدى إلى
اثنين بنفسه ينقسم قسمين : قسم يجوز فيه الاختصار على أحد المفعولين [٥٠] و
قسم لا يجوز فيه ذلك ، فالذي لا يجوز فيه الاختصار على أحد المفعولين هو
ظننتُ ، إن لم تكن بمعنى أهتمت ، وعلمتُ إذا لم تكن بمعنى عرفت . وحسبتُ
وزعمتُ وخلتُ ورأيتُ ، إذا كان بمعنى ظننتُ أو بمعنى علمتُ ، ووجدتُ
بمعنى علمتُ ، وأعلمتُ وأريتُ وأنبأتُ ونبأتُ وأخبرتُ وخبرتُ وحدثتُ .
إذا كان بمعنى أعلمتُ .

وزاد بعض النحويين في هذه الأفعال : هب بمعنى ظنّ ، والهي بمعنى وجدّ ،
وعدّ بمعنى حَسِبَ نحو : هبّ زيداً شجاعاً ، وانقبتُ : بدأ صاحكاً وعددتُ
(١) خشنت صدره : أوجرته ، أي أحميته من النبط .

(٢) هو أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه الفارسي ، نحوي لفوى أخذ عن ابن قتيبة
والمرج وغيرهما . توفي ببغداد عام ٣٤٧ هـ ، الزبيدي ٢٦ ، الخطيب البغدادي ٤٢٨/٩ ،
القطفي ١١٣/٢ ، ابن خلكان ٢٤٧/٢ .

زيداً عالماً (١). ولا حجة في شيء من ذلك لأن شجاعاً وضاحكاً وعالماً أحوال والدليل على ذلك التزام التنكير فيها ، لاتقول : هبّ زيداً الشجاع ، ولا ألفتُ زيداً الضحّاك ولا عدتُ زيداً العالم . فأما قوله :
١٩٨ تعدُّونَ عقرَ النّيبِ أفضلَ مجدِّكم

بنى ضوطرى لولا الكميّ المقتنما (٢)
فأفضلُ مجدِّكم نعت لعقر النيب . وعدّ بمعنى حسبَ كأنه قال : تحسبون عقرَ النيب الذي هو أفضلُ مجدِّكم ، ممّا تفخرون به .
وأما سمعتُ فلا يخلو أن يكون الواقع بعدها مما يُسمع أو من قبيل مالا يُسمع ، فإن كان من قبيل المسموعات تعدّت إلى واحد باتفاق نحو : سمعتُ كلامَ زيد وسمعتُ قراءةَ بكر ، وإن كان من قبيل مالا يُسمع نحو : سمعتُ زيداً يتكلّم ، ففي ذلك خلافٌ بين النحويين .
فمنهم من جعلها مما يتعدى إلى اثنين كظننتُ ، وحجته أن سمعتُ لما دخلت على مالا يُسمع أتيت لها بمفعول ثانٍ يُعطى معنى المسموع ، كما أن ظننتُ لما دخلت على زيد وهو غير مظلون في المعنى أتيت بعد ذلك بمفعول ثانٍ يُعطى معنى المظلون فقلت : ظننتُ زيداً منطلقاً .

على هذا يكون «يتكلّم» من قولك : سمعتُ زيداً يتكلّم في موضع مفعول ثانٍ لسمعتُ . ومنهم مع جعلها متعدية إلى مفعول واحد ، فإذا قلت : سمعتُ زيداً يتكلّم ، فإن زيداً مفعولٌ لسمعتُ ، على تقدير حذف مضاف كأنك قلت : سمعتُ صوتَ زيد يتكلّم ، ويكون في موضع الحال ، أي سمعتُ صوتَ زيد في حال أن زيداً يتكلّم ، وتكون هذه الحال مبيّنة لأنه قد سمع صوته

(١) التصريح ٢٤٧/١ .

(٢) بلرير من قصيدة في هجاء الفرزدق وقومه ، ورواية الديوان .

سيكم ... هلا . النيب جمع ناب وهي الناقة المسنة . الكمي : الشجاع ، وهو منصوب بفعل مقدر بعد لولا أي لولا تمقرون الكمي فتدونه من مجدكم ، ويقال للقوم إذا كانوا لا يفنون : بنو ضوطرى ، الكامل ٢٧٨/١ ، النقاظ ٨٣٣ ، الخصائص ٢٥/٢ ، ابن الشجري ٣٣٤/١ ، الخزائن ٤٦١/١ ، الديوان ٣٣٨ .

في حال أنه يصبح أو يقرأ أو غير ذلك ، ويكون حذف المضاف لفهم المعنى إذ معلوم أن زيدا في نفسه لا يسمع فيكون نحو قوله تعالى : هل يسمعونكم إذ تدعون (١) . ألا ترأن المعنى ، هل يسمعون دعاءكم ؟ فحذف الدعاء لدلالة قوله : إذ تدعون عليه . وهذا المذهب أولى ، لأن سمع من أفعال الحواس ، وهي كلها متعدية إلى مفعول واحد ، تقول : ذقت طعامك ، وشمت طيباً ، ولمست حريراً ، وأبصرت زيدا ، فينبغي أن تكون «سمعت» مثلها . وأيضاً فإنها لو كانت مما يتعدى إلى مفعولين لم تخل أن تكون من باب أعطيت أو من باب ظننت ، فباطل أن تكون من باب أعطيت لأن «يتكلم فعل» [٥٠] وظم والفعل لا يكون في موضع المفعول الثاني من باب أعطيت وأمثاله . وباطل أن يكون من باب ظننت ، لأن ظننت وأخواتها يجوز إلغاؤها ولا يجوز إلغاء سمعت ، وأيضاً تقول : سمعت زيدا ، ولا يجوز ذلك في باب ظننت ، فثبت أنها مما يتعدى إلى واحد ، فأما قوله :

١٩٩ سَمِعَتِ النَّاسُ يَتَتَجِعُونَ غَيْثاً

فقلت لصبيدح (انتجعي ببالا) (٢)
فليس بإلغاء وإنما هو على الحكاية ، ألا ترى أن المعنى : سمعت هذا الكلام الذي هو الناس يتتجعون غيثاً ، فليس معنى : سمعت زيدا يتكلم ، على هذا المعنى ، سمعت زيدا يتكلم لأنك إذا رفعت فالمسموع (٣) هذا الكلام الذي هو زيد يتكلم وإذا نصبت فالمسموع ليس هذا اللفظ الذي هو زيد يتكلم ، فلو

(١) الشعراء : ٧٢ .

(٢) لدى الرمة من قصيدة في مدح بلال بن أبي بردة . الانتجاع : التردد في طلب العشب والماء . صيدح : اسم ناقة الشاعر .

ونقل النصب ابن السيد والفارقي والزمخشري كما في الخزاعة .

وما بين القوسين سقط من ج ، ر ، وألحقه مصحح ج في حاتبها ، المقتضب ١٠/٤ ، الكمال ٥٣/٢ ، التوجيه ٢٣٩ ، اللسان : صدح ، الخزاعة ١٧/٤ ، شواهد الكشاف ٢١٢ ، الديوان ٤٢٩ .

(٢) ج ، ر بالمسحوق ، وهو تحريف .

كان الغاء لكان معناهما واحداً ، كما أن قولك : ظننتُ زيداً قائماً ، وزيدٌ ظننتُ قائمٌ ، لافرق بينهما ، وأيضاً فإنَّ الفعل لا يُلغى في أول الكلام .

• • • •

والذي يجوز فيه الاختصار على أحد المفعولين كلُّ فعلٍ يتعدى إلى مفعولين الأول منهما فاعل في المعنى ، نحو كسوتُ زيداً ثوباً ، وأعطيتُ عمراً درهماً ، ألا ترى أنَّ زيداً وعمراً آخذان في المعنى للثوب والدرهم .

والقسم الذي يتعدى إلى مفعولين أحدهما بنفسه والآخر بحرف الجر ، ماعداً ذلك من الأفعال الطالبة لمفعولين نحو : أمرتُكَ بالخير .

والذي يتعدى إلى ثلاثة مفعولين : أعلمَ وأرَى المنقولين من علمَ ورأى المتعديين إلى مفعولين . وأنبأ ونبأ وأخبر وخبر وحدث إذا ضُمِّنت معنى أعلمت .

• • • •

وزاد أبو الحسن في هذه الأفعال ما بقي من أخوات رأيتُ وعلمتُ إذا نُقلت بالهمزة وأجاز أظننتُ زيداً عمراً قائماً : وأحسبتُ أخاك بكرةً منطلقاً ، وأخسنتُ عبدَ الله بشراً مُقيماً ، وأوجدتُ مُحمداً عمراً ضاحكاً ، قياساً على أعلمتُ وأرَيْتُ (١) . وذلك غير جائز عندنا ، لأنه لم يوجد من الأفعال المتعدية إلى مفعولين مانقِل بالهمزة لا من هذا الباب ، أعني ما لا يجوز فيه الاختصار عليه ، ولا من غيره إلا أعلمَ وأرَى ، ولفظان لا ينبغي أن يُقاسَ عليهما .

فصل

وينبغي أن يُعلم أنَّه ما كان من هذه الأفعال متعدياً بحرف جرٍ لا يجوز حذف حرف الجرِّ من مفعوله ووصول الفعل إليه بنفسه إلاَّ مع أنَّ وأنَّ نحو : عجبيتُ أنكَ قائمٌ ، وعجبيتُ أنَّ قائمٌ زيدٌ ، وذلك لطول أنَّ وأنَّ بالاصلة ،

(١) واجزؤه أيضاً ابن السراج ، كما في معجم الهوامع ١٥٩/١ .

والطول يستدعي التخفيف ، أو في أفعال مسموعة تُحفظ ولا يُقاس عليها وهي
اختارَ واستغفرَ وسمَّى وكنَّى ، بمعنى سمَّى ، وأمرَ . تقول : أمرتُكَ
الخيرَ ، تريد بالخيرِ ، قال :
٢٠٠ أمرتُكَ الخيرَ فافعلْ ما أمرتُ بِهِ

فقد تركتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبٍ (١)
وتقول : اخترتُ الرجالَ زِيداً ، تريد من الرجالِ ، قال الله تعالى : واختارَ
موسى قومه سَبْعِينَ رجلاً (٢) ، معناه : من قومه ، وسميتُكَ زِيداً ، تريد
بزيد قال الأخطل :

٢٠١ وَسُمِّيَتْ كَعْباً بِشَرِّ الْعِظَامِ
وكانَ أبوكَ يُسَمِّي الْجُعَلَ (٣)
يريد : سُمِّيَتْ بِكَعَبٍ وَيُسَمِّي بِجُعَلَ .

وكنيتُكَ أبا عبد الله ، تريد بأبي عبد الله / قال :
[٥١ و]
٢٠٢ وما صفراءُ تُكنى أمَّ عَمَرُو

كَأَنَّ سَوِيْقَتَيْهَا مِنْ جَلَانٍ (٤)
يريد تُكنى بأمِّ عمرو . واستغفرُ الله ذنبي يريد : من ذنبي ، قال الشاعر :

-
- (١) ورد في شعر عمرو بن معد يكرب ولأياس بن عامر وللمباس بن مرداس. النشَب : انزال
الثابت كالضياح ونحوها ، وقيل : جميع المال ، وعطفه من باب المبالغة . الكتاب ٧١/١
المقتضب ٣٦/٢ ، الكامل ٣٣/١ ، المؤلف والمختلف ١٦ ، المفصل ٣٩١ ، ابن الشجري
٣٦٥/١ ، الخزاعة ١٦٤/١ . (٢) الاعراف : ١٥٥ .
(٣) قاله الأخطل يهجو به كعب بن جميل الشاعر التغلبي ، ونسب لجرير وهو في ديوان الأخطل
مع ذكر القصة التي قيل فيها ، الأغاني ١٦٢/٧ ، المقد الفريد ٣٦٠/٣ ، التنبيه ١١٩ ،
الاقتضاب ٤٥ ، ١٢٥ ، الخزاعة ٢٢٠/١ ، ديوان الأخطل ٣٣٥ ، ديوان جرير : ٤٨٦
(٤) لحامد الراوية ، ونسب لأبي عطاء السندي . والرواية : أم عوف ، وهي كذلك في نسخة
بحاشية ج وام عوف كنية الجرادة وهي التي أرادها بقوله صفراء . أبيات المعاني ٦١٢
الشعر والشعراء ٧٦٧ ، الأغاني ٣٣١/١٧ ، الحيوان ١٦١/٥ ، المحكم ٢٦٩/٢ ،
السان : صفر .

- ٢٠٣ استغفرُ الله ذنباً لست مُحصِيَّه
رَبَّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ (١)
- يريد من ذنب ، ودعوتك أبا عبد الله يريد بأبى عبد الله . قال الشاعر :
- ٢٠٤ دَعَتْنِي أَخَاهَا أُمُّ عَمْرٍو وَلَمْ أَكُنْ
أَخَاهَا وَلَمْ أَرْضَعْ لَهَا بِلْبَانِ (٢)
- يريد دعتنى بأخيها ، أي سمّتنى بذلك . فإن أردت بدعا من الاستدعاء لم تتجاوز مفعولاً واحداً نحو : دعوتُ زيداً ، أي استدعيته .
- ولا يجوز ذلك في هذه الأفعال إلا بشرط تعيين موضع الحذف والمحذوف الذي هو حرف الجرّ ، فإن نقص هذان الشرطان أو أحدهما لم يجر حذف حرف الجرّ أصلاً . وما عدا ذلك لا يجوز حذف حرف الجرّ من مفعوله إلى في في ضرورة شعر (٣) نحو قوله :
- ٢٠٥ تَمَرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا
كَلَامَكُم عَلَيَّ إِذْ نَحَرَامُ (٤)

-
- (١) من أبيات الكتاب الخمسين . الوجه : القصد وهو بمعنى التوجه . الكتاب ١٧/١ معاني القرآن ٢٣٣/١ ، تأويل مشكل القرآن ١٧٧ ، مقاييس اللغة ٥٩/٦ ، الخصائص ٢٤٧/٣ ، الاقتضاب ٤٦٠ ، الخزانة ٤٨٦/١ .
- (٢) رواه المبرد في الكامل ولم ينسبه ونسبه ابن عبد ربه لعبد الرحمن ابن الحكم . الكامل ١٢٥/١ ، المقد الفريد ٣٢٤/٤ ، المفصل ٢١٥ ، المستقصى ٩٣/٢ ، شرح شذور الذهب ٢٩٨ .
- (٣) قيل هو شاذ وليس ضرورة فقد ورد في النثر . الخزانة ٦٧١/٣ .
- (٤) لجرير ، ورواية الديوان : أتمضون الرسوم ولا تحيى . ونقل الأغفش الصغير عن المبرد أنه قرأ على عساة بن عقيل حفيد جرير : مررتم بالديار ، قال : فهذا يدلّك على أن الرواية مغيرة ، قال : والسماع الصحيح والقياس المطرد لا تعرض عليه الرواية الشاذة . الكامل ٣٤/١ ، المغنى ١٠٧ ، ٥٢٦ ، الخزانة ٦٧١/٣ ، الديوان ٥١٢ .

يريد على الديار فحذف على . وقول الآخر :
 ٢٠٦ تَحْنُ فَتُبْدِي مَابَهَا مِنْ صَبَابَةٍ
 وأخفي الذي لولا الأسى لقضاني (١)

يريد لقضي على ، وقول الآخر :
 ٢٠٧ فَبِتُّ كَأَنَّ الْعَائِدَاتِ فَرَشَنَنِي هِرَاسًا بِهِ يُعَلَى فِرَاشِي وَيُقَشَّبُ (٢)
 يريد فرشَنَ لى .

وزعم علي بن سليمان الأتخفش (٣) أنه يجوز حذف حرف الجر إذا تعيّن موضع الحذف والمحذوف قياساً على ما جاء من ذلك نحو : برت القلم السكّين ، يريد بالسكين ، لأنه قد تعيّن المحذوف وهو الباء وموضع الحذف وهو السكين . فإن اختل الشرطان أو أحدهما منع نحو : رغبت الأمر ، لا يجوز لأنه لا يعلم هل أردت : رغبت في الأمر أو عن الأمر ، وكذلك لا يجوز : اخترت إخوتك الزيدين ، لأنه لا يعلم هل أردت : اخترت إخوتك من الزيدين أو الزيدين من إخوتك ، فلم يتعيّن موضع الحذف (٤) . والصحيح أنه لا يجوز شئ من ذلك وإن وجد الشرطان فيه لقلّة ما جاء من ذلك إذ لا يحفظ منه إلا الأفعال التي ذكرناها .

-
- (١) لعروة بن حزام ، والضمير في تمن يعود على ناقة الشاعر ، الأسى : جمع أسوة وهي ما يتأس به الإنسان عن أحزانه ، الكامل ٣٢/١ ، شرح الحامدة للمزوقي ٣٤٤ ، ١١٦٢ ، المغنى ١٥٢ ، اللسان : عرض قضى ، العيني ٥٥٢/٢ ، الدرر اللوامع ٢٣/٢ . الديوان .
- (٢) النابغة الذبياني ، الهراس ثبت كثير الشوك ، وفي حاشية ج ، ر : القشب : الخلط ونسر قشب إذا خلطت له في لحم يأكله سمّاً فإذا أكله قتله فيؤخذ ريشه ، قال الهذلي :
 به يدع الكمي على يديه يخر نخاله نسرّاً قشيباً
 وقوله به يعني بالسيف ، ٨١ ، شرح المفضليات ٨٥٢ ، إصلاح المنطق ٤٠٦ ، اللسان ، قشب ، وفيه الحاشية السابقة . الديوان ٦٤ .
- (٣) هو أبو الحسن علي بن سليمان بن الفضل المعروف بالأخفش الصغير ، أخذ عن ثعلب والمبرد وغيرهما وبرع في النحو واللغة والأخبار . توفي ببغداد عام ٨٣١٥ ، ابن النديم ١٢٣ ، القفطي ٢٧٦/٢ ، ياقوت ٢٤٦/٣ .
- (٤) في تعليقات الأخفش على الكامل ما يعارض وما نسب إليه هنا . الكامل ٣٤/١ .

وأما ما يصل إلى مفعول بنفسه فلا يخلو أن يكون من باب ما يتعدى إلى واحد أو من باب ما يتعدى إلى أكثر ، فإن كان من باب ما يتعدى إلى واحد نحو : ضربتُ زيداً ، فلا يخلو أن تقدم المفعول أو تؤخره ، فإن قدمته جاز دخول اللام عليه فتقول : زيداً ضربتُ ولزيد ضربتُ (١) ، قال الله تعالى : إن كنتم للرؤيا تعبرون (٢) ، وإن لم يقدم لم : يجوز دخول اللام عليه إلا في ضرورة شعر أو في نادر كلام نحو قوله :

٢٠٨ فلما أن تواقفنا قليلاً أنخنا للكلاكل فارتمينا (٣)
يريد أنخنا الكلاكل .

وانما تدخل اللام عليه إذا تقدم لأن العامل إذ ذاك يضعف عن عمله فيقوى باللام ، فإذا تقدم العامل على معموله كان في أقوى أحواله فلم يحتج إلى تقوية ولا يجوز دخول حرف الجر عليه خلاف اللام إلا أن يحفظ فيكون من باب ما زيد فيه حرف الجر فلا يتجاوز نحو : مسح رأسه وبرأسه ، وخشنت صدره وبصدره ، أو في ضرورة شعر نحو قوله / : [٥١ ظ]

٢٠٩ هن الحرائر لربات أخمرة سود المحاجر لا يقرآن بالسور (٤)
يريد : لا يقرآن السور . وقول الآخر :

٢١٠ نضرب بالسيف ونرجو بالقرج (٥)

يريد ونرجو القرَج .

-
- (١) ج ر : أزيد ، وهو تحريف . (٢) يوسف : ٤٣ .
(٣) لعبد الشارق بن عبد المزي الجهني (جاهلي) يريد أنه بعد المطاردة نزلوا وأناخوا الصدور فتناضلوا مع أعدائهم . شرح الحماسة ٤٤٧ .
(٤) ورد هذا الشاهد في شعرين أحدهما للراعي النميري والآخر للقتال الكلابي . ويريد بربات الأخمرة النساء والخمار هو ماتت به المرأة رأسها . المحاجر من الوجه حيث يقع عليه النقاب وما بدا من النقاب أيضا . وروى : أحمره وربات الأخمرة الإمام لأنهن يعملن عليها . مجاز القرآن ٤/١ ، جبهة اللغة ٤١٤/٣ ، شرح الحماسة للمرزوقي ٣٨٣ ، ٥٠١ ، المغني ٢٧ ، ١١٥ ، شواهد المغني ١١٦ ، ديوان الراعي ٨٧ ، ديوان القتال ٥٣ .
(٥) نسب لراجز من بني جملة . الفلج : موضع لبني قيس وقيل مدينة في أرض اليمامة لبني جملة وبني قشير ، وفي الاقتضاب أن نرجو بمعنى نطمح . مجاز القرآن ٥/٢ ، ٥٤٩ . الاقتضاب ٤٥٨ ، معجم البلدان ٣٩٣/٦ ، المغني ١١٥ ، الخزائن ١٥٩/٤ .

فإن كان من باب ما يتعدى إلى أكبر من واحد لم يجوز إدخال اللام على مفعوله ، تقدّم أو تأخر ، وسبب ذلك عندي أنك لو أدخلت اللام على مفعوله لم يخلُ أن تدخلها في المفعولين أو أحدهما ، وكذلك فيما تعدّى (١) إلى ثلاثة. فإن أدخلتها في المفعولين لم يكن لذلك نظير ، لأنه لم يوجد فعل يتعدى إلى مفعولين بحرف جر واحد .

وإن أدخلتها على أحدهما وتركّت الآخر صار كأنه قويّ ضعيف في حين واحد . قويّ من حيث قويّ في حق الأول (٢) ، ضعيف من حيث لم يقو في حق الآخر وذلك تناقض . لكنه يجوز في باب علمت أن يدخل على المفعول الأول الباء بمعنى في وتصيرَه كأنه ظرف للفعل ، وتستغني به عن المفعولين ، ولا يجوز الجمع بينه وبين المفعولين أصلاً فتقول : ظننتُ بزيدٍ وعلمتُ بـبكرٍ ، أي جعلته موضع علمي وزيداً موضع ظنّتي ، ومنه قوله :

٢١١ فقلتُ لهم ظنُّوا بألفي مدجج سرائهم بالفارسي المَسْرَدِ (٣)
يريد : ظنُّوا في ألفي مدجج ، أي اجعلوهم موضع ظنّكم .

* * *

والفعل الذي يتعدى إلى مفعول واحد يجوز حذف مفعوله حذفاً اقتصاراً أو حذف الاختصار . فحذف الاختصار الحذف للدلالة على المحذوف ، وحذف الاقتصار الحذف من غير دلالة على المحذوف ولا إرادة له .

فمثال حذف الاختصار أن تقول : ضربتُ ، في جواب من قال : أضربتُ زيداً ؟ فتحذف زيداً لفهم المعنى ، ومثل ذلك قول الشاعر :

٢١٢ مُنْعَمَةٌ تَصُونُ إِلَيْكَ مِنْهَا كَصُونِكَ مِنْ رِداءٍ شَرَعْبِيٍّ (٤)

(١) ر : يتعدى . (٢) ر : الأصل ، وهو تحريف .

(٣) لدريد بن الصمة ، وقوله : ظنوا أي أيقنوا كما فسرهما أبو عبيدة وابن الأنباري والمرزوقي . سرائهم : خيارهم أو رؤسائهم . الفارسي المَسْرَد : الدروع المحكمة النسج صنعة فارس ، مجاز القرآن ٤٠/١ ، الاصمعيات ٢٣ ، جمهرة الأشعار ١١٧ ، الاضداد لابن الأنباري ١٤ ، شرح المرزوقي ٨١٢ ، الجمل ٢٠٨ ، أسرار العربية ٦٤ .

(٤) الحطية . الشرعي : ضرب من ثياب اليمن . والضمير يعود على هند التي ينسب بها في أول القصيدة . الخصائص ٣٧٢/٢ ، المحتسب ١٢٥/١ ، ٢٤٥ ، شرح مشكلات الحماصة ١٣٤ ، الديوان ٣٥ .

يريد : تصون إليك منها الحديث .

ومثال حذف الاختصار أن تقول : ضربتُ وأكلتُ . تريد أن هذين الفعلين قد وقعا مني . ولا تخبر بأي شيء وقع . ومنه قوله تعالى : كُلُوا واشْرَبُوا (١) أي أَوْعُوا هذين الفعلين .

وأما الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين فلا يخلو أن يكون من باب أعطيتُ أو من باب عامتُ . فإن كان من باب أعطيتُ جاز حذف مفعوليه وحذف أحدهما وإبقاء الآخر حذف اختصار وحذف اختصار .

ومثال حذف مفعوليه حذف اختصار أن تقول في جواب من قال : هل كسوتُ زيداً ثوباً؟ كسوتُ . وفي جواب من قال : هل أعطيتُ زيداً درهماً؟ أعطيتُ . فحذفت المفعولين في الجواب للدلالة ماتقدّم عليه في السؤال .

ومثال حذفهما حذف اختصار أن تقول : أعطيتُ أو كسوتُ ، لا تريد أن تخبر أكثر من أنه وقع منك هذان الفعلان . قال الله تعالى : فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى (٢) . أي من وقع منه الإعطاء .

ومثال حذف أحد المفعولين حذف اختصار أن تقول : أعطيتُ زيداً ، في جواب من قال : لمن أعطيتَ الدرهم؟ تريد أعطيتُهُ زيداً ، فحذفت لفهم المعنى . ومثال حذفه حذف اختصار أن تقول : أعطيتُ / زيداً ، ولا تريد أن تخبر بما [٥٢و] أعطيت ، وأعطيتُ درهماً ، فلا تخبر لمن أعطيته .

وان كان من باب علمتُ فلا يخلو أن تحذف المفعولين أو أحدهما . فإن حذفت المفعولين فلا يخلو أن تحذفهما حذف اختصار أو حذف اختصار . فإن حذفتها حذف اختصار جاز ، ومنه قول الكميّ :

٢١٣ بأيّ كتاب أم بآية سنة . ترى حبّهم عاراً علىّ وتحسب (٣)
يريد : وتحسب حبّهم عاراً علىّ ، فحذف للدلالة ماتقدم .

(١) الطور : ١٩ . (٢) الليل : ٥ .

(٣) الشاهد من إحدى الهاشميات . والفسير في بهم يعود على آل بيت الرسول ، وقوله : بأيّ ، متعلق بقوله : ترى ، الأغاني ١٥/١٩٩ ، المحتسب ١٨٣/١ ، العيني ٤١٣/٢ ،

الخرائفة ٢٠٧/٢ ، ٥/٤ . الهاشميات ٣٦ .

وأما حذفهما حذف اقتصار ففيه ثلاثة مذاهب للنحويين . منهم مَنْ منع وهو الأخفش ومن أخذ بمذهبه (١) . ومنهم من أجاز وعليه أكثر النحويين (٢) . ومنهم من فصل فأجاز في ظننت وما في معناها ومنع في علمت وما في معناها ، وهو مذهب الأعلام ومن أخذ بمذهبه (٣) .

فأما الأخفش فحجته أن هذه الأفعال قد تجري مجرى القسم ومفعولاتها تجري جواب القسم . والدليل على ذلك أن العرب تتلقاها بما تتلقى به القسم . قال الله تعالى : وظننوا ما لهم من محيص (٤) . فأجرى ظن مجرى والله ، كأنه قال : والله ما لهم من محيص . ومثل ذلك كثير . فكما لا يبقى القسم دون جواب فكذلك لا تستغني هذه الأفعال عن مفعولاتها (٥) .

وهذا لا حجة فيه ، لأن العرب لا تضمنها معنى القسم على الزوم ، فإذا امتنع حذف مفعولها إذا دخلها معنى القسم لما ذكر فما الذي يمنع من حذفها إذا لم تتضمن معنى القسم ؟

وأما الأعلام ومن أخذ بمذهبه فحجته أن كل كلام مبني على الفائدة . فإذا لم توجد فائدة لم يجز التكلم به ، قال : فإذا قلت : ظننت ، كان مفيداً لأن الإنسان قد يخلو من الظن فيفيدنا بقوله : ظننت ، أنه قد وقع منه ظن ، وإذا قلت : علمت ، كان غير مفيد لأنه معلوم أن الإنسان لا يخلو من علم . إذا له أشياء يعلمها بالضرورة ، كعلمه أن الاثنين أكثر من الواحد . وهذا الذي ذهب إليه فاسد ، بل الصحيح أنه يجوز : علمت ، وتحذف المفعولين حذف اقتصار لأن الكلام إذا أمكن حمله على ما فيه فائدة كان أولى . فإذا قال قائل : علمت ، علمنا أنه أراد أنه وقع منه علم ما لم يكن يعلم إذا حمله على غير ذلك غير مفيد .

(١) وهو الجرمي ونسب لابن طاهر وابن خروف والشلوبين ، الهج ١٥٢/١ .

(٢) مع الهوامع ١٥٢/١ . (٣) مع الهوامع ١٥٢/١ .

(٤) سورة فصلت : ٤٨ .

(٥) قال ابن هشام : أنما القلوب لأفادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم . المغني ٤٤٨ ،

وانظر الشاهد ٥٧ .

والصحيح أنه يجوز حذف المفعولين في علمت وظننت وما في معناهما. وقد جاء ذلك في كلامهم ، حكى سيبويه أنهم يقولون : مَنْ يسمع يَحُل معناه : أي يقع منه حيلةٌ ، وقال تعالى : أَعْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ بِرَى (١). أي يعلم. وليس في الكتاب جلاءً عن مذهب سيبويه .

وأما حذف أحدهما فلا يخلو أن يكون اختصاراً أو اقتصاراً ، فأما الاختصار فجائز قليل ، فمن ذلك قوله :

٢١٤ ولقد نزلت فلا تظنني غيره مني بمنزلة المحب المكرم (٢)
تقديره : فلا تظنني غيره كائناً أو واقعاً . وقوله :

٢١٥ من را مثل معدان بن يحيى إذا ما النسع طال على المطية (٣)
يريد من رأى مثل معدان بن يحيى في الوجود ، فحذف لفهم المعنى ، ورأى بمعنى علم لأن العرب لا تحذف همزة رأى إلا إذا كانت بمعنى علم [٥٢ ظ].
وأما الاقتصار فلا يجوز أصلاً ولا خلاف في منعه بين أحد من النحويين فلا يجوز أن تقول : ظننت زيدا ، تريد وقع مني ظنٌ بزید ، ولا ظننته . وسبب ذلك أن هذه داخلة على المبتدأ والخبر ، فكما أن المبتدأ لا بُدَّ له من خبر والخبر لا بُدَّ له من مبتدأ في اللفظ أو في التقدير ، فكذلك لا يستغني أحد المفعولين عن الآخر لأنهما في الأصل مبتدأ وخبر .

(١) النجم : ٣٥ .

(٢) لعمرة من معلقته ، المحب : اسم مفعول من أحب . قال التبريزي : وقوله : فلا تظنني غيره ، أي لا تظنني غير ما أنا عليه من محبتك . أم . وهذا يقتضي أنها اكتفت بنصب مفعول واحد ، وهو أيضا مذهب الرضى ، فلا حذف هناك ، شرح العشر ٩٢ ، المخصص ٢٤٢/١٢ ، العيني ٤١٤/٢ ، الخزائن ٥٣٩/١ ، ٤/٤ .

(٣) يروى هذا الشاهد في كتب اللغة لتخفيف همزة رأى وحذف الألف الثانية لاجتماع الفين ، وفي النسخ : رأى ، وهو تحريف لأن الألف الثانية حذفت بعد تخفيف الهمزة وقد نص على ذلك ابن عصفور .

النسج : جلدة عريضة يشد بها الرجال . سر الصناعة ٧٢٨ ، اللسان : رأى .

وأما الذي يتعدى إلى ثلاثة مفعولين فلا يخلو أن تُحذف مفعولاته أو اثنين منها ويبقى واحد ، أو يُحذف واحد ويبقى اثنان .
فإن حُذفت كلها جاز على حذف الاختصار وعلى حذف الاختصار .
فمثال حذف الاختصار قولك : أعلمتُ ، في جواب من قال : هل أعلمتُ زيداً
عمرأً منطلقاً ؟ فحذفت المفعولات الثلاثة لدلالة تقدم ذكرها في كلام السائل .
ومثال حذف الاختصار أن تقول : أعلمتُ ، لا تريد أكثر من أن تعلم أنه وقع
منك إعلامٌ خاصة ، ولم تتعرض إلى مفعول .

وأما حذف اثنين منها أو واحد فجائز على الاختصار ، وأمّا على الاختصار
فغير جائز ، فمثال حذف الاختصار أن تقول في جواب من قال : هل أعلمتُ
زيداً عمرأً منطلقاً ؟ أعلمتُ زيداً ، أو أعلمتُ زيداً عمرأً . وتحذف ما بقي
لدلالة تقدم ذكر المحذوف في كلام السائل .

ومثال حذف الاختصار أن تقول : أعلمتُ زيداً أو أعلمتُ زيداً أخاك ، من غير
دلالة على المحذوف ، وإنما لم يجز ذلك لالتباس أعلمتُ المتعدية إلى ثلاثة
بأعلمتُ المتعدية إلى اثنين المنقولة من علمتُ بمعنى عرفتُ فلم يجز لذلك ، إلا
تري أنتك إذا قلت : أعلمتُ زيداً أخاك ، لم تدري هل هي أعلمتُ المنقولة من
علمتُ بمعنى عرفتُ ، فلم تحذف شيئاً أو المنقولة من علمتُ المتعدية إلى
مفعولين فتكون قد حذفت مفعولاً واحداً ؟

وإذا قلت : أعلمتُ زيداً ، لم تدري أيضاً هل هي المتعدية إلى ثلاثة فتكون قد
حذفت مفعولين ، أو المتعدية إلى مفعولين فتكون قد حذفت مفعولاً واحداً
فلما كان ذلك يؤدي إلى اللبس لم يجز .

ولم يجز في أخوات أعلمتُ ، وإن كان ذلك فيها لا يؤدي إلى اللبس ، حملاً على
أعلمتُ لأنها إنما تعدت إلى ثلاثة بالحمل عليها وتضمنها معناها .
هذا مذهب سيويه ومن أخذ بمذهبه (١) ، وأما غير سيويه فإنه أجاز ذلك

(١) انظر الكتاب ١٩/١ ، والمقتضب ١٢٢/٣ .

مالم يؤد إلى بقاء أحد المفعولين الذين أصلهما المبتدأ والخبر وحذف الآخر. وأجازوا : أعلمتُ زيداً ، إذا قدّرتُ زيداً المفعول الأول ، فإن قدّرتَه الثاني أو الثالث لم يجز ، لأنّ الثاني لا يستغنى عن الثالث ، ولا الثالث عن الثاني لأنّ أصلهما المبتدأ والخبر .

وكذلك أجازوا : أعلمتُ زيداً أخاك ، إذا قدّرتَ هذين (١) المفعولين (٢) هما اللذان كانا مبتدأ وخبراً ، فإن قدّرتَ أحدهما هو المفعول الأول والآخر أحد المفعولين الثانيين لم يجز أيضاً ، لما ذكرنا من أنّ المفعولين الثانيين لا يستغنى أحدهما عن الآخر / وذلك عندنا كنه ممتنع للبس الذي تقدم ذكره . [٥٣و]

* * *

وانفردت الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر التي ليست مبنية للمفعول ، وُسِّطت أو أُخِّرت ، بجواز الالغاء وهو ترك العمل لغير مانع يمنع من ذلك. وذلك إذا توسطت نحو : زيدٌ ظننتُ قائمٌ ، أو تأخّرت نحو : زيدٌ قائمٌ ظننتُ . إلا أنّ الالغاء أحسن مع التأخير والأعمال أحسن مع التوسط ، فإذا تقدمت لا يجوز إلا الإعمال نحو : ظننتُ زيداً قائماً ، خلافاً لأهل الكوفة في ذلك ، فإنهم يجيزون الالغاء مع التقديم وإن كان الاعمال عندهم أحسن ، ويستدلون على ذلك بقوله :

٢١٦ كذاكَ أدبْتُ حتى صارَ من خلُقِي

أنّي وجدتُ مِلاكُ الشَّيْمةِ الأدب (٣)

برفع مفعولي وجدتُ . وذلك لا حجة فيه ، لأنّ وجدتُ متوسط بين

(١) ر : هذا وهو تحريف (٢) ج : الفعلين

(٣) روى مع بيت آخر في الحماسة ونسباً لبعض الفزاريين ، والرواية فيها بنصب القافية وعليها لاشاهد فيه . والبيت يخرج على تقدير لام ابتداء محذوفة فتكون وجد مملقة عن العدل لا ملغاة أو على تقدير ضمير الشأن كما نقل ابن جني . شرح المروزي ١١٤٦ ، شرح مشكلات الحماسة ٣٢٥ ، التوضيح ١٢٣/١ ، الميني ٤١١/٢ ، الخزائن ٥/٤ .

اسم أن وخبرها ، وهي الجملة من قولك: ملاكُ الشيمة الأدب (١)، ولم يُعن بالتوسط إلا أن تجي وسط كلام لاصدره . وإن كان توسطها بين مفعولين أقوى في (٢) إلغائها .

وقد أجاز البصريون : متى تظن زيد منطلق ؟ برفع المفعولين لكون تظن لم تجي صدر الكلام . وأيضاً فإنه يمكن أن تكون هذه الجملة التي هي : ملاكُ الشيمة الأدب ، في موضع المفعول الثاني لوجدت ، ويكون مفعول وجدت الأول ضمير الأمر والشأن محذوفاً تقديره : وجدته ملاكُ الشيمة الأدب ، أي وجدت الأمر هكذا .

وانما الغيت هذه الافعال ولم تلغ اعطيت وكسوت وما كان نحوهما ، لأن بابها أن لاتعمل لكونها في الأصل داخلة على المبتدأ والخبر، وكل عامل داخل في الجملة ينبغي أن لا يعمل فيها نحو قولك: قال زيد عمرو منطلق، وقرأت الحمد لله رب العالمين، لكنها شُبّهت بأعطيت وبابها في أنها أفعال كما أنها أفعال ، وتطلب اسمين كطلبها فتنصبهما كذلك .

فإن قيل: فهلاً نصبت «قرأت وقال» المبتدأ والخبر تشبيهاً بأعطيت كما فعلت ذلك بظننت وأخواتها ؟ فالجواب : إن ظننت وأخواتها لا يليها إلا اسمان أو ما هو بمترلتهما ، كما أن أعطيت وبابه لا يطلب إلا اسمين ، وقرأت وقال قد يقع بعدهما الجمل الفعلية نحو : قال زيد : قام عمرو ، وقرأت : اقتربت الساعة (٣) . فلما كانت ظننت وأخواتها أشبه بأعطيت من قلت وقرأت وأمثالهما لذلك نصبت المبتدأ والخبر حملاً عليها، فإذا ثبت أن الأصل فيها أن لا تعمل تبين ليم انفردت بالإلغاء . لأن في ذلك رجوعاً إلى الأصل . فإن قيل : فلأى شيء لم تلغ الا متوسطة أو متأخرة ؟ فالجواب: إنها إذا كانت في أول الكلام كان ما بعدها مبنياً عليها، وإن (٤) لم تكن أول الكلام فإنك إن أعملتها قدرت أيضاً أن الكلام مبني عليها ، وإذا أنفيتها قدرت أن

(١) الصواب ان غير (أن) جملة وجدت ملاك الشيمة الأدب.

(٢) ج ، ر : بن ، وهو تعريف .

(٣) القمر : ١ . (٤) ر : واذا .

الكلام مبني على أن لا يكون فيه فعل من هذه الأفعال ، ثم عرض لك بعد ذلك أن أردت أن تذكر هذه الأفعال لتجعل ذاك الكلام فيما تعلم أو فيما تظن أو فيما تزعم ، فكأنك إذا قلت : زيدٌ منطلقٌ ظننتُ أو علمتُ أو زعمتُ ، أردت أن [٥٣ ظ] تقول أولاً زيدٌ منطلقٌ ، ثم أردت بعد ذلك أن تبين أن ما ذكرته من قولك : زيدٌ منطلقٌ معلوم عندك أو مضمون أو مزعوم . فكأنك قلت عقيب قولك : زيدٌ منطلقٌ ، فيما أظن أو فيما أزعم أو فيما أعلم .

فإن أكدت هذه الأفعال بالمصدر فالأعمال ليس الا ، تقدمت أو توسطت أو تأخرت نحو قولك : ظننتُ ظناً زيداً قائماً ، وزيداً ظننتُ ظناً قائماً ، وزيداً قائماً ظننتُ ظناً ، وإنما لم يجز الإلغاء مع التأكيد بالمصدر لما في ذلك من التناقض ، وذلك أنك لو ألغيتها عن المفعولين مع إعمالك لها في المصدر لكنت معملاً لها ملغياً لها في حين واحد . وأيضاً فإنك من حيث تلغى لم تبين الكلام عليها ولا كان معتمد الكلام على الإتيان بها ، بل تقدّر أنه عرض لك ذكرها بعد بناء الكلام على أن لا تكون فيه ، ومن حيث تؤكد بالمصدر تكون قد جعلتها معتمداً عليها في الكلام ، إذ لا يؤكد من الكلام الا موضع الاعتماد والفائدة .

فإن أكدت بضمير المصدر أو بالإشارة إلى المصدر فالأعمال ولا يجوز الإلغاء إلا قليلاً جداً ، إلا مع التوسط والتأخر . والإلغاء مع الإشارة إلى المصدر أقوى من الإلغاء مع ضمير المصدر ، وذلك نحوقولك : زيداً ظننته قائماً ، أو زيداً ظننتُ ذاك قائماً ، فالضمير عائد على المصدر الدال عليه ظننت ، وكذلك ذاك إشارة إلى المصدر المفهوم من الفعل ويشير إليه .

فمثال إعادة الضمير عليه قوله تعالى : اعدلوا هو أقرب للتقوى (١) . أي العدل أقرب للتقوى .

ومثال الإشارة إليه قوله تعالى : ولِمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ (٢) . أي إن صبره .

فإن قال قائل : فلا شيء شئٌ جاز الإلغاء معهما ولا يجوز مع المصدر ؟ فالجواب :

(٢) الثوري : ٤٣ .

(١) المائدة : ٨ .

لأنهما لمّا كانا مبنيين لم يظهر للعامل فيهما عمل جاز لك الغاؤها، اذ لا تكون كأنك مُعمِلٌ مُلغٍ في حالٍ واحد، بل تكون هذه الأفعال ملغاة بالنظر إلى المفعولين وكالمُلغاة بالنظر إلى الضمير واسم الإشارة من حيث لم يظهر لها عمل فيهما . فإن قال قائل : فلأى شيء كان الإلغاء مع الضمير أقبح منه مع اسم الإشارة ؟ فالجواب : إن الضمير وإن كان مبنياً فهو أقرب إلى المصدر المعرب من حيث كانت صيغة الضمير تنبئ عن النصب فصارت الصيغة بمنزلة الأعراب في المصدر ، ألا ترى أن كل واحد من الإعراب والصيغة يُنبئان عن النصب . فشابه الضمير المصدر من هذه الجهة .

أما اسم الإشارة فليس فيه إعراب ولأله صيغة تقوم مقام الإعراب فبعد شبهه عن المصدر ، فلذلك كان الإلغاء معه أحسن من الإلغاء مع الضمير .

* * *

وانفردت الأفعال المتعدية إلى مفعولين لا يجوز (١) الاختصار على أحدهما بوقوع الظرف والجملة المحتملة للصدق والكذب موقع المفعول الثاني، والمتعدية إلى ثلاثة مفعولين بوقوع جميع ذلك في موضع المفعول الثالث . ولا يجوز وقوع ذلك في موضع مفعول من المفعولات خلاف هذين المفعولين ، والسبب في ذلك/أن المفعول الثاني من باب ظننت والثالث من باب أعلمت [٥٤و] هما في الأصل خبر ابتداء ، فلما كانت هذه الأشياء تقع خبراً لمبتدأ وقعت موقعها .

* * *

وكذلك أيضاً انفردت هذه الأفعال بنبأ أن واسمها وخبرها وأن الناصبة للفعل والفعل المنصوب بها مناب المفعولين من (٢) باب ظننت والمفعولين الثاني والثالث من (١) باب أعلمت ، ولا يسد في غير ذلك إلا مسد اسم واحد، فتقول : ظننت أن زيدا قائم وأعلمت عمراً أن أباه قائم .

(١) ج ، ر : فلا ، وهو تحريف .

(٢) ر : في .

وإنما جاز ذلك لطول أن بالاسم والخبر ، والطول قد يكون يشبه الحذف بسببية الحرف فكأن الأصل أن تقول : ظننت أن زيدا قائم واقعا ، وأعلمت زيدا أن أباه منطلق واقعا ، أي ظننت قيام زيدا واقعا ، وأعلمته انطلاق أبيه واقعا ، إلا أنك حذفته للطول . ومما سهل ذلك أيضا جريان المفعولين بالذكر في صلة أن ، ألا ترى أنك تقول : ظننت أن زيدا قائم ، فتجري ذلك مجرى المفعولين في قولك : ظننت زيدا قائما ، في صلة أن .
وكذلك إذا قلت : أعلمت زيدا أن أباه قائم ، قد جرى ذكر المفعولين في قولك أعلمت زيدا أباه قائما ، في صلة أن .

* * *

وأجاز المازني إثابة ذلك (١) مناب مفعولي ظننت ومفعولي أعلمت الثاني والثالث فأجاز أن تقول : ظننت ذلك ، في جواب من قال : هل ظننت زيدا قائما ؟ وأشارت بذلك إلى مفعولي ظننت . وكذلك أعلمت زيدا ذلك في جواب من قال : هل أعلمت زيدا عمرا منطلقا ؟ فتشير بذلك إلى المفعولين وأنبته مناب المفعولين وهو مفرد ، كما فعلت ذلك في أن واسمها وخبرها وهي تقدر بالمفرد لكونها في المعنى جملة ، وأجاز الإشارة بذلك وهو مفرد إلى اثنين لأن العرب قد تفعل ذلك (٢) ، قال الله تعالى : لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك (٣) فأشار بـ «ذلك» وهو مفرد إلى الفارض والبكر .
وهذا عندنا غير جائز ، لأن إقامة المفرد مقام المفعولين ليس بقياس ، وأيضاً فإن ذلك ليس فيه ما سوغ في أن وضعها موضع المفعولين من الطول وجريان المفعولين بالذكر في الصلة .

فإذا لم يكن ذلك قياساً حملنا قول العرب : ظننت ذاك ، على أن ذاك إشارة إلى المصدر ، لأن ذلك قد ثبت في مثل قوله تعالى : ولَمَنْ صَبَرَ

(١) كذا في ج ، ر والأول : ذاك .

(٢) الكتاب ١/٤٦١ . (٣) البقرة : ٦٨ .

وَعَقَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمَنْ عَزَمِ الْأُمُورِ (١) أَي صَبْرِهِ .

ومما يدل على فساد مذهبه قوله :

٢١٧ يَاعَمْرُو إِنَّكَ قَدِمَلَيْتَ صَحَابَتِي وَصَحَابَتِيكَ ، أَخَالَ ذَاكَ قَلِيلٌ (٢)
فأتى مع ذكر المفعولين بـ «ذاك» ولو كانت إشارة إلى المفعولين لم يحتج إلى ذكره مع المفعولين وهما صحابتيك وقليل ، فدل ذلك على أن «ذاك» إشارة إلى المصدر ، وهذا البيت من قبيل ما ذكرنا من قبل أنه يجوز الألفاء مع تأكيد الفعل بالإشارة إلى المصدر .

وقد رد الفارسي أيضاً على المازني بأنه لو جاز أن يكون ذاك إشارة للمفعولين مع هذه الأفعال لجاز مع عدمها فكنت / تقول في جواب من قال :
هل (٣) زيدٌ قائمٌ ؟ ذاك . أي زيدٌ قائمٌ ، فامتناع العرب من ذلك دليل على فساد مذهبه .

وللمازني في الانفصال عن هذا بأنَّ جَعَلَ العرب لفظاً بدلاً عن (٤) لفظ ليس بقياس ولو كان قياساً لجاز أن تُناب أنَّ واسمُها وخبرُها مناب اسمين في مثل : لعلَّ أنَّ زيدا قائمٌ ، فامتناع العرب من ذلك والنحويين دليل على أنَّ ذلك ليس بقياس ، لكن الذي يفسد مذهبه ما قدمناه .

* * *

وانفردت أفعالُ القلوب بالتعليق وهو ترك العمل لموجب يمنع منه. والمانعَاتُ أن تدخل على المفعولين همزة الاستفهام أو يكون المفعول بنفسه اسم استفهام أو مضافاً إليه اسم استفهام أو تدخل عليه لام الابتداء أو أنَّ وفي خبرها اللام أو ما انافية ، فهذا كله لا يجوز معه إلا التعليق ، أو يكون الاسم مستفهماً عنه

(١) الشورى : ٤٣ .

(٢) استشهد به ابن هشام بلواز الإشارة إلى المصدر دون أن ينعت بالمصدر المشار إليه كقولك : ضربته ذلك الضرب . وجملة أخال ذاك اعتراضية بين المبتدأ وخبره ، ولم أجد نسبة البيت ،

المقرب ٣٠ ، المغنى ٧١٤ .

(٣) ج : هذا ، وهو تحريف . (٤) ر : من .

في المعنى . ويجوز فيه أن يعلق عنه الفعل بالنظر إلى معنى الاستفهام وان يعمل بالنظر الى المعنى .

فمثال دخول همزة الاستفهام عليه : علمتُ أزيدُ في الدارِ أم عمرو . ومثال كونه اسم استفهام : علمتُ أيّهم في الدارِ . ومثال كونه مضافاً إلى اسم استفهام : علمتُ أبو أيّهم زيدُ . ومثال دخول اللام عايه : علمتُ لزيدُ قائمُ . ومثال دخول ما النافية عليه : علمتُ ما زيدُ قائمُ . وظننتُ ما عمرو منطلقُ . ومثال دخول إنَّ وفي خبرها اللام : علمتُ إنَّ زيدا قائمُ . فجميع هذا لاسيلى إلى اعمال الفعل معه . ومثال كونه مستفهما عنه في المعنى : عرفتُ زيدا أبو من هو ، الا ترى أن زيدا لم تدخل عليه همزة الاستفهام ، ولا أضيف إلى اسم استفهام ولا هو اسم استفهام ، لكنه في المعنى مستفهم عنه ، لأنك إذا قلت : عرفتُ زيدا أبو من هو ، فمعناه : أزيدُ أبو عمرو أم أبو غيره ؟ فلذلك جاز أن تقول : عرفتُ زيدا أبو من هو ، برفع زيد ونصبه ، نظرا إلى لفظه تارة وإلى معناه أخرى . ولا يعاق من غير أفعال القلوب الا سل نحو : سل زيدا أبو من هو ، وذلك أنه سببُ لفعل القلب ، الا ترى أن السؤال سببُ من أسباب العلم ، فأجرى سبب مجرى المسبب .

وزعم المازني أنه يجوز أن تعلق رأيت بمعنى أبصرت ، وان لم تكن من أفعال القلوب ، فتكون في ذلك بمنزلة سل ، لأنها سبب من أسباب العلم ، واستدل بقول العرب : أما ترى أيَّ برقٍ ها هنا ؟ وهذا لاحجة فيه لاحتمال أن يكون « ترى » بمعنى تعلم ، كأنه قال : أما تعلم أي برقٍ ها هنا ؟ واذا أمكن فيه حملها على العلمية كان أولى ، لأن التعليق بابه أن يكون في (١) أفعال القلوب .

• • •

واذا علق الفعل فلا يخلو أن يكون من باب ما يتعدى إلى واحد بحرف جر

(١) ج ، ر : من ، وهو تحريف .

نحو فكرت ، أو من باب ما يتعدى الى واحد بنفسه نحو عرفت ، أو من باب ما يتعدى إلى اثنين أصلهما المبتدأ والخبر نحو علمت .

فإن كان من باب ما يتعدى إلى واحد بحرف جر كانت الجملة في موضع نصب بالفعل بعد استمات حرف الجر نحو: فكرتُ أيهم زيد / كأنه في الأصل [و] فكرتُ في أيهم زيد إلا أنهم استقبحوا تعليق الخافض لضعفه فحذفوه وأوصلوا الفعل اليه بنفسه وموضعه نصب ، لأن ما يصل اليه الفعل بحرف جر إذا حذف معه حرف الجر وصل بنفسه ، نحو أمرتك بالخير ، وأمرتك بالخبر وإن كان من باب ما يتعدى إلى واحد بنفسه كانت الجملة في موضع مفعوله .
نحو : عرفتُ أيهم زيد .

وإن كان من باب ما يتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، سدت الجملة مسد المفعولين ، نحو : علمتُ أيهم زيد ،

فإن كان الاسم مما يجوز تعليق الفعل عنه واعماله فيه ثم أعلمت الفعل فيه فنصبته فإن ذلك الفعل العامل فيه لا يخلو (١) من أن يكون متعدياً إلى واحد بنفسه ، أو إلى اثنين أصلهما المبتدأ والخبر ولا يتصور أن يكون العامل فيه ما يصل بحرف جر ، فلا تقول : فكرتُ زيداً أبو من هو ، لأن فكرت لا يصل بنفسه إلى مفعول وليس حذف حرف الجر قياساً كما تقدم .

فإن كان (الفعل من باب) (٢) ما يتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر نحو: علمتُ زيداً أبو من هو ، كان الاسم المنصوب المفعول الأول وسدت الجملة مسد المفعول الثاني .

وإن كان من باب يتعدى إلى واحد بنفسه نحو : عرفتُ زيداً أبو من هو ، كان الاسم مفعولاً بعرفت ، باتفاق ، وأما الجملة ففيها خلاف .
فمنهم (٣) من ذهب إلى أنها في موضع الحال ، وذلك فاسد ، لأن جملة المبتدأ

(١) ج ، ر : فلا ، والفاء زيادة .

(٢) سقط ما بين القوسين من ج ، ر .

(٣) ر : منهم .

والخبر إذا كانت في موضع الحال جاز دخول الواو عليها ، ولا يتغير المعنى الذي كانت الجملة تُعطيه قبل دخول الواو نحو : جاء زيدٌ يدُهُ على رأسه ، وإن شئتَ قلتَ : ويدُهُ على رأسه ، والمعنى واحدٌ ، وانتَ لو قلتَ : عرفتُ زيدا وأبو من هو ، لم يكن معناه كمعنى عرفتُ زيدا أبو من هو ، ألا ترى أن المعنى في عدم الواو : عرفتُ أبو من زيدٌ ، ومع الواو ، عرفتُ زيدا وعرفتُ أبو من هو ، فدلَّ ذلك على أن الجملة ليست في موضع الحال ، ومنهم من ذهبَ إلى أنها في موضع مفعول ثانٍ ، وأنَّ عرفتُ ضُمَّتْ معنى علمتُ فتعدَّتْ إلى مفعولين ، كما ضُمَّتْ نباتُ وأنباتُ وأُخبرتُ معنى ، أعلمتُ فتعدَّتْ تعديها . وذلك فاسدٌ لأنَّ التضمين ليس بقياس ، فلا يقال به ما وجد عنه مندوحة .

ومنهم من ذهبَ إلى أن هذه الجملة بدلٌ من زيد كأنك قلتَ : عرفتُ زيدا عرفتُ أبو من هو .

فإن قيل : من أي أقسام البدل هذا ؟ فالجواب : أنه من باب بدل الشيء من الشيء . فإن قيل : فزيدٌ ليس بالجملة التي هي أبو من هو ، فالجواب : أن ذلك على مضاف محذوف تقديره : عرفتُ قصةَ زيدٍ أبو من هو والقصة هي الجملة (١)

• • •

ويجوز في الاسم المستفهم عنه الرفع على التعليق والنصب على الاعمال ، كما تقدّم (٢) إلا مع أريتاك ، من قول العرب : أريتاك زيدا أبو من هو ، فإن العرب التزمت في الاسم النصب ، وذلك أن رأيتُ وإن كانت بمعنى [هه ظ] علمتُ فإن العرب أدخلتها معنى أخبرني ، ألا ترى أن المعنى : أخبرني أبو من زيدٌ ، فلما دخلها معنى أخبرني وأخبرني لا تعلق لانه ليس من أفعال القلوب (٣) .

(١) الظاهر أن المصنف يختار الرأي الثالث لسكوته عنه وعدم رده .

(٢) ر : قدمنا .

(٣) العبارة ناقصة حيث لم يذكر جواب لما وتقديره ، لم تعلق هي أيضا أو نحوه .

وانفردت أيضاً أفعال القلوب بجواز تضمينها معنى القسم ، فإذا فعل بها تلقيت بما يتلقى به القسم ، فتقول: علمتُ ليقومَنَّ زيدٌ ، وظننتُ لقد قامَ عمروٌ كما تقول : واللهِ ليقومَنَّ زيدٌ ، واللهِ لقد قامَ عمروٌ (١)

ولا يخلو أن يكون الفعل المضمّن معنى القسم متعدّياً أو غير متعدّ . فإن كان غير متعدّ فلا موضع لجملة الجواب من الأعراب نحو قولك : بدا لي ليقومَنَّ زيدٌ . قال الله تعالى : ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجنّنه حتى حين (٢) فقولك : ليقومَنَّ زيدٌ لا موضع له من الأعراب ، لأنّ بدا لا يتعدى . وإن كان متعدّياً نحو : علمتُ ليقومَنَّ زيدٌ وعرفتُ ليخرُجنَّ عمروٌ ، ففي ذلك خلاف بين النحويين . منهم من يجعل الجملة نائبة مناب معمول الفعل . فإن كان الفعل يتعدّى إلى مفعولين نحو : علمتُ ، كانت الجملة في موضع المفعولين ، وإن كان يتعدّى إلى واحدٍ نحو عرفتُ كانت الجملة في موضع ذلك المفعول .

ومنهم من يجعل الجملة لا موضع لها من الأعراب ، لأنّ الفعل وإن كان متعدّياً قد ضمّن (معنى) (٣) ما لا يتعدّى ، فلذلك لم يتعدّ ، كما أن أنباتُ وإن كانت في الاصل لاتتعدّى لما ضمّنت معنى ما يتعدّى إلى ثلاثة مفعولين تعدّت تعدّيه ، وهذا هو الصحيح عندي .

(١) انظر الشاهد ٥٧ وما بعده .

(٢) يوسف : ٣٥ .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

باب ما تتعدى اليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية

جميع ما تتعدى اليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية ثمانية أشياء :
المصدر وظرف الزمان وظرف المكان والحال والتمييز والاستثناء والمفعول
معه والمفعول من أجله ، إلا أن الذي يذكر منه في هذا الباب أربعة ،
وهي المصدر وظرف الزمان وظرف المكان والحال ، وما عدا ذلك يُفرد له
مكان يذكر فيه خلاف هذا .

وإتّما لم يذكر في هذا الباب إلا هذه الأربعة لأنّ الفعل يتعدى اليها على
الزوم ، والأربعة الأخرى لا تلزم ، ألا ترى أنّ كلّ فعل مشتق من المصدر
ففيه دلالة عليه ، وأنّه لا بدّ له من زمان ومكان يكون فيهما . وكذلك
أيضاً لا بدّ للفاعل والمفعول من حال يكونان عليها . وأمّا التمييز فقد لا يكون
في الكلام شيء مبهم فيحتاج الى تمييز .

وكذلك الاستثناء قد لا يكون في الكلام ما يستثنى منه . وكذلك أيضاً المفعول
معه قد يكون للفاعل ما يصاحبه في فعله وللمفعول ما يصاحبه في كونه مفعولاً
فيحتاج الفعل إلى مفعول معه ، وقد لا يكون فلا يحتاج اذ ذاك إلى مفعول
معه .

وقد يكون فاعل الفعل ساهياً أو مجنوناً فلا يقع فعله لسبب ، فلا يكون للفعل
اذ ذاك مفعول من أجله .

فقد تبين أنّ اللازم من هذه الثمانية الأربعة المتقدمة .

فأما المصدر فهو اسم الفعل نحو : ضَرَبَ وقيام أو الاسم القائم مقامه نحو :
سَرْتُ قليلاً ، وضَرَبْتُ سوطاً . الأصل : سَرْتُ سِيراً قليلاً ، فحذف المصدر
وأقيمت الصفة مقامه / وضَرَبْتُ ضربةً سوطاً ، فحذف المضاف وهو [و] و
ضربة وأقيم المضاف اليه مقامه فأعرب بأعرابه .

أو عدده نحو : ضَرَبْتُ عشرينَ ضربةً ، فعشرين مصدر لأنّه عدد لمصدر .

أو ماضيف إليه إذا كان المضاف هو المضاف إليه في المعنى نحو : ضَرَبْتُ كُلَّ
الضَّرْبِ ، فكلّ مضاف إلى الضرب ، وهو في المعنى شيء واحد .
أو بعضه نحو ضَرَبْتُ بعضَ الضَّرْبِ . فبعض مضاف إلى الضرب وهو في المعنى
جزء من الضرب . بشرط أن يكون منصوباً بعد فعله الذي أخذ منه نحو : ضَرَبْتُ
ضرباً أو بعد معنى الفعل الذي أخذ منه نحو : أَتَيْتُ مشياً ، فمشياً منصوب بعد
أَتَيْتُ ، وأَتَيْتُ في معنى مشيتُ .
أو اسم جارٍ مجرى الفعل الذي أخذ منه .

* * *

وظرف الزمان : وهو اسم الزمان نحو اليوم والليلة أو ما قام مقامه
نحو : سِرْتُ قليلاً ، تريد زمناً قليلاً فحذفت الموصوف وهو زمان وأُقيمت
صفته مقامه وهو قليل . ونحو : أَتَيْتُ قدومَ الحاجِّ ، فحذفت اسم الزمان
وهو وقت وأُقيم المضاف إليه مقامه وهو قدوم . أو عدده نحو سِرْتُ عشرينَ
يوماً ، أو ما أُضيف إليه إذا كان المضاف هو المضاف إليه في المعنى نحو :
سِرْتُ جميعَ الشهرِ ، فجميع مضاف إلى الشهر (وهو) (١) والشهر في
المعنى شيء واحد .

أو بعضه ، نحو : سِرْتُ بعضَ الشهرِ ، فبعض مضاف إلى الشهر وهو في
المعنى جزء من الشهر ، بشرط أن يكون في جواب من سألَ بكم ، نحو :
سِرْتُ عشرينَ يوماً ، ألا ترى أنَّ ذلك يصلح في جواب (من قالَ : كم
سِرْتُ أو في جواب من سألَ بمتى ، نحو : سِرْتُ يومَ الجمعة ، ألا ترى
أنَّ ذلك يصلح في جواب (٢) من قال : متى سِرْتُ ؟

* * *

وظرف المكان : هو اسم المكان نحو : جلستُ خلفَكَ وأمامَكَ ، أو
ما قام مقامه نحو : جلستُ قريباً منك ، أصله : جلستُ مكاناً قريباً منك ،
ثم حذِف الموصوف وهو مكان وأُقيمت صفته مقامه ، وهو قريب ،
ولا يتصوّر إلا في الصفة خاصة . أو عدده نحو : سِرْتُ عشرينَ ميلاً ،

(١) زيادة يقتضيها السياق . (٢) سقط ما بين القوسين من د .

فعرشرين ظرف مكان لأنه عدد للميل وهو مكان . أو ما أُضيفَ إليه إذا كان المضاف هو المضاف إليه في المعنى نحو : سِرْتُ جميعَ الميلِ ، فجميعُ مضاف إلى الميل وهو الميل في المعنى . أو بعضُهُ نحو : سِرْتُ بعضَ الميلِ ، فبعضُ مضاف إلى الميل وهو في المعنى جزء منه بشرط أن يكون في جواب كَمْ* ، نحو : سِرْتُ عشرينَ ميلاً ، ألا ترى أن ذلك يصلح في جواب كم سرت ؟ أو في جواب أينَ نحو : جلستُ خلفَكَ ، ألا ترى أن ذلك يصلح في جواب من قال : أينَ جلستَ ؟

* * *

والحال : وهو كل اسم منصوب على معنى «في» مفسر لما أبهم من الهيئات نحو : جاء زيدٌ ضاحكاً ، ألا ترى أنك لو لم تذكر ضاحكاً لكانت حياة زيد في وقت المجيء مبهمه . ومثال المؤكدة : قام زيدٌ قائماً . ألا ترى أن المعنى قام زيدٌ / في حال أنه قائم . ومعلومٌ من قولك : قام زيدٌ [٥٦ظ] بانه قائم ، إلا أنك أثبتت بقائم تأكيداً ، ومن ذلك قوله تعالى : وأرسلناك للناس رسولا (١) ، ألا ترى أن المعنى : أرسلناك في حال أنك رسولٌ . ومعلوم من قوله تعالى : أرسلناك أنه كان رسولا ، لكنه أكد بذكر الرسول .

والمصدر ينقسم ثلاثة أقسام : مبهم ومختص ومعدود . فالمبهم ما يقع على القليل والكثير من جنسه نحو قيام وضرب ، ألا ترى أن قياماً يقع على ما قل وكثر ، وكذلك ضربٌ . والمختص : ما كان اسماً لنوع نحو التهقيرى ، فإنه اسمٌ لنوع من الرجوع . والقرفصاء فإنه اسم لنوع من القعود ، والصماء اسم لنوع من الاشتمال (٢) . أو ما تخصص بأضافة

(١) النساء : ٧٩ .

(٢) القرفصاء أن يقعد الإنسان على يديه ويلصق فخذه ببطنه ويحتجى بيديه يضمهما على ساقيه كما يحتجى بالثوب . والصماء : أن يتجلل الرجل بثوبه ولا يرفع منه جانباً فيسد المنافذ على يديه ورجليه .

نحو : ضربتُ ضرباً شُرْطِيّ ، أو بالألف واللام نحو الضَرْب ، أو بالنتع نحو قولك : ضَرَبْتُ ضرباً كثيراً ، أو شديداً . والمعدود : ما تدخل عليه ناء التانيث الدالة على الأفراد نحو ضربةٌ وضربتين ، أو كان اسم عدد نحو عشرين ضربة .

وظرف الزمان ينقسم ثلاثة أقسام: مبهم ومختص ومعدود . فالمبهم ما يقع على قدر من الزمان غير معين نحو في (١) وقت وزمان وأمثال ذلك . والمختص : أسماء الشهور كالمحرم وصَفَر والأيام كالسبت والأحد أو مختص بالإضافة نحو يوم الحمل أو يوم حليلة (٢) ويوم قيام زيد وأمثال ذلك . أو بالألف واللام نحو : اليوم والليلة أو بالنتع نحو : جلست معك يوماً اجتمعنا فيه بزیدٍ وأمثال ذلك . والمعدود ماله مقدارٌ معلوم من الزمان نحو سنة وشهر ويوم الجمعة .

* * *

وظرف المكان ينقسم ثلاثة أقسام أيضاً : مُبْهَمٌ ومختص ومعدود . فالمبهم ما ليس له أقطار تحصره ولا نهايات تحيط به (نحو خلقتك وقدامه وأمثال ذلك . والمختص عكسه وهو ماله أقطار تحصره ونهايات تحيط به) (٣) نحو الدار والمسجد . والمعدود : ماله مقدار معلوم من المسافة نحو : ميل وفرسخ وبريد .

* * *

والحال تنقسم قسمين : مؤكدة ومبيّنة ، فالمبيّنة هي التي تفيد من المعنى ما لا يفيد الكلام الذي يكون فيه نحو : جاء زيدٌ ضاحكاً . ألا ترى أنه لو لم نجيء بضاحك لم يكن قولك : جاء زيدٌ ، مفيداً معناه ، والمؤكدة : هي التي يعطى معناها الكلام الذي تكون فيه نحو قوله تعالى :

(١) ليس في ر(ي) ولعلها محرفة عن (حين) .

(٢) يوم حليلة إحدى وقائع العرب في الجاهلية بين هسان والفجاعم . وحليلة ابنة رئيس هسان .

(٣) سقط ما بين القوسين من ر بسبب انتقال النظر .

وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا (١). أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَذْكُرْ رَسُولًا لَكَانَ قَوْلُهُ
تَعَالَى : وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ . يُعْطَى مَعْنَاهُ .

• • •

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْأَفْعَالَ كُلَّهَا تَتَعَدَّى إِلَى جَمِيعِ الْمَصَادِرِ وَالظُرُوفِ مِنْ مَبْهَمٍ
وَمَخْتَصٍ وَمَعْدُودٍ إِلَى ضَرْبَتِي الْحَالِ الْمُؤَكَّدَةِ وَالْمَبِيتَةِ بِنَفْسِهَا ، إِلَّا ظُرُوفَ
الْمَكَانِ الْمَخْتَصَّةِ فَإِنَّ الْفِعْلَ لَا يَصِلُ إِلَيْهَا إِلَّا بِوَاسِطَةِ نَحْوٍ : قَمْتُ فِي الدَّارِ
وَقَعَدْتُ فِي الْمَسْجِدِ ، لَا يَقَالُ : قَمْتُ الدَّارَ وَلَا قَعَدْتُ الْمَسْجِدَ . وَكَذَلِكَ
حَكَمَ كُلُّ ظَرْفٍ مَكَانَ مَخْتَصٍّ ، إِلَّا أَنَّ الْعَرَبَ شَدَّتْ مِنْ ذَلِكَ فِي نَحْوِ
«ذَهَبْتُ» مَعَ الشَّامِ وَ«دَخَلْتُ» مَعَ كُلِّ ظَرْفٍ مَكَانَ مَخْتَصٍّ (٢) .
وَزَعِمَ أَبُو الْحَسَنِ أَنَّ دَخَلَ تَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ بِهِ وَأَنَّ الدَّارَ وَأَشْبَاهَهَا [٥٧و]
مَنْصُوبٌ بَعْدَهَا عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ (٣). وَالَّذِي حَمَلَ عَلَى ذَلِكَ أَطْرَادُ وَصُولِ دَخَلَ
إِلَى مَا بَعْدَهَا بِنَفْسِهَا نَحْوُ : دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ وَدَخَلْتُ الْحَمَّامَ ، فَجَعَلَهَا
مِنْ قَبِيلِ مَا يَتَعَدَّى بِنَفْسِهِ ، لِذَلِكَ فَالْبَيْتُ بَعْدَ دَخَلَ - عِنْدَهُ - مَنْصُوبٌ
عَلَى حَدِّ انْتِصَابِهِ بَعْدَ هَدَمْتُ ، وَلَمْ يَجْعَلْ : دَخَلْتُ الْبَيْتَ ، مِنْ قَبِيلِ :
ذَهَبْتُ الشَّامَ ، لِقَلَّتْهُ .

وَهَذَا الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ فَاسِدٌ مِنْ غَيْرِ جِهَةٍ .

وَذَلِكَ أَنَّ دَخَلَ نَقِضٌ خَرَجَتْ وَخَرَجَتْ غَيْرَ مُتَعَدٍّ فَكَذَلِكَ نَقِضُهُ ،
لَأَنَّ النَّقِضَ يَجْرِي كَثِيرًا يَجْرِي مَا يَنَاقِضُهُ ، أَلَا تَرَى أَنَّ زِيَادَةَ الْأَلْفِ وَالنُّونِ
تَدُلُّ عَلَى الْإِمْتِلَاءِ وَالتَّعْظِيمِ نَحْوَ رِيَّانَ ، وَرَجُلٌ جُمُاعِي لِلْعَظِيمِ الْجُمُعَةِ (٤)
وَرَقَبَانِي عَظِيمُ الرَّقَبَةِ . ثُمَّ قَالُوا : عَطْشَانُ ، فزَادُوا الْأَلْفَ وَالنُّونَ فِيهِ وَإِنْ
لَمْ يَكُنْ بَابَهُ ذَلِكَ ، حَمَلًا عَلَى نَقِضِهِ وَهُوَ رِيَّانُ . وَمِنْهَا أَنَّ نَظِيرَهَا عَبَّرَتْ
وَهِيَ غَيْرُ مُتَعَدِّيَةٍ فَكَذَلِكَ دَخَلَ ، لِأَنَّ النِّظِيرَ أَيْضًا كَثِيرًا مَا يَجْرِي
نَظِيرُهُ (٥) .

(١) النساء : ٧٩ . (٢) انظر الكتاب ١٥/١ ، ١٦ .

(٣) وإلى مثله ذهب الجرمي والمبرد . المقتضب ٤/٦٠ ، ٣٣٧ .

(٤) الجمعة : مجتمع شعر الرأس أو ما سقط على المنكبين من شعر الرأس .

(٥) الاحتجاج بالنظير والنقيض لصحة مذهب سيويه نقل عن ابن السراج .

انظر حاشية المقتضب ٤/٦١ .

ومنها أن مصدر دخلت الدخول ، والفعل في الغالب مصدر مالا يتعدى نحو القعود والجلوس ، ولا يجيء في المتعدى الا قليلا نحو الزوم والتهوك والحمل على الأكثر أولى .

ومما يدل دلالة قطعية على فساد مذهبه أن دخلت تطلب اسم المكان بعد طلب الظرف ، ألا ترى أن الفرق بين الظرف وبين المفعول به أن المفعول به محل للفعل خاصة نحو : ضربت زيدا ، فريداً محل للضرب والظرف محل للفعل والفاعل نحو : قمتُ خافتك ، فالخلف محل للقائم وقيامه ، فكذا دخلت يتعدى الى ما بعده على أنه ظرف ، لأنك اذا دخلت البيت فالبيت محل للدخول والداخل وكذلك أيضاً يدل على بطلان مذهبه أنهم يقولون : دخلت في الأمر ، ولا يوصل الى الأمر وأشباهه من المعاني الا بقي ، فلو كانت «دخلت» متعدية بنفسها لما عدوها الى الأمر ب «في» ، فدل ذلك على أنها غير متعدية بنفسها .

فإن قيل : فلا شيء لم يقولوا : دخلت الأمر ، كما قالوا : دخلت الدار ؟ فالجواب : إن قولك : دخلت في الأمر ، مجاز من جهة المعنى لأن الدخول حقيقة إنما يتصور في الأجسام وحذف حرف الجر مجاز فكهوا التجوز بعد التجوز .

وما عدا «دخلت» مع كل ظرف مكان مختص ، و «ذهبت» مع الشام لا يصل الا بواسطة ولا يصل بنفسه أصلاً الا في ضرورة شعر نحو قوله :
 ٢١٨ قلن عسفان ثم رحن سراعاً يتطلعن من نيقاب الثغور (١)
 فأوصل الفعل الى عسفان بنفسه وهو ظرف مكان مختص . ونحو قول الآخر :

(١) لكثير عزة بيت هو :

قلن عسفان ثم رحن سراعاً طالعات عشية من غزال
 ولمر بن أبي ربيعة بيت هو :

قلن عسفان ثم رحن عشياً قاطعات نية من غزال
 وعسفان وغزال موضمان بالحجاز بين مكة والمدينة . الأغاني ٢١٧/١ ، معجم البلدان ١٧٣/٦ ، تنقيف اللسان ٢٥٧ .

٢١٩ جَزَى اللهُ بِالْإِحْسَانِ مَا فَعَلَا بِكُمْ رَفِيقَيْنِ قَالَا خِيَمَتِي أُم مَعْبَدٍ (١)
فَأَوْصَلَ قَالَ بِخِيَمَتِي وَهُوَ ظَرْفُ مَكَانٍ مَخْتَصٍ بِنَفْسِهِ ، وَنَحْوُ قَوْلِ الْآخَرِ :
٢٢٠ لَدُنْ بَهْزِ الْكَفِّ يَعْصِلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ الثَّعْلَبُ (٢)
يريد : في الطريق ، فَأَوْصَلَ الْفِعْلُ إِلَى الطَّرِيقِ بِنَفْسِهِ وَهُوَ مَخْتَصٌّ ، وَلَا
يُجُوزُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فِي الْكَلَامِ .

* * *

وزعم بعض النحويين أن قول العرب : ذهبُ الشام ، على معنى :
في الشام وليس بشاذ (٣). واستدلوا / على ذلك بأن الشام في معنى (٤) شامة [٥٧ظ]
فكأنك إذا قلت : ذهبُ الشام قد قلت : ذهبُ شامة ،
وذهب ينبغي أن يصل إلى شامة بنفسه لأبهامه ، فكذلك الشام ، وأجاز :
ذهبُ اليمَن ، قياساً على : ذهبُ الشام ، لأنَّ اليمَن فيه أيضاً معنى
يَمَنَّة ، وأنت لو قلت : ذهبُ يَمَنَّة ، لوصل الفعلُ إليه بنفسه لأبهامه ،
فكذلك اليمَن .

ومما قويَّ عنده مذهبه هذا — أعني أن اليمَن فيه بمعنى يَمَنَّة — قوله :

(١) أول آيات تنسب لرجل من الجن هتف بها في مكة حين تركها الرسول (ص) وأبو بكر
مهاجرين إلى المدينة . ورواية البيت .

~ جَزَى اللهُ رَبَّ النَّاسِ خَيْرَ جَزَائِهِ رَفِيقَيْنِ حَلَاخِيْمَتِي أُم مَعْبَدٍ
وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه . ولزهير بن أبي سلمى بيت يقول فيه
~ جَزَى اللهُ بِالْإِحْسَانِ مَا فَعَلَا بِكُمْ فَاِبْلَاهُمَا خَيْرَ الْبُلَاهِ الَّذِي يَلِوُ
وأم معبد هي المرأة الخزاعية التي خيفت الرسول (ص) وأبا بكر (رض). الروض الأنف.
٧/٢. المقرب ٣٩ شواهد الكشاف ٣٧٣، الدرر اللوامع ١٦٩/١ ، ديوان زهير ١٠٩.

(٢) لساعدة بن جارية الهذلي يصف رجلاً . اللدُن : اللين الناعم . يمسك يشد اهتزازهُ ، وعسل
الثعلب في عذره : إذا اشتد اضطرابه واسرع مع هز راسه والباه بمعنى عند . الكتاب ١٦/١ ،
١٠٩ ابن السجري ٤٢/١ ، المنني ٥٧٩ ، الخزائنة ٤٧٤/١ ، ديوان الهذليين ١٩٠/١

(٣) نسب السيوطي هذا القول للفارسي ومن وافقه ، المجمع ٢٠٠/١ .

(٤) ر : بمعنى

٢٢١ وبُرْدَا يَمْنَةً عَطْرَان (١)

يريد : بردّين يمانين

وهذا الذي ذهب اليه فاسد ، لأنّ يمنة وشأمة أنفسهما لو سُمّي بهما لخرجا من ابهامهما إلى التخصيص ، ولوجب وصول الفعل اليهما بواسطة في ، فالأخرى أنّ يكون كذلك في الشام واليمن ، وليس قول الشاعر في اليمن يمنية دليل على أنهما في معنى واحد ، ذلك من التحريف الجائر في الشعر (٢) نحو قول الآخر :

٢٢٢ مِنْ نَسَجِ دَاوُدَ أَبِي سَلَامٍ (٣)

يريد سليمان عليه السلام .

وزعم الفراء أنّ ذهبت تصل بنفسها إلى أسماء الأماكن نحو عُمان وخراسان والعراق وأمثال ذلك ، فتقول : ذهبت عمان وذهبت العراق ، وحكى ذلك عن العرب (٤) . وأهل البصرة لا يحفظون ذلك ، لكنه عندي يحتمل أن يكون قد سمع ذلك في المنظوم فقام عليه النثر ، لأنّ الكوفيين كثيراً ما يفعلون هذا ، أعني أنهم (٥) يميزون في الكلام ما لا يحفظ الآ في الشعر ، فإذا تبيّن أنّ هذا مذهبه ولم يصرّح هل سمع ذلك في الكلام أو في الشعر ، لم يكن في ذلك حجة ، لاسيما والذي حكى أهل البصرة في عُمان ونجران والعراق وأمثالها وصول الفعل إليها بواسطة في إذا اردت بها معنى الظرفية • • •

(١) تمامه : اغركا مني قميصاً لبسته جديد وبردا يمنة زهيان

وهو لعروة بن حزام العذري أمالي القالي ١٥٨/٣ ، الخزائن ٣٢/٢ ، الديوان

(٢) ينظر في التحريف الجائر في الشعر وغيره الخصائص ٤٣٦/٢ . الجمهرة ٥٠٣/٣

(٣) للأسود بن يمفر في مدح الحارث بن هشام ، وهو في صفة درج .

وصدوره : ودعا بمحكمة أمين نسجها .

الجمهرة ٥٠٣/٣ ، الموشح ٣٦٧ ، الخصائص ٤٣٦/٢ ، اللسان :

سلم ، الضرائر ٥١ . التمام ٢٠٧ .

(٤) انظر مع الموامع ٢٠٠/١ .

(٥) ح ، ر : ان ، وهو تحريف .

فأن عُدِّيَتَ الفعل إلى ضمير المصدر أوصلتَ الفعلَ اليه بنفسه فتمت :
ضَرَبْتُهُ زيداً ، تريد : ضربت الضربَ زيداً .

وأما الحال فلا تُضمَر لأنها لا تكون إلا نكرة مشتقة والضمير ليس كذلك ، وأما ظرف الزمان وظرف المكان فلا يصل الفعل الى ضميرهما إلا بواسطة «في». وذلك أن الأصل في الظروف كلها أن يصلَ الفعل إليها بواسطة في ، لأنَّ الفعل لا يطلبها إلا على معنى الوعاء وحرفُ الوعاء هو « في » والضمائر تردُّ الأشياء إلى أصولها ، وسنبين ذلك في غير موضعٍ ان شاء الله تعالى ، فلذلك لم يصل الفعل الى ضميرها إلا بـ «في» . فأن قيل : فلا شيء حُدِّفَ مع الظرف إذا كان ظاهراً ؟

فالجواب : إنَّ ظرف الزمان لما أشبه المصدر وصل الفعل الى جميع ضروبه من مبهم ومختص ومعدود بنفسه كما يصل الى المصدر . ووجه الشبه بينهما أنَّ المصدر يدلُّ عليه الفعل بحروفه نحو : ضربت ، ألا ترى أنَّه يدلُّ على الضرب بحروفه . وظرف الزمان يدلُّ عليه الفعل بصيغته ، ألا ترى أنَّ صيغة / قام تُعطى أنَّ الزمان ماضٍ وصيغة يقومُ [٥٨ و] تعطى أنَّ الزمان غير ماضٍ . فاجتمعا في أنَّ الفعل يدلُّ عليهما بلفظه . وأيضاً فأنَّ الزمان فعلُ الفلكِ ، لأنَّ الزمان اللغوي هو الليل والنهار ، وهما موجودان في قُرب الشمس وبُعدها وذلك كائن عن حركة الفلك : والمصادر حركات الفاعلين نحو القيام والقيود. فاجتمعا أيضاً من هذه الجهة.

وأما ظرف المكان فلا شَبَهَ بينه وبين المصدر من جهة من هاتين الجهتين ، ألا ترى أنَّ المكان لا يدلُّ عليه الفعل بلفظه ، ولا هو حركة فاعل . لكنَّه أشبه ظرف الزمان من حيث هو ظرف للفعل ، كما أنَّ الزمان كذلك ، فوصل الفعل الى مبهمه ومعدوده بنفسه كذلك .

فأن قيل : فهلاً شَبَهَ مختصُّ المكان بمختصُّ الزمان فيصل الفعل اليه بنفسه ؟ فالجواب : إنَّ هذا الشبه لما لم يكن قوياً لانه شبه بمشبه لم يؤثر

إلاّ فيما تقوى دلالة الفعل عليه من ظروف المكان وهو المبهم ، ألا ترى أنّ الفعل إنّما يطلب مكاناً مبهماً . وألحق به المعداد لأنّه قريب من المبهم ، لأنّ فيه ابهاماً من حيث يمكن أن يقع على كل مكان ، ألا ترى أنّ ميلاً يمكن أن يقع على كل موضع اذا كان قدرة للقدر المصطلح على تسميته بميل ، فهو وإن كان معلوم القدر غير متبيّن في نفسه .

فأمّا المختص فلما لم تقوّ دلالة الفعل عليه ولا قرب ممّا تقوى دلالة الفعل عليه لم يؤثر الشبه الضعيف فيه ، فوصل الفعل إليه بحرف الجرّ ، على أصله ، إلاّ ما شدّت العرب فيه من ذلك ، وقد تقدّم ذكره . أو في ضرورة .

* * *

ولا يعمل في المصدر إلاّ فعلٌ أو ما جرى مجراه ، ظاهراً أو مضمراً . فمثال عمله فيه ظاهراً : ضربتُ زيداً ضرباً ، ومثال عمله فيه مضمراً قولهم : ما أنت إلاّ سيراً ، تقديره : ما أنت إلاّ تسيّرُ سيراً ، فأضميرُ الفعلُ . ويجوز تقديمه على العامل وتأخير ما لم يمنع من ذلك مانع .

* * *

فأمّا ظرف الزمان وظرف المكان والحال فقد يعمل فيها الفعل أو ما جرى مجراه وقد يعمل فيها معنى الفعل ، فمثال عمل الفعل فيها : قام زيدٌ خلفك يومَ الجمعة ضاحكاً . ألا ترى أن العامل في خلفك ويوم الجمعة وضاحك « قام » وهو فعل . ومثال عمل معنى الفعل في الحال قولك : هذا زيدٌ قائماً ، ألا ترى أنّ العامل في قائماً ما في « ذا » من معنى الفعل الذي هو أشير أو « ها » من معنى تنبّه .

ومثال عمله في الظرف قوله :

أنا أبو المنهالِ بعضَ الأحيان^(١) ٢٢٣

(١) انشده الفارسي على تعليق الظرف بما في أبي المنهال من معنى الحدث كأنه قال : أنا المجدي أو الدافع بعض الأحيان ، وقال : الظرف يعمل فيه الوهم . ولم أجد من نسب البيت لقائل . الشيرازيات ٥٩ ظ ، التمام ١٦٣ ، الخصائص ٢٧٠/٣ ، المغني ٤٨٥ ، ٥٦٨ ، اللسان : أين .

(وقولُهُ : أَنَا ابنُ مَـوِيَّةَ إِذْ جَدَّ النَّقْرُ (٢٥)
ألا ترى أَنَّ العاملَ في بعضَ الأحيان (١) وإِذْ ما في المنهالِ وفي ابنِ مَـوِيَّةَ
من معنى المشهور والمعروف . كأنه قال : أَنَا المشهور بعضَ الأحيان ،
وأنا المعروف إِذْ جَدَّ النَّقْرُ .

فإذا كان العامل فيها فعلاً أو ما جرى مجراه جاز تقديمها على العامل مالم
يمنع من ذلك مانع ، نحو قولك : خَلَفَكَ قَعْدَتٌ ، ويومَ الجُمُعَةِ جَثْتُ [٥٨ ظ]
وضاحِكاً خَرَجَ زَيْدٌ .

وإن كان العامل فيها معنى الفعل جاز التقديم أيضاً ، فتقول : إِذْ جَدَّ النَّقْرُ
أَنَا ابنُ مَـوِيَّةَ . وبعضَ الأحيان أَنَا أَبُو المنهالِ . ومن كلامهم : أَكَلْتُ
يَوْمَ لَكَ ثَوْبٌ تلبسه؟ العامل في كل يوم ما في «لك» من معنى الفعل ، كأنه قال :
أَكَلْتُ يَوْمَ مُسْتَقِيرٌ لَكَ ثَوْبٌ تلبسه؟ ولا يمكن أن يكون العامل فيه تلبسه ،
لأنه صفة وتقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل فيؤدي ذلك الى تقديم الصفة
على الموصوف ، وذلك غير جائز . فلا يجوز أن يكون العامل في أَكَلْتُ يَوْمَ
مضمراً يفسره ، «تلبسه» لأنه لا يُفسَّرُ إلا ما يعمل وتلبسه لا يصح له العمل ،
فلا يصح له التفسير .

وأما الحال فلا يجوز تقديمها على العامل إذا كان معنى ، فلا تقول في قولك :
هَذَا زَيْدٌ ضاحِكاً : ضاحِكاً هَذَا زَيْدٌ ، ولاها ضاحِكاً ذا زَيْدٌ ، إن (٢)
قَدَرْتَ العامل ما في «ذا» من معنى أَشِيرُ ، فإن قَدَرْتَ العامل ما في «ها» (٣)
من معنى تَنَبَّهَ ، جاز ذلك لأنَّ ضاحِكاً قد وقع بعد العامل وهو «ها» .

(١) ما بين القوسين سقط من ر .

(٢) ر : إذا . (٣) ر : هذا .

وكذلك أيضاً لا يجوز مثل : زيدٌ ضاحكاً في الدار ، لأنَّ العامل في ضاحكاً ما في الدار من معنى الفعل ، فكأنَّك قلت : زيدٌ ضاحكاً مستقرّاً في الدار . وأنَّما لم يجوز ذلك في الحال لأنَّ الباب في المعاني ألا تعمل إلا في في المجزورات والظروف ، لأنَّ الظروف مجزورات في التقدير بنية في وأما الحال فليست كذلك ، ألا ترى أنَّه ليس التقدير : زيدٌ في الدار في ضاحكٌ .

وإنَّما أُعملتُ المعاني في الأحوال تشبيهاً بالظروب من حيث هي فضلة مثلاً منتصبة بعد تمام الكلام على معنى في لا على تقديرها ، ألا ترى أنَّ المعنى : زيد في الدار في حال أنَّه ضاحكٌ ، فلما كانت مشبهة بالظروف والمجزورات ليتصرفوا فيها بالتقديم على العامل إذا كان معنى كما تصرفوا في المجزورات والظروف لأنَّ المشبه لا يقوى قوَّة ما شبه به .

وأجاز أبو الحسن التقديم في الحال وجعلها في ذلك كالظروف واستدل على ذلك بقراءة من قرأ: والسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ (١) ، بنصب مطويَّات . ويقول الشاعر :

٢٢٤ رهطُ ابنِ كُوَزٍ مُحَقِّبِي أَدْرَاعِهِمْ فِيهِمْ البيت (٢):
ألا ترى أنَّه قدَّم مطويَّات وهو منصوب على الحال ، والعامل فيه ما في: يمينه من معنى الفعل . وكذلك قوله : مُحَقِّبِي أَدْرَاعِهِمْ ، العامل فيه ما في قوله : فيهم من معنى الفعل وقد تقدم عليه .

(١) قرأ بالنصب الحسن البصري . معاني القرآن ٢/٢٥٠ ، المحجب ١/٢٣٣ ، التوضيح ٢٠٣/١ وانظر سورة الزمر ٦٧ .

(٢) تمامه : ورهط ربيعة بن حذار وهو للناطقة الانبيائي .
ورواية الديوان : محقوب ، بالرفع ، والنصب رواية الأصمعي : ومنه جعلوها خلفهم موضع الحقائق . ورهط مرفوع على أنه خبر مبتدأ ، أي هم رهط ، وابن كوزٍ وربيعة بن حذار من بني أسد خلفاء ذبيان .

المسلسل ٥٥ ، المقدّمين ١٣ ، الخزائن ٣/٦٨ ، الديوان ٩٩

وهذا الذي ذهب اليه غير صحيح، لأنه لا يُحفظ منه إلا هذا وما لا بال له لقلته فلا ينبغي أن يُجاوز ذلك قياساً على هذا القليل (١) .
وأيضاً فإنه قد يتخرج على أنه قد يُضمّر لمحقبي ولمطويات عامل تقديره :
أعني مطويات ، وأعني محقبي ، وتكون الجملة اعتراضاً بين المبتدأ والخبر ،
لأن فيها تشديد الكلام وتبيانه .

...

ويشترط في الحال المبيّنة أن تكون نكرة أو في حكمها ، مشتقة أو في معناها ، منتقلة أو في حكمها ، قد تمّ الكلام دونها ، أو في حكم ذلك من معرفة / أو مقاربة للمعرفة إن جاءت بعد ذي الحال، ويقلُّ وجودها [٩٥و] من نكرة غير مقاربة للمعرفة وهي بعد ذي الحال ، فإن تقدّمت على ذي الحال كانت من المعرفة والنكرة والمؤكدّة مثل ذلك الآ في الانتقال ، فإنّ ذلك لا يشترط فيها .

فمثال مجيئها نكرة : جاء زيدٌ ضاحكاً ، ومثال مجيئها في حكم النكرة :
أرسلها العيراك (٢) وطلبته جهدي ، وكلمته فاهُ إلى فيّ، وأمثال ذلك ممّا يُحفظ ولا يقاس عليه .

وإنما كانت هذه في تقدير النكرة لأنها ليست بالحال في الحقيقة، وإنّما (٣)
هي قائمة مقامها ، ألا ترى أنّ الحال في الأصل إنّما هي العوامل في هذه الأسماء في الحقيقة وهي نكرة ، وأنّ الأصل : كلمته جاعلاً فاهُ إلى فيّ ، وأرسلها معتركة العيراك وطلبته مجتهداً جهدي (٤). وجاعل ومعتركة ومجتهد أسماء نكرة ، لكن لما حذفناها وأقمنا هذه المعمولات مقامها

(١) لا بن هشام تخريج هذه القراءة أثبت في التوضيح ٢٠٣/١ ، وانظر المحاسب ٢٣٣/١ .

(٢) أرسلها العيراك يريد أرسل الأبل إلى الماء وهي معتركة أي تتزاحم على ورده .

(٣) ذ : يل .

(٤) نسب ابن يعيش هذا القول للكوفيين وقرر ان الناصب للحال الفعل المذكور لا عاملاً مقدراً

اذ لو كان كذلك لما كان من الشاذ ٦١/٢ ، وانظر ابن الشجري ١٥٤/١ ، والخزانة ٥٢٧/١ .

أعربناها بأعرابهما ، ولذلك لا يجوز ذلك عندنا في الاسم الذي هو حال بنفسه ، فلا تقول : قامَ زيدٌ الضاحكُ ، خلافاً ليونس فإنه يجوز ذلك قياساً على أرسلها العيراك وأمثاله ، والفرق بينهما قد تقدم .

والمشتقة هي الأسماء التي أُخذت من المصادر ، وذلك نحو قولك : جاء زيدٌ ضاحكاً ، ألا ترى أنَّ ضاحكاً مأخوذاً من الضحك .

والتي في حكم المشتقة هي التي في معنى ما أُخذ من المصدر ، ومثال ذلك : عاتمتُه الحسابَ باباً باباً ، ألا ترى أنَّ باباً ليس بمشتق . لكن المعنى عاتمتُه الحسابَ فصلاً (فصلاً) (١) ففصلاً مشتقٌ من التفصيل .

ومثال مجيئها منتقلةً : جاءَ زيدٌ مسرعاً ، ألا ترى أنَّ الأسراعَ صفة غير لازمة لزيد . ومثال مجيئها في حكم المنتقلة قولك : وُلدَ زيدٌ أزرقٌ ، ألا ترى أنَّ الزرقَ غيرُ منتقل ، ألا أنه في هذا الموضع يشبه المنتقل ، لأنه قد كان يجوز أن يولدَ أزرقٌ وغير ذلك . ولو قلت : جاءَ زيدٌ أزرقٌ ، لم يجوز ، لأنَّ زيداُ أبداً استقرَّ له الزرقُ قبل مجيئه ، فمحال أن يجيء الا وهو ازرقٌ ، وإنما يجوز ورود ازرق (٢) وأمثاله أحوالاً بعد وُلِدَ أو ما في معناه .

ومن كلام العرب : خلقَ اللهُ الزرافةَ يدَيَّها أطولَ مِن رجليَّها . فأطول حال وإن كان صفة غير منتقلة لمجيئه بعد خَلَقَ ، ومثل ذلك قول الشاعر :

٢٢٥ فجاءت به سبَّطَ العظام كأنما عمامتهُ بينَ الرجالِ ليواء (٣)
ألا ترى أنَّ معنى سبَّطَ العظام : طويلٌ ، لكنَّه ساغ ذلك لأنَّ معنى جاءت به : ولَّدتهُ كذلك .

(١) زيادة يقتضيها السياق . (٢) ر: الأزرق .

(٣) من آيات نسبت لزيد بن كثوة العبدي في ابن له يدعى حنّج وهو ابن أمه . سبط الجسم : حسن القد والاستواء . البيان والتبيين ١٠٤/٣ ، شرح العمادة المرزوقي ٢٦٩ ، الصحاح : سبط .

ومن الناس من زعم أن الحال لا يشترط فيها الانتقال ، واستدل على ذلك بمجيء : دعوتُ الله سميعاً . ألا ترى أن سميعاً من صفات الله تعالى . فهي لازمة لانتقل وكذلك : هو الحق مُصدقاً (١) . لأن التصديق للحق لازم . وهذا فاسد ، أما التصديق فغير لازم للحق ، لأن الحق قد يؤتي به لأنه حق في نفسه لا لأن يُصدق به حق آخر ، وقد يؤتي به لأن يُصدق به حق آخر كالمعجزات فالتصديق إذن غير لازم للحق .

وأما دعوتُ الله سميعاً ، فسميعاً فيه بمعنى مُجيباً لأن سمع قد يكون بمعنى أجاب ومنه : سمع الله لمن حمده ، أي استجاب / الله (٢) . فمعنى دعوتُ الله سميعاً دعوتُهُ مُجيباً ، أي مُقدراً لأن يُجيبني ، لأن الحال قد يكون بالمستقبل فيكون تقديره نحو قولك : مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً ، ألا ترى أن صائداً في معنى المستقبل . فلا يتصور مجيئه حالاً إلا على هذا التقدير ، كأنك قلت : معه صقرٌ مقدراً الآن الصيد به غداً .

ومثال مجيئها بعد تمام الكلام دونها : جاء زيدٌ راكباً ، ألا ترى أنك لو أنسقت ركباً من هذا الكلام فقلت : جاء زيدٌ ، لبقى تاماً .

ومثال مجيئها في حكم ما هو بعد تمام الكلام : ضربني زيداً قاعداً ، وبابه ، أعني المصدر المبتدأ الساد مسندٌ خبره الحال .

وهذه الحال وإن كانت لازمة لا يجوز حذفها فالأصل فيها أن تكون غير لازمة قبل قيامها مقام الخبر ، ألا ترى أن الأصل : ضربني زيداً إذا كان قائماً . أي إذا وجد على هذه الحال ، فحذف الخبر وأقيم الحال مقامه والخبر لازم فلزمت الحال لقيامها مقام الخبر اللازم .

(١) فاطر : ٣١ .

(٢) ما جاء في هذا المعنى قول شير بن الحارث في النوادر ١٢٤
'دعوتُ الله حتى خفت أن لا يكون الله يسمع ما أقول'

ومن الناس من جعل الحال لازمة في قوله :

٢٢٦ إِنْما المَيِّتُ مَنْ يَعِيشُ كَثِيْراً الييت (١).
واستدلَّ على ذلك بأنَّك لو قلت : إِنْما المَيِّتُ من يَعِيشُ ، كان خُلُفًا ، لكن
أخذ التمام فيها بالنظر إلى اللفظ لا إلى المعنى .

وهذا الذي ذهب إليه باطل ، بل لو أسقطت الحال لكان هذا الكلام تاماً على
معنى ما ، ألا ترى أنَّك لو قلت : هذ زمانٌ إِنْما المَيِّتُ فيه من يَعِيشُ ، تشير
بذلك إلى فسادِه كان كلاماً مستقلاً .

ومثال مجيئها بعد معرفة : أَقبلَ عبدُ اللَّهِ باكيًّا ، فعبدُ اللَّهِ معرفة .
والذي يُقارِبُ المعرفة النكرة الموصوفة وأَفعلُ مِنْ .

أما النكرة الموصوفة فوجه قربها من المعرفة اختصاصها بالصفة وأما أَفعلُ مِنْ
فوجه قربها من المعرفة لاختصاصها ، ولذلك لم تقبل الألف واللام ، ومن ذلك
قوله تعالى : فيها يُفَرِّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ، أَمراً مِنْ عِنْدِنَا (٢).

ولا تجيُّ الحال من نكرة غير مقاربة للمعرفة وهي متأخرة عنها إلاَّ حيث
سُمِعَ ، ولا يقاس على شئ من ذلك ، والذي سُمِعَ من ذلك : وَقَعَ أَمْرٌ
فجأةً ، ومررتُ بماءٍ قِعدةٍ رَجُلٍ (٣) .

فإن تقدمت الحال على صاحبها جازت من معرفة نحو : جاءَ ضاحكاً زيدٌ ،
ومن نكرة نحو : جاءَ ضاحكاً رجلٌ ، لأنَّها لا تكون صفة ، لأنَّ الصفة لا
تتقدم على الموصوف فلزم النصب .

(١) عجزه : كما سفا باله قليل الرجاء

وهو لعدي بن الرعلاء الغساني (انظر الشاهد ١٦٣) وروى في الخزائن الرخاء . وهو
لين العيش . الاصمعيات ١٧٠ ، المنصف ١٧/٢ ، معجم الموزباني ٢٥٢ ، المغني ٥١٣ ،
الخزائن ١٨٧/٤ .

(٢) الدخان : ٤ ، ٥ .

(٣) قعدة الرجل : مقدار ما اخذ من الأرض قعوده ، والمثال حكاة سيويه عن يونس . الكتاب
٢٧٢/١ .

باب الابتداء

الابتداء هو جعل الاسم أول الكلام لفظاً أو تقديرًا ، مُعرّى من العوامل اللفظية لتخبر عنه .

فمثال جعله في أول الكلام لفظاً : زيد قائم ، ومثال جعله أولاً تقديرًا : أقائم زيد ، فزيد وإن كان مؤخرًا في اللفظ فهو مقدّم في التقدير . والمبتدأ هو الاسم المجعل في أول الكلام لفظاً أو نية .

والخبر هو الجزء المستفاد من الجملة وذلك أنك إذا قلت : زيد قائم ، فإنّ المستفاد من هذه الجملة إنّما هو الإخبار عن زيد بالقام .

والمبتدأ لا يكون إلا معرفة ولا يكون نكرة إلا بشروط وهي : أن تكون النكرة موصوفة نحو قوله تعالى : ولتعبد مؤمنٌ خيرٌ من مشركٍ (١) . أو مقارنة / للمعرفة وهي أفعلٌ من نحو : أفضلٌ من زيد ضاحكٌ ، [٦٠ و] وخيرٌ من عمرو خارجٌ ومقاربتُهُ للمعرفة في كونه لا يقبل الألف واللام ، لا تقول : الأفضل من زيد .

أو تتقدمها أداة استفهام نحو قولك : أرجلٌ في الدار أم امرأة ؟ أو أداة نفي نحو : ما أحدٌ قائمٌ . أو تكون النكرة في معنى الدعاء نحو قوله : سلامٌ على آل ياسين (٢) . أي سلامُ الله على آل ياسين . أو يكون في الكلام معنى التعجب نحو : أحسنَ زيداً ، في مذهب سيبويه ٣ ، وعجبٌ لزيد .

أو يكون الكلام بها في معنى كلام آخر وذلك لا يُحفظ إلا في : شرٌّ أهرّ ذا ناب ، و شيءٌ ماجاء بك ، لأنّ المعنى ما أهرّ ذا نابٍ إلا شرٌّ ، وما جاء بك إلا

(١) البقرة ٢٢١ .

(٢) الصافات : ١٣٠ .

(٣) الكتاب ٣٧/١ ، المقتضب ١٧٣/٤ ، الانصاف م ١٥ .

شيء ، أو تكون النكرة عامّة نحو قوله تعالى : كلُّ حزبٍ بما لديهم فرحون (١) .
أو يتقدّمها خبرها بشرط أن يكون ظرفاً أو مجروراً نحو قولك : في الدار رجلٌ ،
وعندك امرأةٌ ، أو تكون النكرة في جواب من سأل بالهمزة وأمّ نحو قوله :
رجلٌ ، في جواب من قال : أرجلٌ عندك أم امرأةٌ ؟ ، وذلك أن الجواب هنا
لا يكون إلا بأحد الاسمين .

وزاد أهل الكوفة في شروط الابتداء بالنكرة أن تكون خلفاً من موصوفها ،
أي صفة في الأصل قد خلفت موصوفها ، نحو : مؤمنٌ خيرٌ من مُشركٍ ،
لأنّه في معنى : عبدٌ مؤمنٌ خيرٌ من عبدٍ مُشركٍ .

وزاد الأَخفش في شروط الابتداء بالنكرة أن تكون في معنى الفعل نحو :
قائمٌ زيدٌ ، على أن يكون قائمٌ مبتدأً وزيدٌ فاعلٌ وقد سدّ الفاعل مسدّد الخبر .
ويكون على هذا مفرداً على كل حال ، فتقول : قائمٌ الزيدان (قائمٌ الزيدون) (٢)
ويستدل على ذلك بقراءة من قرأ : ودانيةٌ عليهم ظلالُها (٣) . برفع التاء .
فدانيةٌ عنده مبتدأً وظلالُها فاعلٌ به وقد سدّ مسدّد خبره :

وذلك لادليل فيه ، لاحتمال أن تكون دانيةٌ خبراً مقدماً وظلالُها مبتدأً . وهو
أيضاً في القياس غير صحيح ، لأنّ اسم الفاعل إذا ثبت أنّه أجرى مجرى
الفعل في عمله فلا يلزم أن يجرى مجرى الفعل في وقوعه أول الكلام والابتداء
به ، فلا بد من دليل آخر يدل على ذلك .

وأما ما أجازته أهل الكوفة من الابتداء بالنكرة إذا كانت خلفاً فحسنٌ جداً .
ويتنبغي عندي أن يُزاد في شروط الابتداء بالنكرة أن يكون الموضع موضع
تفصيل نحو قوله :

(١) الروم : ٣٢ .

(٢) سقط ما بين القوسين من ر .

(٣) هذه القراءة وردت في الكشاف ١٩٧/٤ ، والقرطبي ١٣٧/١٩ ، ولم يذكر من قرأ بها .
وانظر سورة الانسان : ١٤ .

٢٢٧ بشيقٌ وشيقٌ عندنا لم يحوّل (١)
 فشيّق الثاني مبتدأ ، و عندنا في موضع الخبر و «لم يحوّل» خبر ثان في معنى
 الأول. فإنّما جاز الابتداء بشيّق الثاني وإن كان نكرة ، للتفصيل ، لأنّه في
 تقدير : والشيق الآخر عندنا . فإن قيل : فلم لا يكون شق مبتدأ وعندنا في
 موضع الصفة ولم يحوّل في موضع الخبر ولا يحتاج إلى إثبات الابتداء بالنكرة
 في موضع التفصيل ؟ فالجواب : إنّ ذلك لا يجوز لأنّ الخبر ينبغي أن يُعطى
 ما لا يعطيه المبتدأ ، وأنت إذا جعلت « شيقٌ عندنا » مبتدأ كان معنى «لم يحوّل»
 مفهوماً منه ، ألا ترى أنّ معنى « عندنا » ومعنى لم يحوّل واحد .
 كذلك ينبغي أن يزداد في شروط الابتداء بالنكرة أن تكون النكرة لا تُراد [٦٠ظ]
 بعينها نحو : رجلٌ خيرٌ من امرأة ، تريد : رجلٌ واحدٌ (٢) من هذا الجنس ،
 أي واحدٌ (٢) من جنس الرجال هو خيرٌ من كل واحد من جنس النساء ،
 إلّا أنّ معناه يؤول إلى العموم ، إلّا أنّه يخالف العموم في أنّه يدلّ على
 كلّ واحد على جهة البدل أعني أنّه لا يتناول الجميع في دفعة واحدة ، و
 « كلّ » يتناول الجميع دفعة واحدة .

* * *

ولا يجوز الابتداء بالنكرة من غير شرط من هذه الشروط أصلاً ولا في
 ضرورة ، لأنّ الابتداء بالنكرة إنّما امتنع لأنّه غير مفيد ، وهو بالإضافة إلى
 الكلام والشعر واحد ، وأمّا قوله :
 ٢٢٨ مُرْسَعَةٌ بَيْنَ أَرْسَافِهِ بِهِ عَسَمٌ يَتَغَيَّرُ أَرْبَاباً (٣)

- (١) صدره : إذا ما بكى من خلفها انصرفت له
 وهو من معلقة امرئ القيس . الشق : شطر الجسم . وما أثبت المصنف رواية أبي عبيدة .
 شرح السج ٤١ ، شرح العشر ١١ ، الديوان ١٢ .
 (٢) ر : تريد واحداً .
 (٣) لا مرئ القيس بن مالك الحميري كما حققه الآمدي . المرسة : التهمة يجعلها بعضهم في
 رسفه . والعسم اليس في المرفق والرسغ .
 المؤتلف والمختلف : اللسان : عسم ، العيني ٤٥٦/١ ، ديوان امرئ القيس
 ١٢٨ ، شرح ديوان امرئ القيس للسندوبي ٨٣ .

فإنما جاز ذلك لأن النكرة هنا لا تتراد لعينها ، ألا ترى أنه لا يريد مُرسعة دون مُرسعة . بخلاف قوله : رجل قائم ، ألا ترى أن رجلاً هنا لا يقع إلا هلى الذي يقع (١) منه القيام خاصة . وقول من قال إنما جاز ذلك في الضرورة فاسد لأنه ليس من أحكام الضرائر أن يجوز بسببها الكلام الذي لا يفيد .

وأما سيويه فلم يشترط في الابتداء بالنكرة أكثر من شرط واحد وهو أن يكون في الأخبار عنها فائدة ، لكن النحويين تتبعوا المواضع التي يكون الأخبار فيها عن النكرة مفيداً فوجدوا ذلك منحصراً فيما ذكرنا . (٢)

إلا أنه يدخل على سيويه إجازة مثل رجل في الدار ، لأن فائدته وفائدة : في الدار رجل ، واحدة ، وهو مع تقديم الظرف جائز فينبغي أن يجوز مع تأخيره ، وقد أجمع النحويون قاطبة على أن ذلك لا يجوز ، وأنه ليس بمسموع من كلام العرب . وإنما لم يجز ذلك وإن كان فيها فائدة لما علل به الكسائي من اللبس . وذلك أنك لو قلت : رجل في الدار ، لم يعلم هل المجرور صفة أو خبر ، لأن النكرة إذا جاء بعدها الظرف والمجرور فينبغي أن يحملها على الصفة لأن النكرة لإبهامها محتاجة إلى النعت .

فإن قيل : فينبغي على هذا أن لا يجوز : زيد القائم ، لثلا يؤدي إلى اللبس ، لأنه يحتمل أن يكون القائم نعتاً ، فالجواب : إن النكرة أحوج إلى النعت من أنه فذلك كان اللبس إليها أسرع منه إلى غيرها .

وقد يجوز على هذا أن يدخل في امتناع «رجل في الدار» بحث عموم قول سيويه : إنه لا يخبر عن النكرة إلا حدث يكون في الأخبار عنها فائدة (٣) ، لأنه

(١) ر : د : وقع .

(٢) في حاشية ج ، ر : وقوله فيما ذكرنا ، قد حصر بعض المنصرين المواضع التي يفيد الابتداء بها نحو أربعين موضعاً . أ . وانظر الكتاب ٢٢/١ ، ١٦٥ والمجم ١٠١/١ .

(٣) الكتاب ٢٢/١ ، ١٦٥ .

إذا أدّى إلى اللبس صارَ غير مفيد ، لأنّه لا يعلم المراد به .

• • •

وأما الخبر فينقسم قسمين : مفردٌ وجملة . فالمفرد ينقسم ثلاثة أقسام : قسم هو الأول نحو : زيدٌ قائمٌ ، فزيد هو القائم والقائمُ زيدٌ . وقسم منزّل منزلة الأول نحو : زيدٌ زهيرٌ شعراً ، فزيد ليس هو زهير ولكنه مشبه به ومُنزّل منزلته .

وفسم موضوع موضع ماهو الأول نحو : زيدٌ عندكَ ، وزيدٌ في الدار . وكذلك سائر الظروف والمجرورات ، ألا ترى أنّ عندك ليس بزيد وكذلك في الدار ليس أيضاً بزيد . لكنهما نُزّلا منزلة كائن ومستقر الذي هو الأول . وفي جعل الظروف والمجرورات من حيّز المفردات خلاف / فمنهم من [٦١] ذهب إلى أنّها من حيّز الجمل ، واستدلّ على ذلك بوصل الموصولات بهما نحو : جاءني الذي عندك ، والذي في الدار ، والموصولات لاتوصل إلا بالجملة (١) . ومنهم من ذهب إلى أنّه يجوز فيهما أن يكونا من حيّز الجمل وأن يكونا من حيّز المفردات وجعل ذلك على حسب العامل فيهما الذي ناب منابه ، فإذا قلت : زيدٌ في الدار ، إن قدرّت أصل المسألة : زيدٌ مستقرٌ في الدار ، كان من حيّز المفردات لنيابته مناب المفرد ، وإن قدرّت أصل المسألة : زيدٌ استقرّ في الدار كان من حيّز الجملة لنيابته مناب الجملة .

ومنهم من جعله قسماً برأسه ليس من حيّز الجمل ولا من حيّز المفردات ، وهو مذهب أبي بكر بن السراج . واستدل على ذلك بأنك تقول : إنّ في الدار زيداً ولو كان بمنزلة مستقرّ أو استقرّ لم يميز تقديمه على اسم إنّ كما لا يجوز تقديمها عليه ، حكى ذلك عنه الفارسي في الشيرازيات (٢) ، والصحيح أنّه من قبيل المفردات لأنه لا يحتمل الصدق والكذب .

• • •

(١) نقل السيوطي أن هذا مذهب الفارسي والزمخشري وابن الحاجب انظر الجمع ٩٨/١ وانظر المغني ٤٩٩ .

(٢) في الأصول لابن السراج ما يخالف هذا ويوافق القول الثاني ٢٤/١ .

وأما الجمل فتنقسم قسمين : اسمية وفعلية ، فالاسمية هي جملة المبتدأ والخبر أو ما أصله المبتدأ والخبر بشرط أن يكون الناسخ للابتداء الحرف . والفعلية هي (الجملة) (١) التي صدرها الفعل .

ويشترط في الجملة أن يكون فيها ضمير يعود على المبتدأ نحو : زيدٌ أبوهُ قائمٌ ، أو تكرار المبتدأ نحو : زيدٌ قائمٌ زيدٌ ، ومنه قوله :

٢٢٩ لَيْتَ الْغُرَابَ غَدَاةً يَنْعَبُ دَائِمًا

كانَ الغرابُ مُقَطَّعَ الأوداجِ . (٢)

أو إشارة إلى المبتدأ ومنه قوله تعالى : وليباسُ التقوى ذلكَ خيرٌ (٣) . في قراءة من رفع لباسا (٤) كأنه قال : هو خيرٌ منه . ومنه قوله تعالى : ولِمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ (٥) . أي إنَّ صبره .

أو تكون الجملة هي المبتدأ في المعنى نحو قولك : هِجِيرِي أَبِي بَكْرٍ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فلا إلهَ إِلَّا اللَّهُ هي الهِجِيرِي ، ومنه : هو زيدٌ قائمٌ ، إذا جعلتَ الضمير ضمير الأمرِ والشأنِ .

أو تكون الجملة نِعِمَ وفاعِلَها وبشَـ وفاعِلَها نحو : زيدٌ نِعِمَ الرجلُ وزيدُ بشَـ الرجلُ ، وسندكر السبب في أن لم يُحتج في ذلك إلى ضمير يعود على المبتدأ وزاد أبو الحسن في الروابط أن يكون في الجملة اسم ظاهر هو المبتدأ في المعنى وإن لم يكن من لفظه نحو : زيدٌ قامَ أبو عمرو ، إذا كان أبو عمرو كنية لزيد . واستدل على ذلك بقوله تعالى : أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ (٦) . فإنَّ وما بعدها خبرٌ لمنَّ الأولى ولا ضمير فيها يعود عليها ، والمعنى عنده ، فإنَّ اللَّهَ يُضِلُّه .

(١) زيادة من ر . (٢) الاعراف : ٢٦ .

(٣) بلرير من قصيدة في مدح الحجاج بن يوسف . الأوداج : عروق الدم في العنق . ابن الشجري ٢٤٣/١ ، الديوان ٣٣ .

(٤) قرأ بالنصب فافع وابو جعفر وابن عامر والكسائي وقرأ الباقون بالرفع . التيسير ١٠٩ ، التقريب ١١٤ .

(٥) الشورى ٤٣ . (٦) فاطر : ٨ .

وبقوله تعالى إنَّ الذين آمنوا وعملوا الصالحات إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا (١). فقوله تعالى : إِنَّا لَا نُضِيعُ ، إلى آخر الآية جملة في موضع خبر أن الأولى وليس فيها ضمير يعود على اسم إنَّ ، التقدير : إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَهُمْ وهذا الذي استدلل به لاحجة فيه . أمّا قوله تعالى : أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَخَبَرَ مَحْدُوفًا لِلدَّالَّةِ / مَا تَقْدِمُ عَلَيْهِ وهو قوله تعالى : إِنَّ الذين كفروا [ظ ٦١] لهم عذابٌ شديدٌ ، والذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرةٌ وأجرٌ كبيرٌ (٢) . فكأنه في التقدير : أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَلَهُ عَذَابٌ شَدِيدٌ ، أَمَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ ، فَحَذَفَ لَهُمُ الْمَعْنَى ، ومثل ذلك في القرآن كثير ، وأمّا قوله تعالى : إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ، فجملة اعتراض وما بعده هو الخبر ، لكن ينبغي أن يجوز مثل هذا الذي ذهب إليه أبو الحسن من الاستغناء عن الضمير باسم ظاهر هو المبتدأ في المعنى كما جاز ذلك في الصلة ، فقد حُكِيَ من كلامهم : أبو سعيد الذي رَوَيْتُ عَنْ الخُدْرِيِّ (٣) . والمعنى عنه ، ومنه :

الْحَاجَّاجُ الَّذِي رَأَيْتُ ابْنَ يُوسُفَ ، أَي الَّذِي رَأَيْتُهُ ، ومنه قوله :

فِيَارَبِّ لَيْلٍ أَنْتَ فِي كُلِّ مُوْطِنٍ وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ (٨٥)

أَي فِي رَحْمَتِهِ ، إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ قَلِيلٌ جَدًّا .

• • •

وذهب بعض النحويين إلى أنَّ هذه الجملة الواقعة موقع خبر المبتدأ يشترط فيها أن تكون محتملة للصدق والكذب ، فإذا وجد في كلامهم نحو : زيد أضربه ، وزيد لا تضربه ، حملة على إضمار القول ، تقديره : زيد أقول لك أضربه . أو أقول لك لا تضربه ، وإلى هذا ذهب أبو بكر بن السراج (٤).

(١) الكهف : ٣٠ .

(٢) طاهر : ٧ .

(٣) انظر المص ٩٨/١ .

(٤) في الأصول ٣٢/١ ما يفيد أن مجيء الخبر جملة إنشائية وارد عن العرب وهو جائز دون حاجة إلى تقدير القول .

والذي حمّله على ذلك أنّ الجملة خبر للمبتدأ ، وحقيقة الخبر ما احتمل الصدق والكذب . وذلك فاسد ، لأنّا قد أجمعنا على أن خبر المبتدأ يكون مفرداً وإن لم يحتمل الصدق والكذب ، فكذلك يسوغ في الجملة التي لا تحتمل الصدق والكذب أن تقع أخباراً للمبتدأ كما وقع المفرد ولا يحتاج إلى تكلف إضمار القول ، فالخبر إذن لفظ يقال بالاشتراك .

فإن قيل : إنّ الخبر وإن لم يكن محتملاً للصدق فإنّما ساغ جعله خبراً لكونه إذا قرئ بالمبتدأ صار منهما كلام يحتمل الصدق والكذب ، والأمر والنهي ليس كذلك ، ألا ترى أنّك إذا قلت : زيدٌ قام ، فإنّ ذلك يحتمل الصدق والكذب ، وليس كذلك : زيدٌ اضربهُ وزيدٌ لا تضربهُ وأمثالهما .

والكذب ، وليس كذلك : زيدٌ اضربهُ وزيدٌ لا تضربهُ وأمثالهما .
فالجواب : إنّ المفرد قد يكون خبراً وإن لم يكن منه مع المبتدأ كلام محتمل للصدق والكذب نحو : أي رجلٍ أخوك ؟ وكيف زيد ؟ وأمثال ذلك .

وأما الظروف والمجرورات فيشترط فيها أن تكون تامة والتامة هي التي يكون في الأخبار بها فائدة . ولا بد من إعطاء قانون تعريف به ما السبب في أن كان بعض الظروف ناقصاً وبعضها تاماً .

فالظروف كما تقدم لا تكون أخباراً إلاّ بنيابتها مناب الخبر ، فينبغي أن تعلم أنّ الخبر لا يجرز حذفه وإقامة الظرف أو المجرور مقامه إلاّ إذا كان الحذف يفهم منه المحذوف ، والافلابد من ذكر الخبر ، فعلى هذا يجوز أن تقول : زيدٌ في الدار إذا أردت : مستقرٌ في الدار ، لأنّ « في » للوعاء فمعناها موافق الاستقرار ، فلو قلت : زيدٌ في الدار ، على معنى ضاحك في الدار لم يجوز بل لابدّ من الاتيان بضاحك لأنّه لا يعلم من « في » أنّ المحذوف ضاحك كما يعلم منها الاستقرار / [٦٢] وكذلك تقول : زيدٌ لك ، إذا أردت مملوكاً أو مستحقاً لك ، لأنّ الملك والاستحقاق مفهوم من اللام ، ولو قلت : زيدٌ لك ، تريد محبٌ لك لم يجوز لأنّ ذلك لا يفهم من اللام . فاذا كان الحرف له معنى صالح مع كل شيء على السواء وليس هو

في أحد المعاني أظهر من الآخر كان المجرور به أبداً ناقصاً. وذلك نحو: زيدٌ بكّ ، لا يجوز لأنّه لا يعلم هل المراد: زيدٌ واثقٌ بكّ أو مسرورٌ بكّ أو غير ذلك ، لأنّ الباء معناها الالتصاق فهي صالحة مع كل محذوف لأنّها تلزقه بالمجرور: وأما الظروف فإنّ الذي يحذف معها أبداً الاستقرار وذلك أنّ كلّ ظرف فهو على تقدير «في» بدليل أنّك تردها في ضمير الظرف فتقول: يوم الجمعةِ قمتُ فيه و «في» لا يحذف معها كما تقدّم إلاّ الاستقرار أو مافي معناه ، فلذلك تقول: زيدٌ خلفكّ ، إذا أردتَ مستقرّ خلفكّ ، ولو أردتَ ضاحكاً أو غيره لم يجز إلاّ أن تأتي به ، ولذلك لم تكن ظروف الزمان أخباراً عن الجثث ، لأنّك لو قلت: زيدٌ اليومَ تريد مستقرّ اليوم لم يكن مفيداً ، لأنّه معلوم أنّ كلّ موجود فإنّ اليوم يكون زماناً له لأنّ الجزء الواحد من الزمان يكون زماناً لجميع الموجودات ، وليس كذلك المكان .

وكذلك لو كان الزمان مختصاً بوصف أو بغير ذلك من أنواع الاختصاص لم يقع خبراً للجثث لما ذكرنا من أنّه لا فائدة فيه ، وما جاء من ذلك فمؤول ، فقد حكى من كلامهم: اليومَ خمرٌ وغداً أمرٌ (١) ، ومن كلامهم أيضاً: الجبابُ شهرين ، والثلج شهرين وقال الشاعر .

٢٣٠ أكلُ عامٍ نَعَمٌ تحوونهُ

يُلقيحهُ قومٌ وتتيجونهُ (٢)

وقال الآخر :

(١) حكى هذا عن امرئ القيس بن حجر بعد أن بلغه نبأ مقتل أبيه

(٢) من رجز لقيس بن الحصين الحارثي يخاطب بني مذحج . النعم : الابل ، ونسجت الناقة وأنتجها إذا نسجت عندك أي استولدتها . الكتاب ١/٦٥ ، مجاز القرآن ١/٣٦٢ ، الشيرازيات ٥٩ ط . العيني ١/٥٢٩ ، الخزائن ١/١٩٦ .

٢٣١ أفي كل عام ماتم تبعنونه على ميمير ثوبتموه وما رصا(١)

وذلك كله على حذف مضاف تقديره : اليوم شرب خمير ولبس الجباب شهرين وشرب الثلج وأفي كل عام حدوث ماتم ؟ وأكل عام أخذ نعم ؟ وكذلك إذا قلت : كان الحجاج زمن ابن مروان ، تقديره : كان أمر الحجاج زمن ابن مروان .

وإنما جاز وقوع ظروف الزمان أخباراً عن المصادر نحو : القتال اليوم ، لأنك قصدت أن تُخير بوقت القتال وهو وقت وقوعها (٢) وذلك قد يكون غير معلوم ، فيكون في الأخبار به فائدة .

فإن أردت بالإخبار بظرف الزمان عن وقت وقوع الجثث فقد آل المعنى إلى الإخبار عن المصدر ، لأن الوقوع من المصادر .

• • •

وقد تقدم أن الجملة لابد فيها من رابط يربطها بالمبتدأ وهو إما ضمير وإما اسم إشارة وإما تكرير المبتدأ بلفظه ، إلا أن تكون الجملة نعم وفاعلها ويثس وفاعلها أو تكون هي المبتدأ في المعنى .

وأما المفرد فلا يخلو أن يكون ظرفاً أو مجروراً أو غير ذلك ، فإن كان ظرفاً أو مجروراً فإنه يحتمل ضميراً مرفوعاً عائداً على المبتدأ وذلك نحو : زيد عندك وعمرو في الدار . ألا ترى أن التقدير كما تقدم : عمرو مستقر في الدار وزيد [٦٢ ظ]

(١) لزيد الخيل الطائي يخاطب رهط كعب بن زهير . ورواية النوادر : تجمونه على محمر عود أثيب .

والمحمر : الفرس الهجين يشبه الحمار . أثيب : أعطى ثوابا .

رضا : أصله رضى بالياء وجاء على لغة طيء بقلب الياء المتحركة بعد الكسرة ألفا ، الكتاب

٦٥/١ ، ٢٩٠/٢ ، النوادر ٨٠ ، أمالي القاضي ٢٤/٣ ، الشيرازيات ٥٩ ظ ، الخزائن

١٤٨/٤ ، ديوان كعب ١٣١ ، النقاظ ١٥٠ ، اللسان : أم .

(٢) كذا في ج ، ر ولعله أنث الضمير على معنى الحرب .

كائنٌ عندَكَ . وفي كائنٍ ومستقرٌ ضميرٌ عائدٌ على المبتدأ ، فلمَّا أنبتَ الظرف
والمجرور منابَهما تحملاً الضمير الذي كان فيهما .
فأن كان غير ظرف ولا مجرور فلا يخلو أن يكون مشتقاً أو غير مشتق . فأن
كان غير مشتق لم يتحمل ضميراً نحو : هذا زيدٌ وأخوكَ عمروٌ ، فزيد
وعمرٌ ليس فيهما ضمير لأنهما ليسا مشتقين ، فلمَّا كانا كذلك لم يجوز
أن يقدِّرا عاملين في ضمير مرفوع إذ لا يعمل إلاَّ الفعل أو مافي معنى الفعل .
وأما الجامد الذي لا رائحة للفعل فيه فلا ينبغي أن يعمل .
وإن كان مشتقاً كان فيه ضمير مرفوع عائد على المبتدأ نحو : زيدٌ قائمٌ ، ففي
قائم ضمير مرفوع على أنه فاعل به وهو عائدٌ على زيد ، ولو أردتَ العطف
عليه لقلت : زيدٌ قائمٌ هو وعمروٌ ، فأكدته بضمير الرفع المنفصل ثم عطفتُ
عليه ، ولا يجوز مثل ذلك في : هذا زيدٌ ، ونحوه . فدلَّ ذلك على أن الجامد
لا يتحمل ضميراً . والضمير الذي يكون في خبر المبتدأ لا يخلو من أن يكون
مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً . فأن كان مرفوعاً لم يجوز حذفه أصلاً إلاَّ
أن يكون مبتدأً نحو : زيدٌ هو القائمٌ ، فإنه يجوز حذفه فتقول : زيدٌ القائمُ :
وتجعل القائمَ خبراً لمبتدأ مضمراً إن شئت إذ لا مانع من ذلك .
فأن كان منصوباً لم يجوز حذفه إلاَّ أن يكون العامل فيه فعلاً أو ما جرى مجراه
من أسماء الفاعلين والمفعولين فأنه قد يجوز ذلك في الضرورة (١) نحو قوله :
٢٣٢ قد أصبَحْتُ أمُّ الخِيَارِ تدعى . على ذنباً كلُّه لم أصنع (٢)
يريد : لم أصنعه ، فحذف الضمير . وإلَّا لم يجوز ذلك إلا في

(١) قيل هو جائز في غير الضرورة ، ونسب للكاسي والفراء ، المحاسب ٢١١/١ ، الخزانة
١٧٣/١ .

(٢) لا بي النجم المجلي . ويريد بالذنب ظهور الصلح في راسه . ونقل الفراء أن بعضهم أنشده
إياه بتصب كل . وفي المغني أن النصب فاسد معنى وضعيف صناعة . الكتاب ٤١/١ ،
معاني القرآن ١٤٠/١ ، ٢٤٢ مجاز القرآن ٨٤/٢ ، الخصائص ٢٩٢/١ ، ٦١/٢ ،
ابن الشجري ٨/١ ، المغني ٢٢٠ ، ٥٥٢ ، ٦٧٦ ، العيني ٢٢٤/٤ ، الخزانة ١٧٣/١ .

ضرورة لما فيه من تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، ألا ترى أن لم أصنع مفرغ للعمل في كله ولم يعمل فيه. وإن كان الضمير مخفوضاً لم يخل أن يكون خفضه بأضافة اسم إليه أو بحرف جرّ. فإن كان مخفوضاً بأضافة اسم إليه لم يجر حذفه نحو: زيد أبوه قائم. وإن كان مخفوضاً بحرف جر لم يخل حذفه من أن يؤدي إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه أو لا يؤدي إلى ذلك، فإن لم يؤدي إلى ذلك جاز نحو قولك: السمن متّون (١) بدرهم، تريد متّون منه بدرهم، فحذفت منه لفهم المعنى. ومن ذلك قوله تعالى: فأما من طغى وآثر الحياة الدنيا فإنّ الجحيم هي المأوى (٢). فقله تعالى: فإنّ الجحيم هي المأوى، في موضع خبر من طغى، والضمير محذوف تقديره: فإنّ الجحيم هي المأوى له.

وإن أدى ذلك إلى تهيئة العامل وقطعه عنه لم يجر ذلك نحو: زيد مررت به، لا يجوز أن تقول: زيد مررت، لأنّ ذلك يؤدي إلى تهيئة مررت إلى العمل في زيد وقطعه عنه.

* * *

والخبر ينقسم بالنظر إلى الأثبات والحذف ثلاثة أقسام: قسم يلزم فيه حذف الخبر وذلك المبتدأ الواقع بعد اولا نحو: لولا زيد لأكرمته، التقدير لولا زيد حاضر، إلا أنّه لا يجوز ذكر الخبر لأنّ الكلام قد طال بالجواب فالتزم فيه الحذف تخفيفاً (٣) ولذلك لُحّن المعرى في قوله:

(١) ج: كل متّون، وهي زيادة. (٢) النزاعات: ٣٧ - ٣٩. (٣) قرر ابن الشجري أن خبر المبتدأ قد ظهر بعد لولا في غير آية (النساء ٨٣، ١١٣) ونقل ابن هشام أن الرمانى وابن الشجري والشلوبين وابن مالك قرروا أن الخبر بعد لولا يجب ذكره إذا كان كونه مقيداً ولم يعلم، انظر ابن الشجري ٢/٢١١، المغني ٣٠٢، شرح التسهيل ٤: ظ.

٢٣٣ لولا الغمدُ يُمْسكهُ لسا(١)

/فأظهر خبر المبتدأ بعد لولا .

وكذلك المبتدأ اذا كان مصدرا قد سدَّ مسدَّ خبره الحال . وذلك هو :
ضربني زيدا قائما ، وأكثرُ شُرْبِي السَّوِيقَ ملتوتا ، وأكثرُ ركوبي الفرسَ دارعا ، وأخطبُ ما يكونُ الأميرُ قائما ، ألا ترى أنَّ الأصل : اذا كان ملتوتا واذا كان قائما ، واذا كان دارعا ، ثم حذف الظرف الواقع خبرا وأنيب الحال ، متابه فلا يجوز في شيءٍ من ذلك إظهار الخبر لثلا يكون جمعا بين العوض والمعوَّض منه وذلك غير جائز .

وقسم يلزم فيه لإثبات الخبر وذلك كلَّ خبر لا يكون له (٢) لو حذف ما يدل عليه نحو : زيد قائم ، ألا ترى أنَّك لو قلت : زيد ، وحذفت قائما من غير دليل عليه لم يدرك هل أردت : زيد قائم أو ضاحك أو غير ذلك .

وكذلك خبر ما التعجبية في نحو : ما أحسنَ زيدا ، لا يجوز حذفه وإن كان له ما يدل عليه بعد الحذف لأنه كلام جرى مجرى المثل فلم يُغيَّر .

وفسم أنت في حذف خبره وإثباته بالخيار وهو ماعدا ما ذكرنا «مما» (٣) له دليل لو حذف نحو قولك في جواب من قال من القائم ؟ : زيد ، ألا ترى أنَّ المعنى زيد القائم . فحذفت القائم استغناء ، وإن شئت أثبت قائم فقلت : زيد القائم .

والمبتدأ ينقسم بالنظر إلى الأثبات والحذف قسمين : قسم يلزم فيه لإثبات المبتدأ وهو ما التعجبية نحو : ما أحسنَ زيدا . فما مبتدأ ولا يجوز حذفها لأنَّ التعجب جرى مجرى المثل كما تقدم فلا يغير ، وكذلك كل مبتدأ لو حذف لم

(١) تمامه : يذيق الرعب منه كل غضب فلولاً الفمد
وهو في وصف سيف . واعتذر ابن هشام عن المعري باحتمال تقدير يمسكه بدل اشتغال
أو ان تقدر يمسكه جملة معترضة . المغني ٣٠٢ ، ٥٩٧ ، شروح سقط الزند ١٠٥ / ١
شرح الكافية الشافية ٢٤ و .

(٢) ر : دليل عليه . (٣) زيادة يقتضيها السياق

يكن عليه دليل .

وقسم أنت فيه بالخيار ، وهو كل مبتدأ لو حذف كان له ما يدل عليه نحو قولك : المسك ، إذا شيمت رائحته ، تريد : هذا المسك ، وإن شئت أظهرت المبتدأ .

* * *

والمبتدأ والخبر ينقسمان بالنظر إلى التقديم والتأخير ثلاثة أقسام : قسم يلزم فيه تقديم المبتدأ وقسم يلزم فيه تقديم الخبر ، وقسم أنت فيه بالخيار .
فالقسم الذي يلزم فيه تقديم المبتدأ أن يكون المبتدأ اسم شرط نحو : مَنْ يَقيمُ أَقِمَّ مَعَهُ ، أو اسم استفهام نحو قولك : أَيُّ رجلٍ قائم ؟ أو كيف أو كم الخبرية نحو قولك : كم رجلٍ عندي ، أو ما التعجبية نحو قولك : ما أحسن زيداً ، أو يكون المبتدأ والخبر معرفتين نحو قولك : زيدٌ أخوك . أو يكون المبتدأ مشبهاً بالخبر نحو قولك : زيدٌ زهيرٌ شعراً أو يكون المبتدأ ضمير أمر وشأن نحو قولك : هو زيدٌ قائمٌ ، تريد : الأمرُ أو الشأنُ زيدٌ قائمٌ . أو يكون المبتدأ مخبراً عنه بفعل فاعله أو مفعوله الذي لم يُسم فاعله مضمران نحو قولك : زيدٌ قامَ وزيدٌ ضُربَ .

والقسم الذي يلزم فيه تقديم الخبر أن يكون الخبر اسم استفهام نحو قولك : كيف زيدٌ ، أو يكون المبتدأ نكرة لامسوخ للابتداء بها إلا كون خبرها ظرفاً أو مجروراً متقدماً عليها نحو : في الدارِ رجلٌ وعندك امرأةٌ . أو يكون المبتدأ قد اتصل به ضمير يعود على الخبر نحو قولك : في الدارِ ساكنها ، أو يكون المبتدأ أن واسمها / وخبرها نحو قولك : في علمي أنك قائمٌ . [٦٣ظ] أو يكون الخبر كم الخبرية نحو قولك : كم درهمٍ مالُك .

والقسم الذي أنت فيه بالخيار ما بقي ، مفرداً كان الخبر أو جملة ، فمثال تقديم الخبر مفرداً من كلامهم : تميمي أنا ، ومشنوءٌ مَنْ يَشْنُوْكَ (١) . والأصل : أنا تميمي ، وَمَنْ يَشْنُوْكَ مشنوءٌ . ومثال تقديمه جملة قوله :

(١) انظر الكتاب ٢٧٨/١ .

إلى ملك مأمته من محارب . أبوه ولا كانت كليب تصاهره (١)
تقديره أبوه مأمته من محارب.

* * *

وإذا اجتمع في هذا الباب اسمان فلا يخلو ان يكونا معرفتين أو نكرتين
أو أحدهما معرفة والآخر نكرة ، فإن كانا معرفتين جعلت الذي تقدّر أن
المخاطب يعلمه مبتدأ والذي تقدّر أن المخاطب يجهله خبراً ، وذلك نحو قولك :
زيد أخو عمرو ، إذا قدّرت أن المخاطب يعلم زيداً ويجهل أنه أخو عمرو
فإن قدّرت أن المخاطب يعلم أخا عمرو ويجهل أنه مسمى بزيد قلت :
أخو عمرو زيد . وذلك أن المستفاد عند المخاطب إنما هو ما كان يجهله ، والخبر
هو محل الفائدة ، ولذلك جعلت الخبر هو المجهول منهما .

فإن كانا نكرتين فإن ذلك لا يتصوّر إلا بشرط أن يكون المبتدأ منهما له
ما يسوغ الابتداء بالنكرة نحو : أرجل قائم ، وقد تقدّم ذكر المسوغات
للابتداء بالنكرة (٢).

فإن كان أحدهما معرفة والآخر نكرة كان المبتدأ المعرفة والخبر نكرة نحو قولك :
زيد قائم ، لما ذكرنا من أن الخبر ينبغي أن يجعل المجهول ، ولا يجوز
جعل المبتدأ النكرة والخبر المعرفة إلا في ضرورة شعر نحو قولك : قائم
زيد ، على أن تقدّر قائم هو المبتدأ لا خبراً مقدّماً . وبيان ذلك بنواسخ
الابتداء ، فمما جاء من ذلك قوله :

٢٣٥ قفي قبل التفرّق يا ضباعاً ولايك موقف منك الوداع (٣)

(١) للفردق من قصيدة في ملح الوليد بن عبد الملك . ورواية الديوان .
أبوها ، وعليها لا شاهد فيه . الخصائص ٣٩٤/٢ ، المنني ١٢٤ ، الديوان ٣١٢ .

(٢) انظر صفحة ٣٤٠

(٣) للقطامي . ضباعاً : مرخم ضباعة وهي ابنة زفر بن الحارث الكلابي . ورواية الإخفش :
ولا يك موقفاً منك الوداع ، بنصب موقف على إرادة قفي موقفاً ولا يكن الوداع ، ومذهب
الرضي وابن مالك أنه جائز في الاختيار .

المقتضب ٩٤/٤ ، الأصول ٤٣ المختلف والمختلف ١٦٦ ، الجمل ٥٩ ، المفصل ٢٦٤ ،
المنني ٥٥٥ ، الخزنة ٣٩١/١ ، ٦٤/٤ ، الديوان ٣١ .

جعل موفف وهو نكرة اسم بك' والوداع وهو معرفة خبر بك . ولا يكون اسم كان وأخواتها الا ما هو مبتدأ في الأصل .

وهذا عندي من قبيل القلب أنه جعل ما ينبغي أن يكون مبتدأ خبراً وما ينبغي أن يكون خبراً مبتدأ ، وذلك بالنظر الى اللفظ . وأما المعنى فعلى ما ذكرت لك من الأخبار بالنكرة عن المعرفة . ونظير ذلك - أعنى مما قلب فجعل فيه الخبر مخبراً عنه في اللفظ والمخبر عنه خبراً - قوله :

٢٣٦ كانت فريضة ما تقول كما كان الزناء فريضة الرجم (١)
وإنما المعنى كما كان فريضة الزنا الرجم ، فقلب .

* * *

والمبتدأ والخبر مرفوعان ، واختلف النحويون في الرفع لهما ، ففي الرفع للمبتدأ أربعة أقوال . منهم من ذهب الى أن الرفع له التهمم والاعتناء ، وتهممك واعتناؤك به هو جعلك له أولاً لفظاً أو نية . وذلك باطل لأن التهمم معنى والمعاني لا يثبت لها العمل في موضع .

ومنهم من ذهب الى أن الرفع له شبهه بالفاعل في أنه مخبر عنه كالفاعل ولا يستغني عن الخبر كما لا يستغني الفاعل عن خبره وهو الفعل . وهذا باطل لأن الشبه معنى والمعاني كما تقدم لم يثبت لها العمل . وأيضاً فإن المبتدأ والخبر أصل والفعل والفاعل فرع / وذلك أن اللفظ وافق المعنى في المبتدأ والخبر [٦٤و] لأن المبتدأ قبل الخبر وكذلك هو المعنى ، ألا ترى أن المخبر عنه قبل الخبر وليس كذلك الفعل والفاعل ، لأن الفعل الذي هو الخبر مقدم على المخبر عنه وهو الفاعل ، فاللفظ ليس وافق (٢) المعنى . فإذا جعلنا المبتدأ مرفوعاً لشبهه بالفاعل كان فيه حمل الأصل على الفرع وذلك قليل جداً .

(١) نسب للنابغة الجعدي ، والزنا مقصور ، قال أبو عبيدة : وقد يمد في كلام أهل نجد ، مجاز القرآن ٣٧٨/١ ، معاني القرآن ٩٩/١ ، تأويل مشكل القرآن ١٥٣ ، الصاحبي ١٧٢ ، الانصاف ٢٠٧ ، الخزائن ٣٢/٤ .

(٢) كذا والوجه : وفق . (٣) ر : وإذا .

ومنهم من ذهب إلى أنه ارتفع بالخبر (١)، وذلك فاسد أيضاً ، لأنّ الخبر قد يرفع الفاعل نحو : زيد قائم أبوه ، على أن يجعل الأب فاعلاً لقائم ، ولو جعلناه مع ذلك عاملاً في المبتدأ لأدّى ذلك إلى أعمال عامل واحد في معمولين رفعاً من غير أن يكون أحدهما تابعاً للآخر وذلك لا نظير له في كلامهم . فإذا أمكن حمله على ما له نظير كان أولى .

ومنهم من ذهب إلى أنه ارتفع لتعريته من العوامل اللفظية (٢). وهو الصحيح هندي ، لأنّ التعري ثبت الرفع له بشرط أن يكون الاسم المُعَرّي قد رُكِبَ من وجه ما ، وذلك أن سيويه حكى أنهم يقولون : واحد واثنان وثلاثة وأربعة ، إذا عدوا ولم يقصدوا الأخبار بأسماء العدد ولا عنها وذلك مع التركيب بالعطف . فأن لم تعطف بعضها على بعض كانت موقوفة فقلت : واحد اثنان ثلاثة أربعة . وكذلك المبتدأ ارتفع لتعريه مع تركيبه بالإخبار عنه ، إذ قد ثبت أن التعري رافع (٣) .

وما زعم ابن كيسان من أن هذا المذهب يفسده كون ذلك مؤدياً إلى أن يكون وجود العامل أضعف من عدمه إن قدرّت أن التعرية عن عامل نصب أو خفض ، لأنّ التعرية تعمل رفعاً ووجود العامل الذي قدرّت التعرية عنه يعمل نصباً أو خفضاً ، وعامل الرفع أقوى من عامل النصب والخفض إذ قد يعمل النصب والخفض معنى الفعل وليس كذلك الرفع ، وأن قدرّت التعرية عن عامل رفع كان وجود العامل وعدمه سواء ، وإنما ينبغي أن يكون الشيء موجوداً أقوى منه معدوماً .

وهذا باطل لأننا لانعني بالتعرية أكثر من أن الاسم المبتدأ لا عامل له وإنما كان يلزم ما ذكرنا لو قدرنا أنه قد كان له عامل ثم حذف .

(١) وهو مذهب الكونيين ، الانصاف ، مسألة ه .

(٢) وهو مذهب المبرد ، وسيويه يرفع المبتدأ بالابتداء . الكتاب ١/٢٧٨ . المقتضب ٤/١٢٦ .

(٣) قال أبو حيان معقياً على كلام ابن عصفور : والذي ذهب إليه أن هذه الحركات ليست حركات إعراب بل مشبهة بها حدثت عند حصول التركيب العطف . الارتشاف ١٥٠ و

وفي الرفع أيضاً للخبر أربعة أقوال ، فمنهم من ذهب الى أنه مرفوع بالابتداء الذي ارتفع به المبتدأ^(١). وهذا لأبطل لأنه قد تقدم إبطال اعمال الابتداء . وأيضاً فإنه قد يؤدي الى اعمال عامل واحد ، وهو الابتداء ، في معمولين رفعاً من غير أن يكون أحدهما تابعاً للآخر وهما المبتدأ والخبر ، وذلك لا نظير له .

ومنهم من ذهب الى أن المبتدأ هو الرفع للخبر^(٢). وذلك باطل بدليلين : أحدهما أن المبتدأ قد يرفع فاعلاً نحو قولك : القائم أبوه ضاحك ، ولو كان رفعاً للخبر لأدّى ذلك الى اعمال عامل واحد في معمولين رفعاً من غير أن يكون أحدهما تابعاً للآخر ، وذلك لا نظير له كما تقدم [٦٤ ظ] والآخر أن المبتدأ قد يكون اسماً جامداً نحو زيد ، والعامل اذا كان غير منصرف لم يجوز تقديم معموله عليه ، والمبتدأ يجوز تقديم الخبر عليه ، فدل ذلك على أنه غير عامل فيه . والى هذا المذهب ذهب سيويه^(٣). لكنّه عندي باطل لما ذكرت لك .

ومنهم من ذهب الى أن الخبر يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً^(٣). ذلك أيضاً فاسد لأنه أيضاً يؤدي الى منع تقديم الخبر ، لأنه لا يتقدم الم معمول الا اذا كان العامل لفظاً منصرفاً ، ولا يردّ على هذا المذهب بأنه يؤدي الى اعمال عاملين في معمول واحد لأنه لا يجعل للابتداء عملاً على انفراد والمبتدأ كذلك ، بل يكونان اذا اجتماع العاملين في الخبر ويتزلازل عنده منزلة الشيء الواحد .

ومنهم من ذهب الى أن الرفع له تعريه من العوامل اللفظية ، وهو الصحيح عندي لأنه قد تقدم استقرار عمل الرفع للتعري في كلامهم .

(١) قال بذلك فريق من البصريين كما في الانصاف ، مسألة ٥ .

(٢) وهو مذهب الكوفيين وجماعة من البصريين منهم سيويه ، الكتاب ١/٢٧٨ ، الانصاف مسألة ٥ .

(٣) وهو مذهب المبرد وابن السراج ، المقتضب ٤٩/٢ ، ١٢/٤ ، ١٢٦ ، الأصول ١/١٨ .

يعرض في هذا الباب كثرة المبتدآت وذلك على وجهين ، أحدهما :
أن تذكر المبتدآت معرفة من ضمير يتصل بها ، فإذا كان كذلك فأنتك
تخبر عن المبتدأ الأخير بخبره ، وتجعل الجملة من المبتدأ والخبر في موضع خبر
المبتدأ الذي قبلها ، ثم تجعل هذه الجملة في موضع خبر المبتدأ الذي قبلها
حتى تنتهي الى المبتدأ الأول . وقد تقدم أنه لابد في الجملة من رابط فتأتي
بعد خبر المبتدأ الآخر بالروابط على عدد المبتدآت المخبر عنها بالجمع فيكون
ترتيب الروابط على حسب ترتيب المبتدآت في الذكر فتجعل أول الروابط لآخر
المبتدآت والذي يليه من الروابط للذي يلي الأقرب من المبتدآت ، وكذلك
سائر الروابط يكون الأمر فيها على حسب هذا الترتيب ، وذلك نحو قولك :
زيدٌ عمروٌ بكرٌ هندٌ ضاربتُهُ في دارِهِ من أجلِهِ . فهند مبتدأ وخبره ضاربتُهُ ،
وفيه ضمير يعود على هند مستتر والجملة من المبتدأ والخبر التي هي هندٌ ضاربتُهُ
في موضع خبر بكر ، والضمير المنصوب في ضاربتُهُ يعود عليه وبكر وخبره
في موضع خبر عمرو ، والعائد عليه الضمير الذي في دارِهِ ، وعمرو وخبره
في موضع خبر زيد ، والعائد عليه الضمير في قولك : من أجلِهِ ، فكل ذلك
جميع ما جاء من هذه المسائل ان طالت .

وتلخيص هذا النوع من المسائل لمن رام فهم معانيها أن تثبت المبتدأ الأخير
وتخبر عنه بخبره ، ثم تجعل بدل كل مضمير الظاهر الذي كان المضمير عائداً
عليه .

فإذا قيل : ما معنى قولك : زيدٌ عمروٌ بكرٌ هندٌ ضاربتُهُ في دارِهِ من
أجلِهِ ؟ قيل :

معنى ذلك : هندٌ ضاربتُهُ بكرٍ في دارِ عمرو من أجلِ زيدٍ (١)

والثاني من تكرار المبتدآت أن تضيف كل مبتدأ الى ضمير يعود على
المبتدأ الذي قبله ثم تجري المبتدأ الآخر مجراه ، ويكون هو وخبره في موضع

(١) وصف ابن السراج هذه التراكيب بأنها شيء قاسه النحويون ليتدرب به المتعلمون قال : ولا
أعرف له في كلام العرب نظيراً ، الأصول ٢٥/١ .

خبر ما قبله الى أن تنتهي الى المبتدأ الأول . ولا تحتاج في هذه المسائل الى ذكر ضمائر بعد الآخر لاقران كل مبتدأ بضمير يعود على المبتدأ الذي قبله، وذلك نحو قولك : / زيد عمه خاله أبوه قائم. فأبوه مبتدأ وقائم [٦٥] خبره ، والجملة في موضع خبر الاخ، والاخ وخبره في موضع خبر الخال، والخال وخبره في موضع خبر العم ، والعم وخبره في موضع خبر زيد . وكل جملة من هذه الجمل فيها ضمير يعود على المبتدأ الذي وقعت خبراً له ، وهو الضمير المضاف اليه المبتدأ .

وتلخيص هذا النوع من المسائل أن تضيف المبتدأ الآخر الى الذي قبله ، والذي قبله الى الذي قبله الى أن تنتهي الى المبتدأ الأول ثم تأتي بعد ذلك بالخبر . فإن قيل لك : ما معنى : زيد عمه خاله أخوه أبوه قائم ؟ فقل : معنى ذلك :

أبو أخي خال عم زيد قائم . وكذلك تفعل بهذا النوع من المسائل وان طالت .

واعلم أن المبتدأ لا يقتضي أزيد (١) من خبر واحد الا بالعطف ، نحو قولك :

زيد ركب وضاحك الا أن تريد أن الخبر مجموعهما لا كل واحد منهما على انفراده فيكون معنى قولك : زيد ضاحك ركب ، جامع للضحك والركوب في حين واحد ، فلا تحتاج الى عطف لأتهما خبران في اللفظ وبالنظر الى المعنى خبر واحد ، فمن ذلك قول العرب : حلوا حامض ، ألا ترى أن قولك : حلوا حامض ، نائب مناب مز ، حتى كأنك قلت : هذا مز (٢) . ومن ذلك قوله :

(١) ر : أكثر .

(٢) انظر المقرب : ١٨ (٧٩م) والتوضيح ١/٥٤ .

بنام بأحدى مُقْلَتَيْهِ وَبِتَقَى المنايا بأخرى فهو يَقْظَانُ هاجعُ (٦٦)
كأنه قال : فهو خبيث متحرّز ، أي فهو جامع للنوم واليقظة في حينٍ واحدٍ .
ومن ذلك قول الآخر :

٢٣٧ مَن يَكُ ذَا بَتٍ فِهَذَا بَتَّى مُقِظٌ مُصَيِّفٌ مُشْتَسَى (١)
أي فهذا كسائي صالحٌ للقيظِ والصيفِ والشتاءِ ، وصلاحيته لهذه الفصول
في حينٍ واحدٍ ، وكذلك قول الآخر :

٢٣٨ أَتَرْضَى بَأْتَا لَمْ تَجِفْ دِمَاؤُنَا وَهَذَا عُرُوسٌ بِالْيِمَامَةِ خَالِدٌ (٢)
ألا ترى أنَّ المشار اليه قد جمع في حينٍ واحدٍ أتمه خالد وأتمه عروس .
فهذا النوع هو الذي لا يحتاج فيه الى حرف العطف (وما عدا ذلك فلا بدّ
من حرف العطف (٣) .

-
- (١) نسب لرؤبة وألحق بديوانه . البت : الكساء وجمله مقيظا على السمة يريد مقيظ فيه . والصيف
قيل هو عند العرب فصل الربيع آذار ونيسان وأيار ثم بعده فصل القيظ : حزيران وتموز
وآب ثم الخريف ثم الشتاء . الكتاب ٢٥٨/١ ، مجاز القرآن ٢٤٧/٢ ، الأصول ١٠٥/١ ،
الصحاح واللسان : قيظ ، حمرة اللغة ٢٢/١ ، المعين ٥٦١/١ الديوان ١٨٩ .
(٢) يروي هذا الشاهد بنصب عروس على الحال من هذا ، ورفع على أنه خبر ولم أجد من نُسبه
لقاتل والظاهر أن الإشارة في البيت إلى موقعة اليمامة وما حدث من مقتل مالك بن نويرة البربوعي
وزواج خاله بامرأته . الأصول ١٠٤/١ ، شرح السيراني ٤/١ ، تنقيف اللسان ١٠٣ .
(٣) سقط ما بين القوسين من ر .

باب الاشتغال

الاشتغال هو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف أو ما جرى مجراه يعمل في ضميره أو في سببه ، ولو لم يعمل فيهما لعمل في الاسم الأول أو في موضعه .

فقولنا : فعل متصرف ، تحرز من غير المتصرف من نحو نعم وبش وأفعال التعجب وما جرى مجراها في عدم التصرف .

وقولنا : وما جرى مجراه ، الذي جرى مجراه هو اسم الفاعل واسم المفعول بمعنى الحال والاستقبال والأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل والمصدر الموضوع موضع الفعل نحو : ضرباً تريد : لضرب زيداً .

وقولنا: قد عمل في ضميره ، الضمير معلوم والسببي هو الاسم المضاف الى ضمير الاسم الأول مباشرة أو بواسطة. فالمباشرة: زيد ضربت غلامه ، والمضاف بواسطة: زيد ضربت غلام أخيه . والموصوف بما فيه ضمير الأول كقولك : زيد ضربت رجلاً يكرمه ، أو المعطوف عليه اسم قد اتصل به ضمير يعود على الأسم الأول عطف بيان نحو: زيد ضربت عمراً / أخاه ، إذا كان [٦٥ ظ] عمراً أخاً زيد .

أو المعطوف عليه اسم قد اتصل به ضمير الأول بالواو خاصة نحو : زيد ضربت رجلاً وأخاه ، فإن عطفت عليه بغير واو لم تجز المسألة لأنك إذا قلت : زيد ضربت رجلاً ثم أخاه كانت الجملة من قولك : ضربت رجلاً ، في موضع الخبر ولا ضمير يعود منها على المبتدأ ولا يعتد بالضمير الذي اتصل بالآخر ، لأنك عطفته بـ ثم ، و ثم تجعل الثاني بعد الأول بمهلة فكأنك قلت : زيد ضربت رجلاً ، واستقل الكلام ثم أخبرت بعد ذلك بضربك للأخ . فإذا قلت : زيد ضربت رجلاً وأخاه ، فليس كذلك لعدم المهلة في الواو ، كأنك قلت : زيد ضربت رجلاً مع أخيه .

وكذلك البدل لآته على تقدير تكرار العامل ، فإذا قلت : زيدٌ ضربتُ
 عمراً أخاه ، وجعلتُ الأخ بدلاً فكأنك قلت : زيدٌ ضربتُ رجلاً ضربتُ
 أخاهُ ، فتخلو الجملة التي هي في موضع الخبر من ضمير يعود على المبتدأ .
 وقولنا : ولو لم يعمل فيهما لعمل في الاسم الأول ، مثال ذلك : زيدٌ
 ضربتهُ ، وزيدٌ ضربتُ أخاهُ ، ألا ترى أن ضربتُ لو لم يعمل في الضمير
 ولا في الأخ لنصب زيداً ، فكنت تقول : زيداً ضربتُ .

وقولنا : أو في موضع الاسم المتقدم تحرز من : زيدٌ قامَ ، لأنَّ زيداً
 لم يكن يرتفع هنا بالحمل على فعل مضمر لكون قام عامل في موضعه لو
 كان فيه ظرف أو مجرور أو حال ولو لم يعمل في موضعه لم يصح له أن
 يُفسر لآته لا يُفسر إلا ما يصح له العمل به إما في اللفظ ، وإما في الموضع
 إلا أن الفعل إذا عمل في موضع الاسم لم يُفسر حتى يضاف إليه أمر آخر
 وهو أن يكون في الكلام ما يطلب الفعل كأدوات الاستفهام وشبهها ، مثال
 ذلك قوله تعالى : وإنَّ أحدٌ من المشركينَ استجاركَ فأَجِرْهُ (١) . وإذا
 عمل في اللفظ لم يحتاج إلى شيء من ذلك .

• • •

واعلم أنَّ الاسم الذي يشتغل عنه العامل لا يخلو أن يتقدّمه شيء أو لا
 يتقدّمه ، فإن لم يتقدّمه شيء ، فلا يخلو أن يكون العامل في الضمير أو السببي
 رفعاً أو نصباً أو جرّاً ، فإن عمل فيه رفعاً فالرفع على الابتداء ليس إلا ،
 نحو زيدٌ قامَ وزيدٌ قامَ أخوهُ ، وإن عمل نصباً أو خفضاً جاز في الاسم
 وجهان : الرفع على الابتداء والنصب على إضمار فعل . فالرفع على الابتداء
 أحسن لعدم تكلف الإضمار والنصب في بعض هذه المسائل أقوى منه في
 بعض ، فزيداً ضربتهُ أقوى من : زيداً ضربتُ أخاه ، وزيداً ضربتُ
 أخاه أحسن من : زيداً مررتُ بهِ ، وزيداً مررتُ بهِ ، أحسن من :

(١) التوبة : ٦ .

زيداً مررتُ بأخيه ، ألا ترى أنَّ تقدير الفعل في الوجهين الأخيرين :
لا بَسْتُ (زيداً مررتُ به ، وأحسنُ من هذا أن تقول : لقيتُ زيداً مررتُ
به ، لأنَّ المرور به أدلُّ على اللقاء) (١) منه على الملازمة .

قلت : فإن قيل : فهلاً أجزتم في الاسم إذا عمِل في ضمير أو سببه جرُّ
الخفض كما كان منصوباً إذا عمِل فيه النصب ؟

فالجواب : إنَّك لو خفضت فقلت : زيد مررتُ به ، على تقدير مررتُ
بزيد مررتُ به لادَّى ذلك إلى إضمار الخافض / وإبقاء عمله مع أنه [٦٦و]
أضعف العوامل ، وهذا لا يجوز فأن قلت : فهلاً قالوا : بزيد مررتُ
به ، ولم يُضمَر الخافض ؟

فالجواب : إنَّ الخافض قد يتنزل من الفعل منزلة الجزء منه لأنَّه يصل
إلى معموله كما يصل بهمزة النقل ، فكما لا يجوز إضمار بعض اللفظة وإبقاء
بعضها فكذا لا يجوز هذا . فلما تعدَّ خفض عدلوا إلى النصب بإضمار
فعل لقرب النصب من الخفض ، ألا ترى أنَّهما قد اشتركا في الضمير نحو
فركك : ضربتُك ومررتُ بك ، وأنَّ كلَّ واحد منهما فضله ، وأنَّ
المجرور في المعنى منصوب إذ لا فرق في المعنى بين قولك : مررتُ بزيد
ولقيتُ زيداً . هذا ما لم يدخل على العامل حرف من حروف الصدور
وهي ما للنافية وأدوات الاستفهام وأدوات الشرط وأدوات التحفيض وإنَّ
ولام الابتداء ولام القسم أو يقع صلة لموصول أو صفة لموصوف .

فأن دخل عليه شيء مما ذكرنا أو وقع في الموضعين الذين ذكرنا لم يجز إلا
الرفع على الابتداء وذلك فولك : زيدٌ ماضربته ، وزيدٌ أضربتُهُ ؟ وزيدٌ
إنَّ تُكرمه ، يُكرِمُك ، وزيدٌ إنَّه يُضربُهُ عمرو ، وزيدٌ ليضربنَّهُ
عمرو ، وزيدٌ هلاً ضربته ، وزيدٌ أنا رجلٌ يحبُّهُ ، وأذكرُ أن تُلدَّ
ناقَتُك أحبُّ إليك أم أنثى ؟

(١) سقط ما بين القوسين من ر .

جميع هذا وأشباهه مرفوعٌ أبداً على الابتداء ، وإنما لم يجز لهذه العوامل أن تفسر عاملاً في اسم لأنه لا يفسر إلا ما يصلح له العمل .

وكذلك الصفة والموصوف ، لأن الصفة والموصوف كالشيء الواحد ، فلو عملت الصفة في اسم متقدم على الموصوف لم يجز ، لأن ذلك يؤول إلى تقديم الصفة على الموصوف ، لأن تقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل ، وكذلك الصلة والموصول .

فإن كان العامل في الضمير أو السببي غير خبر ، وغير الخبر هو الأمر والنهي والدعاء أو اسم في هذا المعنى ، والاسم الذي في هذا المعنى المصدر الموضوع موضع الأمر كقولك : ضرباً زيداً ، تريد إضرب زيداً ، فإن كان كذلك فلا يخلو العامل أن يعمل في الضمير أو السببي رفعاً أو نصباً : أو خفضاً ، فإن كان قد عمل فيهما رفعاً جاز في الاسم وجهان : الرفع بالابتداء والنصب بإضمار فعل . مثال ذلك : أنت قم ، وانت لا تقم ، وزيد ليقم أخوه ، وعمرؤ لا يقم أخوه ، الأصل فيها ، ليقم أخوه ولا يقم عمرؤ ولا يقم أخوه ، فأضمر الفعل الأول لدلالة الثاني عليه ، إلا أن هذا الفعل المضمر لم تظهره العرب قط .

وإن عمل فيهما نصباً أو خفضاً جاز في الاسم وجهان : الرفع على الابتداء والنصب بإضمار فعل ، مثال ذلك : زيداً أضربه وعمرأ لا تشيعه ، وبكرأ رحمه الله . وكذلك حكمه مع الاسم الذي هو في معنى الأمر أو في معنى الدعاء كقولك زيداً ضرباً إياه ، وزيداً سقياً له ، تريد إضرب زيداً ، وسقى الله زيداً .

والحمل في هذا كله على الفعل أحسن منه على الابتداء ، لأن الأمر والنهي والدعاء لا يكون إلا بالفعل والخبر يكون بالفعل / وغيره فلذلك اختير [٦٦ظ] الحمل على إضمار فعل .

وزعم بعضهم أن الذي أوجب اختيار الحمل في هذا على إضمار فعل إنك إذا لم تحمل على الفعل ورفعت على الابتداء وقع موقع خبر المبتدأ مالميس بمحمل للصدق والكذب ، لأن هذه الأشياء غير محتملة للصدق والكذب فيضطر في ذلك إلى الحمل على الفعل . وهذا خطأ لما تبين قبل هذا من أن الخبر لا يشترط فيه ذلك أعني خبر المبتدأ ، ولا يحتاج إلى إضمار القول في: زيد إضربه وعمرو لا تشتمه ، وبكر غفر الله له ، وأمثال ذلك .

والنصب في بعض هذه المسائل أحسن منه في بعض على نحو ما تقدم في التأمل إذا كان خبراً . وكذلك الرفع أيضاً على إضمار فعل فاعل (عمل) (١) الفعل في ضميره رفعاً أحسن مما عمل الفعل في سببه رفعاً ، فالرفع في مثل: زيد ليقيم أحسن منه في مثل: زيد ليقيم أخوه ، كما كان النصب في قولك: زيداً إضربه . أحسن من النصب في قولك: زيداً إضرِبْ أخاه .

فإن قيل: لا شيء أجزتم رفع زيد بأضمار فعل في قولك: زيد ليقيم أخوه ، بفسره هذا الظاهر ، ولم يجزوا ذلك في: زيد قام ، وأمثاله؟ فالجواب: لأنه قد تقدم أن الفعل الذي يفسر إذا كان يعمل في موضع الاسم لا في الاسم بعينه لا يصح له التفسير إلا حيث يكون في الكلام مقوي لجنبه الفعلية ، فلما كان الأمر والنهي والدعاء قد قوى منه جانب الفعلية جاز في الاسم معها الرفع بأضمار فعل ولم يجز ذلك في الخبر لعدم المقوي لجانب الفعلية .

وينبغي أن تعلم أن الضمير والسببي إذا كانا مجرورين وكان موضعهما رفعاً حكم لهما بحكم المرفوع ، وذلك قولك: زيد سيربه ، وعمرو دخل إليه ، لا يجوز في زيد وعمرو إلا الرفع كما لا يجوز في قولك: زيد

(١) زيادة يقتضيها السياق .

ضُرِبَ وعمرُو أهينَ ، إلاّ الرفع وليس ذلك بمنزلة : زيداً مررتُ بهِ ، وزيداً دخلتُ إليه .

هذا حكم الاسم ما لم يتقدّمه شيءُ فإن تقدّمه شيءٌ فلا يخلو المتقدّم من أن يكون حرف عطف أو حرفاً هو بالفعل أولى ، أو حرفاً لا يليه إلا الفعل ظاهراً أو مضمراً فإن تقدّمه حرفٌ عطف فلا يخلو أنه يكون العطف به على جملة أسمية أو فعلية أو ذات وجهين .

فإن كان على جملة فعلية اختير في الاسم أن يكون محمولاً على إضمار فعل للمجانسة والمشاكلة . وإن كان بعد حرف العطف ، أمّا ، ترك الأمر على ما كان عليه قبل دخول حرف العطف لأن إمّا من حروف الصدور فكانت الجملة بعدها مستأنفة وإن كان بعد حرف العطف ، اذا ، التي للمفاجأة لم يعجز في الاسم إلا الرفع على الابتداء ، لأنّ إذا التي للمفاجأة لا يقع بعدها الفعل وإنما يقع بعدها المبدأ .

* * *

وإذا حملت الاسم على إضمار فعلٍ كان على حسب الضمير أو السببي ، فإن كانا مرفوعين أو في موضع رفع رفعت ، وإن كانا منصوبين أو مخفوضين نصبت ، وذلك قولك : قامَ زيدٌ وعمرُو أكرمته ، وقامَ زيدٌ وعمرُو مررتُ بهِ / فالرفع والنصب والاختيار النصب ، لكونه محمولاً على الفعل وقامَ زيدٌ وعمرُو سيربهِ أو ضُرِبَ ، وقامَ زيدٌ وعمرُو ضُرِبَ أخوه أو مرّ بغلاميه ، فالرفع على إضمار فعلٍ والرفع على الابتداء والرفع على إضمار فعلٍ هو المختار لما قدّمنا من المشاكلة ، فلا سبيل إلى النصب .

وإن كان العطف على جملة اسميّة كان الأمر على ما كان عليه قبل أن يتقدّم الاسم شيء بل يزيد حسناً للمشاكلة .

فإن كان العطف على جملة ذات وجهين فلا يخلو أن يتقدّر العطف على الجملة الاسمية أو الفعلية ، فإن قدّرت العطف على الفعلية كان الاختيار الحمل

على إضمار فعل ، فإن قدرت العطف على الجملة الاسمية فالاختيار في الاسم أن يكون على حسبه لو لم يتقدمه شيء .

• • •

واختلف الناس في جملة الاشتغال اذا كانت معطوفة على جملة صغرى ، فمذهب السيرافي (١) أنه لا بد في الجملة في ضمير يعود على المبتدأ لأن الجملة الصغرى في موضع خبر المبتدأ ، فإذا عطفت عليها جملة الاشتغال كانت شريكها في كونها خبراً للمبتدأ ، لأن المعطوف شريك المعطوف عليه . فلما كانت شريكها احتيج فيها إلى رابط . لأن خبر المبتدأ اذا كان جملة احتيج فيها إلى رابط فلا يجوز : زيد ضربته وعمراً أكرمه ، على أن تقدّر عمراً أكرمه ، خبراً عن زيد حتى يكون في الجملة ضمير يعود على زيد يربطه بها ، فتقول : زيد ضربته وعمراً أكرمه بسببه أو من أجله أو في داره ، وشبه ذلك .

وهذا الذي ذهب اليه ليس بشيء ، لأن القراء قد أجمعوا على نصب السماء من قوله عز اسمه : والسماء رفعها ووضع الميزان (٢) . مع أنه ليس في رفعها ضمير يعود على النجم والشجر . فاجماعهم على النصب دليل على بطلان (قول) (٣) من قال : إن النصب في هذا وأمثاله ضعيف .

وغيره من أئمة النحويين حكوا أن الاختيار في مثل هذا النصب ولم يشترطوا ضميراً . فإن احتج عنه بأن قال : إن سيئويه لم يتعرض لأصلاح اللفظ ، ونظير هذا قول أبي القاسم : لو قلت : مررت به الكريم ، على أن تجعله نعتاً له لم يجز ولكن إن جعلته بدلاً جاز ، وهو لا يجوز أن يكون نعتاً ولا بدلاً فلم (٤)

(١) هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ، ولد بسيراف في فارس وقدم إلى بغداد فولد

القضاء بها . أخذ القراءات عن ابن مجاهد واللغة عن ابن دريد والنحو عن ابن السراج وغيره .

توفي ببغداد عام ٨٣٦هـ . ترجمه ابن الديم ٩٣ ، القفطي ٣١٣/١ ، ياقوت ٤٧/١ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) الرحمن : ٧ .

(٤) ج : فلا .

بتعرض لاصلاح اللفظ . فيقال له : هذا الذي تزعمه باطل ، اذ لو كان هذا
لنبه عليه سيبويه وغيره من الأئمة في موضع من الاشتغال .

ومنهم من ذهب إلى أن جملة الاشتغال ان كانت معطوفة بالواو لم يحتج
فيها إلى ضمير لكون الواو بمعنى مع كأنك قلت في : زيدٌ ضربتهُ وعمرأُ أكرمته
زيدٌ جمعتُ بينَ ضربهِ واكرامِ عمرو . واذا كان هذا لم تحتج الجملة المعطوفة
إلى رابط لتلبسها بالجملة المعطوفة عليها فكأنتهما جملة واحدة ، والجملة الواحدة
يعني فيها ضمير واحد . وهذا فاسد . لأنَّ يونس وغيره من أئمة النحويين حكوا
أنَّ / الأمر في الواو كالأمر في غيرها من حروف العطف في اختيار النصب [٦٧ظ]
وان خلت الجملة من ضمير .

وذهب الفارسي إلى أنَّ النصب يختار (١) وان كان العطف على الجملة الكبرى
وذلك أنَّ الواو قد تقدمها (٢) جملتان ، فأن لحظت المشاكلة بين الجملة الكبرى
وجملة الاشتغال كان المختار الرفع على الابتداء ، وان لحظت المشاكلة بين
الجملة الصغرى وبين جملة الاشتغال فالاختيار الحمل على اضممار فعل .

ولا يلزم أن تقع تشاكل بين الجملة الصغرى وبين جملة الاشتغال حتى تكون
معطوفة عليها بل قد تلحظ المشاكلة ولا عطف بدليل قولهم : أكلت السمكةَ
حتى رأسها اكلته ، فقد شاكلوا بين الجملتين وليس ثمَّ حرف عطف ، لأنَّ
حتى لاتعطف الجملة وانما تعطف المفردات .

وهذا أسدُّ المذاهب في هذه المسألة وهو الذي يعضده كلام العرب .
وان كان المتقدم حرفاً هو بالفعل أولى كان المختار الحمل على اضممار فعل .

والحرف التي هي بالفعل أولى أدوات الاستفهام وما ولا النافيتان .
فان قيل : فلاي شيء كانت بالفعل أولى ؟ فنقول : لشبهها بأدوات الجزاء وذلك
أنَّ الفعل بعدها غير موجب كما هو بعد أدوات الجزاء .

(١) ر : مختار .

(٢) ر : بتقدمها .

ولأدوات الاستفهام وجهان من الشبه زائدان لما ذكر اختصاص به دون ما ولا وهما أن الفعل بعدها غير محتمل للصدق والكذب ، وأنها قد تضمن معنى الضرب فتجزم الجواب فتقول : أين يبتك أزرّك ؟ فلما أشبهت لأدوات الجزاء كانت أولى بطلب الفعل من طلب الاسم .

ولم يلزم بعدها الفعل كما لزم بعد أدوات الجزاء لأنّ المشبه بالشيء لا يقوى قوة ما شبه به . فإن وقع بعدها الاسم (اختير فيه الحمل على اضممار فعل لا ذكرنا ويكون الاسم على حسب الضمير أو السببي .

فإن كان الاسم (١) الذي اشتغل عنه الفعل اسم استفهام فلا يخلو أن يكون العامل قد عمل في الضمير أو السببي رفعاً أو نصباً . فإن كان قد عمل رفعاً فهو مرفوع على الابتداء ولا يجوز أن يكون فاعلاً لأنّه لا يخلو أن يكون الفعل قبل اسم الاستفهام أو بعده ، فقبله لا يتصور لأنّ الاستفهام له صدر الكلام ولا يجوز أن يقدّر بعده لأنّ الفاعل لا يعمل فيما بعده .

وان كان قد عمل فيه نصباً أو خفضاً جاز فيه وجهان : الرفع والنصب . وفيه خلاف بين سيويه والأخفش .

فسيويه يختار فيه الرفع ، ويشبهه : «زيد ضربته» (٢) ، والأخفش يختار فيه النصب ويجريه مجرى : زيداً ضربته . وهذا الذي ذهب اليه أبو الحسن ليس بشيء لأنّ القياس يرد عليه ، لأنّ الاستفهام لا تتقدمه أداة تشبه الجزاء كما كان كذلك في : أزيداً ضربته ، فلا مسوغ اذن لاختيار اضممار الفعل .

وليس من أدوات الاستفهام ما إذا اجتمع بعده الاسم والفعل يلزمه الاسم في فصيح الكلام الا الحمزة ، وسبب ذلك أنها أمّ الباب ، فلذلك اتسع فيها . ودليل ذلك أنها تدخل على أخواتها ولا تدخل / أخواتها عليها [٦٨ و] ولا يجوز أن يلي الاسم أداة استفهام (٣) ما عدا الحمزة الا في ضرورة تقول :

(١) سقط ما بين القوسين من ر. (٢) الكتاب ٥٤/١ . (٣) ج : الاستفهام .

أزيدُ فامَ ؟ في فصيح الكلام ، ولا يقال : هل زيدُ فامَ ؟ إلا في ضرورة (بل
الفصيح : هل قام زيد ؟ (١) .

وأما ما ولا فليسا كذلك ، بل يليهما الاسم تارةً والفعل أخرى ، وسبب
ذلك أنهما لم يقويا على طلب الفعل قوة أدوات الاستفهام لضعف شبههما بأدوات
الشرط وقوة شبه أدوات الاستفهام كما تقدم .

وهذا ما لم (٢) يفصل بين الاستفهام وما ولا والاسم الذي اشتغل عنه الفعل فاصلٌ
غير ظرف ولا مجرور فإن فصل بينهما فلا يجوز في الاسم إلا ما كان يجوز
قبل دخول ما ولا وذلك قولك : أنت (٣) زيدُ ضربتهُ وما أنت زيدُ ضربتهُ ،
الاختيار في المسألتين الرفع كما كان لو لم تدخل عليه الهزة وما .

فإن كان المتقدم حرفاً لا يليه إلا الفعل ، والذي لا يليه إلا الفعل قسمان :
قسم يليه الفعل أبداً ظاهراً ولا يجوز غير ذلك مثل السين وسوف وقد وأشباههما ،
وهذا القسم ليس له مدخل في هذا الباب . وقسم يليه الفعل ظاهراً ومضمرأ
مثل أدوات الجزاء وأدوات التحضيض وظرف الزمان المستقبل ، فإن الاسم
بعدها لا يكون أبداً إلا على اضممار فعل على حسب الضمير أو السببي نحو : إن
زيداً ضربتهُ ضربتكَ وهلا زيداً ضربتهُ ، وإذا زيداً ضربتهُ ضربتكَ .
وأدوات الجزاء إذا وقع بعدها الاسم والفعل فلا يليها الاسم إلا في ضرورة ،
قال الشاعر :

٢٣٩ صَعْدَةُ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ أَيْنَمَا الرِّيحُ تَمِيلُهَا تَمِيلُ (٤)

وقال الآخر :

(١) ما بين القوسين مشطوب عليه في ر .

(٢) ر : هذا . (٣) ج ، ر : أنت ، وهو تحريف .

(٤) لكعب بن جعيل يصف امرأة . الصمدة : القناة التي تثبت مستوية ، الحائر : المطنن من

الأرض يستقر فيه الماء فيتحير . الكتاب ٤٥٨/١ ، معاني القرآن ٩٧/١ ، المقتضب ٧٥/٢ ،

ابن الشجري ٣٣٢/١ ، ٣٤٧/٢ ، الانصاف ٣٢٥ ، الخزانة ٤٥٧/١ .

٢٤٠ فمتى واغل^١ ينُبُهُمُ ... (١)

فقدّم الاسم ضرورة .

الا في هذه إن من بين سائر أخواتها لأنها أمّ الباب ، ويشترط في الفعل الواقع بعدها أن يكون ماضياً فإنّ الاسم يليها في فصيح الكلام . قال الله تعالى : وان أحد من المشركين استجاركَ فأجره^(٢) . فإن كان الفعل مستقبلاً لم يلها إلا في (٣) ضرورة كسائر أخواتها .

وفي رفع الاسم الواقع بعد اذا خلاف بين سيبويه والأخفش . وقد تقدّم في باب الابتداء . وأما أدوات التحضيض فيقع الاسم بعدها في فصيح الكلام ، لأنها لم تقو قوة أدوات الجزاء ، لأنّ أدوات الجزاء طالبة للفعل من طريق المعنى كأدوات التحضيض ، وتزيد عليها بأنّ لها طلباً من طريق العمل . فإن كانت جملة الاشتغال جواب سؤال اختير فيها أن تكون مناسبة للسؤال جارية على حدة ، ان كان المسؤول عنه مرفوعاً رفعت وان كان منصوباً نصبت وان كان مخفوضاً خفضت . هذا مذهب سيبويه (٤) .

ومذهب أبي الحسن : ان لاحظت الجملة الكبرى (٥) كان الجواب على حدها وان لاحظت الصغرى كان الجواب أيضاً على حدها ، وهذا ليس بشيء ، لأنّ السؤال هو عن الجملة كلها بأسرها .

* * *

واعلم أنّه لا يجوز أن يتعدّى فعل المضمر المتصل إلى مضمره المتصل نحو : ضربتني وضربتكَ ، وزيدٌ ضربهُ ، يعني ضرب نفسه ، ولا فعل / الظاهر [٦٨ ظ]

(١) تناسه : فمتى واغل ينهبهم يحيوه وتمطف عليه كأس الساق

وهو لعدي بن زيد المبادي . الواغل : الذي يدخل على الشرب ولم يدع ، ينهبهم : ينزلهم .

الكتاب ٤٥٨/١ ، المقتضب ٧٥/٢ ، حسانة البحر ١٤٠ ، ابن الشجري ٣٣٢/١ ،

، الانصاف ٣٢٥ ، الخزائن ٤٥٦/١ ، الديوان ١٥٦ .

(٢) التوبه : ج : الا ضرورة

(٤) الكتاب ٤٨/١ سقطت (الكبرى) من ج .

إلى مضمره المتصل نحو : ضربهُ زيدٌ ، يعني ضربَ نفسه ، إلا في باب ظننتُ وفقدتُ وعدمتُ نحو ظننتُني قائماً ، وظننتُك قائماً ، يعني ظننتُ نفسي وظننتُ نفسك . وزيدٌ ظنهُ قائماً ، وفقدتُني وفقدتُك وعدمتُني وعدمتُك ، يعني فقدتُ نفسي وفقدتُ نفسك وعدمتُ نفسي وعدمتُ نفسك وزيدٌ فقدتهُ وعدمهُ فقد فقدتُ نفسه وعديمها .

ولا يجوز أيضاً أن يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ظاهره في باب من الأبواب نحو : زيداً ضربَ زيداً ظنَّ قائماً ، يعني ضربَ نفسه وظنَّ نفسه قائماً والسبب في امتناع تعدى فعل المضمر المتصل إلى مضمره المتصل ، وفعل الظاهر إلى مضمره المتصل أنَّ الفاعل يصير هو المفعول في المعنى ، وذلك متنافض إلا في باب الظنِّ والفقد والعدم فأنَّه يسوغ ، وسبب ذلك أنَّ المفعول الأول من مفعولي الظنِّ وأخواته ليس بمفعول في الحقيقة ، وإنَّما هو مفعول في اللفظ فقط ، وإنَّما المفعول على الحقيقة مضمون الجملة ، فإن أردتَ ذلك المعنى المتقدم قلت : ضربَ زيدٌ نفسه .

وجاز هذا لأنَّ العرب تُجرى النفس مجرى الأجنيبي وكذلك تفعل في المضمر المنفصل أجرته مجرى الأجنيبي فتقول : إياهُ ضربَ زيدٌ ، فجاز أن يكون الفاعل هو المفعول في باب الظنِّ والفقد والعدم ، لأنَّ الكلام في هذه الأبواب محمول على معناه ، ألا ترى أنَّ المعنى : فقدتُني غيري ، وعدمتُني غيري ، وظننتُني غيري ، ولا يتصور أن يكون هو (١) الفاعل لنفسه لأنَّه من حيث أن يكون مفقوداً يلزمه أن يكون معدوماً ومن حيث أنه يكون فاقداً يلزمه أن يكون موجوداً وليس كذلك : ضربتُني ، لأنَّ الضاربَ هو المضروب لفظاً ومعنى ، فلذلك تعذر ضربتُني وأشابهه .

وامتنع تعدى فعل المضمر إلى الظاهر في جميع الأبواب لما يؤدي إليه في لزوم المفعول فيعود عليه الضمير فيخرج بذلك عن بابهِ لأنَّه فضلة ،

(١) في ر : هذا ، وكذلك هو في نسخة بمحاشية ج .

والفضلات لا تلزم فعلى هذا كل مسألة تؤدي في الاشتغال إلى تعدى فعل المضمر المتصل إلى مضمره المتصل أو فعل الظاهر إلى مضمره المتصل لا يجوز إلا في باب الظن والفقد والعدم . وكل مسألة تؤدي إلى تعدى فعل المضمر المتصل إلى ظاهره لا تجوز في باب من الأبواب نحو : زيداً ضربته .

فجملته الأمر أن تقول : الفعل الذى اشتغل عن الاسم لا يخلو أن يكون من الابواب المستثنيات أو من غيرها ، فأن كان من غيرها فلا يخلو الاسم الذى اشتغل عنه الفعل من أن يكون له ضمير واحد أو سببي واحد أو ضميران أو سببيان أو ضمير وسببي .

فإن كان له ضمير واحد حماته عليه نحو : زيداً ضربت أخاه ، فأن كان له سببان حملته على أيتهما شئت نحو : أزيداً ضرب أخوه أباه ، وأزيد ضرب أخوه أباه ؟ وإن كان له ضمير وسببي فلا يخلو أن يكون الضمير متصلاً أو منفصلاً ، فأن كان منفصلاً حملت على أيتهما شئت، نحو : [٦٩] أزيداً إياه ضرب إياه أخوه ؟ وأزيداً (١) إياه ضرب أخوه ؛ لأن الضمير

المنفصل (٢) يجرى مجرى السببي في جميع هذه المسائل ، وإن كان الضمير متصلاً حملت عليه ولا يجوز حمله على السببي ، فمثال ذلك - والضمير منصوب - أزيداً ضربته أخوه ؟ ومثاله - والضمير مرفوع - أزيداً (٣) ضرب أخاه ؟ وأما قول ليبد : ٢٤١ فأن أنت لم ينفعك علمك فانتسب لعلك تهديك القرون الأولى (٤)

(١) ر : أزيدا ، وهو تحريف .

(٢) ج : المصل ، وهو تحريف ، (٣) ج ، ر : أزيدا ، وهو تحريف .

(٤) الشاهد من قصيدة في رثاء النعمان بن المنذر . ورواية الديوان : لم تصدقك نفسك . والمدنى : إن لم تصدقك نفسك عن هذه الأخبار أخبار الدين مضوا فانتسب أي قل : أين فلان ابن فلان ؟ أبيات المعاني ١٢١١ ، الشعر والشعراء ٢٧٩ ، آمالي المرتضى ١١٩/١ ، المعني ٢٩١/١ ، شواهد المغني ٥٥ ، الخزائن ٣٣٩/١ ، شواهد الكشاف ٢٢٣ ، الديوان ٢٥٥ .

والفضلات لاتلزم فعلى هذا كل مسألة تؤدي في الاشتغال إلى تعدى فعل الضمير المتصل إلى مضمرة المتصل او فعل الظاهر إلى مضمرة المتصل لايجوز الا في باب الظن والفقد والعدم . وكل مسألة تؤدي إلى تعدى فعل الضمير المتصل إلى ظاهره لاتجوز في باب من الأبواب نحو : زيدا ضربته .

فجملة الأمر أن تقول : الفعل الذى اشتغل عن الاسم لا يخلو أن يكون من الابواب المستثنيات أو من غيرها ، فإن كان من غيرها فلا يخلو الاسم الذى اشتغل عنه الفعل من أن يكون له ضمير واحد أو سببي واحد أو ضميران أو سببيان أو ضمير وسببي .

فإن كان له ضمير واحد حماته عليه نحو : زيدا ضربت أخاه ، فإن كان له سببان حملته على أيتهما شئت نحو : أزيذا ضرب أخوه أباه ، وأزيد ضرب أخوه أباه ؟ وإن كان له ضمير وسببي فلا يخلو أن يكون الضمير متصلا أو منفصلا ، فإن كان منفصلا حملت/على أيتهما شئت، نحو : [٦٩و] أزيذا إياه ضرب إياه أخوه ؟ وأزيد(١) إياه ضرب أخوه ؛ لأن الضمير

المنفصل (٢) يجرى مجرى السببي في جميع هذه المسائل ٥
وان كان الضمير متصلا حملت عليه ولا يجوز حمله على السببي ، فمثال ذلك - والضمير منصوب - أزيذا ضربته أخوه ؟ ومثاله - والضمير مرفوع - أزيد(٣) ضرب أخاه ؟ وأما قول لبيد :
٢٤١ فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب لهلك تهديك القرون الأولى(٤)

(١) ر : ازيذا ، وهو تحريف .

(٢) ج : المصل ، وهو تحريف ، (٣) ج ، ر : ازيذا ، وهو تحريف .

(٤) الشاهد من قصيدة في رثاء النعمان بن المنذر . ورواية الديوان :
لم تصدقك نفسك . والمثنى : ان لم تصدقك نفسك عن هذه الأخبار أخبار الذين مضوا
فانتسب أي قل : أين فلان ابن فلان ؟ آيات المعاني ١٢١١ ، الشعر والشعراء ٢٧٩ ،
آبالي المرتضى ١١٩/١ ، العيني ٢٩١/١ ، شواهد المغني ٥٥ ، الخزاعة ٣٣٩/١ ،
شواهد الكشاف ٢٢٣ ، الديوان ٢٥٥ .

فلم يحمل أنتَ على علمك ، لأنه لو فعل ذلك لأدى إلى تعدّي فعل المضمّر المتّصل إلى ضميره المنفصل (١) ، ألا ترى أنك لو وضعت «أنتَ» موضع علمك لكانَ التقديرُ فأن لم ينفعك .

ولا يجوز أيضاً حمّله على الكاف في ينفعك لأنه لو فعل ذلك لنصب فقال : فأن إيتاك ، فلم يبقَ إلاّ أن يكون محمولاً على إضمّار فعل لفهم المعنى ، فتكون المسألة خارجة عن باب الاشتغال ، كأنه قال : فأن ظلت لم ينفعك علمك ، فأضمّر لفهم المعنى وبرز الضمير ١١ استتر الفعل فقال : إن أنتَ . فأن كان له ضمير ان فلا يخلو أن يكونا متّصلين أو منفصلين أو يكون أحدهما متّصلاً والآخر منفصلاً ، فأن كانا متّصلين فلا تجوز المسألة لا تقدّم من أن فعل الضمير المتّصل لا يتعدّى إلى مضمّره المتّصل الا في الأبواب المذكورة ، وان كانا منفصلين حملت على أيّهما شئت نحو : أزيد إيتاه لم يضربه إلا هو .

وإن كان أحدهما متّصلاً والآخر منفصلاً حملت على المتّصل نحو : أزيداً لم يضربه إلا هو وأزيداً لم يضرب عمروا إلا إيتاه ؟

وإن كان الفعل الذي اشتغل عن الاسم من الأفعال المستثناة فلا يخلو الاسم الذي اشتغل عنه الفعل من أن يكون له ضميرٌ واحدٌ أو سببي واحدٌ أو ضميران ، أو سببيان أو ضمير وسببي .

فأن كان له ضمير واحد حملت عليه نحو : أزيداً ظننته قائماً ، وإن كان له سببي واحد حملت أيضاً عليه ، مثال ذلك : أزيداً ظننت أباه قائماً ، وإن كان له سببيان حملت على أيّهما شئت نحو : أزيداً ظن أخاه أبوه قائماً ، وإن كان له ضميرٌ وسببي فلا يخلو أن يكون الضمير متّصلاً ومنفصلاً . فأن كان متّصلاً فلا يخلو أن يكون مرفوعاً أو منصوباً ، فأن كان منصوباً حملت على أيّهما شئت ، مثال ذلك : أزيداً ظنّه أخوه قائماً ، وإن كان

(١) ج ، ر : المتصل ، وهو تحريف .

الضمير مرفوعاً حملت عليه ولا يجوز الحمل على السببي أصلاً ، مثال ذلك :
أزیداً ظن أخاه قائماً . وإن كان منفصلاً حملت على أيتهما شئت ، مثال
ذلك : أزیداً لم يظن أخاه الا هو قائماً .

وإن كان له ضميران فلا يخلو من أن يكونا متصلين أو منفصلين أو أحدهما
متصلاً والآخر منفصلاً ، فأن كانا متصلين حملت على المرفوع ولا يجوز
الحمل على المنصوب مثال ذلك : أزیداً ظنه قائماً ، وإن كانا منفصلين
حملت على أيتهما شئت ، ، مثال ذلك : أزیداً إياه لم يظن الا هو قائماً .
وإن كان أحدهما متصلاً والآخر /منفصلاً فلا يخلو من أن يكون المتصل [٦٩ظ]
مرفوعاً أو منصوباً ، فأن كان منصوباً حملت أيتهما شئت ، مثال ذلك :
أزیداً لم يظنه الا هو قائماً . وإن كان مرفوعاً حملت عليه ولا يجوز الحمل
على غيره ، مثال ذلك : أزیداً لم يظن الا إياه قائماً .

وتعتبر هذه المسائل بأن تضع الاسم الذى اشتغل عنه الفعل موضع ماحملته
عليه إن أمكن ، وإن لم يمكن حذفت ماحملته عليه وتركته في موضعه ونويت
به التأخير ، فأن جازت المسألة بعد ذلك فهي جائزة قبله والا فهي ممنوعة .

باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر

فيرتفع المبتدأ على أنه اسمها ويتنصب الخبر على أنه خبرها وهي : كان وأمسى وأصبح وأضحى وظلّ وبات وصار وآض وقعد في قولهم : شحذت شقيرته حتى قعدت كأنها حربة (١) ، وليس وما زال وما انفك وما فتيه وما برح وما دامّ وغدا وراح وجاءت في قولهم : ما جاءت حاجتك (٢) . وزاد بعضُ البغداديين في هذا الباب ماوئيّ ، لأنّ معناها كعني مازال ، وذلك ؛ : ماوئيّ زيد قائماً ، أي ما فترعن القيام ، ولذلك ألحقها بها (٣) .

وهذا لا يلزم لأنّ الفعل قد يكون بمعنى فعل آخر ولا يكون حكمه كحكمه . ألا ترى أنّ ظلّ زيد قائماً معناه : أقام زيد قائماً النهار كله . ولا تجعل (٤) العرب لأقام اسماً وخبراً كما فعلت ذلك بظلّ .

ومما يدلّ على أنّها ليست من أخوات كان أنّه لا يقال : ماوئيّ زيد قائم ، فالترام التنكير في قائم وأمثاله دليل على انتصابه على الحال .

وزاد الكوفيون في أفعال هذا الباب مررت ، إذا لم تردّ بها المرور الذي هو انتقال الخطى بل تكون بمنزلة كان ، وذلك نحو قولك : مررت بهذا الأمر صحيحاً ، أي كان هذا الأمر صحيحاً عندي . (٥)

وذلك لاحقة فيه ، لأنّ المرور هنا متجاوز فيه كأنه قال : مرّ خاطري بهذا الأمر صحيحاً ، ويكون انتصاب صحيحاً على أنّه حال . وكذلك لا يجوز تعريف المنصوب بعدها إلا أن يكون من الصفات التي يجوز فيها القطع فتنبص إذ ذاك بفعل مضمر نحو : مررت بزيد المسكين ، ومررت به الشجاع .

(١) حكاها ابن الأعرابي ، التهذيب ٢٠١/١ ، اللسان : قد . شرح السج ٦٥٣

(٢) قيل أول من قالها الخوارج لابن عباس حين أرسله علي إليهم ، ويؤيد برفع حاجتك . الكتاب ٢٤/١ ، مع الموامع ١١٢/١ .

(٣) مع الموامع ١١٢/١ . (٤) ر : ولم .

(٥) ج : عنه ، وهو تحريف .

وكذلك ألحقوا بأفعال هذا الباب الفعل المكرر نحو : لئن ضربتهُ
لتضربتهُ الكريمَ ، ولئن أكرمتهُ لتكرمتهُ العاقلَ ، فجعلوا الكريم
والعاقل وأمثالهما منتصبة على أنها أخبار للفعل المكرر ، وذلك لاحتاجة فيه ،
لاحتمال أن يكون الاسم المنصوب بدلا من مفعول الفعل ، فأن استدلوا
بأنه لو كان بدلا لم يلزم الاتيان به قيل لهم : ربّ تابع لازم نحو : الجماء
الغفير (١) ، ألا ترى أن الغفير تابع الجماء أيّدا ولا تجيء إلا كذلك .
وكذلك ألحقوا بأفعال هذا الباب اسم الإشارة في نحو : هذا زيد قائما
وجعلوا ، هذا ، ، تقريبا وزيدا اسم التقريب ، وقائما خبر التقريب (٢) ،
واستدلوا على ذلك بأنك قد تقول : هذا زيد قائما ، لمن يقطع بأنه / قد [٧٠] و
علم أن المشار اليه زيد ، لأنّ الخبر انما يكون مجهولا عند المخاطب ، وحيث
يكون مفيدا . (٣) ومما يبيّن ذلك قوله تعالى : هذا بعلي شيخا (٤) . ألا ترى
أنها لم ترد أن تعلم المخاطبين أن المشار اليه بعلي وانما أرادت أن تنبههم على
شيخوخته (٥) . قالوا : فدلّ ذلك على صحة ما قلناه .
وهذا الذي ذهبوا اليه فاسد ، لأنّ هذا اسم فلا بد أن يكون له موضع من
الأعراب ، وعلى مذهبهم لا موضع له من الأعراب .
فإن قيل : فكيف جعلتم اسم الإشارة مبتدأ وما بعده خبرا وليس المعنى
على ذلك ؟ فالجواب : إن الكلام إذا ذاك محمول على معناه فأنك إذا قلت :
هذا زيد قائما ، فاللفظ على الأخبار عن المشار اليه بزيد والكلام محمول
على معنى تنبيه لزيد وربّ كلام صورته لفظ (٦) على خلاف معناه نحو :
غفر الله لزيد ، فإنّ لفظه لفظ الخبر والمعنى على الدعاء . وكذلك اتقى
الله امرو فعل خيرا يثب عليه لفظه لفظ الخبر ومعناه معنى الأمر ،

(١) يقال : جاؤا الجماء الغفير ، أي بجماعتهم الشريف والوضيع .

(٢) انظر معاني القرآن ١٢/١ ، ٥٥ ، مجالس ثلث ٤٢ ، ٣٥٩ .

(٣) ر : مبتدأ ، وهو تحريف ، (٤) هود : ٧٢ .

(٥) ح ، ر : شيخه ، وهو تحريف . (٦) ر : لفظه .

وكذلك قوله تعالى : فليمدد^د له الرحمن^د مدداً^(١)، اللفظ لفظ الأمر ومعناه الخبر ، فكذلك : هذا زيد^د ، لفظه لفظ الأخبار عن هذا بزيد ومعناه معنى الأمر بالتنبيه إلى زيد في حال ما .

ومما يدل أيضاً على أن المنصوب حال التزام التنكير فيه ، ولو كان خبراً لسمع من كلامهم معرفة ، وما أجازوه من الأتيان به معرفة نحو هذا زيد^د القائم^د ، لا يلتفت إليه لانتهم انما قالوه بالقياس .

فالذي يثبت من هذا الباب قد قدمناه أولاً وهي أفعال كلها بلا خلاف إلا ليس فإن فيها خلافاً . فمذهب الفارسي ومن أخذ بمذهبه أنها حرف ، واستدل على ذلك بأنها لامصدر لها ولا تنصرف ، وأنها ليست على أوزان الأفعال (٢) . وذلك كله لاحجة فيه . أما كونها لا تنصرف وكونها لامصدر لها فأنه قد وجد من الأفعال ما هو بهذه الصورة نحو التعجب في مثل : ما أحسنَ زيداً ، ألا ترى أنه لامصدر له وأنه لا يتصرف ، وقد سلم الخصم مع ذلك أنه فعل لقيام الدليل عليه ، وسندكر ذلك في موضعه .
وأما كونها ليست على وزن الفعل في اللفظ فأنه يحتمل أن تكون مخففة من فعيل فتكون في الأصل ليس^د نحو : صيد^د البعير^(٣) ، وفعيل قد تخفف فيقال : فعيل^د ، قال الشاعر :

٢٤٢ لو شهد^د عاداً في زمان^د عاد^د لابتزها مبارك^د الجيلاد^(٤)

(١) مريم : ٧٥ .

(٢) سب الزباجي هذا الرأي للكوفيين ونقل احتجاج البصريين لمذهبهم وليس في إيضاح الفارسي ما يشير إلى هذا الرأي . الايامات ٧ .

(٣) صيد من الصيد وهو داء يكون في راس البعير .

(٤) لم أجد نسبة هذا الرجز لقائل ، واستشهد به سيويه لترك صرف عاد على معنى القبيلة وروايته (عاد) من غير تنوين . و اراد مبارك الجلا د : وسط الحرب ومعظمها واصله من مبارك الابل . ابتزها : سلبها . يريد ان المدوح لو شهد عاداً - على قوتها - لظهر عليها وغلبها . الكتاب ٢/ ٢٧ ، الخصائص ٢/ ٣٣٨ ، المخصص ١٧/ ٤٢ .

والترزم فيها التخفيف لثقل الكسرة في الياء ، ولا يمكن ان تكون فَعَلَ في الأصل لأنَّ فَعَلَ لا يخفف (١) ، ولا فَعُلَ بضم العين ، لأنَّ فَعُلَ لا يبنى ممّا عليه ياء .

فإن قيل : وما الذي يدلّ على أنّها فَعُلَ ؟ فالجواب : إنّ الذي يدلّ على ذلك لحاق علامة التانيث لها على حدّ ما تلحق الفعل أعني أنّها تثبت مع المؤنث وتسقط مع المذكر نحو : ليسَ زيدٌ قائماً ، وليست هندٌ قائمةً ، كما تقول : قامَ زيدٌ وقامت هندٌ . وليس لحاقُ علامة التانيث الحرفَ كذلك ، بل تلحق مع / المؤنث والمذكر نحو : قام زيدٌ ثُمّةً [٧٠ظ] عمروً وثُمّةً هِنْدٌ .

ويدلّ على ذلك أيضاً اتصال ضمائر الرفع بها نحو : ليسا (٢) أو ليسوا ولو كانت حرفاً لم يكن ذلك فيها لأنّ الحرف اتّما يتصل ضمير به الحذف أو النصب نحو : انكَ وانهُ وبكَ وبه ، فثبت أنّها فعلٌ وهو مذهب سيويه (٣) ، وقد نصّ على ذلك في مواضع من كتابه .

* * *

وهذه الأفعال كلها داخلة على المبتدأ والخبر ، فما كان مبتدأً كان اسمها إلا اسم الشرط واسم الاستفهام وكم الخبرية وما التعجبية وأيمنُ الله في القَسَم . أما أَيْمَنُ الله فأنّتها لا تنصرف بل التزم فيها الرفع على الابتداء . وأما ما التعجبية واسم الشرط واسم الاستفهام وكم الخبرية فلها صدر الكلام وجعلها اسماً لهذه الأفعال يُخْرِجُهَا عَمَّا وَجِبَ لها من الصلوية .

وما كان خبر مبتدأً كان خبراً لها إلاّ الجملة غير المحتملة للصدق والكذب فأنّتها لا تكون أخباراً لهذه الأفعال ، فلا تقول : كان زيدٌ هل ضربتهُ ؟ ولا أصبحَ زيدٌ اضربهُ ، ولا أصبحَ زيدٌ لعله قائمٌ ، لمناقضة معناها هذه الأفعال .

(١) سيأتي المثل على تخفيف «فعل» بالشواهد ٩٠٤، ٩٠٣ .

(٢) ج : ليست ، وهو تحريف .

(٣) الكتاب ٢١/١ . وانظر احتجاج المبرد في المقتضب ٨٧/٤ ، ١٩٠ .

وذلك أن الجملة غير المحتملة للصدق والكذب مقتضاها الطلب ، والطلب واقع وقت التلطف بها ، وهذه الأفعال تدلّ على المضى أو الاستقبال فلا يمكن لذلك أن تجعل أخباراً لهذه الأفعال . فأما قوله :

٢٤٣ ألا يا أمّ فارّع لا تلومني على شيء رفعتُ به سماعي (١)
وكُوني بالمكّارم ذكريني ودلّني دلّ ماجدة صنّاع
فجعل ذكريني في موضع خبر كوني ، فأنّ ذلك من وضع الأمر موضع الخبر ،
كأنه قال : تذكريني ، فيكون قوله تعالى : فليمددْ له الرحمنُ مدّاً (٢) .
أي فيمددْ ، ولذلك قلّ مجيئه لأنّ وضع الأمر موضع الخبر لا يكثر ولا يقاس عليه .
واختلف في وقوع الماضي بغير قد موقع أخبار هذه الأفعال إذا كانت
ماضية فمنهم من منعه في جميع هذه الأفعال إلا في ليس فأنّه يجوز ذلك
فيها باتفاق (٣) اجراءاً لها مجرى ما حكى سيويه ليس خلقَ لله
مثله (٤) .

وأحتج صاحب هذا المذهب بأنّ الفعل الذي يقع خبراً إذا كان ماضياً لم
يحتج معه إلى كان وأخواتها ، لأنها إنّما دخلت على الجملة لتدلّ على الزمان
فإذا كان الخبر يُعطي الزمان لم يُحتج إليها ، وكان ذكرها فضلاً ، ألا
ترى إنّك إذا قلت : زيدٌ قامَ ، كان المفهوم منه ومن : كان زيدٌ قامَ
واحداً ، فأن جاء شيء من ذلك فهو عنده على إضمار قد ، لأنها تقرب
الماضي من الحال ، فإذا قلت : كان زيدٌ قد قامَ ، فكأنك قلت : كان
زيدٌ يقومُ .

(١) رواها أبو زيد لرجل من بني نَهشل (جاهلي) يخاطب زوجته . فارّع مرغم فارعة ،
شذوذاً لأن المنادى ام . الصناع : الحاذقة يعمل اليدين . الدلّ : قريب المعنى من الهدي
وهما من السكينه والوقار في الحياة والنظر والشمال ، وحرفت في ج ، ر الى : كل .
النوادر ٣٠ ، ٥٨ المغني ٦٤٧ ، الخزانة ٥٧/٤ .

(٢) مريم : ٧٥ .

(٣) نسب السيوطي هذا القول للكوفيين . الجمع ١١٣/١ .

(٤) الكتاب ٣٥/١ .

والصحيح عندى أن هذه الأفعال تنقسم ثلاثة أقسام ، قسم يجوز ذلك فيه باتفاق وهو ليس . وقسم يمتنع فيه وهو مازال وما انفك وما فتيه وما برح ومادام. وذلك أن هذه الأفعال تعطي الدوام على الدوام واتصلا به من الإخبار والأفعال الماضية تعطي الانقطاع فتدافعها. وكذلك جاء / وقعد لانهما [٧١ظ] لا يستعملان الا حيث سُمعا لانهما جريا مجرى المثل .

وما بقي فيه خلاف ، فمنهم من منع لما ذكرنا ومنهم من أجاز (١).
حجة المجيز أنك اذا قلت : أصبح زيد قام وأمس زيد خرج أعطى من المعنى مالم يُعطَ زيد قام وزيد خرج ، ألا ترى أن قام وخرج لا يعطيان أكثر من المضى وأمس وأصبح يعطيان المضى مع أن ذلك في مساء وصباح وكذلك سائر أخواتها الا كان فأنها لا تعطي معنى زائداً أكثر من التأكيد . والتأكيد في كلامهم كثير ، وهو أولى من إضمار حروف المعاني لقلة ذلك في كلامهم .

وأيضاً فإن ذلك قد كثر في كلامهم نثراً ونظماً ، قال الشاعر :
٢٤٤ وكنا حسينا هم فوارس كهمس حيوا بعد ما ماتوا من الدهر أعصرا (٢)
فجعل حسينا هم في موضع خبر كنا . وقال زهير :

٢٤٥ وكان طوى كشحاً على مستكنة
فلا هو أبداها ولم يتجتمجسم (٣)

-
- (١) الذي أجاز ذلك البصريون والمتأخرون ومنه الكوفيون . المبح ١١٣/١ .
(٢) نسب لابی حزابة الوليد بن حنيفة ولمودود العنبري . وكهس من فرسان الخوارج وهو من بني مقاعس . وكهس من أسماء الأسد . واستشهد به سيبويه والمازني لفك الادغام في حي واستادها الى الضمير مثل خشى .
الكتاب ٣٨٧/٢ ، المقتضب ١٨٢/١ ، الاشتقاق ٢٤٧ ، الأصول ٥٥٠/٢ ، المنصف ١٩٠/٢ ، الأغاني ١٥٦/١٩ ، شواهد الشافية ٣٦٣ .
(٣) زهير بن ابي سلى من معلقته . ورواية الديوان وشروح المملقات : ولم يتقدم .
الكشح : الجنب او الخاصة . المستكنة : الفدرة . لم يتجتمج : لم يتراجع عما أضمر . قال ثعلب هذا بإضمار قد والمعنى : وكان قد طوى . شرح السبع ٢٧٥ ، شرح المعشر ٦٢ ، شرح الديوان ٢٢ ، شرح مشكلات الحماسة ٢٣٨ ، الخزائن ٧٥/٢ .

فجعل يطوى خبراً لكان . وقال النابغة :

٢٤٦ أمست خللاء وأمسى أهلها احتملوا

أخنى عليها الذي أخنى على لبدي (١)

فجعل احتملوا خبراً لأمسى ، وقال :

٢٤٧ ومكننا ورثناه على عهد تبّع

طويلاً سواريه شديداً دعائمهُ (٢)

فجعل ورثناه خبر مكننا ، وحكى الكسائي عن بعض العرب : أصبحت

نظرت إلى ذات التنانير (٣) ، يعني ناقته ، فجعل نظرت خبر أصبحت ،

وقال تعالى : إن كان قميصه قد من قبّل . وإن كان قميصه قد من

دُبّر (٤) . فجعل قد في الموضعين خبر كان .

ومن اعتذر عن هذا بأن قال : إن الذي سوغ ذلك دخول أداة الشرط على

كان لأنها تخلصه (٥) للاستقبال فكأنه قال : إن يكن قميصه قد من

قبّل ، فاعتذاره باطل لأن كان هنا ماضية لفظاً ومعنى ، ألا ترى أن

ماكان من ذلك قد ثبت واستقر .

وسنبين كيف دخلت أداة الشرط على كان ولم تنقل معناها للاستقبال

والخلاف الذي في ذلك في باب إن شاء الله تعالى .

• • •

(١) روى في الديوان : أضحت قفاراً واضى أهلها .

قال التبريزي : أراد قد احتملوا . الذي أخنى على لبدي : كناية عن الدهر ، ولبد آخر نسر

لقسان بن عاد السبعة وكان أجله قد انتهى بموت آخرهم . شرح المفصليات ٥٦٤ ، مقاييس

اللغة ٢٢٢/٢ ، المخصص ١٤٥/٨ ، المستقصى ٣٧/١ ، شرح العشر ١٥٣ ، العقد

الشمين ٦ ، الخزائن ٧٦/٢ ، الديوان ٥ .

(٢) للفرزدق من قصيدة في الفخر . ورواية الديوان : قديماً ورثناه ، ولا شاهد فيه . تبع :

من ملوك حمير الباطنين . والفسير يمود على بيت المز الذي تحدث عنه الشاعر . الكتاب

٢٣٨/١ ، الديوان ٧٦٥ .

(٣) ذات التنانير : عقبة يجزاء زباله مما يل المغرب منها . اللسان : تنر .

(٤) يوسف : ٢٦ ، ٢٧ . وفي الأصل وضع دبر مكان قبل وهو سهو .

(٥) ج ، ر : تلخصه ، وهو تحريف .

وأفعال هذا الباب كلها تتصرف فيستعمل منها الماضي والمستقبل والأمر واسم الفاعل إلاّ ليس ومادام وقعدّ وجاء .

أما قعدّ وجاء فإنتهما لا يستعملان من هذا الباب إلا في الموضوعين المذكورين وهما :
ما جاءت حاجتك ، وشحدّ شذرتّه حتى قعدت كآنتها حربة (١) .
فجريا لذلك مجرى المثل والأمثال لا تُغيّر عما وضعت له .

وأما قرلهم : قعدّ زيدٌ يتهكّم بعرض فلان ، فإن أبا الفتح (٢) جعل قعدّ فيه زائدة (٣) ، وكآنته قال : زيدٌ يتهكّم بعرض فلان ، إذ لا يراد هنا القعود الذي هو ضدّ القيام ، ولا يتصور أن يكون (قعدّ هنا) (٤) بمعنى صار لأنّها لا تستعمل كذلك إلا في قعدت كآنتها حربة وهو كالمثل فلا ينبغي أن يستعمل بذلك المعنى في غيره .

وزعم ابن مُلْكُون (٥) أنّها بمعنى صار وذلك باطل لما ذكرناه من أنّ ماثبت في المثل خاصة لا ينبغي أن يستعمل في غيره .

وأما ليس فإنّها لم تتصرف لتمكّن شبه الحرف فيها حتى قال بعض النحويين إنّها حرف . ألا ترى / أنّها لا مصدر لها في موضع من المواضع [٧١ظ] وأنّها مثل ما في النفي ، وفي أنّها تدخل على المحتمل فتختصه للحال فتقول : ليس زيدٌ يقوم كما تقول ما زيد (٦) يقوم ، فتكون في الموضوعين بمعنى الحال . و «ما» لا تتصرف فكذلك ليس . وكذلك أشبهت أيضا للبت في أنّها على وزنها في اللفظ وفارقت أوزان الأفعال ، فكما أنّ ليت لا تتصرف فكذلك ليس .

- (١) انظر ص ٣٧٦ تعليق ١ ، ٢ .
- (٢) هو عثمان بن جني الموصلي ، أنه تلميذ أبي علي الفارسي . سكن بغداد ودرس بها وقرأ وكان عالماً بالصرف والنحو والقراءات واللغة . توفي ببغداد عام ٣٩٢ هـ ترجمه ابن النديم ١٢٨ ، ياقوت ٨١/١٢ ، القفطي ٣٣٥/٢ ، ابن خلكان ٤١٠/٢ .
- (٣) ر : زيادة .
- (٤) ر : بعدها . وهو تحريف .
- (٥) هو ابراهيم بن محمد بن منذر أبو اسحاق الحضرمي ، نحوي من أهل أشيلية مولداً ووفاة توفي عام ٥٨١ هـ أو ٥٨٤ . البنية ١٨٨ .
- (٦) ج : متى ، وهو تحريف .

وأما مادامَ فإنَّها لا تتصرفُ لأنَّها في معنى مالا يتصرف ، وذلك أنك إذا قلت : أفعلُ هذا مادامَ زيدٌ قائماً ، كان المعنى مثل قولك : أفعلُ هذا إن دامَ زيدٌ قائماً . ألا ترى أنَّ الفعل المتقدم معلق على وجود الدوام في الموضعين ، فلما كانت في معنى شرط قد تقدَّم (١) ما بدَّل على جوابه لم تكن إلا بصيغة الماضي ، لأنَّ الفعل إذا كان كذلك (إنما تكون صيغته للماضي) (٢) تقول العرب : أنتَ ظالمٌ إن فعلتَ ، ولا تقول : أنتَ ظالمٌ إن لم تفعلُ .

وما بقي من الأفعال فهو متصرف يستعمل منه الماضي والمستقبل وأسم الفاعل تقول : كانَ يكونُ فهو كائنٌ ، وأصبحَ يُصبحُ فهو مُصبحٌ وزالَ ي زالُ فهو زائلٌ ، وحكى الكسائي : يَزِيلُ ، في مضارع زالَ فتقول : ما يَزِيلُ زيدٌ يفعلُ كذا ، وهو قليلٌ جداً . وكذلك سائر أحوالها .

• • •

واختلِفَ في اسم المفعول من هذه الأفعال فمن الناس من أحازه ومنهم من منعه ، فممن منعه الفارسي (فحجته أن مفعولاً) (٣) لا يُبنى إلا من فعل يجوز رده لما لم يُسمَّ فاعله ، فلا يقال عنده : مَكونٌ ، كما لا يقال : كينٌ ، وامتنع عنده ما كان لما لم يُسمَّ فاعله ، لأنك لو حذف المرفوع كما تحذف الفاعل وتقيم مقامه الخبر المنصوب كما تقيم المفعول لأدَّى ذلك إلى بقاء ما أصله الخبر دون مبتدأ ، لا في اللفظ ولا في التقدير ، وذلك غير جائز ، لأنَّ الخبر لا بد له من المخبر عنه .

ومن أجازَ ذلكَ القراء والسيراfi وسيبويه (٤) .

(١) ر : تقدمه .

(٢) ر : لم يكن إلا بصيغة الماضي .

(٣) ر : وحجته أن المفعول .

(٤) الكتاب ٢١/١ .

أما الفراء فأجاز ذلك لأنه يُجيز : كين قائم ، تشبيهاً بضرب عمرو ، لأنَّ المرفوع كالفاعل والمنصوب في هذا الباب كالمفعول ، فعامل الفعل في هذا الباب معاملة ما أشبهه ، وقد تقدّم الاستدلال على فساد ذلك .
وأما السيرافي فأجاز ذلك على أن يُحذف الاسم ويُحذف بحذف الخبر ، إذ لا يتصور حذف المخبّر عنه لفظاً وتقديراً وإبقاء الخبر ، ثم تقيم ضمير الحدث مقام المحذوف فيقال : كين . وهذا الذي ذهب إليه فاسد ، لأنَّ هذه الأفعال قد رُفِضَ إحداثها فليس لها إذن حدث يقوم مقام المحذوف (١) .
وأما سيويه فأجاز أن يقال : مكون ، ولم يُبين على أي وجه ذلك ، لكنه يتخرّج ذلك - عندي - على أن يُحذف المخبّر عنه ويُحذف بحذف الخبر . ثم يقام ظرف أو مجرور - إن كان في الكلام - مقام المحذوف فتقول على هذا : كين في الدار ، والدار مكون فيها ، أي مكون فيها أمر أو قصة ، أي واقع .
وكذلك ما بقي من الأفعال المتصرفة ، أعني أنه يجوز بناء اسم / المفعول [٧٢و] منها على هذا الوجه .

• • •

وفي هذه الأفعال الناقصة خلاف بين النحويين ، هل تدل على معنى الحدث أم لا (١) ؟ فمنهم من ذهب إلى أنها ليست بمأخوذة من حدث وإنما هي لمجرد الزمان ولذلك لم يُلَفْظ لها بمصدر ، لا يقال : كان زيد قائماً كوناً ، ولا أمسى عبد الله ضاحكاً إمساءً ، وكذلك سائر أخواتها .

والصحيح أنها مشتقة من أحداث لم (٢) يُنطق بها . وقد تقرر من كلامهم أنهم يستعملون الفروع ويحملون الأصول ،

(١) انظر ص ١٠ تليق ، ومع المواع ١١٥/١ .

(٢) ر : ولم .

والذي حمل على ادعاء مصادر لهذه الأفعال التي قد رفض النطق بها
أنها أفعال فينبغي أن تكون بمنزلة سائر الأفعال في أنها مأخوذة من حدث.
ومما يدل على أن في هذه الأفعال معنى الحدث أمرهم بها وبناء اسم الفاعل
منها نحو : كُنْ قائماً ، وأنا كائنٌ منطلقاً ، والأمر لا يتصور بالزمان ،
وكذلك لا يبنى اسم الفاعل من الزمان .

فلن قيل : لا تدل على معنى الحدث إذ قد رفض النطق به ، فالجواب :
إن الخبر الذي عوّض منه يقوم في الدلالة على حركة الفاعل .

* * *

وهذه الأفعال تنقسم ثلاثة أقسام ، قسم لا تدخل عليه أداة النفي وهي :
جاءت وقعدت وليس وما دام .

أما (جاء وقعد) (١) فلأنهما لا يستعملان إلا كما سُمعا لما تقدم من أن
الكلام الذي استعملتا فيه جرى مجرى المثل فلا يُغيّر عما وضع له .
وأما ليس فلأنها للنفي فكرهوا لذلك دخول أداة النفي عليها .

وأما مادام فلأنها دخلت عليها ما المصدرية ، وما المصدرية لا تدخل عليها (٢)
أداة النفي لأنها تتقدّر مع ما بعدها بالمصدر وهو مفرد وما النافية لا تدخل
إلا على جملة لاعلى مفرد .

وقسم يلزم أداة النفي إما ملفوظاً بها وإما مقدّرة ، وهي مازال وما
انفك وما فتىء ، فلا تقول : زال زيد قائماً ولا انفك عبد الله
بخارجاً ، ولا فتىء محمدٌ ضاحكاً ، وأنت تريد الإيجاب ، فإن قدّرت
فيه حرف نفي محذوفاً لم ينجز ذلك إلا في ضرورة شعر نحو قوله :

(١) ر : جاز قعد ، وهو تحريف .

(٢) ج ، ر : عليه ، وهو تحريف .

٢٤٨ لَعَمْرَ أَبِي عَفْرَاءَ زَالَتْ عَزِيزَةٌ
 على قومِها ما فُتِّلَ الزُّنْدُ قَادِحُ (١)
 يريد : مازالت عزيزة . ولا يجوز حذف حرف النفي قياساً إلا إذا كان
 الفعل مضارعاً في جواب قَسَمٍ نحو قوله تعالى : تَاللَّهِ تَفْتَنُ تَذَكَّرُ
 يوسف (٢) . أي لا تفتأ . وأما قوله :
 ٢٤٩ ولا أراها تزالُ ظالمةً

تُحَدِّثُ لي قُرْحَةً وَتَنْكُؤُهَا (٣)
 فأراها اعتراض بين لا وتزال ، والمعنى : ولا تزال ظالمةً فيما أرى .
 وأما بَرَحَ فالغالب عليها أن تكون بمعنى زال ، وقد تستعمل بغير أداة
 نفي لا ملفوظة ولا مقدره ، وذلك قليل جداً ، فمن كلامهم : بَرَحَ
 الخَفَاءُ أي زال الخفاء . وقال الشاعر :
 ٢٥٠ وأبرحُ ما أدامَ اللهُ قومي بحمدِ اللهِ مُسْتَطَقاً مُجِيداً (٤)
 أي أزالُ عن أن أكون صاحبَ نفاقٍ وصاحبَ جوادٍ ، أدامَ اللهُ قومي .
 وما عدا ذلك من أفعال هذا الباب يستعمل موجباً ومنقياً .

• • •

-
- (١) انشده الفراء ولم ينسبه ، وروايته : فلا وأبى دهماء ، وهو يعمد ما حذف فيه لا النافية
 وهي مقدرة . وابن هشام يرى أن فيه فصلاً بين لا وزالت بجملة القسم . فتل الزند : أوردى
 فيه النار . معاني القرآن ١/٥٤ ، ١٥٤ ، المغني ٤٣٩ ، شواهد المغني ٢٧٨ ، الخزائن ٤/٤٥ .
- (٢) يوسف : ٨٥ .
- (٣) لإبراهيم بن هرمة وهو آخر من يحتاج به من الشعراء ، تنكؤها : تبيضها بعد الاندمال .
 والمبرد يراه استغنى بلا الأول عن أعادتها . معاني القرآن ٢/٥٧ ، الكامل ٢/٢٤٤ ، ٣/٣٨٥ ،
 الأضداد لابن الأنباري ٢٦٨ ، المغني ٤٣٩ ، الديوان .
- (٤) لخداش بن زهير (جاهلي) وأبو عبيدة يرى أن (لا) محذوفة والتقدير :
 لا أبرح . قال البغدادي : ودعوى علم الحذف تصف . 'نحجاز القرآن ١/١٦٦ ، المعني
 ٦٤/٢ ، الخزائن ٤/٤٨

وهذه الأفعال تنقسم بالنظر إلى تقديم أخبارها عليها ثلاثة أقسام: قسم اتفق النحويون على جواز تقديم خبره عليه، وقسم اتفق النحويون على امتناع تقديم خبره عليه. وقسم فيه خلاف/فمنهم من أجاز تقديم خبره عليه، ومنهم من منع.

فالذي لا يجوز تقديم خبره عليه مادام وقعد. أما ما دام فلأن ما مصدرية فهي من قبيل الموصولات ولا تتقدم الصلة على الموصول، فلا يجوز أن تقول: أقوم قائماً مادام زيد، تريد: أقوم مادام زيد قائماً. وأما قعد فلأنها لم (١) تستعمل إلا في كلام جرى مجرى المثل فلا يغير عما استعمل عليه من تأخير الخبر وذلك: شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة (٢).

والذي فيه خلاف ليس وما زال وما انفك وما فتى وما برح. فالمانع من تقديم خبر ليس (٣) أن من كان مذهبه فيها أنها حرف استدلال بأن معمول الحرف لم يقدم على الحرف في موضع من المواضع، وأن من كان مذهبه أنها فعل استدلال بأن الفعل إذا لم يتصرف في نفسه لم يتصرف في معموله، دليل ذلك في التعجب: ما أحسن زيدا، لا يجوز: زيدا ما أحسن، ولا ما زيدا أحسن والذي يجيز التقديم (٤) احتج بالسمع ولولا ذلك لم يجز تقديمه. والذي يدل على ذلك من السماع قوله تعالى: ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم (٥).

(١) ر. : لا . (٢) انظر صفحة ٣٧٦ ، تعليق ١ .

(٣) هم جمهور الكوفيين والمبرد والزجاج وابن السراج والسيراي والجراني وأبو البركات الأنباري وابن مالك وأكثر المتأخرين . الانصاف م ١٨ ، المنع ١١٧/١ .

(٤) هم سيويه والفارسي وابن برهان والزحشرى والثلوبين وابن عصفور ، ونسب القول به للجمهور أيضاً. إيضاح الفارسي ١٠١ ، الانصاف مسألة ١٨ ، ابن الناظم ٥٣ ، المهم ١١٧/١ .

(٥) هود : ٨

ألا ترى أن يومَ يأتيهم ، منصوب بخبر ليس الذي هو "مصرف" وقد تقدم عليه ،
وتقديم المفعول يؤذن بتقديم العامل ، فتقديم « يوم » يؤذن بتقديم « مصرفا »
ثبت بهذا أن تقديم خبر ليس جائز .

والمانع من تقديم خبر مازال وما انفك وما فتى وما برح (١) أنها أفعال قد
نفيت بدا والأفعال إذا نفيت بما لم يتقدم معمولها عليها . والذي يجيز
التقديم (١) حجته أنها وإن كانت منفية في اللفظ فإنها موجبة في المعنى ،
لكما أن الفعل إذا كان موجبا يتقدم معموله عليه فكذلك هنا . وأيضاً فإن
حرف النفي قد تنزل من هذه الأفعال منزلة الجزء من الكلمة ، فكأنه قد
صار حرفاً من حروف هذه الأفعال ، فكأنك لم تدخل على الفعل شيئاً يمنع
من تقديم المفعول .

وهذا كله لاجبة فيه ، لأن العرب إنما تلحظ لفظ « ما » لامعناها في
معنى التقديم . ألا ترى أنك تقول : ما ضربتُ غيرَ زيد ، ولا تقول :
غيرَ زيد ما ضربتُ ، وإن كان الضرب في حق زيد موجبا ، وكذلك ما
ضربَ زيداً إلا عمرو ، لا يجوز أن تقول زيدا ما ضرب إلا عمرو ، وأما
لزوم النفي لهذه الأفعال فهو مقو لمنع التقديم لأن المانع إذا كان غير لازم
كان أضعف منه إذا كان لازماً .

فالصحيح إذن منع تقديم معمول هذه الأفعال .

والذي يجوز تقديم خبره باتفاق ما بقي من الأفعال إذا لم يدخل عليه حرف
من حروف المصدر (٢) نحو كان وأمسى وأصبح .

* * *

والأفعال التي ثبت أنه يجوز تقديم أخبارها عليها تنقسم ثلاثة أقسام :
قسم عرض له ما أوجب فيه تقديم الخبر على الفعل ، وقسم عرض له ما
أوجب فيه تأخير ، وقسم أنت فيه بالخيار .

(١) المانع هم البصريون والفراء ، واجازه الكوفيون وابن كيسان . الانصاف م ١٧ .

(٢) ج : الصدور ، وهو محريف .

فالقسم الذي عرض له ما أوجب فيه تقديم الخبر هو أن يكون الخبر اسم شرط أو ما أضيف إليه ، أو اسم استفهام أو ما أضيف إليه أو كم الخبرية ، وذلك قولك : أي رجل / كنت (٣) ؟ و غلام - أيهم كنت (٣) ؟ ومن - تكن أكن ، [٧٣ و] ومثل - من - تكن - أكن ، وكم غلام - كان - غلمانك .

والقسم الذي عرض له ما أوجب فيه تأخير الخبر أن يكون الفعل قد دخل عليه حرف من حروف الصدور وهي أدوات الشرط كلها وأدوات الاستفهام كلها وما النافية ولام التأكيد ، وذلك نحو قولك : هل كان زيد قائماً ، وما كان زيد خارجاً ، وإن كان زيد قائماً قام عمرو وليكون زيد قائماً . لا يجوز أن تقول : قائماً هل كان زيد ؟ أو خارجاً ما كان عمرو ولا قائماً إن كان زيد قام عمرو ، ولا قائماً ليكون زيد .

أو يقع الفعل صلة لموصول أو صفة لموصوف فإنه لا يقدم على الموصول ولا على الموصوف وذلك نحو : يعجبني أن يكون زيد قائماً ، ويعجبني رجل يكون قائماً ، لا يجوز أن تقول يعجبني قائماً أن يكون زيد ، ولا يعجبني قائماً يكون رجل ، لأن الصلة والصفة لا يتقدم شيء منها على الموصول ولا على الموصوف .

وأما تقديم الخبر على الفعل بينه وبين حرف الصدر أو بينه وبين حرف الموصول أو الموصوف فإن ذلك يجوز إلا أن يكون حرف الصدر أداة شرط أو لام تأكيد أو يكون الموصول حرفاً فإن ذلك لا يجوز وذلك : إن كان زيد قائماً قام عمرو ، وليكون زيد قائماً ، ويعجبني أن يكون زيد قائماً ، لا يجوز أن تقول : إن قائماً كان زيد قام عمرو ولا لقائماً يكون زيد ، ولا يعجبني أن قائماً يكون زيد ، لأن هذه الحروف لا يليها إلا الفعل .

(١) ضرب في ر عل كنت وكتب أنت ، وهو هم .

وقد يجوز ذلك في أداة الشرط في ضرورة الشعر ، وسنين ذلك في بابه إن شاء الله تعالى .

وكذلك أيضاً لا يجوز تقديم الخبر إذا كان ضميراً متصلاً أو مقروناً بإلاّ أو في معنى المقرون بإلاّ ، وذلك نحو : كانتك زيدٌ ولن يكون زيدٌ إلاّ قائماً ، وإنّما كان زيدٌ قائماً ، لا يجوز أن تقول : ككان زيدٌ ، ولا إلاّ قائماً لن يكون زيدٌ ، ولا قائماً إنّما كان زيدٌ .
وما عدا ذلك فأنت فيه بالخيار ان شئت قدمته وان شئت أخرته نحو : كان زيدٌ قائماً ، وان شئت قلت : قائماً كان زيدٌ .

* * *

والخبر ينقسم بالنظر إلى تقديمه على الاسم في هذا الباب ثلاثة أقسام :
قسم يلزم تقديمه وقسم يلزم تأخيره عنه وقسم أنت فيه بالخيار .
فالقسم الذي يلزم تقديمه على الاسم أن يكون الخبر ضميراً متصلاً والاسم ظاهراً نحو : كانتك زيدٌ ، أو يكون الخبر ظرفاً أو مجزواً والاسم نكرة لامسوخ للاخبار عنها الا كون الظرف والمجرور متقدمين عليها أو يكون الاسم مقروناً بإلاّ نحو : ما كان قائماً إلاّ زيدٌ أو في معنى المقرون بإلاّ نحو : إنّما كان قائماً زيدٌ ، تريد : ما كان قائماً إلاّ زيدٌ .

والقسم الذي يلزم تأخيره أن يكون الخبر ضميراً متصلاً والاسم كذلك نحو : كنتك أي كنتُ مثلكَ ، أو يكون الخبر مقروناً بإلاّ نحو : ما كان زيدٌ إلاّ قائماً . أو في معنى المقرون بإلاّ نحو : إنّما كان زيدٌ قائماً ، تريد : ما كان زيدٌ إلاّ قائماً . أو لا يكون في الكلام فارق بين الاسم والخبر نحو : كان هذا هذا .

واختلف / في الخبر إذا كان فعلاً فاعله مضمراً ، هل يجوز تقديمه أو [٧٣ظ]
لا نحو : كان يقوم زيدٌ ، على أن يكون يقوم في موضع الخبر .
فمنهم من منع قياساً على المبتدأ والخبر فكما لا يجوز أن يقال : يقوم زيدٌ ،

على أن يكون يقوم خبراً مقدماً فكذلك هنا ، لأن أفعال هذا الباب داخله على المبتدأ والخبر .

ومنهم من أجاز وحجته أن المانع من ذلك في باب المبتدأ والخبر كون الفعل المتقدم عاملاً لفظياً والابتداء عامل معنوي ، والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي ، وأما كان وأخواتها فعوامل لفظية . فإذا تقدم الفعل على الاسم بعد هذه الأفعال لم يكن إعمالها فيه لازماً لأن العرب إذا قدمت عاملين لفظيين قبل معمولٍ ربّما أعملت الأول وربما أعملت الثاني كما كان ذلك في باب الأفعال . والصحيح إذن جواز تقديم الخبر على الاسم .

والقسم الذي أنت فيه بالخيار مابقي نحو : كان زيد قائماً وكان قائماً زيداً .

• • •

وإذا كان للخبر معمول وأردت تقديمه فلا يخلو أن تُقدمه على الاسم أو على الفعل فإن قدمته على الاسم جاز إن كان المعمول ظرفاً أو مجزوراً لاتساع العرب فيهما ، فتقول : كان في الدار زيد قائماً ، وكان يوم الجمعة زيداً خارجاً ، فإن كان المعمول غير ظرف أو مجرور فلا يخلو أن تقدمه على الاسم مع الخبر أو وحده فإن قدمته وحده لم يجز لأنك تولي الفعل مالميس بمعمول له وتترك معموله . وقد تجنبت العرب مثل هذا في المعاني كما تجنبت في الألفاظ ، قال الشاعر :

٢٥١ كمرضعة أولادٍ أخرى وضيت

بني بطنها هذا الضلال عن القصد (١)

فكما سمّت هذا النحو ضلالاً كذلك تجنّبه في الألفاظ ، فإن جاء من ذلك

(١) من قصيدة نسبت في الحماسة للعديل بن الفرخ العجلي (أموي) وفي حاشية شرح المرزوقي

أنها لأبي الأخيل العجلي . وحكي الجاحظ أن العرب تقول : أحق من جهيزة ، وهي عرس

الدّب ، لأنها تدع ولدها وترضع ولد الضبع . الحيوان ١/١٩٧ ، شرح السبع ٢٧١ ،

المستقصى ٧٧/١ شرح المرزوقي ٧٢٩ ثمار القلوب ٣٩١ .

شيء في الشعر كان ضرورة يحفظ ولا يقاس عليه (١) ، قال الشاعر :

٢٥٢ قنأفدُ هَدَّاجونَ حولَ بيوتِهِم

بما كانَ إيتاهم عَطِيَّةٌ عَوْدًا (٢)

فأولى «كان» إيتاهم وهو معمول عَوْدَ ، فإن قيل : فلعلَّ في كان ضمير الأمر والشأن وعطية مرفوع على الابتداء وعَوْدَ في موضع الخبر وقدِّمت معمول الخبر على المبتدأ وتكون على ذلك قد أوليت كان اسمها الذي هو الضمير ، فالجواب : إنَّ ذلك يؤدِّي إلى مالا يجوز ، وذلك أنَّ خبر المبتدأ لا يتقدِّم معموله على المبتدأ إذا كان فعلاً (٣) ، وقد تقدَّم الاستدلال على ذلك في باب الاشتغال .

وإن قدِّمته مع الخبر امتنع عند بعض النحويين لأبلائك الفعل ما ليس باسم له ولا خبر وذلك نحو قولك : كان طعامك آكلًا زيدٌ .

والذي يجيز حجته أنَّ معمول من كمال الخبر وكالجزء منه فانت إذا إتما أوليتها الخبر ، وهو الصحيح .

فإن قدِّمت معمول الخبر قبل هذه الأفعال فلا يخلو أن تقدِّمه وحده أو مع الخبر ، فإن قدِّمته مع الخبر جاز في كل موضع يجوز فيه تقديم الخبر وذلك نحو : في الدار قائماً كان زيدٌ ، فإن قدِّمته وحده لم يجز كان ظرفاً أو مجروراً أو غير ذلك ، فلا تقول : في الدار كان زيدٌ قائماً ، ولا يوم الجمعة كان زيدٌ منطلقاً / ولا طعامك كان زيدٌ آكلًا (٤) لكثرة الفصل [٧٤ و] بين معمول الذي هو صلة الخبر والعامل الذي هو الخبر .

(١) وهو جائز عند الكوفيين في الاختيار حيث جوزوا أن يلي كان أو إحدى أخواتها معمول غيرها غير الظرف ، الخزانة ٥٨/٤ .

(٢) للفرزدق يهجو جريراً ورهطه . الهدج : السير السريع . المقتضب ١٩١/٤ ، النقايس ٤٩٣ ، المفنى ٦٧٥ ، العين ٢٤/٢ ، الخزانة ٥٧/٤ .

(٣) تقدير الضمير بمد كان قول البصريين واعتراض المصنف عليه رده ابن هشام بأن المانع من تقديم الفعل خشية التباس الالاسية بالفعلية وذلك مامون مع تقدم معمول . المقتضب ١٠١/٤ .

(٤) ١٠١/٤ ، المفنى ٦٧٥ ، الخزانة ٥٧/٤ . وأجاز ذلك المبرد وابن السراج . المقتضب ١٠١/٤ ، الأصول ٤٧/١ .

وأما أهل الكوفة فلا يجيزون : كان قائماً زيدٌ ، ولا قائماً كان زيد على أن يكون في قائم ضمير يعود على اسم كان المؤخر ويكون قائماً خبراً مقدماً ، لأنَّ ضمير الرفع عندهم لا يتقدّم على ما يعود عليه أصلاً . ويجوز عند أهل البصرة لأنَّ المضمر مرفوع بما النية به التأخير والمضمر إذا كانت النية فيه التأخير عن الظاهر جاز تقديمه عليه ، وسنبين ذلك في باب ان شاء الله تعالى . ولكنهم أجازوا تقديم قائماً على زيد على أن يكون قائماً خبر كان وزيد مرفوع به واسم كان ضمير الأمر والشأن ولا يثنى قائماً لرفعه الظاهر . هذا مذهب الكسائي ومن أخذ بمذهبه ، وهو باطل عندنا ، لأنَّ ضمير الأمر والشأن لا يُفسّر إلاّ بجلمة والاسم الرفع للظاهر هنا ليس بجلمة .

وأجازه القراء (١) على أن يكون قائماً خبر كان وزيد مرفوع بكان وقائم (وقائم) (٢) لا يثنى عنده لرفع الظاهر مع أنّه يتقدّر بالفعل ، الا ترى أنّك تقول كان يقوم زيد وكان قيام زيد ، ليكون في معنى كان قائماً زيد . وهذا فاسد لأنّه لا يجوز إعمال عاملين في معمول واحد ، وسيقام الدليل على ذلك في باب الإعمال إن شاء الله تعالى .

وكذلك أجاز الكسائي أن تقول : قائماً كان زيدٌ ، على أن يكون قائماً خبراً مقدماً وقد رفع الظاهر ، وزيد مرفوع به وفي كان ضمير الأمر والشأن ولا يثنى قائم لرفعه الظاهر كما كان يفعل ذلك مع التوسط . وأما القراء فإنّ حكمه عنده مع التقديم حكمه مع التوسط إلاّ أنّه يُثنى قائماً ويجمعه لأنّه لا يسوغ في محله الفعل ، فلا تقول : قامَ كان زيدٌ ، ولا يقومُ كان زيدٌ ، وهو فاسد عندنا لما تقدّم .

فإن جعلت قائماً وأشباهه خلفاً لموصوف جاز عندهم أن يكون خبراً مقدماً ومتوسطاً ويكون فيه إذ ذاك ضمير يعود على الموصوف وتثنّيه إذ ذاك

(١) انظر شرح السج ٤١١ .

(٢) سقطت من الأصول .

وتجمعه فتقول : قائماً كان زيد وكان قائماً زيد ، والتقدير : رجلاً قائماً كان زيد ، وكان رجلاً قائماً زيد .
وهذا الذي ذهبوا اليه لا يجوز عندنا إلا أن تكون الصفة خاصة ، فإن لم تكن خاصة لم تجز إقامتها مقام الموصوف .

فإن اتصل بالخبر معمول وقدمته على الأسم أو الفعل فلا يخلو أن يكون المعمول قبل الخبر أو بعده ، فإن كان بعده نحو : قائماً في الدار كان زيد وكان قائماً في الدار زيد فإن الأمر فيه عندهم على ما كان عليه لو لم يكن له معمول ، فإن كان قبله نحو : في الدار قائماً كان زيد وكان في الدار قائماً زيد ، فإن الأمر عندهم على ما كان عليه إلا أنه لا يجوز أن يكون خلفاً من الموصوف . لأن الصفة إذا تقدمها معمولها لم يحز أن تخلف الموصوف عند الكسائي ، كان المعمول ظرفاً أو غير ظرف . وأما الفراء فيفصل ، فإن كان معمول الخبر ظرفاً أو مجروراً أجاز / أن تكون [٧٤ظ] الصفة خلفاً ، وإن كان غير ظرف ولا مجرور لم يحز أن تكون خلفاً نحو : طعامك آكلًا كان زيد ، وكان طعامك آكلًا زيد .

والصحيح عندنا في جميع ذلك أنه خبر مقدم لم يخلف موصوفاً بشئ ويجمع . فإن قدمت الخبر وأخترت معموله فقلت : آكلًا كان زيد طعامك ، فإن ذلك لا يجوز لفصلك بين العامل الذي هو آكل والمعمول الذي هو طعامك بأجنبي أعني بما ليس بمعمول لآكل . وهذا الذي فعلوه هو مقتضى مذهب البصريين إلا أن تجعل طعامك مفعولاً بفعل مضمر يفسره هذا الظاهر ، كأنك قلت بعد قولك : آكلًا (كان) (١) زيد : يأكل طعامك ، فإنه يجوز على كل مذهب .

فإن قلت : كان كائناً زيد قائماً ، فإن الكسائي يجعل ، في كان ضمير أمر وشأن . وكائناً خبر كان وزيد اسم كائن وقائماً خبر كائن . والفراء يجعل كائناً خبر كان وزيد مرفوعاً بكان وكائن على أنه اسمهما وقائماً خبر كان ويكون حكمه في التقديم والتأخير كحكم ماتقدم إلا أنه لا يجوز عندهم أن تقول : كائن كان

(١) سقطت (كان) من ج ، ر .

زيد قائماً، فتفصل بين كائن (١) وبين خبرها وهو قائم بأجنبي. ولا يجوز حمله على فعل مضمر يدل عليه كائن كما كان ذلك في آكلًا كان زيد طعامك، لأن كائناً ناصص لا يتم إلا بخبره، وإنما يتصور قطع الاسم عن العامل الأول إذا كان مما (٢) يتم دونه. ولا يجوز عند أهل الكوفة: كان يقوم زيد، على أن يكون خبراً مقدماً، لأنه لا يتصور أن يكون ختلاً. لأن الفعل لا يخلف الموصوف، فيلزم إذا جعل خبراً أن يكون فيه ضمير يعود على الاسم، والضمير المرفوع لا يتقدم عندهم على ما يعود عليه فلا يجوز عندهم إلا على ما قدمناه من مذهبهم، أعني كون زيد مرفوعاً بـ «كان» و«يقوم» في موضع الخبر على مذهب الفراء أو يكون زيد مرفوعاً بيقوم وفي كان ضمير الأمر والشأن ويقوم في موضع الخبر ولا يجوز عندهم تقديم يقوم على الفعل فتقول: يقوم كان زيد، على وجه من الوجوه، لأن هذه الأفعال لا يدخل عليها الفعل، والظرف والمجرور جاربان مجرى الفعل لكونهما لا يخلفان الموصوف. فإن كان الخبر اسماً لا يتحمل ضمير أجاز تقديمه وتوسطه عندهم، نحو: كان أخاك زيد وأخاك كان زيد، إذا أردت أخوة النسب لأخوة الصداقة.

• • •

واعلم أن أفعال هذا الباب ماعدا ما زال وما انفك وما بقي وما برح، إذا كان معناها النفي كليس أو دخل عليها أداة نفي نحو: ما كان وأمسى وأمثال ذلك، فإنه يجوز دخول إلا في خبرها إلا أن يكون الخبر لا يجوز استعماله إلا منفياً، فإنه لا يجوز دخول إلا عليه، لأن إلا توجب الخبر فتكون قد استعملت موجباً ما لا يستعمل إلا منفياً. فلا يجوز أن تقول ما كان زيد إلا زائلاً ضاحكاً، وما أصبح عبد الله إلا منفكاً منطلقاً، وما أضحى زيد إلا بارحاً قائماً، لأن بارحاً وزائلاً ومنفكاً [٧٥] لا يستعمل في الإيجاب وكذلك: ما كان زيد إلا أحداً، لا يجوز لأن أحداً من الألفاظ التي لا تستعمل إلا في النفي ولو قلت: ما كان زيد زائلاً ضاحكاً، جاز

(١) ج ، ر : كان وهو تحريف .

(٢) ج ، ر : فيما ، وهو تحريف .

لأنّ ما إذا دخلت على هذه الأفعال نفت أخبارها فكأنّك قلت : ما زال زيدٌ ضاحكاً ولو قلت : ما أضحى زيدٌ رجلاً زائلاً ضاحكاً ، لم يجر أيضاً ، لأنّ حرف النفي لا ينفي صفة الموصوف إذا دخل عليه ، ألا ترى أنّك لو قلت : ما زيد العاقل قائماً لم يكن نافياً للعقل عن زيد ، فإذا قلت : : ما أضحى زيدٌ رجلاً زائلاً ضاحكاً ، كان الزوال غير منفي وذلك غير جائز .

ويبقى الخبر بعد دخول إلاّ عليه منصوباً كما كان قبل ذلك ، ولا يجوز رفعه إلاّ مع ليس فأنّه قد يرتفع اجراءها مجرى ما فكما أنّ ما يبطل عملها في الخبر إذا أوجبت فكذلك ليس . وحكى من كلامهم : ليس الطيبُ إلاّ المسك (١).

وزعم الفارسي أنّ ذلك لاحجة فيه لاحتمال أن يتخرّج على أوجه . أحدها أن يكون اسم ليس ضمير الأمر والشأن ، ويكون الطيب مبتدأ والمسك خبره ، ودخلت إلاّ في غير موضعها لأنّه كان ينبغي أن تدخل على الجملة التي هي : الطيب المسك (٢) ، فتقول : ليس إلاّ الطيبُ المسك . ونظير ذلك - أعني في دخول إلاّ في غير موضعها - قوله تعالى : إنّ تَظُنُّ إلاّ ظَنّاً (٣). وقول الشاعر

٢٥٣ أحلّ به الشيبُ أنقاله

وما اغتره الشيبُ إلاّ اغترارا (٤)
ألا ترى أنّه إذا حُمِل على ظاهره كان فاسداً ، لأنّه معلوم أنّه لا يُظنُّ غيرُ الظنِّ ولا يغترُّ الشيبُ إلاّ اغتراراً .
وهذا عندي قد يتصور أن تكون إلاّ فيه في موضعها ويكون ممّا حُذفت فيه الصفة لفهم المعنى كأنّه قال : إنّ تَظُنُّ إلاّ ظناً ضعيفاً ، وكأنّه قال : وما اغتره الشيبُ إلاّ اغتراراً يتيئناً ، وهذا أولى لأنّه قد ثبت حذفُ الصفة لفهم المعنى ولم يثبت وضع إلاّ في غير موضعها .

(١) مجالس العلماء للزجاجي : ١ ، الأشباه والنظائر ٢٣/٣ ، ١٦٥ .

(٢) ج ، ر : الطيب والمسك ، والواو زيادة .

(٣) الجاثية : ٣٢ .

(٤) للأعشى . والضمير يعود على الشاعر ، ورواية الديوان : اعتره ، بالعين أي عرض له والمعر الذي يتعرض للمسألة ولا يسأل ، المعنى ٣٢٦ ، الخزائن ٣٠/٢ ، الديوان ٤٥ .

والوجه الآخر : أن يكون الطيبُ اسم ليس والخبر محذوف وإلاّ المسك بدل منه كأنه قال : ليسَ الطيبُ في الوجودِ إلاّ المسكُ . أو يكون إلاّ المسك نعتاً والخبر محذوف كأنه قال : ليس الطيبُ الذي هو غيرُ المسك طيباً في الوجود حقيقة ، وحذف خبر ليس لفهم المعنى قد يجيء قليلاً نحو قوله :
لَهْفَى عَلَيْكَ لِيلَهْفَةَ مَنْ خَائِفٌ

يَبْغِي جِوَارَكَ حِينَ لَيْسَ مُجِيرٌ (١٢٢)
يريد ليس في الدنيا مجيرٌ .

قال : فإذا احتملت هذه الحكاية أن تتخرج على ما ذكر لم يقس عليها وهذا الذي قاله باطل ، لأن أبا عمرو (١) قد نقل أنه ليس في الدنيا حجازي إلاّ وهو ينصب فيقول : ليس زيدٌ إلاّ قائماً ، ولا تسمى إلاّ وهو يرفع فيقال : ليس عمروٌ إلاّ ضاحك (٢) . فإذا كان كذلك فلا ينبغي أن يتأول .

فإن كان الفعل مازال وأخواتها فإنه لا يجوز دخول إلاّ في خبرها ، فلا تقول : مازال زيدٌ إلاّ قائماً ، وما انفك زيدٌ إلاّ ضاحكاً ، والسبب في ذلك أن إلاّ لإبطال النفي فكأنك قلت : زال زيدٌ قائماً / وانفك زيدٌ [٧٥ظ] ضاحكاً ، وهذه الأفعال لا تستعمل إلاّ في النفي ، فاما قوله :
٢٥٤ حَرَّاجِيحٌ مَا تَنْفَكُ إِلَّا مَنَاخِةٌ

على الخسفِ أو نرمى بها بلداً قَفَرَا (٣)

فمناخة ليس بخبر بل هو منصوب على الحال ، وتنفك تامة فيكون المعنى : ماتنفك أي ما يزال بعضها عن بعض لأنها متصلة إما للتباري في السير

(١) هو زبّان بن العلاء المازني البصري وكنيته أبو عمرو وقيل اسمه كنيته . أحد القراء السبعة كان اعلم الناس بالقرآن والعربية والشعر ، توفي بالكوفة سنة ١٥٤ هـ ، وقيل غير ذلك . السيراني ٢٢ ، ابن الجزري ٢٩٢/١ .

(٢) انظر مجالس العلماء للزجاجي : ١ .

(٣) للي الرمة . حجاجي : جمع خرجوج وهي الناقة الطويلة الضامرة . وتيل : الرواية : آلا ، أي شخصاً وأنت صفته لأن الشخص يؤنث ويذكر . الكتاب

١/٤٢٨ ، الموشح ٢٨٦ ، أسماء الوحوش ٢١ ، المفصل ٢٦٧ ،

الانصاف ٩١ ، المغني ٧٦ ، الخزائن ٩٤/٤ ، الديوان ١٧٣ .

أو لأنها مُقَطَّرةٌ مربوطةٌ بعضها ببعضٍ . فإذا أُنِيختْ زالت عن الاتصال فلا تنفك إلا في حال إناختها على الخسف وهو حبسها على غير علف ، يريد أنها تُناخ (بعد السير) (١) عليها فلا تُرسل من أجل ذلك في المرعى ، وأو بمعنى إلى أن ، كأنه قال : هي في حال الإناخة إلى أن نرمي بها بلداً قفراً وسكن الباء ضرورة (٢).

ويحتمل أن يريد ما تنفك عن تعب السير إلا في حال إناختها إلى أن نرمي بها بلداً قفراً ، فحذف الصفة لفهم المعنى .

* * *

وإذا اجتمع في هذا الباب اسمان فلما أن يكونا معرفتين أو نكرتين ، أو معرفة ونكرة ، فإن كانا معرفتين جعلت الذي تُقدَّر أن المخاطب يعلمه الاسم ، والذي تُقدَّر أن المخاطب يجهله الخبر ، فنقول : كان زيدٌ أخا عمرو ، فإذا قدَّرت أن مخاطبك يعلم زيداً ولا يعلم أنه أخو عمرو ، فإن قدَّرت أنه يعلم أخا عمرو ولا يعلم أن اسمه زيد قلت : كان (أخو عمرو) (٣) زيداً .

وزعم ابن الطراوة (٤) أن الذي تريد إثباته تجعله الخبر والذي لا تريد إثباته تجعله الاسم ، فعلى هذا تقول : كانت عقوبتك عزلتك ، إذا كنت قد عزلت ولم تعاقب ، وكانت عزلتك عقوبتك ، إذا كنت قد عوقبت ولم تُعزل (٥) .

(١) ج ، ر : بعده للسير ، وهو تحريف .

(٢) الذي قال ان تنفك تامة هو الفراء كما نقل البغدادي ونقل ابن الانباري أنه قول الكاشي رواه عنه هشام . الانصاف ٩١ ، الخزائن ٥١/٤ .

(٣) ج ، ر : أخوك ، وهو تحريف .

(٤) هو أبو الحسن بن الطراوة ويعرف بالاستاذ ، نحوي أديب شاعر من أهل الأندلس عاش نيفاً وتسعين سنة ، وتوفي قبل سنة ٥٣٠ هـ .

(٥) كذا في الاصل بالبناء للمجهول .

ومن ذلك قوله :

٢٥٥ وكان مُضِلِّي مَنْ هُدَيْتُ بِرُشْدِهِ فَلَهُ غَاوٍ عَادَ بِالرُّشْدِ آمِرًا (١)
فأثبت الهداية لنفسه . ولو قال : فكان هادي من أظلمت به لكان قد أثبت
الاضلال . قال : وقد غلط في هذا جُلَّةُ الشعراء ، فمن ذلك قوله :
٢٥٦ ثيابُ كريمٍ لا يَصُونُ حِسَانُهَا إِذَا نُشِرَتْ كَانَ الْهِيَابُ صَوَانُهَا (٢)
قال : فدلته وهو يرى أنه مدحه ، ألا ترى أنه قد أثبت الصون ونفى
عنه الهيات كأنه قال : الذي يقوم لها مقام الهيات أن تُصان ، ولو
قال : كان الهيات صوانها ، فكان يَهَبُ ولا يَصُون ، كأنه قال :
كان الذي يقوم لها مقام الصيوان أن توهب .

وهذا الذي قاله لا يتصور الا حيث يكون الخبر عين المبتدأ بل مُنْزَلٌ منزله
وقائم مقامه ، و ذلك : كان زيدٌ زُهَيْرًا ، اذا أردت تشبيه زيد بزهير
فيما مضى ، فإن أردت عكس هذا قلت : كان زهيرٌ زيداً .
فأما اذا كان الثاني هو الأول فإنَّ المعنى على كل حال واحد نحو : كان
أخو عمرو زيداً ، فأما قوله :

فكان مُضِلِّي مَنْ هُدَيْتُ بِرُشْدِهِ البيت (٢٥٥)
فإنَّ المعنى واحد جعلت الخبر مُضِلِّيَّ أو مَنْ هُدَيْتُ اذا أردت أن الهداية
والاضلال وقعا فيما مضى . ألا ترى أنك اذا قلت : كان مُضِلِّي فيما
مضى من وقعت الهداية منه الى ، وكان من وقعت الهداية منه الى مُضِلِّي
فيما مضى ، كان المعنى واحداً . وإنما كان/ يختلف المعنى لو كان [٧٦و]

(١) من قصيدة لسواد بن قارب الدوسي الصحابي يذكر فيها قصته مع ربيته من البن وكان
كاهنًا فأتاه ربيته ثلاث ليال كلها ينشده رجلاً يبشره فيه برسول الله (ص) فهداه الله للإسلام
بسببه . ارتشاف الضرب ١٦٨ و ، الدرر اللوامع ٨٢/١ ، ٨٧ .

(٢) اول قصيدة للبتني في مدح سيف الدولة وكان قد أهدى اليه ثياب ديباج ورمحاً وفساً مع
مهرها . العرف الطيب ٣٤٠ .

زمنُ الخبر في الحال وزمنُ المُخْبِر عنه فيما مضى ، ألا ترى أنَّك اذا قلت : كان مُضِلِّي فيما مضى من هُدَيْتُ به الآن (كان) (١) عكس قولك : (٢) كان من هُدَيْتُ به فيما مضى مُضِلِّي الآن .
وأما قوله :

ثِيَابُ كَرِيمٍ لَا يَصُونُ حِسَانَهَا إِذَا نُشِرَتْ كَانَ الْهَبَاتُ صَوَانَهَا (٢٥٦)
فأنَّك اذا (٣) جعلت الهبات خلافاً للصوان فإنه يبطلُ المعنى المراد من المدح يجعل الصوان خبراً ، ولو جعلت الهبات هي نفس الصوان لكان المعنى واحداً ، نصبت الصوان أو رفعتَه فكأنَّك قلت : كان الهباتُ صواناً لها ، وكان الصوانُ هبةً لها .

هذا ان قدَّرنا أنَّ المخاطب يعلم إحدى المعرفتين ويجهل الأخرى ، فأن قدَّرنا أنَّ المخاطب يعلم المعرفتين إلاَّ أنه يجهل نسبة أحدهما الى الأخرى وذلك نحو : كان زيدٌ أخا عمرو ، إذا قدَّرنا أنَّ المخاطب يعلم زيداً بقلبه كعلمنا الآن مالكاً والشافعيَّ وأمثالهما ممن لم نعاصره ، ويعلم أخا عمرو ولم يكن يعلم أنَّ اسمه زيدٌ فعرفته أنَّ زيداً الذي كان يعلمه بقلبه هو أخو عمرو الذي كان يعلمه بعينه ، أفلا تراه هنا إنَّما جهل نسبة أخى عمرو الى زيد . فإذا كان الاسمان كذلك فلا يخلو أن يستويا في التعريف أو يكون أحدهما أعرف من الآخر ، فأن كان أحدهما أعرف من الآخر فأنَّك تجعل الذي هو أعرف الاسم والذي هو أدون تعريفاً الخبر ، هذا هو المختار . وقد يجوز عكس ذلك نحو : كان زيدٌ القائمَ ، وكان القائمُ زيداً ، دونه في الجوده .

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) ج ، ر : قوله ، وهو تحريف .

(٣) ر : ان .

(٤) ج ، ر : هو ، تحريف .

وقد تقدّم ذكر مراتب التعريف ، إلاّ المشار فأنّه يُجعلُ المخبرَ عنه ويُجعلُ غيره من المعارف الخبرَ فنقول : هذا زيدٌ ، وهذا القائمُ ، وهذا أخوك . وذلك أنّ العرب اعتنت به لمكان التنبيه الذي فيه بالآشارة فقدّمته .

ولا يجوز عكس هذا إلاّ مع المضمرات فأنّها لشبهها بها قد يتقدّم بعضها على بعض فنقول : ها أناذا ، فتقدّم المضمّر . قال الشاعر :

٢٥٧ لَتَقْتُلَنِي فها أناذا عُمَارَا (١)

وهو الأفصح لأنّه أعرف منه .

وقد تقدّم المشار ومنه حكى أبو الخطاب عن العرب الموثوق بهم : هذا أنا قال سيويه : وحكى يونس تصديقاً لذلك أنّ العرب تقول : هذا أنت وهو دون الأول في الاستعمال (٢) .

فإن تساوت المعرفتان في التعريف كنت بالخيار في جعل أيّهما شئت الاسم والآخر الخبر ، وذلك نحو : كان زيدٌ أخا عمرو ، وكان أخو عمرو زيدا ، إلاّ أنّه قد تقدّم أنّ المضاف الى العلم في رتبة العلم .

وينبغي أن يعلم أنّ وَلَن المصديرتين إذا تقدّرتا بالمصدر المعرفة عاملتهما العرب معاملة المضمّر فنقول : كان الانتصار من زيد أن سببته أو أنتي سببته ، لأنّ أن سببته وأنتي سببته يتقدّر بالمصدر المعرفة ، فكأنك قلت : كان انتصاري من زيد سببى إياه ، ولو قلت : كان الانتصار من زيد أن سببته أو أنتي سببته ، كان ضعيفاً كما كان يضعف أن تجعل الضمير خبراً لما هو دونه في التعريف .

(١) صدره : أحول تنفّض استك مذروها .

وهو لعنرة يخاطب عمارة بن زياد العبّسى . والمذروان : جانباً اليتين المقترنان ، أو الجانبان من كل شيء ولا واحد لهما ، وقولهم : جاء ينفض مذرويه أى جاء يتهدد أو هو مثل لخصته بالوعيد وطيشه . اصلاح المنطق ٣٩٩ ، الكامل ١٠٠/١ ، أمالى المرتضى ١٥٦/١ ، ابن الشجرى ١٩/١ الخزائن ٣٦٢/٣ .

(٢) الكتاب ٣٧٩/١ .

ولأنما حكمت لها العرب بحكم المضمر من المعارف لشبيها به في أنهما لا [٧٦ظ] ينعتان كما أن المضمر كذلك . ومن ذلك قوله تعالى : وما كان جواب قومه إلا أن قالوا (١) و : ما كان حُجَّتَهُم إلا أن قالوا (٢) . الأفصح في جواب قومه وفي حجتهم النصب (٣) .

فإن كانا نكرتين جعلت أيتهما شئت الاسم والآخر الخبر إن كان لكل واحد منهما مسوغ للأخبار عنه نحو : أكان رجل قائماً ، وكان قائم رجلاً ، فإن كان الذي له مسوغ أحدهما جعلته المخبر عنه وذلك نحو : كان كل أحد قائماً ولا يجوز : كان قائم كل أحد .

فإن كان أحدهما معرفة والآخر نكرة جعلت الاسم المعرفة والنكرة الخبر نحو : كان زيد قائماً ، ولا يجوز عكس ذلك إلا في الشعر .

ولا يخلو حينئذ أن يكون للنكرة مسوغ للأخبار عنها أو لا يكون ، فإن لم يكن لها مسوغ فالمسألة مقلوبة نحو : كان قائم زيدا ، فزيد وإن كان منصوباً هو المُخْبَر عنه وقائم وإن كان مرفوعاً هو الخبر . فإن كان للنكرة مسوغ للأخبار عنها فأنك إن بنيت المعنى على الأخبار عن المعرفة بالنكرة كان مقلوباً ، وأن بنيت على الأخبار بالمعرفة عن النكرة كان غير مقلوب وذلك نحسو : أكان قائم زيدا ، إن قدر أن المعنى : أكان زيد قائماً . كان مقلوباً ، وإن قدر أن المعنى : أكان قائم من القائمين يُسمى زيدا . كان غير مقلوب . والقلب للضرورة جائز باتفاق ، ولأنما الخلاف في جوازه في الكلام ، وسنبين صحة ذلك في موضعه من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى .

(١) الاعراف : ٨٢ .

(٢) الجاثية : ٢٥ .

(٣) قال الطبرسي : يجوز في قوله : جواب قومه ، الرفع إلا أن الأجود النصب وعليه القراءة . وقال الزخشري : قرئ حجتهم بالنصب والرفع . مجمع البيان ١٠٨/٨ ، الكشاف ٥١٣/٣ ، الكتاب

٢٤/١ .

ومما جاء من القلب في هذا الباب قوله :
كانت فريضة ما تقول كما كان الزناء فريضة الرجم (٢٣٦)
أي كما كان الرجم فريضة الزنا .

وينبغي أن تعلم أن ضمير النكرة يعامل في باب الأخبار معاملة النكرة ،
وذلك أن تعريفه إنما هو لفظي ، ألا ترى أنك إذا قلت : لقيت رجلاً
فضربته ، علم أنك تعني بالضمير الرجل المتقدم المذكور وأن الملقى
هو المضروب . وأما أن تعلم من هو في نفسه فلا ، فلما علم من تعني
به كان معرفة من هذا الطريق .

وأيضاً فإنه ينبو مناب تكرار الظاهر والظاهر إذا كرر كان بالألف
واللام ، فلما ناب مناب معرفة بالألف واللام كان هو معرفة فأذا ثبت
أن تعريفه لفظي والأخبار عن النكرة كما تقدم في باب الابتداء إنما امتنع
من طريق معناها لا من طريق لفظها جرى ضمير النكرة مجرى النكرة .
فإن جاء شيء من الأخبار بالمعرفة عن ضمير النكرة فبابه الشعر ، ومن ذلك
قوله :

٢٥٨ أسكران كان ابن المراجعة إذ هجا نيمياً يحوف الشام أم متساكير (١)
فأخبر بآبن المراجعة عن ضمير السكران وهو من المقلوب ، ألا ترى أن المعنى على
الأخبار عن ابن المراجعة بالسكران ، كأنه قال : أكان ابن المراجعة
سكران ، ولم يرد : أكان سكران من السكارى يعرف بآبن المراجعة
ومثله قوله :

(١) للفردق في هجاء جرير ، المراجعة : الاتان التي لا تمتنع عن الفحول. وهو يشير إلى أن أم
جرير راعية حمير . وروى البيت كما نقل سيويه بنصب سكران ورفع ابن كما روى برفع
سكران وابن عل أنها مبتدا وخبر وكان زائدة ، نقله البندادى . الكتاب ٢٣/١ ، المقترض
٩٣/٤ الخصائص ٣٧٥/٢ ، المنى ٥٤٣ ، الخزائن ٦٥/٤ الديوان ٤٨١ .

٢٥٩ وانتك لا تبالي بعد حول أظبي كان أمك أم حمار (١)
فأخبر عن ضمير الظبي وهو نكرة بأمك / وهو معرفة . [٧٧و]
وينبغي أن يعلم أن النكرة المختصة تنتزل من النكرة غير المختصة منزلة المعرفة
من النكرة ، فلا يجوز : كان رجلاً من إخوتك غلام ، كما لا يجوز : كان
زيداً غلام ، ولذلك جعل سيبويه :

٢٦٠ وان شفاء عبدة مهراقة وهل عند رسم دارس من مؤول (٢)
ضرورة ، فأخبر عن شفاء وهو نكرة غير مختصة بعبدة وهي مختصة بالوصف .
ومن هذا القبيل قوله :

٢٦١ كأن سيئة من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء (٣)
فجعل عسل وماء اسمين ليكون وهما نكرتان غير مختصتين ، وجعل مزاجها
خبراً وهو مضاف إلى ضمير سيئة والسيئة نكرة مختصة (٤) .
وقد تبين أن ضمير النكرة ينتزل منزلة النكرة ، فمزاجها أخص من عسل
وماء . وقد جعل خبراً للضرورة .

(١) من أبيات نسبت في الحماسة لروان بن فزارة العامري (صحابي) وصف تغير الزمان واطراح
مراعاة الأنساب وجعل الظبي والحمار أمين لأنه قصد الجنس ، وهو مثل لا حقيقة . وذكر
ابن هشام في البيت أعاريب أخرى . الكتاب ٢٣/١ ، شرح المفصليات ٦٠٠ ، المقتضب
٩٤/٤ ، الفصل ٢٦٤ ، ابن يعيش ٩٤/٧ ، المغني ٦٥٣ الخزائن ٢٣٠/٣ .

(٢) لا مرى القيس . ورواية الديوان وشرح المعلقات : شغائي ، ولا شاهد فيها ، قال ابن هشام
هل فيه للنفي . الكتاب ٢٨٤/١ ، شرح السيرة ١٨/٣ (التيومية) شرح السبع ٢٥ ، شرح
المشرع : المحكم ٢٥٨/٢ ، المغني ٣٨٨ ، الخزائن ٦١/٤ ، الديوان ٩ .

(٣) لسان بن ثابت . السيئة الخمر ، سبأها : اشتراها أو اشتراها لشرها . بيت رأس .
اسم لقريتين فيهما كروم كثيرة أحدهما بالبيت المقدس والأخرى من فواحي حلب . وروى
برفع مزاجها على زيادة كان وهو قول المكبري وابن السيد . الكتاب ٢٣/١ ، المقتضب
٩١/٤ الكامل ١٢٦/١ ، الأصول ٤٣ ، التوجيه ١٢ الفصل ٢٦٤ ، الروض الأنف
٢٨٠/٢ ، اللسان : سبا ، جني ، الخزائن ٤١/٤ ، الديوان ٣ .

(٤) يريد أنها مخصصة بكونها موصوفة بالجوار والمجرور .

وهذا حكم النكرة مع المعرفة اذا اجتمعا في هذا الباب ما لم يكن للنكرة مسوغ للإخبار عنها ، وذلك أن تكون النكرة اسم استفهام فإنها يجوز الإخبار عنها بالمعرفة لأن اسم الاستفهام عموم ألا ترى أنه يُسأل به عن الواحد فصاعداً ، والعموم من مسوغات الأخبار عن النكرة ، وكذلك الاستفهام ولذلك آجاز سيويه أن تكون «أرضك» خبراً لكم في قولهم: كم جريباً أرضك ؟ .

ومما جاء من ذلك في هذا الباب : من كان أخاك ؟ وما جاءت حاجتك حكاها سيويه (١) بنصب الأخ والحاجة وهما معرفتان قد أخبر بهما عن ضمير من وما الاستفهاميتين ، واسم الاستفهام نكرة وضمير النكرة كما تقدم من الإخبار بمنزلة النكرة .

واذا كان الخبر في هذا الباب ضميراً فالأفصح أن يجيء منفصلاً فنقول : كان زيد إيتاك ، وكنت إيتاك ، ومنه قوله :

ليس إيتاك وإيتاك ولا نخشى رقيباً (٢) ٢٦٢

ولم يقل : ليسني . وكذلك قول عمر بن أبي ربيعة :
٢٦٣ لئن كان إيتاه لقد حال بعدنا عن العهد والإنسان قد يتغير (٣)
ولم يقل : لئن كانه ، وإنما كان الأفصح انفصاله لأنه في الأصل خبر المبتدأ فكما أن خبر المبتدأ منفصل فكذلك هو في هذا الباب .

(١) الكتاب ٢٤/١ .

(٢) نسب لعمر بن أبي ربيعة والمرجى وهو في ديوانيهما . واسم ليس ضمير يعود على عريب في البيت السابق للشاهد ، وإيتاك خبرها بتقدير مضاف أي ليس عريب غيري ورك . الكتاب ٣٨١/١ ، المقتضب ٩٨/٣ الأصول ٩٨/٢ ، ٢٤٣ ، المفصل ١٣٢ ، الخزائن ٢٢٤/٢ ، ديوان عمر ديوان المرجى ٦١ .

(٣) الضمير في كان يعود على الشاعر والكلام على لسان إحدى صواحيه .
حال : تغير ، والمهد يريد به هنا ما كانت تعهده فيه من شباب وجمال .
المفصل ٣١ ، التوضيح ٢٤/١ ، المعنى ٢٤/١ الخزائن ٢٢٠٩/٢ .

وقد يشبه الخبر في هذا الباب المفعول فيتصل كما يتصل ضمير المفعول ،
وعليه قوله :

٢٦٤ فإن لا يَكُنْهَا أو تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوها غَدَتَهُ أَذْهُ يَلْبَانِيها (١)

وقد حكى من كلامهم : عليه رجلاً ليسنى (٢) .
وزعم ابن الطراوة أنَّ اتصاله هو الأفصح (٣) ، وهو مخالف لما حكاه
سيبويه عن العرب .

* * *

وهذه الأفعال اذا دخلت على المبتدأ أو الخبر فإنَّ الخبر إذا كان جملة
أو ظرفاً أو مجروراً فأنته في موضع نصب، وإن كان مفرداً انتصب نحو :
كان زيد قائماً ، ولا يجوز رفعه على أنه خبر ابتداء مضمرة وتكون الجملة
موضع خبر للفعل، لأنَّه إضمار لفائدة في تكلفه ، فلا تقول : كنتُ
قائم ، على تقدير كنت أنا قائم . وقد نص الخليل (٤) على أنَّ ذلك لا يجوز
فأما قول زياد الأعجم (٥) :

٢٦٥ أَمِنَها لكَ الْخَيْرُ أو أَحْيَيْها كَمَنْ لَيْسَ غادٍ ولا رائجٌ (٦)

(١) لأبي الأسود الدؤلي مخاطب مول له كان يحمل تجارة إلى الأهواز وكان اذا مضى إليها يتناول
شيئاً من الشراب فأضطرب أمر البضاعة . ويريد باخيها الزبيب أو نبيذه على خلاف بين
الشرح . الكتاب ٢١/١ ، المختضب ٩٨/٣ ، اصلاح المنطق ٢٩٧ ، أدب الكاتب ٤٠٢ ،
الأصول ٥٠/١ المعنى ٣١٠/١ ، الخزائن ٤٢٦/٢ ، الديوان ٨٢ .

(٢) الكتاب ٣٨١/١ .

(٣) ووافقه ابن مالك وابنه بدر الدين وإليه ذهب الرماني . التوضيح ٢٤/١ .

(٤) هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي . أول من استنبط علم العروض
وكان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه ، وعامة الحكاية في كتاب سيبويه
عنه . ترجمة السيراني ٣٠ ، ابن النديم ٦٣ ، الزبيدي ١٣ ، ابن الأنباري ٥٤ ، القفطي ٣٤١/١ .

(٥) ج : الأعجمي ، وهو تحريف .

(٦) من أبيات يخاطب بها يزيد بن المهلب و صواب الرواية :

هل لك في حاجي حاجة أم أنت لها تارك طـ
أمنها لك الخير أم أحياها كما يفعل الرجل الصالح
إذا قلت قد أتيت أدبرت كن ليس غاد ولا رائج
الشعر والشعراء ٤٣٢ .

فرغ غادياً ورائحاً ، فلا حجة في كلامه عند أكثر / العلماء لأنه نزل [٧٧] بـاصطخّر (١) من بلاد فارس ففسد لسانه فلذلك لُقب بالأعجم (٢)، وكثيراً ما يوجد اللحن في شعره .

هذا ما لم يكن الموضع موضع تفصيل فلما في التفصيل فيجوز ذلك، وذلك مثل ان تقول : كان الزيدان قائم وقاعد ، تريد : أحدهما قائم والآخر قاعد او منهما قاعد ومنهما قائم . فأتما جاز ذلك لان موضع التفصيل تقوى فيه الدلالة على الأضمار لأن معنى التفصيل يدل على ان المراد : أحدهما كذا والآخر كذا او ما أشبه ذلك . وقد نص سيبويه على جواز ذلك (٣)، ومما جاء من ذلك قوله :

٢٦٦ فأصبح من حيث التقينا شريدُهم طليقٌ ومكتوفُ اليدينِ ومُزعِفُ (٤)
يريد : منهم طليقٌ ومنهم مكتوفُ اليدينِ . ومنهم مُزعِفٌ .

• • •

وينبغي أن تعلم أن كان تنقسم ثلاثة أقسام : تامة وناقصة وزائدة . فالزائدة تزداد بين الشينين المتلازمين كالعامل والمعمول والصلة والموصول ، ولا تزداد أولاً ولا آخراً فمن ذلك قوله :

٢٦٧ سرّاةُ بني أبي بكرٍ تساموا على كانِ المسومةِ العيرابِ (٥)
فزداد كان بين حرف الجر والمجرور . وحكي من كلامهم : ولدت

(١) أصطخر مدينة من أقدم مدن فارس واشهرها . معجم البلدان ٢٩٩/١ (ط أوربا) .

(٢) انظر الشعر والشعراء ٤٣٠ ، والخزانة ١٩٣/٤ .

(٣) الكتاب ٢١٦/١ ، ٢٢٢ .

(٤) للفردق من قصيدة في الفخر والرواية : في حيث . المزعف : الذي يتزع الموت بما به من الجراحات . ويروى : مزعف وهو المققول ، من الزعاف وهو الموت . الكتاب ٢٢٢/١ ، الخزانة ٢٩٩/٢ ، الديوان ٥٦٢ .

(٥) أنشده الفراء ولم ينسبه . واراد بسرائهم رؤساهم أو خيولهم فهو يروى أيضا : تسامى . المسومة : الخيل التي وضعت عليها علامة وتركزت في المرعى . وسقطت (أبى) من ج ، ر . التوجيه ٢٥٨ ، سر الصناعة ٢٩٨/١ ، المفصل ٢٦٥ ، اسرار العربية ٥٦ ، المني ٤١/٢ ، الخزانة ٣٣/٤ .

فاطمة بنت الخرشب الكملة من بني عيس لم يوجد كان أفضل منهم (١).
وفي كان هذه خلاف بين السيرافي والفارسي . فمذهب الفارسي أن
فاعلها مضمرة فيها وهو ضمير المصدر الدال عليه الفعل الذي هو كان ،
كأنك قلت : كان هو ، أي كان الكون، ويعني بالكون كون الجملة التي
تراد فيها .

ومذهب السيرافي أنها لا فاعل لها ، وحجته أن الفعل اذا استعمل استعمال
مالا يحتاج الى فاعل استغنى عن الفاعل ، دليل ذلك أن قلما فعل ، لكن
لما استعملته العرب للنفي فقالت : قلما يقوم زيد . في معنى : ما يقوم
زيد ، لم تحتاج الى فاعل كما أن مالا تحتاج الى فاعل بل صارت بمترلة الحروف
التي تصحب الأفعال فتقول : قلما يقوم زيد ، فكذلك كان ، لما زيدت
للدلالة على الومان الماضي صارت بمترلة أمس ، فكما أن أمس لا يحتاج
إلى فاعل فكذلك ما استعمل استعماله . فإن قيل : فقد حمل الخليل قوله :

٢٦٨ فكيف اذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام (٢)
على زيادة كان ، وكان الزائدة ليس لها فاعل ، وعند من يجعل لها فاعلا فأنما
يكون ضمير المصدر كما تقدم ، وكان هذه قد اتصل بها ضمير الجيران ، فكيف
يتصور فيها أن تكون زائدة ؟

فالجواب : انه يتصور ذلك على أن يكون أصل المسألة : وجيران لنا هم
كرام ، على أن يكون لنا في موضع الصفة لجيران ، وهم فاعل لنا ، على حد :

- (١) قاله قيس بن غالب البدي وفاطمة زوج زياد بن عبد الله العبي وهي من منجيات العرب
واولادها هم الربيع ، تيس وعمارة وأنس . انظر النقااض ٩٠ ، شرح المفصلات ٢٩ ،
٣٦٢ ، جمهرة الأنساب ٢٥٠ الخزائن ٣٥/٤ .
- (٢) للفرزدق . ورواية الديوان : رأيت ديار قومي .
- ومذهب الخليل وسيبويه والجمهور ان كان زائدة وخالفهم المبرد ، الكتاب ٢٨٩/١ ،
مجاز القرآن ٧/٢ ، ١٤٠ ، المقتضب ١١٦/٤ . النقااض ١٠٥ ، الجمل ٦٢ ، التوجيه
٢٥٧ ، المغني ٣١٧ ، العيني ٤٢/٤ ، الخزائن ٣٧/٤ ، الديوان ٨٣٥ .

مررت برجل معه صقرٌ صائداً به غداً (١)، لأنَّ سيويوه قد نص على أنَّ صقرًا مرفوع بمعه لأنَّه لو قدَّر المجرور خبراً لصقر لكانت النية به التأخير ، لأنَّ النية في الخبر أن يكون بعد المبتدأ، وإذا كان صفة وصقر مرفوع به كان في موضع لا بُنوي به (٢) التأخير واللفظ إذا أمكن أن يكون في / موضعه لم يجز أن [٧٨ و] بُنوي به (٢) الوقوع في غير موضعه، ثمَّ زيدت كان بين لنا وهم ، لأنها تزداد بين العامل والمعمول ، فصار : لنا كان هم ، ثم اتَّصل الضمير بكان وإن كانت غير عاملة فيه . لأنَّ الضمير قد يتصل بغير عاملة في الضرورة نحو قوله :
 ٢٦٩ وما علينا إذا ما كنتِ جارتنا ألاَّ يجاورنا إلاَّكِ ديار (٣)
 فالأصل إلاَّ إياكِ ثم وصل الضمير بالأ اضطراباً وإن كانت غير عاملة فيه، لأنَّ الاستثناء منتصب عن تمام الكلام (٤)، على ما يُبيِّن في موضعه إن شاء الله تعالى . وإذا اتصل الضمير بالأ وهو حرف فالأخرى أن يتصل بالفعل، لأنَّ الفعل أقوى في اتصال الضمير به من الحرف .

فان قيل : وما الذي اخرج الى تكلف هذا؟ اعني ان يتصل الضمير بغير عامله ، وهلا جعل «لنا» في موضع خبر كان مقدماً وتكون الجملة في موضع الصفة لجيران ؟ (٥) فالجواب : انه لو جعل خبر كان مقدماً لكانت النية به التأخير وعلى ما ذكرناه من زيادة كان يكون المجرور في موضعه .

فان قيل : فاعل لنا في موضع الصفة لجيران ، و كانوا جملة من فعل وفاعل في موضع الصفة لجيران، وتكون لنا على هذا في موضعها ولا تحتاج الى ما ذكر

(١) الكتاب ٢٤١/١ .

(٢) ج ، ر : لا ينوبه ، وهو تحريف .

(٣) انشده الفراء ولم ينسبه . ورواية البصريين : حاشاك . ديار من الأسماء المختصة بالنفى العام مثل عريب واحد وهو فيمال من النار أو الدور - أصله ديار . وابن مالك يرى أن البيت ليس فيه ضرورة . الخصائص ٣٠٧/١ ، ١٩٥/٢ ، شرح مشكلات الحماسة ٢٩٣ . الفصل ٢٩ ، تحليل الشواهد لابن هشام : ١٠ الخزائن ٤٠٥/٢ .

(٤) قوله عن تمام الكلام ، المعروف أن الذي ينتصب عن تمام الكلام إنما هو التمييز .

(٥) وإل هذا ذهب المبرد في المقتضب ١١٧/٤ .

من التكلف . فالجواب : ان كان اذا كانت تامة تكون بمعنى حدثت
فأذا قلت : كان عبد الله ، فالمعنى على هذا : خلق عبد الله ، وحدث عبد الله
فيكون معنى كانوا على هذا خلقوا وحدثوا فيما مضى وذلك معلوم ، فتكون
هذه الجملة فضلاً للمعنى لها ، واذا كان الاختلال يحتمل أن يكون في جانب
اللفظ أو في جانب المعنى قدر في جانب اللفظ لأن المعنى اعظم حرمة من
اللفظ ، لأن اللفظ انما هو خديم المعنى ولأنه انما أتى به من أجله .

والناقصة تنقسم قسمين : فأحدهما أن تدخل على المبتدأ والخبر فيبقيا على
اعرابهما ويكون في كان اذ ذاك ضمير الأمر والشأن أو القصة ، وتكون الجملة
في موضع الخبر وذلك نحو : كان زيد قائم ، فاسم كان ضمير الأمر والشأن ،
وزيد قائم في موضع الخبر ، وتقول : كانت هند قائمة ، اذا جعلت الضمير
للقصة ، فكأنك قلت : كانت القصة هند قائمة وكذلك كانت زيد قائم .

هذا مذهب أهل البصرة ، أعني أنه يجوز أن يجعل الضمير للأمر فلا تلحق
علامة التانيث أو للقصة فتلحق علامة التانيث كان المخبر عنه مذكراً أو مؤنثاً .

وزعم أهل الكوفة أن المخبر عنه اذا كان مذكراً فالضمير ضمير أمر ، وان
كان مؤنثاً فالضمير ضمير قصة ، فتقول : كان زيد قائم ، وكانت هند قائمة
للمشاكلة ، ولا يقال عندهم : كانت زيد قائم ، ولا كان هند قائمة .

وهذا الذي منعه جاز في القياس ، وقد ورد به السماع أيضاً ، وذلك في قراءة
من قرأ : أو لم تكن لهم آية أن يعلمه علماء بني إسرائيل (١) . الا ترى أن آية
خبر مقدم أن يعلمه وأن يعلمه في موضع اسم مبتدأ وهو مذكر ، والضمير في
تكن ضمير / قصة . [٧٨ظ]

فإن قيل : فلعل آية اسم يكن وأن يعلمه في موضع الخبر . فالجواب : أن
ذلك باطل لأنه قد تقدم أن أن وما بعدها محكوم لها بحكم أعرف المعارف ،
وهو المضمير ، فلو جعلناه خبراً ليكن لكان من قبيل ما أخبر فيه بالمعرفة
عن النكرة ، وذلك من أفصح الضرائر .

(١) وهي قراءة ابن عامر كما في معاني القرآن ٢/٢٨٣ ، الاتحاف ٢٠٥ . وانظر

والآخر : أن تدخل على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ على أنه اسمها (١) وتنصب الخبر على أنه خبرها وذلك نحو : كان زيد قائماً .

وهذه تنقسم قسمين : أحدهما أن تكون بمعنى صار ، قال الشاعر :

٢٧٠ بتيها قفري والمطبي كآتها قطا الحزن قد كانت فراخاً بيوضها (٢)
أي صارت فراخاً .

والآخر أن تكون لمجرد الدلالة على الزمان الماضي فتقول : كان زيد قائماً ، إذا أردت أن تخبر أن قيام زيد كان فيما مضى .

وأختلف النحويون في كان هذه هل هي تقتضي الانقطاع أو لا تقتضيه ، فأكثرهم على أنها تقتضي الانقطاع ، فأنك إذا قلت : كان زيد قائماً ، فإن قيام زيد كان فيما مضى وليس الآن بقاء ، وهذا هو الصحيح ، بدليل أن العرب إذا تعجبت من صفة هي موجودة في المتعجب منه في الحال قالت : ما أحسن زيداً ، فإذا قالت : ما كان أحسن زيداً ، كان التعجب من الحسن فيما مضى وهو الآن ليس كذلك .

وزعم بعضهم أنها لا تعطي الانقطاع ، واستدل على ذلك بمثل قوله تعالى : وكان الله غفوراً رحيماً (٣) . أي كان وهو الآن كذلك . وقوله سبحانه (٤) : ولا تقربوا الزنا أنه كان فاحشة (٥) . أي كان وهو الآن كذلك .

فالجواب : إن ذلك قد يُنصّر فيه الانقطاع وذلك بأن يكون المراد به الأخبار بأن هذه الصفة كانت له فيما مضى ولم يتعرض إلى خلاف ذلك ، ويكون معنى قوله :

(١) ر : ام لها .

(٢) من أبيات لسرو بن أحمر الباهلي (إسلامي مخضرم) . الحزن : ما ارتفع من الأرض وقطاة الحزن أكثر عطشا لأنه قليل الماء فهي سريه الطيران . يشبه سرعة إبلهم بسرعة القطا . شرح الحاشية المرزوقي ٦٨ ، شرح التبريزي ١ / ٧٠ ، الفصل ٢٦٥ . اللسان : غرض ، كون ، الخزانة ٣١/٤ .

(٣) النساء : ٩٦ .

(٤) ر : تالله . (٥) الاسراء ٣٢

إنه كان فاحشة ، أي كان عندكم في الجاهلية فاحشة ، فيكون المراد الأخبار عن الزنا كيف كان عندهم في الجاهلية ولم يتعرض الى أكثر من ذلك .
والثامة هي التي تكتفي بالمرفوع عن المنسوب وذلك : كان الأمر ،
أي حَدَّثَ وكان عبدُ الله ، أي خَلِقَ ، ومنه قوله تعالى : (وإن كان) (١)
ذو عُسرة (٢) .

أي إن حَدَّثَ ذو عُسرة وذلك أن العسر إذا حدث على الشخص فكأنه
قد حدث في ذلك الوقت مُعْسِرٌ .
وقد تكون الثامة بمعنى حضر ، يحكى من كلامهم : أكانَ لبنٌ ؟ بمعنى
أحضر شيء من هذا الجنس .

وحكى أيضاً أنها تكون بمعنى : غَزَلَ ، وأنه يقال : كانَ زيدٌ الصوفَ ،
بمعنى غَزَلَ زيدٌ الصوفَ ، والصوفَ مفعول بكان ، ويجوز حذفه حذف
اختصار واقتصار كما يجوز حذف مفعول ضرب .

أما أمسى وأصبح وأضحى فإنها تستعمل تامة فتكتفي بالمرفوع عن
المنسوب وتستعمل ناقصة فتحتاج الى اسم مرفوع وخبر منسوب ، تقول
في الثامة : أصبح زيدٌ وأضحى عمروٌ وأمسى عبدُ الله ، وتكون للدلالة [٧٩و]
على دخول الفاعل في الوقت الذي اشتقت من اسمه على حسب ما تقتضيه
الصيغة من مضي أو غيره ، فكأنك قلت : دخل زيدٌ في الصباح أو
في المساء أو في الضحى .

وقد تكون للدلالة على انقطاع الفاعل لفعله في الزمان الذي اشتقت من
اسمه فتقول : أصبحَ زيدٌ ، تريد : فعلَ فعلاً في الصباح ، إلا أن ذلك
لا يكون إلا بقرينة ومنه قولهم : إذا سمعتَ بسرِّي القَيْنِ فاعلم أنه (٣)

(١) ما بين القوسين سقط من ج ، ر وهو في حاشية ج أثبتة مصححها .

(٢) البقرة : ٢٨٠ .

(٣) ر : بأنه .

مُصْبِحٌ^(١). لا ترى أن المعنى : فاعلم بأنه مُقيم بالصباح لا داخل في الصباح ، لأنه معلوم أن كل شخص داخل في الصباح ، ودل على الأقامة السرى .

وأما الناقصة اذا دخلت على المبتدأ والخبر كان لك فيها وجهان : أحدهما أن ترفع المبتدأ على أنه اسم لها وتنصب الخبر على أنه خبر لها فتقول : أمسى زيد قائماً وأضحى زيد منطلقاً وأصبح زيد ضاحكاً . والآخر ان تدخل على المبتدأ والخبر وتضمّر فيها (٢) ضمير الأمر والشأن أو القصة .

ويبقى المبتدأ والخبر على اعرابهما وتكون الجملة في موضع الخبر كما كان ذلك في كان فتقول : أمسى زيد قائماً وأصبح عبد الله منطلقاً وأضحى عبد الله ضاحكاً .

وتكون هذه الأفعال في الوجهين للدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان الذي اشتقت من اسمه ، فكأنتك قلت : كان قيام فلان في المساء أو في الصباح أو في الضحى ، وقد تكون بمعنى صار فلا تتعرض للزمان الذي اشتقت من اسمه أصبح فكأنتك قلت : صار فلان قائماً أو منطلقاً أو ضاحكاً ومن ذلك قوله :

٢٧١ . أصبحتُ لا أحملُ السلاحَ ولا املكُ رأسَ البعير إن نَقَرَا^(٣)
لا ترى ان المعنى : صيرت لا أحملُ السلاحَ . ومن ذلك قوله :

(١) يضرب لمن عرف بالكذب حتى يرد صدقه ، وأصله أن القين (الحداد) اذا خف عنه شغلّه قال : اني سائر الليلة ليستصنعه أهل الماء خوف القوت ، ثم يصبح وهو غير سار ، المستقصى ١٢٤/١ .

(٢) ج ، ر : فيهما ، وهو تحريف .

(٣) من أبيات الربيع بن ضبع الفزاري وهو أحد الممرين العرب . وروى في الكتاب : ارد راس . وبعد هذا البيت بيت آخر هو الشاهد ٥٥١ . الكتاب ٤٦/١ ، النوادر ١٥٩ الممرين ٦ ، المستقصى ١٩٢/٢ ، امالي القالي ١٨٥/٢ ، امال المرتضى ١٨٥/١ ، التصريح ٣٦/٢ .

٢٧٢ أضحي يُمزقُ أثوابي ويشتِمُنِي ابعِدْ ستينَ عندي تبتغي الأدبا(١)
 ألا ترى أنَّ المعنى : صار يمزقُ أثوابي .
 وزعم أهل الكوفة أنَّ أمسى وأصبح تزدان ككان ، وحكوا : ما أصبح
 ابردّها وأمسى أدفاها(٢). يعنون الدنيا ، بزيادة أمسى وأصبح بين ما التعجبية
 ونخبها .

وهذا إذا ثبت هو من القِلّة بحيث لا يقاس عليه ، وهو مع ذلك خارج عن
 القياس لأنَّ القياس في اللفظ أن لا يزداد .

وأجاز(٣) بعض النحويين زيادة أضحي وسائر أفعال هذا الباب إذا لم تنقص
 المعنى . وزيادة كلِّ فعل متعدٍّ من غير هذا الباب(٤). واستدلَّ بأنَّ العرب
 قد زادت الأفعال في نحو قوله :

الآن قَرَّبْتَ تهجونا وتشتِمُنَا فاذهبْ فما بكِ والأيام من عَجَبٍ(١٤٠)
 ألا ترى أنَّ المعنى : فما بكِ والأيام من عَجَبٍ ، ولم ترد أن تأمره
 بالذهاب .

وكذلك قولهم : فلانٌ قَعَدَ يتهكّم بعرضِ فلان ، ألا ترى أنَّ قَعَدَ هنا
 لا معنى لها وإنّما أراد أن يقول : فلانٌ يتهكّم بعرضِ فلان . وكذلك
 قوله :

٢٧٣ على ما قامَ يشتِمُنِي لثيمٌ كخنزيرٍ تمرّغَ في رَمَادٍ(٥)
 ألا ترى أنَّ المعنى : على مَ يشتِمُنِي لثيمٌ ؟ ولا فائدة/ لقام . [٧٩ظ]

(١) من أبيات لامرأة من بني هزان يقال لها أم ثواب ، في ابن لها عقها . ورواية الحامسة والكمال :
 انشأ يمزق . ولا شاهد فيه . الكامل ٢٣٩/١ ، شرح الحامسة للرزوقي ٧٥٦ .

(٢) الأصول ٦٤/١ .

(٣) ر : اختار . (٤) قال بهذا ابن جني في شرح مشكلات الحامسة ١٠٠ . وانظر الخزائن ٣٤١/٢

(٥) من قصيدة لحيان بن ثابت يهجو فيها بني عابد بن عباد بن عمرو بن مخزوم . ورواية
 الديوان : فقيم تقول يشتمني .

ولا شاهد فيه . ويستشهد به على إثبات الف ما الاستفهامية المجرورة ضرورية ، وقيل
 شلوذاً ، وقيل إثباتاً لفة . معاني القرآن ٢٩٢/٢ ، الأضداد لأبي الطيب ٥٨٤ ، المحتسب
 ٣٤٧/٢ ، ابن الشجرى ٢٣٣/٢ ، المغنى ٣٣١ ، العيني ٥٥٤/٤ ، الخزائن ٥٣٧/٢ ،
 شواهد الشافية ٢٤٤ ، الديوان ٧٩ .

وهذا الذي ذهبوا اليه باطل ، لأنّ ما جاء مما ظاهرة الزيادة فإن يخرج على أنّه غير زائد — إن أمكن — حَمِلَ على ذلك والا تَبِيل بزيادته حيث بُت ذلك فيه ، ولا يقاس ذلك .

وأما غدا وراح فيستعملان تامتين وناقصتين ، فإذا استعملا تامتين دَلّا على دخول الفاعل في الوقت الذي اشْتُقّا من اسمه على حسب ما تقتضيه الصيغة من مضيّ أو غيره ، فنقول : غدا زيدٌ وراح ، أي دخل في الغدو والرواح . وقد بدلان على إيقاع الفاعل مشيا في الوقت الذي اشتقا منه ، يقال : غدا زيدٌ وراحَ أي مشى في الغدو والرواح .

وإذا استعملا ناقصتين جاز أن يكون فيهما ضمير الأمر والشأن ، وأن لا يكون كما تقدّم في أخواتهما . ويكون حكمهما في ذلك كحكم ما تقدّم ، ويكونان إذ ذاك للدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان الذي اشتقّا منه ، وذلك نحو : غدا زيدٌ قائماً ، أي وقع قيامه في وقت الغدو ، وراح عبدُ الله منطلقاً أي وقع انطلاقه في وقت الرواح .

وقد يكونان بمعنى صار فتقول : غدا زيدٌ منطلقاً وراح عبد الله ضاحكاً أي صاراً في حال ضحك وانطلاق .

ولا يكونان زائدين على مذهب من يرى زيادة أفعال هذا الباب ، وقد تقدم الرد عليه .

وأما أض فتكون تامة وناقصة فإن كانت تامة كانت بمعنى رجع وإن كانت ناقصة جاز أن يكون فيها ضمير الأمر والشأن أو لا يكون كما تقدّم في أخواتها وذلك نحو أض زيدٌ قائماً فتكون إذ ذاك بمعنى صار .

وأما صار فتكون أيضاً تامة وناقصة. فإن كانت تامة كانت بمعنى أنتقل فتندى إلى فتقول : صار زيدٌ إلى موضع كذا أي انتقل ، وإن كانت ناقصة كانت لانتقال الشيء من حالة إلى حالة أخرى لم يكن عليها ، فتقول : صار زيدٌ عالماً ، أي انتقل عن الجهل إلى العلم .

وأما قَعَدَ وجاءَ فيكونان تامّتين وناقصتين ، فإن كانتا تامّتين كانت
 قَعَدَ بمعنى جلسَ وجاءَ بمعنى أتى ، وإن كانتا ناقصتين كانتا بمعنى صار .
 إلا أنّها لم (١) يستعملّا كذلك إلا في الموضع الذي (٢) سَمِعْتَا فيه . وقولهم :
 شَحَدَ شَعْرَتَهُ حتّى قَعَدَتْ كأنّها حربة . أي صارت . وأما فلان
 قَعَدَ بتهكّم بعرض فلان .

فقد تقدّمت الدلالة على أنّها زائدة . وقولهم : ما جاءَتْ حاجتكَ ، وروى
 برفع الحاجة ونصبها (٣) . فمن رفع الحاجة جعلها اسم جاءَتْ ومن نصب
 الحاجة جعلها خبر جاءَتْ وجعل في جاءَتْ ضمير مؤنث عائداً على «ما» على
 معناها لأنّها واقعة على جاءَتْ الحاجة ، كأنه قال : أَيْتُ الحاجةَ جاءَتْ حاجتكَ ؟
 أي صارت هي حاجتكَ . إِنْ قِيلَ : فهل يجوز : ما جاءَتْ حاجتكَ ، على لفظ ما لأن
 لفظها مذكّر ؟ فالجواب : إنّ هذا كلام جرى مجرى المثل ، فلا يُغَيَّرُ عما سمع عليه .
 وأما ظلّ / وبات فتكونان تامّتين وناقصتين ، فإن كانتا تامّتين كانت [٨٠و]
 ظلّ تدلّ على إقامة الفاعل نهاره ، وبات على إقامة الفاعل ليله ، وإن كانتا
 ناقصتين جاز أن يكون فيهما ضمير أمر وشأن وإن لا يكون فيهما كما تقدّم في أخواتهما
 وتكون ظلّ للدلالة على وقوع مضمون الجملة في النهار وبات للدلالة على وقوع
 مضمون الجملة في الليل ، فتقول : ظلّ زيدٌ قائماً ، أي وقع قيامه في نهار ،
 وبات زيدٌ ضاحكاً أي وقع ضحكته في الليل .
 وقد يكونان بمعنى صار ومنه قوله تعالى : ظلّ وجهه مسودّاً وهو كظيم (٤) .
 أي صار وجهه مسودّاً . وقد حمل قوله عليه السلام : فإنّ أحدكم لا يدري
 أين باتت يده . (٥) على ذلك ، أي صارت يده .

وأما مازال وما انفك وما فتي وما برح فتستعمل تامّة وناقصة ، فتكون تامّة
 للدلالة على عدم انتقال الفاعل عن أمرٍ ما فتقول : مازال زيدٌ عن وطنه . وما زال
 عمرو عن الضحك ، وكذلك باقي أخواتها .

(١) ر : لا . (٢) ج ، ر : التي ، وهو وهم .

(٣) انظر الكتاب ٢٤/١ . (٤) النحل : ٥٨ .

(٥) الموطأ : كتاب الطهارة ٩ والبخارى : كتاب الوضوء ٢٦

وزعم بعض نظار النحويين أن ما برح تدل على نفى انتقال الفاعل عن مكانه فأذا قلت ما برح ، فمعناه عنده : ما انتقل زيد عن المكان الذي كان فيه ، واستدل على ذلك بأن برح مشتق من البراح الذي هو اسم المكان ، فكأنك اذا قلت : ما برح زيد ، أردت ما زال زيد عن البراح الذي كان فيه .

وهذا الذي ذهب اليه فاسد ، بدليل قوله تعالى : وإذا قال موسى لفتهاه لا أبرح حتى أبلغ مجمع البحرين (١) . ألا ترى أن من المحال أن يريد لا أزال عن مكاني حتى أبلغ مجمع البحرين ، لأنه معلوم أنه مادام في مكانه لا يبلغ مجمع البحرين فدل ذلك على أن برح بمعنى زال ، وأنها غير مشتقة من البراح الذي هو المكان.

وأما مادام فتستعمل أيضاً تامة وناقصة ، فإن كانت تامة دلت على اتصال ما قبلها مدة بقاء الفاعل : أقوم مادام زيد ، أى يتصل قيامي مدة بقاء زيد . وإن كانت ناقصة فأنها قد يكون فيها ضمير الامر والشأن وقد لا يكون . وتدل في الحالتين على اتصال ما قبلها مدة بقاء الصفة للموصوف ، فتقول ، أقوم مادام زيد ضاحكاً ، أى مدة بقاء الضحك صفة لزيد .

وأما ليس فلا تكون الا ناقصة ، وقد يكون فيها ضمير الامر والشأن وقد لا يكون وهي في الحالتين لنفي الخبر . فإن كان الخبر مختصاً بزمان نفته على حسب ما هو عليه من الاختصاص ، وإن كان محتملاً للحال والاستقبال خلصته للحال فتقول : ليس زيد قائماً الآن ، وليس زيد قائماً غداً . وإذا قلت : ليس زيد قائماً ، فأنما نفيت القيام عن زيد في الحال .

* * *

واختلف الناس في الرفع لأسماء هذه الأفعال . فمنهم من ذهب إلى أن هذه الأفعال دخلت على المبتدأ والخبر فنصببت/ الخبر وبقي المبتدأ [٨٠ط] على رفعه وهو مذهب كوفي (٢) .

(١) الكهف: ٦٠ .

(٢) الأصول ١/ ١٧٢ .

ومنهم من ذهب إلى أن كان وأخواتها دخلت على المبتدأ والخبر فرفعت ما كان مبتدأ ونصبت ما كان خبراً ، وهو مذهب أهل البصرة (١) ، وهو صحيح . والذي يدل على ذلك اتصال ضمير الرفع بها ، فلو كان المرفوع غير معمول للفعل لم يتصل به ضمير لأن الضمير لا يتصل إلا بعامله ، وأيضاً فإن الرفع له قبل دخول هذه الأفعال إنما كان التعري من العوامل اللفظية كما تقدم في باب الابتداء .

والتعري قد ذهب بدخول العامل ، وأيضاً فإنه يؤدي إلى الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي ، أعني بما ليس بمعمول للعامل ، ألا ترى أنك إذا قلت : كان زيد قائماً ، وقدرت زيدا غير معمول لكان . فصلت به وهو أجنبي بين كان ومنصوبها .

* * *

وينبغي أن تعلم أن المرفوع بهذه الأفعال لا يجوز حذفه اختصاراً ولا اقتصاراً وإن كان مبتدأ في الأصل ، والمبتدأ يجوز حذفه لفهم المعنى . وسبب ذلك أنه لما ارتفع بالفعل صار يشبه الفاعل والفاعل لا يحذف فكذلك ما أشبهه وكذلك لا يجوز حذف الخبر أيضاً اختصاراً ولا اقتصاراً .

فإن قيل : وما الذي يمنع من ذلك وأنت لا تخلو أن تحكم له بحكم أصله أو بحكم لفظه الآن ، فإن حكمت له بحكم ما أشبهه في اللفظ فإنه يشبه المفعول ، والمفعول يجوز حذفه ، وإن حكمت له بحكم أصله فهو خبر في الأصل ، وخبر المبتدأ يجوز حذفه اختصاراً لفهم المعنى ، فكان ينبغي أن يجوز حذفه على كل حال .

فالجواب : إن الذي منع من حذفه أنه صار عوضاً عن المصدر ، فلذلك لا يجوز كان زيد قائماً كوكاً ، كراهية الجمع بين العوض والمعوض منه ، وإنما عوض منه لأنه في المعنى المصدر ، ألا ترى أن القيام كون من أكوان زيد ، فلما كان

(١) الكتاب ٢٨٠/١ ، الأصول ٤٢/١ .

الخبرُ المصدرَ (١) في المعنى استغني به عنه كما استغني بترك عن وَذَرَ وَوَدَعَ لَمَّا كان في معناهما . ولولا أَنَّهُ هُوَ لَصُرِّحَ بالمصدر إِذْ لافْعَلْ إِلَّا وَلَهُ . مصدر أَخَذَ منه ، وقد تقدَّم الدليل على ذلك ، فلمَّا صار الخبر عوضاً عن المصدر صار كأنه من كمال الفعل وكأنه جزء من أجزائه فلم يحذف لذلك . وأيضاً فإنَّ الأعواض لازمة لا يجوز حذفها .

وقد يحذف الخبر في الضرورة نحو قوله :

لَهْفِي عَلَيْكَ لِلْهَفَةِ من مخائف

يَبْغِي جِوَارِكَ حِينَ لَيْسَ مُجِيرٌ (١٢٢)

يريد : ليس في الدنيا مُجِيرٌ . فحذف لفهم المعنى . فأما قوله :

إِنِّي ضَمِيتُ لِكُلِّ شَخْصٍ مَا جَنَّتِي

فَأَبَى فَكَانَ وَكُنْتُ غَيْرُ غَدُورٍ (٢)

وقوله :

٢٧٥ رماني بأمرٍ كنتُ منه ووالدي

بريثاً ومن أجل الطويِّ رَمَانِي (٣)

فإنَّه يُتَصَوَّرُ أَنْ يجعل مما حذف فيه الخبر لفهم المعنى ضرورة ، كأنه قال : فكانَ غَيْرَ غَدُورٍ وَكُنْتُ غَيْرَ غَدُورٍ ، وكأنه قال أيضاً : وَكُنْتُ مِنْهُ بَرِيثاً ووالدي بريثاً . ويحتمل أَنْ يكون ممَّا وضع فيه المفرد في موضع الاثنين ضرورة فيكون نحو قوله :

(١) ج ، ر : المصدر ، وهو تحريف .

(٢) لفرزدق . ورواية النقائض وابن جني : لمن أتاني . قال الفراء : ولم يقل غدورين لا تفاق المعنى يكتفي بذكر الواحد . الكتاب ٣٨/١ ، معاني القرآن ٤٣٤/١ ، ٣٦٣/٢ ، النقائض ٩١٠ ، شرح مشكلات الحماسة ٣٠٧ ، البيان للاباري ١٦٤/٢ .

(٣) نسب لمروين احمر الباهلي ونسب ابو عبيدة للأزرق بن طرفة الباهلي . وروى : جول الطوي والجهول والجال : جانب البئر والقبر ، الطوي : البئر . وابو عبيدة والفراء يريانها ما أخبر فيه عن الاثنين بخبر واحد . الكتاب ٣٨/١ ، مجاز القرآن ١٦١/٢ ، معاني القرآن ٤٥٨/١ ، إصلاح المنطق ٨٨ ، شواهد الكشاف ٣١١ ، اللسان : جول ، جاله .

٢٧٦ كأنَّه وجهُ تُركيَّينِ قد غَضِبَا

(١).....

ويحتسَل أن يكون غدوراً وبريثاً ، من الألفاظ الواقعة على المفرد والمثنى والمجموع بلفظ واحد كما قالوا عدوٌّ في معنى أعداء ، قال الله تعالى : هم العدوُّ (٢). وكما قال : فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ / فِي السَّعِيرِ (٣). في معنى مَفْتَرِقَيْنِ مَفْتَرِقَيْنِ (٤). [٨١] قال الشاعر :

..... ٢٧٧

فَنِيَّتُنَا وَنِيَّتُهُمْ فَرِيقُ (٥)

أي مَفْتَرِقَانِ ، وكذلك صديق ، قال :

..... ٢٧٨

بِأَعْيُنِ أَعْدَاءٍ وَهُنَّ صَدِيقُ (٦)

(١) عجزه : مستهدف لطلعان غير منجر

وهو للفرزدق من قصيدة في هجاء جرير . يسخر منه فبشبهه بين امرأة هذه صفته . ورواية الفراء : تذيب مكان منجر ، والتذيب : عدم المبالغة في الثمن والدفع . والقصيدة رائية . والفراء يجوز في الاختيار . قال ابن السجري : ولا يكادون يستعملون هذا اللفظ الشعر . معاني القرآن ٣٠٨/١ التوجيه ٢٧٥ ، المحكم ٣٤٤/١ ، ابن السجري ١٢/١ ، البيان لابن جباري ٢٩١/١ ، الخزائن ٣٧٢/٣ ، الضرائر : ٩٨ ، الديوان ٣٧١ .

(٢) المنافقون : ٤ . (٣) الشورى : ٧ . (٤) ليس في ر .

(٥) صدره : أحقاً أن جبرتنا استقلوا .

وهو من قصيدة للمفضل النكري (عامر بن معشر) وروى لعامر بن أسحم بن عدى الكندي (جاهلي) . استقلوا : نهضوا مرتفعين مرتحلين .

النية : الوجهة التي يتجهون إليها . الكتاب ٤٦٨/١ ، طبقات ابن سلام ٢٣٣ ، الأصمعيات ٥٣ ، حساسة للبحري ٤٨ ، الأصول ٢١٠/١ ، المغنى ٨١ ، العيني ٢٣٥/٢ ، التصريح ٢٢١/١ .

(٦) صدره : دعون الهوى ثم اربمين قلوبنا .

وهو لجرير من قصيدة في مدح الحجاج بن يوسف . وقد حُرف في النسخ كما يلي : يايحه أعداؤهن . ورواية الديوان : بأسهم أعداء . شرح مشكلات الحماة ٣٦١ ، الخصائص ٤١٢/٢ ، اللسان : صدق ، الديوان ٣٩٨ .

باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر

العمل أصل في الأفعال فرع في الأسماء والحروف، بدليل أن الأفعال كلها عاملة، وأما الأسماء والحروف فلا يعمل منها إلا ما أشبه الأفعال فدل ذلك على أن العمل كحق للاتصال إنهما هو للفعل، فما وجد على هذا من الأسماء والحروف عاملا فينبغي أن يسأل عن الموجب لعملها.

فإن واخواتها من الحروف العاملة فينبغي أن يسأل عن الموجب لعملها. والذي أوجب لها العمل عند محققتي النحويين هو شبهها بالأفعال في الاختصاص. ذلك أن هذه الحروف تختص بالأسماء ولا تدخل على غيرها، كما أن الأفعال تختص بالأسماء ولا تدخل على غيرها (١)، وكل حرف مختص بما يدخل عليه ولا يكون كالجزم فإنه يعمل فيما يختص به من اسم أو فعل. ألا ترى أن عوامل الأسماء كلها مختصة بها ولا تدخل على غيرها وكذلك عوامل الأفعال تدخل على الأفعال ولا تدخل على غيرها.

وإنما تحرزت بقولي: ولم تكن كالجزم مما دخل عليه كقد والسين وسوف والألف واللام، وكذلك إن السين وسوف قد اختصت بالأفعال إلا أنها صارت كالجزم من الفعل، والدليل على ذلك أنه لا يجوز الفصل بين هذه الحروف وبين الأفعال بشيء إلا قد فإنه قد يجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قوله: قد والله قام زيد. ومما يدل على ذلك أنك تقول: لقد قام زيد، لسوف يقوم زيد. فتصل بين لام التأكيد وبين الفعل بها، ولام التأكيد لا يجوز الفصل بينها وبين الفعل بغير (٢) هذه الأشياء، فلولا أن هذه الأشياء تنزلت من الفعل منزلة الجزم (٣) بدليل أنك تقول: مررت بالرجل، فتفصل بها (٤) بين حرف الجر والمجرور ولا يجوز الفصل بينهما بشيء، فلولا أنها مع الاسم كالشيء الواحد لما جاز ذلك.

(١) انظر هذا التعليل في المقتضب ١٠٨/٤. (٢) ر: شيء غير.

(٣) الواضح أن في الكلام سقطا فجواب لولا غير موجود ويمكن تقديره على هذا النحو: لمعلت فيه. وكذلك الألف واللام مع الاسم فهي لاتعمل في لأنها كالجزم منه، بدليل... الخ.

(٤) ج، ر: بينها وبين، وهو تحريف.

فإن قيل : إنَّ حروف التحضيض لا يليها إلا الفعل ظاهراً أو مضمرأ ، فهي مختصة به ولا تعمل مع ذلك في الأفعال ، وذلك نحو : هَلَّا تَضْرِبُ زيداً . فالجواب : إنَّ أدوات التحضيض يجوز فيها أن ياتيها الاسم في اللفظ ويضمّر معها الفعل وتارة لا يضمّر الفعل بل يكون ظاهراً ، فصارت مثل الحروف التي لاتختص باللفظ .

ومن النحويين من ذهب إلى أنّها أشبهت الأفعال في أنّها على ثلاثة أحرف فصاعداً مثلها (١) ، وأنّها مفتوحة الأواخر كالفعل الماضي (٢) وأنّ معاني الأفعال في (٣) التأكيد والتشبيه (٤) والترجي والتمني ، وأنّها تلحقها نون الوقاية كما تلحق الفعل نحو : إنني وكأني وليتني ولعلّني ؛ وأنّها تتصل بها ضمائر النصب كما تتصل بالأفعال وأنّها تطلب اسمين طلب الفعل المتعدي لهما (١) . وهذا باطل ، لأنّ ضمائر النصب إنّما اتصلت بها بعد عملها النصب ، وكذلك نون الوقاية إنّما لحقت من أجل ياء المتكلم / وياء [٨١ظ] المتكلم إنّما اتصلت بها بعد العمل . وأما كونها على ثلاثة أحرف وأنّ أواخرها مفتوحة وأنّ معانيها معاني الأفعال فليس ذلك موجباً لعملها ، ألا ترى « ثم » على ثلاثة أحرف ومفتوحة الآخر كإنّ ومعناها العطف ، فكأنّك قلت : عطفت ، وهي مع ذلك لاتعمل ، وأما طلبها الاسمين طلب الفعل المتعدي لهما ، فإنّ كان يراد بذلك أنّها تطلب الاسمين على الاختصاص فإنّ ذلك وحده موجب للعمل كما قدمناه .

فإن قيل : فإذا وجب لها العمل كما ذكرتم فلا شيء رُفِعَ أحد الاسمين ونُصِبَ الآخر ، وهلاّ كان الأمر بالعكس بخلاف ذلك ؟ فالجواب : إنّها أشبهت من الأفعال ضَرَبَ ، فكما أنّ ضَرَبَ ترفع أحد الاسمين وتنصب الآخر فكذلك هذه الحروف ، وأيضاً فإنّه لا يمكن فيها أكثر من ذلك ، وذلك أنّه لا يخلو من أن ترفعهما أو تنصبهما أو ترفع أحدهما وتنصب الآخر

(٢) انظر الأصول ١٧٢/١ .

(٤) ج ر ، السببية ، وهو تصحيف .

(١) انظر الجمل ٦٥ .

(٣) ر : من .

أو ترفع أحدهما وتخفيض الآخر أو تنصب أحدهما وتخفيض الآخر ، ولا يتصور أكثر من ذلك ، فباطل أن ترفعهما ، لأنه لم يوجد عامل واحد يعمل في اسمين رفعا من غير أن يكون أحدهما تابعا للآخر .

وباطل أن تنصبهما أو تخفضهما ، لأنه لم يوجد عامل واحد يعمل نصباً أو خفضاً من غير أن يعمل مع ذلك رفعا .

وكذلك أيضاً يبطل أن تنصب أحدهما وتخفيض الآخر ، أو ترفع أحدهما وتخفيض الآخر إذ لا يكون خفض إلا بواسطة حرف . فلم يبق إلا أن ترفع أحدهما وتنصب الآخر .

فإن قيل : فلم كان المنصوب الاسم والمرفوع الخبر ، وهلا كان الأمر بالعكس ؟ فالجواب : لأنه لما وجب رفع أحدهما تشبيهاً بالعمدة ونصب أحدهما تشبيهاً بالفضلة كان أشبههما بالعمدة الخبر ، لأن هذه الحروف إنما دخلت لتوكيد الخبر أو تمنييه أو ترجييه أو التشبيه به ، فصارت الأسماء كأنها غير مقصودة ، فلما رفع الخبر تشبيهاً بالعمدة نصب الاسم تشبيهاً بالفضلات (١).

* * *

وزعم بعض النحويين أنه يجوز فيها أن تنصب الاسم والخبر معا ، ومن ذهب إلى ذلك ابن سلام (٢) في طبقات الشعراء له ، وزعم أنها لغة (٣) واستدل على ذلك بقول عمر بن أبي ربيعة :

٢٧٩ إذا اسود جُنْحُ الليلِ فَلَئِنِ فَلَئِنِ وَلَتَكُنْ

خُطَاكَ خِفَافاً إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسَدَا (٤)

(١) وعلى ابن السراج ذلك بانه للتفريق بين عمل كان واخواتها وهي الفعل وان واخواتها . وهي حروف . الأصول ١١٢/١ .

(٢) هو ابو عبيد الله محمد بن سلام البصري الجسعي ، أديب لغوي إخباري راوية . قدم بغداد وهو في التسعين وتوفي عام ٢٣١ هـ ببغداد وقيل بالبصرة . ترجمه ابن النديم ١٦٥ ، الانباري ٢١٦ ، السيوطي ٤٧ .

(٣) طبقات الشعراء ٦٥ ، واستدل ابن سلام بالشاهد ٢٨٢ فقط .

(٤) استشهد به ابن هشام للغة من ينصب بان الاسم والخبر . وبعضهم يعلله ضرورة . المعنى ٣٦ ، الفرائر ٢١٥ ، الدرر القوامع ١١١/١ .

فنصب الحُرَّاس والأُسْدَ بَيْنَ . وكذلك قول الآخر :

٢٨٠ إِنَّ الْعَجُوزَ خَبَّةً جَرُوزًا

تَأْكُلُ كُلَّ لَيْلَةٍ قَمِيْزًا (١)

فنصب «بَيْنَ» العَجُوزَ خَبَّةً جَرُوزًا ، وكذلك قول أبي (٢) نُخَيْلَةَ الْعُمَانِي :

٢٨١ كَانَ أَذْنِيهِ إِذَا تَشَوَّفَا

قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا (٣)

وزعم الفراء أَنَّ ذلك كله لا يجوز إلَّا في ليت ، واستدلَّ على ذلك بقوله :

٢٨٢ يَالَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَاجِعَا (٤)

فنصب أَيَّامَ الصَّبَا رَوَاجِعَا بليت . ولا حجة في شئ من ذلك عندنا .

أما قوله : إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدًا ، فيكون الخبر محذوفًا والتقدير : تَجِدُهُمْ أُسْدًا ، أو تَلْقَاهُمْ أُسْدًا ، وكذلك قوله :

يَالَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَاجِعَنَا

كأنه قال : أَقْبَلْتُ رَوَاجِعًا ، وخبر هذه الحروف يجوز حذفه إذا فُهِمَ المعنى على تفصيل في ذلك يذكر بعد إن شاء الله تعالى ، ومما حُذِفَ خبره قوله :

(١) لم يذكر قائل هذا الرجز ، وفي الدرر : في مقدمها . الخبة : الخداعة ، الجروز : الكثيرة الأكل . والقفيز : مكيال معروف . المصع ١/١٣٤ ، الدرر اللوامع ١/١١٢ .

(٢) ج ، ر ، ابن ، وهو تحريف .

(٣) لمحمد بن ذؤيب العماني الراجز في صفة فرس ، وهو غير أبي نخيلة الراجز قلم محرف : عدل باحد طرفيه على الآخر . وروى المبرد ان العماني أنشده بحضرة الرشيد فاصلحه الرشيد وقال له قل : تخال أذنيه . الكامل ٣/١٤١ ، الشعر والشعراء ٢/٦٠٢ ، ٧٥٥ ، الخصائص ٢/٤٣٠ ، المخصص ١/٨٢ ، المحكم ٣/٢٣٠ ، الخزائن ٤/٢٩٢ ، المنى ٢/٢١١ .

(٤) للساج ، وقدر الكسائي رواجع خبرا لكان المحذوفة لأنها تستعمل بعد ليت كثيرا واعترضه ابن هشام بأن تقدم ان ولو الشرطيتين شرط لكثرة حذف كان ، الكتاب ١/٢٨٤ ، الاصول ١/١٨٨ ، الفصل ٢٨ ، ابن يعيش ٨/٨٤ ، المنى ١٦٣ ، الخزائن ٤/٢٩٠ ، الديوان ٨٢ .

٢٨٣ فلو كنت ضميّاً عرفت قرابتي
ولكن زنجياً عظيماً المشافير (١)
/ التقدير : لا يعرف قرابتي ، لدلالة ما تقدم عليه . [٨٢]
وأما قول أبي نخيلة فإن الأصمعي وأبا عمرو لحناه بحضرة الرشيد ، ولولا
أنه غير فصيح لما جاز لهما ذلك .
وأما قول الآخر : إن العجوز خبة جروزا
فانتصاب « خبة » وجروزا على اللم ، والخبر تأكل . (٢٨٠)

* * *

وزعم بعض النحويين ان لعل فلتجر الاسم (٢) واستدل على ذلك بقوله :
٢٨٤ فقات ادع أخرى وارفع الصوت دعوة
لعل أبي المغوار منك قريب (٣)
فجر أبا المغوار بلعل ، وزعم أنهم يكسرون لامها إذا جرّوا بها ، وانشد
يعقوب (٤)

-
- (١) الفرزدق يهجو أيوب بن عيسى الضبي . ورواية سيويه : زنجي ، ورواية الديوان
ولكن زنجياً غلاظاً مشافره ، الكتاب ٢٨٢/١ ، مجالس ثعلب ١٠٥ ، الاصول ١٨٦/١
التوجيه ١٣٦ ، المحتسب ١٨٢/٢ ، الانصاف ١٠٦ . المغنى ٣٢٣ ، الخزائن ٣٧٨/٤
الديوان ٤٨١ .
- (٢) نسب ابن جني هذا القول لأبي زيد ، وذكر الرماني أن اختيار أبي زيد في البيت النسب
بلعل وإن الجر بها لغة قوم من العرب . التوجيه ٥١ ، سر الصناعة ١٤٩ (١٢٠ لغة)
الخزائن ٣٧٠/٤ .
- (٣) لكعب بن سعد النوى في رثاء أخيه أبي المغوار . ورواية جمهرة الأشعار : أبا المغوار ، ولا شاهد له .
وقيل : الجر بلعل لغة عقيل . جمهرة الأشعار ١٣٣ ، التوجيه ٥٠ ، الامات ١٤٨ ، سر الصناعة
١٤٩ (١٢٠ لغة) ابن الشجرى ٢٣٧/١ ، المغنى ٣١٧ . الميني ٢٤٧/٣ ، الخزائن
٣٧٠/٤ ، شواهد الكشاف ٣٣٠ .
- (٤) هو أبو يوسف يعقوب بن اسحاق بن السكيت ، أديب نحوى لنوى عالم بالقرآن والشعر ،
تعلم ببغداد وصحب الكسائي واخذ عن الفراء .
استشهد ببغداد عام ٢٤٤ هـ . ابن النديم ١٠٨ ، الخطيب البغدادي ٢٧٣/١٤ ، الانباري
٢٣٨ ، ياقوت ٥٠/٢٠ .

٢٨٥ لعل الله فضلكم علينا
 بشيء أن أمكم شريم (١)
 فكسر لام لعل وجر اسم الله . وقد يتخرج قوله لعل لأبي المغوار على حذف
 حرف الجر وإبقاء عمله (٢) ، فان ذلك جائز في الشعر وفي نادر الكلام ،
 ومما جاء من ذلك في الكلام : خير عانك الله (٣) وإلاه أنت . ومما جاء من ذلك
 في الشعر قوله :

رسم دارٍ وقفت في طَلَّابَةٍ (١٢٠)
 أى ربّ رسم دارٍ ، فيكون التقدير : لعل لأبي المغوار منك قريبٌ ، أى
 جوابٌ قريبٌ فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه ، ويكون اسم لعل
 ضمير الأمر والشأن محذوفاً في الشعر كأنه قال : لعلّه ، أى لعلّ الأمر ،
 ونظير ذلك قوله :

٢٨٦ ان من لام في بنى بنت حسان أئمه وأعصه في الخطوب (٤)
 أى أزه من لام في بني بنت حسان ، وانما تكلف ذلك لان لعل
 قد استقر فيها نصب الاسم ورفع الخبر فلا تخرج عما استقر فيها إن أمكن
 وأما :

لعل الله البيت (٢٨٥) .
 فأن لعل المكسورة اللام لم يستقر فيها نصب الاسم ورفع الخبر فيبقى (٥)

(١) لم اجد من نسب هذا البيت ولم يذكر ما بعده ولا ما قبله . ورواه البغدادي لعاء الله ، على
 انها لغة في لعل . الشريم والثروم : المرأة المنقصة وهي التي اتحد سلكاها . الاتصاف
 ٤٦٠ ، العيني ٢٤٧/٣ ، الخزافة ٣٦٨/٤ .

(٢) هذا تخريج الفارسي كما في المغني ٣١٧ . (٤) انظر ص ١١٦ تعليق ٣ .

(٣) للأعشى يمدح قيس بن سعد يكره . ورواية الديوان : من يلمني على بني ابنه . ولا شأ
 فيها . الكتاب ٤٣٩/١ ، ابن الشجرى ٢٩٥/١ ، المغني ٦٧٠ ، الخزافة ٤٦٣/٢ ،

الضرائر ٧٥ ، الديوان ٦٨ .

(٥) كذا في ج ، ر .

إفياها مع الظاهر من أنها جارة ولاتتعلق بشيء ، بل هي في ذلك بمنزلة لولا
ذا جرت المضمر في مذهب سيهويه بمنزلة حروف الجر الزوائد .

• • •
وهذه الحروف داخلة على المبتدأ والخبر ، فما كان مبتدأ كان اسماً لها إلا
اسم الشرط واسم الاستفهام وكم الخبرية وما التعجبية وإيمنُ الله في القسم .
وسبب ذلك ان هذه الاسماء لها صدر الكلام وجعلها أسماء لهذه الحروف
يخرجها عما استقر لها من الصدرية .

وما كان خبر المبتدأ كان خبراً لها إلا اسم الاستفهام وكم الخبرية وكل جملة
غير محتملة للصدق والكذب . فلا يجوز أن تقول : ان زيداً لاضربه ،
وان عمراً لاتضربه ، فأن جاء ما ظاهرة وقوع الجملة غير المحتملة للصدق
والكذب خبراً تؤوّل ، نحو قوله :

٢٨٧ إن الذين قتلتم أمس سيئدهم

لاتحسبوا ليلتهم عن ليلكم ناماً (١)

فأوقع لاتحسبوا موقع خبر إن وهي نهي ، وقول الآخر :
٢٨٨ فلو أصابت لقالت وهي صادقة

إن الرياضة لاتنصبتك للشيب (٢)

فأوقع لاتنصبتك وهي نهي موقع خبر إن ، فينبغي أن يعمل ذلك على
إضمار القول ، كأنه قال : أقول لكم : لاتحسبوا ليلتهم عن ليلكم نام ،
وأقول لك : لاتنصبتك للشيب ، وقد تقدم أن القول كثيراً ما يضم .

وانما لم تقع الجمل غير المحتملة للصدق والكذب أخباراً لهذه الحروف
لناقضة معناها لمعاني هذه الحروف وذلك أن الجملة المحتملة للصدق والكذب

(١) لأبي مكرم من بني سعد بن مالك (جاهلي) يخاطب بها بني سعد بن ثعلبة . شرح المفصلات
٢٦ ، ابن الشجرى ٣٣٢/١ ، المغنى ٦٤٨ ، الخزائن ٢٩٧/٤ ، الدرر الوامع ١١٣/١ .

(٢) الجيح الأسدى (منقذ بن التلماح) من قصيدة مفضلية يذكر فيها نشوز امراته لقلة ماله .
والرياضة : تهذيب الأخلاق ، الشيب جمع أشيب . المفصلات ٣٢ ، شرح المفصلات
٢٦ ، ابن الشجرى ٣٣٢/١ ، شرح السبع . ٢٦ ، الخزائن ٢٩٦/٤ .

مقتضاها الطلب ، فإذا قلت : اضرب / فكأنك تطلب من المخاطب الضرب [٨٢ظ] وكذلك ليت زيداً قائمٌ ولعل زيداً قائمٌ تمسّيك للقيام ورجاؤك له طلب ، فالطلب في هذه الاشياء ثابتٌ ، والتمني والترجي انما يكون لما لم يثبت . وأما ما قد ثبت فلا فائدة في ترجّيه وتمنيه ، لأن الحاصل لا يطلب ، فلذلك لم يجوز أن تقع هذه الجمل خبراً لليت ولعل . ولم تقع أيضاً خبراً لأن وأن ولكن ، لأن هذه الأحرف للتأكيد ولا يؤكد إلا ما يحتمل أن يكون وأن لا يكون في حق المخاطب ، وأما ما قد ثبت واستقر في حق المخاطب فلا فائدة فيه ، والطلب في هذه الجمل ثابت عند المخاطب . ولم تقع خبراً لكان لأنها للتشبيه ، فإذا قلت : كأن زيداً أضربه ، يكون مشبهها بزید بطلب الضرب ولا يتصور ذلك .

* * *

وانفردت إن . من بين سائر أخواتها بدخول اللام في خبرها إذا كان الخبر اسماً نحو: إن زيدا لقائمٌ . أو فعلاً مضارعاً نحو: إن زيداً يقوم . أو جملة اسمية وذلك قليل نحو: ان زيداً لوجهه حسنٌ . أو فعلاً غير متصرف نحو: ان زيداً لنعم الرجلُ . أو ظرفاً أو مجروراً نحو: إن زيداً لفي الدار وان زيداً لتخلّك . وأما الماضي المتصرف فلا تدخل عليه اللام إذا وقع (خبراً) (١) لعله تذكّر بعد أن شاء الله تعالى . وذلك نحو: ان زيداً قام ولا يجوز لقام (٢) . وتدخل أيضاً فيما ذكر على معمول الخبر إذا تقدم على الخبر نحو: إن زيداً لفي الدار قائمٌ . وعلى الاسم اذا وقع موقع الخبر نحو : إن في الدار لزيداً .

وأما دخولها على الخبر ومعموله معا فشرطه تقدّمه على الخبر ، فمذهب أبي العباس المبرد لإجازته ومذهب الزجاج (٣) منعه ، وذلك نحو : ان زيداً لفي الدار قائمٌ . وسندكر دليل كل واحد منهما بعد أن شاء الله تعالى

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) قال ابن هشام : والذي نحفظه أن الاخش هشاماً أجازها على اضماع قد . التوضيح ٩٢/١ .

(٣) ج ، ر : الزجاجي ، وهو تحريف .

وأما أهل الكوفة فإنهم جوزوا دخول اللام في خبر لكن حيث يجوز في خبر إن ، واستدلوا على ذلك بقوله :

..... ٢٨٩

ولكنني من حُبِّها لعميد (١)
فأدخل اللام في خبر لكن ، وهذا لادليل فيه لأنه لم يسمع إلا في هذا . فيمكن أن تكون اللام زائدة كما زيدت في خبر أن المفتوحة في قراءة من قرأ : إلا أنهم لياكلون الطعام (٢) . وفي خبر المبتدأ في الضرورة نحو قوله :
٢٩٠ أم الحليس لعجوز شهزبه

ترضى من اللحم بعظم الرقبة (٣)
فأدخل اللام في عجوز وهو خبر المبتدأ .

ويمكن أن تكون اللام هنا دخلت في خبر إن وذلك بأن يكون الأصل : ولكن إنني من حبها لعميد ، فنقل حركة همزة إنني إلى نون لكن على حد نقلها في : قد أفلح ، فصار ولكنني ، ثم أدغم نون لكن في النون الساكنة من إنني إجراءً للمتفصل مجرى المتصل كما قالوا في جعل لك : جعلتك ، وكقوله تعالى : لكتا هو الله ربني (٤) . أصله لكن أنا ، ثم نُقلت حركة همزة أنا إلى نون لكن فصار لكننا ثم أدغم ، فلما أراد إدغام النون من لكن في الساكنة

(١) صدره يلوموني في حب ليل عواذلي

ولم يعرف قائله ، ورواية الفراء ، لكمد ، وهو من الكمد بمعنى الحزن ، قال الفراء : أصلها (أي لكن) إن زيدت على أن لام وكاف فصارتا جميعاً حرفاً واحداً . وقوله يلوموني جاء على لغة اكلوني البراغيث معاني القرآن ١/٦٥ ، اللامات ١٧٧ ، المفصل ٢٩٤ ، الانصاف : ٢٥٣ ، المدن ٢٥٧ ، العيني ٢/٢٤٧ .

(٢) الفرقان د . ٢٠ وهذه قراءة سيد بن جبير . الأصول ١/٢١١ ، القرطبي ١٣/١٣ .

(٣) نسب هذا الرجز كما نقل العيني والبندادي لعترة بن عروس من موالى ثقيف ونسب للمجاج أيضاً ، الشهيرة : الفانية . ومن معنى البدل ، وعند المازني أن اللام زائدة وليست ضرورة مجاز القرآن ١/٢٢٣ ، الاشتقاق ٥٤٤ ، الأصول ١/٢١١ ، ابن يعيش ٣/١٣٠ ، الصحاح واللسان : شهرب ، المنى ٢٥٤ ، العيني ١/٥٣٥ ، الخزائن ٤/٣٢٨ .

(٤) للكهف : ٣٨ .

بعدها احتاج إلى تسكين الأولى لأنه لا يدغم إلا الساكن في المتحرك ، فلما سكن التقى الساكنان النون من لكن/والنون الساكنة من إننى ، فحركت الثانية لالتقاء [٨٣و] الساكنين وكانت حركتها بالفتح طلباً للخفة ثم أدغم فصار لكننى .

وانما لم تدخل اللام إلا في خبر إن من بين سائر أخواتها لأنها تدخل على المبتدأ والخبر ولا تغير معناه ولا حكمه كسائر أخواتها ، ألا ترى أن ليت تدخل في الخبر التمني ، ولعل تدخل فيه الترجي ، وكأن تدخل فيه التشبيه ، ولكن تصير الجملة لاتستعمل إلا بعد تقدم كلام وقد كانت قبل دخولها ليست كذلك ، ألا ترى أنك لاتقول : لكن زيداً قائم ، ابتداء ، وأيضاً فإن الجملة قبل دخول لكن قد كان يسوغ وقوعها جواباً للقسم نحو : والله لزيد قائم ، ولا يتصور ذلك مع لكن .

وأما أن فتصير مع ما بعدها في تقدير مفرد نحو : يعجبني أن زيداً قائم ، ألا ترى أنها تنقدّر بالمصدر كأنك قلت : يعجبني قيام زيد . وأما إن فلا تغير معنى الكلام ولا حكمه ، ألا ترى أن : إن زيداً قائم ، وزيد قائم ، بمعنى واحد ، وأن كل واحد منهما يقع جواباً للقسم ، تقول (١) : والله لزيد قائم ، والله إن زيداً قائم ، فلما لم تغير إن الحكم ولا المعنى أتوا معها باللام المؤكدة كما يفعلون قبل ذلك .

وكان حقها أن تدخل على اسم إن لأنه هو المبتدأ في الأصل ، فلم يمكن ذلك كراهية (٢) الجمع بين حرفين مؤكدين ، فأخروها إلى الخبر فقالوا : إن زيداً لقائم ، لأن قائماً هو زيد في المعنى . وقالوا أيضاً : إن زيداً ليقوم ، لأن يقوم وإن لم يكن المبتدأ في المعنى يشبه قائماً فأدخلوا اللام عليه كما أدخلوها على قائم .

وقالوا أيضاً : إن زيداً لوجهه حسن ، وإن لم تكن الجملة هي المبتدأ في المعنى ، لأنها تلى الاسم في اللفظ ، فأشبهت بذلك : إن زيداً لقائم .

(٢) ر : لكرامية .

(١) ر : فتقول .

وقالوا أيضاً : إنَّ زَيْدًا لَتَنِعَمَ الرَّجُلُ ، لأنَّ نعم لا تنصرف ، فأشبهت الاسم فأدخلت اللام عليها كما تدخل على الخبر إذا كان اسماً .
وقالوا أيضاً : إنَّ زَيْدًا لَفِي الدَّارِ ، وإنَّ زَيْدًا لَخَلْفَكَ ، لأنَّهما نائبان مناب مستقر ، ومستقر هو المبتدأ في المعنى فعوملا لذلك معاملة مانابا منابه .
فأما : إنَّ زَيْدًا قَامَ ، وأمثاله فلا تدخل اللام فيه على الماضي لأنه ليس المبتدأ في المعنى ولا يشبه ماهو المبتدأ في المعنى .
وقالوا أيضاً : إنَّ في الدَّارِ لَزَيْدًا قَائِمٌ ، لأنَّ هذه اللام كان حقها أن تدخل على الاسم وانما منعها من ذلك كراهية الجمع بين حرفين مؤكدين ، فلما فصل الخبر هنا بين إنَّ واسمها جاز دخول اللام على الاسم .

وقالوا أيضاً : إنَّ زَيْدًا لَفِي الدَّارِ قَائِمٌ ، لأنَّ في الدَّارِ من كمال الخبر فإذا دخلت اللام على معمول وقد تقدم على الخبر كانت اللام داخلة على الخبر بتمامه .
وأما : إنَّ زَيْدًا لَفِي الدَّارِ لَقَائِمٌ ، فأجاز ذلك المبرد على أن يكون أعاد اللام توكيدا ، ومنع من ذلك الزجاج وهو الصحيح ، لأنَّ الحرف إذا أكد فأنما يعاد مع ما دخل عليه أو مع ضميره نحو قوله تعالى : وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا ففِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا (١) . ولا يعاد من غير إعادة ما دخل عليه إلا في ضرورة شعر / نحو قوله :

فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي وَلَا لِلْمَبَاهِيمِ أَبْـ____دًا دَوَاءُ (١٦٦)
فإذا أعيدت اللام توكيدا في مثل : إنَّ زَيْدًا لَفِي الدَّارِ قَائِمٌ ، فينبغي أن يقال :
إنَّ زَيْدًا لَفِي الدَّارِ قَائِمٌ لَفِي الدَّارِ قَائِمٌ ، فأما قوله تعالى : وَإِنْ كُنَّا لَنَـ____رَاهُ لَيُؤْفِقَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالُهُمْ (٢) . فاللام الأولى لام إنَّ واللام الثانية جواب لَيُؤْفِقَنَّهُمْ محذوف كأنه قال في التقدير : لَمَّا وَاللَّهِ لَيُؤْفِقَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالُهُمْ .
وأجاز بعض النحويين دخول اللام على إنَّ إذا أبدل من همزتها الهاء ، فتقول لَهَيْتَكَ قَائِمٌ ، وكان الذي سهل ذلك زوال لفظ إنَّ ، فكانها ليست في الكلام (٣) .
قال الشاعر :

(١) هود : ١٠٨ .
(٢) هود : ١١١ .
(٣) قال بهذا ابن جني في الخصائص ٣١٥/١ وانظر الكتاب ٤٧٤/١ .

٢٩١ ألا ياسنابرق على قاتل الحيمى لهيئك من بركى علي كريمة (١)
ومنهم من ذهب إلى أن هذه ليست لام إن وإنما هي جواب لقسم
محذوف وكأنه قال : والله لهيئك (٢) ، واستدل صاحب هذا المذهب بأنك
قد تأتي بلام «إن» فتدخلها على الخبر نحو قوله :

٢٩٢ لهيئك من عبسية لوسيمة على هنوات كاذب من يتوها (٣)
فلو كانت اللام في لهيئك لام إن لم يوث باللام بعد ذلك في الخبر ، وكذلك
قول الآخر :

٢٩٣ لهينا لمة ضي علينا التهاجر (٤)

• • •

وهذه الحروف إذا لحقتها ما كان (٥) لانهوين فيها ثلاثة مذاهب . فمنهم من
ذهب إلى أنه يجوز في جميعها الأعمال والالغاء فتقول : إنما زيد قائم
برفع زيد ونصبه ، وكذلك سائر أخواتها ، وهو مذهب الزجاجي (٦) .
ومنهم من ذهب إلى أن ليت ولعل وكأن يجوز فيها الالغاء والأعمال نحو : ليتما
زيدا قائم ولعلما زيدا قائم وكأنما زيدا قائم ، برفع زيد ونصبه في جميع ذلك
ولا يجوز فيما عداها إلا الالغاء ، وهو مذهب أبي بكر وأبي اسحاق (٧) .
ومنهم من ذهب إلى أن ليت وحدها يجوز فيها الالغاء والأعمال فتقول : ليتما

(١) من أبيات لرجل من بني نمير يتشوق فيها إلى أهله وكان في الأسر . النوادر ٢٨ ، الخصائص

٣١٥/١ ، ١٩٥/٢ ، أمالي القتالي ٢٠٠/١ . المغنى ٢٥٤ ، الخزائن ٣٣٩/٤ .

(٢) نقل صاحب الصحاح عن أبي عبيد أن الكسائي قال بهذا ، الصحاح : هن .

(٣) انشده الكسائي ولم ينسبه . يصفها بالجمال على الرغم مما ينسب إليها كذباً من المعائب .

مدني القرآن ٤٦٦/١ ، تصحاح : هن ، الانصاف ١١٦ ، الخزائن ٣٣٦/٤ .

(٤) صدره : أبانة حبي ، نعم وتماضر .

قال البغدادي ولم أقف على قائله ، حبي على وزن دنيا علم امرأة .

وفي اللسان (اله) مدني . وانظر الخزائن ٣٣٢/٤ .

(٥) ر : فان . (٦) الجمل ٢٩٥ ، الطبع ١٤٣/١ .

(٧) همع المواع ١٤٤/١ .

زيداً قائمٌ وليتما زيدٌ قائمٌ ، وما عداها لا يبرز فيها إلاّ الألغاء ، وهو مذهب الأخفش . وذلك أنّه لم يُسمع الألغاء والأعمال إلاّ في ليت وحدها . وقد روى بيت النابغة :

قالت ألا ليتما هذا الحمامُ لنا إلى حمامتين ونصفه فقَدِرَ (١٥٣)
برفع الحمام ونصبه . وما عدا ذلك لم يُسمع فيه إعمال .

فأما الزجاجي ومن أخذ بمذهبه فقام على ليت سائر أخواتها . وأما أبو بكر بن السراج وأبو اسحق ومن أخذ بمذهبهما فقاموا على ليت أشبه أخواتها بها وهما لعلّ وكأن ، وذلك أنّهما غيراً معنى الابتداء بما أحدثا في الكلام من معنى التشبيه والترجي والتمني كما أحدث ليت في الكلام معنى التمني . وأما الأخفش فحجّته القياس والسمع ، أما السماع فأنّه لا يحفظ إلاّ في ليت باتفاق من النحويين إلاّ ما يعطيه ظاهر كلام أبي القاسم في باب حروف الابتداء ، فأنّه قال : ومن العرب من يقول : إنما زيداً قائمٌ ، ولعلّما بكرّاً قائمٌ ، فيلغني ما وينصب (١) . وكذلك سائر أخواتها .

والذي ينبغي أن يُحمل عليه ذلك أنّه لما اقتضى القياس عنده ذلك نسبة إلى العرب ، ألا ترى أنّه يجوز لك أن تقول : العرب ترفع / كلّ فاعلٍ ، وإن كنت إنّما [٨٤] و سمعت الرفع في بعض الفاعلين ، لما اقتضى القياس عندك ذلك .

وأما القياس فأنّ هذه الحروف إنّما كان عملها بالاختصاص ، وإذا لحقها ما فارقتها الاختصاص ، فينبغي ألاّ تعمل إلاّ ليت فأنّها تبقى على اختصاصها ، والدليل على مفارقتها للاختصاص قوله تعالى : إنّما يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ العلماءُ (٢) . فأولاهما الفعل . وكذلك قوله : أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا (٣) . وقوله تعالى : كأنّما يُساقونَ إلى الموتِ (٤) . وكذلك لكنّما ، ولعلّما قال : ٢٩٤ ولكنّما أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤْتَلٍ البيت (٥) فأولى لكنّما الفعل . وقال الآخر :

(١) في الجبل : وينصب بان ٢٩٥ . (٢) فاطر : ٢٨ .

(٣) المؤمنون : ١١٥ . (٤) الأنفال : ٦ .

(٥) عجزه : وقد يدرك المجد المؤتل امثالي .

وهو لا مرى القيس . المجد المؤتل : الثابت الموطد . الخزافة ١٥٨/١ ، الديوان ٣٩ .

٢٩٥ أعَدُّ نَظَرًا بِاعْبَدَ قَيْسٍ لَعَلَّما أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحَمَارَ الْمُقَيْدَا (١)
فَأُولَى لَعَلَّما الْفِعْلَ.

وَأَمَّا لَيْتَمَا فَلَمْ تُولِهَا الْعَرَبُ الْفِعْلَ قَطْ ، لَا يُحْفَظُ مِنْ كَلَامِهِمْ : لَيْتَمَا يَقُومُ
زَيْدٌ . فَقَدْ بَانَ أَذُنَ سِدَادِ هَذَا الْمَذْهَبِ .

* * *

وهذه الحروف إذا كان اسمها ياء المتكلم فأنتها تلحقها نون الوقاية كما تلحق
الفعل فتقول : انني ولكنتي (٢) . وكذلك سائر أخواتها . وهي في ذلك تنقسم
قسمين . قسم تلزمه نون الوقاية وقسم لا تلزمه . والذي تلزمه نون الوقاية ليت ،
تقول : ليتني ، ولا يجوز ليتي إلا في ضرورة شعر نحو قوله :

٢٩٦ كُئِنِّي جَابِرٌ إِذْ قَالَ لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأَتْلِفُ بَعْضَ مَالِي (٣)
والذي لا يلزم (٤) نون الوقاية مابقي .

وإنما حذفت النون من إني وكأني وأنني ولكنتي كراهية اجتماع الأمثال .
وحذفت في لعل كراهية اجتماع المثليين مع النون المقاربة للام ، فكأنه اجتمع
ثلاثة أمثال . ولم تحذف من ليتني لأنه لم يجتمع لك أمثال ولا مقاربات .
وأما الفراء فزعم أن ليت قوى شبهها بالفعل لكونها على مثال من أمثلة
الفعل ، ألا ترى أنها على وزن علكم المخفف من علكم ، نحو قوله :

(١) للفرزدق من قصيدة يهجو بها جريراً ويتدد بمبد قيس وهو من عدى بن جندب بن العنبر ،
ورواية الديوان : فرجما اضاءت ، ولا شاهد فيها . وفي البيت إشارة إلى أن أهل جرير
اصحاب حمير وبهائم فهم رعيان ليس لهم ما يفخرون به . النفاض ٤٩١ ، ابن الشجري
٢٤١/٢ ، المفصل ٢٩٢ ، المغني ٣١٨ ، الديوان ٢١٢ .

(٢) ر : وكانني .

(٣) لزيد الخيل الطائي . وروى في المقتضب وفي نسخة بحاشية ج : جل مالي . وجابر رجل من
غطفان بمعنى أن يلقي زيدا فاختلغا طعتين وهما دارعان فاندق رجع جابر ولم يغن شيئاً
واكسر ظهره ، وابن مالك يرى حذف النون نادراً وليس ضرورة . النوادر ٦٨ ، الكتاب
٣٨٦/١ ، المقتضب ٢٥٠/١ ، الخزائن ٤٤٦/٢ ، الضرائر ٧٠ .

(٤) ر : تلزمه

لو شَهِدَ عاداً في زَمان عاد (٢٤٢)
يريد شَهِدَ. ولزمتها نون الوقاية كما تلزم الفعل. وأما لَكنَّ وكأَنَّ ولعلَّ فليس شيءٌ منها على وزن الفعل، فلذلك لم يتأكد لحاق النون لها تأكده في ليت، فلذلك حذفت.

وهذا الذي ذهب إليه باطل، لأنَّه لو كان الأمر كذلك لازمت نون الوقاية لأنها كُردت. فإنَّ لم تلزم العرب نون الوقاية أنَّ دليل على أنَّ الذي حذفت له نون الوقاية هو ما ذكرناه.

وهذه الحروف يجوز تخفيف مضعفتها سوى لعلَّ فإنَّها لم يُسمع فيها التخفيف وماعدا ذلك من مضاعفها فقد سُمع فيه التخفيف.

فأما لَكنَّ إذا خففت لم يميز فيها إلا الألفاء، وذلك: ماقام زيدٌ لكنَّ عمروٌ قائمٌ. وإنَّما لم تعمل إذا خُفِّت لأنها يزول عنها الاختصاص الذي عملت به فيجوز أن تليها (١) الأفعال. ألا ترى أنَّه يجوز أن تقول: ماقام زيدٌ لكنَّ قائمٌ عمروٌ.

وأما أن وكأَنَّ فإنَّهما إذا خففا لا يجوز فيها إلا الاعمال، إلا أن أسمهما لا يكون إلا ظاهراً أو مضمرّاً محلوفاً فتقول: يعجبني أن زيداً قائمٌ، وكان زيداً قائمٌ / فإن قلت كان زيدٌ قائمٌ أو يعجبني أن زيدٌ [٤٨ظ] قائمٌ، فإن اسم أن وكأَنَّ محذوف تقديره: يعجبني أنه زيدٌ قائمٌ وكأنه زيدٌ قائمٌ.

وإنَّما التزم حذفه إذا كان مضمرّاً لأن المضمر يرد الأشياء إلى أصولها، فلو ظهر الاسم المضمر لوجب د أن وكأَنَّ إلى أصولهما من التشديد.

فإن قيل: فما الدليل على أنَّك إذا قلت: يعجبني أن زيدٌ قائمٌ، أن اسم مضمر، وهذا كانت ملغاة؟

فالجواب: إنَّ الذي يدلُّ على أنَّها معملة أنَّ الموجب لعملها وهو الاختصاص،

(١) ج، تل، وهو ر: تحريف.

موجود ألا ترى أنه لا يليها فعلٌ وإن وليها فالاسم مضمّر نحو : تحقّقت أن سيقوم زيدٌ ، التقدير : أنه سيقوم زيد ، أي أن الأمر سيقوم زيدٌ ، اذ لو كانت من الحروف التي يجوز فيها أن يليها الفعل لم يلتزموا الفصل بينها وبين الفعل بالسين أو سوف أو قد في الايجاب وبلا في النفي ، إلا أن يكون الفعل غير متصرف نحو : عسى وليس فإنتهما لا يفصلان إذ ذاك ، لشبههما بالأسماء فكأنّهما لم يليها إلا الاسم ، نحو قوله تعالى : وأن ليس للإنسان إلا ما سعى (١) ونحو قوله : وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلكم (٢) . ولا يجوز أن يليها الفعل من غير فاصل إلا في ضرورة شعر ، نحو قوله :

٢٩٧ أن تقرأن على أسماء ويحكمنا

• ينّي السلام وأن لا تشعرا أحدا (٣)

الدليل على أن اسم كان مضمّر أنه لا يجوز إلغاؤها لأنها باقية على اختصاصها الموجب لعملها فلا بد من اسمها مضمراً أو مظهراً نحو قوله :

٢٩٨ ويوماً توافينا بوجه مفسّـم

كان ظبية تسطو إلى وارق السّـم (٤)

فإنّه يروي برفع الظبية على أن يكون الاسم محذوفاً كأنه قال ، كأنها ظبية ، وبنصبها على أن تكون اسم كان ، وبخفضها على زيادة أن .

وأما إن فإنها إذا خففت يجوز إلغاؤها وإعمالها فإذا أعملت فإنها بمنزلة المشددة في كل شيء ، إلا أن اسمها لا يكون مضمراً إلا في ضرورة فتقول :

(١) النجم : ٣٩ . (٢) الأعراف : ١٨٥ .

(٣) انشده ثعلب ولم ينسبه . وروايته عنده : لا تخبرا ، ورواه ابن جني : لا تعلمنا ، قال ثعلب هذه لغة تشبه (ان) بما ، واليه ذهب الزمخشري والانياري ، ومنهجه الفارسي وابن جني أنها مخففة من الثقيلة . مجالس ثعلب ٣٩٠ المنصف ١ / ٢٧٨ ، المنصف ٣١٥ ، الانصاف ٢٩٧ ، المنفى ٢٨ ، ٧٧٩ ، الخزانة ٥٥٩/٣ .

(٤) لمياء بن ارقم الشكوى في امرأته . مقسم : من القسمات وهي اعالي الوجه ويريد : جميل تملو : تميل او تتناول . ونصب يوماً بالفعل (توافينا) . الكتاب ٢٨١/١ ، ٤٨١ ، الكامل ٨٢/١ . الاصول ١٨٦/١ ، التوجيه ٢٥١ ، المنصف ٣٠٢ ، الخزانة ٣٦٤/٤ .

إن زيدا لقائمٌ ، ولا تقول : إنكَ لقائمٌ ، تريد : إنكَ لقائمٌ ، لأن المضمير كما تقدم يردُّ الأشياء إلى أصولها ، ومن إعمالها قوله تعالى : وإنَّ كلاًّ لما ليوفينهم ربُّك أعمالهم (١) . وإذا ألغيتَ لزمها اللام فرقاً بينها وبين النافية ، فتقول : إنَّ زيدٌ لقائمٌ ، لأنك لو قلت : إنَّ زيدٌ قائمٌ ، لاحتمل أن تريد : ما زيدٌ قائمٌ

ولا تدخل اللغة إلا على المبتدأ والخبر أو ما أصله المبتدأ والخبر نحو : إنَّ زيدٌ لقائمٌ ، وإنَّ كانَ زيدٌ لقائماً ، وإنَّ نظنُّكَ لقائماً ، قال الله تعالى : وإنَّ نظنُّكَ لمنَّ الكاذبين . وقال الله تعالى : وإنَّ كانتَ لكبيرةٌ إلاَّ على الذين هدىَّ اللهُ (٣) .

ولأجلِ أنَّها لم تخرج عن الاختصاص بالجملة بل لا بدَّ من دخولها على الجملة الاسمية أو على ناسخها .

وزعم الكوفيون أنَّه يجوز دخولها على الفعل غير الناسخ ، وحكوا : إنَّ قَتَّعتَ كاتبكَ تسوطاً (٤) . يريد : إنَّكَ قَتَّعتَ كاتبكَ تسوطاً . واستدلوا [٨٥و] على ذلك :

٢٩٩ شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا
حَلَّتْ عَلَيْكَ عَقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ (٥)

فأدخلت اللام على مفعول قَتَلْتَ وقَتَّعتَ وليس من نواسخ الابتداء .

(١) هود : ١١١ ، وقراءة التخفيف هي قراءة نافع وابن كثير ورواية أبي بكر عن عاصم .
سافي القرآن ٢٨/٢ ، الطبرسي ٢٢٢/١٢ ، الاتحاف ١٥٧ .

(٢) الشعراء : ١٨٦ . (٣) البقرة ١٤٣ .

(٤) ووافقهم الأخفش وقاسوا عليه : ان قام لانا وان قد لزيد . التوضيح ٩٩/١ .

(٥) لماتكة بنت زيد العدوية تخاطب عمرو بن جرموز المجاشعي الذي اغتال زوجها الزبير بن العوام . المفصل ٢٩٨ ، اللامات ١٢١ ، الانصاف ٣٣٦ ، المنى ٢١ ، التصريح ٢٣١/١ ، الخزانة ٣٤٨/٤ .

وهذا عندنا من القليلة بحيث لا يقاس عليه . على أنه قد يحتمل ن تكون اللام زائدة ويكون اسم إن مضمراً لأن مجيء اسم إن مضمراً بابه أن يجيء في ضرائر الشعر . ومما يدل على ذلك أن لام التأكيد إنما بابها أن تدخل على المبتدأ أو ما هو المبتدأ في المعنى وهو الخبر ، وأما المفعول المحض فلا سبيل إلى دخول اللام عليه ، إلا أن تكون زائدة .

* * *

وأعلم أنه لا يجوز تقديم شيء من معمولات هذه الحروف عليها لضعفها في العمل لأنها ليست بأفعال ولا من لفظها ، وإنما عملت بحق الشبه ، فلا يجوز أن تقول : زيداً إن قائم ، ولا قائم إن زيداً ، تريد : إن زيداً قائم ، وكذلك يضاً لا يجوز تقديم الخبر على الاسم فتقول : إن قائم زيداً ، لما ذكرناه من ضعفها ، إلا أن يكون الخبر ظرفاً أو مجروراً ، فإنه يجوز تقديمه على الاسم وذلك نحو : إن زيداً في الدار ، يجوز لك أن تقدم في الدار فتقول : إن في الدار زيداً ، وإنما جاز تقديم الخبر إذا كان ظرفاً لأن العرب اتسعت في الظروف ما لم تتسع في غيرها . والسبب في اتساعها في الظروف من بين سائر معمولات أن كل كلام لابد فيه من ظرف ملفوظ به أو مقدّر ، ألا ترى أنك إذا قلت : قام زيد ، فلابد للقيام من ظرف زمان وظرف مكان يكون فيهما ، فلما كثر استعماله اتسعوا فيه ما لم يتسعوا في غيره . والمجرورات تشبه الظروف ، ألا ترى أن كل ظرف فهو في التقدير مجرور بفي ، ولذلك إذا أضمر عاد إلى أصله فتقول : يوم الجمعة صمت فيه . فعولت لذلك معاملة الظروف في الاتساع .

ولا يجوز تقديم الظروف والمجرورات — إذا كانا معمولي الخبر — على الاسم فلا تقول : إن (١) في الدار زيداً قائم ، تريد : إن زيداً قائم في الدار . وإذا جاء ما ظاهره ذلك فينبغي أن يجعل المجرور والظرف متعلقاً بعامل مضمّر من

(١) سقطت (ان) من ح ، ر .

معنى الكلام ، ويكون من قبيل ما فصل فيه بين الحرف واسمه بجملة اعتراض ، وذلك جائز ، نحو قوله :

٣٠٠ فلا تلحنني فيها فإنَّ بحبها

أخاك مصاب القلب جم بلبلة (١)
في رواية من رفع مصاب ، فإنَّ ظاهره أنَّ تجعل بحبها متعلق بمصاب
وكأنه قال : فإنَّ أخاك مصاب القلب بحبها .

لكن الذي ينبغي أن يحمل عليه أن تجعل بحبها متعلقاً بعامل مضمر لا
بمصاب ، كأنه قال : أعني بحبها ، وفصل بهذه الجملة الاعتراضية بين إنَّ
واسمها ، فيكون ذلك نحو قول الآخر :

٣٠١ كأنَّ وقد أتى حول كميل

أثافيها حمامات مئول (٢)

ففصل بين كأنَّ واسمها بجملة الاعتراض التي هي : وقد أتى حول كميل ،
وانما لم يجز عندي أن يتعلق بالخبر لأنه قد تقرّر في كلامهم أنَّ تقديم المعمول
يؤذن بتقديم العامل . فلو كان بحبها متعلقاً / بمصاب لأدى ذلك إلى [٨٥ظ]
تقديم مصاب على اسم إنَّ ، وذلك لا يجوز .

ويشترط في الظرف والمجرور الواقعين خبراً لهذه الحروف أن يكونا تامين ،
وأعني بذلك أن يكون بالاختبار (٣) بهما فائدة فتقول : إنَّ زيدا في الدار قائماً ،
على أن يكون في الدار الخبر وقائم (حال لا) (٤) على أن يكون قائم الخبر
وفي الدار معمول للخبر .

(١) من أبيات الكتاب الخسين . والفارسي قرر أن الظرف متعلق بالخبر كأنه قال : إن أخاك
مصاب القلب بحبها ، لا بمحذوف كما قرر ابن عصفور هنا . الكتاب ٢٨٠/١ ، الأصول
١٥٠/١ ، المفنى ٧٧٣ ، العيني ٣٩/٢ ، المص ١٣٥/١ ، الخزائن ٥٧٢/٣ .
(٢) لا في القول الطهوي . في وصف دار مهجورة . قال ابن هشام : وقد يمكن أن تكون هذه الجملة
(وقد أتى حول) حالية تقدمت على صاحبها وهو اسم كان . النوادر ١٥١ ، شرح مشكلات
الحماسة ١٤٢ ، المفنى ٤٣٨ .
(٣) ر : في الاخبار .
(٤) زيادة يقتضيها السياق .

وتقول : إنَّ زيداً بكّ واثقٌ ، ولا يجوز واثقاً ، لأنَّ بك ناقص ليس في الاخبار به فائدة : ألا ترى أنَّك لا تقول : إنَّ زيداً بكّ ، ويتم الكلام ، فلذلك لم يجر جعله خبراً .

وزعم الفراء (١) ومن أخذ بمذهبه أنَّه يجوز أن تقول : إنَّ زيداً بكّ واثقاً ، على أن يكون «بكّ» خبراً في اللفظ وهو في الحقيقة معمول لواثق ، ويكون واثقاً منصوباً على أنه حال في اللفظ وان كان في المعنى خبراً ، فيكون الاعراب غير موافق للمعنى فيكون من قبيل القلب ، لأنه جعل المجرور الذي كان فضلة في موضع العمدة الذي هو الخبر ، وجعل الخبر وهو عمدة منصوباً على الحال فكانه فضلة .

وهذا الذي ذهب اليه باطل ، لأنَّ هذا من قبيل قلب الأعراب وباب ذلك أن يجيء في الشعر لاني فصيح الكلام . واستدل على ذلك بقوله :
فلاتلحني فيها البيت (٣٠٠)

فأنه رواه بنصب مصاب فيكون بحبها خبراً لأنَّ في اللفظ وإن كان ناقصاً ، ألا ترى أنَّك لو قلت : إنَّ بحبها أخاك ، لم يتم الكلام .

والجواب : إنَّ هذا — لو لم يكن فيه تأويل يحمل على ظاهره ويكون من قلب الاعراب — ضرورة ولايقاس عليه الكلام . لكنه قد يتخرج ذلك عندنا عى أن يكون الخبر محذوفاً لفهم المعنى ، فكانه قال : فأنَّ أخاك مكلف (٢) بحبها ، ولكنه حذف مكلف (٢) من غير أن يُنبئ منابه المجرور ، لأنه في باب الابتداء قد تقدم أنه لا يجوز إنابة المجرور مناب المحذوف حتى يكون حرف الجر مناسباً للمحذوف ويكون الدال على كلف قوله بعد : مصاب القلب ، وما تقدم في القصيدة مما يدل على أنه كلف بها إذ فهِمُ الخبر إذا فهِمَ المعنى جائزاً .

* * *

(١) الاصول ١٥٠/١ .

(٢) كذا والوجه : كلف .

ويجوز حذف أسماء هذه الحروف في فصيح الكلام إذا كان في الكلام ما يدل عليها نحو قوله :

فلو كنت ضبيّاً عرفتَ قرابتي ولكنّ زنجيّاً عظيم المشافير (٢٨٣) يريد : ولكنتك زنجيّاً ، فحذف الاسم . ومن ذلك قوله :

٣٠٢ فليت دفعتم الهَمَّ عَنِّي ساعةً فَبَتْنَا عَلَى مَا حَيَّلَتْ نَاعِمِي بِالِ (١) يريد : فليتك دفعتم الهَمَّ . إلاّ أن يكون الاسم ضمير أمرٍ أو شَأْنٍ فإنه لا يجوز حذفه إلاّ في ضرورة الشعر نحو قوله :

٣٠٣ إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَاذِرًا وَظِيَاءً (٢) يريد : إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ . وكذلك قوله :

إِنَّ مَنْ لَامَ فِي بَنَى حَسَبَانَ أَلْمَهُ وَأَعَصِيهِ فِي الْخُطُوبِ (٢٨٦) يريد : إِنَّ مَنْ لَامَ فِي بَنَى بِنْتِ حَسَانِ .

وإنما لم يُحذف اسم هذه الحروف إذا كان ضمير أمرٍ أو شَأْنٍ إلاّ في ضرورة لأنّ الجملة الواقعة خبراً لضمير الأمر والشأن هي مفسّرة له فقبّح حذفه وإبقاء الجملة كما يقبّح حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إذا كانت الصفة جملة .

وكذلك يجوز حذف الخبر إذا / فهم المعنى ، وعلى ذلك قوله : [٨٦و] فلو كنت ضبيّاً عرفتَ قرابتي ولكنّ زنجيّاً عظيم المشافير (٢٨٣)

(١) لدى بن زيد ، ورواية ابن الشجري : خيلت ، من الخيال أو التخيل وهو كذلك في ر : ومعنى ما حيلت : على كل حال .

والفارسي وابن الشجري وابن هشام يقدران اسم ليت ضمير الشأن أو الحديث وحذف . للضرورة . وكذلك قدره ابن عصفور في (الضرائر) كما نقل البندادي وجملة من قبيل ما يقبّح في الكلام والشعر . النوادر ٢٥ ، ايضاح الفارسي ١٠٦ ، ابن الشجري ١٨٣/١ ، ٢٩٥ ، المغنى ٣٢١ ، الخزائن ٣٨١/٤ ، الضرائر ٧٦ ، الديوان ١٦٢ .

(٢) نسب للاختلال والحق بديوانه . الجاذر كناية عن الصبيان من اولاد النصارى ، وكنى بالظباء عن نساءهم . وقيل : يحتمل أن يريد الصور التي يصورونها في الكنيسة . الجمل ٢٢١ الخزائن ٢١٩/١ ، ٣٦٣/٢ ، الضرائر ٧٤ ، الديوان ٣٧٦ .

الفأرة وإنَّ الفأرةَ خلافُ الزبابةِ . والزبابةُ نوعٌ من الفأرة وهي صمَاء (١)
قال الشاعر :

٣٠٦ وهم زبابٌ حائرٌ لا تسمع الآذانُ رَعُوداً (٢)
وأنما حسن الحذف عندهم لقوة الدلالة على الخبر المحذوف بالتفصيل .

وهذا لا حجة فيه ، لأنَّ الحذف لا يكون إلا بعد وجود دليل على المحذوف
كان الموضع موضع تفصيل أو لم يكن . وأنما ينبغي أن يُحسن الحذف حيث
يكون الخبر ظرفاً أو مجروراً كما تقدم .

وأما حذف الاسم والخبر فلا يجوز إلا في أن نحو قول ابن الزبير : إنَّ
وصاحبيها ، في جواب من قال له : لعنَ الله ناقةً حملتني إليك (٣) .
وفي ذلك خلاف بين النحويين فمنهم من ذهب إلى أنَّها بمعنى نعم
كأنه قال : نعم وراكبها . ومنهم من ذهب إلى أنَّ الاسم والخبر
محذوفان لفهم المعنى . وهذا أولى عندي ، لأنه قد تقرر أنَّها تنصب
الاسم وترفع الخبر ولم يستقر فيها أن تكون بمعنى نعم (٤) . فإن قيل :
فحذف الجملة حتى لا يبقى منها إلا حرف واحد وهو « إنَّ » إخلال
بها . فالجواب : إنَّ العرب قد فعلت ذلك نحو قوله :

(١) نقله ابن السراج عن الفراء . الاصول ١٩٧/١ .

(٢) للحارث بن حلزة الشكري . والزبابة فأرة صماء تضرب العرب بها المثل فتقول : أسرق من
زبابة ، ويشبه بها الجاهل . والتقدير : لا تسمع الآذان منها أو منهم ، وحذف المجرور
اختصاراً . أدب الكاتب ٧٢ ، أبيات المعاني ٦٥٦ ، الحيوان ٨١/٥ ، جبهة اللغة ١٨٥/٣ ،
الاقتضاب ٣٥٥ ، الصحاح واللسان : زيب .

(٣) قاله له الشاعر عبدالله بن الزبير الأسدي ، وقيل عبدالله بن فضالة الاسدي وكان قد واد
إليه فلم يجد عنده ما كان يأمله . انظر الخبر في الأغاني ٧١/١٢ والخزانة ١٠٠/٢ .

(٤) هذا المعنى قرره ابن هشام له ، إن ، في المعنى ٣٦ واستشهد له وانظر مجاز القرآن ٢٢/٢

٣٠٧ قالت بناتُ العَمِّ يا سَلَمَى وإنْ كان عَيِّباً مُعَدِّماً قالت وإن (١)
ألا ترى أن فعل الشرط وجوابه محذوفان لفهم المعنى . فأنَّ التقدير : وإن
كان عيباً معدِّماً ولكن تمنيته ، ولم يبق في الجملة الا حرف الشرط . ومثل ذلك :
أفدَّ التَّرحِلُ غيرَ أنْ رِكابنا لَمَّا تَزُلْ بِرِحالنا وكانْ قَدِ (١٤)
يريد وكأن قد زالت ، فحذف لفهم المعنى .

ومن كلامهم : قاربتُ المدينةَ ولمَّا ، أي ولمَّا أدخلها . وأما قوله تعالى :
إنَّ هَـذَانِ لَسَاحِرَانِ (٢) . فلا ينبغي أن يجعل فيه إنَّ بمعنى نعم ويكون هذان
مبتدأ وساحران خبره واللام زائدة في الخبر ، لأنَّه كما تقدَّم لم تثبت إنَّ بمعنى
نعم ، وأيضاً فإنَّ اللام لا تزاد في الخبر إلاَّ في ضرورة شعر نحو قوله :
أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرِيَّةٌ تَرْضَى من اللحم بعظم الرِّقَبِ (٢٩٠)
أو في نادر كلام كقراءة من قرأ : إلاَّ أنَّهُم / لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ (٣) بفتح همزة [٨٦ظ]
إنَّ فاذا أمكن أن يحمل على أحسن من هذا كان أولى .

وكذلك لا ينبغي أن يجعل اللام في هذا الوجه داخلة على مبتدأ محذوف ويكون
التقدير إذ ذاك : إنَّ هَـذَانِ لهما ساحران ، فتكون الجملة من قوله لهما في موضع
خبر المبتدأ الذي هو هذان ، وإنَّ بمعنى نَعَمْ ، لأنَّ في هذا الوجه أيضاً إثبات
إنَّ بمعنى نَعَمْ ، وذلك لم يستقر . وحذف المبتدأ وإدخال لام التأكيد ، وذلك
غير جائز ، لأنَّ التأكيد من موضع الاطالة والاسهاب ، فيناقضه الحذف والاختصار .

(١) نسب لرؤبة قاله على لسان اعرابية . وروى في التصريح : فقيرا ، وروى فيه أيضاً :
وابن بزيادة نون في الموضعين سموها تنوين الغالي . التصريح ٣٧/١ ، الخزائن
٦٣٠/٣ ، انديوان ١٨٦ .

(٢) طه : ٦٣ . وقرأ نافع وابن عامر وابو بكر وحزمة والكمالي وابو جعفر ويعقوب بتشديد
إن ، وقرأ ابن كثير بتخفيف ان وتشديد نون هذان وكذلك قرأ الخليل بن احمد كما
نقل المبرد وخفف نون هذان وهي قراءة حفص أيضاً ، وقرأ أبو عمرو بتشديد نون ان
ونصب هذين ، المقتضب ٣٦٤/٣ ، الاصول ١٧٦/١ ، البحر المحيط ٢٥٥/٦ ،
شذور الذهب ٤٦ ، النشر ٣٠٨/٢ ، المغني ٣٦ .

(٣) الفرقان ٢٠ ونسبت هذه القراءة لسعيد بن جبير . القرطبي ١٣/١٣ .

وكذلك لا ينبغي أن يحمل على أن يكون اسم إن ضمير الأمر والشأن محذوفاً ويكون هذان مبتدأ وساحران خبره وتكون اللام زائدة في الخبر والجملة في موضع خبر إن ، لأن في ذلك شيئين باهما أن لا يجوز إلا في الضرورة، وهما حذف اسم إن وهو ضمير الأمر والشأن ، والآخر : زيادة اللام في الخبر . وكذلك أيضاً لا يجوز في هذا الوجه جعل اللام داخله على مبتدأ محذوف لما في ذلك من المناقضة بين الحذف والتأكيد ، وقد تقدم ذلك .
فالذي ينبغي أن يحمل عليه أن يكون (هذان) اسم إن على لغة بني الحارث ابن كعب الذين يجعلون التثنية بالألف على كل حال ، وتكون اللام لام إن وساحران الخبر .

* * *

وفي لعل لغات ، يقال : لعل ، قال الله تعالى : لعله يتذكر أو يخشى (١) .
وعل ، قال الشاعر :
٣٠٨ ولا تُهينَ الفقيرَ علكَ أن تركعَ يوماً والدهرُ قد رَفَعَه (٢)
ولعنَ وعنَ ، قال الشاعر :
٣٠٩ أغدُ لَعَنَّا في الرِّهانِ نُرْسِلُهُ (٣)
ولأن ، قال امرؤ القيس :
٣١٠ عوجاً على الطليلِ المُحِيلِ لَأَنْتَا نَبْكِي الدِّيارَ كما بَكَى ابنُ خُدام (٤)

- (١) طه ٤٤ .
(٢) للاضطع بن قريع السعدي (جاهلي). ورواية القاضي : ولا تماد الفقير ولا شاهد فيه عل حذف نون التوكيد الخفيفة لا لتقاء الساكنين وهو ما يستشهد به النحاة لأجله والأصل : ولا تهين . ورواية الجاحظ : لا تحقرن . الممرين ٨ ، البيان والتبيين ٣/٣٤١ ، الشمر والشعراء ٣٨٣ ، الكامل ١٢٨/٢ ، التوجيه ١٦٥ ، أمالي القاضي ١٠٧/١ ، المفصل ٣٣٢ ، الانصاف ١٢٢ ، الخزائن ٥٨٨/٤ .
(٣) لابي النجم المجلي ، والضمير في نرسله يعود على فرس أراد الراجز أن يراهن عليه . أمالي القاضي ١٣٤/٢ ، المتع ٣٩٥ ، هج الواع ١٣٤/١ ، اللسان : علل ، وروايته : لعلنا ، الدرر اللوامع ١١١/١ .
(٤) لامرؤ القيس ، ورواية ابن دريد : ابن خدام ، قال : ويروى خدام بالذال المجعلة وهو شاعر قديم لا يعرف له شعر . جمهرة اللثة ٢/٢٠٢ ، الكشاف ٤٤/٢ ، الديوان ١١٤ .

وَأَنَّ ، قال الله تعالى : وما يُشعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ (١) المعنى لعلها .
وَلَعَنَّ وَغَنَّ (٢) .

ولعلَّ مركبة من اللام وعلَّ ، والدليل على ذلك أنَّ اللام لا تخلو أن تكون أصلاً أو زائدة . فباطل أن تكون أصلاً بدليل سقوطها في لغة من قال : علَّ ، فثبت أنَّها زائدة . فأما أن تكون زيادتها على أنَّها حرف هجاء أو على أنَّها لام للتأكيد فثبت «علَّ» . فباطل أن تكون حرف هجاء لأنَّ اللام لا تزداد إلاَّ في « ذلك » و« عبدل » فثبت أنَّها لام تأكيد ضُمَّت إلى «علَّ» .
فإن قيل : وهل تدخل لام التأكيد على حروف المعاني ؟ فالجواب : إنَّ ذلك قد جاء ، قال :

فبَادَ حَتَّى لَكَأَنَّ لَمْ بُسْكَنَّ (٣) ٣١١

فأدخل لام التأكيد على كَانَ ، فكَذلك أدخلها على علَّ .
ومعناها الترجسي في المحبوبات نحو : لعلَّ اللهَ يرحمُنِي ، والتوقع في المحذورات ، نحو : لعلَّ العدوَّ يأتي .

• • •

وأما كَانََ فهي للتشبيه نحو : كَانََ زَيْدًا الْأَسَدُ . وذهب بعض النحويين إلى أنَّ «كَأَنَّ» تكون بمتزلة إنَّ للتأكيد (٤) ، واستدل على ذلك بقول الشاعر :

(١) الأنعام ١٠٩ ، وتقرأ أبي : لعلها إذا ، وقراء ابن كثير وغيره بكسر همزة ان الكشاف ٤٤/٢ الطبرسي ١٦٠/٧ .

(٢) نقل في لعل أربع عشرة لغة . الانصاف م ٢٦ ، المخصص ٢٧٥/١٣ ، الخزائن ٣٦٩/٤ .

(٣) استشهد به ابن جني ولم ينسبه ، قال البغدادي : وهذا البيت لم أره إلا في سر الصناعة لابن جني ولم ألق على ما قبله ولا على شيء من خبره أ . وروايته : يكن ، وفي ج ، ر : يشكني ، وهو تصحيف . سر الصناعة ١٤٩ و (١٢٠ لغة) ، اللسان : أنن ، الخزائن ٣٣٢/٤ .

(٤) نسب ابن هشام والسيوطي القول بهذا للكوفيين والزجاجي . المعنى ٢٠٩ ، الجمع ١٣٣/١ .

٣١٢ فأصبح بطن مكة مُقَشَّعاً كأن الأرض ليس بها هشام (١) وذلك أن هذا الشاعر يرثى هشاماً ، فمعلوم أنه ليس بالأرض ، والمعنى اذن : لأن الأرض ليس بها هشام إذ محال أن يقول الانسان : كأن الأرض ليس بها هشام على جهة التشبيه وهشام ليس بالأرض .

وهذا البيت لاحتاجة فيه لاحتمال أن تكون كأن فيه للتشبيه ، وذلك أن هشاماً وإن كان قد مات فجسده في الأرض ، فكان ينبغي لبطن مكة بسبب ذلك [٨٧] أن لا يتغير ، فلما تغير بطن مكة واقشعرت صارت الأرض كأن هشاماً ليس بها (٢) .

وزعم أبو الحسن بن الطراوة أن كأن تكون بمعنى ظننت ، واستدل على ذلك بأنك تقول : كأن زيدا قائم ، والقائم هو زيد والشئ لا يشبه بنفسه (٣) . فالجواب عن ذلك أن الشئ قد يشبه في حال ما بنفسه في حال أخرى فتكون اذا قلت : كأن زيدا قائم ، مُشَبَّهاً لزيد غير قائم به قائماً ، أو يكون قائماً غير زيد ويكون في الكلام حذف كأنك قلت : كأن هياة زيد قائم . وزعم بعض النحويين أنها تكون تقريباً وذلك في نحو : كأنك بالشتاء مقبل ، وكأنك بالفرج آت (٤) . ألا ترى أن المعنى على تقريب الشتاء ، وتقريب إتيان الفرج ، ولا يتصور التشبيه اذ لا يتصور أن يشبه المخاطب بالشتاء ولا بالفرج اذ ليس المقصود ذلك .

والصحيح عندي أن كأن للتشبيه فكأنك أردت أن تقول : كأن الفرج آت ، وكأن الشتاء مقبل ، الا أنك أردت أن تدخل الكاف للخطاب وألغيت كأن

(١) للحارث بن خالد في رثاء هشام بن المنيرة من سادات قريش . قال المبرد : يقول هو وإن كان مات فهو مدفون في الأرض فقد كان يجب من أجله أن لا ينالها جذب . وهذا التوجيه أصل ماذهب اليه ابن عصفور هنا . الكامل ١٤٢/٢ ، المفني ٢١٠ ، المجمع ١٣٣/١ .

(٢) وعخرجه السيوطي على أنه من باب تجاهل العارف . المجمع ١٣٣/١ .

(٣) ونسب القول به أيضاً للكوفيين والزجاجي وابن السيد بشرط أن يكون الخبر مشتقاً . المفني ٢٠٩ ، المجمع ١٢٣/١ .

(٤) هم الكوفيون كما في المفني ٢١٠ والمجمع ١٣٣/١ .

لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية لما لحقها اسم الخطاب كما أُلغيت لما لحقها «ما» في نحو كأنما ، لزوال الاختصاص ، وكذلك تلغى إذا لحقها ضمير المتكلم في نحو : كأنني بك تفعل ، ألا ترى أنها إذ ذاك تدخل على الجملة الفعلية التي هي تفعل .

والباء في بالشتاء مقبل ، زائدة وكأنه قال : كأنك الشتاء مقبل ، أراد أن يقول : كأن الشتاء مقبل ، فألحق الكاف للخطاب وألغى كأن وزاد الباء في المبتدأ كما زيدت في بحسبك زيد .

وأما من زعم أن ذلك على حذف مضاف والتقدير : كأن زمانك مقبل بالشتاء ، وذلك أنه لما كان الشتاء قريب الوقوع جعل الزمان الحاضر في وقت الخطاب كأنه مقبل به ، فمذهبه باطل لأن ذلك لا يطرء في كل موضع . ألا ترى أن ذلك لا يتصور في مثل : كأنني بك تفعل كذا ، ألا ترى أنه لا يتصور أن تقول : كأن زمني بك تفعل كذا . فتقرر إذن أنها للتشبيه .

وهي عند النحويين مركبة من إن وكاف التشبيه (١) . وذلك أن الأصل : إن زيدا كقائم ، فاعتنى بحرف التشبيه وقدم على أن ، فلما خرجت عن الصدر فُتحت فصار : كأن زيدا قائم . ولا يتصور أن تكون الكاف دخلت على أن المفتوحة ، لأن المفتوحة مع صلتها بتقدير المصدر وليس كذلك : كأن زيدا قائم .

والذي حمل على ادعاء التركيب فيها أنه قد تقرر التشبيه بالكاف في نحو : زيد كعمرو ولم يتقرر بأن (٢) ، وإذا أمكن أن يكون التشبيه بالحرف الذي تقرر ذلك فيه كان أولى .

* * *

(١) وهذا الرأي قال به الخليل وجمهور البصريين والفراء . وقال قوم منهم أبو حيان إنها بسيطة . الكتاب ٤٧٤/١ ، الأصول ١٧٢/١ ، الخصائص ٣١٧/١ ، مع الهوامع ١٣٣/١ .

(٢) ج ، بكان ، ر : بكان ، وهو تحريف .

وينبغي أن تعلم أنه لا يخلو أن تعطف في هذا الباب على الاسم أو على الخبر .
فإن عطفَت على الخبر كان المعطوف على حسب المعطوف عليه في الرفع نحو :
إنَّ زیداً قائمٌ وضاحكٌ ، وكأنَّ زیداً قاعدٌ وضاحكٌ .

وان عطفَت على الاسم فلا يخلو أن تعطف قبل الخبر أو بعده .فإن عطفَت قبل
الخبر فالنصب ليس إلّا ، تقول : إنَّ زیداً وعمراً قائمان/وكذلك سنائر [٨٧ظ]
أخوات إنَّ الا فيما شدَّ من ذلك فسمع فيه الرفع على الموضع (١) ، فإنه يحفظ
ولا يقاس عليه .

والذي سُمع من ذلك : إنَّك وعمروٌ ذاهبان (٢) . فأما قوله تعالى : إنَّ الذينَ
آمنوا والذينَ هادوا والصابئون ... الآية (٣).فإنَّ من الناس من جعله من قبيل:
إنَّك وزیدٌ ذاهبان (٤) . فيكون قوله : والصابئون ، معطوفاً على موضع اسم
إنَّ قبل دخولها فيكون من قبيل ما حُمِلَ فيه على المعنى قبل تمام الكلام ،
ويكون قوله تعالى : مَن آمنَ منهم الى آخر الآية جملة من شرط
وجزاء في موضع خبر إنَّ .

فإن قيل : فكيف يقول : مَن آمنَ منهم ، والذين آمنوا لا يتصور التبعض
في حقهم لأنهم كلهم مؤمنون ؟ فالجواب : إنَّه يتخرج ذلك على أن يكون
معنى قوله : من آمنَ مِنْهُمْ ، من دام على الايمان ، فيكون ذلك نظير قوله :
ولائي لَغَفَّارٌ لِمَن تَابَ وآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحاً ثم اهتدى (٥) . الا ترى
أن نفس الايمان والتوبة وعمل الصالحات هو الهدى ، فدل ذلك على أن
المعنى : ثم دام على الهدى .

(١) من ذلك قراءة ابن عباس وغيره : أن الله وملائكته ، برفع ملائكة . البحر المحيط ٣٤٨/٧ .

(٢) انظر مجالس ثعلب ٢٦٢ .

(٣) المائدة ٦٩ .

(٤) هو الفراء : معاني القرآن ٣١١/١ ، مجالس ثعلب ٢٦٢ .

(٥) سورة طه : ٨٢ .

وقد يجوز في هذا الوجه أن يكون من آمن منهم بدلا من قوله : والصابثون والنصارى ، كأنه قال : إن الذين آمنوا والذين هادوا ومن آمن من الصابثين والنصارى ، أو يكون «فلهم أجرهم» جملة في موضع الخبر .
والصحيح أنه لا ينبغي أن تحمل الآية على ذلك ما أمكن حملها على ما هو أحسن منه ، وقد يتصور ذلك بأن يكون خبر إن محذوفاً ويكون اسم إن الذين آمنوا كأنه قال : إن الذين آمنوا لهم أجرهم عند ربهم ، ويكون قوله : والذين هادوا والصابثون والنصارى ، معطوفات عليه وقوله : من آمن منهم ، جملة في موضع الخبر . وهذا الوجه حسن (٢) جداً لأنه ليس فيه أكثر من حذف خبر إن لفهم المعنى وقد تقدم (١) ذلك في فصيح الكلام .
وقد يتصور فيه آخر وإن كان دون هذا الوجه في الجودة . وهو أن تجعل الصابثون مبتدأ والنصارى معطوفاً عليه والخبر محذوف ، ويكون من آمن منهم بالله ، إلى آخره في موضع خبر إن (٢) ويكون في هذا الوجه تقديم المعطوف على ما عطف عليه ، لأن قوله : والصابثون والنصارى ، على هذا جملة معطوفة على الجملة من ان واسمها وخبرها ، كما يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه في نحو :

جَمَعَتِ وَفُحْشًا غَيْبَةً وَنَمِيمَةً (١٤٣)
فكذلك يجوز تقديمه على بعض المعطوف عليه إلا أن هذا الوجه ضعيف لما فيه من الفصل بين اسم ان وخبرها .

هذا مذهب البصريين . وزعم الكسائي ومن أخذ بمذهبه من أهل الكوفة أن هذه الحروف تنقسم قسمين . قسم لا يجوز فيه إلا العطف على اللفظ وهو أنْ وكانَ وليتَ ولعل . تقول : كأنَّ زيداً وعمراً قائمان . وكانَ زيداً وبكراً ذاهبان .

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) وإلى هذا ذهب الخليل وسيبويه وجميع البصريين كما نقل الطبرسي ١٥٦/٦ وأنظر الكتاب ٣٨/١ والأصول ١٩٢/١ .

ولا يجوز الرفع ، ويعجني أن زيداً وعمراً منطقتان ، وليت زيداً وعبد الله خارجان ولعل عبد الله وبكراً ذاهبان ، ولا يجوز / في شيء من ذلك [٨٨و] الرفع لأن هذه الحروف قد غيرت معنى الابتداء وحكمه كما تقدم .

وقسم يجوز فيه العطف على اللفظ وعلى الموضع فتقول : إن زيداً وعمراً قائمان ، ولكن زيداً وعمراً ذاهبان ، وإن شئت رفعت عمراً قياساً على قولهم : إنك وعمرو ذاهبان لأن لكن بمترلة إن في أنها لم تغير معنى الخبر كلياً ، ولا صيرت الجملة بتقدير مفرد مثل أن .

ومذهب الفراء كذهب الكسائي في كل شيء إلا أنه لا يجوز عنده الرفع في العطف على اسم إن ولكن إلا إذا لم يظهر الأعراب في الاسم ، لأنه لم يسمع من كلامهم الرفع في المعطوف إلا حيث لا يظهر الأعراب في المعطوف عليه وهو : إنك وعمرو ذاهبان (١)

والسبب في ذلك من طريق القياس أن الأول إذا لم يظهر فيه الأعراب سهل مخالفة الثاني المعطوف عليه له ، وإذا كان الأول معرباً ظهر قبح المخالفة . وذلك عندنا باطل ، ظهر الأعراب أو لم يظهر ، وذلك أن الحمل على الموضع لا ينقاس إلا حيث يكون للموضع مجرور نحو : ليس زيد بقائم ولا قاعد . ألا ترى أن قولك بقائم في موضع نصب بليس ، والناصب هو ليس ولم يذهب . وإذا قلت : إن زيداً قائم ، المعنى : زيد قائم ، إلا أن الرفع لزيد إنما كان التعري وقد ذهب . وأيضاً فإن الحمل على المعنى إنما يكون بعد تمام الكلام ، فتقول مثلاً : إن زيداً قائم وعمرو ، لأن معنى إن زيداً قائم : وزيد قائم . وأما إن زيداً وعمرو قائمان فلا ينبغي أن يجوز لأن «إن زيداً» لا معنى له ، فلا يتصور الحمل على المعنى قبل حصوله .

* * *

وينبغي أن تعلم أنك إذا عطفت على اسم إن وأخواتها فإنه ينبغي أن

(١) معاني القرآن ٣١١/١ ، مجالس ثعلب ٢٦٢ ، الأصول ١٩٥/١ .

يكون الخبر على حسب المعطوف والمعطوف عليه ، فتقول : إن زيداً وعمراً قائمان ، ولا يجوز : قائمٌ ، إلا حيث سُمع وذلك نحو قوله :

إن شَرَحَ الشَّبَابَ والشَّعْرَ الأسودَ ما لم يُعَاصَ كانَ جُنُوناً (١٤٩)
يريد : ما لم يُعَاصِياً . وكذلك قول الآخر :

٣١٣ فَمَنْ يَكُ سَائِلاً عَنِّي فَأَنِّي وَجْرُودَ لَا تَرُودُ وَلَا تُعَارُ (١)
وكان ينبغي أن يقول : لا نرودُ ولا نُعارُ ، فيكنِّي بالنون عن نفسه وعنه ا .
وكذلك قول الآخر :

٣١٤ فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَأَنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ (٢)
كان ينبغي أن يقول : لَغَرِيبَانِ .

فأكثر النحويين جعل هذا من المحذوف للدلالة ، فكأنه قال : إن شَرَحَ الشَّبَابَ ما لم يُعَاصَ (٣) والشَّعْرَ الأسودَ ما لم يُعَاصَ (٣) ، فحذف الخبر من الأول للدلالة الثاني عليه كأنه قال : فأنه لغريبٌ وقَيَّارٌ بها لغريبٌ ، ولما كان بابُ الحذف أن يكون من الثاني للدلالة الأول عليه وكان هنا بالعكس لم ينفس . وكذلك ما جاء من هذا . وأما الفارسي فلم يتحمل شيئاً من هذا على الحذف بل حملة على أن يكون من باب ما أخبر فيه عن الاثنين لتلازمهما إخبار الواحد . ألا ترى أن شرحَ الشباب ملازم للشعر الأسود ، وكذلك جعل نفسه مع قَيَّار متلازماً ، وكذلك جعل الآخر نفسه مع جرود إشارة لكثرة ملازمة الأسفار. [٨٨ظ]

(١) لشداد بن معاوية العبسي والد عنترة . وجرد : فرسه . ترد : تيجي . وتذهب ، يريد أنها مربطة بالفناء لمتعتها وكرمها لا تهمل ولا تعار . الكتاب ١/١٥٢ ، مجاز القرآن ١/٢٤٣ ، ٤٧/٢ ، النقاظ ٩٧ ، الأغاني ١٦/٣٢ ، ١٧/٢٠٧ ، اللسان : جرد .

(٢) لضابطه بن الحارث البرجمي من أبيات قالها وهو في حبس الخليفة عثمان في المدينة ، قيار : اسم فرسه . الرحل : المنزل ورواية سيويه ينصب قيار . قال الفراء : وقد أنشعونا هذا البيت رفياً ونصباً . وبالرفع رواه أبو عبيدة . الكتاب ١/٣٨ ، النوادر ٢٠ ، مجاز القرآن ١/١٧٢ ، معاني القرآن ١/٣١١ ، الأصمعيات ١٦ ، الشعر والشعراء ٣٥١ ، النقاظ ٢٢٠ ، الكامل ١/٣٢٠ ، الأصول ١/١٩٦ ، الخزانة ٤/٣٢٣ .

(٣) ر : يعارض ، وهو تحريف .

وكان الذي حمّله على ذلك أن ما حفظه من هذا إنما جاء في الشيتين المتلازمين فيكون من باب قوله :

فكان في العينين حبّ قرّنفلٍ أو سنبلاً كُحِلَّت بهِ فانهلتِ (١٧٩)
وقوله بها العينان تنهلُ (١٧٨)
وقوله :

ولو رضيت يداى بها وضعت لكان على للتدري الخيار (١٧٧)
ألا ترى أن الإخبار جاء في هذه الأبيات عن اليدين والعينين كالإخبار عن الواحد لتلازمهما .

وأما أهل الكوفة فيجعلون هذا مقيساً على أن تكون الواو بمعنى مع (١) ،
فاذا قلت : إن زيدا وعمراً قائمٌ ، فكأنتك قلت : إن زيدا مع عمرو قائمٌ ،
فليس ما يخبر عنه إلا اسم واحد ، ولو أردت العطف عندهم لم يجر إلا أن
تثنى الخبر فتقول : قائمان ، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر :

٣١٥ فأنك والكتاب إلى علي كدابة وقد حلّم الأديم (٢)
ألا ترى أن كدابة لا يكون خبراً إلا عن الكاف ، فلو أخبر عن المعطوف
والمعطوف عليه لقال : كدابة ودبغها ، فيشبه الكاتب بالمداغة والكتاب
بالدبغ ، لكنه لما لم يرد بالواو إلا معنى مع لم يخبر إلا عن الاسم الأول.
وهذا لا حجة فيه لاحتمال أن يكون التقدير : كدابة ودبغها ، فحذف
حرف العطف والمعطوف فيكون كقولهم : راكبُ الناقة طليحان (٣) ،
تقديره : راكبُ الناقة والناقة طليحان .

(١) معاني القرآن ٣٠٧/١ .

(٢) للويد بن عقبة من أبيات يحض فيها معاوية على قتال الإمام علي. حلم الاديم يحلم حليماً إذاً ان فيه
الحكمة وهي حودة في الجلد تفسده وتثقبه النوادر ٢٢٤ ، اصلاح المنطق ١٩٩ ، فصيح ثمار ٣٣٠ ،
المتد الفريد ٢/٨٤ ، ٣/١٠٩ ، المخصص ٤/١٠٨ ، المستقصى ٢/٢١٦ ، اللسان : ج١ .

(٣) الطليح : المعني من الأبل .

والصحيح أن الواو وان كانت بمعنى مع فأنها تعطي أن ما بعدها شريك لما قبلها في المعنى فلا فرق بينها وبين العاطفة في التشريك ، فينبغي أن يكون الخبر عن الاسمين . ويدل على أن واو مع في ذلك بمنزلة العاطفة ما حكى من قول العرب : كان زيد وعمرأ كالأخوين . ألا ترى أن الواو هنا بمنزلة مع بدليل نصب ما بعدها ، والخبر بعد ذلك عن زيد وعمرأ إذ لا يتصور أن يكون كالأخوين خبراً لزيد وحده .

فأن عطفت على الاسم بعد الخبر فلا يخلو أن تعطف على اسم إن ولكن أو على اسم غيرهما من أخواتهما . فأن عطفت على اسم إن ولكن فأنه يجوز في العطف عند أهل الكوفة وطائفة من أهل البصرة (١) وجهان : النصب عطفاً على اللفظ ، والرفع عطفاً على الموضع ، فتقول : إن زيداً قائمٌ وعمرأ على لفظ زيد ، وعمرؤ ، على موضع زيد ، لأن : إن زيداً قائمٌ ، في معنى : زيد قائمٌ ، فكما تقول : زيد قائمٌ وعمرؤ ، فكذلك يجوز : إن زيداً قائمٌ وعمرؤ ، فيكون ذلك عندهم نظير : ليس زيدٌ بقائم ولا قاعداً ، عطفاً على موضع قائمٌ ، فكأنك قلت : ليس زيدٌ قائماً ولا قاعداً .

وقد يجوز أن ترفع على أن يكون الاسم مبتدأ والخبر محذوف لدلالة ما قبله عليه ، كأنه من الأصل : زيد قائمٌ وعمرؤ قائمٌ ، فحذف قائم من الثاني لدلالة قائم الأول عليه .

وقد يجوز أيضاً الرفع عطفاً على الضمير الذي في الخبر إن كان الخبر مما يتحمل الضمير ولا بد من تأكيد الضمير أو طول يقوم مقامه ، فتقول إذ ذاك : إن زيداً قائمٌ هو وعمرؤ وإن زيداً قائمٌ في الدار وعمرؤ . ولا يجوز العطف من غير تأكيد ولا طول إلا في الضرائر .

وأما المحققون من أهل البصرة فأنهم يميزون جميع ذلك إلا على العطف على الموضع فأنه لا ينقاس عندهم إلا حيث يكون له مجوز ، وذلك نحو : ليس

(١) منهم سيويه والمبرد ، الكتاب ٢٨٥/١ ، المفتضب ١١١/٤ ، معاني القرآن ٣٠٩/١ ، الخزانة ٣١٨/٤ .

زيدٌ بقائمه ولا قاعداً ، ألا ترى أن قوله : بقائمه ، في موضع نصب كأنه قال : ليس زيدٌ قائماً ، فالذي يطلب النصب باق وهو ليس. وأما إذا قلت : إن زيداً قائمٌ فإنّ الرفع لزيد ، وهو التعري ، قد زال ولم يبق للرفع مجوز ، فلذلك لم يجز العطف عندهم على الموضع هنا بقياس ، بل بابه أن يجيء في الشعر وإن جاء في الكلام فنادر بحيث لا يقاس عليه .

فمما جاء من العطف على الموضع من غير مجوز في الشعر قوله :
 ٣١٦ إن تركبوا فركبوا الخيل عادتنا أو تنزلون فأنا معشرٌ نزلُ (١)
 فحمل على المعنى ، كأنه قال : أتركبون أو تنزلون (٢) ولولا ذلك لم يجز أن تعطف مرفوعاً على مجزوم ، فعطف على المعنى وإن لم يكن في اللفظ ما يجوز الرفع ويطلبه ومما جاء من ذلك في الكلام نادراً قوله تعالى : ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم في ربه . ثم قال بعد : أو كالذي مرّ على قرية (٣). كأنه قال : أرايت كالذي حاج إبراهيم أو كالذي مرّ على قرية ؟ ولو لا ذلك لم يسغ عطف ، كالذي ، على الذي ، لأن المعنى إذ ذاك يختل ، ألا ترى أن المعطوف شريك المعطوف عليه ، ولو جعلت كالذي معطوفاً على الذي لكان التقدير : ألم تر كالذي مرّ على قرية . فيكون في ذلك إثبات لمثل الذي مرّ على قرية وليس المعنى على ذلك ، بل المراد إنكار وجود مثله فلذلك وجب أن يعتقد فيه أنه محمول على المعنى . فلما كان هذا النوع من العطف غير منقاس لذلك لم يجز عندنا : إن زيداً قائمٌ وعمرو ، على أن يكون محمولاً على معنى : زيدٌ قائمٌ ، بل يكون رفع عمرو — عندنا — إمّا على الابتداء والخبر محذوف وإمّا على العطف على الضمير إذا كان هناك (٣) توكيد أو طول كما تقدم .

(١) للأعشى ، ورواية الديوان : قالوا أتركوب فقلنا تلك عادتنا .

وعليها لأشاهد فيه . الكتاب ٤٢٩/١ ، شرح مشكلات الحماسة ١٣٧ ، شرح الشعر ١٥١ ، ابن الشجري ٣٠ / ٢ ، المغني ٧٧٣ ، الخزائن ٦١٢/٣ ، الداويان ٦٣ .

(٢) هذا توجيه الخليل ، ويونس يرمه على الابتداء بتقدير : أو أنتم تنزلون . الكتاب ٤٢٩/١ .

(٣) البقرة : ٢٥٨ — ٢٥٩ . (٣) ر : هناك .

فإن كان العطف على سائر أخوات إن ولكن فإنه لا يجوز إلا النصبُ على اللفظ، ولا يجوز الرفع على الموضع ولا على الابتداء والخبر محذوف ، باتفاق من أهل البصرة والكوفة (١) .

أما امتناع الرفع على الموضع قبل دخول الحرف فلأن ما بقي من الحروف قد غير المعنى أو الحكم . ألا ترى أن كأن زیداً قائمٌ ، وليت زیداً قائمٌ ، ولعل زیداً قائمٌ ، ليس شئ من ذلك في معنى : زيد قائمٌ . فإذا لم يكن شئ من ذلك في معنى المبتدأ والخبر فكيف يسوغ أن يعامل معاملة ما ليس في معناه . وكذلك قوله : يُعجبني أن زیداً قائمٌ ، بتقدير اسم مفرد ، كأنك قلت : يُعجبني قيامُ زيدٍ ، فبطل حكم الابتداء والخبر جملة .

وأما امتناع الرفع على الابتداء والخبر محذوف فلأنك إذا قلت : كأن زیداً قائمٌ وعمروٌ ، وقدرت عمراً مبتدأً وخبره محذوف تقديره : وعمروٌ قائمٌ ، وكانت الجملة من قولك : وعمروٌ قائمٌ ، معطوفة على قولك : كأن زیداً قائمٌ ، فلا تكون داخلة / مع الكلام الأول في التشبيه فتكون قد حذفت [٨٩ظ] الخبر وجعلت الدليل عليه ما ليس في معناه .

وكذلك : ليت زیداً قائمٌ وعمروٌ ، ولعل زیداً قائمٌ وعمروٌ ، وجميع ذلك لا يتصور حذف الخبر فيه ، لأن الخبر المثبت ليس في معنى المحذوف ، فلذلك لم يجز الرفع في شئ من ذلك على الابتداء ، كما لا يجوز : تباً له وويحٌ ، على أن يكون ويح مبتدأ والخبر محذوف تقديره : وويحٌ له ، وحذف لدلالة الأول عليه ، لما كان المحذوف والمثبت تبييناً ، فلم يوافق المثبت المحذوف فلم يجز لذلك أن يجعل دليلاً عليه .

فإن رفعت على أن يكون الاسم معطوفاً على الضمير الذي يتحملة الخبر — ان كان الخبر مما يتحمل الضمير — جاز ذلك بشرط التأكيد أو الطول القائم مقامه كما تقدم .

• • •

(١) ٢٨٦/١ ، المتنضب المتنضب ١١٤/٤ .

فإن أتبعَتَ اسمَ إنَّ وأخواتها بتابعٍ من التوابع غير عطف النسق فلا يخلو من أن تتبعه بعد الخبر أو قبله ، وكيفما فعلت فالإتباع عند المحققين من أهل البصرة على اللفظ نحو : إنَّ زيدا قائمٌ منطلقٌ . وإنَّ زيدا منطلقٌ القائمُ ، ولا يجوز غيره إلا أن يسمع من ذلك شيءٌ فيحفظ ولا يقاس عليه .
وأما أهل الكوفة وبعض البصريين (١) فإنَّ الاتباع عندهم فيما عدا إنَّ ولكنَّ على اللفظ ليس إلا ، لأنَّها حروفٌ غيرت معنى الابتداء والخبر وحكمه ، وأما إنَّ ولكنَّ فلا يخلو أن يتبع اسمُها قبل الخبر أو بعده . فإنَّ أتبعته بعد الخبر جاز عندهم النصبُ على اللفظ والرفع على المعنى ، وإنَّ أتبعته قبل الخبر ، فعلى مذهب الكسائي ، يجوز النصب على اللفظ والرفع على الموضع قياساً على ما سمع من قولهم إنَّهم أجمعون ذاهبونَ (٢) ، بالرفع على موضع ان قبل دخولها . وعلى مذهب الفراء إن كان الاسم مبنياً جاز النصب على اللفظ والرفع على الموضع (٣) نحو : إن هذا نفسه ذاهبٌ ، وإن كان معرباً فالنصب على اللفظ ليس إلا ، فقياس على قولهم : إنَّهم أجمعون ، ماهو مثله (في البناء) . (٤)
والصحيح أنه لا يجوز الحمل على الموضع بعد الخبر ولا قبله ، لما ذكرنا من أنَّه لا يقاس الحمل على الموضع إلا حيث يكون له مجوز .

(١) هم سيويه والمبرد ، الكتاب ٢٨٦/١ ، المقتضب ١١٣/٤ .

(٢) حكاه سيويه ٢٩٠/١ .

(٣) معاني القرآن ٣١١/١ ، مجالس ثعلب ٢٦٢ .

(٤) سقط ما بين القوسين من ر .

باب الفرق بين إن وأن

اعلم أن النحويين تارة ضبطوا ذلك بحصر أماكن كسرها وتبيين ذلك أماكن فتحها ، وتارة ضبطوا ذلك بأن جعلوا لكل واحد من الموضعين قانوناً يفصله من غيره . والذين ضبطوا ذلك بقانون منهم من قال : كل موضع يتعاقب عليه الاسم والفعل فإن فيه مكسورة ، وكل موضع ينفرد بأحدهما فإن فيه مفتوحة . فمثال وقوعها في موضع يتعاقب عليه الاسم والفعل : إن زيداً قائمٌ ، ألا ترى «أن» إن وقعت هنا صديراً ، وصدر الكلام يقع فيه الاسم تارة والفعل أخرى ، فتقول : زيدٌ قائمٌ ويقومُ زيدٌ . / [٩٠ و] ومثال وقوعها في موضع ينفرد بالاسم : بلغني أن زيداً قائمٌ ، ألا ترى أن «أن» مع اسمها وخبرها في موضع الفاعل وتتقدر بالاسم فتقول : بلغني قيامُ زيدٍ ؟ ومثال وقوعها في موضع ينفرد بالفعل : لو أن زيداً قائمٌ قامَ عمروٌ . ألا ترى أن لو لا يقع بعدها إلا الفعل ظاهراً أو مضمرّاً فوقعت أن بعدها موقع الفعل ، ولذلك فتحت . وهذا القانون غير صحيح ، لأن إذا التبي للمفاجأة لا يليها إلا الاسم ، وإن إذا وقعت بعدها تكون مكسورة ، فينبغي على هذا أن تقول : وكل موضع ينفرد بأحدهما فإن فيه مفتوحة إلا بعد إذا التي للمفاجأة ، وحيث يسلم هذا القانون من الكسر .

ومنهم من قال : كل موضع هو للجملة فإن فيه مكسورة ، وكل موضع هو للمفرد فإن فيه مفتوحة . وهذا ينكسر بقولهم : لو أن زيداً قائمٌ قامَ عمروٌ . ألا ترى أن «أن» واسمها وخبرها وقعت في موضع الجملة التعلية التي كان ينبغي لها أن تلي لو على مذهب سيبويه (١) . فإنه يجعل أن مباشرة للولنظا وتقديرآ ، ويجعلها مع معمولها بتقدير اسم مبتدأ وسد الطول مسد الخبر . وأما غير سيبويه فإن عنده لم تباشر لو في التقدير بل الذي باشرها في التقدير

(١) الكتاب ١/ ٤٧٠ ، ٢/ ٣٠٧ .

الفعل وأنَّ مابعدهما في موضع فاعل (١) ، فيكون على هذا في موضع المفرد فلا يكون في ذلك كسر للقانون .

إلا أنَّ الصحيح مذهب سيبويه ، وذلك أنَّك أي المذهبيين ارتكبت كان فيه خروج لِلْوَعْمَا استقر فيها في غير هذا الموضع ، ألا ترى أنَّها أبداً لا يليها إلا النعل ظاهراً ولا يليها مضمرأ إلا في ضرورة شعر . فلماذا جعلت أن مع معمولها في موضع مبتدأ وليَّ لو الاسم لفظاً وتقديراً وليس ذلك بجائز فيها في غير هذا الموضع . وإذا جعلت أنَّ وما بعدها في موضع فاعل بفعل مضمر كان في ذلك أيضاً خروج عما استقر فيها (لأنَّها يضر) (٢) بعدها الفعل في فصيح الكلام وقد تقدم أنَّ ذلك لا يجوز إلا في الضرورة .

وإذا كان كل واحد من المذهبيين يؤدي إلى الخروج عن الظاهر فلا فائدة في تكلف الإضمار .

وضبط ذلك مفصلاً أن تقول : إن لها ثلاثة مواضع . موضع لا تكون فيه إلا مكسورة . وموضع لا تكون فيه إلا مفتوحة . وموضع يجوز فيه فتحها وكسرها . فالموضع الذي تكسر فيه : إذا وقعت مبتدأ نحو : إن زيدا قائمٌ . وإذا كان في خبر ما اللام ، نحو : علمتُ إنَّ زيدا قائمٌ ، وبعد واو الحال نحو : جاء زيدا وإنَّ يده على رأسه . وبعد حتى نحو : مرَّضَ حتى إنَّ الطيرَ لتَرَحَّمَهُ . وبعد ألا التي للاستفتاح نحو : ألا إنَّ زيدا قائمٌ . وبعد القول المجرد من معنى الظن .

واختلف فيها إذا وقعت بعد القسم نحو : والله إنَّ زيدا قائمٌ ، فمنهم من لم يجز إلا الفتح (٣) . ومنهم من أجاز الفتح والكسر ، واختار الفتح (٤) . ومنهم من أجازهما واختار الكسر . ومنهم من لم يجز إلا الكسر (٥) . وهو الصحيح ، لأنَّ

(١) هذا مذهب المبرد والزجاج والنخشي والكوفيين . المقتضب ٧٧/٣ ، الكامل ٢٧٨/١ .

التصريح ٢٥٩ / ٢

(٢) ر : لأنك تضر .

(٣) نسبة السيوطي لفرأه . الممع ١٣٧/١ .

(٤) نسبة السيوطي للكاسي والبندادين ١٣٧/١ .

(٥) وهو مذهب البصريين المقتضب ١٠٧/٤ ، الممع ١٣٧/١ .

جواب القسم إنما هو / جملة وتتعاقب فيه الجملة الفعلية والاسمية ، فينبغي أن [٩٠ظ] تكون إن فيه مكسورة كما تكون إذا وقعت صدر الكلام ، وعلى ذلك هو السماع ، قال الله تعالى : يس والقرآن الحكيم . إنك لمن المرسلين (١) .

والذي فتحها توهم أن كونها جواباً يخرجها عن الصدرية ، وذلك فاسد لما ذكرنا من أن الجواب بمنزلة الجملة المستأنفة ولولا ذلك لما ساغ دخول لام الابتداء في الجواب نحو قولهم : والله لزيد قائم .

والموضع الذي تكسر فيه وتفتح بعد إذا التي للمفاجأة نحو قولك : خرجت فإذا أن زيدا قائم . إن شئت كسرت فيه إن وأن شئت فتحتها . فإن كسرتها لم تقدر إذا في موضع خبر فيكون الواقع بعدها جملة مستأنفة فتكسر إن لذلك . وإن فتحتها كانت إذا في موضع الخبر وتكون أن ومعمولاها تقدر بمصدر مبتدأ ، فكأنك قلت : خرجت فإذا قيام زيد ، وقد روى قوله :

٣١٧ وكنت أرى زيدا كما قيل سيئداً

إذا أنه عبد القفا واللهازم (٢)

بكسر إن وفتحها .

وبعد أما نحو قولك : أما إن زيدا قائم . إن شئت فتحت فيه إن وإن شئت كسرتها ، وذلك أيضاً على تقديرين مختلفين . فإن جعلنا أما استفتاح كلام كالأ (٣) كسرت إن بعدها ، كما تكسرها بعد ألا فتقول : أما إن زيدا قائم ، وإن جعلتها بمعنى أحقاً فتحت إن بعدها فتقول : أما أنك منطلق ، كما تقول : أحقاً أنك منطلق ؟ لأن إن إذ ذاك مع معموليها في موضع اسم مبتدأ والخبر في قولك : أحقاً ، وفي قوله : أما الذي هو بمعنى حقاً ، ويكون انتصابهما على الظرفية كأنه قال : أي حق أنك منطلق ، أي مما أحققه انغلاقك .

• • •

(١) سورة يس ١-٣ .

(٢) من أبيات الكتاب الحسين . المهزوم : جمع لهزمة وهي عظم ناقية في أصل الحنك الأسفل والقفا موضع الصفع والهزمة موضع اللكز ، يريد أنه لثم ذليل . الكتاب ١/٤٧٢ ، المنتخب ٢/٣٥١ الأصول ١/٢٠٢ ، الخصائص ٢/٣٩٩ ، ابن يعيش ٨/٦١ ، الخزائن ٤/٣٠٣ .

(٣) في ج ، ر : كالاحف ، وهو تحريف .

الموضع الذي تفتح فيه لاغير ما بقي .

فإن قيل : فمتى يكون القول بمنزلة الظن ومتى لا يكون كذلك ؟
فالجواب أن تقول : إنَّ القول يجريه بنو سُلَيم مجرى الظن من غير شرط ،
وأما غير بنى سليم فلا يجرونه مجرى الظن الا بأربعة شروط .
أحدها : أن يكون الفعل مضارعاً (١) . والآخر : أن يكون لمخاطب . والآخر :
أن يكون قد تقدمته أداة استفهام . والرابع : أن لا يفصل بينه وبين أداة
الاستفهام إلا بالظرف والمجرور فإنه لا يعتد بهما ، فكأنه لم يقع فصل (٢) نحو :
أتقولُ أنَّ زيدا منطلقاً ، فتفتح إنَّ كما تفتح بعد الظن ، ومن ذلك قوله :
٣١٨ أما الرحيلُ فدونَ بعدَ غـ

فمتى تقولُ الدارَ تَجْمَعُنَا (٣)
فنصب الدار بقول لأنه أجراها مجرى الظن ، وعلى اللغة السليمية جاء قول
امرى القيس :

٣١٩ إذا ما جرى شأوينِ وابتلَّ عطفه
تقولُ هَزِيْزَ الرِّيحِ مَرَّتْ بِأَثَابِ (٤)
في رواية من رواه بنصب هزير . وعلى هذه اللغة أيضاً قوله :
٣٢٠ إذا قلتُ آتِيْ آيْبُ أَهْلَ بِلْدَةٍ
نزعْتُ بها عنهُ الْوَلِيَّةَ بِالْهَجْرِ (٥)

بفتح أن .

- (١) قال ابن هشام : وسوى به السراي قل ، بالخطاب ، والكوفي قل ، التوضيح ١٢٧/١ .
(٢) هذا الشرط اشترطه سيبيو والأخفش ، قال ابن مالك : وخولفاً التمهيل ١٧ ، التوضيح ١٢٧/١ .
(٣) لمبر بن أبي ربيعة . والكلام على لسان صاحبة الشاعر ، ولم ترد بالدار داراً يعنيها . الكتاب
٦٣/١ ، المقتضب ٣٤٩/٢ ، شرح مشكلات الحماسة ٦٢ ، التوضيح ١٢٦/١ ، المعنى ٤٣٥/٢ ،
الديوان ٤٩٣ .
(٤) الشأو : السبق . العطف : الجانب من الرأس حتى الورك . الأثاب : جميع أثابة ، نوع من الشجر .
والبيت في وصف غرس والبيت المعنى ٤٣١/٢ ، التصريح ٢٦٢/١ ، الديوان ٤٩ .
(٥) للحطية يعصف بيمره . الولية : البرذعة التي توضع فوق البعير ليركب عليها الشخص . الهجر
من الهجرة وهو منتصف النهار واشتداد الحر . يريد أنه إذا قدر الوصول إلى بلدة عند الليل وصلها
منتصف النهار لمرعة سير بيمره ونجابهته . شرح مشكلات الحماسة ٦٢ ، التوضيح ١٢٦/١ ،
المعنى ٤٣٢/٢ ، التصريح ٢٦٢/١ ، الديوان ٣٦٦ .

فإن قيل : فلا شيء شيء لم يجرى أن يجري مجرى الظن غير بني سليم إلا بالشروط الأربعة المتقدمة ؟ فالجواب : إن الذي حمل على ذلك أن هذه الأشياء يقوى فيها معنى الظن لمناسبتها لها ، ألا ترى أن المستقبل لكونه لم يقع / لا يكون في الغالب [٩١ و] إلا مظهرين وليس كذلك الماضي . وكذلك الاستفهام يناسب الظن ، لأن المستفهم أبداً إنما يستفهم عما لا يتحقق .

وإذا فصل بين أداة الاستفهام والفعل بغير الظرف ولا المجرور صار الفعل كأنه لم يتقدمه استفهام فيضعف فيه معنى الظن لذلك ، وأما الظرف والمجرور فلا يعتد بهما في كلام العرب ، فكأنه لم يقع بين أداة الاستفهام والمستفهم عنه فصل . واشترط في الفعل المضارع أن يكون للمخاطب لأن المخاطب قد يستفهم عن (١) ظنه ولا يكاد أن يستفهم الإنسان عن ظن غيره ، لأنه لا يتوصل إلى حقيقة ذلك ، فتقول للمخاطب : أتظن كذا . ولا يقال : أيتظن زيد كذا ؟ فلما كانت هذه الأشياء مقوية للظن لذلك لم تستعمل العرب القول استعمال الظن إلا مع الشروط المتقدمة المذكورة إلا بنو سليم فأنهم يستعملون القول كله استعمال الظن من غير مقو ، لأن الإنسان قد يكون قوله (عن علم وقد يكون ٢) عن ظن فأجرى لذلك مجرى الظن .

فإن قيل : فالقول إذا استعمل استعمال الظن فهل هو بمنزلة الظن في العمل خاصة أو في العمل والمعنى ؟

فالجواب : إن في ذلك خلافاً بين النحويين . فمنهم من ذهب إلى أنه إنما يجري مجرى الظن في العمل خاصة ولم يتغير المعنى عما كان عليه . وإلى هذا ذهب ابن خروف (٣) . ومنهم من ذهب إلى أنه يجري مجرى الظن عملاً ومعنى وإلى هذا ذهب ابن جني (٤) . والصحيح عندي أنه يجري مجرى الظن في المعنى والعمل . ولولا ذلك

(١) ج ، ر : عنه ، وهو تحريف . (٢) ما بين القوسين ليس في ج .

(٣) هو أبو الحسن علي بن محمد الحضرمي الأشبلي من علماء الأندلس في النحو والأدب . شرح كتاب سيويه وجمال الزجاجي . توفي عام ٦٠٩ أو ٦١٠ هـ بحلب . ترجمة ابن خلكان

٣ / ٢٢ ، اليافعي ٢١ / ٤ ، السيوطي ٣٥٤ .

(٤) انظر شرح مشكلات الحامسة لابن جني ٦٢ - ٦٣ .

لم يشترط العرب فيه - غير بني سليم - الأشياء الأربعة المقوية لمعنى الظن كما تقدم. وأيضاً فإنه إذا استقربت الأماكن التي استعمل فيها القول استعمال الظن وجدت على معنى الظن نحو قوله :

أما الرحيلُ فدونَ بعدَ غدٍ فمتى تقولُ الدارَ تجمعُنا (٣١٨)
ألا ترى أنه لا يريد متى تتكلم بهذا اللفظ وإنما يريد: متى تجمعنا الدارَ فيما تظنُ وتقدرُ؟ وكذلك قول الآخر :

٣٢١ متى تقولُ القلصَ الرواسِمَا يُدنينَ أمَّ قاسمٍ وقاسِمَا (١)
لم يرد : متى تنطقُ بهذا ؟ وإنما يريد : متى تُدني القلصَ الرواسِمَ أمَّ قاسمٍ وقاسِمَا فيما تظنُ أو تقدرُ؟ فثبت أن المعنى إذن على الظن .
ويكون القول مجرداً من معنى الظن عند جميع العرب من غير شرط. فمما أجرى القول فيه مجرى الظن ففتحت فيه أن قوله :

إذا قلتُ أني آيبُ أهلَ بلدَةٍ البيت (٣٢٠)
ومما لم يجر فيه القول مجرى الظن فكُسِرَتْ فيه أن قوله تعالى : وإذا قلتُ الملائكةُ يا مريمُ إنَّ اللهَ اصطفاكِ وطهركِ (٢) .

وتقول : أولُ ما أقول : إني أحمدُ اللهَ ، بفتح إنَّ وكسر ها . فإذا فتحت كانت ما مصدرية كأنك قات : أولُ قولي حمدُ الله . والقول هو الحمد في المعنى : كأنه قال : كلُّ قولٍ أقوله فأولُه حمدُ الله تعالى . فإذا أراد المتكلم هذا المعنى أعني أن كلَّ قولٍ يقوله فلا بدَّ أن يتقدِّمه حمدُ الله ، فإنه يفتح ولا يتصور أن تكون ما في هذا الوجه بمنزلة الذي ، وتكون واقعة على اللفظ المقول كأنه قال : أرئتُ الألفاظ التي أفولها حمدُ الله ، لأنَّ حمدَ الله ليس من قبيل

(١) هدية بن النضر المذري . ورواية العيني : أم حازم وحازماً . وأم حازم هي أخت زياد بن زيد المذري ابن عم هدية . الرواسم جمع راسمة من الرسيم وهو نوع من سبب الألبان . الجمل ٣١٥ ، ٤٤ العيني ٤٢٧/٢ .

(٢) آل عمران : ٤٢ .

الألفاظ فكيف يتصور أن يكون الخبر ليس المخبر عنه في المعنى ولا هو مُنزَل منزله وهو مفرد ؟

فإن كسرت فأنه لا يخلو أن يجعلها مع اسمها في موضع خبر المبتدأ الذي هو أول أو يجعلها في موضع مفعول القول . فإن جعلتها في موضع الخبر كانت ما بمنزلة الذي وتكون واقعة على اللفظ المقول فكأنه قال : أول الألفاظ التي أنكلم بها إني أحمدُ الله ، فيكون المتكلم على هذا قد زعم أن كل كلام يتكلم به فإن أوله هذا اللفظ الذي هو إني أحمدُ الله . وكأن هذا المعنى بعيد لأنه ليس من عادة الناس في مخاطبتهم أن يبدأوا بهذا اللفظ فيقولوا : إني أحمدُ الله ، ثم يأنوا بعد ذلك من الكلام بالذي يريدونه ، ولا يبطئ هذا الوجه بأن يقال : يلزم فيه فتح إن لأنها في موضع خبر المبتدأ لأن خبر المبتدأ في الأصل إنما ينبغي أن يكون مفرداً ، لأننا إنما نعني بأنها تفتح إذا وقعت في موضع المفرد ، أن تكون في موضع تتقدّر فيه بالمصدر وهي هنا لا تتقدّر به فلذلك كسرت . وإن جعلتها في موضع معمول القول قدّرت ما مصدريّة ولا تقلدها بمنزلة الذي لأنها لو كانت كذلك لاحتاجت إلى ضمير يعود عليها من صلته وليس في الصلة ضمير لأن مفعول القول هو : إني أحمدُ الله ، وهو ظاهر فلذلك لم يمكن في هذا الوجه إلا أن تكون حرفاً تتقدّر مع ما بعدها بالمصدر ويكون التقدير : أولُ قولي إني أحمدُ الله ثابتٌ ، وحذف الخبر والتزم فيه الحذف لأن القول قد قام مقامه . ولهذا ذهب أبو علي الفارسي .

وزعم ابن الطراوة أن ذلك لا يتصور ، لأنه ألزمه على هذا المأخذ أن يكون أولُ قولي إني أحمدُ الله ثابتٌ ، ويكون على هذا آخره ليس بثابت . وذلك باطل ، لأنه قد قال : إني أحمدُ الله ، فكيف يجعل أول هذا الكلام ثابتاً ومعلوم أنه قد ثبت بجملة فلا فائدة في اختصاص الأولية بالثبوت دون غيرها . وأيضاً فإنه عندما نطق بقوله : إني أحمدُ الله ، علم أن الأول ثابت فيكون قد أخبر بشيءٍ معلوم وذلك لا يجوز لخلوه من الفائدة .

فردَّ ذلك عليه بعض المتأخرين بأن قال : ليس مذهب أبي علي أنَّ هذا المبتدأ له خبر محذوف بل هو من قبيل المبتدآت التي سدَّ الطول منها مسدَّ الخبر وأغنى عنه في اللفظ والمعنى ، وذلك أنَّ قوله : إني أحمدُ اللهَ ، وإن كان هو معمول القول هو خبر المبتدأ في المعنى فلا يحتاج المبتدأ إلى خبر كما أنَّ قول العرب : أقائمُ زيدٌ ؟ على أنَّ أقائم مبتدأ وزيدٌ سدَّ مسدَّ الخبر ويغنى عنه لا يحتاج إلى تقدير خبر لإجماع الخبر والمخبر عنه في قولك : أقائمُ زيدٌ ؟
 قيل له فكيف قال أبو علي : أول ما أقول مبتدأ محذوف الخبر تقديره : أول قولي إني أحمدُ اللهَ ثابتٌ أو موجودٌ ؟

فانفصل عن ذلك بأن قال : لما كان أول مبتدأ والغالب في / المبتدأ أن يكون له [٩٢ و] خبر ملفوظ به قدر له خبراً محذوفاً كأنه قال : ثابتٌ أو مستقر .

وهذا الذي ذهب إليه لا يتصور لأنَّه كذب محض أعني أن يكون أول قولي : مبتدأ محذوف الخبر وليس له خبر محذوف وأن يقول : تقديره ثابتٌ أو موجودٌ ، وليس هناك خبر يتقدر بهذا ولا بغيره .

وقد اعتذر أيضاً عن هذا الالتزام الذي ألزمه ابن الطراوة أبا علي بأن قال : الخبر محذوف لكنه ليس ثابتاً ولا موجوداً ، بل هو خبر لا يمكن تقديره فلهذا لم يمكن تقديره أتى بلفظ ثابت أو موجود وإن لم يكن المعنى عليهما ليبيِّن أنَّ هناك خبراً محذوفاً . وهذا أبينُّ فساداً من الأول ، لأنَّه أيضاً كذب أعني قوله : تقديره ثابتٌ أو موجودٌ وهو لا يتقدر بشيءٍ من ذلك .

والآخر أنه ادَّعى أن الخبر محذوف ولا يمكن تقديره ، وهذا الذي ذهب إليه خُلفٌ لأنَّه لا يحذف شيءٌ إلاَّ أنه مفهوم معلوم حتى كأنه ثابت ، ولو أبرز إلى اللفظ لكان المعنى صحيحاً وإن كانت العرب قد التزمت فيه الإضمار لأمرٍ لفظي : وأما محذوف لا يمكن تقديره لأنَّه يفسد المعنى فشيءٌ لا يتصور .

والصحيح عندي أن ما ذهب إليه أبو علي مستقيم لا يتوجه عليه اعتراض بل يريد أن أولَ قوله إني أحمدُ اللهَ قد ثبت واستقرَّ منه قبل نطقه بهذا الكلام ،

كأنه قال : ليس قولي الآن إني أحمدُ اللهَ بأول حمدٍ حمِدتهُ بل أولُ قولي : إني أحمدُ اللهَ قد تقدّمَ قبل هذا ، فليس يريدُ بقوله : إني أحمدُ اللهَ ، هذا اللفظ الذي يلفظ به الآن ، وإنما يريد جنس قوله الألفاظ التي يُحمد بها الله تعالى . وحكى عن سيف الدولة أنه أجاز أن يكون : إني أحمدُ اللهَ ، معمولاً لقول مضمر بدل عليه ماتقدم كأنه قال : أولُ ما أقول قولي إني أحمدُ اللهَ ، فأضمر قولي . وهذا فاسد ، لأن المصدر من قبيل الموصولات وإضمار الموصول وإبقاء صلته لا يجوز إلا في الشعر نحو قوله :

٣٢٢ هل تذكرُنَّ إلى الدّيسرينِ هجرتكم
ومسحكم صلبكمُ رحمنُ قربانا (١)
تقديره : وقولكم : رحمنُ قربانا ، فأضمر القول وأبقى معموله ضرورة .

(١) لجريير من قصيدة في هجاء الأخطل وقومه ، ورواية الديوان :
هل تتركُن إلى القسين هجرتكُ ومسحهم صلبهم رحمن قربانا
أعراب ثلاثين سورة ١٣ ، الديوان ٥٩٨ .

باب حروف الخفض

الخفض في الكلام لا يكون إلا بثلاثة أشياء : حروف الجر والاضافة والاتباع .
أما الاتباع فقد تقدم حكمه عند ذكر التوابع ، فيبقى حكم الاضافة وحروف الخفض .
الاضافة على ما تبين في بابها لا تكون الا على معنى اللام نحو : غلامٌ زيدٌ ،
تريد غلاماً لزيد ، وعلى معنى مِـنْ نحو : ثوبٌ خبزٌ ، المعنى ثوبٌ من خبزٍ ،
فحذف حرف الجر وناب الاسم منابه فخفض كما كان الحرف يخفض .
فالخفض إذن في الأصل انما هو بحرف الخفض ، فينبغي أن يُقدم الكلام على
حروف الاضافة .

حروف الاضافة هي الباء والكاف واللام التي للجر وواو القسم وتاؤه وواو رب
وفاؤها / وهمة الاستفهام وفتح ألف الوصل في القسم والميم المكسورة [٩٢ظ]
والمضمومة في القسم نحو : مِـلَـهُ اللهُ ومِـلَـهُ اللهُ ، على خلاف في ذلك هل هي حرف جر
بدل من الباء كما أبدلت الواو منها أو بقية أيمن . وسنبين الصحيح من ذلك بعد حصر
حروف الاضافة ان شاء الله تعالى .

هذا جملة ما جاء من حروف الجر على حرف واحد . والذي جاء منها على
حرفين : مِـنْ وعِـنْ وفي ومُـذْ وها التنبيه في القسم وبل النائية مناب رُبَّ على
خلاف فيها ومُنْ في القسم ، على خلاف أيضاً في ذلك ، هل هي حرف جر
أو بقية أيمن ، وسنبين ذلك أيضاً عند الفراغ من حصر الحروف .
فهذا (١) جملة ما جاء منها على حرفين .

والذي جاء منها على أزيد من حرفين : عَـلَى وإلى وحتى وحاشا وخلا
وعدا ورُبَّ ومُـذْ ولولا مع المنصهر في مذهب سيبويه (٢) . وزاد بعض النحويين
فيها لعل مكسورة اللام ومفتوحاتها (٣) . وسنبين ما استدلوا به على ذلك إن شاء
الله تعالى .

(٢) الكتاب ١ / ٣٨٩ .

(١) ر : فهذه .

(٣) أنظر الشاهد ٢٨٤ والتعليقات حوله .

والذي ذهب إلى ان الميم من م الله وم الله بقية أيمن استدل على ذلك أن
أيمن اسم معرب قد غيّرته العرب ضرورياً من التغير فقالوا: أيمن الله وإيمن الله
وأيمن الله وإيمن الله، فيمكن أن يكون قولهم: م الله وم الله، من جملة التغيرات.
والذي ذهب إلى أنها حرف جر استدل على ذلك أن أيمن اسم معرب والاسم
المعرب لا يجوز حذفه حتى يبقى على حرف واحد الا شاذاً، بل لا يحفظ من ذلك
الا ما حكاه ابن مقسم (١): شربت ماءً، يريد ماءً، فبطل أن تكون الميم اسماً
وأيضاً فان الاسم في التقسم اذا حذف منه حرف الجر ولم يعوض منه شيء لم
يجز فيه الا الرفع أو النصب نحو: يمين الله لأفعلن، برفع يمين الله ونصبه
وأما الخفض فلا يجوز لأن اضممار الخافض وابقاء عمله لا يجوز الا في ضرورة
شعر أو نادر كلام على ما بيّن بعد .

فقولهم: م الله، بكسر الميم دليل على أنه حرف اذ لو كان اسماً لكان مرفوعاً
أو منصوباً. فإن قيل: فلعله مبني على الكسر وهو في موضع رفع أو نصب .
فالجواب: إن أيمناً معرب والمعرب اذا حذف بقي معرباً، فلو كان الميم
بقية أيمن لكانت معربة، واذا ثبت أن الميم المكسورة حرف خفض فكذلك
المضمومة لأنها بمعنى المكسورة .

والذي ذهب إلى ان بل قد يجعل بدلاً من رب كالفاء والواو استدل
على ذلك بقوله:

٣٢٣ بَلْ بِلْدِ مِلِّ الْفِجَاجِ قَتَمَهُ (٢)
يريد: بل ربّ بلد ملّ الفِجَاج . وهذا لاحتمال فيه لا احتمال أن تكون ربّ
حذفت وأبقي عملها من غير عوض منها، ويكون مثل قول الآخر:

- (١) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن يعقوب بن مقسم المقرئ . سمع من ثعلب وأبي علي بن شاذان
وكان ثقة وأحفظ الناس لنحو الكوفيين وأعرفهم بالقراءات . وله في النحو والقراءات
تصانيف عدة . توفي سنة ٣٥٤ هـ . ترجمة الخطيب البغدادي ٢ / ٢٠٦ ، ياقوت ١٨ / ١٥٠ ،
القفطي ٣ / ١٠٠ ، ابن الجوزي ٢ / ١٢٣ ، السيوطي ٣٦ .
(٢) لرؤبة بن الفجاج . الفجاج جمع فج وهو الطريق الواسع . انتم: النهار . المخصص ١٦ /
١٠٢ ، المغني ١٢٠ ، الضرائر ١٢٣ ، الديوان ١٥٠ ، اللسان : جهرم .

رسم دارٍ وقفتُ في طللهُ كدتُ أقضي الغداةَ مِن جِلله (١٢٠)
يريد: رب رسم دارٍ، فحذفَ رُبَّ ولم يعوّض منها شيئاً، فكذلك يكون بل
بلد مما حذف منه ربٌّ ولم يعوّض منها شيء وبـل للمجرد / العطف من غير [٩٣ و]
ان يكون عوضاً وهذا هو الصحيح، اذ لو كانت بل عوضاً من ربٍّ لجاز خفض
الاسم بعدها في فصيح الكلام ، وهم لا يقولون ، بل رجلٍ أكرمتُهُ كما
يقولون ورجلٍ أكرمتُهُ .

والذي ذهب إلى انَّ مَن بقية أيمنٍ استدل على ذلك بأنَّ أيمنٍ قد اتسعوا
فيها بالحذف والتغيير ما لم يتسعوا غيرها فقالوا : أيمنُ الله وأيمُ الله وإيم
الله، فيمكن أن تكون بقية من أيمنٍ، وكان ذلك أولى عنده من جعلها حرف
خفض لأنّه لم يستقر ذلك فيها في موضع من المواضع .

والذي ذهب إلى أنها ليست بقية أيمنٍ استدل على ذلك بأنها لو كانت بقيتها
لم تستعمل الامضافة إلى الله كما أنَّ أيماً كذلك ، وهم يدخلونها على الربِّ
فيقولون: مَن ربِّي لأفعلن كذا، فدل ذلك على أنها ليست تلخيص أيمنٍ
وأيضاً فإنها لو كانت بقية أيمنٍ لكانت معربة لأنَّ الاسم المعرب كما تقدّم
إذا حذف منه شيء بقي معرباً ، فكون مَن مبنية على السكون دليل على
أنها حرف خفض وليست بقية أيمنٍ .

واستدل الذي ذهب إلى أنَّ لعلَّ مفتوحة اللام من حروف الخفض بقوله:
فقلتُ ادع أخرى وارفع الصوت دعوة لعلَّ أبي المغوار منك قريب (٢٨٤)
فأنّه يروى بـخفض أبي المغوار ، وهذا لاحجة فيه عندي ، لأنه قد استقر في
لعلَّ المفتوحة اللام أن تنصب الاسم وترفع الخبر، فإن أمكن إبقاؤه على ما
استقر فيها كان أولى، وقد أمكن ذلك بأن يكون اسم لعلَّ ضمير الامر والشأن
محدوفاً ، يريد : لعلّه ، على حد حذفه في قول الآخر :

إنَّ مَن لأم في بني بنت حسّ سان ألمه وأعصه في الخطوب
يريد : إنّه من لأم ، ويكون أبي المغوار مخفوضاً بحرف جر محذوف لفهم المعنى ،

تقديره : لعلَّ لأبي المغوار ، ونظيره في ذلك قول أبي الأصبع العدواني (١) :
 ٣٢٤ لا ابنُ عمِّكَ لا أَفْضَلْتَ في حَسَبٍ عَنِّي ولا أَنْتَ دِيَّانِي فَتَحْزُونِي (٢)
 يريد : لله ابنُ عمِّكَ ، ويكون قريب : صفة لموصوف محذوف كأنه قال :
 جواب (٣) قريب فيكون التقدير : لعله لأبي المغوار منك جواب (٣) قريب .
 وحمله على هذا أولى وإن كان فيه ضرورتان : حذف ضمير الأمر والشأن وحذف
 حرف الجر وابقاء عمله . لأنَّ لعل لم يستقر الجرُّ بها (٤) .
 واستدل الذي ذهب إلى أن لعل المكسورة اللام حرف جر بقول الآخر :
 لعلَّ الله فضلكم علينا بشيء أن أمكم شريم (٢٨٥)
 فخفض اسم الله تعالى .
 وهذا عندي ينبغي أن يحمل على ظاهره ولا يتعدى ذلك فيه لأنه لم يستقر في
 هذه المكسورة (الآ) (٥) نصب الاسم بها ورفع الخبر ، فيكون في جعلها جارة
 خروج عما استقر فيها

* * *

وأما لولا فاستدل سيبويه على جر المضمربها ، بقول العرب : لولاك
 ولولاهُ ولولاي (٦) . وذلك أن الكاف والهاء والياء لا تكون ضمائر رفع بل هي
 مترددة بين / أن تكون ضمائر نصب أو ضمائر خفض . باطل " أن تكون ضمائر [٩٣ظ]
 نصب لأن الحروف إذا اتصل بها ياء المتكلم وكانت في موضع نصب اتصل بها
 نون الوقاية نحو : لأنني وليتني ، وإن أدى ذلك إلى اجتماع الأمثال جاز حذف

-
- (١) كذا في الأصل والصواب : ذي الأصبع العدواني .
 (٢) الديان : القائم بالأمر المجازي به . خذاه : ساسه ودبر أمره . عني بمعنى علي . شرح المغضيات
 ٣٢٢ ، أدب الكاتب ٥١٣ ، الخصائص ٢٨٨/٢ ، الاقتضاب ٢٤٩ ، ابن الشجري
 ١٣/٢ ، الخزانة ٢٢٢/٣ .
 (٣) ج ، ر : جوار ، وهو تحريف .
 (٤) انظر الشاهد ٢٨٤ وما عليه من تعليقات .
 (٥) زيادة يقتضيها السياق . (٦) الكتاب ١ / ٣٨٨ .

نون الوقاية فقلت : انني وان لم يؤدِّ إلى ذلك لم يجز حذف نون الوقاية الا في ضرورة نحو قوله :

كُمْنِيَّةٍ جَابِرٍ اذ قَالَ لَيْتَنِي أَصَادِفُهُ وَأَتْلَفُ بَعْضَ مَالِي. (٢٩٦)
فلو كانت الياء ضمير نصب لكانَ لولاني ، فثبت أنَّ الياء في موضع خفض ،
واذا ثبت ذلك في الياء حملت الكاف والهاء في لولاك ولولاه على ذلك .

وزعم الاخفش أنَّ الكاف والهاء والياء مما وقع فيه ضمير خفض المتصل
موقع ضمير الرفع المنفصل كما وقع ضمير الرفع المنفصل موقع ضمير خفض
فيما حكاه من قولهم : ماأنا كَأَنْتَ ولَأَنْتَ كَأَنَا (١).

وهذا الذي ذهب اليه الاخفش فاسد ، لأن وقوع الضمير المتصل موقع المنفصل
لا يجوز إلا في ضرورة شعر نحو قوله :

وما علينا اذا ما كُنْتَ جَارَتَنَا أَلَّا يَجَاوِرَنَا إِلَّا كَ دَبَّارُ (٢٦٩)
يريد : إِلَّا لِإِيَّاكَ ، فأوقع ضمير النصب المتصل موقع ضمير المنفصل .
فإذا كان وضع المتصل موضع المنفصل قبيحاً مع أنهما من قبيل واحد من جهة أنهما
للنصب فالأحرى اذا كانا من باينين مختلفين وذلك بأن يكون المتصل ضمير
خفض والمنفصل الذي وقع موقعه في موضع رفع .

فلن قيل : فإن لولا لم تعمل في المظهر شيئاً فكيف ساغ لها أن تعمل في المضمرة ؟
فالجواب : إنَّه قد يعمل العامل في بعض الأسماء دون بعض ، ألا ترى أن
لَدُنْ تنصب غُدُوَّةً ، تقول لَدُنْ غُدُوَّةً ولا يجوز ذلك فيها مع غيرها من
أسماء الزمان . فإذا وجد العامل قد يعمل في بعض الظاهرات دون بعض مع
أنَّها من جنس واحد فالأحرى أن يعمل في المضمرة ولا يعمل في المظهر ، إذ
هما جنسان مختلفان .

(١) أنظر المفتب ٧٣/٣ . الكامل ٣٤٥/٣ ، وولغته الكوفيون وأبو البركات الانباري .
معاني القرآن ٩٥/٢ الأصول ١٠٣/٢ ، ابن الشجري ١٨٠/١ ، ٢١٢/٢ ، الانصاف
مسألة ٩٧ .

وزعم المبرد أن لولا لانجر الظاهر ولا المضمر وأن لولاك ولولاي ولولاه
لحن (١) ، وزعم أن الذي حمل النحويين على إجازة ذلك قول الشاعر :
٣٢٥ وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجراميه من قلّة النيق منهوي (٢)
قال : وهذه القصيدة فيها لحن كثير ومن جملتها قوله : ولولاي ، فلا ينبغي
أن يُحتج بها .

وهذا الذي زعم أبو العباس باطل ، بل حكى النحويون أن ذلك لغة العرب
وأنشد الفراء في ذلك :

٣٢٦ ولم يعرض لأحسابنا حسن (٣)
وأنشد أيضا :

٣٢٧ لولاك هذا العام لم أحجج (٤)
فدل ذلك على أن ما زعم من أن النحويين إنما أخذوا ذلك من قوله :
وكم موطن لولاي البيت فاسد .

وهذه الحروف تنقسم بالنظر الى ما تجرّه ثلاثة أقسام .

قسم لايجرّ إلاّ المضمر وهو لولا ، وقد تقدم الاستدلال على ذلك .

(١) الكامل ٣/٣٤٥ ، ابن الشجري ١/١٨٠ .

(٢) ليزيد بن الحكم الثقفى . اجرام جمع جرم ، وجرم الانسان خلقه أو جسده . النيق ،
أعل الجبل . الكتاب ١/٣٨٩ ، معاني القرآن ٢/٨٥ ، الكامل ٣/٣٤٥ ، المصانف ٢/٢٥٩ ،
المصنف ١/٧٢ ، ابن الشجري ١/١٧٧ ، المفصل ١٣٥ ، الانصاف ٣٦٦ ، الخزانة
٢/٤٣٠ .

(٣) صدره : أقطع فينا من أراق دماءنا
وهو من أبيات لمرو بن العاص يخاطب بها معاوية . ويريد بحسن اخن بن علي بن أبي
طالب . وفي معاني القرآن : حسم ، وهو تحريف . معاني القرآن ٢/٨٥ ، الانصاف
٣٦٦ ، ابن يمين ٣/١٢٠ ، العيني ٣/٢٦٠ ، اللسان : (أمالا) ٢٠/٣٥٩ .

(٤) صدره : أوت بعينها من المودج وهو أول شمر لمر بن أبي ربيعة . وفك التضميف في
أحج ، وهو جائز في غير ضرورة . ابن الشجري ١/١٨١ ، المفصل ١٣٦ ، الخزانة ٢/٤٢٩
شرح الشافية ٢/٢٣٩ .

وقسم لايجرّ إلاّ الظاهر / وهو هاء التنبيه وهمزة الاستفهام وقطع ألف الوصل
في القسم وواو القسم وتاؤه وواو رب وفاؤها ومُنْدُ ومُنْدُ وحتى وكاف التشبيه .
وجميع هذه لاتجرّ إلاّ المظهر ولا تجرّ المضمّر إلاّ الكاف وحتى فأنتهما سُمِعَ
ذلك فيهما في ضرورة الشعر . فمما جاء من ذلك في الكاف قوله :
٣٢٨ فلا أرى بَعْلًا ولا حلائلا كَهْ ولا كَهْنٌ إلاّ حَاطِلًا (١)
وقول الآخر :

٣٢٩ وأُمّ آوَعَالٍ كَهَا أو أَقْرَبَا (٢)
ومما جاء من ذلك في حتى قوله :

٣٣٠ فلا والله لا يُلْفَى أُنَاسٌ فتي حتاك يا ابن أبي يَزِيدِ (٣)
فأما هاء التنبيه وهمزة الاستفهام وقطع ألف الوصل وواو القسم وتاؤه فاستغنوا
عن جرّها للمضمّر بباء القسم نحو : بِلِكَ وَبِهِ وَبِي ، لأن الباء في معناها .
وأما حتاك وحتاه وحتايّ ، فاستغنوا عنها بإليهِ وإليك وإلى ، لأنّها في معناها .
وأما واو رُبّ وفاؤها ، فاستغنوا عن جرّها للمضمّر بِرُبّ ، وكذلك مُنْدُ ومُنْدُ
لأنّهما في معنى مِينَ أو في معنى أول أو في معنى أمدّ نحو : مُنْدُ يَوْمِنَا أي في
يومِنَا ، ومُنْدُ يَوْمُ الجمعة أي أولُ ذلك يوم الجمعة ، ومُنْدُ يَوْمَانِ ، أي
أمدّ ذلك يومان .

(١) لرؤية ، والرواية : ترى . الحافظ : المانع من التزويج ، وصف حمارا وحشيا يمنع أخته
من حمار آخر يريدن . الكتاب ٣٩٢/١ ، الأصول ١٠٣/٢ ، الميني ٢٥٧/٣ ، الخزانة
٢٧٤/٤ .

(٢) قبله : غلى الذنابات شملا كتبها وهو للعجاج يصف حمارا وحشيا هرب من الصيد . أم
أوعال : حشبة في ديار بني تميم . الكتيب : التقرب . الكتاب ٣٩٢/١ ، الأصول ١٠٢/٢ ،
المقاييس ٢٥/١ ، الفصل ٢٨٩ ، المخصص ١٨٥/١٣ ، الميني ٢٥٣/٣ ، الخزانة ٢٧٧
٢٧٧ ، الديوان ٧٤ .

(٣) لم ينسب لقتال . قال أبو حيان : وانتهاء الغاية في حتاك لا أنهم ولا أدري ماذا عني بحتاك
فلعل هذا البيت مصنوع . وقال الرضى والعيني بشذوذه . قال البغدادي : والأحسن أن
يقول ضرورة . الميني ٢٦٥/٣ ، الخزانة ١٤٠/٤ ، الضرائر ١٩٧ .

وأما كهُ وَكَكَ وَكَى فاستغنوا عن ذلك بمثلِهِ ومِثْلِكَ ومِثْلِي .
 وقسم يجر الظاهر والمضمر وهو ما بقى بعدَ من حروف الجر بعد إخراج
 (ما يجر) (١) المضمر منها خاصة وما يجر الظاهر خاصة .
 والحروف التي تجر الظاهر وحده أو مع المضمر تنقسم قسمين : قسم يجر كل
 ظاهر وقسم يجر بعض الظاهرات دون بعض .
 فالذي يجر بعض الظاهرات دون بعض : هاء التثنية وهمزة الاستفهام وقطع
 ألف الوصل وتاء القسم ولامه ومُن في القسم والميم المضمومة والمكسورة
 ورُبّ وواوها وفاؤها .

أما هاء التثنية وهمزة الاستفهام وقطع ألف الوصل وتاء القسم فأنها لا تجر
 إلا اسم الله تعالى ، وذلك أنها لا تجر إلا بحق العوضية .

أما التاء فعوض من الواو المبدلة من الباء فلم تتصرف لذلك بل اقتصروا بها على
 اسم الله تعالى ، وقد حكى دخولها على الرب ، قالوا : تَرَبَّ الكعبة لأفعلن
 كذا ، وذلك قليل جدّاً . وأما سائرُها فأنهيا بدل من باء القسم فلم تتصرف
 لذلك أيضاً . وأما مُن فلا تجر إلا الرب ، وكذلك الميم المضمومة والمكسورة
 لا تجران إلا اسم الله تعالى . والسبب في ذلك أنهما لم يتمكنّا في الجر لكونهما
 لم يستعملّا إلا في القسم . وأما رُبّ وفاؤها وواوها فلا تجر إلا النكرة .

وسبب ذلك أن المفرد بعدها في معنى جميع ولا يكون المفرد في معنى جميع
 إلا نكرة . وأما إذا كان معرفة فلا يجوز ذلك فيه إلا في ضرورة شعر (٢) نحو قوله
 لا تُنْكِرُوا الفضلَ (٣) وقد سُيِّنا في حَلَقِكُمْ عَظَمٌ وقد شَجَّينا (٧)
 يريد في حلوقكم .

وما عدا ذلك من / حروف الجر تجر كل ظاهر .

* * *

(٢) انظر الشاهد ٧ وما بعده من تعليقات .

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) كذا والصواب : القتل .

وحروف الجر أيضاً تنقسم أربعة أقسام : قسم لا يستعمل الا حرفاً ، وقسم يستعمل حرفاً واسماً . وقسم يستعمل حرفاً وفعلًا . وقسم يستعمل حرفاً واسماً وفعلًا .

فالذي يستعمل حرفاً واسماً مُنْذُ ومُنْذُ وَعَنْ . أما مُنْذُ ومُنْذُ فيكونان اسمين إذا ارتفع ما بعدهما ، ويكونان حرفين إذا انجر ما بعدهما ، على ما نبين في بابهما إن شاء الله تعالى . وأمّا عن فتكون اسماً إذا دخل عليها حرف الخفض نحو قولهم : جلسَ مِمنَ عَنْ يَمِينِهِ . قال الشاعر :

٣٣١ فقلتُ للركبِ لِمَا أنْ علا بِهِمْ مِمنَ عَنْ يَمِينِ الحُبِّبَا نظرةً قُبْلُ (١)
فدخل مِمنَ على عَنْ دليل على أنها اسم ، إذ لا يجوز دخول حرف جرٍّ على حرف جرٍّ الا إذا كان لفظهما واحداً ومعناها فيكون أحدهما إذ ذاك تابعاً للآخر نحو قوله :

فلا والله لا يُلْفَى لِمَا بي ولا لِيَلِمَا بِهِمْ أبداً دَوَاءُ (١٦٦)
فأدخل اللام الأولى على الثانية توكيداً لأن لفظهما ومعناها واحد وقول الآخر :

٣٣٢ فأصبحنَ لا يسألنني عن يَمَا بِهِ أَصْعَدَ في علو الهوى أم تصوبا (٢)
فأدخل عن على الباء تأكيداً لأنه قد يقال : سألتُ به وسألتُ في معنى واحد .
نحو قوله :

٣٣٣ فأن تسألوني بالنساء فأنني البيت (٣)

يريد : عن النساء ، فلما دخلت من على عن وليست بمعناها علم أن عن اسم لأن حرف الجر لا موضع له من الاعراب فتبين أنها اسم في موضع خفض بمن

(١) اللطاعي . الحيا : موضع بالشام . النظرة القبل : التي لم تتقدمها نظرة . أدب الكاتب ٤٩٩ ، الجمل ٧٣ ، المحكم ٤٩/١ ، الاقتضاب ٤٢٧ ، العيني ٢٩٧/٣ ، الديوان ٢٨ .

(٢) للأسود بن يعفر . وفي المنني : فأصح لا يسألته . وفي النسخ : غاوى الهوى ، وهو تحريف صمد : ارتقى مشرفاً . الهوى : مقصور الهواء . التصوب : النزول . سر الصناعة ١٠٣/١ ، المنني ٣٩٠ ، اللسان : صمد ، العيني ١٠٣/٤ ، الخزائن ١٦٢/٤ .

(٣) لعلامة بن عبدة وعجزه : خبر بأدواء النساء طبيب ، شرح المفصلات ٧٧٣ ، أدب الكاتب ٥٥٥ ، الأضداد للأنباري ٢٣٣ ، مقاييس اللغة ٤٠٧/٣ ، العيني ١٠٥/٤ ، الديوان ٢٠

وزعم أهل الكوفة أن رُب تكون اسماً (١)، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر:
 ٣٣٤ إن يقتلوك فأن قتلَك لم يَكُرْ عاراً عليك ورُب قتل عار (٢)
 فرُفِعَ عار على أنه خبر رُب ورُب مبتدأ . بهذا لاجته فيه ، لأن الرواية الصحيحة
 وبعض قتل عار ، وان صحت رواية من روى: ورُب قتل عار، لم يكن فيه
 حجة، لأن عار يكون خبر ابتداء مضمّر كأنه قال: هو عار. والجملة في موضع الصفة.
 وبما يدلّ على أن عارا في هذه الرواية إنما ينبغي أن يحمل على ما ذكرناه أنّك
 لو جعلت عارا خبر ربّ لم يجر إبقاء المخفوض برب بغير صفة وذلك لا يجوز لما
 يبيّن عند ذكر أحكام ربّ .

وزعم أبو الحسن الأخفش (٣) أن الكاف تكون اسماً في فصيح الكلام، وذلك
 عندنا باطل، ولا يجوز أن تكون اسماً إلا في ضرورة شعر بدليل السماع والقياس (٤).
 أما السماع فلأنه لا يُحفظ أن الكاف قد جاءت في ثمر موجودا فيها أحكام
 الأسماء بل الذي تقرر فيها الحرفية ، بدليل أنهم يقولون : جاءني الذي
 كتريد ، فيصلون الموصول بالكاف والاسم المجرور بها في فصيح الكلام كما
 يصلونه بسائر المجرورات . ولو كانت الكاف اسماً لم يجر ذلك إلا في ضرورة
 أو نادر كلام ، كما لا يجوز : جاءني الذي مثل زيد ، لأن الموصول إذا وصل
 بالمبتدأ والخبر ولم يكن في الصلة طول لم يجر حذف المبتدأ وإبقاء الخبر إلا في [٩٥و]
 ضرورة أو في شذوذ كلام نحو قراءة من قرأ: تماماً على الذي أحسن (٥) ،

-
- (١) ووافقه ابن الطراوة واستدلوا له بأربعة أدلة . الانصاف م ١٢١ الهج ٢٥/٢ .
 - (٢) لتأيت بن كعب الملقب بثابت قطنة يرثى يزيد بن المهلب. المقتضب ٦٦/٣ ، البيان والتبيين ٢٩٣/١ ، الأغاني ٢٧٩/١٤ ، ابن الشجري ٣٠١/٢ ، الانصاف م ١٢١ ، المفتي ١٤٣ ، الخزانة ١٨٤/٤ ، الضرائر ٢٤٠ .
 - (٣) ووافقه ابن جني في سر الصناعة ٢٨٥/١ .
 - (٤) انظر الكتاب ٢٠٣/١ ، المقتضب ١٤٠/٤ .
 - (٥) الأنعام ١٥٤ وانظر ص ٢٣ و من الاصل

ومثلاً ما بعوضة^(١) .
أي تماماً على الذي هو أحسن^١ ، ومثلاً الذي هو بعوضة^٢ ، فكذلك لو كانت
الكاف اسماً لم يكن بد من أن تقول : جاءني الذي هو كزيد .
وأما القياس فلأن الأسماء الظاهرة لاتجىء على حرف واحد إلا شذوذاً
لا يلتفت إليه .

واستدل أبو الحسن على أن الكاف اسم في الكلام يقول الأعشى :
٣٣٥ أنتهون ولن ينهي ذوى شطط كالطعن يذهب فيه الزيت والغسل^(٢)
فاستعمل الكاف فاعلة ينهى ، فكذلك قول امرئ القيس :
٣٣٦ وأنت لم يفخر عليك كفاخر ضعيف ولم يغلبك مثل مغلب^(٣)
فاستعمل الكاف فاعلة يفخر ، وكذلك قوله :

٣٣٧ ورحنا بكابن الماء يجنب وسطنا
فاستعمل الكاف مجرورة بالياء . وكذلك قول الشاعر :

٣٣٨ وزعت بكاً لهيرواة أعوجى^٤ إذا ونست الرياح جرى وثابا^(٥)

(١) البقرة : ٢٦ وانظر ص ٢٣ و من الاصل

(٢) رواية الديوان : هل تنتهون ولا ينهى . ورواية التبريزي : لاتنتهون . الشطط : الجور
والظلم. الفتل جمع فتيلة وهي ما يوضع في الجرح من قماش ونحوه . المقتضب ١٤١/٤ ،
الأصول ٣٥٢/١ ، التوجيه ١١٥ ، الخصائص ٣٦٨/٢ ، سر الصناعة ٢٨٥/١ ، شرح
المشر ١٥٠ ، الخزانة ١٣٢/٤ ، ٢٦٣ ، ابن السجري ٢٢٩/٢ ، ٢٨٦ ، المعني ٢٨٩/٢
الديوان ٦٣

(٣) الديوان ٤٤ ، اللسان : غلب . الأضداد لأبي الطيب ٥١٩

(٤) لامريء القيس وعجزه : تصوب فيه العين طورا وترتقي وهو في وصف فرس . ابن الماء:
طائر يقال انه الغرنيق . يجنب : يقاد . تصوب : تتحدر ، ترتقي : ترتفع . أدب الكاتب
٥٠١ ، الاقتضاب ٤٢٩ ، ابن السجري ٢٢٩/٢ ، ٢٨٦ ، الصحاح واللسان : كون.
الديوان ١٧٦ .

(٥) لم ينسب لقائل ولم تذكر مناسبه . وروى في اللسان: أعوجياً . على أنه مفعول وزعت
وهي بمعنى كفت . أعوجي نسبة إلى أعوج وهو فرس كريم تنسب اليه الخيل الكرام .
ونت : كلت وتبت . أدب الكاتب ٥٠٠ ، سر الصناعة ٢٨٧/١ ، الاقتضاب ٤٢٩ ،
المخصص ١٤ / ٦٤ ، اللسان : وثب ، عوج .

فاستعمل الكاف مجرورة بالباء . وكذلك قول الآخر .

٣٣٩ وصَبَرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ (١)

فأضاف مِثْلَ إلى الكاف ولا تضاف الا الى الاسماء .

وهذا كله عندنا لا حجة فيه لأنه شعرٌ ، والكاف عندنا قد تكون اسماً في الشعر على أن الكاف قد يمكن أن تكون في جميع ما ذكر حرف ويحمل جميع ذلك على حذف الموصوف لفهم المعنى واقامة الصفة مقامه وان لم تكن مختصة فكأنه قال : ناه كالطعن ، وفاخرٌ كفاجرٍ ضعيف ، وبفرسٍ كابنِ الماء ، وبفرسٍ كالهراوةٍ ، ومثل شيءٍ كَعَصْفٍ (٢) إلا أن ذلك أيضاً ضرورة . فلذلك تكافأ الأمران .

على أن حذف المخفوض واقامة الصفة مقامه وهي غير مختصة قبيح جداً نحو : والله ما زيدٌ بنامٍ صاحبه ولا يُخالِطُ اللّيانَ جانبُه (١١٥) وهو في المرفوع أحسن لأنه عمدة فتقوى الدلالة عليه حتى كأنك لم تحذف نحو قوله :

كأنك من جمالِ بني أقيشٍ يُقَعِّقُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بِشَنَ (١١٤)
يريد كأنك جملٌ من جمالِ بني أقيشٍ فحذف جَمَلاً وأقام صفته مقامه .
والذي يستعمل حرفاً وفعلاً «خلا» في الاستثناء فتكون حرفاً اذا انخفض ما بعدها وتكون فعلاً اذا انتصب ما بعدها .

فأن قال قائل : ما الدليل على أنها اذا انتصب ما بعدها فعل واذا انخفض حرف ؟
فالجواب أن تقول : الدليل على ذلك أنها لا يخلو أن تكون حرفاً أو اسماً أو فعلاً .

(١) لحيد الأرقط ونسب لرؤبة . المصنف : الزرع الذي أكل حبه وبقي تبته . ولم يعلم المراد بالضمير في صيروا . الكتاب ٢٠٣/١ ، المقتضب ١٤١/٤ ، ٣٥٠ ، الأصول ٣٥١/١ ، سر الصناعة ٢٩٦/١ ، المحكم ٢٧٧/١ ، المغني ١٩٦ ، الخزانة ٢٧٠/٤ ، ديوان رؤبة . ١٨١ .

(٢) هذا التوجيه قال به الفارسي في البندايات ورجع عنه في اسريات كما نقل البغدادي الذي أورد كلامه في الموضمين . الخزانة ٢٦٥/٤ .

فباطل أن تكون اسماً لانتصاب الاسم بعدها، وليست من قبيل الأسماء العامة (١).
وباطل أن تكون حرفاً بمنزلة 'إلا'، لأنها لو كانت كذلك لحاز في الاسم
بعدها الرفع والنصب في مثل: ما قام القومُ خلا زيدا وزيدٍ، كما يجوز: ما
قام القومُ إلا زيدا وإلا زيدٌ، وامتناع ذلك دليل على أنها ليست بحرف استثناء
فثبت أنها فعل.

والذي يدل على أنها — إذا انخفض ما بعدها — حرف أنها لا يخار أن تكون
اسماً أو فعلاً أو حرفاً.

فباطل أن تكون فعلاً لأن الفعل / لا يخفض الاسم الأبوابية - حرف الخفض [٩٥ظ]
وباطل أن تكون اسماً اذ لو كان كذلك لولى العامل كما يابيه غير، فكنت تقول:
قام خلا زيدٍ، كما تقول: قام غيرُ زيدٍ، فثبت أنها حرف.
والغالب عليها أن تنصب ما بعدها وتكون فعلاً.

وكذلك حاشي عند المبرد ومن أخذ بمذهبه ينتصب الاسم بعدها وينخفض.
فمن نصبه فهي عنده فعل (٢). وحكى من ذلك: اللهم اغفر لي ولِمَن
يَسْمَعُ حاشي الشيطانَ وأبا الأصم (٣). بنصب الشيطان ونصب أبي الأصم
ومن خفضه فهي عنده حرف والاستدلال على ذلك بالاستدلال في خلا.
إلا أن أبا العباس استدل أيضاً على أن حاشي فعل باستعمال المضارع منها، قال
الناطقة:

٣٤٠ ولا أُحاشي من الأقوام من أحل (٤)

(١) - ر: 'الذاة' وهو تحريف.

(٢) وهو أيضاً مذهب الجرمي شيخ المبرد، ونسبه صاحب الانصاف لمكويين، ونسبه ابن
السراج لبغداديين. المفتصب ٣٩١/٤، الأصول ٢٢٤/١، الانصاف م ٣٧.

(٣) حكاها أبو زيد عن أعرابي. الأصول ٢٢٣ / ١.

(٤) صدره. ولا أرى فعلاً في الناس يشبهه، المفتصب ٣٩١/٤، الأصول ٢٢٤/١،
ابن أشجري ٨٥/٢، المغنى ١٢٩. ابن يونس ٨٥/٢، الخزانة ٤٤/٢، الديوان ١٣.

وهذا لا حجة فيه ، لأن أحاشي فعل مأخوذ من لفظ حاشى التي هي أداة الاستثناء كأنه قال : ولا أقول حاشى ، كما قالوا : أسوفته ، إذا قلت له : سوف أفعل معك كذا . وإنما الكلام في حاشى التي هي بمعنى إلا لا التي هي بمعنى قلت : حاشى فلاناً . وسيبويه رحمه الله لم يحفظ فيها إلا الخفض بها (١)

والذي يكون اسماً وفعلاً وحرفاً «على» فتكون اسماً إذا دخل عليها حرف خفض نحو قوله :

٣٤١ غدت من عليه بعدما تم ظمؤها تصيلٌ وعن قيض يزاء مَجْهَلٍ (٢)
فدخول من عليها دليل على أنها اسم ، لأن حرف الجر كما تقدم لا يدخل على حرف جر آخر حتى يكون موافقاً له في لفظه أو في معناه كما تقدم ومن ليست من لفظ على ولا في معناها .

وتكون فعلاً إذا احتاجت إلى فاعل ومفعول نحو قوله :

٣٤٢ وعلا الخيل دماءً كالاشقير (٣)
وتكون حرفاً فيما عدا ذلك .

وما بقي من الحروف لا يستعمل إلا حرفاً .

فإن قيل : فلم لم تجعلوا «من وفي» من قبيل ما استعمل حرفاً وفعلاً ؟
ألا ترى «من» قد تكون أمراً من الميّن وهو الكذب ، فكذلك ، «في»
قد تكون أمراً من الوفاء فيقال : في يا امرأة ، وفي يارجل ، على حد قوله :

(١) الكتاب ١ / ٣٧٧ .

(٢) لمزاحم بن الحارث العقيلي يصف قطاة . النظم : ما بين الشريين والوردين يستعمل للابل واستمارة

للقطاة . تصل : يسمع لاحشائها صليل من ييس العطش . القريض : قشر البيضة الرقيق .
الزيزاء : الأرض الغليظة . الكتاب ٢ / ٣١٠ ، المتعصب ٣ / ٥٣ ، الكامل ٢ / ٩٨ ، أدب

الكاتب ٥٠٠ ، الاقتضاب ٤٢٨ ، المفصل ٢٨٨ ، المغني ١٥٦ ، الخزائن ٤ / ٢٥٣

(٣) لطرفة بن العبد . صدره : وتساوى القوم كلأ مرة وفي النسخ : على الخيل ، وهي ضميقة .

الشقر : جمع شقرة وهي نورة حمراء تشبه الشقائق . أدب الكاتب ٦٩ ، الاشتقاق ١٩٧ ،

جمهرة اللغة ٢ / ٣٤٦ ، مقاييس اللغة ٣ / ٢٠٣ ، اللسان : شقر ، الديوان ٦٦ .

٣٤٣ ألم يأتيكَ والأنباءُ تنسي بما لاقتَ لبونُ بني زيادِ (١)
 فالجواب : إنه لم يذكر من ذلك إلا مامعناه حرفاً وغير حرف سواء ، ألا
 ترى أن «خلا» جرّت أو نصبت معناها واحد وهو الاستثناء . وكذلك « على »
 كانت اسماً أو فعلاً أو حرفاً معناها واحد وهو الاستعلاء والفوقية وكذلك سائر
 ما ذكرناه من الحروف التي تخرج عن الحرفية معناها حرفاً وغير حرف سواء
 وليس كذلك « في ومن » فلذلك لم يورد من قبيل ما يخرج عن الحرفية .
 وكذلك ينبغي أن يفعل لأن اللفظ إذا كان مستعملاً في موضعين فصاعداً على
 معنى واحد سهل أن يُعتقد أن المستعمل حرفاً هو الذي استعمل غير حرف ،
 وإذا كان معناه في الموضعين مختلفاً لم يسهل ذلك فيه .

* * *

وحروف الجر / لابد لها مما تتعلق به ظاهراً أو مضمراً ، إلا [٩٦] و
 حروف الجر الزوائد نحو: بحسبك زيد ، وأمثاله . ألا ترى أن الباء ليس
 لها ما تتعلق به . وكذلك «من» في نحو : هلى من أحد قائم ؟ ليس لمن ما
 تتعلق به . ولولا من الحروف غير الزوائد نحو : لولاك لاكرمتُ زيداً ،
 ألا ترى أنها ليس لها ما تتعلق به . فإن قيل : فلعلها تتعلق بالفعل الذي
 هو جوابها .

فالجواب : ان ذلك لايجوز لأن ما بعد اللام لايعمل فيما قبلها لأنها من
 حروف الصدور .

وكذلك الكاف في نحو: جاءني الذي كزيد . ألا ترى أن المجرور الذي
 هو كزيد ليس له مايتعلق به ظاهراً . ، اذ ليس في اللفظ مايمكن أن يعمل
 فيه ، ولا مضمراً اذ لايحذف مايعمل في المجرور اذا وقع صلةً إلا مايناسب
 الحرف نحو : جاءني الذي في الدار ، تريد : الذي استقر في الدار . لأن

(١) لقيس بن زهير العبي . ورواية الأغاني : ألم ييلنك ، ولاشاهد فيه . والباء في بما زائدة
 وما فاعل يأتيك ، وقيل ليست زائدة وفاعل يأتيك محذوف تقديره : النبا . وإثبات الياء
 في يأتيك بعد لم قيل ضرورة وهو ظاهر كلام سيويه ، وقيل لغة وهو مذهب الفراء والزجاجي
 والاعلم . الكتاب ١/١٥ ، ٢/٥١ ، النوادر ٢٠٣ ، معاني القرآن ١/١٦١ ، النقايش
 ٩٠ ، الأصول ٧٠١/٢ ، الجمل ٣٧٣ ، الأغاني ٢٨/٦ ، الخزائن ٣/٥٣٤ .

«في» للوعاء والاستقرار مناسب للوعاء ، ولو قلت :جاءني الذي في الدار ، تريد : الذي ضحك في الدار وأكل في الدار ، لم يجوز لأنه ليس في الكلام مايدل على ذلك فلا يمكن أن يكون المحذوف مع الكاف الا مايناسبها وهو التشبيه وأنت قلت : جاء الذي أشبه كزيد ، لم يجوز لأن أشبه لايتعدى بالكاف بل بنفسها .

وأيضاً فإن العرب لم تلفظ بالشبه ولا بما تصرف منه مع الكاف في موضع أصلاً ، فدل ذلك على أن الكاف لايتعلق بشيء كلولا . وما بقي من حروف الجر فلا بد له من عامل ظاهر أو مضمير .

* * *

وحروف الجر لايجوز اضمارها وابقاء عملها الا في ضرورة شعر نحو قوله :

رسم دارٍ وقفت في طلكه كدت أقضي الغداة من جلله (١٢٠)
يريد : رب رسم دارٍ . وقول الآخر :

لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب عني ولا أنت دياني فتخزوني (٣٢٤)
يريد : لله ابن عمك ، فحذف اللام وأبقى عملها .

ومما جاء من ذلك نادراً في اللام قولهم : خير عافاك الله (١) ، وقولهم : لاه أنت ، يريدون : لله أنت وبخير عافاك الله . ولايقاس شيء من ذلك . وإنما لم يجوز اضمار الخافض وابقاء عمله كما يجوز ذلك في الناصب والرافع لأن الخافض أضعف لأنه مختص بالأسماء فليس له تصرف الروافع والنواصب التي في الأسماء والأفعال .

والخافض أبداً لا يكون إلا من قبيل الحروف في اللفظ أو في النية ، لأن غلام زيد ، في نية غلام ليزيد ، والحروف أضعف في العمل من الأفعال . وأيضاً فإن الحروف لاتعمل الخفض إلا بواسطة الفعل أو ما في معناه ، ألا ترى

(١) انظر ص ١١٦ تعليق ٣

أنتك إذا قلت: مررتُ بزيدٍ ، فإنما خفضتَ زيداً بمررتُ بواسطة الباء .
فلما احتاجت في عملها إلى غيرها كان عملها ضعيفاً فلم يُتصَرَّف فيها لذلك

* * *

واذ قد فرغ من ذكر حروف الخفض وأقسامها فينبغي أن تُبيِّن معانيها
فأما من فتكون زائدة ولا ابتداء الغاية والتبعية . وزعم بعض النحويين
أنها تكون لانتها الغاية كإلى (١) .

فأما الزائدة فإنها لاتزاد عند البصريين إلا / بشرطين ، أحدهما: أن [٩٦ ظ]
يكون الاسم الذي تدخل عليه نكرة . والآخر: أن يكون الكلام نفيّاً نحو : ما
جاءني من أحد . أو نهيّاً نحو : لا تُضربَ مِن رجلٍ . أو استفهاماً نحو : هل
جاءكَ من رجلٍ (٢) ؟

وزعم بعض البصريين أن الشرط يجري مجرى النفي والنهي والاستفهام (٣) ،
نحو : إن قامَ من رجلٍ قام عمرو ، ويكون معنى هذه الزيادة استغراق الجنس
أو تأكيد استغراقه . فمثال كونه لاستغراق الجنس : ما جاءني من رجلٍ
ألا ترى أنتك إذا قلت ما جاءني رجلٌ (٤) احتمال الكلام ثلاثة معانٍ أحدها
أن تكون أردت أن تنفي رجلاً واحداً وكأنتك قلت : ما جاءني واحدٌ بل أكثرُ .
والآخر : أن تكون أردت ما جاءني رجلٌ في نفاذه وقوته بل جاء الضعفاءُ .
والآخر : أن تكون أردت ما جاءني من جنس الرجال أحدٌ لضعيفٌ ولاقوي
ولا واحدٌ ولا أكثرُ .

(١) نسب السيوطي القول به الكوفيون . الجمع ٣٥/٢ .

(٢) الكتاب ٣٠٧/٢ ، المقتضب ١٣٧/٤ ، ٤٢٠ ، وأنكر المبرد زيادتها في موضع من المقتضب
١ / ٤٥ .

(٣) منهم الفارسي واليه ذهب أبو بكر الأنباري من الكوفيون : شرح السج ٢٩٦ ، الجمع
٢ / ٣٥ .

(٤) ج ، ر : من رجلٍ ، وهو سهو .

فأذا أدخلت «مين» زال الاحتمال وكان المعنى : ما جاءني من جنس الرجال أحد . فهي هنا لاستغراق الجنس . فأذا قلت : ما جاءني من أحد ، كانت مين هنا لتأكيد استغراق الجنس ، لأن أحدا يقتضي الاستغراق وان لم تدخل عليه من .
وأما أهل الكوفة فلا يشترطون فيها أكثر من دخولها على النكرة وأجازوا زيادتها في الواجب وحكوا في ذلك : قد كان مين مطر ، وقد كان مين حديث فخل عني ، التقدير عندي ، التقدير عندهم : قد كان مطر ، وقد كان حديث فخل عني (١) وهذا لا حجة لهم فيه ، لاحتمال أن تكون مين مبعضة ويكون التقدير : قد كان كائن من مطر ، وقد كان كائن من حديث ، فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه وإن كانت غير مختصة . وقد تقدم في باب النعت أن ذلك يحسن في الكلام مع من .

وأما الأخفش فلم يشترط في زيادتها شيئا بل أجاز زيادتها في الواجب وغيره وفي المعارف والنكرات فأجاز : جاءني من زيد : واستدل على ذلك بقوله تعالى : يتغير لكم من ذنوبكم (٢) . ألا ترى أن المعنى يغفر لكم ذنوبكم لا بعضها لأن ذلك خطاب لمن يؤمن من الكفار ، قال عليه السلام : الأيمان يجب ما قبله (٣) . أي يذهب حكمه ويبطله ، فالمغفور إذن لمن آمن منهم جميع ذنوبهم لا بعضها .

وهذا لا حجة فيه لاحتمال أن تكون من مبعضة ويكون ذلك ممّا حذف فيه الموصوف وقامت الصفة مقامه ، فكأنه قال : يغفر لكم جملة من ذنوبكم وذلك أن المغفور لهم بالإيمان ما اكتسبوه من الكفر لا ما يكتسبونه في الاسلام من الذنوب وما تقدم لهم من الذنوب في حال الكفر بعض ذنوبهم . (٤)

-
- (١) نسب السيوطي القول بذلك للأخفش والكسائي وحاشم واستره أبو بكر الانباري لزيادة من ما اشترطه البصريون . شرح السمع ٢٩٦ ، المص ٢/٣٥ .
(٢) الأحقاف : ٣٢ . انظر الطبرسي ٢٤/٢٦ ، الكشف ٣/٥٢٧ .
(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر ١/ ٢٣٤ .
(٤) إلى مثل هذا المعنى ذهب الزمخشري . الكشف ٣/٥٢٧ .

على أن أهل البصرة قد يميزون زيادتها في الواجب وفي المعرفة في ضرورة الشعر

نحو قوله : ٣٤٤ أمهرتُ منها جُبّةً وتيساً (١)

يريد : أمهرتها . وإنما يشترطون الشرطين المذكورين في فصيح الكلام :
فأن قيل : فهل الشرطان الملتزمان عند أهل البصرة في زيادة من الأمر أوجب
ذلك أم لمجرد ورود السماع على حسب ماذكروه ؟

فالجواب : / إن التزام الشرطين المذكورين له ما أوجبه ، أمّا التزام التنكير [٥٩٧] فلا أن المفرد الواقع بعد من الزائدة في معنى جميع ، لأنك إذا قلت :
ماقام من رجل فقد نفيت القيام عن جنس الرجال والمفرد لا يكون في معنى
جميع (٢) إلا إذا كان نكرة نحو قول العرب : عندي عشرون رجلاً ، فرجلاً
واقع موقع رجال ، لأنه نكرة ولو كان معرفة لم يجز ذلك ، فأما قوله :

في حلقكم عظم وقد شجينا (٧)

فوضع خلقكم في موضع حلوقكم وهو معرفة . وقوله :

٣٤٥ بها جيف الحسرى فأنما عظامها فيض وأما جلدُها فصليب (٣)
يريد جلودها ، فأوقع جلدُها موقع جلودها وهو معرفة ، فضرورة لا يلتفت إليها ؛ (٤)
وأما التزام كون الكلام غير موجب فلأنك إذا قلت : ما جاء من رجل ،
فقد نفيت أن يجيئك رجل واحد ، وقد نفيت أيضاً أن يجيئك أكثر من واحد ،

(١) استشهد به أبو حيان في الارتشاف ولم ينسبه . وقال ابن تقي : تقول : مهت المرأة ،
وأمهرتها . ولم يستشهد به . آيات المعاني ١٠٩٥ ، ارتشاف الضرب ٣٨٣ ظ .

(٢) ر : موضع ، وهو تخریف .

(٣) لعلقة بن عبدة النحل . الحسرى : جمع حسب . وهي الناقة التي أعيت وتركها أصحابها
فتفق ، وجعل عظامها ييضاً لئلا يهدأ عهدها أو لأن السباع والطيور أكلت ما عليه من اللحم فهدأ
وضحها . الصليب : الياض الذي لم يدبغ . وصف طريقاً بيضاء شاقة على من سلكها ، قطعها
إلى المدوح بطمأ في مكافأته . الكتاب ١٠٧/١ ، المقضب ١٧٣/٢ ، شرح المفصلية
٧٧٧ ، الترجيح ، الخزائن ٣/٣٧٩ ، الديوان ٢٦ .

(٤) انظر الشاهد ٧ وما حوله من التعليقات

ولو قلت على هذا : جاءَ مِنْ رجلٍ ، لزمك أن يكون قولك : من رجلٍ ، على حدةٍ بعد النفي فتكون كأنك قلت في حينٍ واحدٍ : جاءَ تِي رجلٍ وحدهُ ولم يَجْئني رجلٌ وحدهُ بل أكثر من رجل واحد ، وذلك متناقض لأنه يلزمك اجتماع الضدين في الواجب وهو مجيء الرجل وحده مع غيره ، ولا يلزم ذلك في غير الواجب إذ قد يجوز اجتماع الأضداد فيما ليس بواجب ، ألا ترى أنك تقول : ما زيدٌ أبيضٌ ولا أسودٌ ، ولو قلت : زيدٌ أبيضٌ وأسودٌ ، لم يتصور ذلك .

وحجة من أجاز زيادة من في الشرط في نحو : إن ضربتَ مِنْ رجلٍ ضربَكَ ، أن الشرط غير واجب ، ألا ترى أنك إذا قلت : إن ضربتَ زيداً ضربتَكَ ، أن الضرب غير واقع كما أنه كذلك في قوله : ما ضربتَ زيداً . والصحيح أنه لا يجوز ذلك لأنك إذا قلت : إن ضربتَ زيداً ضربتَكَ فالضرب وإن لم يكن واقعاً فهو مفروض الوقوع ولا يمكن أن يفرض إلا ما لا تناقض فيه . ألا ترى أنك لو قلت : إن قامَ من رجلٍ قامَ عمرو ، كان معناه : إن قامَ وقوع هذا الخبر الذي هو قامَ مِنْ رجلٍ . قامَ عمرو ، وقامَ من رجلٍ لا يمكن وقوعه لما ذكرناه من أنه يلزمه أن يقوم الرجل وحده مع غيره في حينٍ واحد . فلذلك لا يمكن تقديره ، وليس كذلك النفي والنهي والاستفهام ، فلذلك لم تجز زيادة من إلا في الأماكن الثلاثة .

والمواضع التي تزداد فيها مِنْ : المبتدأ ، نحو : هل مِنْ أحدٍ قائمٌ ؟ والفاعل نحو : ما جاءَ تِي مِنْ أحدٍ ، والمفعول الذي سُمِّيَ فاعله أو لم يُسمَّ نحو : ما ضربتُ مِنْ أحدٍ أو ما ضربتُ مِنْ رجلٍ . ولذلك لُحِّنَ الحسن بن هاني في قوله :

٣٤٠ كانَ صُغْرَى وكُبْرَى من فواقمها حياءُ درَّ على ارنسِ سن الذهبِ (١)

(١) البيت في وصف الخمرة . والرواية فواقمها ، وهي جمع فتاعة ومنماها التفاحة التي تكثر على وجه الماء . وثنائي لحن أبا نواس في هذا البيت هو التزمخشري في المفصل لأن التذكير إنما يجوز في فعل التي لا أفعل لها نحو حبل . المفصل ٢٣٦ ، ابن عيش ١٠٢/٦ ، المنفي ٤٢٥ ، المني ٥٣/٤ ، الخزائن ٥١٦/٣ ، شواهد الكشاف ٣٤٦ ، الديوان ٧٢ .

فزاد من في الواجب وفي غير الاماكن التي ذكرنا .
والذى حمل على ادعاء زيادة من في هذا البيت أن فعلى التي للمفاضلة لاتستعمل
إلا بالالف واللام أو مضافة، فوجب أن تكون صغرى مضافة / لفواقعها [٩٧ظ]
ومن زائدة .

وأما التي تكون لابتداء الغاية فأنها لاتدخل إلا على ماعدا الزمان من مكان
أو غيره . فمثال كونها لابتداء الغاية في المكان : سيرت من الكوفة إلى البصرة .
إذا أردت أن السير كان ابتداءه من الكوفة وانتهاءه إلى البصرة .

ومثال كونها لابتداء الغاية في غير المكان قوله : صربت من الصغرى إلى الكبير .
إذا أردت أنك ابتدأت بالضرب من الصغير وانتهيت به إلى الكبير . ومن هذا
قولهم :

زيد أفضل من عمرو . وانما أردت أن تعلم أن زيدا يبتدأ في تفضيله
من عمرو ويكون الانتهاء في أدنى من فيه فضل . إذ العادة ان يبتدىء التفضيل
بما يقرب من الشيء ويدانيه في الصفة التي تقع فيها المفاضلة .

وزعم الكوفيون أيضاً أنها تكون لابتداء الغاية في الزمان (١) واستدلوا
على ذلك بقوله تعالى : لله الأمر من قبل ومن بعد (٢) . ألا ترى أن قبل وبعد
ظرفا زمان وقد دخلت عليهما من ، ومن ذلك قوله تعالى : لَمَسْجِدَ أُسَسِّ
على التتوى من أول يوم (٣) . فأول يوم زمان وقد دخلت عليه من . ومن ذلك
قول الشاعر :

٣٤٧ من الصبح حتى تغرب الشمس لا ترى من القوم إلا خارجاً مستوماً (٤)

(١) ووافقهم الأنفث والمبرد وابن درستويه من البصريين وابن مالك وأبو حيان من المتأخرين :
الانصاف م ٤٤ ، ابن يعيش ١١/٨ ، اللقي ٣٥٣ ، شواهد التوضيح لابن مالك ١٢٩ ،
المع ٣٤/٢ . (٢) الروم : ٤ . (٣) التوبة ١٠٨ .

(٤) الحصين بن حمام المري (جاهلي) . الخارجي : كل متناه في جنسه فائق نظراءه . وليل :
يقولون للجواد اذا برز وأبواه ليسا كذلك خارجي . الشعر والشعراء ٦٣٠ ، الاشتقاق
١٧٦ ، شرح مشكلات الحماسة ١٤٣ ، شرح الحماسة المروزي ٣٨٨ ، شرح الحماسة
التبريزي ٣٦١/١ .

فأدخل من على الصبح وهو زمان . وكذلك قول الآخر :

٣٤٨ أتعرف أم لا رسم دارٍ معطّلاً من العام تلقاهُ ومن عامٍ أولاً (١)

فأدخل من على العام ، وهو زمان أيضاً . وقول الآخر :

٣٤٩ كأنهما ميلانٍ لم يتغيّرا وقد مرّ للدارين من دارنا عصر (٢)

فأدخل من على الآن ، وقول زهير :

٣٥٠ لِمَن الديار بُقنة الحَجَسِرِ أقوينَ مِن حِجَجٍ وَمِن دَهرٍ (٣)

فأدخل من على حجج ودهر وهما اسما زمان .

ولما رأى الفارسي كثرة بحجي هذا ارتاب فيه فقال : ينبغي أن يُنظر فيما جاء من هذا ، فإن كثر قياس عليه وإن لم يكثر تؤوّل .

والصحيح أن هذا لم يكثر كثرة توجب القياس ، بل لم يحج من ذلك إلا هذا الذي ذكرناه إذ لا بال له إن كان شذ فلذلك وجب تأويل جميع ذلك على حذف مضاف ، كأنه قال : من تأسيس أول يوم . فمن داخلة في التقدير على التأسيس وهو مصدر . وكأنه قال : من مرّ حجج ومن مرّ دهر . والمرّ مصدر يسوغ دخول من عليه . ومن طلوع الصبح ولذلك قابله بقوله : حتى تغرب الشمس ، والطلوع مصدر . ومن تقدّم العام ومن تقدّم عامٍ أول . وكأنه قال من بناء الآن أي ممّا بُني الآن أو أحدث الآن .

-
- (١) التقييف المقيط . المعطل : الخالي من السكان . ولم يصرف أول لوزن الفعل والوصفية .
الأنوار ٢٠٨ ، شرح مشكلات الحماسة ١٤٣ ، الخزاعة ٣٤١/٢ .
- (٢) لأبي صخر المدني . والرواية : بن بعدنا . وقوله : ملان ، أصله : من الآن ، فحذف نون من ووصل الميم باللام من الآن فجعلهما كلمة واحدة . الخصائص ٣١٠/١ ، المتصف ٢٢٩/٢ ، التمام ٩٣ ، أمالي النقال ١٤٨/١ ، تنقيف اللسان ١٤٤ ، الخزاعة ٥٥٣/١ .
- (٣) مطلع قصيدة لزهير في المدح . وروى في الديوان : من شهر . الحجر بفتح الحاء قصبة الهامة . يذكر ويؤث ، وبكسر الحاء منازل عمود : ناحية الشام عند وادي القرى . أنوين : أقنن . قال الرضى : (من) فيه تعليلية لا ابتدائية . الانصاف ٢٠٦ ، شرح الحماسة للبريزي ٣٣٩/١ ، الخزاعة ١٢٦/٤ ، الديوان ٨٦ .

وأما قبل وبعد قليسا بظرفين في الأصل ولتأما هما صفتان فكأنك اذا قلت: سرت قبلك أو سرت بعدك، أصله : سرت زماناً قبلك أي قبل زمانك وسيرت زماناً بعدك ، فلما لم يتمكننا في الظرفية جاز دخول من عليهما .

وأما التي لل غاية فهي تدخل على ما هو محل لابتداء الفعل وانتهائه معاً . وكذلك أخذته من زيد ، زيد أيضاً هو محل ابتداء الأخذ وانتهائه معاً .

وأما التي زعم النحويون أنها تكون لانتهاه الغاية فنحو قولك : رأيت الهلال/من داري من خلل السحاب . وأبتداء الرؤية وقعت (١) من الدار [٩٨و] وانتهاه من خلل السحاب . وكذلك قولك : شمت من داري الرياح من الطريق . فأبتداء شمت الرياح من الدار وانتهاه الى الطريق .

وهذا وأمثاله لاحجة لهم فيه لأنه يحتمل أن يكون كل واحد منهما لابتداء الغاية فتكون الأولى لابتداء الغاية في حق الفاعل وتكون الثانية لابتداء الغاية في حق المفعول. الا ترى أن ابتداء وقوع رؤية الهلال من الفاعل انما كان في داره وابتداء (٢) وقوع الرؤية بالهلال انما كان في خلل السحاب ، لأن الرؤية انما وقعت بالهلال وهو في خلل السحاب . وكذلك ابتداء وقوع الشم انما كان من الدار وابتداء وقوعه بالرياح انما كان من الطريق لأن الشم انما يسلط على الرياح وهو في الطريق . ونظير ذلك ما جاء في بعض الأثر وهو كتاب أبي عبيدة بن الجراح إلى عمر بالشام الغوث الغوث (٣). وأبو عبيدة لم يكن في وقت كتبه إلى عمر بالشام بل الذي كان بالشام عمر ، فقولنا : بالشام ، ظرف للفعل بالنظر إلى المتعول ، لأن الكتب إلى عمر انما كان وعمر بالشام .

ومن الناس من جعل من الثانية لابتداء الغاية ، الا أنه جعل العامل فيها محذوفاً كأنه قال : رأيت الهلال من داري ظاهراً من خلل السحاب . فجعل

(١) كذا ، والصواب : وقع .

(٢) ر وأن ابتداء .

(٣) انظر الأصول ٤١/٢ .

من* لا ابتداء غاية الظهور لأنَّ ظهور الهلال بدا من خلل السحاب وكأنَّه قال أيضاً : شممتُ الريحانَ من داري كائنًا من الطريق . فمن الثانية لا ابتداء غاية الكون . وهذا الذي ذهب اليه باطل عندي ، لأنَّه قد تقدّم في باب المبتدأ والخبر أنَّ المحذوف الذي يقوم المجرور مقامه انّما يكون مما (١) يناسب معناه الحرف ، ومن الابتدائية لا يفهم منها الكون ولا الظهور فلا ينبغي أن يجوز حذفهما منه .

والذي زعم أنَّ من لتبيين الجنس استدلَّ على ذلك بقوله تعالى : فاجتنبوا الرجسَ من الأوثانِ (٢) . الا ترى أنَّ الأوثانَ كلَّها رجس . وانّما أُثبت بمنّ لبيان ما بعدها الجنس الذي قبلها ، فكأنَّك قلت : اجتنبوا الرجسَ الذي هو الأوثان ، أي اجتنبوا الرجسَ الوثنيَّ .

واستدلَّ أيضاً بقوله تعالى : وعدَّ اللهُ الذين آمنوا منكم (٣) . لأنَّ المعنى عنده : وعدَّ اللهُ الذين آمنوا الذين هم أنتم . لأنَّ الخطاب (٤) انّما هو للمؤمنين ، فلذلك لم يتصور أن تكون من تبعية . وكقوله : وينزل من السماء من جبال فيها من بردٍ (٥) . أي من جبالٍ هي بـرد لأنَّ الجبالَ هي البردُ لا بعضها .

ولا حجة لهم في شيء من ذلك . أما قوله تعالى : فاجتنبوا الرجسَ من الأوثانِ . فهو يتخرّج على أن يكون المراد بالرجس عبادة الوثن ، فكأنَّه قال : فاجتنبوا من الأوثانِ الرجسَ الذي هو العبادة (٦) ، لأنَّ المحرّم من الأوثانِ انّما هو عبادتها .

إلّا أنّه قد يتصور أن يستعمل الوثن في بناء أو غير ذلك مما لم يحرمه الشارع ، [٩٨ظ]

(١) ج ، ر : ما ، وهو تحريف . (٢) الحج : ٣٠ .

(٣) النور : ٥٥ . (٤) ر : الخطاب عنده .

(٥) النور : ٤٣ .

(٦) قال السيوطي : كذا قال الزمخشري ، قال الرضي : وهو بعيد لأن الأوثان نفس الرجس

للاتكون مبدأه . الهمج ٣٤/٢ .

وتكون من غاية مثلها في قوله : أخذته من التابوت (١) . ألا ترى أن اجتناب عبادة الأوثان ابتداءً وانتهاؤه في الوثن وكذلك قوله تعالى : وعد الله الذين آمنوا منكم ، قد تكون من مبعضة ويُقدّر الخطاب عاما للمؤمنين وغيرهم وكذلك قوله تعالى : ويُنزل من السماء من جبال فيها من بردٍ . قد يتصور أن تكون من فيه مبعضة ويكون المعنى مثله اذا جعلت من لتبيين الجنس ، وذلك بأن يكون قوله تعالى : من جبال بدلاً من السماء . لأن السماء مشتملة على الجبال التي فيها كأنه قال : ويُنزل من جبال في السماء . ويكون من برد بدلاً من الجبال بدل شيء من شيء ، كأنه قال : ويُنزل من برد في السماء ، ويكون من قبيل ما أُعيد فيه العامل مع البدل مثل قوله تعالى : قال المأثور الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لسن آمن منهم (٢) . فإذا أمكن أن يُخرج جميع ما أوردوه على ما ثبت واستقر في من كان أولى من أن يُثبت لها معنى لم يستقر فيها وهو التبيين .

وأما الباء فتكون زائدة وغير زائدة. فالزائدة تنقسم قسمين : زائدة بقياس وزائدة بغير قياس ، فالزائدة بقياس هي الزائدة في خبر ليس وما ، نحو : ليس زيدٌ بقائمٍ وما زيدٌ بقائمٍ . وفي حسبك إذا كان مبتدأً نحو : بحسبك زيدٌ . أي حسبك زيدٌ . وفاعل كفى ومفعوله . فمثال زيادتها في فاعل كفى قوله تعالى : كفى بالله شهيدا (٣) أي كفى الله شهيدا ، ومثال زيادتها في مفعول كفى قول الشاعر :

٣٥١ فكفى بنا فضلاً على من غيرنا حُب النبي مُحَمَّدٍ إيانا (٤)
أي فكفانا حُب النبي مُحَمَّدٍ إيانا فضلاً على من غيرنا .

-
- (١) في سورة طه : أن اقلية في التابوت : ٣٩ ، ولا ندري مصدر هذا الذي حكاه المعصف .
(٢) الاعراف : ٧٥ . (٣) الرعد : ٤٣ .
(٤) لكعب بن مالك الانصاري ونسب لحيان ولغيره . وفيه شاهد على مجيء من نكرة موصولة بغير على رواية من جر دغير ، ويرى برفع غير على أنها صلة من وحلف صدر الصلة والتقدير : من هم غيرنا . معاني القرآن ٢١/١ ، مجالس ثعلب ٢٧٣ ، الجمل ٣١١ ، ابن الشجري ٣١١/٢ ، المعنى ١١٦ ، ٣٦٤ ، الخزائن ٥٤٥/٢ ، الديوان ٢٨٩ .

فهذه الأماكن تنقاس فيها زيادة الباء لكثرة وجود ذلك في كلامهم . وما عدا ذلك مما الباء فيه زائدة فزيادتها فيه على غير قياس نحو زيادتها في فاعل «يأتي» من قوله :

ألم يأتيك والأبناء تنمسي بما لاقت لبون بني زياد (٤٣)
يريد ألم يأتك مالاقت لبون بني زياد ، لقلته ما جاء من ذلك .
إلا أن أحسنه أن يكون مازيدت فيه الباء قد توجهت عليه النفي في المعنى نحو قوله تعالى : أُولم يَسْرُوا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَغَيَّرْ بَخْلَقِيهِنَّ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى (١) . فزاد الباء في خبر ان وهو قادر ، لما كان النفي متوجهاً عليه في المعنى ، لأن معنى الكلام أو ليس الله بقادر . وغير الزائدة تكون لمجرد الالتصاق والاختلاط والاستعانة والسبب والقسم وللحال وبمعنى في وللتقل .

وزعم بعض النحويين أنها تكون للتبعيض (٢) وبمعنى عن (٣) . وذلك باطل لما يبين بعد إن شاء الله تعالى .

فمثال كونها للنقل بمتزلة الهمزة : قمتُ بزيد ، يريد أقمتُ زيدا ، فيصير الفاعل مفعولاً وذلك لا يكون إلا في كل فعل غير متعد . وهي عندنا بمعنى الهمزة خلافاً للمبرد فإنه يفرق بينهما في المعنى ، فإذا قلت : أقمتُ زيدا ، فالمعنى جعلته يقوم / ولا يلزمك أن تقوم معه ، وإذا قلت : [٩٩ و] قمتُ بزيد ، فالمعنى جعلته يقوم وقمتُ معه ، فما بعد الباء يشترك عنده مع الفاعل فعلة . ولبس كذلك المنقول المنقول بالهمزة .

ورد بعضهم عليه ذلك بقوله تعالى : ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم (٤) .

- (١) الأحقاف : ٣٣ . (٢) أثبت ذلك الأسمي والفارسي والفتحي وابن مالك ، قيل : والكوفيين ، المغني ١١١ ، الجمع ٢١/٢ .
(٣) قال به ابن قتيبة والزجاج ونسب السيوطي للكوفيين بشرط اختصاصها بالسؤال . أدب الكاتب ٥٠٥ ، المخصص ٦٥/١٤ ، الجمع ٢٢/٢ .
(٤) البقرة : ٢٠ .

ألا ترى أن الله تعالى لا يوصف بأنه ذهب مع سمعهم وأبصارهم .
وهذا لا يلزم أبا العباس ، لاحتمال أن يكون فاعل ذهب « البرق » ، أي
لذهب البرق مع سمعهم وأبصارهم ، ويحتمل أن يكون فاعل « ذهب » الله
تعالى ويكون الله تعالى قد وصف نفسه على معنى يابق به سبحانه كما وصف
نفسه سبحانه بالمجى في قوله : وجاء ربك والملك صفاً صفاً (١).
والذي يبطل ما أدعاه أبو العباس من التفرقة بين الباء والهمزة قوله :

٣٥٢ ديارَ التي كانت ونحن على منبى
تحل بنا لولا نجاء الركائب (٢)
أي تحلنا ، ألا ترى أن المعنى : تصيرنا حلالاً محرمين وليست هي داخلة
معهم في ذلك لأنها لم تكن حراماً فتصير حلالاً بعد ذلك .
ولكون الباء بمعنى الهمزة لا يتصور الجمع بينهما ، فلا تقول : أذهبتُ بزيد
ولا أقمتُ بعمرٍ ، لأنك لو فعلت ذلك كان أحد الحرفين لا معنى له ، ألا
ترى أنك إذا قدرت النقل لأحدهما كان الآخر غير ناقل .
فإن قيل : فكيف جاز قوله : تُنبِت بالدهن . في قراءة من ضمَّ التاء (٣) ،
وتُنبت مضارع أنبت والهمزة في أنبت للنقل فكيف جاز الجمع بينها وبين
الباء وهي للنقل ؟ بل كان ينبغي أن يقال تُنبِت الدهن أو تُنبِت بالدهن .
فالجواب : إن ذلك يخرج على ثلاثة أوجه (٤) . أحدهما : أن تكون الباء
زائدة على غير قياس ، كأنه قال : تُنبِت الدهن ، فتكون بمنزلتها في قوله :
نضرب بالسيف ونرجو بالفرج (٥١٠)

-
- (١) الفجر : ٢٢ .
(٢) لقيس بن الخثيم . والرواية : كادت . ونصب ديار على القطع بفعل تقديره : أعنى .
والمنى : كادت تحل بنا ركبنا فنقيم عندها من حينها لها . وقال السيوطي : أي جعلنا حلالاً
ونحن حرام وقال أبو حاتم أراد التي كادت تنزلنا عن ركبنا ولم يرد أنها كادت تنزل
علينا . الأضداد لأبي الطيب ٢٠٥ ، الكامل ٢٥٩/٢ ، الأصول ٧٢١/٢ ، إيضاح الفارسي
١٦٩ ، جمهرة الأشعار ٢٤٧ ، المحكم ٣٦٨/٢ ، الديوان ١١ .
(٣) المؤمنون : ٢٠ ، وقراءة الضم عن ابن كثير وأبي عمر ويمتوب عن روح .
المحتسب ٨٩/٢ ، الطبرسي ١٤٣/١٨ .
(٤) نقل الطبرسي هذه الأوجه ولعلها عن الفارسي فهو ينتقل عنه كثيراً . ١٤٣/١٨ .

يريد : نرجو الفرج (١) .

والآخر أن تكون الباء للحال ، فكأنه قال : تُنبتُ ثمرتها (٢) وفيها الدُّهنُ ، أي في هذه الحال ، أو وفيه الدهنُ أي وفي الثمرِ الدهنُ فيكون الحال اما من ضمير الفاعل أو من المفعول المحذوف لفهم المعنى وهو الثمر (٣) .

والثالث : أن يكون أنبتَ بمعنى نَبَتَ لأنه يقال نَبَتَ البقلُ وأنبتَ البقلَ بمعنى واحد (٤) كما يقال : تَنَبَّتُ بالدهنِ ، فكللك يقال : أنبتتُ بالدهنِ . ومثال التي لمجرد الأَصاق والاختلاط قوله : مسحتُ برأسي ، تريد ألصقتُ المسحَ برأسي ، من غير حائل بينهما . والألصاق هنا حقيقة لأنَّ المراد بالآية (٥) اتصال المسح بالرأس من غير حائل بينهما . وقد يكون الألصاق مجازاً نحو قولك : مررت بزيد ، ألا ترى أنَّ المرور بزيد وانما التصق بمكان يقرب من زيد فجُعِلَ كأنه ملتصق بزيد مجازاً .

ومثال كونها للاستعانة : كتبتُ بالقلمِ وبريتُ بالسكينِ ، وكذلك كل ما يدخل على الأدوات الموصلة إلى الفعل ، ألا ترى أن ما بعد الباء هو الذي وصل به الفاعل إلى إيقاع الفعل بالمنعول ، والقلم هو الذي وصل / به الفاعل [٩٩ظ] إلى إيقاع الكتابة بالقرطاس ، والسكين هو الذي وصل به الفاعل إلى إيقاع البري بالقلم .

ومثال كونها للسبب قولك : أخذتُ بزيدٍ ديناراً ، وأمثال ذلك مما دخلت فيه الباء على ما وقع الفعل بسببه .

(١) قال بهذا ابن قتيبة وايد بشواهد عدة وضعفه ابن جني . أدب الكاتب ٥٢٥ ، المحتسب ٨٩/٢

(٢) ر : ثمرها .

(٣) قال ابن جني : ويؤكد ذلك قراءة عبدالله : تخرج بالدهن ، أي تخرج من الأرض ودونها فيها .

المحتسب ٨٩/٢ .

(٤) هذا المعنى أثبتهُ أبو عبيدة والفراء وأنكرهُ الأصمعي . اللسان والصباح : نبت

(٥) يريد قوله تعالى : واسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكمين . المائدة : ٦ .

والفرق بين باء السبب وباء الاستعانة أن باء السبب لم تدخل على شيء ووصل به الفعل إلى المفعول ، ألا ترى أنك وصلت إلى أخذ الدينار بنفسك من غير واسطة إلا أنك أوقعت ذلك الأخذ بسبب زيد ، وباء الاستعانة كما تقدم إنما تدخل على الأدوات لوصل الفعل إلى المفعول (١).

ومثال كونها للحال : جاء زيدٌ بثيابه ، أي ملتبساً بثيابه ، وجاء زيدٌ بنفسه ، أي منفرداً بنفسه . وإنما سُميت باء الحال لأنها قد حذف معها الحال لفهم المعنى ونابت منابه ، فلنيابتها مع ما بعدها مناب الحال سُميت باء الحال .

ومثال كونها للقسم : بالله ليقومَنَّ زيدٌ . وكذلك الباء أوصلت فعل القسم إلى المُقسم به ، وقد استوفى حكمها في باب القسم .

ومن جعل الباء للتبويض استدل على ذلك بقول العرب : أخذتُ بثوب زيد . ومعلوم أنَّ الأخذ إنما كان ببعض الثوب . وحمل على ذلك قوله تعالى : وأمسحوا برؤوسكم (٢) . فزعم أنَّ مسح بعض الرأس يُجزئ .

وهذا الذي ذهب إليه من أنَّ الباء تعطى التبويض فاسد ، بل التبويض هنا مفهوم من معنى الكلام ، وإنما أعطت الباء إلصاق الأخذ بالثوب ، وقد علم أنَّ اليد لا تختلط بجميع الثوب ، كما أنك إذا قلت : شربتُ ماءَ البحرِ ، إنما تريد شربتُ بعضَ ماء البحرِ ، فكما أنَّ التبويض هنا لم يفهم من حرف فكذلك هو في قولهم : أخذتُ بثوبيه ، وإنما يقال إن الحرف يعطى معنى إذا كان المعنى لا يفهم إلا من الحرف نحو قولك : قبضتُ من الدراهمِ ، ألا ترى أنَّ التبويض إنما فهم من «مين» بدليل أنَّك لو قلت : الدراهمِ ، وأسقطت من لارتفاع التبويض وكان المقبوض جميع الدراهم ، وأنت لو قلت : أخذت الثوب ، وأسقطت الباء لعلم أنَّ الأخذ إنما كان في بعض الثوب إذ اليد لا تحيط بجميع أجزاء الثوب .

(١) ينظر في هذه المسألة المصح ٢١/٢ .

(٢) ج ، ر : فامسحوا ، وهو تحريف وانظر المائة : ٦ .

وكذلك أيضاً من جعلها بمعنى عن استدل على ذلك بأنك تقول : سألتُ به ، بمعنى سألتُ عنه ، قال الله تعالى : فاسألْ بهِ خبيراً(١) ، أي عنه ، وقال الشاعر :

فإن تسألوني بالنساءِ فإتنبِ
بصيرٌ بأدواءِ النساءِ طبيبٌ (٣٣٣)

أي عن النساء .

ولا حجة في شيء من ذلك ، لأنه قد يتصور أن تكون الباء للسبب ، لأنك إذا سألت عن شيء فقد أوقعت السؤال بسبب ذلك الشيء ، فكأنه قال : فإن تسألوني بسبب النساء .

فإن قيل : سألتُ بسبب كذا ، لا تلزم هل السؤال عن ذلك الشيء الذي دخلت عليه الباء أو عن غيره بسببه ، وأنت إذا قلت : سألت عنه فإنما السؤال عن الذي دخلت عليه عن. فالجواب: إنهم إذا فعلوا ذلك أعني جعلوا/الباء[١٠٠] السبب وحذفوا المسؤول عنه فلا بد من أن يكون في الكلام ما يدل على المحذوف ، فقله : فإن تسألوني بسبب النساء ، معلوم أن السؤال المسؤول عن النساء بدليل قوله : بصيرٌ بأدواءِ النساءِ طبيبٌ .

وكذلك فاسأل بهِ خبيراً ، أي فاسأل بسببه خبيراً ، لأن طلب السؤال منها عام فكأنه قال : إذا سألت بسببه عن شيء فقد وقعت بسؤالك على خبير به .

وقد يتخرج ذلك على وجه آخر ، وهو أن يكون الفعل مضمناً معنى فعل يصل بالباء فيعامل معاملته ، فكأنه قال : فإن تطلبوني بالنساء أي بأخبارهن ، وكأنه قال : فاطلب بهِ خبيراً ، لأن السؤال طلب في المعنى .

فإن قيل : فكما تجوزون أن يكون الفعل في معنى فعل آخر فهلاً جعلتم الحرف في معنى حرف آخر فتكون الباء بمعنى عن ؟

فالجواب : إن التصرف في الأفعال أولى منه في الحروف ، وأيضاً فإنك إذا

(١) الفرقان : ٥٩ ، وأنظر أدب الكاتب ٥٠٥ ، الطبرسي ١١٨/١٩ .

حكمت للفعل بحكم فعل آخر كان لذلك مسوغ وهو كون الفعلين بمعنى واحد ، وأذا جعل حرف بمعنى حرف آخر لم يكن لذلك مسوغ لأنهما لا يجتمعان في معنى واحد .

وأما حتى الجارة فإنها لانتهااء الغاية ، ولا يخلو أن يكون مابعدا جزءا مما قبلها أو لا يكون ، فإن لم يكن مابعدا جزءا مما قبلها فإن الفعل غير متوجه عليه ، وذلك نحو قولك : سرتُ حتى الليل ، فالسير غير واقع في الليل ، فإن الليل لم يتقدمه ما يكون جزء منه .

وان كان مابعدا جزءا مما قبلها فلا يخلو أن تقرن به قرينة تدل على أنه داخل (مع) (١) ما قبلها في المعنى أو خارج عنه أو لا تقرن به قرينة أصلا .

فإن اقترنت به قرينة كان المعنى على حسبها . فإذا قلت : صمتُ الأيام حتى يومَ الفِطْرِ ، كان يومَ الفطر غير داخل في الصوم ، لأنَّ يومَ الفطر لا يجوز صيامه وإذا قلت صمتُ الأيام حتى يومَ الخميسِ صمتهُ ، فقولك : صمتهُ ، يدل على أنَّ يومَ الخميس داخل مع ما قبله من الأيام في الصيام .

فإن لم تقرن به قرينة كان داخلا فيما قبله وذلك نحو قولك : صمتُ الأيام حتى يومَ الخميس ، فيومَ الخميس داخل مع ما تقدمه من الأيام في الصيام . وإتاما كان — اذا لم تقرن به قرينة — على ما ذكرنا من دخول مابعدا في معنى ما دخل فيه ما قبلها ، لأنه اذا اقترنت به قرينة كان الأكثر في كلامهم أن يكون مابعدا داخلا فيما قبلها ، فحمل — اذا لم تقرن به قرينة — على الأكثر . وأيضاً فأنهم جعلوها جارة بمزلتها عاطفة ، فكما أنها اذا كانت عاطفة شرت ما بعدها مع ما قبلها فكذلك يكون مابعدا اذا كانت جارة إلا أن يقرن (به) (٢) قرينة : تبين أنها بخلاف ذلك ..

وأما إلى فأنها أيضا لا يخلو أن تقرن قرينة بما بعدها أو لا تقرن . فإن اقترنت

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

به قرية تدل عه أنه داخل فيما قبلها أو خارج عنه كان على حسب القرينة .
وذلك / نحو قولك : اشترتُ الشُّقَّةَ (١) إلى طرفها . والطرف داخل [١٠٠ظ]
في الشراء لأنَّ العادة قد جرت بأن لا يشتري الانسان شُقَّةً من غير أن يكون
الطرف داخلا في الشراء .

وكذلك قوله : اشترتُ الفدَّانَ إلى الطريق . فالطريق غير داخل في الشراء
لأنَّه معلوم أنَّ الطريق ليس مما يباع .

فإن لم تقترن به قرية فإنَّ في ذلك خلافاً بين النحويين . فمنهم من ذهب إلى
أنَّ مابعدھا داخل فيما قبلها . ومنهم من ذهب إلى أنَّ مابعدھا غير داخل فيما
قبلها . وذلك نحو قولك : اشترتُ هذا المكانَ إلى الشَّجَرَةِ .
فمنهم من ذهب إلى أنَّ الشجرةَ داخلة في الشراء . ومنهم من ذهب إلى أنَّ
الشجرةَ غير داخلة (في الشراء) (٢) .

والصحيح أنَّها غير داخلة (في الشراء) (٣) وعلى ذلك أكثر المحققين من
النحويين . وذلك أنَّه إذا اقترنت قرية بما بعدها فإنَّ الأكثر في كلامهم أن
يكون مابعدھا غير داخل فيما قبلها وقد يكون بخلاف ذلك ، فإذا عرى
مابعدھا عن القرينة وجب الحمل على الأكثر .

وأيضاً فإنَّها لانتفاء الغاية ، فإذا قلت : اشترتُ المكانَ إلى الشجرة ، فما بعد إلى
هو الموضع الذي انتهى إليه المكان المشتري فلا يتصوّر بلبك أن تكون الشجرة
من المكان المشتري ، لأنَّ الشيء لا ينتهي مابقي منه شيء . فكيف يُتصوّر
أن تكون الشجرة هي التي انتهى إليها المكان مع أنَّها بعضه ، إلا أن يتجاوز
في ذلك فيجعل ما قرب من الانتفاء انتهاء .

فإذا لم يتصوّر أن يكون مابعدھا داخلا فيما قبلها الأ مجازاً وجب أن يحمل على
أنَّه غير داخل فيما قبلها ، لأن الكلام لا يحمل على المجاز ما لم تكن الحقيقة ،

(١) الشقة : بكسر الشين : الشظية أو القطعة المشقوقة من لوح أو خشب أو غيره ، والشقة
بضم الشين : الثياب المستطيلة ، أو هي جنس من الثياب ، أو نصف ثوب .

(٢) سقط ما بين القوسين من ر . (٣) ر . و فيه .

الا أن يكون في الكلام كما تقدم قريبة ، فتكون تلك القرينة مُرجحة بجانب المجاز على جانب الحقيقة .

وأما رَبٌّ فمعناها عند المحققين من النحويين التقليل . فإذا قلت : رَبٌّ رجلٍ عالمٍ لقيتُ ، فكأنك قلت : قد لقيتُ من صنفِ الرجالِ العلماءَ وليس من لقيتهُ بالكثير . ومثال ذلك قوله :

٣٥٣ ألا ربُّ مولودٍ وليسَ لهُ أبٌ وذى وَلَدٍ لمَ يَلِدْهُ أبوانِ (١)
وذى شامةٍ غراءٍ في حُرٍّ وجهِهِ مجلَّةٌ لا تنقضى لأوانِ
فالمولود الذي ليس له أبٌ عيسى عليه السلام ، والذي له ولد ولم يلد له أبوان هو آدم عليه السلام ، وصاحب الشامة هو القمر ، شبه الكلف الذي يظهر فيه المسمى أرب القمر بالشامة ، ألا ترى أن رَبٌّ في جميع هذا دخلت على ما هو واحد ولا ثاني له . فدل ذلك على أنها للتقليل .

وزعم بعض النحويين أنها قد تكون للتكثير وذلك في موضع المبالغة والافتخار . (٢) نحو قوله :

٣٥٤ فياربُّ يومٍ قد لهوتُ ولبسُ
بأنسةٍ كأنَّها خَطٌّ يَمُثِّلُ (٣)

(١) نسب في الكتاب لرجل من أزد السراة وهي حي من اليمن . والسراة أعظم جبال العرب ورواية المبرد : عجت لمولود ، ولا شاهد فيه على رب . وفيه شاهد على تسكين اللام في يلد للتخفيف . وروى في الخزائن : سوداء ، وهو أنسب للمعنى . وحر الوجه ما بدا من الوجنة أو ما أقبل عليك منه . الكتاب ٣٤١/١ ، الكامل ١٧٧/٣ ، الخصائص ٣٣٣/٢ ، التوجيه ٢٥٧ ، المفصل ٣٥٣ ، المختص ٢٨/٩ ، الخزائن ٣٩٧/١ . شواهد الشافية ٢٢ .

(٢) هو رأي الأعلام وابن السيد كما في الجمع ٢/٢٥ وانظر المنى ١٤٣ ومجلة المورد ١٦٨ ص ٨٨ ففيه تفصيل المسألة من خلال بحثنا بعنوان : ابن السيد البطليوسي .

(٣) لا مرى القيس ورواية الديوان : ويارب ، وفي الخزائن : بلى رب . خط تمثال : تمثال مصبوب وسنقوش . والمائدة في صفة يوم محروق يريد : لموت فيه . المنى ١٤٣ ، الخزائن ٣١/١ ، الديوان ٢٩

وقوله :

٣٥٥ فيارب مكروب كررت وراءه

وعان فككت الغل عنه فقداني (١)

ألا ترى أنه إنما يريد أنه لها أياماً وليالي كثيرة وكثر منه فك الأسرى وكره وراء المكروبين/، وهذا أمثاله لأحجة لهم فيه، لأن رب في هذه الأماكن [١٠١] وأمثالها للمباهاة والافتخار، والمباهاة لا (تُتصوّر إلا) (٢) مما يقل نظيره من غير المفتخر، إذ ما يكتر من المفتخر وغيره لا يتصور الافتخار به فتكون رب في هذه الأماكن التي للمباهاة والافتخار التقليل النظير فكأنه قال : الأيام التي لهوت فيها والليالي يقل وجود مثلها لغيري، فكأنه قال : الأسرى الذي فككت والمكروبون الذي كررت وراءهم من الكثرة بحيث يقل فك لغيري لهم .

ويمكن أيضاً أن يريد أن هذه الأشياء التي يفتخر بها هي وإن كانت قد وقعت كثيراً من المفتخر فإنها بالنظر إلى شرف هذا المفتخر وجلالته قليلة .
فإن قيل : ولعل هذا المقصود برب إنما هو المباهة والافتخار وانجر التقليل إذ لا يتصور الافتخار إلا بما يقل نظيره كما ذكرنا ، فالجواب أن تقول : الذي يدل على أن رب إنما وقعت للمباهاة من حيث يكون فيها التقليل أن رب إذا كانت لغير مباهة وافتخار إنما تكون للتقليل في كلامهم فوجب فيها إذا كانت للافتخار أن تكون على حسبها إذا كانت لغير افتخار من إرادة التقليل بها .

وأيضاً فإن المفرد بعد رب يكون في معنى جمع ، ألا ترى أن قوله :
فيارب يوم قدلهوت ولية (٣٥٤)

(١) لا مرى القيس . المكروب : الذي أحبط به في ساحة الحرب . العاني : الأسير . فداني : قال فدك أبي وأمي . الشعر والشعراء : ١٠٩ ، الخزائن : ١٦٢/١ ، الديوان : ٩٠ .

(٢) سقط ما بين القوسين من ر .

لم يرد بيوم وليلة واحداً بل المراد أيامٌ وليالٍ ، والمفرد لا يكون في معنى جمع إلا إذا اقترن به لفظ عموم نحو : كل رجلٍ ، أو يقع تمييزاً في نحو : عشرين رجلاً ، أو في نفي نحو : ما قام رجلٌ ، أو في تقليل نحو : قل رجلٌ يقول ذلك إلا زيد ، ألا ترى أن رجلاً في : قل رجلاً ، يراد به العموم ولولا ذلك لما ساغ الاستثناء منه ، فلولا أن رب للتقليل لما كان المفرد بعدها في معنى جمع .

قال أبو العباس المبرد : النحويون كالمجمعين على أن رُبَّ جواب لكلام متقدم ، فإذا قلت : رُبَّ رجلٍ عالمٌ لقيتُ ، هو جواب لمن قال : هل لقيتَ رجلاً عالماً ؟ أو من قدّر سؤاله كذلك ، فتقول له : رب رجلٍ عالمٌ لقيتُ ، أي لقيت من جنس الرجال العلماء . إلا أن ذلك ليس بالكثير (١) . والدليل على أن رُبَّ جواب أنَّ وأو رُبَّ عاطفة نائبة عن رُبَّ ، بدليل أنها لا يدخل عليها حرف عطف ، لاتقول : رُبَّ رجلٍ وثم امرأة . فإذا تبين أنها عاطفة والعرب تستعملها وإن لم يتقدمها كلام فتقول : ورجلٍ أكرمتُه ابتداءً ، كما قال :

٣٥٦ وبلدةٍ ليسَ بها أنيس (٢)

دليل على أن رُبَّ جواب حتى تكون الواو قد عطف الجواب على السؤال المتقدم المقدّر ولولا أنها كذلك لما ساغ وقوع حرف العطف أول الكلام .

(١) هذا القول لأبي بكر بن السراج قاله في الأصول ٣٣٣/١ مع اختلاف يسير .

(٢) لمران العمود النعري (جاهلي) ورواية الديوان :

قد ندع المنزل بالميسر بساناً ليس به أنيس إلا اليمافير والاليس

وروى في الخزانة : يالغني وأنت بالميسر في بلد ليس به أنيس وعلى هاتين الروايتين لا شاهد فيه . وفيه شاهد على رفع اليمافير والميسر على الاستثناء المنقطع بدلاً من أنيس اتساعاً وبجازاً ، وذلك في لغة تميم . اليمافير جمع يغمور وهو ولد الطيبة . العيس جمع عيساء وهي البقرة الوحشية . الكتاب ١/١٣٣ ، ٣٦٥ ، مجاز القرآن ١/١٣٧ ، ٧٨/٢ ، ٢٣٧ ، معاني القرآن ١/٢٨٨ ، ٤٧٩ ، المقتضب ٤/١٤٤ ، ٣١٩/٢ ، ٣٤٧ ، مجالس ثعلب ٢٦٢ ، ٣٨٤ ، الخزانة ٤/١٩٧ ، الديوان ٥٢ .

ولا بد للمخفوض برّب من الصفة فتقول : ربّ رجلٍ عالمٍ لقيت ،
فيكون عالماً صفة لرجل وربّ ومخفوضها متعاقبة باقية ، وذلك أنّ تحذف
الفعل الذي تعلّق به ربّ للدلالة ما تقدم عليه / فتقول : رب رجلٍ ، وتحذف [١٠١]ظ
لقيت للدلالة ما تقدم عليه لأن ربّ كما تقدم إنّما تكون جواباً ، فكأنّ قائلاً قال :
هل لقيت رجلاً عالماً ، فتقول : رب رجلٍ عالمٍ ، وتحذف لقيت لفهم المعنى .
وإنّما لزم المخفوض بها الصفة لأنّها للتقليل ، والجنس في نفسه ليس بتقليل
وإنّما يقل بالنظر إلى صفة ما . وقد تحذف الصفة إذا تقدّم ما يدلّ عليها نحو
قوله :

وياربُّ يومٍ قد لهوتُ وليلةٍ بأنسة كأنّها خطٌّ تمثال (٣٥٤)
يريد وليلة قد لهوتُ ، فحذف قد لهوتُ للدلالة ما تقدّم عليه ، فأما قول الأعشى :

٣٥٧ ربّ رَفَدَ هرقتهُ ذلك اليومَ وأسرى من معشرٍ أقيالٍ (١)
فيحتمل ثلاثة أوجه ، أحدها : أن يكون من معشر أقيال ، في موضع
الصفة كأنه قال : وأسرى كائنين من معشرٍ أقيال .

والآخر : أن يكون حذف الصفة للدلالة ما تقدم عليها وهو هرقته ، كأنه قال :
وأسرى من معشرٍ أقيالٍ أخذتهم ، لأنّ هراقته للرّفد أخذٌ له في المعنى .
والثالث : أن يكون من معشرٍ أقيال ، متعلقاً بأسرى ويكون في ذلك من الاختصاص
ما في الصفة ، لأنّهم إذا أسروا من معشرٍ أقيال فهم كائنون منهم ، فيؤول
المعنى إلى الصفة .

ولا يخفض برّب إلا النكرة ، لأنّ المفرد بعدها في معنى جمع ولا يكون

(١) الخطاب للأسود بن المنذر اللخمي . الرّفد يفتح الراء : القح الضخم بما فيه من القرى
وبكسرهما : العطية . أقيال : جمع قيل وهو الملك ، وروى أقتال جمع قتل وهو النظر
أو العدو المقاتل . وارقة الرّفد كناية عن القتل . مجاز القرآن ١/٢٩٩ ، شرح
المفصليات ٣٩ ، المختص ١١/١٠٨ ، المفصل ٢٨٦ ، المغني ٦٤٩ ، الخزائن ٤/١٧٦ ،
الديوان ١٣ ، ١٦٩ .

المفرد في معنى جمع إلا نكرة . وقد تدخل على ما لفظه لفظ المعرفة إذا كان نكرة نحو مثلك وأخواته مما إضافته غير محضة (١) ، ومن ذلك قوله :
 ٣٥٨ ياربُّ مثلك في النساءِ غَريرةٍ بيضاءَ قد مَتَّعْتُهَا بَطَلاقٍ (٢)
 فأدخل رب على مثل.

وقد تدخل أيضاً على ضمير النكرة نحو : ربُّ رجلاً ، وذلك أن ضمير النكرة من طريق المعنى نكرة ، لأن الضمير هو الظاهر في المعنى ، وإنما يكون ضمير النكرة محكوماً له بحكم المعرفة من طريق نيابته مناب ماعرف بالآلف واللام إذا عاد على متقدم ألا ترى أنك إذا قلت : لقيت رجلاً فصرته ، أغنى ذلك عن أن تقول : وضربت الرجل المتقدم الذكر ، فلما ناب مناب اسم فيدالآلف واللام حكم له بحكم المعرفة لذلك ، فلما كان الضمير في باب رب مفسراً بالنكرة بعده كان نكرة من كل وجه ، لأنه إذ ذاك لا ينوب مناب اسم معرف بالآلف واللام ، فلذلك جاز أن تقول : ربُّ رجلاً ، ورب رجلين وربُّ رجلاً ، ويكون الضمير مفرداً على كل حال استغناءً بتثنية التمييز وجمعه عن ذلك .

ولا يلفظ البصريون غير ذلك . وأجاز أهل الكوفة تثنيته وجمعه قياساً (٣) وذلك عندنا لا يجوز ، لأن العرب استغنت بتثنية التمييز وجمعه عنه كما استغنوا بترك عن وذر وودع .

وقد تدخل (أيضاً ربُّ) (٤) على المضاف إلى ضمير غير النكرة العائد على ما تقدم إلا أنه يشترط أن يكون مباشراً فتقول : ربُّ رجلٍ وأخيه .
 وإنما جاز ذلك لما ذكرناه من أن تعريف ضمير النكرة إنما هو لفظي وإنما هو في الحقيقة نكرة ، فلما كان كذلك وكان غير مباشر بل الذي باشرها هو

(١) ج ، ر : مختصة ، وهو تعريف .
 (٢) لأبي عجين الثقفي (اسلامي) الغريرة : المترة بلين العيش الفائلة عن صروف الدهر . متعتها بطلاق : أعطيتها شيئاً تستمتع به عند طلاقها . الكتاب ٢١٢/١ ، ٣٥٠ ، المختضب ٢٨٩/٤
 ابن يمش ١٢٦/٢ .
 (٣) الأصول ٣٣٨/١ ،
 (٤) ر : رب أيضاً .

النكرة، جاز ذلك . ولو قلت : رَبُّ رجلٍ / وَرُبَّ أخيه ، لم يجز [١٠٢و]
لمباشرته رُبَّ ولا تدخل على معرفة مختصة أصلا .
وزعم بعض النحويين أنها تجر الاسم المعرف بالألف واللام فتقول : رَبُّ
الرجل لقيت وأنشدوا في ذلك قوله :

٣٥٩ ربّما الجامل المؤبّل فيهم وعناجيح بينهم الميهار (١)
فخفّض الجامل (٢) . والرواية الصحيحة : الجامل ، بالرفع على أن تكون ما
في موضع اسم نكرة مخفوض بربّ ، والجامل خبر ابتداء مضمر والجملة في موضع
الصلة كأنه قال : رَبُّ شيء هو الجامل المؤبّل (٣) .

وان صحّت الرواية بخفض الجامل كان الجامل مخفوضا بربّ على تقدير
زيادتها (٤) كأنه قال : ربّما جامل فيكون مثل قولهم : انى لأمر بالرجل
مثلك فأكرمه أى برجل مثلك .

وفي رُبَّ لغات (٥) : رَبُّ وَرُبَّ ، شديدة وخفيفة (قال الحليّس :
٣٦٠ أزهير إن يشب القلداً فأنه رُبَّ هَيْضَل مَرَس لَقَفَتْ بَهَيْضَل (٦)
وتلحقها تاء التانيث فيقال : رَبّما وَرُبّما ورُبّما . فإذا لحقتها ما كانت على حكمها

- (١) لأبي داؤد الأيادي يفخر بقومه . الجامل : الجماعة من الابل لا واحد لها من لفظها . وفيه شاهد على دخول رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية ثلوثا أو على قلة . المفصل ٢٨٧ ، المغني ١٤٦ ، ٣٤٣ ، التوضيح ٢٣٦/١ ، المعين ٣٢٨/٣ ، الخزائن ١٨٨/٤ ، الديوان .
- (٢) في حاشية ج ، ر : عناجيح الخيل : خيارها واحدا عنجوج يقال ذلك للذكر والانثى .
- (٣) هذا تخريج القفاري وخرجه ابن مالك على أن الجامل مبتدأ وخبره فيهم .
- (٤) المغني ٣٤٣ ، الخزائن ١٨٩/٤ ، (٤) في ر : أي الألف واللام .
- (٥) أنظر في لغات رب الأصول ٣٣٤/١ ، الانصاف ٤٤٩ .
- (٦) لأبي كبير الحلبي (عامر بن الحليس) زهير مرخم زهيرة وهي ابنته .
والهمزة للداء . الهيفل : الجبش وقيل الجماعة من الناس يغزى بهم .
المرس : الشديد المعالجة في الحرب . وروى في المحتسب بتسكين باء رب .
وما بين القوسين سقط من ر . المحتسب ٣٤٣/٢ ، الخصائص ٤٤٠/٢ ، ابن الشجري
٣٠٢ ، ٤/٢ ، الانصاف ٦٤ ، الخزائن ١٦٥/٤ ، ديوان الهذليين ٨٨/٢ .

في خفضها (١) النكرة إذا وقعت بعدها ، ولا يجوز رفعها إلا على أن تكون خبر ابتداء مضمر والجملة في موضع صفة لما وما نكرة . ومن ذلك قوله :
 ٣٦١ طالعاً يبطن فتعة بُدنٌ ربما ضاعنٌ بها ومقيمٌ (٢)
 برفع ضاعن ومقيم ، كأنه قال : رب شيء هو ضاعن ومقيم .
 وقد تهيئها ما للدخول على الجملة الفعلية ، ويكون الفعل بعدها ماضياً لفظاً ومعنى نحو : ربما قام زيد ، أو ماضياً معنى خاصة ، نحو : ربما يقوم زيد ، تريد قام . وأما أن تدخل على مستقبل في اللفظ والمعنى فلا يجوز ذلك . فأما قوله تعالى : ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين (٣) . فأدخل رب على مستقبل في اللفظ والمعنى لأن الكفار لا يودون ذلك إلا في الآخرة . فأن الذي سوغ ذلك أن الدار الآخرة قريبة من الدنيا إنما هي هذه فهذه ، فلذلك قال عليه السلام : بُعثت أنا والساعة كهاتين (٤) . إشارة إلى قربها . وما قرب وقوعه فأن العرب تعامله معاملة ما استقر وقوعه ، قال الله تعالى : أتى أمر الله فلا تستعجلوه (٥) . يريد : يأتي ، لكن لقرب ذلك جعله كأنه قد وقع . والدليل على أن الاتيان هنا مستقبل قوله : فلا تستعجلوه ، والاستعجال لا يتصور إلا بالنظر لما يستقبل ، فلذلك أوقع رب في قوله : ربما يود على المستقبل معاملة له معاملة الماضي لسبب ماذكرنا من القرب .
 وأجاز خلف الأحمر (٦) أن يفصل بين رب وما تعمل فيه بالقسم نحو : رب والله رجل عالم لقيت (٧) . وذلك عندنا لا يجوز ، لأن حرف الجر قد ينزل من

- (١) ر : من .
 (٢) لم أجد من أورد هذا البيت أو نسه إلى أحد . (٣) الحجر : ٢ .
 (٤) رواه البخاري في كتاب الرقاق (٩٠) . و (٥) النحل : ١ .
 (٦) هو خلف بن حيان بن محرز البصري أحد رواة الغريب والشعر واللغة . وعرف عنه أنه كان يعمل الشعر على لسان العرب وينحله إليهم لأنه من نقاده والعلماء به . ترجمة ابن النديم ٧٤ ، الزبيدي ١١٣ ، الأنباري ٦٩ ،
 (٧) نقل ابن السراج هذا القول عن الاخفش ، ومنه هو ، وقال أبو حيان : ووهم ابن عصفور في نسبه جواز الفصل بين رب ومعمولها بالقسم لخلف الأحمر وغيره شهرة خلف الأحمر . أه . وصحح نسبه لملي بن المبارك الأحمر تلميذ الكسائي . أرشاف الضرب ٢٦٢ ظ ، الأصول ٣٣٨/١ .

المجرور منزلة الحرف من الكلمة ، ألا ترى أن المجرور في موضع منصوب ،
ولذلك قد يجوز أن يحمل على موضع الباء فتقول : مررتُ بزيد وعمرأ ، فتعامل
زيد معاملة المنصوب فكانت قلت : لقيتُ زيداً وعمرأ ، فأن جاء الفصل بين
حرف الجر / والمجرور في الشعر فضرورة ولا يقاس عليها نحو قوله : [١٠٢ظ]
٣٦٢ مُخَلِّقَةٌ لَا يُسْتَطَاعُ ارْتِقَاؤُهَا وليس إلى منها النزولِ سَبِيلٌ (١)
يريد : وليس إلى النزولِ منها سبيل .

وربَّ من الحروف التي لها صدر الكلام فتقول : ربَّ رجلٍ عالمٍ لقيتُ ،
وسبب ذلك أنها كما قد ذكرنا لتقليل ، فالتقليل يجري مجرى النفي فعولت
معاملة ما يجعل له الصدر لذلك . وأيضاً فأتتها للمباهاة والافتخار مثل كم ، وهي للتقليل
فهى لذلك نقيضة كم لأنَّ كم للتكثير ، والشيء يجري مجرى نقيضه ويجرى
نظيره فعولت لذلك معاملة كم .

وينبغي أن يعلم أن الاسم المخفوض بربَّ هو معها بمنزلة اسم واحد يحكم
على موضعها بالاعراب ، فان كان العامل الذي بعدها رافعا كانت في موضع
رفع على الابتداء نحو قولك : ربَّ رجلٍ عالمٍ قامَ ، فلفظ رجل مخفوض بربَّ
وموضعه رفع على الابتداء .

وان كان العامل الذي بعدها متعديا فلا يخلو أن يكون قد أخذ معموله أو
لم يأخذه . فان كان لم يأخذه كان الاسم الذي بعد ربَّ في موضع نصب ويكون
لفظه مخفوضاً نحو : ربَّ رجلٍ عالمٍ لقيتُ .
وان كان العامل قد أخذ معموله جاز أن يحكم على موضعه بالرفع والنصب ويكون
لفظه مخفوضاً نحو قولك : ربَّ رجلٍ عالمٍ لقيتهُ ، لأنَّ رب كأنها زائدة
في الاسم ، فكانت قلت : رجلٍ عالمٍ لقيته (٢) .. فكما يجوز في الرجل في هذه

(١) استشهد ابن جني للفصل بين الجار والمجرور ببيت قريب من هذا

لو كنت في خلقي أو راس شاق

والخلقاء : الصخرة المساء . الشاق : الجبل العالي . الخصائص ٢/٣٩٥ ، ٣/١٠٧ ،

المقرب ٥٧ التمام ٢١١ .

(٢) ج ، ر : رب رجل ، وهو سهو .

المسألة أن يُرفعَ ويُنصبَ فكذلك يجوز في الاسم الواقع بعد ربّ أن يحكم عليه بذلك .

فأن قال قائل : وما الدليل على أن ربّ بمنزلة حرف زائد على الاسم؟
فالجواب أن تقول : لو لم تكن كذلك لما جاز : ربّ رجلٍ عالمٍ ضربته ، لأنك لو جعلت ربّ رجلٍ ، متعلقاً بضربت لكنك قد عدّيت الفعل إلى الاسم وإلى ضميره وذلك لا يجوز . الا ترى أنه لا يجوز أن تقول : زيدا ضربته ، على أن يكون زيدا منصوباً بضربت هذه المفعول بها ، ولو جعلته متعلقاً بفعل مضمر يفسره هذا الظاهر وتكون المسألة من الاشتغال لم يجز ، لأنه لا يجوز في الاشتغال إضممار الفعل وإبقاء الاسم مجروراً ، لا يجوز أن تقول : يزيد مررتُ به ، بل تقول : زيدا مررتُ به ، فدلّ ذلك على أن ربّ كأنّها زائدة ، وكأنك قلت : رجلٌ عالمٌ ضربته أو رجلاً عالماً ضربته ، على حسب ماتنوى ، فكذلك يجوز أن تقول : ربّ رجلٍ عالمٍ و غلامٍ ضربته ، بالخفض على اللفظ والرفع والنصب على الموضع على حسب ماتنوى .

ويجوز أن تقول : ربّ رجلٍ عالمٍ و غلامٍ ضربتُ ، بالنصب والخفض ،
فبالخفض على اللفظ والنصب على الموضع ، لأنك لو اسقطت ربّ كان الاسم منصوباً . قال امرؤ القيس :

٣٦٣ وسين كسنيق سناء وسنماً ذعرتُ بمدلاج الهجير نهوض (١)
بنصب سنماً عطفاً على موضع / سين المخفوض بواو ربّ ، لأنّ الواو لو لم [١٠٣]
تدخل عليه لكان الاسم منصوباً بذعرتُ . ويجوز الخفض في سنم
على اللفظ .

(١) السن الثور الوحشي السنيق: الجبل. السنم البقرة الوحشية. مدلاج الهجير فرس كثير العدو في
الهجرة كثير الوثوب . وروى الخفاجي في سر الفصاحة عن الأصمعي وأبي عمرو أن البيت
مصنوع . أبيات المعاني ٧٧٣ وفيه : وسنم . جمهرة اللغة ٥٢/٣ ، سر الفصاحة ٦٠ ،
المسلسل ٥٨ ، الدرر اللوامع ٢١/٢ ، الديوان ٧٦ .

واما على فتكون بمعنى فوق حقيقة أو مجازا ، فمثال على بمعنى فوق حقيقة قولك : زيدٌ على الفرس ، وعلى القصير ، أي فوقهما .
ومثال كونها بمعنى فوق مجازا قوله :

٣٦٤ قد استوى بشرٌ على العراق من غير سيفٍ ودمٍ مهراقٍ (١)
وذلك أنه قد قهر العراق ودخل تحت أمره فصار قهره له ارتفاعا منه عليه .
ومما يدل على أن القهر علوٌ وارتفاع على المقهور إطلاقهم «تحت» في حق المقهور فتقول : فلانٌ تحت قهر فلانٍ وتحت ملكه ، فإذا كان المقهور يستعمل في حقه «تحت» تبين استعمال العلو والارتفاع في حق القاهر .
ومن ذلك أيضاً قولهم : أعطيتُ فلاناً على أنه أساءَ إليَّ . وذلك أن المسيء من شأنه أن لا يُعطى بل يمنع ويقهر . فدخلت على لما في الكلام من معنى القهر والغلبة . وكذلك قوله :

٣٦٥ ألا طرقت من نحو بئنة طارقةً على أنها معشوقة الدلّ عاشقة (٢)
يريد : طارقةً عاشقةً على أنها معشوقة الدلّ ، وذلك أن المعشوقة من شأنها أن تمتنع ولا تقبل لقهرها لمحبتها ، فدخلت «على» لما في الكلام من معنى القهر ، وزعم بعض النحويين أنها تكون بمعنى عن (٣) واستدل على ذلك بقوله :

(١) استشهد به المازوني في شرح الحماسة ١٥٤١ ، وأورد صدره فقط ولم ينسبه . وانظر اللسان : سوى ، ولم ينسبه .

(٢) لعبد الله بن قيس الرقيات . ورواية الديوان : من آل نذرة . وفي نسخة منه : من آل بيسة . قال ابن السيد : هو من باب قولهم : زرتك على مرضى وأكرمتك على أنه أهائي . الكامل ١٨٦/٣ ، ٣٢٠ ، الاقتضاب ٥١ ٢ ، الديوان ٢٦٨ .

(٣) ذهب إلى ذلك ابن قتيبة في أدب الكاتب ٥٠٣ ، والمبرد في المقتضب ٢٢٠/٢ .

٣٦٦ إذا رَضِيَتْ عَلَىٰ بَنُو تَمِيمٍ
لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا (١)

معناه عندهم : رضيت عني .

وهذا عندنا إنما جاز لأنَّ الرضا عطف على المرضي عنه ، فكأنه قال : عطفت
عَلَيَّ . وقد يتخَرَّج ذلك على ماخرجه عليه الكسائي من أنَّ الرضى ضدَّ
السخط فأجري لذلك مجراه لأنَّ الشئ يجري مجرى نقيضه كما يجري مجرى
نظيره . فكما يقال : سَخِطَ عَلَيْهِ فكذلك يجوز أن يقال : رَضِيَ عَلَيْهِ (٢) ،
وإنما كان هذا أولى من جعل على بمعنى عن لأنَّ التصرف في الأفعال أولى من
التصرف في الحروف . وأيضاً فإنَّ الفعل إذا عُدِّي خلاف تعديه الذي له في
الأصل كان لذلك مسوِّغ وهو حمل الفعل على نظيره في المعنى أو نقيضه ، وليس
بلعمل الحرف بمعنى حرف آخر مسوِّغ .
وكذلك أيضاً استدلَّ على ذلك بقوله :

أرْمِي عَلَيْهَا وَهِيَ فَرَعٌ أَجْمَعُ (١٧٤)

يريد : أرمى عنها ، وهذا لاجبة فيه لأنَّ السهم في وقت الرمي يعلو القوس
فيتصوَّر دخول «على» لذلك ، وقد يتصور دخول عن لأنَّ السهم يجاوز
القوس ويزول عنها . وكذلك ما جاء مما ظاهره أنَّ «على» فيه بمعنى عن
يُتَأَوَّل حتى تبقى على معناها من الفوقية .

وزعمت طائفة من النحويين أنَّ على تكون بمعنى الباء (٣) واستدل على ذلك
بقولهم : إرْكَبْ عَلَى اسْمِ اللَّهِ ، أي باسم الله ، فتكون للاستعانة .

(١) للتحيف بن سليم العقيلي (اسلامي) . والرواية : بنو قشير . النوادر
١٧٦ ، ادب الكاتب ٥٠٣ ، المقتضب ٣٢٠/٢ ، الكامل ١٩٠/٢ ، الخصائص
٣١١/٢ ، المخصص ٦٥/١٤ ، الاقتضاب ٤٣٢ ، الخزائن ٢٤٧/٤ .

(٢) الخصائص ٣١١/٢ ، ٣٨٩ .

(٣) منهم ابن قنينة والسيوطي . ادب الكاتب ٥١٩ ، المعجم ٢٨/٢ .

ولا حجة لهم في ذلك ، لأنَّ على يحتمل أن تكون متعلقة بمحذوف ويكون
المجذور في موضع الحال كأنه قال : إركب متكللاً (١) على اسم الله . [١٠٣ظ]
واستدل (على ذلك أيضاً) (٢) بقوله : /
٣٦٧ فكأنهنَّ ربابةً وكأنَّه

يسير يقيضُ على القيداح ويصدعُ (٣)

يريد : يفيضُ بالقيداح .
وهذا لاجته فيه لأنَّه قد يُضمَّن يقيض معنى يحملُ على القيداح ، وقد
يُصور أن يتعلق على القيداح بصدع ، لأنه قد حكي أن يصدع يكون بمعنى
يصيح ، فكأنه قال : يصيحُ على القيداح ، ثم قدَّم ضرورة .

وزعم بعض النحويين أنها تكون أيضاً بمعنى في (٤) . واستدلَّ على ذلك
بقوله تعالى : واتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مَلِكٍ سُلَيْمَانَ (٥) ، المعنى : في .
ملك سليمان ، لأنَّ تلو بمعنى يقول فكأنه قال : ماتقول الشياطينُ في ملك
سليمان ، وهذا لاجته فيه ، لأنه يمكن أن تجعل تلو في معنى تتقول ،
لأنَّ ما تلتته باطل فهو تقول ، وتقول تصل بعلى ، قال الله تعالى :
ولو تقول علينا بعض الأقاويل (٦) . فكأنه قال : ماتقول الشياطينُ على ملك
سليمان .

وأما في فتكون للوعاء نحو قولك : المالُ في الكيسِ ، وزيدٌ في الدار ،
وزعم بعض النحويين أنها تكون بمعنى على (٧) ، واستدلَّ على ذلك بقوله تعالى :

- (١) ر : متوكلا .
(٢) ر : أيماً على ذلك .
(٣) لأبي ذؤيب الهذلي يصف أثنا وحمارة وحشياً . الربابة : الخرقه التي تجمع فيها قداح الميسر .
واراد هنا القداح باعيانها على المجاز المرسل . اليسر : المقامر صاحب الميسر . يفيض : يدفع
يصدع : يصيح بأعلى صوته هذا قلح فلان . أدب الكاتب ٢٥٠ ، المخصص ١٤ / ١٨ .
الاقتضاب ٢٥٤ ، ٤٥٠ ، اللسان : يسر ، صدع ، الارتشاف ٣٨٩ ظ ، ديوان الهذليين ٦ / ١ .
(٤) منهم ابن قتيبة في أدب الكاتب ٥١٥ ، وابن سيده في المخصص ٦٧ / ١٤ .
(٥) البقرة : ١٠٢ . (٦) الحاقة : ٤٤ .
(٧) أدب الكاتب ٥٠٢ ، شرح السج ٣٥٢ ، الخصائص ٣١٢ / ٢ ، المخصص ٦٤ / ١٤ .

وَلَا تُلَيِّنُكُمْ فِي جُلُوعِ النَّخْلِ (١) . أي على جُلُوعِ النخل ، وكذلك قول
عنزة :

٣٦٨ بَطَلٍ كَانَ ثِيَابَهُ فِي سَرَحَةٍ
يُحْدِثِي نِعَالٍ السَّبْتِ لَيْسَ يَتَوَّأَمُ (٢)

أي على سرحة .
ولا حجة لهم في ذلك لأنَّ الجُلُوع قد صارت لهم بمعنى المكان لاستقرارهم
فيها ، وكذلك أيضاً السَّرَحَةُ بمنزلة المكان لاستقرار الثياب فيها .
وكذلك أيضاً زعم بعض النحويين أنَّها تكون بمعنى الباء (٣) ، واستدل على
ذلك بقوله :

٣٦٩ وتركبُ يومَ الروعِ فينا فوارسُ
بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الْأَبَاهِرِ وَالْكُلَى (٤)

أي بصيرون بطعن الأباهر ، لأن بصير إنما يصل بالباء ، قال :
فإن تسألوني بالنساء فلأنني

بصيرٌ بأدواءِ النساءِ طيبٌ (٣٣٣)

وهذا لاحجة فيه ، لأنَّه يمكن أن يتخرج على التضمين كما تقدَّم في غير ذلك من
الحروف ، فكأنَّه قال : مُتَحَكِّمُونَ فِي طَعْنِ الْأَبَاهِرِ وَالْكُلَى ، لأنَّه إذا

(١) طه : ٧١ .

(٢) السرحة : الشجرة العظيمة . النعال السبئية : المدبوعة بالقرظ وهي أجود للنعال . وقوله
ليس يتوأم ، يريد أنه قوى لم يزاحمه في بطن أمه أخ ، أدب الكاتب ٥٠٢ ، الكامل ٩٢/١
٤٩/٤ ، شرح السبع ٣٥٢ ، الخصائص ٣١٢/٢ ، المخصص ٦٤/١٤ ، المغني ١٨٣ .
الخزاعة ١٤٥/٤ ، الديوان ١٥٢ .

(٣) أدب الكاتب ٥٠٨ ، المخصص ٦٦/١٤ .

(٤) لزيد الخيل الطائي (الصحابي) الأباهر : جمع أبهر ، عرق في المتن متصل بالقلب .
الكلى جمع كلية ، والأباهر والكلى مقتلان .

النوادر ٨١ ، أدب الكاتب ٥٠٨ ، المخصص ٦٦/١٤ ، الانتصاب ٢٤٢ ، ذيل الإسماعيلي
٢٤ ، المغني ١٨٣ ، الخزاعة ١٤٨/٤ .

كان له تصرفٌ في الشيء تحكماً فيه . (١)
 وأما عن فتكون للمداولة (٢) . فتقول : أطعمته عن الجوع ، أي أزلت عنه
 الجوع . وسقيته عن العيئة (٣) ، أي أزلت العيئة عنه . ورميتُ عن القوسِ .
 أي شَرَحْتُ (٤) بها السهمَ وقذفته عنها .
 وزعم بعض النحويين أنها تكون بمعنى الباء (٥) . واستدل على ذلك بقوله :
 ٣٧٠ تصدُّ وتُبدي عن أسيلٍ وتتقى بناظرةٍ من وحشٍ وجرةٍ مَظفلٍ (٦)
 المعنى عنده تصدُّ بأسيلٍ .
 وهذا لاحجة فيه ، لأن قوله : عن أسيلٍ ، متعاقب بتبدي . يقال أبدى عن
 كذا .

وأما الكاف فللتشبيه ، يقال : زيدٌ كعمرو ، أي مثله .
 وأما واو رُبٍّ وفأؤها ، فبمعنى رُبٍّ ، وقد ذكرنا معنى رُبٍّ :
 وأما باء القسم وواوه ومُنْ . في القسم ، والميم المكسورة والمضمومة
 وهما التنبيه وهمزة الاستفهام وقطع ألف الوصل فمعناها كمعنى التاء التي للقسم .
 لأن التاء قد يدخلها مع ذلك معنى التعجب فتقول : تالله ما رأيتُ كزيدٍ ، متعجباً .

-
- (١) هذا توجيه ابن السيد في الاقتضاب ٢٤٢ .
 (٢) كذا في النسخ والظاهر أن المواب : المجاوزة .
 (٣) العيئة : شدة العطش الى اللبن .
 (٤) شرخا القوس طرفاها اللذان يقع بينهما الوتر .
 (٥) ذهب الى ذلك أبو عبيدة وابن قتيبة . أدب الكاتب ٥٠٧ ، المخصص ٦٥/١٤ ، الخزائن
 ٢٤٤/٤ .
 (٦) لامرئ. القيس من مملكته . وجرة : موضع بين مكة والبصرة ، وقيل : فلاة تألفها الوحوش
 وهي قليلة الماء فوحشها ضامر . وفيه شاهد على تفسيرين تبدي معنى تكشف . أدب الكاتب
 ٥٠٧ ، شرح السبع ٥٩ ، شرح المشر ١٦ ، المخصص ٦٥/١٤ ، الخزائن ٢٤٤/٤ ،
 الديوان ١٦ .

وأما مُذٌ ومُنذ فيكونان غاية وإبتداء غاية (فيكونان غاية) (١) إذا كان مابعدهما بمعنى الحال نحو قولك : مارأيت منذ يومنا ، أو مُذ يومنا . ألا ترى أن اليوم هو/الغاية التي انقطعت فيها الرؤية. أو كان مابعدهما معدوداً نحو قولك : [١٠٤و] مارأيت مُذ يومين ، فغاية انقطاع الرؤية يومان .

ويكونان لا ابتداء الغاية إذا كان مابعدهما معرفة غير معدود ولا حال نحو : مارأيت مُذ يوم الجمعة ، فيوم الجمعة هو أول زمن انقطاع الرؤية . وسنشرح القول عليهما في بابهما إن شاء الله تعالى .

وأما اللام الجارة فتكون للاضافة على جهة الملك نحو المال لزيد ، أو على جهة الاستحقاق نحو قولك : الباب للدار . وتكون للتعجب قسماً وغير قسم إلا أنها يازمها التعجب في القسم ولا يازمها في غير ذلك وذلك نحو قولك في القسم : لله لا يبقى أحدٌ ، إذا أردت القسم على فناء الخلق متعجباً من ذلك . ومثالها للتعجب في غير القسم : لله أنت ، تقول ذلك للمخاطب إذا تعجبت منه وتكون مقوية لعمل العامل إذا ضعف عن عمله بتقديم معموله نحو قوله : ليزيد ضربت ، يريد : زيداً ضربت ، قال الله تعالى : إن كنتم للرؤيا تعبرون (٢).

ولا تدخل على المفعول إذا كان متأخراً عن عامله إلا في ضرورة شعر نحو قوله : ولما أن توافقنا قليلاً

أَنخَنَّا للكلاكلِ فارتَمِينَا (٢٠٨) .

أي أَنخَنَّا الكلاكلَ ، أو في نادر كلام يُحفظ ولا يُقاس عليه نحو قوله تعالى : قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ (٣) . أي رَدِفَ لَكُمْ (٤) .

(١) ما بين أنقوسين سقط من ر .

(٢) يوسف : ٤٣ . (٣) النمل : ٧٢ .

(٤) قيل هي لغة يقال : ردفكم وردف لكم أو هي بمعنى دنا لكم ، وفي الكشف ١٨٥/٣ أن اللام زيدت للتأكيد ، وانظر القرطبي ٢٣٠/١٣ وينبغي أن ينتبه الشارح إلى أن لغة القرآن ليست من النادر الذي يحفظ ولا يقاس عليه .

وإنما لم يقو ذلك بحرف الجر لأنه لم (١) يضعف لتقدم معموله عليه ، بل بقي على أصل الوضع من تقدم العامل على الم معمول .

وتكون أيضاً زائدة بين المضاف والمضاف إليه في باب النداء وباب (٢) لا ، نحو قولهم : يا بؤس للحرب (٣) ، ولا أبالك ، فاللام من قولهم للحرب ولك زائدة بين المضاف والمضاف اليه والتقدير : يا بؤس الحرب ، ولا أبالك ، وسنبين الدليل على ذلك والسبب في أن أقحمت هذه اللام بين المضاف والمضاف اليه في بابه إن شاء الله تعالى .

وتكون بمعنى كي نحو : جئت ليقوم زيد ، أي كي يقوم زيد . وللجحد ، وهي التي تقدمها حرف نفي وكان أو مايتصرف منها نحو : ما كان زيد ليقوم ، وإنما سُميت لام الجحد لأنها إذا تقدمها كان أو متصرف (٤) منها لم يكن بد من تقديم النفي ، والنفي هو الجحد ، فلا يجوز أن تقول : كان زيد ليقوم ، بل لابد من تقديم النفي على كان .

وإنما جعلنا لام كي ولام الجحد من قبيل حروف الجر لأن الفعل بعدها منصوب بإضمار أن ، وأن وما بعدها تنقدّر بالمصدر ، واللام إذن في الحقيقة إنما هي جارة لأن وما بعدها .

وزاد بعض النحويين في معاني لام الإضافة أن تكون للعاقبة والمآل نحو قوله تعالى : فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً (٥) . ألا ترى أن معنى كي يضعف هنا ، لأن الالتقاط لم يكن لذلك بل ليكون لهم كالولد

(١) ر : لا . (٢) ر : وفي باب .

(٣) من ذلك قول الشاعر : يا بؤس للحرب التي وضعت أراهم فاستراحوا
وانظر الخصائص ١٠٦/٣ ، المحتسب ٩٣/٢ الشاهد ٧٢٦

(٤) ر : ما تصرف

(٥) القصص : ٨ وانظر الطبرسي ١٧٠/٨ ، ٢٦٨/٢٠ ، القرطبي ٢٥٢/١٣ ، المخصص ٥٠/١٤ .

لكن الالتقاط كانت عاقبته (إلى) (١) أن كان لهم عدوّاً وحزناً. [١٠٤ظ]
 والجواب أن اللام هنا لام كي ، وتكون من إقامة المُسبّب مقام السبب ،
 لأنّ السبب الذي التمتطوه له أن يكون لهم كالولد فكان ذلك سبباً لأنّ كان
 عدوّاً ، فحذِف السبب وأقيم المُسبّب مقامه (٢) .
 وأما حاشا وخلّا وعدا فبمعنى إلّا ، وذلك : قام القوم حاشى زيدٍ وخلّا
 عمروٍ وعدا بكيرٍ ، ومعنى ذلك كلّهُ إلّا .
 وأما لعلّ فحرف ترجّ وتوقع بمنزلة الناصبة للاسم الرافعة للمخبر .
 وأما لولا نحو قولهم : لولاك لأكرمتُ زيداً ، فحرف امتناع لوجود ،
 كما كانت غير جارة .

(١) كذا في النسخ وهي زيادة .
 (٢) قال بهذا الزمخشري في الكشف ١٦٦/٣ .

باب حتى

تنقسم حتى (١) أربعة أقسام ، أحدها : أن تكون حرف ابتداء فتقع بعدها الجمل المستأنفة وذلك نحو قولك : قامَ القومُ حتى زيدٌ قائمٌ .

والثاني : أن تكون ناصبة للفعل وهي التي تدخل على الفعل فتنبه وتكون بمعنى إلى أن نحو : سرتُ حتى تطلعَ الشمسُ . أي إلى أن تطلعَ الشمسُ ، أو بمعنى كي نحو : سرتُ حتى أدخلَ المدينةَ ، أي كي أدخلَ المدينةَ .

والثالث : أن تكون عاطفة ، وهي التي تحمل ما بعدها على ما قبلها فتصيره في مثل حاله في الإعراب ، وذلك نحو قولك : قامَ القومُ حتى زيدٌ ، ورأيتُ القومَ حتى زيداً ، ومرتُ بالقومِ حتى زيدٍ .

والرابع : أن تكون جارة ، وهي التي تدخل على الاسم فتجره ويكون معناها كمنى إلى وذلك نحو قولك : أكلتُ السمكةَ حتى رأسها ، أي إلى رأسها . وأما العاطفة فقد تقدّم حكمها في باب العطف . وأما الناصبة فسيُفرد لها باب تذكر فيه أحكامها في موضعه من الكتاب إن شاء الله تعالى .

وأما حرف الابتداء فليس لها حكم إلا ما ذكر من أنها تدخل على الجمل فلا تؤثر فيها ، وأما الجارة فقد ذكرنا معناها فلم يبق إلا أن نبين مسائلها فنقول :

إذا وقع بعدها اسم مفرد فلا يخلو أن يكون ما بعدها جزءاً مما قبلها أو لا يكون ، فإن لم يكن ما بعدها جزءاً مما قبلها لم يجز فيه إلا الخفض خاصة نحو قولك : سرتُ حتى الليلِ . ولا يتوجه السير على الليل كما ذكرنا في باب حروف الخفض ، فإن كان ما بعدها جزءاً مما قبلها فلا يخلو أن تقرن به قرينة تدلّ على أنه غير داخل فيما قبلها أو لا تقرن . فإن اقترنت به قرينة تدلّ على أن ما بعدها غير داخل فيما قبلها لم يجز في الاسم إلا الخفض نحو قولك : صمتُ الأيامَ حتى يومِ الفِطْرِ ، على معنى إلى يومِ الفِطْرِ ولا يجوز النصب على العطف فنقول : حتى يومِ الفِطْرِ ، لأنها في العطف بمنزلة الواو

(١) ر : حتى تنقسم .

تشرك ما بعدها فيما قبلها في المعنى ، فكان يلزم من ذلك أن يكون يوم الفطر مصوماً ، وهو معلوم أن يوم الفطر ليس مما يُصام .
وإن لم تقترن به قرينة تدل على ذلك جاز في الاسم وجهان : الخفض على أن تجعل حتى بمنزلة إلى ، والعطف فيكون الاسم على حسب إعراب الأول ، وذلك نحو قولك : صمت الأيام حتى يوم الخميس ، فالخفض على أن تكون [١٠٥] حتى بمنزلة إلى والنصب على العطف ، ويكون يوم الخميس مصوماً (١) في الوجهين .

فإذا أتيت بعد ذلك الاسم بفعل يمكن أن يقع خبراً له جاز في الاسم أربعة أوجه . أحدها : الرفع بالابتداء ، والآخر : الحمل على إضمار فعل فتكون المسألة من باب الاشتغال ، والآخر : العطف على ما تقدم ، والآخر : أن يكون مخفوضاً بحتى وذلك نحو قولك : قام القوم حتى زيد قام ، بالرفع والخفض . فالخفض على أن تكون حتى خافضة للاسم الذي بعدها وتكون الجملة تأكيداً لا موضع لها من الإعراب ، والرفع على ثلاثة أوجه :

أحدها : الرفع على الابتداء والجملة في موضع الخبر كأنك قلت : حتى زيد قائم . والثاني : أن يكون الاسم مرفوعاً بإضمار فعل فتكون المسألة من الاشتغال كأنك قلت : حتى (قام) (٢) زيد قام .

والثالث : أن يكون زيد معطوفاً على ما قبل وتكون الجملة الواقعة بعده تأكيداً لا موضع لها من الإعراب . وذلك : ضربت القوم حتى زيداً ضربته ، يجوز في زيد ثلاثة أوجه : الرفع والنصب والخفض ، فالخفض على أن تكون خافضة وتكون الجملة الواقعة بعد زيد تأكيداً لا موضع لها من الإعراب .

والرفع على الابتداء والجملة في موضع الخبر كأنك قلت : حتى زيد مضروب . والنصب من وجهين : أحدهما : النصب بإضمار فعل فتكون المسألة من الاشتغال كأنك قلت : حتى ضربت زيداً ضربته ، والآخر : أن يكون الاسم معطوفاً

(١) ج ، ر : منصوباً ، وهو تحريف .

(٢) سقطت (قام) من ج .

على ما قبله وتكون الجملة الواقعة بعده (١) تأكيداً لاموضع لها من الإعراب .
والأحسن في جميع ذلك الحمل على الاشتغال ، لعطف جملة الاشتغال على
جملة فعلية قبلها ، ثم الرفع على الابتداء : وأما الخفض والعطف فضعيفان
لتقدير الجملة تأكيداً لا موضع لها من الإعراب . والعطف أقل لأنَّ العطف
يجيء أقل من الخفض بها .

وزعم بعض نحاة الأندلس أنه لا يجوز خفض بها ولا العطف حتى يكون
الفعل الواقع بعد حتى عاملاً في ضمير الاسم الذي قبلها نحو قولك : ضربتُ
القومَ حتى زيد ضربتهم ، كأنك قلت : ضربتُ القومَ ضربتهم حتى زيد .
وحجته إنَّ لم يكن كذلك لم يسعُ أن يجعل تأكيداً للفعل الذي تقدم . ألا
ترى أنك إذا قلت : ضربتُ القومَ حتى زيد ضربته ، لا يسوغ جعل ضربته
تأكيداً لضربتهم ويزعم أنَّ الخفض في قول الشاعر :

٣٧١ ألقى الصحيفة كي يُخففَ رَحْلَهُ

والزادَ حتى نَعْلَهُ ألقاها (٢)

إنما جاز الخفض هنا لأنَّ الضمير عائد على الصحيفة ولو كان عائداً على النعل
لم يجز خفض عنده .

والصحيح أنه لا يشترط أن يكون الضمير عائداً على ما قبل حتى . بل قد يجوز أن
يكون عائداً على الاسم الذي بعده (٣) حتى ، لأنك إذا قلت : ضربتُ القومَ
حتى زيد ، وخفضت كان زيد داخلاً مع القوم في الضرب ، لأنَّ ما بعد حتى
داخل فيما قبلها ، فكأنك قلت : ضربتُ القومَ وزيداً ، فإذا قلت بعد [١٠هـ] ظ
ذلك : ضربته ، كان تأكيداً من طريق المعنى .

(١) سقطت (بعده) من ج .

(٢) نسب في الكتاب لأبي مروان النحوي وفي الجمل المتلس . الصحيفة : الكتاب الذي

كتبه عمرو بن هند ال عاصم بالبحر بن دتيل المتلس مرهه إياه ان له فيه أمراً

بصلة . وجوز ابن السراج الوجوه الثلاثة في النعل .

الكتاب ٥٠/١ ، الأصول ٣٣٩/١ ، الجمل ٨١ ، ابن عيش ٩/٨ ، المغني ١٣٢ ،

الغني ١٣٤/٤ ، الخزاعة ٤٤٥/١ .

(٣) ج ، ر : قبل ، وهو سهو ،

بَابُ الْقَسَمِ

يُحْتَاجُ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَى مَعْرِفَةِ خَمْسَةِ أَشْيَاءَ ، الْقَسَمِ وَالْمُقَسَمِ بِهِ وَالْمُقَسَمَ عَلَيْهِ وَحُرُوفَ الْقَسَمِ وَالْحُرُوفَ الَّتِي تُعَلِّقُ الْمُقَسَمَ بِهِ بِالْمُقَسَمِ عَلَيْهِ .

فَأَمَّا الْقَسَمُ فَهُوَ جُمْلَةٌ يُؤَكِّدُ بِهَا جُمْلَةً أُخْرَى كِلَتَاهُمَا خَبَرِيَّةٌ .

فَقَوْلُنَا : الْقَسَمُ جُمْلَةٌ ، يَعْنِي فِي اللَّفْظِ أَوْ فِي التَّقْدِيرِ . فِيمَا فِي اللَّفْظِ فَقَوْلُهُمْ : أَقْسِمُ بِاللَّهِ ، وَأَمَّا فِي التَّقْدِيرِ فَقَوْلُكَ : بِاللَّهِ وَاللَّهِ ، لِأَنَّ هَذَا الْمَجْرُورَ مُتَعَلِّقٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ ، كَأَنَّهُ قَالَ : أَقْسِمُ بِاللَّهِ .

وَقَوْلُنَا : يُؤَكِّدُ بِهَا جُمْلَةً أُخْرَى ، لِأَنَّ الْمُقَسَمَ عَلَيْهِ يَكُونُ جُمْلَةً أَبَدًا نَحْوُ قَوْلِكَ : بِاللَّهِ لَا فَعَلَنَ ، وَبِاللَّهِ لَزِيدٌ فَاعِلٌ .

وَزَعِمَ أَبُو الْحَسَنِ (١) أَنَّ جَوَابَ الْقَسَمِ قَدْ يَكُونُ لَامُ كَيْ مَعَ الْفِعْلِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : بِاللَّهِ لَيَقُومَ زَيْدٌ ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْجَوَابُ مِنْ قَبِيلِ الْمَفْرَدَاتِ ، لِأَنَّ لَامَ كَيْ إِنَّمَا تَنْصَبُ بِاضْمَارِ أَنْ وَأَنْ وَمَا بَعْدَهَا بِتَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ كَأَنَّكَ قُلْتَ : بِاللَّهِ الْقِيَامُ ، إِلَّا أَنَّ الْعَرَبَ أَجْرَتْ ذَلِكَ مَجْرَى الْجُمْلَةِ لِجَرِّ إِنْ الْجُمْلَةِ بِالذَّكَرِ بِوَدِّ لَامِ كَيْ فَوَضَعَتْ لِدَلَالَةِ لَيَفْعَلَنَّ مَوْضِعَ لَيَفْعَلَنَّ ، وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

٣٧٢ إِذَا قُلْتَ قَدْ نِيَّ قَالَ : بِاللَّهِ حَلِيفَةً لَتَغْنِيَّ عَنِّي ذَا إِيَّاكَ أَجْمَعًا (٢)
فَوْضِعَ لَتَغْنِيَّ مَوْضِعَ لَتَغْنِيَنَّ عَنِّي ذَا إِيَّاكَ .

(١) هَذَا الْقَوْلُ نَقْلُهُ الْفَارِسِيُّ عَنِ الْأَنْفُشِ كَمَا فِي الْمَغْنِيِّ ٢٣١ ، الْمَجْع ٤١/٢ .

(٢) لِحَرِثِ بْنِ عَنَابٍ الطَّائِي . وَرَوَايَةُ ثَعْلَبٍ :

إِذَا قَالَ قَطْعِي قُلْتَ الْيَتِ حَلْفَةً . وَرَوَى فِي الْمَغْنِيِّ : لَتَغْنِيَنَّ ، بِحَذْفِ لَامِ الْفِعْلِ الْمُتَمَلِّئِ عِنْدَ اتِّصَالِهِ بِالنُّونِ الثَّقِيلَةِ عَلَى لَفْظِ طِيءَ ، وَالْمَعْنَى : لَتُبْعِدَ عَنِّي . وَفِيهِ شَاهِدٌ عَلَى التَّأْكِيدِ بِأَجْمَعٍ دُونَ أَنْ تَسْبِقَهَا كُلٌّ .

بِمَجَالِسِ ثَعْلَبٍ ٥٣٧ ، التَّوْجِيهِ لِلرَّمَانِيِّ ١٨٧ ، الْأَغَانِي ٩٨/١٣ ، الْمَفْصَلُ ٩٠ ، ابْنُ يَمِيش ٨/٣ ، الْمَغْنِيُّ ٢٣١ ، ٤٥٧ ، الْخَزَائِنَةُ ٥٨٠/٤ .

وهذا لاحجة فيه ، لاحتمال أن يكون الجواب محذوفاً فيكون التقدير :
قال : بالله حلفةً لتشرَبَنَّ لتغنيَ عني ذا اناثكَ أجمعاً ، ويكون لتغني
متعلقاً بالفعل المضمر الذي هو : لتشرَبَنَّ . فكأنه قال : لتشرَبَنَّ لتكفيني
باقي اناثكَ (١) وكذلك أيضاً استدلل بقوله تعالى : ولتصغى اليه أفئدةُ الذين
لا يؤمنونَ بالآخرة (٢) . جعل لتصغى جواباً لقسم محذوف كأنه قال : والله
لتصغى اليه أفئدة الذين لا يؤمنون ، أي لتصغين .

والذي دعاه الى ذلك أنه ليس معه ما يعطف عليه قوله : ولتصغى ، لانه
متصل بقوله تعالى : وكذلك جعلنا لكل نبي عدواً شياطين الأنس والجن .
الآية (٣) . وليس في ذلك فعل يمكن أن يكون ولتصغى معطوفاً عليه ، فحمله
لذلك على أنه جواب لقسم محذوف .

ولا حجة له في ذلك ، لأنه يمكن أن يكون لتصغى متعلقاً بفعل مضمر
يدل عليه ما قبله ، كأنه قال : فعلنا ذلك لتصغى اليه أفئدة الذين لا يؤمنون
بالآخرة (٤) .

وقولنا : كلتاها خبرية ، يعني أن جملة القسم والجواب اذا اجتمعتا
كان منهما كلام محتمل للصدق والكذب نحو : والله ليقومَنَّ زيدٌ ،
ألا ترى أنه يحتمل أن يكون هذا الكلام صادقاً وأن يكون كاذباً ، فإن
جاء ما صورته كصورة القسم وهو غير محتمل للصدق والكذب حمل على
أنه ليس بقسم نحو قول الشاعر :

٣٧٣ بالله ربك ان دخلت فقل له هذا ابن هرمّة واقفاً بالباب (٥)
ألا ترى أنه لا يحسن هنا/ (أن يقال) (٦) صدق ولا كذب . وقول الآخر: [١٠٦ و]

- (١) هذا التوجيه عن الفارسي في البصريات كما في المبع ٤١/٢ .
- (٢) الأنعام : ١١٣ .
- (٣) الأنعام : ١١٢ .
- (٤) وعمل هذا المعنى ورد التفسير ، الطبرسي ١٦٩/٨ ، الكشاف ٤٥/٢ ، القرطبي ٦٩/٧ .
- (٥) لبراهيم بن هرمّة ، وروى في ديوانه مفرداً ، والرواية فيه : لها .
- الشيرازيات ٢٣ و ، المفضل ٣٤٧ ، ابن يمش ١٠١/٩ ، الديوان ٧٠ .
- (٦) ما بين القوسين سقط من ر .

٣٧٤ بدِينِكَ هل ضَمَمْتَ اليكَ ليلي وهل قَبَلْتَ قبلَ الصُّبحِ فاداً! (١)
لا يحسن أيضاً أن يقال هنا : صدقَ ولا كذبَ . فلا يمكن لذلك أن يكون
قسماً لأنَّ القَسَمَ لا يتصور إلا حيث يتصور الصدق والحنثُ ، والصدق
والحنث لا يتصور إلا فيما يتصور الصدق والكذب .

ومما يبيّن أنَّ هذا وأمثاله ليس بقسم أنه لا يتصور أن يكون الفعل المتعلق
به المجرور أقسم ، ألا ترى أنه لا يتصور أن يقال : أقسمُ بالله ربِّكَ اذا
دخلتَ فقل له . ولا : أقسمُ بدِينِكَ هل ضَمَمْتَ اليكَ ليلي . بل الفعل
الذي يتعلق به المجرور : أسألُ ، كأنك قلت : أسألك بالله ان دخلتَ
فقل له . وأسألك بدِينِكَ (٢).

فإن قيل : مما يدلُّ على أنَّ هذا وأمثاله قسم قول الشاعر :

٣٧٥ أَحَارِثُ يَاخِرَ البرِّيةِ كُلِّهَا أَبَاللهِ هَلِ لِي فِي يَمِينِي مِنْ عَقْدِ (٣)
مراده قسمي قولي : باللهِ هَلِ لِي فِي يَمِينِي مِنْ عَقْدِ .
واتّما مراده : أَبَاللهِ هَلِ لِي فِي يَمِينِي مِنْ عَقْدِ ان حلزْتُ على أنه خير البرية.

• • •

والمقسّم به هو كل اسم لله أو لما يُعظّم من مخلوقاته نحو : باللهِ ليقومَنَّ
زيدٌ ، والنّبي لاكرمَنَّ عمرواً ، وأبيك لتفعلنَّ كذا ، ومنه : قد أَفْلَحَ وأُيِّيه
ان صدقَ ، لأنَّ أبا المقسم له معظّمٌ عنده ، هذا اذا كان المُقسّمُ يريدُ

(١) لقيس بن الملاح ، ورواية الديوان : قبيل الصبح أو قبلت فاداً .
قال ابن جني : القسم جملة انشائية يؤكدُها جملة أخرى . فإن كانت خبرية فهو القسم لغير
الاستعطاف وان كانت طلبية فهو الاستعطاف . وبه قال ابن مالك والرضي وابن هشام .
الشيرازيات ٢٣ ظ ، المتصف ٢١/٣ ، الأغاني ١٧٦/١ ، المفصل ٣٤٧ ، المعني ٦٤٧ ،
الخزاعة ٤ / ٢١٠ ، الديوان ٢٨٦ .

(٢) هذا توجيه الفارسي في الشيرازيات ٢٣ ظ .

(٣) استشهد به الفارسي ولم ينسبه ، وروايته عنده : أيا خير حي في البرية ..
وروجه بأنه في معنى : في يميني ان حلقت على أنك خير حي ، ليس على أنه جعل هذا
الكلام قسماً . أم . ونقله ابن عصفور عنه . الشيرازيات ٢٣ ظ .

تحقيق ما أقسم عليه وتبينه . فأن كان مقصوده الحنثُ فيما أقسم عليه فأذنه لا يقسم إلا بغير مُعظم ، وذلك نحو قوله :

٣٧٦ وحياة هجرِك غيرَ محتمد إلا ابتغاءَ الحنثِ في الحلفِ (١)
 ماأنتَ أحسنُ من رأيتُ ولا . كلَقى بحُبِّكَ مُنتهى . كلَفى
 فأقسم بحياة هجرها وهو غير معظم عنده رغبة في أن يحنث فيموت هجرها .
 الأ أن القسم على هذه الطريق يقل فلا يلتفت اليه .

والقسم عليه : هو كل جملة حلف عليها بأيجاب أو نفى نحو : والله ما قام زيد ، والله ليقومنَّ زيد ، وقد تبين أن الفرد لا يقسم عليه .
 وحروف القسم الجارة بأنفسها هي : الباء والتاء والواو واللام ومُن والميم المكسورة والمضمومة .

فأما الباء فتدخل على كل محلوف به من ظاهر أو مضمهر نحو : بالله لأفعلن ، وبك لأفعلن . ومن دخول الباء على المضمهر قوله :

٣٧٧ رأى برقاً فأوضع فوقَ بكْرٍ فلا بك ما أسالَ ولا أغاماً (٢)
 أي فلا وحقتك (٣) لا أسالَ ولا أغامَ . وقول الآخر :

٣٧٨ ألا نادت أُميمةً باحتمالٍ لتُحزنتي فلا بك ما أبالي (٥)

(١) لم أعر على نسبة هذين البيتين لقائل ، واستشهد بهما أبو حيان في الارتشاف ونقل عبارة ابن عصفور بنصها . ارتشاف الفرب ٢٦٧ و . .

(٢) من أبيات لمرو بن يربوع بن حنظلة (جاهل) . اوضع : اسرع في السير . البكر : انثى من الابل . يدعو لذياد أهلها بأن تسلم من أذى البرق والليل ويقسم بحياتها أنه لن يكون مع هذا البرق غيم ولا سيل يؤذيان . التواد ١٤٦ ، الحيوان ١٨٦/١ ، حمرة اللغة ١٥٢/٣ ، الخصائص ١٩/٢ ، سر الصناعة ١١٧/١ ، ١٥٩ ، ايفاض الفارسي ٢٥٥ ، المخصص ٥٢/١٤ ، سطر اللالي ٧٠٣ .

(٣) الأول : بحقتك . (٤) ر : ما .

(٥) لنوية بن سلى بن ربيعة . ورواية الحسان والخصائص : أمانة . والاختمال : الرحيل . قال المرزوقي : وروى : فأبك ما أبالي . قال : فيكون دعاء عليها ، ومعنى أبك : أهدك الله . أم . شرح الحسان للمرزوقي ١٠٠١ ، الخصائص ١٩/٢ ، سر الصناعة ١١٨/١ ، ١٦٠ ، المفصل ٣٤٦ ، شواهد الكشاف ٥٠٨ .

أي فلا وحقك (١) ما أبالي.

وأما الواو فتدخل على كل محلوف به ظاهر فتقول : وزيد لأقومن ،
ووالله لأكرم (٢) .

وأما التاء فتدخل على اسم الله تعالى نحو : تالله لأفعلن . وحكى الأخفش
دخولها على الرب ، حكى من كلامهم : تَرَبَّ الكعبة لأفعلن كذا .
وأما اللام فتدخل على اسم الله تعالى بشرط أن يكون في الكلام معنى
التعجب نحو : لله لا يبقى أحد ، يقسم على فناء الخلق متعجباً من ذلك .
وأما مَنْ فلا تدخل / الا على الرب نحو : مَنْ ربي لأفعلن كذا [١٠٦ ظ] .
وزعم بعض النحويين أن مَنْ بقية أيمن ، فهي على هذا اسم . وذلك
باطل لأمرين : أحدهما : أنها لاتضاف الا الى الله فيقال : أيمنُ الله ،
ومَنْ لاتدخل الأ على الرب . والآخر : أن أيمناً معرب والاسم المعرب
إذا نقص منه شيء بقي ما بقي منه معرباً ، فلو كانت مَنْ بقية أيمن لكانت
معربة . فبناؤها على السكون دليل على أنها حرف .

وأما الميم المكسورة والمضمومة نحو : م الله لأفعلن ، م الله لأفعلن ،
فلاتدخل الأ على الله . وزعم بعض النحويين أنها أيضاً بقية أيمن . وذلك
باطل لأن الاسم المعرب لا ي حذف حتى يبقى منه حرف (٣) واحد . وأيضاً
لو كانت بقية أيمن لكانت معربة والاسم المقسم به المعرب إذا لم يدخل
عليه حرف خفض لا يكون الأ مرفوعاً أو منصوباً ، فاستعمالها مكسورة
دليل على أنها مبنية وأنها ليست بقية أيمن .

والأصل في حروف القسم الباء وذلك أن فعل القسم انما هو أقسم
أو أحلف وهما لا يصلان الا بالباء ، فدل ذلك على أن الباء هي الأصل ،

(١) الأول : بحق .

(٢) كذا ولم يذكر مفعول أكرم .

(٣) ج : على حرف ، وهي زيادة .

ولذلك تصرفت في هذا الباب أكثر من تصرف غيرها فجرت الظاهر والمضمّر .

والواو بدل من الباء وانما أبدلت منها لأمرين :

أحدهما : أن معنى الباء قريب من معنى الواو ، لأن الواو للجمع والباء للالصاق ، والالصاق جمع في المعنى .

والآخر : أنها من حروف مقدم الفم .

ولما كانت الواو بدلا من الباء لم تتصرف تصرف الباء ، لأن الفرع لا يتصرف تصرف الأصل فجرت الظاهر خاصة ولم تجر المضمّر ، لأن المضمّر يرد الأشياء إلى أصولها ، وقد تقدم ذلك .

والأصل هو الباء ، والتاء بدل من الواو ، وذلك أنها لا يخلو من أن تكون بدلا من الواو أو من الباء ، فلا ينبغي أن تجعل بدلا من الباء لأن التاء لم يثبت ابدالها من الباء في موضع وقد ثبت ابدالها من الواو في مثل : ثراث وتُخمة وتُكأة فينبغي أن تجعل في هذا الباب بدلا من الواو ولم تتصرف تصرفها ، فلذلك لم تجر إلا اسم الله تعالى أو الرب .

وأما اللام فأنها أيضا ليست أصلا في هذا الباب ، لما تقدم من أن فعل القسم وهو أقسم وأحلف لا يصل باللام وانما يصل بالباء ، لكن لما أريد معنى التعجب والتعجب يصل باللام ضمّن فعل القسم معنى عجب ، فيتعدّى بتعديته فقلت : لله لا يبقى أحد ، فكأنك قلت : عجب الله الذي لا يبقى أحدا .

ولما لم تكن اللام أصلا في هذا الباب لم تتصرف فلم تدخل إلا على اسم الله تعالى .

وأما من والميم المكسورة والمضمومة ، فأنها لم (١) تتصرف في خفض (فأنها لا يخفض) (٢) بها إلا في القسم خاصة ، لذلك لم يدخلوا من الأ على الرب ، والميم / المكسورة والمضمومة الأ على الله . [١٠٧و]

(٢) ما بين القوسين سقط من ر .

(١) ر : لا .

ولما كان ماعدا الباء من حروف القسم ليس مستعملاً بحق الأصالة في باب القسم لم يُظهروا معه فعل القسم وأظهروه مع الباء فقالوا : أقسم بالله وأحلف بالله .

وأجاز ابن كيسان ظهور الفعل مع الواو ، فأجاز أن يقال : أقسمُ والله لأفعلنَّ كذا . وهذا لا ينبغي أن يجوز كما لم يجز مع سائر حروف القسم التي (١) ليس استعملها (٢) بحق الأصالة ، ولا يحفظه أحد من البصريين ، فإن جاء شيء من ذلك فينبغي أن يتأول على أن يكون أقسم كلاً تاماً ثم أتى بعد ذلك بالقسم ولا يجعل «والله» متعلقاً بأقسم .

• • •

والحروف التي تعلق المُقسم به بالمُقسم عليه حرفان في النفي وحرفان في الإيجاب . ففي الإيجاب : أنَّ واللام ، وفي النفي : ما ولا . وذلك أنَّ الجملة لا يخلو أن تكون اسمية أو فعلية . فإن كانت اسمية فلا يخلو من أن تكون موجبة أو منفية . فإن كانت منفية نفيت بها نحو : والله ما زيد قائماً . وإن كانت موجبة جاز لك فيها ثلاثة أوجه :

أن تدخل (إنَّ) (٣) على المبتدأ واللام على الخبر فتقول : والله إنَّ زيداً لقائمٌ . أو تأتي بأنَّ وحدها أو باللام وحدها فتقول : بالله إنَّ زيداً قائمٌ . والله لزيدٌ قائمٌ ، ولا يجوز حذفهما (٤) .

وإن كانت الجملة فعلية فلا يخلو أن يكون الفعل ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً . فأن كان ماضياً فلا يخلو أن يكون موجباً أو منفيّاً . فأن كان منفيّاً نفى بما فقلت : والله ما قام (٥) زيدٌ . وإن كان موجباً فلا يخلو أن يكون قريباً من الحال أو بعيداً منه . فأن كان قريباً من زمن الحال أدخلت عليه اللام

(١) ج ، ر : اللّٰي ، وهو سهو ، (٢) ج ، ر : استماله ، وهو سهو .

(٣) سقطت (إن) من النسخ . (٤) ج ، ر : حذف ما ، وهو تحريف

(٥) ج : قائم ، وهو تحريف .

وقد ، فقلت : والله لقد قامَ زيدٌ . فإنَّ قد تقربَ من زمن الحال ، وإن كان بعيداً من زمن الحال أثبت باللام وحدها فقلت : والله لقامَ زيدٌ . قال الشاعر :

٣٧٩ حلفتُ لها بالله حلفه فاجرٌ لنا ، وفما ان من حديث ولاصالي (١)
فأدخل اللام على جواب حلفت وهو ناموا ، من غير قد (٢) .
ومن الناس من زعم أنه لا بد من « قد » ظاهرة أو مقدرة ، فإنه قاس ذلك على اللام الداخلة في خبر ان ، فكما لا تدخل تلك اللام على الماضي فكذلك هذه اللام عنده . وذلك باطل ، لأنَّ لام ان إنما لم يجر دخولها على الماضي لأنَّ قياسها أن لا تدخل على الخبر إلا إذا كان المبتدأ في المعنى نحو : ان زيداً لقائمٌ . أو مشبهاً بما هو المبتدأ في المعنى نحو : ان زيداً ليقومُ ، فيقوم يشبه قائم لأنَّ هذه اللام هي لام الابتداء ، فلما تعذر دخولها على المبتدأ دخلت على ما هو المبتدأ وليست كذلك اللام التي في جواب القسم . وأيضاً فإنَّ « قد » تقرب من زمن الحال ، فإذا أردنا القسم على الماضي البعيد من زمن الحال لم يجر الأتيان بها .

فإن كان الفعل مستقبلاً فلا يخلو من أن يكون موجباً أو منفيّاً . فإن كان منفيّاً نفياً بلا فقلت : والله لا يقوم زيدٌ ، وإن شئت حذفته « لا لأنه » (٣) لا يلبس بالإيجاب ، وإن كان موجباً أثبت باللام والنون الشديدة أو الخفيفة فقلت : والله ليقوم زيدٌ . ولا يجوز حذف النون وبقاء اللام / ولا [٥٧ظ] حذف اللام وبقاء النون إلا في الضرورة ، على ما يبيّن بعد ، وإن كان حالاً فمن الناس من قال أنه لا يجوز أن يقسم عليه . لأنَّ

-
- (١) لامرئ القيس . الصالي : الذي يوقد النار للدفع أو الطعام . وإن زائدة مؤكدة للنفي وكذلك من زائدة . الفصل ٣٢٧ ، ابن عيش ٩/٩٧ ، المنى ١٨٨ ، ٧٠٨ ، الخزائن ٢٢١/٤ ، شواهد الكشف ٤٨٣ ، الدرر ٨/٢٨ ، الديوان ٣٢ .
(٢) انظر تعقيب ابن هشام على رأي ابن عصفور هذا في المنى ١٨٨ .
(٣) ر : فانه .

مشاهدته أغنت عن أن يقسم عليه . وهذا باطل ، لأنه قد يعوق عن المشاهدة عائق فيحتاج إذ ذاك إلى القسم نحو قولك : والله إن زيدا في حال قيام ، لمن لا يدرك قيام زيد . والصحيح أنه يجوز أن يقسم عليه ، إلا أنه لا يخلو أن يكون موجبا أو منفيًا . فإن كان منفيًا نفى بما خاصة نحو : والله ما يقوم زيد ، ولا يجوز حذفها .

وان كان موجبا فأنتك تبني من الفعل اسم فاعل وتصيره خبرا لمبتدأ ثم تقسم على الجملة الاسمية فتقول : والله إن زيدا لقائم ، والله إن زيدا قائم ، والله لزيد قائم .

وانما لم يجر أن تبقى الفعل على لفظه وتدخل اللام لأنك لو قلت : والله ليقوم زيد ، لأدعى ذلك إلى الالتباس في بعض المواضع ، وذلك اذا قلت : إن زيدا والله ليقوم ، لم تدر هل «يقوم» خبر إن أو جواب للقسم ، ولا يجوز إدخال النون فارقة فتقول : إن زيدا والله ليقوم ، لأن النون تخلص للاستقبال .

وقد تدخل عليه اللام وحدها ولا يلتفت إلى اللبس ، إلا أن ذلك قليل جداً بابه الشعر . قال الشاعر :

٣٨٠ تألى ابن أوس حيلة ليردني

إلى نيسة كآتهن مفائد (١)

إلا أن يكون جواب القسم لو وجوابها ، فإن الحرف الذي يربط المقسم بالمقسم عليه إذ ذاك إنما هو «أن» نحو : والله أن لو قام زيد لقام عمرو ، ولا

(١) لزيد الفوارس بن حصين الغنبي (جاهلي)

تألى : حلف ، من الألية وهي اليمين . المفائد : جمع مفاد وهو السفود . وابن أوس . هو قيس بن أوس بن حارثة وقد قتله زيد في وقعة رواها التبريزي في شرح الحماسة . والمعنى أن ابن أوس حلف على أن يأسر زيدا ثم يمن عليه فيرده على نسائه . شرح الحماسة للمرزوقي ٥٤٧ ، شرح التبريزي ١٢٨/٢ ، الخزائن ٢١٨/٤ .

يجوز الإتيان باللام كراهةً من (١) الجمع بين لام القسم ولام لو، فلا يجوز والله لو قام زيد قام عمرو .

* * *

وإذا اجتمع في هذا الباب القسم مع الشرط فيبني الجواب على الأول منهما وحذف جواب الثاني لدلالة جواب الأول عليه ، فتقول : والله إن قام زيد ليقومن عمرو ، فتجعل ليقومن جواباً للقسم وتحذف جواب الشرط ويكون فعل الشرط إذ ذاك ماضياً ، لأنه لا يجوز حذف جواب الشرط إلا إذا كان الفعل ماضياً لعلته تذكر في الشرط .

فالذي يقول من العرب : أنت ظالم إن فعلت ، لا يقول : أنت ظالم إن تفعل ، فإن قدّمت الشرط فقلت : إن قام زيد والله يقم عمرو ، بنيت الجواب على الشرط وحذفت جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه المتقدم في الرتبة، وإنما لم تبني الجواب على المتأخر منهما لأنك لو فعلت ذلك لكنت قد حذفت جواب الأول لدلالة الثاني عليه والباب في المحذوفات التي يفسرها اللفظ أن لا يحذف شيء منها إلا لتقدم الدليل عليه . فأما قوله :

٣٨١ حلفت لها إن يدلج الليل لا يزل

أمامي بيت من بيوتك سائر (٢)

فلأنما بنى على الشرط لأنه جعل حلفت غير مضمّن معنى القسم بل هو خبر محض ولو ضمته القسم لبنى «لا يزال» عليه ، لتقدمه ، فكأنه قال : حلفت ، وتم الكلام ، ثم أراد أن يبين بعد ذلك ما الذي حلف عليه .

فإن تقدّم على القسم/ما يطلب خبراً أو ما يطلب صلة فإنه يجوز أن يبنى [١٠٨و]

(١) كذا و من زيادة .

(٢) أنشده الفراء عن العرب وصواب أنشاده :

حلفت له أن تدلج الليل لا يزل أمامك بيت من بيوتي سائر

وارد بالبيت جماعة من أقاربه أو اهله يسيرون أمام المخاطب يحرّسونه .

ولم ينسب البيت . معاني القرآن ١/٦٩ ، المقرب ٦١ ، الخزائن ٤/٥٤٠ .

الجواب على القسم، وقد يجوز أن يُبنى على المبتدأ والموصول فتقول : زيدٌ
والله يقومُ ، وإن شئت قلت : زيدٌ والله ليقومنَّ ، ويُعجبني الذي
والله يقومُ ، وإن شئت : يُعجبني الذي والله ليقومنَّ .

فإن بنيت على الأول حذفت جواب القسم دلالة ما تقدم عليه، وإن بنيت على
القسم كان القسم وجوابه في موضع خبر المبتدأ أو صلة الموصول، ولذلك جاز
في هذين الموضعين البناءُ على الثاني لأنه لا يؤدي ذلك إلى حذف مع تأخير الدليل.

* * *

ولا يجوز حذف جواب القسم إلا إذا توسط بين شيئين متلازمين كما تقدم
أو جاء عقيب كلام يدل على الجواب نحو : زيدٌ قائمٌ والله ، فحذف
جواب والله دلالة زيدٌ قائمٌ عليه . ولذلك جعل مسيويه «ذا» من قول العرب :
لاها الله ذا ، خبر ابتداء مضمرة كأنه قال : لاها الله الحقُّ ذا(١) ، والجملة
هي : الحقُّ ذا ، جواب القسم ولم يجعل «ذا» صلة لله تعالى كما ذهب إليه الأخفش
(٢) ، كأنه قال : لاها الله الحاضر ، فإن ذلك يؤدي إلى حذف جواب القسم
غير متوسط ولا عقب كلام يدل على الجواب :

وأما القسم فلا يجوز حذفه إلا إذا كان في الكلام ما يدل عليه ، وذلك في
موضعين : مع اللام ومع إنَّ ، لأنهما لا يكونان إلا على نية القسم وذلك
قولك : ليقومنَّ زيدٌ ، ولقد قام زيدٌ ، وإنَّ زيداً لقائمٌ ، جميع ذلك على
نية قسمٍ محذوف ، وما عدا ذلك لا يجوز حذف القسم منه لأنه ليس عليه
دليل .

وإذا جاء في كلام مثل : وزيدٌ وعمروٌ وخالدٌ لأقومنَّ ، فينبغي أن تجعل
الواو الأولى حرف قسم وما بعدها حرف عطف ، فيكون القسم واحداً فيحتاج
إلى جواب واحد فيكون لأقومنَّ الجواب . ولو جعلت كلَّ واو حرف قسم
ولم تقلدها للعطف لكان لأقومنَّ جواباً لقسم واحد عنها وبقي سائرهما بلا

(٢) ووافقه المبره في المتن ٢/٣٢٢

(١) الكتاب ١٤٥/٢ .

جواب فتحتاج أن تقدّر لكل واحد من الأقسام التالية جواباً محذوفاً . فإذا أمكن أن تحمل الكلام على أن لا يكون فيه حذف كان أولى ، ومثل ذلك قوله تعالى : والشَّمْسُ وضَحَاها والقَمَرُ اذا تلاها .. الآية (١) .

وقد تُضمّن العرب أفعال القلوب كلّها معنى القسم (٢) نحو : عَلِمْتُ وظننتُ ، قال الله تعالى : وظننوا مالهم من مَحيصٍ (٣) . وقال الشاعر :
ولقد عَلِمْتُ لتأتين مَنِيَّتِي

إنّ المنايا لا تطيشُ سيّها (٥٧)

وغير ذلك من الجمل . إلا أنّه في غير أفعال القلوب موقوف على السماع ، والذي جاء من ذلك : على عهد الله لا قومنّ ، وفي ذِمّتي كذا لا فعلنّ (٤) . قال

٣٨٢ تُساورُ سَوَاراً إلى المجدِّ والعُلا

وفي ذِمّتي لئن فعلتَ ليقعلا (٥)

وإذا فعلت ذلك في أفعال القلوب أو في غيرها من الجمل كان الحكم فيها كالحكم في القسم المختص في جميع ما ذكر (٦) .

وإذا حذف حرف القسم فلا يخلو أن تعوّض منه شيء أو لا تعوّض ، فإنّ عوّض منه شيء لم يجز إلاّ الخفض لأنّ / العوض يجري مجرى المعوّض منه [١٠٨ظ]

(١) الشمس : ١ ، ٢ .

(٢) في حاشية ج ، ر : إطلاقه القول بتضمين أفعال القلوب كلّها معنى القسم خطأ فإنّ «عرفت وذكّرت ونحوهما» من أفعال القلوب ولا يجوز فيها ذلك فينبغي أن يقول : أفعال القلوب الداخلة على المبتدأ والخبر ، هل أنه لم يأت ذلك في جميعها ، كملت وظننت .

(٣) فصلت : ٤٨ . (٤) انظر الكتاب ١٤٦/٢ ، المقتضب ٣٢٥/٣ .

(٥) ليل الأخيلى مخاطب النابغة الجعدي . سوار هو ابن أوفى القشيري وكان بينه وبينها مودة .

تساور : تغالب . والف الإطلاق أبدلت مكان النون الخفيفة المحلوقة والأسل ليعلمن .

ورواية الديوان : وأقسم حقاً إن فعلت ليعلا . الكتاب ١٥١/٢ ، المقتضب ١١/٣ ، شرح

اليراني ٦٥٣/٤ (تيمورية) العيني ٥٦٩/١ ، الديوان ١٠١ .

(٦) ر : ذكرها .

والعوض ها التنييه وهمزة الاستفهام وقطع ألف الوصل . إلاَّ أنَّ العرب لم تجعل العوض إلاَّ في اسم الله تعالى نحو : ها الله لاَّ قومنَّ وأفألته (١) ليقوهنَّ زيدٌ ، وا الله لَيْسَ خُرْجَنَ عمرو . فإن لم تعوض لم يجز الخفض إلاَّ في اسم الله تعالى ، فإنهم استجازوا ذلك فيه لكثرة استعماله في القسم فتقول : الله لاَّ قومنَّ . حكى ذلك الأخفش (٢) إلاَّ أنَّه لا يقاس عليه ، لأنَّ إضمار الخافض وإبقاء عمله لا يجوز الا حيث سمع . فإن لم يعوض جاز في الاسم وجهان : الرفع على الابتداء والنصب على إضمار فعل ، والاختيار النصب على إضمار فعل ، لأنَّ القسم إذ ذاك يكون جملة فعلية كما كان قبل الحذف ، فتقول : يمينُ الله لاَّ خُرْجَنَ . فمن الرفع قوله :

٣٨٣ اذا مال الخبزُ تأدِمْهُ بَلَحْمِ
فذاك أمانةُ الله الثريدُ (٣)

برفع أمانة ، الأصل فيه : وأمانةِ الله ، فلما حُذف رفع ، ومن النصب قوله :

٣٨٤ فقلتُ بيمينِ الله أبرحُ قاعاً

(٤) البيت

-
- (١) في الأصل : تائه ، وهو تحريف وانظر الكتاب ١٤٥/٢ ، الأصول ٣٤٦/١ .
(٢) حكاه سيويه والمبرد وابن السراج ومنعه المبرد . الكتاب ١٤٤/٢ ، المقتضب ٣٣٦/٢ ، الأصول ٣٤٧/١ .
(٣) استشهد به سيويه لرفع ما يبد إذا لأنها تخص وقتاً بعينه وحرف الشرط يقتضي الإبهام في الأوقات وغيرها . ولم ينسب البيت وقيل مصنوع .
الكتاب ٤٣٤/١ ، ١٤٤/٢ ، الأصول ٣٤٦/١ ، المفصل ٣٤٨ ، ابن يعيش ١٠٢/٩ .
(٤) عجزه : ولو قتلوا رأسي لديك وأوصالي وهو لامرئ القيس . الأوصال : المفاصل . قال البغدادي : وأجاز ابننا حروف وعصفوران ينتصب (يمين) بفعل مقدر يصل اليه بنفسه تقديره : الزم نفسي يمين الله ، ورد بأن الزم ليس بفعل قسم وتضمين الفعل معنى القسم ليس بقياس ٥١ . ورواية النصب أوردها الفارسي في الشيرازيات ٢٧ ، وانظر الكتاب ١٤٧/٢ ، معاني القرآن ٥٤/٢ ، المقتضب ٣٢٦/٢ ، الأصول ٣٤٨/١ ، الخصائص ٢٨٤/٢ . ابن يعيش ١٠٤/٩ ، الخزانة ٢٠٩/٤ ، الديوان ٣٢ .

فإنه روى برفع يمين ونصبه ، فرفعه على تقدير : قسى يمين الله ، ونصبه على تقدير : ألزم نفسي يمين الله . إلا أسماء شذت فيها العرب فالترموا فيها الرفع أو النصب ، والذي التزم فيها الرفع : أيمان الله ، ولعمرك . والذي التزم فيها النصب أجده ، وإنما التزم في هذه الأسماء وجه واحد لأنها لا تنصرف في القسم لكونها لا يظهر معها حرف القسم .
وأما عوض وجير ، فمبتنان يجوز أن يحكم على موضعهما بالرفع والنصب .

باب ما لم يُسمَّ فاعله

حكم ما لم يُسمَّ فاعله أن يبنى الفعل للمفعول ويحذف الفاعل ويقام المفعول مقامه ، فيحتاج في هذا الباب إلى معرفة ستة أشياء ، وهي : السبب الذي لأجله حذف الفاعل ، والأفعال التي يجوز بناؤها للمفعول وكيفية بنائها للمفعول ، والمفعولات التي يجوز إقامتها مقام الفاعل والأولى منها بالاقامة إذا اجتمعت ، وهل فيل المفعول بناءً برأسه أو مُغَيَّرُ من فعل الفاعل .

فأما السبب الذي لأجله حذف الفاعل فهو إما للعلم به نحو قولك : أنزل المطر ، لأنه عَلِمَ أن منزله الله تعالى . وإما للجهل به نحو : ضرب زيد ، إذا كنت لاتعلم الضارب ، وأما للتعظيم نحو قولك : ضرب اللص ، تريد ضرب القاضي اللص ، إلا أنك لم تذكر القاضي لإجلالاً له عن أن يذكر مع اللص في كلام واحد . وإما للتحقير نحو : طعن عمر ، ولا تذكر العليج الطاعن له لإجلالاً لعمر رضي الله عنه عن أن يكون اسمه مع اسم العليج في كلام واحد ، أو للإبهام نحو : ضرب زيد ، وأنت عالم بالضارب إلا أنك قصدت الإبهام على السامع . وأما للخوف منه أو عليه نحو : قتل الأمير ، ولا تذكر قاتله خوفاً من أن يقتص منه ، وإما لاقامة الوزن أو اتفاق القوافي نحو قوله :

٣٨٥ وأدرك المتبقي من ثميليته

ومن ثماليها واستنشيى الغرب (١)

ألا / ترى أنه لو ظهر لانكسر البيت ولنصب الغرب فتختلف القوافي. [١٠٩و] وأما لتقارب الأسجاع نحو قوله: ونبيذ الصنائع وجُهيل قدرُ المعروف (٢)،

(١) لدي الرمة . الثميلة : بقية الماء في الحفرة التي في الجبل ، أو هي بقية الطعام والشراب في البطن . استنشيى : شم ، والنشوة : الرائحة . العر ويجف المرعى . اللسان : الغرب : الماء يسيل من الحوض . وصف حماراً وحشياً وأنه في فصل الصيف حيث يشتد غرب ، نشأ : ثمل الديوان ١١ .

(٢) يريد بالسجع هنا المزاوجة .

ألا ترى أنه لو ظهر الفاعل فقال : ونبذ الناسُ الصنائعَ ، لطال السجع فلم تكن مقاربة للسجع ، والذي بعده مثلها اذا حذف الفاعل .

* * *

وأما الأفعال فأنتها تنقسم بالنظر إلى بنائها ثلاثة أقسام . قسم اتفق النحويون على أنه لا يجوز بناؤه للمفعول ، وهو كل فعل لا يتصرف نحو : نعيم وبش وعسى وفعل التعجب وليس وحبذا .

وقسم فيه خلاف وهو كان وأخواتها . وقسم اتفق النحويون على جواز بنائه للمفعول وهو ما بقي من الأفعال المتصرفة .

وأما الأفعال التي لا تتصرف فلم يجوز بناؤها للمفعول ، لأن في ذلك ضرباً من التصرف والعرب قد امتنعت من تصرفها فلم يجوز لذلك بناؤها لها .
وأما كان وأخواتها فمذهب الفراء أنه يجوز بناؤها لما لم يسم فاعله وتحذف المرفوع الذي يشبه الفاعل وتقيم المنصوب مقامه لأنه يشبه المفعول كما يقام المفعول مقام الفاعل كذلك ما أشبهه .
وهذا الذي ذهب إليه فاسد لأنه يؤدي إلى بقاء الخبر دون مخبر عنه لا في اللفظ ولا في التقدير .

ومذهب السيرافي أنه يحذف الاسم فيحذف بحذفه الخبر اذ لا يجوز بقاء الخبر دون مخبر عنه ، ويقام ضمير المصدر مقام المحذوف .
وهذا الذي ذهب فاسد لأن « كان » الناقصة وأخواتها لا مصدر لها .

ولما رأى الفارسي أن بناءها يؤدي إلى ما ذكره الفراء وإلى ما ذكره السيرافي وكلاهما فاسد منع من بنائها للمفعول . والصحيح أنه يجوز بناؤها للمفعول ، وهو مذهب سيبويه (١) ، لكن لا بد من أن يكون في الكلام ظرف أو مجرور يقام مقام المحذوف فتقول : كين في الدار ، فالأصل مثلاً : كان زيد

(١) الكتاب ٢١/١ ، ومنع ابن السراج بناءها للمفعول . الأصول ٤١/١ .

قائماً في الدار ، على أن يكون في الدار متعلقاً بكان (١) حُذِفَ المرفوع
لشبهه بالفاعل وحذف بحذفه الخبر اذ لا يجوز بقاء الخبر دون خبر عنه ،
ثم أقيم المجرور مقام المحذوف .

• • •

وأما المفعولات التي يجوز إقامتها مقام الفاعل فهي المفعول المطلق والظرف
من الزمان والظرف من المكان او المفعول به والمجرور .
ويشترط في الظرف أن يكون تاماً متصرفاً وأعني بذلك أن يجوز استعماله
في موضع الرفع فنقول : قِيمَ يومُ الجمعةِ ، ولو قلت : قيم سَحَرُ
لم يجز لأن سحر لا يتصرف .

ويشترط في المصدر أن يكون متصرفاً ، فلا يجوز إقامة معاذ الله
وريحانه وعمركَ الله وأمثال ذلك مقام الفاعل ، لأن العرب التزمت فيها
النصب على المصدر . ويشترط فيه أيضاً أن يكون مختصاً في اللفظ أو في التقدير
نحو قولهم : قِيمَ قِيَامٌ حَسَنٌ ، وقِيمَ قِيَامٌ ، اذا اردت قِيَاماً ما ، فحذفت
الصفة وأقمت الموصوف مقامه . ولو قلت : قِيمَ قِيَامٌ ، ولم تصفه
لاني اللفظ ولا في التقدير لم يجز لأنه / لا فائدة فيه ، الا ترى أنه معلوم [١٠٩ظ]
أنه لا يقام الا قِيَامٌ .

• • •

واذا اجتمعت هذه المفعولات للفعل لم يقم منها الا المفعول به المسترح
ويترك ما عداه (٢) . فأن قيل : قد قُرِئَ : ولِيُجَزَى قوماً بما كانوا

-
- (١) في حاشية ج ، ر : توله على أن يكون في الدار متعلقاً بكان ، لأن القاعدة أنه لا يجوز أن
يقوم مقام الفاعل الا ما يعمل فيه عامل الفاعل فلو جعلت في الدار متعلقاً بقائم لم يجز .
(٢) أجاز الكوفيون نيابة غير المفعول به مع وجود مطلقاً ، وأجازه الأخفش بشرط تقدم
النائب واحتجوا له بشواهد من الشعر أيضاً . معاني القرآن ٢/٢١٠ ، الخصائص ١/٣٩٧ ،
التوضيح ١٤٥/١ ، الخزائن ١/١٦٣ . شرح التسهيل ٨٦ و .

يكسبون^(١) بنصب قوم وظاهر هذا أنه أقام المجرور وهو بما كانوا، وترك
المسرح وهو قوم. فالجواب: إنَّ قوما ليس بمعمول ليُجزَى بل لفعل مضمّر
يدل عليه يُجزى كأنه قال : جزى الله قوماً . ويكون مفعول يُجزى ضمير
المصدر المفهوم منه كأنه قال : لِيُجزَى هو أو ليُجزى الجزاء (٢) ونظير
ذلك قوله :

٣٨٦ لِيُبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لخصومة
ومختبَطٌ مَّا تُطِيحُ الطوائِحُ (٢)

تقديره : يبكيه ضارعٌ . وكذلك قول الشاعر :

٣٨٧ ولو وَلَدَتْ قَفِيْرَةٌ جَرَوْ كَلْبَ
لَسُبِّ بَذَلِكِ الْجَرَوِ الْكِلَابَا (٣)

ظاهرة أنه أقيم المجرور وهو «بذلك» وترك المفعول المسرح وهو الكلاب
لكنه يتخرج على أن يكون ضرورة فلا يُلْتَفِت إليها ، أو على أن يكون
الكلاب منصوباً بولدت فلا يكون لسبب ما يقوم مقام الفاعل إلا المجرور

(١) الجاثية : ١٤ وهذه القراءة قراءة أبي جعفر المدني والأعرج وشيبة. قال أبو عمرو :
وهذا لحن ظاهر . الطبرسي ١٢٨/٢٥ ، الكشاف ٥١١/٣ ، القرطبي ١٦٢/١٦ ،
النشر ٣٥٦/٢ .

(٢) هذا تخريج الكسائي كما نقل القرطبي ١٦٢/١٦ .

(٣) لنهشل بن حري (اسلامي مخضرم) في رثاء يزيد بن نهشل . ونسب لغيره . الضارع :
الذليل الخانع . المختبَط : الطالب للمعروف . الكتاب ١٤٥/١ ، ١٨٣ ، مجاز
انفرآن ٣٤٩/١ ، الشعر والشعراء ٩٩ ، المقتضب ٢٨٢/٣ ، الخصائص ٣٥٣/٢ ، التوجيه
٧٦ . المحكم ٣٢٨/٣ ، المفصل ٢٢ ، العيني ٤٥٤/٢ ، الخزائن ١٤٧/١ .

(٤) لحرير في هجاء الفرزدق وسقط من الديوان . قفيرة أم الفرزدق . الجرو ولد السباع ومنها
الكلب . قال ابن جني هذا من اقبح الضرورة ومثله لا يندب به أصلاً . الخصائص ٣٩٧/١ ،
التوجيه ٣٧ ، ابن الشجري ٢١٥/٢ ، القرطبي ١٦٢/١٦ ، الخزائن ١٦٣/١ ، الدرر
١٤٤/١ .

ويكون جرو كلب منادى مخلوفاً منه حرف النداء كأنه قال : ولو ولدت
قُفيرةُ الكلابِ ياجروَ كلبٍ لَسُبَّ بذلك الجرو (١) .
فإن كان للفعل من المفعول بهم السراح أزيد من واحد فأنتك تقيم المسرح
في اللفظ والتقدير وترك المسرح في اللفظ المقيد في التقدير . وذلك نحو قولك :
أمرتُ زيداً الخيرَ ، واخترت الرجالَ زيداً ، وتقول : أمرتُ زيداً الخيرَ
واختيرَ زيداً الرجالَ . ولا يجوز إقامة الخير ولا إقامة الرجال لأتبعهما مقيدان
في التقدير . قال الشاعر :

٣٨٨ مِنَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرَّجَالَ سَمَاحَةً

وجوداً إذا هبَّ الرياحُ الرَّعَازِعُ (٢)
فأقام الضمير لأنه مسرَّح لفظاً وتقديراً وترك الرجال لأنه مجرور في الأصل ،
ألا ترى أنَّ المعنى : اختير من الرجال .

فإن كانت كلها مسرَّحة في اللفظ والتقدير فإنَّ المسألة لا تخلو أن تكون
باب ظننتُ أو من باب كسوتُ أو ن باب أعلمتُ .
فإن كانت من باب ظننتُ أو من باب كسوتُ جاز إقامة الأول إقامة الثاني
والاختيار إقامة الأول فتقول : كسيتُ زيداً ثوباً وظننتُ زيداً قاتماً وظننتُ
قاتماً زيداً . والأول من باب ظننتُ هو المبتدأ في الأصل والأول من باب
كسوتُ هو الفاعل في المعنى فإذا قلت : كسوتُ زيداً ثوباً ، كان زيد هو
المفعول الأول لأنه في المعنى فاعل ، ألا ترى أنه لا يسرُّ الثوبَ وانحدر له .
وان كان من باب أعلمتُ لم يجوز إلا إقامة الأول خاصة نحو :

(١) نقل هذا التخريج في الخزائن عن القالي ١٦٣/١ .

(٢) مطلع قصيدة للفرزدق في الفخر . الرعازع : الشديدة واحدتها زرع . رفيه شامد
على نصب الرجال على نزع الخافض والأصل : من الرجال .
الكتاب ١٨/١ ، المقتضب ٣٢٠/٤ ، الكامل ٣٣/١ ، النقاظ ٦٩٦ ، ابن السجري
٣٦٤/١ ، المفصل ٢٩١ ، الخزائن ٦٧٢/٣ . الديوان ٥١٦ .

أُعلِمْتُ زَيْدًا عَمْرًا مُنْطَلِقًا ، فَتَقُولُ : أُعْلِمَ زَيْدٌ عَمْرًا مُنْطَلِقًا ، وَلَا يَجُوزُ خِلَافُ ذَلِكَ (١) . وَذَلِكَ أَنَّ الْأَوَّلَ مِنْ بَابِ أُعْلِمْتُ مَفْعُولٌ صَحِيحٌ وَالْاِثْنَانِ الْبَاقِيَانِ لَيْسَا كَذَلِكَ بَلْ أَصْلُهُمَا الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ ، فَلَمَّا اجْتَمَعَ الْمَفْعُولُ الصَّحِيحُ مَعَ غَيْرِهِ لَمْ يُقَمَّ إِلَّا الْمَفْعُولُ / الصَّحِيحُ . وَأَمَّا فِي بَابِ كَسَوْتُ فَكَلَّا [١١٠] وَالْمَفْعُولَيْنِ فِيهِ مَفْعُولٌ صَحِيحٌ وَفِي بَابِ ظَنَنْتُ كِلَاهُمَا غَيْرٌ صَحِيحٌ لِأَنَّ أَصْلَهُمَا الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ . وَلِلَّذَلِكَ (٢) تَكَافُؤُ الْمَفْعُولَانِ فِي الْبَابَيْنِ أَعْنَى فِي بَابِ كَسَوْتُ وَفِي بَابِ ظَنَنْتُ خِلَافَ بَابِ أُعْلِمْتُ .

وَمَنْ النَّاسُ مَنْ أَجَازَ إِقَامَةَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَفْعُولَاتِ الثَّلَاثِ . وَالَّذِي وَرَدَ بِهِ السَّمَاعُ وَيَقْتَضِيهِ الْقِيَاسُ أَنَّهَا هُوَ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ إِقَامَةِ الْأَوَّلِ . وَكَانَتْ إِقَامَةُ الْأَوَّلِ فِي الْبَابَيْنِ (٣) أَوَّلَى لِأَنَّ مَرْتَبَةَ الْأَوَّلِ أَنْ يَلِيَ الْفَاعِلَ ، فَكَانَ أَوَّلَى أَنْ يَقَامَ مَقَامَ الْفَاعِلِ مَامَرَّتَبَهُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَهُ .

فَإِنْ اجْتَمَعَ لِلْفِعْلِ الْمَصْدَرُ وَظَرْفُ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَالْمَجْرُورُ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَفْعُولٌ بِهِ مَسْرُوحٌ كُنْتَ بِالْخِيَارِ فِي إِقَامَةِ أَيُّهَا شِئْتُ ، إِلَّا أَنْ إِقَامَةَ الْمَصْدَرِ إِذَا كَانَ مُخْتَصِّصًا فِي اللَّفْظِ أَوَّلَى مِنْ إِقَامَةِ الظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : فَأَذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ (٤) . فَأَقَامَ الْمَصْدَرُ وَهُوَ نَفْخَةٌ . وَلَوْ جَاءَ عَلَى إِقَامَةِ الْمَجْرُورِ بِلِجَازٍ فَكُنْتَ تَنْصِبُ النَفْخَةَ .

وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْمَصْدَرَ يَصِلُ إِلَيْهِ الْفِعْلُ بِنَفْسِهِ وَالْمَجْرُورُ يَصِلُ إِلَيْهِ الْفِعْلُ بِوَسْطَةِ حَرْفِ الْجَرِّ ، وَكَذَلِكَ الظَّرْفُ يَصِلُ إِلَيْهِ الْفِعْلُ بِتَقْدِيرٍ فِي ، فَلَمَّا كَانَ تَعَدَّى الْفِعْلُ إِلَى الْمَصْدَرِ أَقْوَى كَانَتْ إِقَامَتُهُ أَوَّلَى ، وَإِنَّمَا ضَعُفَتْ إِقَامَتُهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُخْتَصِّصًا فِي اللَّفْظِ لِأَنَّهُ لَا بَدَأَ مِنْ تَقْدِيرِ حَذْفِ الصِّفَةِ وَحَذْفِ الصِّفَةِ يَقِلُّ .

• • •

(١) نَقَلَ ابْنُ هِشَامٍ جَوَازَ نِيَابَةِ الثَّالِثِ إِنْ لَمْ يَلْبَسْ نَحْوُ : أُعْلِمْتُ زَيْدًا كَبَشَكَ سَمِينًا . التَّوْضِيحُ

١٤٦/٢ .

(٢) ر : فَلِلَّذَلِكَ . (٣) يُرِيدُ بَابَ ظَنَنْتُ وَبَابَ كَسَوْتُ .

(٤) الْحَاقَّةُ : ١٣ .

وأما فعل المفعول هل هو مغيرٌ من فعل الفاعل أو بناءٌ برأسه ففيه خلاف بين النحويين ، فمنهم من ذهب إلى أنه مُغَيَّرٌ . ومنهم من ذهب إلى أنه بناء برأسه غير مغيرٍ من شيء ، واستدلَّ على ذلك بأنه قد يوجد فعل مفعول لم يُبْنَ في موضع الفاعل نحو : جُنَّ و غُمَّ ، ولا يقال : جنَّ اللهُ زيدا ، ولا غَمَّ اللهُ الهلالَ ، فثبت بذلك عنده أنه غير مغيرٍ من شيء ، إذ لم يُسمع من كلامهم ما يمكن أن يكون غُمَّ وجُنَّ مغيراً منه .

وهذا الذي استدلَّ به لاحجة فيه لأنه إذا قام الدليل على أنه مغيرٌ من فعل الفاعل على ما يُبيِّن بعد ، وجب أن يقدر غُمَّ وجُنَّ وأشباههما من فعل فاعل لم يُنطق به ، والعرب كثيراً ما تستعمل الفرع وتهمل الأصول نحو كادَ زيدٌ يقومُ ، ألا ترى أن يقوم في موضع قائم ، إذ أن العرب لم تأتِ بالاسم إلا في الضرورة نحو قوله :

فأبْتُ إلى فَهْمٍ وما كدتُ آيِباً

وكم مثليها فارقتها وهي تصفيرٌ (٢٧)

لولا الضرورة لكان : وما كدت أؤوبُ .

والذي ذهب إلى أنه مُغَيَّرٌ من فعل الفاعل هو الصحيح الرأي بدليلين ، أحدهما : أنه قد تقرر من كلامهم أنه متى اجتمع واو وياء وسبقت أحدهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء نحو : طَوَيْتُ طَيّاً ولَوَيْتُ لَيّاً ، والأصل طَوَيّْاً وَلَوَيّْاً ، وهم مع ذلك يقولون : سُورٍ وبُورٍ ، فلا يدغمون الواو في الياء فدلَّ ذلك على أنهما مُغَيَّران / من ساير وبائع ، وأن [١١٠ظ] اجتماع الواو والياء عارض ولذلك لم يدغموا ، إذ لو كانا غير مغيرين لكان اجتماعهما لازماً فكان يجب الإدغام .

والآخر : إنه قد تقرر من كلامهم أنه إذا أدّى قياسٌ إلى أن يجتمع في أول كلمة واوان مُمَيَّزَت الأولى منهما على اللزوم فتقول في جمع واصل ، أو اصيل ، وفي تصغيره أو بصيل ، والأصل : وواصلٌ و وُوصِلٌ ، لكنه أبدل من

الواو الأولى همزة على اللزوم هروباً من ثقل الواوين وهم مع ذلك يقولون :
وُورِي ، فلا يلتزمون الهمزة ، فدلّ ذلك على أنّ وُورِي مغيّر من واري
وأنّ اجتماع الواوين عارض ، إذ لو كان بناء أصلاً غير مغيّر من شيء لكان
اجتماع الواوين لازماً فكان يلزم الهمز . (١)

وأما كيفية بناء الفعل للمفعول فإنّ الفعل لا يخلو من أن يكون على ثلاثة
أحرف أو على أزيد ، فإن كان على ثلاثة أحرف فلا يخلو أن تكون حروفه
كلها صحاحاً أو يكون معتل الناء أو معتل العين أو معتل اللام ، أو معتل الناء
واللام أو معتل العين واللام ، ولا يوجد في كلامهم أكثر من ذلك .
فإن كانت حروفه كلها صحاحاً ضممت أوله وكسرت ما قبل آخره في
الماضي وفتحت ما قبل آخره في المضارع نحو : ضُربَ ويُضربُ ، إلا أن يكون
مضعفاً نحو : رددت ، فإنّك تفعل به ما تفعل بالصحيح . وقد يجوز نقل الكسرة
من العين إلى الفاء قبلها فتقول : ردّ ، بكسر الراء وقد قرئ : هذه بضاعتنا
ردّدت إلينا . (٢) ومن العرب من يَشِيمُ الضم في الفاء إشعاراً بأنّها قد كانت
مضمومة (٣) .

وان كان معتل الفاء فاما أن تكون فاؤه واواً أو ياء . فإن كانت فاؤه واوا كان
حكمه حكم الصحيح ، إلا أنّك إذا (٤) شئت أبدلت من الواو همزة في الماضي
فتقول : أعدّ يوعّد (٥) . وان كانت فاؤه ياء كان حكمه حكم الصحيح . إلا
أنّك تبدل من الواو ياء (٦) في المضارع فتقول : يُسِرّ يوسر .

(١) في حاشية ج ، ر : قال الأندلسي (ر : الأبيسي) في شرح الجزولية :
والاستدلال القوي انه مغير من فعل الفاعل أن طلب الفعل انما هو للفاعل من جهة المعنى
أولا والمفعول ثانياً فلذلك ينبغي أن تكون بنيت له أولا والمفعول ثانياً

(٢) يوسف : ٦٥ وهذه القراءة قراءة حلقة في الشواذ . وقيل هي لغة بني ضبة وبعض تميم .
ابن خالويه ٦٤ ، المحتسب ٣٤٥/١ ، الارتشاف ١٩٣ .

(٣) الجمل : ٨٨ . (٤) ر : ان .

(٥) ر : ووعد يوعد ، وهو تحريف وفي ج : وعد يوعد .

(٦) كذا والصواب من الياء واوا .

فإن كان معتل العين فإن فيه ثلاثة أوجه في الماضي . أحدهما أن تضمّ أوله وتكسر ثانيه ثم تستقل الكسرة من حرف العلة فتحذف فتقول : قُولَ وبُوعَ (١) والأصل : قُولَ ، فحذفت له الكسرة من الواو ، وبُيعَ ، فحذفت له الكسرة فجاءت الياء ساكنة بعد ضمة فقلبت واوا .

والثاني : أن تستقل الكسرة في الياء فتقل فتقول : قِيلَ وبُيعَ ، والأصل : قُولَ وبُيعَ ، فنقلت الكسرة إلى الفاء فجاءت الواو ساكنة بعد كسرة فقلبت ياء . والثالث : أن تفعل مثل ما فعلت في هذا الوجه ، إلا أنك تشير إلى الضم الذي كان في الفاء في الأصل ، ولا يضبط ذلك إلا بالمشافهة (٢) .

فأما المضارع فيُفعل به ما يفعل بالصحيح ثم تنقل الفتحة من حروف العلة إلى الساكن قبله ، ويقلب حرف العلة ألفاً فتقول : يُقَالُ وَيُبَاعُ ، والأصل : يُبَيِّعُ وَيُقُولُ ، فنقلت الفتحة من الياء والواو إلى ما قبلها فصارا : يُقُولُ وَيُبَيِّعُ ، ثم انقلبت الياء والواو ألفاً لتحرك ما قبلهما في اللفظ وتحركهما في [١١١] الأصل .

فإن كان معتل اللام فأنه إن كان من ذوات الياء فأنك تفعل به في الماضي ماتفعل بالصحيح فتقول : رُمِيَ ، وكذلك المضارع ، إلا أنك تقلب حرف العلة ألفاً لتحركه وانفتاح ما قبله فتقول : يُرْمَى والأصل : يُرْمِي ، فتحركت الياء وما قبلها مفتوح فانقلبت ألفاً .

وان كان من ذوات الواو فأنك في الماضي تفعل به ماتفعل بالصحيح ، إلا أنك تقلب الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فتقول : غُرِيَ ، والأصل : غُرِوْ ، فقلبت الواو ياء وفي المضارع تفعل به ماتفعل بالصحيح ، إلا أنك تقلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها .

(١) نقل الفراء كما في اللسان (قول) أن هذه لغة بني أسد وعليها قول الشاعر :

ليت وهل ينفع شيئاً ليت ليت شباباً بسوع فاشتريت

(٢) وهو ما يسمى في القراءة بالاشمام .

والمعتل العين واللام كَطَوَيْتُ ولويت بمنزلة المعتل اللام وحدها ، والمعتل الفاء واللام كَيَدَيْتُ (١) وَوَقَيْتُ يجري فيه حكم المعتل اللام والمعتل الفاء معاً . فإن كان على أزيد من ثلاثة أحرف فلا يخلو أن تكون حروفه كلها صحاحاً أو لا تكون . فإن كانت كلها صحاحاً فإنك تضم أوله وتفتح ما قبل آخره في المضارع نحو يُسْتَخْرَجُ وَيُدْحَرَجُ . وأما في الماضي فلا يخلو أن يكون في أوله همزة وصل أو تاء زائدة أو لا يكون . فان كان في أوله همزة وصل ضمنت أوله وثالثه وكسرت ما قبل آخره في الماضي فتقول : استخرج وانطلق . فان كان في أوله تاء زائدة ضمنت أوله وثانيه وكسرت ما قبل آخره نحو : تُدْحَرَجُ وتُفْرَطِسُ ، فإن لم يكن في أوله همزة وصل ولا تاء زائدة ضمنت أوله وكسرت ما قبل آخره في الماضي فتقول : دُحِرَجَ وقُفْرِطِسَ . وان لم تكن حروفه كلها صحاحاً فإنك تفعل به ما تفعل بالصحيح ، إلا أن يؤدي ذلك إلى وقوع ألف أو ياء ساكنة بعد ضمة (٢) فإنك تقلبها واواً فتقول في ضارب ويبطر : ضُورِبَ وبُوطِرَ ، أو إلى وقوع حرف علة متحرك عيناً بعد ساكن صحيح فإنك تنقل الحركة من حرف العلة إلى الساكن وتصيره (٣) على حسب الحركة المنقولة وذلك نحو : استقيم ، أصله : استقيم ، فنقلت الكسرة من الواو إلى القاف الساكنة ثم قلبت الواو ياء ، ونحو استبين أصله ، استبين ، فنقلت الكسرة من الياء إلى الساكن قبلها ، ونحو : يستقام ويستبان ، أصله : يستقام ويستبان . فنقلت الفتحة من الواو والياء إلى الساكن قبلهما ثم قلبتا ألفاً . فان كان الساكن حرف علة فإنك لا تنقل الحركة اليه نحو بُوعَ ، لا يجوز نقل الكسرة من الياء إلى الواو قبلها .

(١) يديت الرجل : ضربت يده ، ويديت اليه : اتخذت عنده يداً أى نعمة ، ويدى فلان من يده أى ذهب يده ويبت ، ويدى : شكا يده ، اللسان : يدى .

(٢) ج ، ر : بعدها ، وهو تحريف .

(٣) ج ، ر : نظيرة ، وهو تحريف .

أو إلى وقوع حرف الهمزة متحركاً بعد فتحة فأنتك تقلب الياء ألفاً وذلك نحو :
يُسْتَغْزَى وَيُسْتَدْنَى ، أصله : يُسْتَغْزَى وَيُسْتَدْنَى ، فقلبت الياء ألفاً لتحركها
وافتحاق ما قبلها .

* * *

وإذا كان للفعل في هذا الباب مفعولان صريحان فصاعداً فأقمت الواحد منهما
وتركت ما عدا منصوباً فإن في نصبه خلافاً .

فمنهم من ذهب / إلى أن الناصب له هو ما كان ينصبه قبل بناء الفعل للمفعول [١١١ ظ]
وذلك خير قولك : أعطيت زيداً درهماً ، فدرهم عند صاحب هذا المذهب باق
على النصب الذي كان فيه قبل بنائك أعطى للمفعول ، لأن الأصل أعطى زيداً
عمر أدرهماً (١) ، فلما قلت : أعطيت ، رفعت عمراً لأقامتك له مقام الفاعل ، ويبقى
الدرهم على نصبه .

وهذا المذهب فاسد لأن العامل إذا ذهب لفظاً وتقديراً لم يجوز ابقاء عمله وفعل
الفاعل قد زال في اللفظ والتقدير ، ألا ترى أن المعنى ليس إلا على اسناد الفعل
للمفعول .

ومنهم من ذهب إلى أنه انتصب على أنه خبر ما لم يُسم فاعله ، وهو مذهب
أبي القاسم (٢) . وحجة صاحب هذا المذهب أنه رأى النحويين يسمون المنصوب
إذا وقع بعد مرفوع ليس بفاعل خبراً نحو : ما زيد قائماً ، فقائماً منصوب بعد
مرفوع ليس بفاعل وهو زيد ، فكل ذلك أعطى زيداً درهماً ، درهم منصوب بعد
مرفوع ليس بفاعل فسماه لذلك خبراً وسمى المرفوع قبله اسم ما لم يُسم فاعله .
وهذا المذهب فاسد ، لأننا إذا قلنا في قائم من قولك : ما زيد قائماً ، خبراً
فإنما نعني به الخبر الذي عملت فيه «ما» وسمى خبراً لأنه في الأصل خبر المبتدأ
ولا يتصور مثل ذلك في درهم من قولك : أعطيت زيداً درهماً ، لأنه لم يكن خبراً قط .

(١) كذا والصواب : أعطى عمرو زيدا درهماً .

(٢) قال الزجاجي : وليس هذا من ألفاظ البصريين ولكنه تقريب على المبتدئ ، الجمل ٩٠

ومنهم من ذهب إلى أن الدرهم منصوب بفعل المفعول الذي هو بمنزلة الفاعل (١) وذلك أن المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله قام مقام الفاعل ، فكما أن فعل الفاعل نصب المفعول فكذلك فعل المفعول الذي هو بمنزلة الفاعل . وإذا أقست الثاني من المفعولين في باب أعطيت قلت : أعطى درهم زيدا ، فإن بين النحويين في ذلك خلافا . فمنهم من ذهب إلى أن المعنى على ما كان عليه وقت إقامتك الأول من أن زيدا هو الذي أخذ الدرهم الآخر أنك أقمت الثاني . ومنهم من ذهب إلى أن المعنى بنعكس . فإذا قلت : أعطى درهم زيدا . فكذلك قلت : أخذ الدرهم زيدا . وهذا باطل عندى لأنه لم يدع إلى ذلك داع . والذي حمل هذا المذهب على ما ذكرته عنه أن سيويه حكى أن قول (٧) العرب : أدخل فوه الحجر على القلب كأنك قلت : أدخل فوه في الحجر . وإذا قلت : أدخل الحجر فاه ، كان المعنى : أدخل الحجر في فيه وليس في الكلام قلب (٢) فلما رأى سيويه قد ادعى القلب في هذه المسألة عند إقامة الثاني وهو النعم حمل كل مسألة يقام فيها الثاني على القلب . وذلك لاجتهاد فيه لأن سيويه حماه على ادعاء القلب في المسألة أمر ضروري لأن قولك : أدخلت فاه الحجر ، إذا لم يكن مقلوبا كان الحجر مفعولا مسرحا لفظا وتقديرا والنم مسرّح في اللفظ مقيد في التقدير لأن المعنى أدخل الحجر في فيه ، فلا يجوز إذا لم يرد القلب / إلا إقامة الحجر الذي [١١٢] هو مسرّح في اللفظ والتقدير لأنه قد تقدّم أن المسرّح لفظاً وتقديراً أولى من المسرّح لفظاً لا تقديراً ، فلما رأى العرب تقيم النعم وترك الحجر مفعول أدخل فوه الحجر . علم أن المسألة متلوبة وإنّ النعم : دخلت فاه الحجر ، تريد : في الحجر ، حتى يكون الذي أقيم المسرّح لفظاً وتقديراً وبقي المقيد . فهذا هو الذي فاده في هذه المسألة إلى ادعاء القلب . وأما اعطى وأمثاله فلم يجوز إلى ادعاء القلب فيه شيء .

(١) هذا أحد قول الزججى ونسب سيويه . الجمل ٩٠ ، الكتاب ١٩/١ .

(٢) ج : بأن (٣) الكتاب ٩٢/١ .

باب من مسائل ما لم يُسمَّ فاعله

هذا الباب كله جارٍ على ما قدمناه من القوانين في الباب الأول . فلا فائدة في الاشتغال بشرح لفظه إلا ما ذكره من مسألة . أعطى المعطى فأنه لم يوفقها حقها من الوجوه الجارية (١) فيها ، فينبغي لذلك أن تبين بأكثر مما ذكره .

فمما يسهل عليك فهم هذه المسألة أن تعلم أن أعطى - تحتاج إلى مفعولين : أحدهما مرفوع والآخر منصوب . وكذلك المعطى لأن اسم المفعول يجرى مجرى الفعل الذي أخذ منه إذا بُني للمفعول فيجرى المعطى لذلك مجرى أعطى ويجوز حذف منصوب أعطى والمعطى اختصاراً واقتصاراً . وأن تعلم أن الألف واللام إذا دخلت على اسم الفاعل واسم المفعول كانت بمعنى الذي والتي فلا بد من ضمير يعود عليها ولا يجوز الفصل بين ما دخلت عليه وبين معموله لأنها من قبيل الموصولات ، ولا يجوز الفصل بين الصلة والموصول بأجنبي ، فعلى هذا إذا قلت : أعطى المعطى دينارين ثلاثين ، فإن أعطى يحتاج إلى مرفوع ومنصوب ، والمعطى كذلك . وفي المسألة أربعة أسماء وهي : المعطى والضمير الذي فيه والديناران والثلاثون . ولا يخلو من أن يُسرح المعطى والضمير الذي فيه أو يقيّد أو يسرح أحدهما ويقيّد الآخر .

فإن سرحاً فلا يخلو من أن يقام لأعطى والمعطى الأول من المفعولين أو الثاني ، أو يقام الأول للأول والثاني «الثاني» (٢) أو بالعكس . فإن أقمت الأول لهما قلت : أعطى المعطى دينارين ثلاثين ديناراً ، فيكون المعطى مرفوع أعطى والضمير الذي فيه مرفوع المعطى والديناران منصوب المعطى والثلاثين منصوب أعطى ، ولا يجوز أن تجعل الدينارين منصوب

(١) ر : الجائزة .

(٢) سقطت «الثاني» من النسخ .

أُعْطِيَ والثلاثين منصوب المُعْطَى لَأَنَّكَ لَوْ فَعَلْتَ ذَلِكَ لَفَصَلْتَ بَيْنَ الْمُعْطَى وَمَعْمُولِهِ وَهُوَ الثَّلَاثُونَ بِالْدينارين وهو معمول أُعْطِيَ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْفَصْلُ بَيْنَ الصَّلَةِ وَالْمَوْصُولِ بِأَجْنَبِي .

وإن أقمْتَ لهما الثاني قلت : أُعْطِيَ المُعْطَى «ديناران» ثلاثون دينارا ، فتجعل المُعْطَى منصوب أُعْطِيَ والضمير منصوب المُعْطَى والديناران مرفوع المُعْطَى والثلاثون مرفوع أُعْطِيَ ، ولا يجوز أن تجعل الديناران مرفوع / أُعْطِيَ [١٢ظ] والثلاثون مرفوع المُعْطَى ، لما في ذلك من الفصل بين الصلة والموصول كما تقدّم .

فإن أقمْتَ الأول للأول والثاني للثاني قلت : اعطَى المُعْطَى ديناران ثلاثين ديناراً ، فتجعل المُعْطَى مرفوع أُعْطِيَ والضمير منصوب المُعْطَى والديناران مرفوع المُعْطَى والثلاثون منصوب أُعْطِيَ .

وإن أقمْتَ الأول للثاني والثاني للأول قلت : أُعْطِيَ المُعْطَى دينارين ثلاثون ديناراً فتجعل المُعْطَى منصوب أُعْطِيَ والضمير المستتر في المُعْطَى مرفوع أُعْطِيَ والديناران منصوب المُعْطَى والثلاثون مرفوع أُعْطِيَ ، والمُعْطَى في هذه المسألة قد أخذ جميع الاثنين والثلاثين .

وإن قيّدته (١) قلت : أُعْطِيَ بِالْمُعْطَى به ديناران ثلاثون دينارا ، فتجعل الديناران مرفوع المُعْطَى والثلاثون مرفوع أُعْطِيَ . ولا يجوز أن تجعل الدينارين مرفوع أُعْطِيَ والثلاثين مرفوع المُعْطَى لما يؤدي ذلك إليه من الفصل بين الصلة والموصول بأجْنَبِي ويكون منصوب المُعْطَى وأُعْطِيَ محذوفاً حذف اقتصار ، أو الباء باء السبب كأنك قلت : أُعْطِيَ ثلاثون دينارا مَنْ شَاءَ اللهُ مِنَ النَّاسِ بسبب المُعْطَى بسببه ديناران مَنْ شَاءَ اللهُ مِنَ النَّاسِ . فأعطي بسبب المُعْطَى في هذه المسألة جميع العدد ولم يأخذ منه شيئاً .

ولا يجوز في هذه المسألة إلا رفع الدينارين والثلاثين لما تقدّم من أنّه إذا اجتمع سريخ ومقيّد لم يُقَمَّ إلا السريخ وترك المقيّد ، إلا أن يُجعل في المُعْطَى ضميراً (١) ر : قدرته ، وهو تحريف .

آخر يعود على الالف واللام ، فأنتك ان فعلت ذلك قلت : أعطيتي بالمُعطي
به دينارين ثلاثون دينارا ، فتقيم لأُعطي الثلاثين لأنه سريع والمعطي مقيد
بالباء وتجعل مرفوع المعطي ضميرا مستترا وتجعل منصوبه الدينارين .
هذا ان أقمت الاول ، فان أقمت الثاني لأنه سريع قلت : أعطيتي بالمعطاء
ديناران ثلاثون دينارا ، فتجعل الضمير منصوب المعطي والديناران مرفوع
المعطي ويكون التقدير اذا جعلت في المعطي ضميراً آخر : أعطيتي ثلاثون
دينارا من شاء الله من الناس بسبب المعطى هو دينارين بسبب نفسه لاسبب
غيره .

فيكون في هذه المسألة قد أخذ بسببه ثلاثون وأخذ هو بسبب نفسه دينارين.
فان قيدت المعطي وسرحت الضمير فقلت : أعطيتي بالمعطي دينارين ثلاثون
دينارا ، فتجعل الضمير مرفوع المعطي والدينارين منصوبه والثلاثون مرفوع
أعطي ويكون منصوب أعطي محذوفاً ويكون التقدير : أعطيتي ثلاثون
دينارا من شاء الله من الناس بسبب المعطي هو دينارين .

وان أقمت الثاني للمُعطي قلت : أعطيتي بالمعطاء ديناران ثلاثون دينارا ،
فتجعل الضمير منصوب منصوب المعطي والديناران مرفوعه والثلاثون
مرفوع أعطي ، ولا يجوز في الثلاثين إلا الرفع لأنه سريع وليس لأُعطي
غيره إلا قولك بالمعطي ، وهو مقيد ، والتقدير/أيضاً : أعطيتي ثلاثون [١٣و]
درهماً من شاء الله من الناس المعطاء ديناران ولا يكون المعطي في هذه
المسألة قد أخذ دينارين وأخذ بسببه ثلاثون دينارا . فان قيدت الضمير
وسرحت المعطي قلت : أعطيتي المُعطي به ديناران ثلاثين دينارا ، فتجعل المعطي
مرفوع أعطيتي والديناران مرفوع المعطي والثلاثون منصوب أعطيتي ويكون
منصوب المُعطي محذوفاً ويكون التقدير : أعطيتي ثلاثين دينارا المُعطي
بسببه ديناران من شاء الله من الناس .

وان أقمت لأُعطي الثاني قلت : أعطيتي المُعطي به ديناران ثلاثون دينارا ،
فتجعل المُعطي منصوب أعطيتي والديناران مرفوع المُعطي والثلاثون مرفوع

عطيّ ويكون منصوب المعطى محذوفاً ويكون التمدير : عطيّ ثلاثون ديناراً المعطى بسببه ديناران مَنْ شاءَ اللهُ من الناس ، ويكون المعطى قد أخذ في هذه المسألة ثلاثين ديناراً وأخذ بسببه ديناران وليس للمعطى ما يُقام له إلاّ الديناران ، لأنّه سريع والضمير مقيد ، الا ان يجعل في المعطى ضمير آخر ، فأنك اذ ذاك إن أقمتَه قلت : أعطى المعطى به دينارين ثلاثين ديناراً ، فتجعل المعطى مرفوع أعطى والضمير الذى فيه مرفوعه والدينارين منصوب المعطى والثلاثين منصوب أعطى . وان أقمت للمعطى الدينارين قلت : أعطى المعطاهُ به ديناران ثلاثين ديناراً ، ويكون المعطى في هذه المسألة قد أخذ الاثنين والثلاثين ديناراً .

باب اسم الفاعل

العمل أصل في الأفعال فرع في الأسماء والحروف ، فما وجد من الأسماء والحروف عاملاً فينبغي أن يُسأل عن الموجب لعمله .
واسم الفاعل من جنس الأسماء فينبغي أن يُنظر ما الموجب لعمله . وفي ذلك خلاف بين النحويين .
فمنهم من ذهب إلى أن سبب ذلك شبهه بالفعل في جريانه عليه في حركاته وسكناته وعدد حروفه ، لأنّ ضارباً جار على يضرب في حركاته وسكناته وعدد حروفه (١).

ومنهم من ذهب إلى أن سبب ذلك أنه في معنى معنى الفعل ولهذا يعمل اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال والاستقبال أو بمعنى الماضي وهو مذهب الكسائي . ومنهم من ذهب إلى أن سبب ذلك أنه في معنى فعل قد أشبه الأسماء فعلى هذا لا يعمل اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي (٢).

فأما الكسائي فيستدل على (إعمال) (٣) اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي ما حكاه عن العرب من قولهم : هذا مارٌّ يزيد أمسٍ فسویرٌ فرسخاً ، ويقول الله تبارك وتعالى : وكلبهم بإسبط ذراعيه بالوَصِيدِ (٤) . وهذا كله لاحجة فيه .
أما هذا مارٌّ يزيد أمسٍ فسویرٌ فرسخاً ، فأنما عمل في المجرور والظرف ، هذا والمجرور والظرف يعمل فيهما معاني الأفعال بخلاف المفعول به ، مثل قول الشاعر : / أنا ابنُ ماويةٍ إذ جدّ النقر . (٢٥) [١١٣ظ] العامل في «إذ» ما في ابن ماوية من رائحة الفعل ، كأنه قال : أنا المشهور إذ جدّ النقر . فإذا عملت روائع الأفعال في الظروف والمجرورات فالأحرى والأولى أن يعمل فيهما ما فيه من معنى الفعل ولفظه .

-
- (١) قال بهذا البرد في المقتضب ١١٩/٢ .
(٢) هذا المذهب والذي قبله يرجعان في حقيقتهما إلى مذهب واحد هو مذهب سيوريه ٨٢/١ ٨٧٠ .
(٣) سقطت من ج ، ر ، .
(٤) الكيف : ١٨ .

وأما قوله تعالى : وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد ، فعلى حكاية الحال الماضية ، ألا ترى أن الواو في : وكلبهم ، واو الحال تقديره : وكلبهم يسط (١). فبطل حال المذهب .

وأما من قال إن السبب في ذلك شبهه بالفعل في جريانه عليه في حركاته وسكناته وعدد حروفه فيخرج عنه اسم المفعول (٢) والأمثلة ، لأنها ليست بجارية على الفعل وقد عملت عمله .

فإن قال : أجرى اسم المفعول مجرى اسم الفاعل ، والامثلة عملت لوقوعها موقع اسم الفاعل ، قيل له : فمهما أمكنك أن يكون موجب العمل فيها واحداً كان أولى من هذا التكلف ، وقد وجدنا ذلك هو السبب .

والثالث وهو الذى ذهب اليه صاحب الكتاب (٣) وذلك أنه عمل لأنه في معنى فعل قد أشبه الاسماء . فإذا كان فيه الالف واللام عمل عمل فعله قولاً واحداً كان ماضياً أو بمعنى الحال والاقبال (٤) ، وذلك أن الالف واللام من الموصولات ولا يوصل الموصول الا بالجمل .

فإذا قلت : هذا الضارب زيداً ، فهو في موضع الضرب . والدليل على ذلك أنه قد رجع إلى الاصل في بعض الضرائر وعليه قول الشاعر :
مأنت بالحكم الترضى حكومته ولا الاصيل ولاذى الرأى والجدل (١٦)
فإن لم يكن فيه الالف واللام فلا يخلو أن يكون بمعنى الحال والاستقبال أو بمعنى المضى ، فإن كان بمعنى المضى فأما أن يكون متعدياً إلى واحد أو إلى أزيد من واحد . فإن كان متعدياً إلى واحد فحذف التنوين والاضافة بالاجماع ، إلا الكسائي . وقد تقدم بطلان مذهبه .

(١) هذا التوجيه في الطبرسي ١٣٠/١٥ ، الكشاف ٤٧٥/٢ .

(٢) قال المبرد : واسم المفعول جار على الفعل المضارع الذي معناه يفعل . المقتضب ١١٩/٢ .

(٣) الكتاب ٨٢/١ ، ٨٧ .

(٤) ر : الاستقبال .

وإن كان متعدياً إلى أزيد من واحد حذفت التنوين وخفضت الأول بالإضافة بالإجماع إلا الكسائي ، فإنه يثبت التنوين وينصب . وأما الثاني فاختلاف فيه أهل البصرة . فمنهم من ذهب إلى أنه منصوب بفعل مضمر يدل عليه اسم الفاعل ، فأذا قلت : هذا مُعْطِي زَيْدٍ درهماً أُمسِرَ ، فعلى تقدير : أعطاهُ درهماً .

ومنهم من ذهب إلى أنه منصوب باسم الفاعل نفسه . وهو الصحيح . ألا ترى أنه لا يسوع إضمار في باب ظننت . ألا ترى أنك إذا قلت : هذا ظانٌ زَيْدٌ قائماً أُمسِرَ : لا يَتُصَوَّرُ أن يكون قائماً محمولاً على فعل مضمر ، لأن ظاناً يطلب اسمين مما لا يخلو أن يجعل الثاني محذوفاً حذف اقتصار أو حذف اختصار .

فالاعتصار لا يجوز في هذا الباب ، والاختصار بمنزلة الثابت ، فصَحَّ إعماله في الثاني بمعنى المضى . وإنما عمل لأنه أشبه اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال في أنه طالب لاسم بعده وفيه ما يقوم مقام التنوين/ وهو المضاف إليه . [١١٤و]

• • •

واسم الفاعل لا يخلو من أن يكون فيه الألف واللام أو لا يكون ، فإن كانت فيه الألف واللام فلا يخلو من أن يكون مفرداً أو مثني أو مجموعاً جمع سلامة لأن جمع التكسير يجرى مجرى المفرد في جميع أحواله .

فإن كان مفرداً فلا يخلو أن يكون في معموله الألف واللام أو مضافاً إلى مافيه الألف واللام أو لا يكون . فإن كان في معموله الألف واللام أو كان مضافاً إلى مافيه الألف واللام جاز فيه وجهان الخفض والنصب . مثال ذلك : جاءني الضاربُ الرجلِ ، ورأيتُ الضاربَ غلامَ الرجلِ .

فإن لم يكن في معموله الألف واللام ولا كان مضافاً لما فيه الألف واللام لم يجز إلا النصب ، مثاله : جاءني الضاربُ زَيْدًا .
فإن كان مثني أو مجموعاً جمع سلامة فلا يخلو أن تثبت النون أو تحذفها ،

فأن أثبتتها فالنصب ليس الا ، مثاله : هذان الضاربان زيداً ، وهؤلاء الضاربون زيداً .

فأن حذفها فلا يخلو من أن تحذفها للطول أو للإضافة ، فأن حذفها للطول فالنصب ليس الا ، مثال ذلك : هذان الضاربا زيداً وهؤلاء الضاربو زيداً . فأن حذفها للإضافة فالخفض ليس الا ، مثال ذلك : هذان الضاربا زيد وهؤلاء الضاربو زيد .

فأن لم يكن فيه الألف واللام فلا يخلو أن يكون بمعنى الحال والاستقبال أو بمعنى الماضي . فأن كان بمعنى الحال والاستقبال جاز فيه وجهان : حذف التنوين وتنوين والأضافة . مثال ذلك قوله : هذا ضارب زيد . وهذان ضاربا زيد . وهؤلاء ضاربو زيد . واثباتهما والنصب ، مثال ذلك : هذا ضارب زيداً وهذان ضاربان زيداً وهؤلاء ضاربون زيداً .

وان كان بمعنى الماضي فلا يجوز الا حذف التنوين والتنوين والأضافة ، خلافاً للكسائي فإنه يميز ذلك ، وقد تقدم بطلان مذهبه .

• • •

واعلم أن اسم الفاعل لا يعمل حتى يعتمد على أداة نفي أو استفهام أو يقع خبراً لذي خبر ، ومثاله : زيد ضارب عمراً ، أو صلة لموصول ، مثاله : هذا الضارب زيداً . أو صفة لموصوف مثاله : مررتُ برجل ضارب عمراً . أو حالاً للذي حال ، مثاله : جاء زيد ضارباً عمراً . أو يتبع مفعولاً ثانياً لظننتُ وأخواتها أو مفعولاً ثالثاً لأعلمتُ وأخواتها ، مثال ذلك قولك : ظننتُ زيداً ضارباً عمراً وأعلمتُ بكرراً عمراً ضارباً زيداً .

وإنما لم يعمل حتى يعتمد على ما ذكر لآلته إذا اعتمد على شيء مما ذكرنا قوي فيه جانب العلوية ، خلافاً لأبي الحسن الأخفش فإنه يعمل وان لم يعتمد (١) لآلته في معنى فعل قد أشبهه . فيجيز : ضارب زيداً عمراً ، على أن يكون

(١) ووافقه في ذلك الكوفيون وابن مالك ، شرح التسهيل ٤٥٥ ، التوضيح ٤٤/١

ضارب مبتدأ وزيد فاعل سدّ مسدّد الخبر ، ويستدل على ذلك بقوله تعالى : ودانية^١ عليهم ظلالها^(١). في قراءة من / قرأ برفع دانية^(٢) فجعل دانية مبتدأ وعليهم [١١٤ ظ] متعلقاً بدانية ، وظلالها فاعل وهو معمول لدانية .
وهذا الذي استدل به لا حجة له فيه عندنا لاحتمال أن تكون دانية خبراً مقدماً وظلالها مبتدأ تقديره : ظلالها دانية^٣ عليهم .

• • •

واعلم أنّ اسم الفاعل إذا صُغِرَ لا يعمل^(٣) ، لأنّ التصغير من خواص الأسماء ، فلما دخله خاصة (من خواص الأسماء)^(٤) بعد شبهه الفعل فضعف عن العمل ، خلافاً لأهل الكوفة فأنهم يميزون ذلك .

• • •

وإذا وصفت اسم الفاعل فلا يخلو أن تصفه قبل العمل أو بعده . فإن كانت الصفة بعد العمل عمل لأنّه لم يوصف إلا بعدما أعمل ، مثال ذلك : هذا ضارب^٤ زيداً عاقل^٥ . فإن كانت الصفة قبل الم معمول لم يجر له أن يعمل لما تقدم .

• • •

ويجوز تقديم معمول اسم الفاعل على اسم الفاعل وذلك نحو قولك : هذا زيداً ضارب^٦ ، ألا إذا وقع صلة لموصول أو صفة لموصوف ، فأنّه لا يجوز تقديم معموله عليه نحو : هذا رجل^٧ ضارب^٨ زيداً ، لا يجوز أن تقول هذا زيداً رجل^٩ ضارب^{١٠} ، لئلا يؤدي الى تقديم الصفة على الموصوف لأنّ تقديم الم معمول يؤذن بتقديم العامل. وكذلك تقول : هذا الضارب^{١١} زيداً ، لا يتقدّم شيء من الصلة على الموصول فأما قوله تبارك وتعالى : وكانوا فيه من الزاهدين^(٥) . فإنّ فيه متعلقة بعامل

(١) الانسان: ١٤ .

(٢) هذه القراءة ذكرها الزمخشري في الكشاف ١٩٧/٤ ، والقرطبي ١٣٧/١٩ ولم يبين من بها .

(٣) ج : لم .

(٤) سقط ما بين القوسين من ر .

(٥) يوسف : ٢٠ وانظر الشاهد ٩١ وما حوله من تعليقات .

مضمرة تقديره : أعنى فيه من الزاهدين أو زاهدين فيه (من) (١) الزاهدين ، ثم حذف زاهدين للدلالة من الزاهدين عليه ، وهذا أولى ، لأنه حذف مادلً عليه دلالة .
ومنهم من أجاز ذلك مع الظرف والمجرور لأنَّ العرب قد تتسع فيهما مالا تتسع في غيرهما ، لكن موماً أمكن إيقاؤهما على ما استقرَّ فيهما من منع التقديم كان أولى . وكذلك أيضاً قول الشاعر :

٣٨٩ تقول وصكت وجهها يمينها أبعلى هذا بالرحى المتقاعس (٢)
اما على اضممار أعنى بالرحى أو على اضممار متقاعس بالرحى ثم حذف متقاعس للدلالة المتقاعس كما تقدم .

• • •

وإذا أتبعَت معمولَ اسم الفاعل فلا يخلو من أن يكون منصوباً أو مخفوضاً .
فإن كان منصوباً فتنبه على اللفظ ، مثال ذلك : هذا ضاربٌ زيداً وعمراً ، وهذا ضاربٌ زيداً نفسه ، وهذا ضاربٌ زيداً أخاه ، وهذا ضاربٌ زيداً العاقل .

وان كان مخفوضاً فلا يخلو من أن يكون التابع نعتاً أو تأكيداً أو عطفاً أو بدلاً .
فإن كان زماً أو تأكيداً فمنهم من قال : نُبِّعه على اللفظ لا غير ، ومنهم من قال : نُبِّعه على اللفظ والموضع ، إلا إذا كان اسم الفاعل بمعنى المضي ولم يكن فيه الألف واللام فأنك تنبّه على اللفظ .

وإن كان التابع عطفاً أو بدلاً فلا يخلو من أن يكون في اسم الفاعل الألف واللام أو لا يكون . فإن كانت فيه الألف واللام / فلا يخلو من أن يكون مفرداً أو مثنى [١١٥] أو مجموعاً جميع سلامة ، لأنَّ جمع التكسير يجري مجرى المفرد في جميع أحواله كما تقدّم .
فإن كان مثنى أو مجموعاً جميع سلامة فالنصب والخفض . النصب على الموضع

(١) سقطت (من) ج ، ر .

(٢) للؤلؤ بن كعب العبدي ، ونسب للمعلم السعدي . والرواية : صدرها ، وهو من فعل النساء ، المتقاعس : الذي يخرج صدره ويدخل ظهره . الكامل ٣٩/١ ، اللامات ٤٢ ، شرح الحاشية للرزوقي ٦٩٦ ، المنصف ١٣٠/١ ، الخصائص ٢٤٥/١ ، شرح الحاشية للتبريزي ٢٢٨/٢ .

والخفض على اللفظ ، مثال ذلك : هذان الضاربان زيد وعمر ، وعمر ،
وهذان الضاربان زيد وأخاك .
فإن كان مفرداً فلو يخلو من أن يكون في التابع الألف واللام أو يكون مضافاً
لما فيه الألف واللام أو مضافاً إلى ضمير ما فيه الألف واللام ، أو لا يكون .
فإن كانت فيه الألف واللام فالنصب أيضاً والخفض . فالنصب على الموضع
والخفض على اللفظ ، مثال ذلك : هذا الضارب الرجل والغلام ، والغلام ،
وغلام الرجل ، وغلام الرجل . وهذا ضارب الرجل والغلام والغلام (١) ،
وغلام المرأة وغلام المرأة .

فإن كان مضافاً إلى ضمير ما فيه الألف واللام ففيه خلاف بين سيبويه والمبرد
فسيبويه يجعل المضاف إلى ضمير ما فيه الألف واللام بمنزلة المضاف إلى ما فيه
الألف واللام فيجوز النصب على الموضع والخفض على اللفظ ، وأما المبرد فلا
يجعل المضاف إلى ضمير ما فيه الألف واللام بمنزلة المضاف إلى ما فيه الألف واللام
فلا يجوز إلا النصب على الموضع . (٢)

والدليل على صحة مذهب سيبويه ما روى من قول الشاعر :
٣٩٠ الواهب الميته الهجان وعبدتها عوداً تزجي بينها أطفالها (٣)
نصب وعبدتها وخفضه . (٤)

فإن لم يكن في التابع الألف واللام ولا كان مضافاً إلى ما فيه الألف واللام ولا
إلى ضمير ما فيه الألف واللام فالنصب نحو قولك : هذا الضارب الرجل وأخاك ،

- (١) هذا المثال غير متفق مع السياق لأن الحديث عن اسم الفاعل المحلي بآل .
- (٢) الكتاب ٩٤/١ ، المبرد يميز الخفض على تقدير إعادة المضاف وخلقه مع سيبويه إنما هو في
إجازة : هذا الضارب الرجل وزيد ، بجر زيد فالمراد لا يميزه وسيبويه يميزه . المقتضب ١٦٣/٣ .
- (٣) للأعشى من قصيدة في مدح قيس بن معديكرب . الهجان : البيض ، وهي أعز الإبل . عود
جميع عائل وهي التي وضعت حديثاً فيمرد بها ولدها . الكتاب ٩٤/١ ، المقتضب
١٦٣/٤ ، الأصول ٨٨/١ ، مخزاة ١٨١/٢ ، الديوان ٢٩ .
- (٤) أجاز المبرد الخفض في (عبد) بتقدير إعادة المضاف (الواهب) لآل المطف على الموضع .
المقتضب ١٦٤/٤ .

وهذا الضاربُ الرجلَ وزيداً ، فأما قول الشاعر :
أبا ابنُ التاركِ البكريُّ بشرٍ عليه الطيرُ ترقبُهُ وقوعا (١٩٦)
بخفض بشر ، فبشر عطف بيان وعطف البيان يجري مجرى النعت في جميع
أحواله وليس بشرٌ بدلا .

فأن لم يكن في اسم الفاعل الألف واللام فلا يخلو أن يكون بمعنى الحال
والاستقبال أو بمعنى المضى . فأن كان بمعنى الحال والاستقبال فالنصب على
الموضع والخفض على انقضاء ، وذلك مثل قولك : هذا ضاربُ زيدٍ غداً وعمراً
وعمره . وهذا ضاربُ زيدٍ غداً وأخاك وأخيك .
وإن كان بمعنى المضى فالخفض ليس إلا ، وذلك نحو قولك : هذا ضاربُ زيدٍ
أخيك وكذلك وأخيك . وقد يجوز النصب بأضمار فعل .
وإذا اتصل الضمير باسم الفاعل ففيه خلاف .

فمنهم من ذهب إلى أنه في موضع خفض أبداً . إلا أن يكون قد اتصل باسم
الفاعل مفرداً أو مكسراً أو فيه الألف واللام ، فإنه عنده في موضع نصب .
ومنهم من ذهب إلى أنه في موضع نصب أبداً إلا أن يكون اسم الفاعل بمعنى / [١٥ظ]
المضى وليس فيه ألف ولا م .

ومنهم من ذهب إلى أنه في موضع خفض إن لم يكن في اسم الفاعل الف
ولام (١). وفي موضع نصب إن كان في اسم الفاعل الألف واللام أو مكسراً (٢)
أو مفرداً .

وأجازوا فيه أن يكون في موضع نصب وفي موضع خفض إذا كان الفاعل مثني
أو مجموعاً جمع سلامة ، فيكون في موضع نصب مع تقدير حذف النون للطول ،
وفي موضع خفض مع تقدير حذفها للاضافة ، وهذا أسدُّ المذاهب لاجراء
الضمير مجرى الظاهر .

(١) ر : الألف واللام .

(٢) ر : وكان مكسراً .

فأما من ذهب الى أنه ابدا في موضع خفضٍ إلا في موضع الضاربك ،
فأنه يقول : حذف النون للأضافة أقوى من حذفها للطول فينبغي أن تحمل
على الأقوى .

والجواب : انه يجوز ما ذكر على الأول ولا مانع يمنع من أن النون محذوفة
للطول وان كان ذلك أقل من حذفها للأضافة .

وأما من يجعله في موضع نصب الا ان يكون اسم الفاعل بمعنى المضي
وبغير الف ولا م فحجته أن النون لو كانت محذوفة للطول لثبتت في بعض
المواضع مع الضمير ، فثبت أنها محذوفة للطافة الضمير ، أعني أنه شديد
الاتصال بما قبله والنون تمنع من ذلك .

وذلك باطل ، لأن حذف النون للأضافة والطول قد ثبت ولم يثبت حذفها
لطاافة الضمير . والترم حذف النون مع الضمير ليتصل فلذلك رفضت العرب
الوجه الذي يؤدي إلى استعمال النون (١).

ولا يجوز اثبات النون ولا التنوين في اسم الفاعل مع الضمير إلا ضرورة .
كقول الشاعر :

وما أدري وظنني كل ظنٍ
أسلمني إلى قومي شراح (٢)
وقوله :

(١) انظر هذا التعليل في معاني القرآن ٤٨٦/٢ .

(٢) نسب ليزيد بن عزم الخارثي . شراح : مرخم شراحيل في غير نداء . وروى في
المحاسب : شراحي ، بالياه . واتصال النون باسم الفاعل ضرورة عند القراء وشاذ عند
ابن جني ، ورواه العمري . أسلمني بنو البده اللقاح . ولا شاهد فيه . والبده اللقاح :
السيد الذي لم يدل . معاني القرآن ٤٨٦/٢ ، المحاسب ٢٢٠/٢ ، البحر المحيط ٣٦١/٧ ،
المغني ٣٨٠ ، العمري ٣٨٥/١ شواهد المغني ٢٦١ الدرر ٤٣/١ .

- ٣٩٢ ألا فتى من سَراةِ الناسِ يَحْمِلُنِي وليس حامِلُنِي إلا ابنُ حُمالٍ (١)
 وكان الأصل أن يقول : وليس حاملي ، ومُسلمي . وكذلك قوله :
 ٣٩٣ وليس بمُعِينِي وفي الناس ممتعٌ رفيقٌ إذا أعيى رفيقٌ وممتعٌ (٢)
 وكذلك قوله :
 ٣٩٤ هم القائلونَ الخيرَ والآمرونَهُ إذا ما خَشُوا من محدثِ الأمرِ معظمًا (٣)
 وكذلك قول الآخر :
 ٣٩٥ ولم يرتفقُ والناسُ مُحْتَضِرُونَهُ جميعاً وأيدي المُعْتَقِينَ رَوَاهُ (٤)
 فتون ضرورة .

-
- (١) نسبة المبرد لأبي المعلم السدي في ملح طلحة بن حبيب الذبياني .
 وروايه : بنو ذبيان . قال : وانشد بعضهم : وليس حاملي الا ابن حمال
 وهذا لا يجوز في الكلام لأنه إذا نون الاسم لم يتصل به المفسر ، الكامل ٣٦٣/١ ،
 شرح السيراني ٦٤/٢ (التمورية) ، الأنصاف ٧٥ ، البيان للأبازي ٣٠٥/٢ ، الخزانة
 ١٨٥/٢ .
 (٢) لم أعثر لهذا الشاهد على نسبة ولم أجده من أورده أو استشهد به .
 (٣) لم أعثر له على نسبة وقيل مصنوع ورده المبرد ومنه حتى في الضرورة . المعظم : الأمر الذي
 يعظم دفعه . ورواية الفراء : والفاعلونه . الكتاب ٩٦/١ ، معاني القرآن ٣٨٦/٢ ، الكامل
 ٣٦٤/١ ، المفصل ٨٥ ، ابن يمين ١٢٥/٢ ، الخزانة ١٨٧/٢ ، شواهد الكشف
 ٥٣٨ .
 (٤) لم أعثر له على نسبة وأنكره المبرد والبغدادى . يرتفق : يتكىء على مرقفه . المعتفون
 السائلون . رواقع جمع راحة من الرهق وهو التعب . يريد أن طالبه معروفه غشوه فجلس
 لهم جلوس متصرف متجذل ليس مشغولا عنهم . الكتاب ٩٦/١ ، الكامل ٣٦٤/١ ، شرح
 السباني ٢٠٦/١ ، ابن يمين ١٥/٢ ، الخزانة ١٨٨/٢ .

باب الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل

وهي فَعُولٌ وفَعَّالٌ ومِفْعَالٌ وفَعِّلٌ وفَعَّلٌ . فهذه الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل وان لم تكن أسماء فاعلين . والدليل على أنها ليست بأسماء فاعلين أنها للمبالغة . وفعل المبالغة والتكثير أبدا على وزن فَعَّلَ بتضخيم العين واسم الفاعل من فَعَّلَ مُفَعِّلٌ . فهذه الأمثلة اذن وقعت موقع "مُفَعِّلٌ" . ولذلك فصلها النحويون من اسم الفاعل ، أعني لأنها ليست بأسماء فاعلين بل واقعة موقعها . ويحتمل أيضاً أن تكون فصلت عن أسماء التفاعلين لأنها ليست بجارية على الفعل / عند من يرى أن اسم الفاعل انما عمل [١١٦] لجريانه على الفعل في حركاته وسكناته وعدد حروفه . وقد تبين فيما تقدم ما السبب الذي لأجله عمل اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال . وهذه الأمثلة تنقسم قسمين : قسم اتفق النحويون على أنه يعمل عمل اسم الفاعل وقسم فيه خلاف .

فالقسم الذي لاخلاف في اعماله : فَعُولٌ ، ومنه قول الشاعر :
 ٣٩٦ ضروبٌ بتصل السيف سوقَ سمانٍها اذا عدوا زاداً فأنتك عاقرُ(١)
 وقوله :

٣٩٧ هجومٌ عليها نكسه غير أنه متى يرمي في عينيه بالشبح ينهض(٢)
 وفَعَّالٌ ، ومنه قولهم : أما العسل فأنت شرابٌ . وقال البauer :
 ٣٩٨ أخا الحرب لباساً إليها جلالها وليس بولاج الخوايف أعقلا(٣)

- (١) لابي طالب في رثاء أبي أمية بن المغيرة المحزومي ، الكتاب ٥٧/١ ، المقتضب ١١٤/٢ . الاشتقاق ١٥٠ ، الأصول ٧٨/١ ، ابن اشرى ١٠٦/٢ ، الفصل ٢٢٦ ، ابن يعيش ٦٩/٦ ، الخزانة ١٧٥/٢ . الديوان ٧٩ .
- (٢) لذي النمة في وصف غليم . وفسير في (عليه) يعود مل يضافه . الكتاب ٥٦/١ ، اللسان هجم ، الخزانة ٤٥١/٣ ، الديوان ٣٢٤ .
- (٣) للقلاخ بن حزن المنقري . الجلال : جمع بزل وهو ما يغطي به جسم الفرس وغيره ، وأراد به هنا الأمة الحرب . الحوائف : جمع خالفة وهي عمود في مؤخر البيت ، ويقال شقة في أسفل مؤخر البيت . الأعقل : الذي تصملك ركبته عند المشي خلفه أو ضمناً . الكتاب ٥٧/١ ، المقتضب ١١٣/٢ شرح مشكلات الحاشية ٣٣ ، الفصل ٢٦٦ ، العيني ٥٣٥/٣ ، التصريح ٦٨/٢ .

فَنَصَبَ جِلَالَهَا بِلِبَاسٍ .

وَمِثْلُهَا ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : إِنَّهُ لَمِنْحَارٌ بِوَانِكْهَا (١) .

فهذه الأمثلة الثلاثة تعمل عمل اسم الفاعل باتفاق من البصريين . وأما أهل الكوفة فيزعمون أن ما بعد الأمثلة الخمسة منصوب بأضمار فعل يدل عليه المثال (٢) ، فإذا قلت : هذا ضروبٌ زيداً ، فتقديره عندهم : ضروبٌ يَضْرِبُ زيداً . ولذلك لا يجوزون تقديم المنصوب بهذه الأمثلة ، لأنَّ الفعل إنما أضمر في هذا الباب لدلالة الاسم المتقدم عليه ، فإذا تقدم الاسم المنصوب لم يكن له ما يدلُّ عليه .

وهذا المذهب فاسد ، لأنَّ الذي ادعوه من الإضمار لم يلفظ به في موضع من المواضع ، وأيضاً فإنَّ ما انكروه من تقديم المفعول قد سُمِعَ ، ومنه قوله : ٣٩٩ بَكَيْتُ أَخَا لَأَوَاءَ يُحَمَّدُ يَوْمَهُ كَرِيمٌ رُؤُوسَ الدَّارَعِينَ ضُرُوبُ (٣) فَقَدَّمْ رُؤُوسَ الدَّارَعِينَ عَلَى ضُرُوبِ تَقْدِيرُهُ : ضُرُوبُ رُؤُوسَ الدَّارَعِينَ . فدلَّ ذلك على أنَّه متصّب بنفس المثال .

والقسم الذي فيه خلاف بين أهل البصرة وأهل الكوفة (٤) فَعِلٌ وَفَعِيلٌ .

فمذهب سيبويه إعمالها ومذهب المبرد أنَّه لا يجوز ذلك (٥) . استدلل المبرد على منع إعمالها بأنَّ فَعِيلًا اسم ناعِل من فَعِلٌ وَفَعِلٌ لا يتعدَّى ، فكلُّ ذلك ما اشتقَّ منه . وكذلك فَعِلٌ اسم فاعِل من فَعِلٌ الذي لا يتعدَّى فهو اذن كفعله لا يتعدَّى .

وهذا الذي ذهب إليه من الاحتجاج فاسد . اذ الكلام لم يقع إلا في فَعِلٌ وَفَعِيلٌ الواقعيين ، وقع مُفْعَلٌ . فأن قال : فما الدليل على أنَّ الحرب قد أوقعتهما موقع مُفْعَلٍ ؟ بل القياس يقتضي أن يكون كلُّ بناء على حكمه ولا يوقع موقع غيره .

(١) بوائك جمع بائلة وهي السيئة . والفعل : بك : وانظر الكتاب ٨/١ .

(٢) مجالس ثعلب ١٢٤ ، ١٩٦ ، التصريح ٦٨/٢ .

(٣) نسبة ابن يمش لا لب طالب وليس في ديوانه . اللاؤاء : الشدة والجهد . شرح السيرافي

١٤٥/١ ، المفصل ٢٨٧ ، ابن يمش ٧١/٦ .

(٤) قوله : وأهل الكوفة ، لا وجه له فالخلاف بين أهل البصرة فقط .

(٥) الكتاب ٥٨/١ ، المقتضب ١١٤/٢ ، الأصول ١٩/١

فالجواب : ان سيويه لم يقل ذلك الا بعد ورود السماع بأعمالها . فمن
الدليل على اعمال فعيل قوله :

٤٠٠ حتى شأها قليل " موهناً عمل " باتت طراباً وبات الليل لم ينم (١)
فمّوهن " منصوب بكليل . ومن الدليل على اعمال فعل قوله :

٤٠١ حذرّ أموراً لاتضيرُ وآمين " ماليس مُنجيه " من الأقدار (٢)
فأعمل حذرّاً في أمور . وكذلك قوله :

٤٠٢ أو مسحل " شنج عِضادة سَمَحَجِ بسرائه ندب له " وكلوم (٣)
فأعمل شنجاً في عضادة .

واعمالها عند سيويه ومن أخذ / بملذه قليل . وهو في فعلٍ أقل منه في
فعيل بكثير ؛

وأما المبرد فلم ير أن في هذا الذي استدل به سيويه دليلاً . أما قوله :
حذرّ أموراً لاتضيرُ وآمين "

فزع المازني أنما خبره أبو يحيى اللاحقي أنه سأله سيويه هل يحفظ بيتاً
في اِعمال فعّل فوضع له هذا البيت . قال : فالبيت مصنوع ،

(١) لسانة بن جويه المذلل يصف بقراً وحشياً ، شأها : شاقها ، وقيل : ساقها وازعجها قليل
كليل : ضعيف ، وأراد به برقاً ضعيفاً لكثرة ما برق طوال الليل . الموهن : آخر اقل
طراباً : مسرعة . الكتاب ٥٨/١ ، المقتضب ١١٤/٢ ، الخزائن ٤٥٠/٣ ، ديوان
المذللين ١٩٨/٣ .

(٢) قيل هذا الشاهد مصنوع . وفي ج ، ر : حذرّاً وما أثبتناه ورد في نسخة بحاشية ج وهو
الرواية . الكتاب ٥٨/١ ، المقتضب ١١٧/٢ ، ابن الشجرى ١٠٧/٢ ، المعنى ٥٤٣/٣
الخزائن ٤٥٦/٣ .

(٣) لبديع ربيعة . ورواية الديوان : بسرائها ندب له .
المسحل : الحمار الوحشي . شنج : مبالغة من شانج والفعل شنج بمعنى لزم أو قبض . العضادة
الناحية ، وأراد هنا قوائم الأتان . السحج : الطويلة . السراة : اعل الظهر ووسطه
الندب : آثار الجروح . واحدها ندبة . الكتاب ٥٧/١ ، اللسان : عضد الخزائن ٦٥/٣
الديوان ١٢٥ .

وهذا الذي ذكره أبو العباس المبرد لا يُلتفت إليه لأنَّ سيويه ذكر البيت ولم يذكر أنَّ اللاحقي هو الذي أنشده ، وسيويه رحمه الله أحفظ لما يرويه من أن ينقله عن غير ثقة ، فلا يُطعن في روايته بقول من أقرَّ على نفسه بالكذب .
وأما قوله :

أو مِسْحَلٌ شَنْجٌ عِضَادَةٌ سَمَحَجٌ (٤٠٢)
فعِضَادَةٌ عنده (١) منصوب على الظرفية كأنَّه قال : في عِضَادَةٍ سَمَحَجٍ ،
والظروف لا يُنكر أن تعمل فيها هذه الأمثلة إذ قد تعمل فيها روائحُ الأفعال ،
وأما الذي ينكر أعمالها فيه المفعول به .

وهذا الذي ذهب إليه فاسد . لأنَّ العِضَادَةَ اسم للقوائم ، والأسماء ماعداء اسم الزمان
والمكان لا تجعل ظروفاً تقاس . وأيضاً فإنَّ المعنى يفسد . لأنَّه يكون إذ ذاك
قد شبه فرسه في البحري (٢) بحمار متقبض في قوائم أتان ، وذلك مناقض لما يريد
من وصفه بالبحري ، فثبت أنَّ شَنْجاً هذا بمعنى مُشْنِج ، كأنَّه قال : مُشْنِج
عِضَادَةٍ سَمَحَجٍ . فيكون إذ ذاك قد شبه فرسه بحمارٍ يُلَارد أتاناً فهو يعضها
وهي تعضه .

ومما يدلُّ على أعمال فَعَلٍ قول زيد الخيل :
٤٠٣ أَنَانِي أَنَهُمْ مَزَقُونَ عِرْضِي جِحَاشُ الْكِرْمَلِينَ لَهَا قَدِيدٌ (٤)
فعرضي منصوب بمزقين ولا يسوغ فيه غير ذلك .
وأما كليلٌ مَوْهِنٌ ، فموهناً عنده منصوب على الظرف بكليل ، قال : ومما
يدلُّ على ذلك أنَّه من كلٍّ وكلٍّ لا يتعدَّى فكذلك ما أُخِذَ منه .

(١) أي عند المبرد .

(٢) ج : بالبحري .

(٣) قوله : فرسه ، سهو فاليبت في وصف ناقته .

(٤) مزقون : جمع مزق مبالغة في مازق . الكرملين : اسم ماء جبل طوى الفديد : الصياح والتصويت
يريد أن هؤلاء الذين يتقصصون منه لا يعبا بهم ولا يكثر لهم . حاشية الكتاب ٨/١
المقتضب ١١٦/٢ ، التوضيح ٤٥/٢ ، المعنى ٥٤٥/٢ ، التصريح ٦٨/٢ ، الخزانة
٤٥٦/٣ .

وهذا الذي ذكره فاسد ، لأنه قد قدّمنا أن كليلاً - على مذهب سيويه - إنما يكون من كتّل .

فإن قيل : فلعله كما ذكر أبو العباس من أن مَوْهناً منصوب على الظرف ، كأنه قال : كليلٌ موهناً ، أي ضعيف في موهن .

فالجواب : إنه إن حُمِلَ على ما ذهب اليه المبرد تناقض مع قوله : وبات الليل لم يَنَسَمْ ألا ترى أنه إذا ضعف مَوْهناً وكان عَمِلاً في وقت آخر فأنت في الوقت الذي ضعف فيه قد نام . وكذلك أيضاً إن جُعِلَ عَمِلٌ بمعنى تعب كما ذهب اليه بعض الناس كان متناقضاً لأنه إذا كان ضعيفاً تعباً في موهن فقد ينام في ذلك الموهن فيتناقض ذلك مع قوله : وبات الليل لم يَنَسَمْ ، فثبت أن كليلاً بمعنى مكلّ موهناً لكثرة خفقه فيه كما يُقال : أتعبت نهارك بكثرة عملك فيه . فإن قيل : فلا شيء جعله مكلّلاً موهناً . وإنما هو مكلّّل الليل بدليل قوله : وبات الليل لم يَنَسَمْ ؟ فالجواب / إنه أوقع موهناً موقع مواهن الليل كلتها ، [١٧ و١] فهو من وضع المفرد موضع الجمع الجائي في ضرورة الشعر نحو قوله : ٤٠٤ كلوا في بعض بطونكم تغفوا البيت (١) أي في بعض بطونكم . فثبت أذن أن فَعِلاً وفَعِلاً يعملان عمل اسم الفاعل قليلاً .

* * *

وحكم هذه الأمثلة كحكم اسم الفاعل من التقديم والتأخير والأضافة والفصل ، وأن الأضافة غير محضة ، وسائر أحكام أسماء الفاعلين إلا ما ذكره ابن خروف من أن هذه الأمثلة قد تعمل عمل اسم الفاعل بمعنى الماضي ، واستدل على ذلك بأنها لما فيها من معنى المبالغة ساغ ذلك فيها وأنشد دليلاً على ذلك قوله :

(١) عجزه : وإن زمانكم زمن خيس .

وهو من أبيات الكتاب الحسين . ورواية الفراء والمبرد : نصف بطونكم تعيشوا .

والفراء يراه جائزاً في الاختيار وبه وردت بعض الآيات ووافقه ابن جني .

الكتاب ١٠٨/١ ، معاني القرآن ٣٠٧/١ ، ١٠٢/٢ ، المتفصب ١٧٢/٢ ، الأصول

٢٤٥/١ ، المحتسب ٨٧/٢ ، ابن الشجري ٣١١/١ ، ٢٥/٢ ، ٣٨ ، ٣٤٣ ، الخصمير

٣١/١ . الفصل ٣١٣ .

بَكَيتُ أَخَا الْأَوَاءِ (١) يُحَمَّدُ يَوْمَهُ البيت (٣٩٩)
 ألا ترى أنه يندب ميتاً ، فدلّ ذلك على أنه يريد بضروب معنى الماضي .
 وهذا الذي ذهب إليه فاسد ، بل هو محمول على حكاية الحال كما تقدّم ذلك
 في قوله تعالى : وكلّهم باسطٌ ذِراعِيه بالوَصِيدِ (٢) .

(١) الرواية : لأرواء ، وبها رواه قبل قليل . (٢) الكهف . ١٨١ .

باب الصفة المشبهة باسم الفاعل

الصفة المشبهة باسم الفاعل هي (١) كل صفة مأخوذة من فعل غير متعد لأنها إنما شُبِّهَتْ باسم الفاعل المأخوذ من الفعل المتعدي فعملت عمله .
 ووجه الشبه بينهما أنها صفة كما أن اسم الفاعل كذلك . وأنها متحملة للضمير كما أن اسم الفاعل متحمل ضميراً ، وأنها طالبة للاسم بعدها كما أن اسم الفاعل طالب للاسم بعده ، وأنها تذكّر وتؤنث وتثنى وتجمع كما أن اسم الفاعل كذلك ، فتقول : مررت برجلٍ حسنِ الوجهِ ، كما تقول : مررت برجلٍ ضاربٍ زيداً . فلما أشبهته من هذه الوجوه عملت عمله ، فأن نقص من هذه الوجوه شيء لم تعمل ، مثال ذلك : أفعلُ منْ ، هو صفة متحملٌ ضميراً طالبٌ الاسم بعده تقول : زيدٌ أفضلُ من عمرو أباً ، ولا تقول : زيد أفضلُ من عمرو الأب لأنه قد نقص منه الثنية والجمع والتانيث .

* * *

والصفة المشبهة تنقسم ثلاثة أقسام . قسم اتفق النحويون على أنه يُشَبَّهُ عموماً . وقسم اتفق النحويون على أنه يُشَبَّهُ خصوصاً . وقسم فيه خلاف .
 فالذي يُشَبَّهُ باسم الفاعل عموماً هي كل صفة لفظها ومعناها صالح للمذكر والمؤنث ، ونعني بالعموم أن تجري صفة المؤنث على المؤنث والمذكر على المذكر والمذكر على المؤنث والمؤنث على المذكر ، مثال ذلك : مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ .

والذي يشبه باسم الفاعل خصوصاً هي كل صفة لفظها ومعناها خاص بالمذكر أو بالمؤنث ، ونعني بالخصوص أن تجري صفة المذكر على المذكر والمؤنث على المؤنث : مثال ذلك :

(١) ج ، د ، هـ ، وهو سهو .

عذراء في المؤنث ومُلتَح في المذكر ، تقول : مررتُ برجلٍ مُلتَح الابنِ ، وبامرأةٍ عذراءِ البنتِ ، ولا يجوز أن تقول : مررتُ برجلٍ عذراءِ البنتِ ولا بامرأةٍ مُلتَحيةِ الابنِ ، لثلاثِ تحذيرٍ لفظاً ليس من كلام العرب [١١٧] . والذي فيه خلاف كل صفة لفظها صالح للمذكر والمؤنث ومعناها خاص بأحدهما مثال ذلك : حائضٌ في المؤنث وخصي في المذكر ، فتقول مررتُ برجلٍ خصيِّ الابنِ وبامرأةٍ حائضِ البنتِ .

فأما أبو الحسن الأخفش فيُجري من هذا صفة المؤنث على المذكر والمذكر على المؤنث نحو : مررتُ برجلٍ حائضِ البنتِ وبامرأةٍ خصيِّ الزوج . ووجه جوازه عنده أنه لم يحدث لفظاً ليس من كلام العرب ، لأنَّ خصياً فَعِيلٌ ، وفَعِيل بمعنى مفعول يكون للمذكر والمؤنث بغير هاء ، وكذلك حائض لفظها صالح للمذكر . وهذا الذي ذهب اليه أبو الحسن غير صحيح عند جميع النحويين ، لأنَّ هذا الباب مجاز والمجاز لا يقال منه إلا ماسمَعٌ ، ولم يُسمع من كلامهم مثل : مررتُ برجلٍ حائضِ البنتِ ولا بامرأةٍ خصيِّ الزوج . وأيضاً فإنَّ المجاز لا يقال إلا حيثُ تسوغ الحقيقة ، والحيف لا يكون للرجل حقيقة فلا يكون له مجازاً ، لأنَّ المجاز مشبه بالحقيقة . وكذلك الخصاء لا يكون للمرأة حقيقة فلا يكون لها مجازاً .

* * *

والصفة لا تكون شبهة حتى تنصب أو تخفض ، لأنَّ الخفض لا يكون إلا من النصب ولا يجوز أن يكون من الرفع لثلاثِ يؤدي إلى إضافة الشيء إلى نفسه . وهذه الصفة إذا نصبت أو خفضت تبع لما قبلها في أربعة من عشرة ، وهي : الرفع والنصب والخفض والتعريف والتنكير والتذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع . مثل : مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ ، وبامرأةٍ حسنةِ الوجهِ ، وبرجلينِ حسنَيِ الابنِ . وأما قوله :

٤٥٠ ياليلة خُرس الدجاج سهرتها ببغداد ما كادت إلى الصبح تتجلي (١)
فأما أبو علي فتأول هذا البيت بأن جعل الليلة لطلوها كالجمع فكان كل جزء
من هذه الليلة ليلة ، والعرب قد تفعل مثل هذا ، حكى من كلامهم : ثوب
أخلاق وبُرمة أعشار (٢) وضجع حصاجر (٣) ، للعظيم البطلن (٤) .
وهذا الذي تأول به أبو علي الفارسي حسن لولا أن يعقوب حكى عن الأصمعي
أن العرب تقول : ليلة خُرس ، إذا لم يسمع فيها صوت ، والعرب قد تسكن
فُعلاً فتقول في عُتق : عُتق ، وفي أذن : أذن ، وفي طنب : طنب (٥) .
فعلى هذا لا أشكال في البيت . لأنه من وصف المفرد بالمفرد .

وإذا رفعت تبعث لما قبلها اثنين من خمسة ، في الرفع والنصب والخفض
والترديد والتذكير ، وتبعث لما بعدها في لغة : أكلني البراغيث في واحد من اثنين ،
في التأنيث والتذكير ، وفي لغة من يقول : أكلوني البراغيث ، في اثنين من خمسة :
في التذكير والتأنيث والأفراد والثنية والجمع .

وهذه الصفة لا تعمل إلا في السبي بشرط أن يكون فيه الألف واللام مثل
مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجه ، أو مضافاً إلى ما فيه الألف واللام مثل : مررتُ
برجلٍ حسنٍ غلامٍ الأب ، أو نكرة مثل : مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهاً ،
أو مضافاً إلى الضمير مثل مررتُ / برجلٍ حسنٍ وجهه [١١٨ و] .

(١) لم أعرِحل نسبة لهذا الشاهد . ليلة خُرس : لا يسمع فيها صوت ، ولعله أراد أنها طويلة
فلا تكاد تسفر عن الصبح ، ورواية ابن جني وغيره : طويلة . عن الصبح . شرح المفصلية
٥٣ ، شرح مشكلات الحماسة ٤٣٣ ، التمام ١٦٥ ، المخصص ١٦٣/١٦ ، المقرب
٣٦ ، اللسان : بقدد بقدن .

(٢) أبرمة : قدر من الحجارة . أعشار جمع عشر ، قطعة تنكسر من القدر أو القدر . وقيل
قدر أعشار أي عظيمة كأنها لا يحملها إلا عشرة .

(٣) حصاجر : اسم للذكر والأنثى من انغياح . سميت بذلك لسة بطنها والمفرد حضجر ومعدا
الوطب أو السقاء الضخم . اللسان : حضجر .

(٤) الصواب : للعظيمة ، لأن الضجع مؤنث والمذكر ضمبان .

(٥) انظر أدب الكاتب : ٥٤٣ .

وأجاز بعض النحويين أن يكون السببي بمنّ واستدلّ على ذلك بقوله :
 ٤٠٦ ومَهْمَه هَالِكٍ مَنْ تَعَرَّجَلْ (١)

وهذا لاجته فيه ، لأنّ هالكاً ليس بصفة مشبهة وإنّما هو واقع موقع مُهلِك (٢)
 وفاعل قد يقع موقع مُفْعِل ، وحُكِي من كلام العرب : أَوْرسَ الشَّجَرُ
 فهو وارسٌ ، وأَيْفَعَ الغُلامُ فهو يافعٌ .

والصفة في هذا الباب مشبهة كانت أو غير مشبهة لا تخلو أن تكون معرفة
 أو نكرة ، فإن كانت نكرة فلا يخلو أن يكون في معموها الألف واللام أو يكون
 مضافاً الى ما فيه الألف واللام (أو نكرة) (٣) ، أو مضافاً الى الضمير .
 فإن كانت فيه الألف واللام أو كان مضافاً الى ما فيه الألف واللام مثل : مررتُ
 برجل حسنٍ الوجهِ ومررتُ برجلٍ حسنٍ وجهٍ الأخِ ، جاز في المفعول
 ثلاثة أوجه ، الرفع والنصب والخفض . أجودها الخفض ثم النصب ثم الرفع .
 وإن كان نكرة جاز فيه ثلاثة أوجه ، أجودها النصب ثم الخفض ثم النصب على
 الشّبه بالمفعول به ، ثم الرفع .

وإن كان مضافاً الى الضمير جاز فيه ثلاثة أوجه : الرفع في فصيح الكلام والنصب
 والخفض في ضرورة الشعر .

فإن كانت الصفة معرفة فلا يخلو أن يكون في معموها الألف واللام أو يكون
 مضافاً الى ما فيه الألف واللام أو مضافاً الى الضمير أو نكرة .
 فإن كان فيه الألف واللام أو مضافاً الى ما فيه الألف واللام مثل قولك : مررتُ
 بالرجل الحسنِ الوجهِ ، أو الرجلِ الحسنِ وجهٍ الأخِ ، جاز فيه ثلاثة
 أوجه :

(١) مُسْجَاج . المهمه : الفلاة الواسعة . تخرج ، سك ، المقتضب ١٨٠/٤ ، ١٨١ ، فصح ،
 المفصليات ٢١٧ ، الخصائص ٢١٠/٢ ، المخصص ١٢٧/٦ ، الاقتضاب ٤٠٣ البني

٢٩/١ الديوان ٩ .

(٢) انظر مجاز القرآن ٣٤٨/١ .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

النصبُ والرفعُ ثم الخفضُ ، أجودها النصبُ ثم الخفضُ ثم الرفعُ .
 وإن كان مضافاً الى الضمير تُصور فيه ثلاثة أوجه : الرفعُ والنصبُ والخفضُ .
 الرفعُ في فصيح الكلام والنصبُ في ضرورة الشعر والخفضُ ممتنع .
 وإن كان نكرة تصور فيه ثلاثة أوجه : الرفعُ والنصبُ والخفضُ . النصبُ
 في فصيح الكلام والرفعُ قليل والخفضُ ممتنع .

* * *

وهذه الصفة لا يخلو أن يكون معمولها مرفوعاً او منصوباً أو مخفوضاً .
 فإن كان مخفوضاً فهالآضافة . وإن كان منصوباً فلا يخلو من أن يكون معرفة
 أو نكرة . فإن كان معرفة فعلى التشبيه بالمتعول وإن كان نكرة جاز فيه وجهان :
 أحدهما النصب على التمييز وأن شئت نصبت على التشبيه بالمتعول به .
 وأن كان مرفوعاً فلا يخلو أن يكون مضافاً الى الضمير أو معرفاً بالألف واللام .
 فإن كان مضافاً الى الضمير فعلى أن يكون فاعلاً . وإن كان معرفاً بالألف واللام
 ففيه خلاف . فمذهب سيبويه رحمه الله أنه فاعل . وعلى مذهب أبي علي الفارسي
 أنه بدل من الضمير الذي في الصفة . والصحيح / مذهب سيبويه على [١١٨ظ]
 ما يُبينُ بعدُ أن شاءَ الله تعالى .

فعلى هذا مسائل هذا الباب المتصورة فيه ثمان عشرة . ثلاث في مثل :
 مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجهُ ، بالرفع والنصب والخفض . وكذلك المضاف الى
 ما فيه الألف واللام نحو : مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهُ الأخ ، يجوز فيه أيضاً ثلاثة
 أوجه . وثلاثة في مثل قولك : مررتُ برجلٍ حسنٍ وجههُ ، بالرفع والنصب والخفض .
 وثلاثة في مثل : مررتُ برجلٍ حسنٍ وجههُ بالرجل الحسن وجهُ الأخ .
 وثلاثة في مثل : مررتُ بالرجل الحسن وجههُ ، بالرفع والنصب والخفض .
 وكذلك مررتُ بالرجل الحسن وجه ، بالرفع والنصب والخفض .
 فجملة مسائل هذا الباب المتصورة ثمان عشرة كما تقدم . امتنع منها مسألتان :
 الحسن وجهه والحسن وجه ، لما يذكر بعد ، فبقي منه ست عشرة مسألة جائزة

ثلاث منها لا تجوز الا في ضرورة ، وهي : حسنُ وجهه ، بالنصب والخفض والحسنُ وجهه ، بالنصب . والباقي منها وذلك ثلاث عشرة جائزة في الكلام الفصيح لكن بعضها أقوى من بعض على ما يبين بعد إن شاء الله تعالى .

(قال الأستاذ (١) : والموجب لامتناع الحسن وجهه أنه اجتمع فيه شيان (٢) ضعيفان : أحدهما تكرار الضمير لأنَّ الاضافة متى نصبت (معمولها) (٣) فلا بد في الصفة من ضمير مرفوع يعود على الموصوف . والآخر الجمع بين الألف واللام والاضافة . وكل واحد منهما على انفراده ضعيف . فلما اجتمع ضعيفان لم تجز المسألة . وأيضاً فإنَّ الألف واللام عوض من التعريف الذي منعت (٤) الصفة لأضافتها إلى معرفة . والألف واللام لما لم يكن من قبيل الاضافة لم يجوز أن يكون عوضاً منها .

وكذلك : مررتُ بالرجل الحسن وجهه ، لم يجوز لأنه عكس الاضافة ، أعني اضافة المعرفة إلى النكرة ، والباب اضافة النكرة إلى المعرفة وأيضاً فإنَّ الألف واللام ليس لها ما تكون عوضاً منه .

وأما مررتُ برجل حسن وجهه ، بالخفض والنصب ، ومررتُ بالرجل الحسن وجهه بالنصب فلم يجوز الا في الضرورة لأنه يؤدي إلى تكرار الضمير .

وأما الخلاف الذي ذكرناه في معمول الصفة إذا كان مرفوعاً وليس فيه إضافة إلى الضمير فسببه أنَّ الصفة لا بدَّ فيها من ضمير يعود على الموصوف فإذا قلت : مررتُ برجل حسن الوجه ، فالضمير على مذهبنا محذوف لفهم المعنى ، كأنك قلت : الحسن الوجه منه .

ومذهب أهل الكوفة أن الألف واللام عوض من الضمير والاصل عندهم :

(١) مابن القوسين سقط من ر و ج واثبه مصحح ج في حاشيتها .

(٢) في نسخة بحاشية ج : وجهان .

(٣) زيادة من حاشية ج .

(٤) كذا وهو غير متجه ، ولله : منته .

مررتُ بالرجلِ الحسنِ وجهُهُ ، فأدخلتُ الألف واللام على الوجه وصارت عوضاً من الضمير / وهذا فاسد ، لأنّه لاوجه لادخال الالف واللام على [١١٩] المعرفة ، وأما على مذهبنا فأتما أدخلناها على النكرة والاصل : مررتُ برجلٍ حسن وجهٍ منه ، ثم أدخلتُ الألف واللام وحذفت الضمير لفهم المعنى . ولما كان حذف الضمير من الصفة قليلا حملة الفارسي على أن الوجه بدل من الضمير الذي في الصفة حتى لا تخلو الصفة من ضمير . وهذا الذي حمل الفارسي على جعل الوجه بدلا من الضمير ينبغي أن لا يلتفت اليه ، لأنّه يلزمه أن يجعل الوجه بدلا من الضمير بدل بعض من كل ولا بد في بدل البعض من الكل من ضمير يعود على المبدل منه ولا يجوز حذفه الا في قليل من الكلام . فإذا كان الوجهان كلاهما مفضيان إلى حذف الضمير مما لا يحذف منه الا قليلا فلا فائدة في تكلف الاضمار .

وينبغي أن يعلم ان الرفع في هذا الباب أحسن من النصب والخفض لأنّه هو الحقيقة وما عداه مجاز ، ثم يليه الخفض لأنها اذا خفضت ما بعدها كانت في اللفظ غير عاملة فقربت من الاصل ، ثم النصب الا أن يكون النصب على التمييز لأنّه في رتبة الرفع .

والاصل هذا مالم يؤد الرفع إلى حذف الضمير لأنّه يكون اذ ذاك دون النصب والخفض .

والأحسن في معمول هذه الصفة أن يكون معرفاً بالاضافة إلى الضمير ، لأنّه هو الاصل مالم يؤد إلى تكرير الضمير ، ثم يليه التعريف بالألف واللام لأنّه يشبه الاصل في ان معموله معرف ، ثم التنكير .

فعلى هذه القوانين المتقدمة تعتبر مسائل هذا الباب في الجودة والرداءة فأما قول أبي القاسم الزجاجي : والوجه الحادى عشر أجازة سيبويه رحمه الله وحده ... الفصل (١). ففاسد من غير وجه .

أما سيبويه فلم يعجز ذلك بل قال : وقد جاء في الشعر : حسنة وجهها (١) ،
فقتصره على الشعر كما ترى .
وأما قول أبي القاسم : وخالفه في ذلك جميع النحويين من البصريين والكوفيين ،
فباطل بل لا يحفظ لأحد من النحويين خلاف سيبويه في ذلك الا للمبرد
فأنه خالفه فيما ادعى سيبويه رحمه الله من مجيء ذلك في الشعر وتأول البيت
على خلاف ما حملة عليه سيبويه رحمه الله ، وأنا أذكره بعد ان شاء الله
تعالى .

وقوله : لأنه قد أضاف الشيء إلى نفسه ، فاسد ، لأن إضافة الشيء إلى
نفسه في هذا الباب لا تتصور الا ان تكون الاضافة من رفع ، وما ذكره
سيبويه فالإضافة فيه من نصب . فتبين أنه ليس من إضافة الشيء إلى نفسه ،
والدليل على ما ذكره سيبويه من أن الإضافة فيه من نصب قوله : وقد جاء
في الشعر : حسنة وجهها ، فباطل أن تكون الاضافة هنا من رفع لأنه
لو كان كذلك لوجب أن تكون حسن وجهها لأن الصفة اذا رفعت
الظاهر/ كانت على حسبه من تذكير وتأنيث واذا رفعت المضمركانت [١١٩] ^ظ
على حسبه فدل ذلك على أن في «حسن» من قولك مررتُ بامرأة حسن وجهها
ضمير يعود على امرأة ، ويكون وجهها اذ ذاك في موضع نصب . واستدل
سيبويه رحمه الله على مجيء ذلك في الشعر بقوله :

٤٠٧ أمين دمنتين عرج الركب فيهما بحقل الرخامي قد عفا طلالهما (٢)
أقامت على ربعتيهما جارتا صفًا كميثا الأعالي جونتنا مصطلاهما

(١) الكتاب ١٠٢/١ .

(٢) الشماخ وروى في الخزاة والكتاب : عرس ، ومنه نزل البيت ليلا . ورواية الديوان
قد انى لبلاهما .

حقل الرخامي : موضع . الربيع : المحل ينزل في الربيع . وأراد بجارتي صفا : أنفيتين
توضعان تحت القدر ويسند من جهة إلى جانب الجبل ليكون ثالثهما . وأراد بالصفاء حجر
الجبل . كيت : حمراء مائلة إلى السواد ، الجون : الأسود ويطلق على الأبيض فهو من
الأضداد . الكتاب ١٠٢/١ ، الأصول ٧٢٩/٢ ، الخصائص ٤٢٠/٢ ، المفصل ٢٣١٠ .
الخزاة ١٩٨/٢ ، الديوان ٨٦ .

فكملت صفة للجارتين وكذلك جونا صفة للجارتين وفيهما ضمير يعود على الجارتين وهو مضاف الى المصطلكى المضاف الى ضمير الجارتين ، ولو كان المصطلكى في موضع رفع لكان جون مفرداً مذكراً ، لأن الصفة اذا رفعت الظاهر كانت على حسبه من تذكير وتأنث ، وتكون مفردة على كل حال . لقد تبيّن أن الأضافة في ذلك من نصب .

وأما المبرد فزعم أنه لا حجة في البيت لاحتمال أن يكون الضمير الذي في مصطلاهما عائداً على الأعالي ، فكأنه قال : جونا مصطلكى الأعالي ، فأعاد الضمير على الأعالي على صيغة التثنية لأنهما في المعنى أعاليان ، فوقع الجمع موقع التثنية لأنه من باب قطعت رؤوس الكبشين ، فيكون نظير قول الآخر :

٤٠٨ رؤوس كسيرينهن يتتطحان (١)

واذا كان على هذا لم يكن مثل مررتُ برجل حسن وجهه ، ألا ترى أن «حسن وجهه» وبابه يلزم فيه تكرار الضمير ، لأن في حسن ضميراً يعود على الرجل والضمير في وجهه يعود على الرجل أيضاً وليس كذلك : جونا مصطلاهما ، على ما أخذه سيويه رحمه الله ، لأن الضمير الذي في جونا يعود على الجارتين والضمير الذي في مصطلاهما يعود على الأعالي .

والذي يبطل ما ذهب إليه المبرد فساد المعنى وضعف اللفظ ، أما ضعف اللفظ فإن عود الضمير على الظاهر ينبغي أن يكون على حسبه في اللفظ ، وحمله على المعنى قليل . وأما فساد المعنى فإنه يكون المعنى اذ ذاك : جونا مصطلكى الأعالي ، والمصطلكى في الحقيقة إنما هو للجارتين لا للأعالي ، فيصير ذلك بمنزلة قولك : مررتُ برجل حسن وجه رأسه ، فتضيف الوجه الى الرأس وإنما هو للرجل ، فكما أن العرب لا تقول هذا فكذلك لا تقول ما هو بمنزلة . وأيضاً فإن أهل الكوفة قد حكوا مثل : مررتُ برجل حسن وجهه ، بالنصب .

(١) صدره : رأت جبلا فوق الجبال اذا التقت .

وهو للرزدي ، الخصائص ٤٢١/٢ ، الخزائن ٢٠٢/٢ ، الديوان ٨٧٢ .

ولإذا ثبت النصب جاز الخفض، لأن الأضافة إنما تكون منه، وأنشدوا على ذلك: (١)
 ٤٠٩ أُنْعَتْهُا إِنِّي مَبْنُ نَعَاتِهَا كَوْمُ الذُرَى وادقة سرأتها (٢)
 ففي وادقة ضمير يعود على الأرض (٣) المتقدمة الذكر، وسرأتها منصوبة والضمير
 المتصل بها يعود على الأرض المتقدمة أيضاً. ومثل جونتاه مصطلها بيت
 الأعشى في إحدى الروايتين (٤) أيضاً:

٤١٠ فقلت له هذه هاتها بأدماء في حبل مقتادها (٥)
 ألا ترى أن أدماء فيها ضمير الناقه وهو بعد ذلك مضاف الى المقتاد المضاف [١٢٠ و]
 الى ضمير الناقه، ولا تكون الإضافة من رفع، إذ لو كان كذلك لكان آدم
 مقتادها، لأن المقتاد مذكر والصفة قد تقدم أنها تكون من تذكير وتأنث
 على حسب فاعلها.

(١) ر : هذا .

(٢) أنشده الفراء عن الكسائي ولم ينسبه، والرواية فيه :
 أنعتها انني من نعاتها مداراة الأخفاف مجراتها
 غلب الذفاري وعفرياتها كوم الذرى وادقة سرأتها
 ونسبه ابن الاعرابي لبعض الأسديين والفسير في أنها للإبل .
 مداراة الأخفاف : مدورة الأخفاف ، مجمرة : صلبة . غلب : جمع أغلب وهو العليظ الرقة
 الذرى : موضع خلف الأذن حيث يمرق البعير . عفريات : جمع عفراة وهي الناقه القوية .
 الذرى : جمع ذروة ويريد بها السنام . كوم : جمع كوما وهي العظيمة السنام .
 وادقة : من ودق البطن أى اتسع ودنا من السن . ويريد أن بطونها اندلقت لكثرة الشحم .
 فدلّت من الأرض ، المفصل ٢٣٢ ، اللسان : نمت ، ودق : الخزائن ٤٧٨/٣ ، الضرائر :
 ٢٦٣ .

(٣) كذا والصواب الابل لأنه يصفها .

(٤) الرواية الأخرى هي : أينا بأدماء مقتادها .

ورواه الفراء : فجاء بأدماء مقتادها . معاني القرآن ٣٤٧/٢ .

(٥) ما أثبت ابن عصفور هنا رواية الديوان وابن قتيبة ولا شاهد فيها . والفسير في له يعود على
 صاحب الحانة . الأدماء : الناقه البيضاء . المقتاد : القال . والمعنى : هات هذه الخمرة وخذ
 هذه الناقه بجبل قائدها . معاني القرآن ٣٤٧/٢ ، أدب الكاتب ٥٣ الاقتضاب ٣١١ ، الخزائن :
 ٤٧٨/٣ ، الديوان ٦٩ .

باب التعجب

التعجب استعظام زيادة في وصف الفاعل خَفِيَ سببها ونخرج بها المتعجبُ منه عن نظائره أو قل نظيره .

فقولنا : استعظام لأنّ التعجب لا يصح الا ممّن يصحّ في حقه الاستعظام ، ولذلك لا يجوز أن يرد التعجب من الله تعالى ، فإن ورد فبالنظر الى المخاطب وذلك نحو قوله تعالى : أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ (١) ، ونحو قوله تعالى : فما أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ (٢) .

وقولنا : زيادة ، لأنّ التعجب لا يجوز الاّ ممّا يزيد وينقص . فأما الخلق الثابتة فلا يجوز التعجب منها الاّ ما شدّ وهو : ما أَحْسَنَهُ وما أَقْبَحَهُ وما أَطْوَلَهُ وما أَقْصَرَهُ وما أَهْوَجَهُ وما أَنْوَكَهُ وما أَشْنَعَهُ (٤) .

وقولنا : في وصف الفاعل ، تحرز من وصف المفعول لأنّه لا يجوز التعجب من وصف المفعول ، فلا يجوز أن تقول : ما أَضْرَبَ زيداً . وأنت تريد التعجب من الضرب الذي وقع به .

وأختلِفَ في السبب المانع (من ذلك) (٥) فمنهم من قال (إنّه) (٦) لم يجر التعجب

(١) مريم : ٣٨ .

(٢) البقرة : ١٧٥ .

(٣) النوك : الحق .

(٤) في حاشية ج ، ر : قال ابن برى رحمه الله : فعل التعجب على ضربين ، فعل يقال فيه ماأفله وهمزته همزة نقل ، وضرب يقال فيه أفعل به وهمزته همزة بناء لا نقل ، والدليل على صحة ذلك ان لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر . الا ترى انه يجوز ان يقال فيه صدق وكذب ، ومعنى أحسن يزيد تريد حسن زيد جدا ، فهذا مما يدل على ان الهمزة فيه ليست للنقل فهي بمنزلة قول العرب : سرى وأسرى ، وما جاء من هذا الباب ، ولولا أنها كذلك ما جاء في كتاب الله : سبحانه الذي أسرى بعدّه ، تجمع بين الهمزة والباء حيث كان سرى بمعنى أسرى واذا كان الأمر على ذلك كان أحسن هاهنا بمعنى حسن .

(٥) زيادة من ر .

(٦) زيادة من ر .

منه لئلا يلتبس بفعل الفاعل ، فهذا يجيز التعجب إذا عدم اللبس فيكون قول
الرمادي :

٤١١ ولا شبلَ أحمر من غزالٍ كأنه من السُّمريِّ والأحراس في حبسٍ ضيغمٍ (١)
جائزاً ، لأنه قد عدم اللبس المانع من التعجب . والدليل من هذا البيت
أنَّ أفعَلَ التي للمفاضلة تجري مجرى فعل التعجب ، فلا يُبنى إلاَّ بما بُنيَ
منه .

ومنهم من ذهبَ إلى أنَّه لا يجوز التعجب من فعل المفعول لأنه ليس
للمفعول فيما أوقع به من فعل التعجب كسب فأشبهه لذلك الخلق والألوان
اذ ليس ذلك من كسب المتعجب منه ، فعلى هذا يكون بيت الرمادي
الاول لحنا .

ولا يجوز التعجب عند صاحب هذا المذهب إلاَّ فيما سُمع من ذلك وهو :
ما أشعلتهُ وما أجهتهُ وما أولعهُ وما أخوفهُ عندي وما أحبهُ إلىَّ وما
أمقتتهُ عندي وما أبغضتهُ إلىَّ ، والدليل على جواز ما أخوفه عندي قول
كعب بن زهير :

٤١٢ فلهو أخوفُ عندي اذْ أكلَّمُهُ

وقيلَ إنَّكَ محبوسٌ ومقتولٌ (٢)
من ضيغمٍ بشراءِ الأرضِ مُخدرُهُ
ببَطْنِ عَثْرٍ غيلٌ دونها غيلٌ

وقولنا : خفي سببها ، تحوَّز مما هو غير خفي السبب كالألوان فأنه لا يجوز
التعجب منها أصلاً عند أهل البصرة إلاَّ في ضرورة شعر (٣) نحو قوله :

-
- (١) لم أجد لهذا الشاهد ذكراً ولم اعرف مصدر روايته .
(٢) رواية الديوان: لذلك أهيب ... مسبور ومسؤول . وما أثبت ابن عصفور رواية في
البيت . والفنم من أسماء الأسد . مخدرة: مكانه . عثر: موضع جبالة . الفيل: الشجر الملتف .
المقرب ١٣ ، الدرر اللوامع ٢٢٣/٢ ، شرح ديوان كعب ٢١ .
(٣) انظر الانصاف مسألة ١٦ . والمبرد وابن السراج يريانه شاذاً. الأصول ٦٣/١ .

٤١٣. إذا الرجالُ شَتَّوا واشتدَّ أكلُهم :
فأنتَ أبيضُهم سربالَ طبَّاخٍ (١)

ونحو قوله :

٤١٤ جاريةٌ في درعها القَصْفُ فاضٍ
أبيضٌ من أختِ بني إيساضٍ (٢)
وأما أهل الكوفة فأجازوا ذلك في السواد / والبياض لأنهما أصلان للالوان [١٢٠ظ] واستدلوا على نجوازه في البياض بما قدمناه أولاً ، وفي السواد بما جاء في صفة جهنم من قوله صلى الله عليه وسلم : لَهَيَ أَسْوَدُ مِنَ الْقَارِ (٣) . وبقول أمِّ الهيثم : هو أسود من حَنَكِ الْغُرَابِ (٤) . وهذا من القلة بحيث لا يقاس . وقولنا : وخرج بها المتعجب منه عن نظائره أو قل نظيره ، لانه لا يجوز التعجب إلا بما كان من الصفات قد يزيد زيادة لا يمكن أن يكون لها نظير ، وأن وجد فقليل . ولذلك لم يجوز التعجب من الله تعالى إلا قليلاً لأنه لا نظير له . وإذا جاء فمجاز ومثبه بما يجوز التعجب منه . ومن ذلك قول الشاعر :

٤١٥ ما أقدرَ اللهَ أن يُدِنِي على شَحَطِ
مَنْ دارُهُ الْحَزَنُ مِمَّنْ دارُهُ صُولُ (٥)

- (١) لطرفة بن العبد في هجاء عمرو بن هند . ورواية الفراء :
أما الملوك فأنتَ اليومَ أبيضُهم لوماً وأبيضُهم سربالَ طبَّاخِ
أكلهم : بضم الهزرة القوت ، وفتحها المأكول . معاني القرآن ١٢٨/٢ ، الجمل ١١٦
الانصاف م ١٦ ، ابن يعيش ٩٣/٦ ، الخزائن ٣٨١/٣ ، الديوان ١٥٠ .
- (٢) نسب لروية وليس في ديوانه . وروى على صور أخرى إلا أن موضع الاستشهاد فيه ثابت .
الدرج : القميص . وأخت بني إياض معروفة بالبياض . وقيل : بنو إياض قوم . الأصول
٦٢/١ ، الجمل ١١٥ ، التمام ٩٥ ، أمالي المرتضى ٥٣/١ ، الانصاف م ١٦ ، ابن يعيش
٩٣/٦ ، المنى ٦٦٠ ، اللسان : بيض ، الخزائن ٤٨١/٣ .
- (٣) رواة مالك في الموطأ : كتاب جهنم ٢ .
- (٤) حنك الغراب مثاقره وقيل سواده . الصحاح واللسان : حنك .
- (٥) الحنيج بن حنيج المرى . الشحط : البعد ، وحركت الحاء ضرورة الحزن موضع ببلاد العرب ،
وصول نصيحة من نضياح جرجان . الانصاف ٧٥ ، ٨٦ ، المعنى ٢٣٨/١ ، الدرر اللوامع
٢٢٤/٢ .

وللتعجب ثلاثة ألفاظ : ماَفَعَلَهُ ، وأَفْعَلُ به وَلَتَعْعَلْ (١) . ويجرى «أَفْعَلُ مِنْ» مجرى التعجب وإن لم يكن تعجبا في أنه لا يبنى إلا مما بني منه فعل التعجب .

فأما ماَفَعَلَهُ فلا يخلو أن تريد التعجب من مزيد أو غير مزيد . فأما المزيد فلا يخلو أن يكون على وزن أفعلّ أو على غير ذلك من الأوزان . فإن كان على غير ذلك من الأوزان فلا يجوز التعجب منه ، لأنه لا يجوز التعجب من فعل حتى يصير على وزن فَعْلَ ، فإذا فُعِلَ به ذلك أدى إلى حذف زوائد الفعل وقد كانت هذه الزوائد تعطى معانيها فتفقد بزوالها إلا ما شذّ من ذلك وهو قول العرب : ماَفَقَرَهُ ، من افتقر ، وما أغناه ، من استغنى وما أتقاه ، من أتقى ، وما أقومَهُ ، من استقام .

وكان التعجب انما هو من فقّر وغنيّ وتقيّ وقامّ في معنى استقام وان لم ينطق بشيء من ذلك . ومما يدلّ على ذلك فقير وغنيّ وتقيّ ، الا ترى أنّ فَعِيلًا لا يبنى إلاّ من فعلٍ ثلاثي نحو كريم وظريف من كرم وظرف وما يسهل ذلك في اتقى أنّهم قد حذفوه حتى صار تقيّ ، ومنه قول الشاعر :

٤١٦ تَقَوُّهُ أَيُّهَا الْفَتَيَانُ اتَّقِي

رَأَيْتُ اللَّهَ قَدْ غَلَبَ الْجُدُودَا (٢)

فان كان على وزن أفعلّ ففيه خلاف . فمنهم من منع التعجب منه في الجميع (٣) ومنهم من أجاز التعجب منه في الجميع (٤) ومنهم من فصّل .

(١) انظر المقتضب ١٤١/٢ .

(٢) لخدائر بن زهير العامري (جاهلي) . الجلود : جمع جد وهو الحظ . النوادر ٤ ، اصلاح المنطق ٢٤ ، سر الصناعة ٢٠٩/١ . شرح المفصليات ٧٨٣ ، المسلسل ٣٠٥ المخصص ١٦١/١٤ .

(٣) وهو مذهب المبرد وابن السراج . المقتضب ١٧٨/٤ ، الأصول ٦١/١ .

(٤) وهو مذهب سيويه . الكتاب ٣٧/١ .

أما الذي منعه في الجميع فتناسه على غيره من الزيدات . والذي أجازته في الجميع رأى همزة أفعل التي للتعجب تعقب تلك الزيادة . والذي فصل منع ذلك إن كانت الهمزة للنقل ، لأنها إذ ذاك حرف معنى ، وأجاز إذا كانت لغير نقل لأنها لا معنى لها .

والصحيح أنه لا يجوز التعجب منه إلا فيما شذ من ذلك وهو قولهم : مَا أَتَنَّنَهُ ، من أَتَنَّنَ ، وما أَخْطَاهُ ، من أَخْطَأَ ، وما أَصَوَّبَهُ من أَصَابَ ، وما أَتَاهُ للمعروفِ وما أَدْطَاهُ للدراهم وما أَوْلَاهُ للمعروفِ وما أَضْيَعَهُ لكذا .

والدليل على جواز ما أضيعه لكذا قول ذى الرمة :

٤١٧ وما شَتْنَا خرقاءً واهية الكلى
سقى بهما ساقٍ ولما تَبَتَّلَا (٤)

بأَضْيَعَ من عَيْنِكَ لِلْمَاءِ كُلِّمَا
تَوَهَّمْتَ رَبْعاً أو تَذَكَّرْتَ مَثَلاً

/ وأما غير المزد في فلا يخاف أن يكون متصرفاً أو غير متصرف [١٢١].
فإن كان غير متصرف لم يجوز التعجب منه نحو نعم وبئس وعسى وأمثالها
وان كان متصرفاً فلا يخلو أن يكون من باب ظننت أو من باب كان أو لا يكون .

فإن كان من باب كان لم يجوز التعجب منه لأنه إذا بُنِيَ على فَعَلْ لم يَجْزِجْ إلى أكثر من فاعل ، فتدخل عليه همزة النقل فيصير الفاعل مفعولاً ، فتقول : ما أكون زبداً ، فيؤدى إلى بناء المبتدأ دون خبر ، ولا يجوز : ما أكون زبداً لقائم .

(١) روى في الديوان :

وما شَتْنَا خرقاً راه كلاً هـ سقى فيها مستجلاً لم تبـ
بأنع من عينك للدمع كلاً تعرفت داراً أو توهمت مثلاً
شرح مشكلات الحماسة ٢١٨ ، ٢٧١ ، شرح الحماسة للمرزوقي ١٣٧٢ أمالي القائل
٢١٢/١ ، المغرب ١٣ ، الصحاح والتاج واللسان : سقى ، بلل ، الديوان ١٧١

لأنَّ اللام لا تدخل على خبر المبتدأ .

وأما ظننتُ فيجوز التعجب منه ومن أخواته بشرط الاختصار على الفاعل ، فتقول ما أظنني ، ولا تذكر المفعولين ولا أحدهما وتحذف الآخر .

أما ذكر أحدهما فيؤدي إلى بقاء الخبر دون مبتدأ والمبتدأ دون خبر ، وباطل أن تذكر المفعولين لأنه لا بد من نقله إلى فعل وفعل لا يتعدى . ولا يجوز دخول اللام على المفعولين لأنه لا يجوز دخول اللام على المبتدأ والخبر .

فإن لم يكن من باب ظننت ولا من باب كان فلا بد أن يكون على وزن فعل أو فعل أو فعل . فإن كان على وزن فعل بضم العين أدخلت عليه همزة النقل وصار التفاعل مفعولا . فإن كان مفتوح العين أو مكسورها نقلته إلى فعل وحيث يتعجب منه ، والدليل على ذلك شيان :

أحدهما : أنك إذا تعجبت مما يتعدى إلى مفعول واحد بقي على ما كان عليه فقلت : ما أضرب زيدا لعمرى ، ولو كان غير منقول لفعل لوجب تعديه إلى مفعولين ، لأن همزة أفعل التي للتعجب للنقل ، بدليل أنك تقول : ما أظرف زيدا فيصير ظرف يتعدى بعد أن كان غير متعد ، فدل ذلك على أنه منقول إلى فعل حتى يصير غير متعد .

والآخر : أنهم إذا أرادوا التعجب من الثلاثي قالوا : لفعل ، نحو : لشرف زيدا ولضربت يدك ، فينقلون فعل وفعل إلى فعل ، ومن كلامهم : ضربت إليك يدك ، أي ما أضربها .

فإن قيل : فلا تى شئ بنى على فعل ؟ فالجواب : إن التعجب موضع مبالغة وفعل من أفعال الغرائز والطباع ، ومن المبالغة في الفعل أن يجعل كأنه طبع في التعجب منه . إلا ألفاظاً استغنت العرب عن التعجب منها بأشد وما في معناها ، وهي : قام وقعد ونام وسكر وغضب وجلس وقال ، من القائمة ، فلم يقولوا : ما أقوم ، لئلا يلتبس بأقومه من استقام ، ولم يقولوا : ما أقعد ، لئلا يلتبس بما أقعد من أب ، ولم يقولوا : ما أجلسه ، حملا على ما أقعد

لأنّه في معناه أو حملاً على ما أقومّه لأنّه نقيضه ، ولم يقولوا : ما أسكره ،
لئلا يلتبس بقولهم : ما أسكر التمر ، إذا كان فيه السكر .

وأما ما أنومّه وما أغضبّه وما أقيله فلم نقل استغنت عنها بالتعجب بأشد
وما في معناها وكلّ ما ذكرنا / أنّه لا يجوز التعجب منه ، فإنّ العرب [٢١١ظ]
إذا أرادت التعجب منه أتت بفعل يجوز أن تعجب منه ونصبت مصدر ذلك
الفعل الذي قصدت التعجب منه على أنّه مفعول له فتقول : ما أشدّ استخراجه
للمال ، وما أبن حمرته وما أسوأ عماءه ، وكذلك جميع ما لا يتعجب منه .

* * *

وفي «ماء» في أفعله خلاف بينهم ، فمذهب أبي الحسن الأنخفش أنّها
موصولة (١) والفعل الذي بعدها صلة لها والخبر محذوف والتزم حذفه كما
التزم حذف خبر المبتدأ الواقع بعد لولا ، إذ لا يسوغ عنده أن تكون اسماً تاماً ،
لأنّ ما لا تكون عنده اسماً تاماً إلا في الشرط والا استفهام أو يلزمها النعت نحو :
مررت بما معجب لك ، وهذا فاسد لأنّه إذا جعلها موصولة كانت معرفة
فيناقض ذلك معنى التعجب لأنّ التعجب لا يكون إلا من خفي السبب .
فإن اعتلر بأنّ الإبهام في حذف الخبر ، فنقول : هذا الخبر لا يخلو أن يكون
حذفه للدلالة عليه أو لغير دلالة ، فإن كان للدلالة عليه فهو بمنزلة الثابت فلا
إبهام فيه ، وباطل أن يكون لغير دلالة لأنّ الحذف من غير دليل غير موجود في
كلام العرب ، وأيضاً فإنّه يؤدي جعلها اسماً تاماً والفعل الذي بعدها في موضع
الخبر إلى الإبتداء بالنكرة من غير شرط (٢).

وأيضاً فإنّ هذا المذهب يؤدي إلى ادعاء حذف ما لم يلفظ به في موضع من المواضع ،
ولو كانت بمنزلة الذي للفظ بخبرها في موضع .

(١) المقتضب ١٧٧/٤ ، الأصول ٥٩/١ ، ابن يعيش ١٤٩/٧ .

(٢) في حاشية ج ، ر : قال ابن يعيش في شرح المفصل : إنّما جاز الابتداء بالنكرة هنا لأنها
في معنى النفي كما في قولك : شرأ هذا ناب ، تقديره : ما حسن زيدا إلا شيء ، ونقل
عن الأنخفش أنّها موصولة لا تحتاج إلى صلة وموصوفة لا تحتاج إلى صفة ، وقال ابن
درستويه : ما استفهامية ، تمت وانظر ابن يعيش ١٤٩/٦ .

ومذهب سيويه رحمه الله أنها اسم تامٌ بغير صفة ولا صلة ، وما بعدها في موضع الخبر (١) .

فإن قيل : إنَّ ذلك يؤدي إلى ما ذكره أبو الحسن الأخفش من الابتداء بالنكرة من غير شرط فالجواب : إنَّ الذي سوغ الابتداء بالنكرة ما دخل الكلام من معنى التعجب ، فجاز لذلك كما جاز : عَجِبْتُ لزيدٍ .

فإن قيل : فإنَّ «ما» لم تقع تامة من غير صلة ولا صفة إلا في الشرط والاستفهام فالجواب : إنَّ ذلك قد جاء قليلا ، حُكِيَ من كلامهم : غَسَلْتُه غَسَلًا نَعَمًا (٢) ، ولأمرٍ ما جَدَعَ قَصِيرٌ أَنْفَهُ (٣) . ألا ترى أنَّ ما لا يخلو أن تكون زائدة أو غير زائدة . باطل أن تكون زائدة لأنه يؤدي إلى إخلاء الفعل وهو نعم من فاعل ظاهر أو مضمّر ، فثبت أنها اسم وليس لها صلة .
والصحيح إذن مذهب سيويه رحمه الله .

* * *

وفي أَفْعَلَ أيضاً خلاف بين النحويين . فمنهم من ذهب إلى أنه اسم (٤) واستدل على ذلك بأنَّه قد صُغِرَ والتصغير إنما هو من خواص الأسماء كقوله :

يَا مِائِلِيحَ غَزَلَانَا شَدَنَّا لَنَا

من هُؤْلَيَّا كُنَّ الضَّالِّ وَالسَّمُرِ (١٨)

واستدل بأنَّه لا يتصرف ولا مصدر له .

وهذا لا حجة فيه ، أما تصغيره فقد يمكن أن يكون في ذلك مثل قولهم : هذا حَبٌّ رُمَانِي ، أعني في أنك أردت أن تضيف الحَبَّ إلى نفسك فاضفت الرمان ، فكذلك أردت/ أن تُصَغِّرَ مَا لِي هي سبب التعجب فصغرت الفعل ومثل ذلك [١٢٢و]

(١) الكتاب ٣٧/١ .

(٢) الكتاب ٣٧/١ ، المقتضب ١٧٥/٤ .

(٣) قصير هو صاحب جديمة الأبرش والآخذ بثاره من الزباء في القصة المعروفة ، وهذا القول روى عنها حينما رآته يدخل المدينة وقد جدد أنفه احتيالا وتموها . المستقصى ٢٤٠/٢ ،

(٤) هذا قول الكوفيين غير الكسائي . ابن الشجرى ١٣١/٢ ، الانصاف مسألة ١٥ ، أسرار العربية ١١٣ .

قولهم : قامت هند ، في أثك الحقت الفعل علامة التأنيث والمراد الفاعلة ،
فكانك هذا .

وأما عدم تصرفه وأنه لا مصدر له فقد وجد من الأفعال ماهو على هذه الصفة
كعسى .

ومنهم من ذهب إلى أنه فعل (١) واستدل على ذلك ببنائه على الفتح ،
ولو كان اسماً لكان معرباً إذ لا موجب لبنائه ، واستدل أيضاً بنصبه للمفعول
ولو كان اسماً لم يجز ذلك فيه إذ ليس هو من قبيل الفاعلين والمفعولين ولا من
قبيل المصادر المقدرة بأن والفعل ، ولا من قبيل الأسماء الموضوعة موضع الفعل .

* * *

ولا يجوز التعجب من صفة فيما يستقبل إلا أن يكون في الحال مايدل على
أن المتعجب منه ينتهي إلى صفة يجوز التعجب من مثلها نحو : ماأحسن ما
تكون هذه الجارية وما أطول ما يكون هذا الزرع .

* * *

واختلاف في زمن فعل التعجب . فمنهم من ذهب إلى أنه بمعنى الحال ،
واستدل بأنك لاتقول : ماأحسن زيداً ، الا وهو في الحال حسن ، واذا
أردت الماضي أدخلت كان فقلت : ماكان أحسن زيداً .

ومنهم من ذهب إلى أنه بمعنى المضى ، لإبقاء للصيغة على بابها ، إلا أنه يدل
على الماضي المتصل بزمان الحال . فيحصل الحال بحكم الانجرار . فاذا أردت
الماضي المنقطع أتيت بكان . وهذا المذهب أولى لما فيه من إبقاء اللفظ على بابه ،
ألا ترى أن أفعل صيغة الماضي .

* * *

واذا أتيت بكان فلا يخلو أن تأتي بها بعد الفعل أو قبله أو بعده وقبله .
فإن أتيت بها قبل الفعل فقلت : ماكان أحسن زيداً ، ففي ذلك خلاف بين

(١) هذا قول البصريين والكسائي . الكتاب ٣٧/١ ، المتنضب ١٧٣/٤ ، ١٩٥ ، الأصول ٥٩/١ .

النحوين . فمنهم من ذهب إلى أنَّ كان زائدة وأحسنَ في موضع الخبر .
ومنهم من ذهب إلى أنَّها في موضع خبر «ما» واسمها مضمر فيها يعود على «ما»
والجملة التي هي أفعلّ وفاعلها ومفعولها في موضع خبرها .
وهذا فاسد ، لأنَّ ما التعجبية لا يكون خبرها إلا على وزن افعلّ ، إلا فيما
جاء من هذا محذوف الهمزة نحو قولهم : ماخِرَ اللبن للصحيح وما شرَّه
للمبطون (١) . والذاهبون إلى أنَّها زائدة اختلفوا فيها ، فمنهم من جعل لها
فاعلاً وهو مضمر المصدر وهو السيراني (٢) . ومنهم من ذهب إلى أنَّه مفرغ ليس
له فاعل وهو أبو علي الفارسي (٣) .

واستدل السيراني على صحة مذهبه بأن الفعل لابد له من فاعل ، وتكون على
مذهبه تامة .

واستدل الفارسي على صحة مذهبه بأنَّ زيادة المفرد أولى من زيادة الجملة وإذا
كانت مفرغة كانت من قبيل المفردات .

فإن قيل : إنَّها فعل والفعل لابد له من فاعل فالجواب : إنَّ الفعل إذا استعمل
استعمال مالا يحتاج إلى فاعل استغنى عن الفاعل ، دليل ذلك «قلَّما» فإنَّها لما
استعملت استعمال «ما» في أنَّ المراد بها النفي لم تحتاج إلى فاعل . فكذا
«كان» لما استعملت للدلالة على الزمن/الماضي ولم يُرد بها أكثر من ذلك [١٢٢ظ]
استغنت عن الفاعل كما استغنى عنه الظرف نحو أمس .

وإن أتيت بكان بعد الفعل فلا بد من إدخال ما المصدرية على كان فتقول :
ما أحسنَ ما كانَ زيدٌ ، برفع زيد على أنَّه فاعل كان وما مصدرية وهي مع
مابعدا في موضع مفعول فعل التعجب كأنَّه في التقدير : ما أحسنَ كونَ زيد .
ومنهم من أجاز نصب زيد على أنَّ تكون «ما» بمنزلة الذي وكان ناقصة واسمها

(١) قاله أعرابي لخلف الأحمر بمضمر من أبي زيد . اللسان : خير .

(٢) ابن عيسى ١٥٢/٧ . (٣) وابن السراج أيضاً . الاصول ٦٤/١ .

مضمّر فيها يعود على «ما» وزيد خبرها (١) . وهذا فاسد من جهة المعنى ، ألا ترى أنّ المعنى إذ ذاك : ما أحسن الذي كان زيد ، ويغنى عن ذلك : ما أحسن زيداً . وأيضاً فإنّ ما المصدرية لا ينبغي أن تدخل إلّا على ماله مصدر وهو الفعل التام .

فإن كررت «كان» كانت كل واحدة منهما على ما استقرّ فيها قبل التكرار .

* * *

ولا يزداد في هذا الباب من الأفعال إلّا كان عند أهل البصرة (٢) وقاس أهل الكوفة على ذلك سائر أخواتها ما لم يناقض معنى الفعل المزيد فيه معنى التعجب ، وحكوا من كلام العرب : ما أصبح أبردها وما أمسى أدفأها ، يعنى الدنيا (٣) . ومنهم من أجاز زيادة كل فعل لا يتعدى نحو : ما قام أحسن زيداً ، إذا أردت ما أحسن قيام زيد فيما مضى ، واستدلّ على ذلك بقوله :

على ما قام يشتمني لثيم

كخزير تمرغ في رماد (٢٧٣)

فقام زائدة ، والمعنى : على م يشتمني لثيم .

وكذلك استدلّ بقول الآخر :

فالآن قربت تهجونا وتشتمنا

فاذهب فما بك والأيام من عجب (١٤٠)

فاذهب زائدة ، وحكوا من كلام العرب : فلان قعد يتهكم بعرض فلان . على زيادة قعد ، وحكى الكسائي : ما مرأغلظ أصحاب موسى ، على معنى أغلظ ما مروا ، وهذا من القلة والشذوذ بحيث لا يقاس عليه .

* * *

(١) أجاز هذا المبرد ، قال : وهو بعيد ، وعمله بأن ما لغير العاقل . المقتضب ١٨٥/٤ .

(٢) الأصول ٦٤/١ ، ابن يمش ١٥١/٧ .

(٣) نقل ابن يمش ان هذا القول حكاه الاخش ونقله ابن السراج عن (قوم من النحويين) ولعله يريد الكوفيين . الاصول ٦٤/١ .

ولا يجوز تقديم معمول فعل التعجب على «ما» ولا على فعل التعجب نفسه. واختلف في الفصل بينه وبين معموله بالظرف والمجرور، فمنهم من أجاز (١) ومنهم من منع (٢). فالمانع يحتاج بضعف هذا الفعل وقلة تصرفه، والذي يجيز يحتاج بأن ذلك قد جاء في الحرف مع أن الحرف أضعف من الفعل فالأخرى أن يجوز مع الفعل وذلك نحو قولك : إن بك زيدا مأخوذ.

فإن قيل : إن الحرف قد خرج من الباب الأضعف إلى الباب الأقوى لشبهه بالفعل وفعل التعجب خرج من الباب الأقوى وهو الفعل إلى الباب الأضعف وهو الحرف فالجواب : إن فعل التعجب قوى الأصل لأنه فعل و «إن» ضعيفة الأصل لأنها حرف فلا أقل من أن يكونا في رتبة واحدة.

والصحيح أن ذلك جائز. وحكي من كلام العرب : ما أحسن بالرجل أن يصدق (٣) ومن كلام عمرو بن معد يكرب : لله در بني مجاشع ، ما أكثر في الهيجاء لقاءها وأكثر في اللزبات عطاءها (٤).

* * *

(١) منهم الفراء والجزمي والملازني والفارسي . ابن يعيش ١٥٠/٧ .

(٢) منهم الأخفش والمبرد وابن السراج . المقتضب ١٧٨/٤ ، الاصول ٦٥/١ .

(٣) المقتضب ١٨٧/٤ ، الاصول ٦٥/١ ، ابن يعيش ١٥٠/٧ .

(٤) انظر حكاية عمرو هذه ومناسبتها في الدرر اللوامع ١٢١/٢ ، وفيها : بنى سليم مكان مجاشع .

فصل.

وأفعل به في معنى ما أفعله ، ولا يجوز بناؤه إلا فيما بُنى منه ما أفعله .
واختلف في المجرور ، فمنهم من جعله / في موضع رفع (١) . ومنهم من جعله [١٢٣] و
في موضع نصب (٢) ، فالذي جعله في موضع رفع استدل على ذلك بأن أفعل
فعل والتفعل لابد له من فاعل ولا فاعل ملفوظ به ولا مقدّر ، إذ لو كان
مضمراً لبرز في بعض الأحوال فدل ذلك على أن المجرور فاعل والباء زائدة .
فإن قيل : لو كانت زائدة لم تلزم كما لم تلزم في مثل : كفى بالله شهيداً (٣) .
فالجواب : إن الباء لزمت هنا لإصلاحاً للفظ : وذلك أن فعل الأمر بغير لام لا
يكون فاعله مظهراً إلا في هذا الباب ، فدخلت الباء حتى يصير في اللفظ كأنه
مفعول ، فإن قيل : فلا شيء جاء فاعله مظهراً وهو أمر ؟ فالجواب : إنه
إنما جاء ذلك لأنه ليس بأمر صحيح ، ألا ترى أن معناه التعجب ، ونظير
ذلك في أن اللفظ لفظ الأمر والمعنى على غير ذلك قول الله تبارك وتعالى : قل
من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدداً (٤) . فمعناه : فيمدد . وهذا
الأمر من أفعل الذي معناه صار ذا كذا نحو : أبقلت الأرض ، أي صارت
ذات (٥) بقل ، وأجنى الشجر ، صار ذا جنى . ودليل ذلك أن همزته
همزة قطع ، ولو كان من فعل ثلاثي لكانت همزته همزة وصل .
ومنهم من جعل فاعله مضمراً وجعل المجرور في موضع مفعول . وهؤلاء
اختلفوا فمنهم من جعل الضمير يعود على الحسن كأنه قال : أحسن يا حسن
زيداً ، ولذلك كان مفرداً على كل حال .

ومنهم من جعل الضمير عائداً على المخاطب ولم يبرز في تثنية ولا جمع لأنه جرى
مجرى المثل . وهذان المذهبان فاسدان ، بدليل أنه لو كان كذلك لم يخل أن يكون
منقولاً من أفعل المتعدية أو من أفعل غير المتعدية . وباطل أن يكون من أفعل

* كان موضع هذا العنوان الفرعي قبل قوله : وإن أتيت بكان بعد الفعل ... في ص
٥٨٥ ونقلناه إلى هنا لأن هذا موضعه المناسب .

(١) هو مذهب الجمهور ، الأصول ٦٠/١ ، ابن يعيش ١٤٨/٧ .

(٢) حكاه ابن يعيش عن الزجاج ١٤٨/٧ .

(٣) الرعد : ٤٣ . (٤) مريم : ٧٥ .

(٥) ج ، ر : ذا ، وهو تحريف .

المتعدية ، إذ لو كان كذلك لوجب أن يقول : أحسنُ زيداً فتوصله إلى
المفعول بنفسه ، فثبت أنه منقول من أفعل غير المتعدية . وإذا ثبت ذلك ثبت أن
الظاهر في موضع الفاعل ، وهذا مع أن أحد الوجهين فاسد ، بدليل عدم الظهور
في الشنية والجمع ، أعني مذهب من زعم أن الفاعل ضمير المخاطب .

* * *

ويجوز التعجب من كل فعل ثلاثي تنقله إلى فعل مضموم العين ، وإذا
فعلت ذلك به صار غير متعد أيضاً ، ويجوز دخول الباء على فاعله زائدة ولا تلزم
فتقول : ضَرَبَ زيدٌ ، وضَرَبَ يزيدٌ ، في معنى : ما أضرَبَهُ ، ولا يلزم فاعله
أن يكون معرّفاً بالألف واللام فتقول : لَضَرَبْتُ يدُكَ ، وَلَضَرَبْتُ اليَدُ .
ومن زيادة الباء قوله :

٤١٨ حُبٌّ بِالزَّوْرِ الَّذِي لَا يُرَى مِنْهُ إِلَّا صَفْحَةٌ أَوْ لِمَامٌ (١)
وإذا بنيت من فعل معتل اللام من ذوات الياء قلبت الياء واوا لانضمام ما قبلها
كِرْمَوْ الرجلُ ، في معنى ما أرمَاهُ ، ومن كلام العرب : لَسَرَوْ (٢) الرجلُ ،
في معنى : ما أسراه . ويعرض في هذا الباب اللبس بين التعجب والنفي والاستفهام
مع كل فعل في آخره نون إذا اتصل به ضمير متكلم (٣) عند / من لا بَصَرَ له
بكلام العرب . لكن الذي يؤمن اللبس في ذلك أن يعلم أن أفعل في [١٢٣ظ]
التعجب فعل ، فإن اتصل به ضمير نصب للمتكلم فلا بد من الحاق نون الوقاية
في حال الأفراد ، وأفعل في الاستفهام اسم فلا يحتاج إلى نون الوقاية في حال من
الأحوال ، وأفعل في النفي فعل إلا أن المتصل به ضمير رفع فلا بد من تسكين

(١) للطرماع . ورواية الديوان : لمحة عن لمام .

وما هنا رواية . الزور : الزائر يقال : رجل زور وقوم زور . صفحة الشيء : جانبه ،
المام جمع لمة وهي من الشمر مساجوز شحمة الاذن وتجمع على لمام . والمام
أيضاً الزيارة لابلث فيها . المعني ١٥/٤ ، الدرر اللوامع ١١٩/٢ ، اللسان :
زور ، الديوان ٩٧ .

(٢) كذا في النسخ واللام زائدة .

(٣) في ر : وفي نسخة بحائية ج : مخاطب .

أحر الفعل فتقول في التعجب في الأفراد : ما أحسنني ، وفي التثنية والجمع : ما أحسننا ، وتقول في الاستفهام في الأفراد : ما أحسنني ، وفي التثنية والجمع : ما أحسننا ، برفع أحسن . وتقول في النفي في الأفراد : ما أحسنْتُ ، وفي التثنية والجمع ما أحسنّا .

* * *

واعلم أن كلَّ فعل يتصل به ضمير المتكلم المنصوب فإنه يلزمه نون الوقاية إلا فعل التعجب ، فأنتك في إلحاقها بالخيار ، وسبب ذلك شبهه بالاسم وإذا كانوا قد يتركونها في مثل قوله :

٤١٩ يسوءُ الغاليات إذا فليَنسي (١)
مع أنه لم يخرج عن أصله كفعل التعجب . فأقلُّ مراتب هذا أن يجوز فيه ذلك.

(١) صدره : تراه كالثناء يعل مسكاً

وهو لمعرو بن معد يكرب الزبيدي يخاطب امرأته . والضمير في تراه يعود على شعر رأسه . وفاعل تراه يعود على المرأة . الثناء : شجرة بيضاء الثمر والزهر يشبه الشيب بشرها . تعل : من العلل وهو الشرب الثاني . الغاليات : جمع فالية وهي التي تغلى شعر الرأس . قال الميمني : وعند سيبويه المحلوقة هي نون الاناث . وعند الفارسي أن المحلوقة نون الوقاية لأنها زائدة . الكتاب ١٥٤/٢ ، معاني القرآن ٩٠/٢ ، شرح المفصليات ٧٨ ، الطبرسي ٣١/٤ ، البيان للأنباري ٣٢٦/٢ ، الميمني ٣٧٩/١ ، الخزائن ٤٤٥/٢ ، الدرر اللوامع ٤٣/١ .

باب ما

كلّ حرف يليه الاسم مرّة والفعل أخرى فبانه أن لا يعمل ، وما انفرد بأحدهما ولم يكن كالجزء منه عمل فيما انفرد به .

ونحرّزْتُ بقولي : ولم يكن كالجزء منه ، من السين وسوف وقد ولام التعريف . ألا ترى أنّ اللام تنفرد بها الأسماء ولا تعمل مع ذلك فيها لأنّها تنزّلت منزلة الجزء منها ، ولذلك لم يعتدّ بها فاصلة بين العامل في الاسم وبين الاسم في نحو : مررتُ بالرجلِ ، فلولا أنّها كالجزء من الاسم لم يجز الفصل بها بين حرف الجر والمجرور . وكذلك قد والسين وسوف ، تنزلت من الفعل منزلة حرف من حروفه بدليل دخول اللام عليها ، قال الله تعالى : ولَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى (١) . فلولا أنّها بمنزلة حرف من حروف الفعل لما جاز الفصل بها بين اللام والفعل بأنّ وأخواتها . وحروف الجر إنّما عملت في الأسماء لانفرادها بها ، والنواصب والجوازم إنّما عملت في الأفعال لانفرادها بها ، وما لم ينفرد نحو همزة الاستنهام وما أشبهها فأنته غير عامل .

و «ما» لم تختص ، فكان القياس فيها أن لا تعمل ، إلا أنّها لما كان لها شبهان : شبه عام وشبه خاص عملت .

فشبهها العام شبهها بالحروف غير المختصة في كونها تليها (٢) الأسماء والأفعال وشبهها الخاص شبهها بليس ، وذلك أنّها للتفي كما أنّ ليس كذلك ، وداخلة على المبتدأ والخبر كما أنّ ليس كذلك ، وتخلص الفعل المحتمل للحال كما أنّ «ليس» كذلك ، تقول : ما زيدٌ يقومُ ، فيكون المعنى على الحال ، وكذلك ليس زيدٌ يقوم ، فمن راعى فيها الشبه العام لم يُعملها وهم بنو تميم ، ومن راعى شبهها الخاص أعملها وهم الحجازيون ، وذلك بشروط .

(١) الضحى : ٥ .

(٢) ج ، ر : تلى ، وهو تعريف .

منها أن لا يقع بعدها إن نحو قولك : ما إن زيد قائم ، فإن وقعت بعدها إن بطل عملها نحو قول الشاعر :

٤٢٠ فما إن طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا (١)
/ومنها أن لا يدخل على الخبر حرف يقتضي الإيجاب نحو: ما زيد إلا قائم. [١٢٤] و
ومنها أن لا يتقدم خبرها على اسمها ما لم يكن ظرفاً أو مجروراً ، فإن كان ظرفاً
أو مجروراً ففيه خلاف بين النحويين ، وسيبين إن شاء الله تعالى ، فأما
قول الشاعر .

٤٢١ وما الدهر إلا منجنوناً بأهله وما صاحب الحاجات إلا معذباً (٢)
فأعمل «ما» مع دخول حرف الإيجاب وهو إلا على الخبر فيتخرج على وجهين ،
أحدهما : أن يكون منجنوناً اسماً موضوعاً موضع المصدر الموضوع موضع
الفعل الموضوع موضع خبر ما ويكون تقديره : وما الدهر إلا يسجن جنوناً
بأهله (٣) ، ثم حذف يسجن الذي هو خبر ما وأقام المصدر مقامه الذي هو جنون
فبقي : وما الدهر إلا جنون ، كما تقول : ما أنت إلا شرباً ، تريد : تشرب
شرباً . هذا في موضع الكثرة مقيس ، ثم أوقع منجنوناً موقع جنون .
والآخر أن يكون منجنوناً اسماً في موضع الحال ويكون خبر ما محذوفاً تقديره :
وما الدهر إلا موجوداً على هذه الصفة ، أي مثل المنجنون وهو السانية ، يريد
أنه لا يستقر على حالة واحدة .

وأما قوله : وما صاحب الحاجات إلا معذباً ، فمعذباً مصدر تقديره
إلا يعذب معذباً ، أي تعذيباً ، وذلك أن كل اسم مفعول من فعل زائد على

(١) لفروة بن مسيك المرادي (صحابي) الطب : الملة والسبب . الكتاب ١/٤٧٥ ، ٢/٣٠٥ ،
الوحيات ٢٧ ، المقتضب ١/٥١١ ، ٢/٣٦٤ ، الكامل ١/٣٤١ ، الاصول ١/١٧٧ ، الخصائص
٣/١٠٨ ، المنصف ٣/١٢٨ ، الروض الانف ٢/٣٤٤ ، الخزائن ٢/١٢١ .

(٢) نسبة ابن جني لبعض العرب ولم يعينه . وروايته : أرى الدهر ، على زيادة الا ، ولا شاهد
فيه . المنذني ٧٦ ، العيني ٩٢/٢ الخزائن ١٢٩/٢ .

(٣) ج ، ر : لأهله ، وهو تحريف .

ثلاثة أحرف فإنه يكون للمفعول والمصدر والزمان على صيغة واحدة :
وأما قواله :

٤٢٢ فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشراً (١)
فنصب « مثل » مع تقديم الخبر على الاسم وليس بظرف ولا مجرور ففيه
سبعة أقوال للنحويين ، فمنهم من جعله شاذاً ، وهو مذهب سيبويه
رحمه الله (٢) . ومنهم من قال : البيت للفرزدق فاستعمل لغة غيره فغلط
لأنه قاس النصب مع التقديم على النصب مع التأخير ، وهذا باطل لأن
العربي إذا جاز له القياس على لغة غيره جاز له القياس في لغته ، فيؤدي ذلك
إلى فساد لغته .

ومنهم من قال : إنما نصبه ضرورة لئلا يختلط المدح بالذم ، لأنك إذا
قلت : مامثلك أحداً ، نفيت عنه الأحدية فاحتمل أن يكون مدحاً وذمماً ،
فإذا نصبت مثلك ورفعت أحداً كان الكلام مدحاً ، فلذلك نصب مثلهم في
البيت (٣) .

وهذا باطل ، لأن ما قبله وما بعده يدل على أنه قصد المدح .
ومنهم من قال : هو منصوب على الحال والخبر محذوف وهو العامل في الحال .
تقديره : وإذا مامثلهم في الوجود . (٤)
وهذا باطل لأن معاني الحروف لاتعمل مضمرة .

ومنهم من جعله ظرفاً بمنزلة بدل وهم أهل الكوفة واستدلوا على صحة
مذهبهم بقول المهلب بن أبي صفرة : مايسرني أن يكون لي ألف فارس

(١) للفرزدق ، وروى في الخزائن : دولتهم ، وفي البيت إشارة لعودة سلطان
المدينة إلى آل مروان بعد أن تركها جدهم ليتول الخلافة في دمشق .
الكتاب ٢٩/١ ، المقتضب ١٩١/٤ ، المغني ٤٠٢ ، العيني ٩٦/٢ ، شواهد المغني ٨٤ ،
الخزائن ١٣٠/٢ ، الديوان ٢٢٣ .

(٢) الكتاب ٢٩/١ . (٣) هذا رأى الاعلام ، حاشية الكتاب ٢٩/١ .

(٤) هذا رأى المازني والمبرد ، المقتضب ١٩١/٣ ، المغني ٤٠٢ .

مثل بَيْهَسَ لَاتَى لو رأيتهم يتسامونَ لقلت لعلهم يتسامونَ لَوَإِذَا .
فقالوا : محالٌ أن لايسره أن يكون له ألف فارس كل واحد منهم مثل
بَيْهَسَ وإِذَا المعنى / أنه لايسره أن يكون له ألف فارس [١٢٤ ظ]
بدل بيهس لشجاعته وإقدامه في الحروب .

وهذا الذي قاله أهل الكوفة لاحجة فيه لأنَّ العرب إذا قالت مررتُ برجالٍ
مُثلِكَ ، كان لهم في ذلك وجهان: أحدهما أن يكون مررتُ برجالٍ (١)
كلّهم كل واحد منهم مُثلِكَ . والآخر : أن يكون المعنى مررتُ برجالٍ
كلّهم إذا اجتمعوا مُثلِكَ ، فعلى هذا يكون مايسرنى أن يكون لى ألف فارس
مثل بيهس ، يعنى أنه لايسره أن يكون له ألف فارس كلّهم إذا
اجتمعوا مثل بيهس وحده ، لأنَّ شجاعة ألف فارس إذا كانت مجتمعة
في فارس واحد كان أولى من افتراقها في أشخاص كثيرة ، لأنَّه
متى حضر كان بمنزلة ألف فارس ، وألف فارس إذا تفرقوا فقد يكون
ذلك سبباً لضعفهم . ومنهم من قال : مثل منصوب على الظرف وكأنه
في الأصل صفة لظرف تقديره قبل الحذف : إذ ما مكانا مثل مكانهم بشر ،
ثمَّ حذف الموصوف وقامت الصفة مقامه فأعربت بأعرابه فصار : إذ ما مثل
مكانهم بشر (٢) .

وهذا باطل لأنَّه تقدّم أنه لايحذف الموصوف إلا إذا كانت الصفة خاصة ،
ومثل ليس من الصفات الخاصة ، أو يتقدّم مايدلّ على المحذوف .
ومنهم من قال : انَّ ما هنا لم تعمل شيئا ولا شذوذ في البيت . وذلك
أنَّها أضيفت إلى مبنى فبنيت على الفتح بمنزلة قوله : يومئذٍ وحيتئذٍ ،
وهو الصحيح (٣) .

(١) ج ، ر : برجل ، وهو تحريف .

(٢) نقل البغدادى هذا القول عن الكوفيين ، الخزائن ١٣٠/٢ .

(٣) من قال بهذا ابن هشام ، قال : وزعم ابن مالك أن ذلك (البناء) لا يكون في (مثل) لمخالفتها
للبيهات فإنها تنهى وتجمع . المعنى ٥٧١ .

فأما إن كان خبر ما ظرفاً أو جاراً أو مجروراً ففيه خلاف . فمنهم من أجاز تقديمه على الاسم ، ومنهم من منع من ذلك .
والذين أجازوا هم البصريون قياساً على أن التي يتقدم خبرها على اسمها إذا كان ظرفاً أو مجروراً ، والذي منع هو أبو الحسن الأخفش ، ومنع أن يقاس هذا على أن لأنها أقوى من ما ، وذلك أنها اختصت بما دخلت عليه و«ما» ليست كذلك . والصحيح أن ذلك يجوز بدليل قوله تبارك وتعالى : فما منكم من أحدٍ عنه حاجزين (١) . فحاجزين خبر ما ، وهو منصوب فثبت أنها حجازية وقد فصل بينها وبين اسمها بمجرور الذي هو منكم فأذا فصل بين ما واسمها بمجرور ليس في موضع خبرها الذي لا يجوز في أن إلا قليلاً كقول الشاعر :

فلا تَلَحْنِي فيها فأنَّ بِحُبِّها

أُخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمُّ بِلَا يَلُهُ (٣٠٠)
فالأحرى أن يجوز بالمجرور الذي هو في موضع الخبر الجائز في أن في فصيح كلام العرب نحو : أن في الدار زيداً .

• • •

ويجوز دخول الباء على الخبر ، وفي دخولها خلاف ، فمنهم من لا يدخلها إلا مع التأخير ، وذلك حيث ينصب الخبر ، ولا يميز دخولها مع التقديم . ومنهم من أجاز دخولها مع التقديم والتأخير في اللغتين معا ، وهو الصحيح بدليل قول الشاعر :

٤٢٣ أما والله أن لو كنت حُرّاً

وما بالحرِّ أنتَ ولا القَمِينِ (٢)

(١) الحاقة : ٤٧ .

(٢) أنشده الفراء عن امرأة من غني وروايته : العتيق . ورواه الفارسي :
أما والله عالم كل غيب ورب الجبر والبيت العتيق
لو أنك يا حين خلقت حراً وما بالحر أنت ولا الخليل
معاني القرآن ٤٤/٢ ، المغنى ٣١ ، المعنى ٤٠٩/٣ ، الخزاعة ١٣٢/٢ .

فأدخل الباء في الخبر مع التقديم ، فدلّ ذلك أنّ الباء يجوز دخولها على الخبر .
ويجوز زيادة من في اسم ما اذا كان نكرة نحو : مامنٌ أحديّ قائماً ، على
الحجازية ، وقائمٌ ، على التميمية .

• • •

واذا عطفت / في هذا الباب فلا يخلو أن تعطف على الاسم أو على الخبر [١٢٥] أو على الاسم والخبر معاً . فإن عطفت على الخبر فلا يخلو أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ، فإن كان مرفوعاً فعلى اللفظ ، وإن كان منصوباً فلا يخلو أن يكون حرف العطف موجباً للخبر أو لا يكون .

فإن كان موجباً للخبر رفعت مثل قولك : مازيدٌ قائماً بل قاعدٌ ، وإن لم يكن موجباً نصبت مثل قولك : مازيدٌ قائماً ولا قاعداً . وحكى سيويه رحمه الله الخفض على توهم الباء وذلك نحو قولك : مازيدٌ قائماً ولا قاعدٌ ، بـ خفض قاعد وذلك قبيح ، وإن كان مخفوضاً فلا يخلو أن يكون حرف العطف يقتضي الإيجاب أو لا يكون يقتضيه فإن كان يقتضي الإيجاب رفعته نحو مازيدٌ بقائم (١) بل قاعدٌ ، ولا يجوز خفض قاعد ، لأنك لو خفضته كان على نية الباء ، كانتك قلت : بل بقاعد (٢) ، والباء لاتراد في الواجب بقياس . وإن لم يكن يقتضي الإيجاب جاز خفض على اللفظ والنصب على الموضع إن قدّرت ما حجازية ، والرفع على الموضع إن قدّرت ما تميمية .

وإن عطفت على الاسم رفعت نحو : مازيدٌ قائماً ولا عمروٌ . فإن عطفت على الاسم والخبر معاً فلا يخلو الخبر أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً فإن كان الخبر مرفوعاً رفعت نحو : مازيدٌ قائمٌ ولا عمروٌ خارجٌ ، وإن كان منصوباً فلا يخلو أن يكون حرف العطف يقتضي الإيجاب [أو لا يكون] فإن كان يقتضي الإيجاب رفعت وإن لم يكن يقتضيه فحكمه حكم ما عطفت عليه نحو : مازيدٌ قائماً ولا عمروٌ خارجاً . فإن كان مخفوضاً فلا يخلو أن

(١) ج ، ر : قائم ، وهو تعريف . (٢) ج ، ر : قاعد ، وهو تعريف .

يكون حرف العطف موجبا للخبر أو لا يكون فأن كان موجبا رفعت المعطوف نحو قولك : مازيدٌ بقائمٍ بل عمروٌ خارجٌ .

وان لم يكن موجبا فلا يخلو أن تعطف على اللفظ أو على الموضع . فأن عطفت على الموضع رفعت الاسم ونصبت الخبر في الحجازية نحو قولك : ما زيدٌ بقائمٍ ولا عمروٌ قاعداً ، وعلى اللغة التميمية ترفع الاسمين فتقول : مازيدٌ بقائمٍ ولا عمروٌ قاعدٌ .

وإذا ذكرت مع الاسم المعطوف على الخبر اسماً ، فلا يخلو أن يكون من سبب اسم ما أو لا يكون . فأن لم يكن من سبب اسم ما فلا يخلو من أن يتقدم على الخبر أو يتأخر . فأن تقدم نحو : مازيدٌ قائماً ولا عمروٌ قاعداً جاز عطف الاسمين على الاسمين المتقدمين ، تقديره : و ماعمرٌ قاعداً . ويجوز رفعهما على المبتدأ والخبر وتكون الجملة معطوفة على الجملة الأولى . فأن تأخر فالرفع ليس إلا نحو : مازيدٌ قائماً ولا منطلق عمرو ، فيكون منطلق خبراً مقدماً وعمرو مبتدأ والجملة معطوفة على الجملة المتقدمة . واتما لم يجر نصب منطلق لأنك اذ ذاك لا تخلو من ان ترفع عمراً بمنطلق أو بالعطف على اسم ما ولا يجوز أن يكون معطوفاً على اسم ما لأن [١٢٥ظ] ذلك يؤدي إلى تقديم خبر ما الحجازية على اسمها ، ألا ترى أن التقدير : وما منطلقاً زيدٌ ، ولا يجوز أن يكون مرفوعاً بمنطلق ويكون منطلق معطوفاً على خبر ما لأن المعطوف شريك المعطوف عليه فيلزم أن يكون خبر ما وذلك لا يتصور هنا ، لأنه ليس في الخبر ضمير يعود على المخبر عنه ، ألا ترى أن التقدير : مازيدٌ قائماً وما زيدٌ منطلقاً عمرو ، فلا يكون في منطلق ضمير يعود على زيد . ولو كان بدل ما ليس لجاز النصب ويكون الاسمان معطوفين على الاسمين المتقدمين لأنه يجوز تقديم خبر ليس على اسمها ، وذلك : ليس زيدٌ قائماً ولا منطلقاً عمرو ، ويكون تقديره إذ ذاك : وليس منطلقاً عمرو .

باب نعم وبش

اعلم أن نعم وبش من قبيل الأفعال إلا أن النحويين أفردوا لهما باباً لأن لهما أحكاماً ليست لغيرهما من الأفعال وسندكرها إن شاء الله تعالى .
واختلف هل هما فعلاّن أم لا ، منهم من ذهب إلى أنّهما فعلاّن وهم أهل البصرة ، ومنهم من ذهب إلى أنّهما اسمان وهو القراء وكثير من أهل الكوفة (١) .
والذي ذهب إلى أنّهما فعلاّن استدلّ على ذلك برفعهما الفاعل وليس من قبيل الأسماء العاملة عمل الفعل ، وبناهما على الفتح ، ولو كانا اسمين لكانا معربين اذ لا موجب لبنائهما ، وبتحملهما الضمير في قولك : نعم رجلاً زيداً ، بل قد حكى : نعماً رجُلين الزيدان ، ونعموا رجلاً للزيدون ، على ما يبيّن بعد ، إن شاء الله تعالى ، أو بلحاق علامة التأنيث لما على حدّ ما تلحق الأفعال ، أعني أنّها تسقط مع المذكر وتثبت مع المؤنث ، نحو : نعم الرجلُ ونعمت المرأةُ .

والذاهبون إلى أنّهما اسمان استدلوا على صحّة مذهبهم بكونهما لا مصدر لهما وبكونهما لا يتصرفان ، وهذا الذي استدلوا به لاحجة فيه ، لأنّه قد وجد من الأفعال ما لا يتصرف ولا مصدر له كعسى .
واستدلوا أيضاً بدخول حرف الجرّ عليهما وحكوا من كلام العرب : نعم السيرُ على بشس العيرُ . وحكى عن بعض العرب أنّه ولد له بنت قيل له : نعم الولد هي فقال : والله ما هي بنعم الولدُ ، نصّرها بكاء وبرّها سرقة . وأنشدوا في دخول حرف الجرّ على نعم قول الشاعر :
٤٢٤ صبّحتك الله بخيرٍ باكرٍ بنعم طيرٍ وشبابٍ فاخرٍ (٢)

- (١) معاني القرآن ٥٦/١ ، ٢٦٧ ، ٥٧ ، الأصول ٦٨/١ ، الانصاف ١٤٣
(٢) لم أجده منسوباً لقائل ، أراد : صبّحتك الله بكلمة نعم منسوبة إلى الطائر الميمون ورواية ابن سيدة : بنم عين ، وهو من قولهم : يانعم عيني أى يافرة عيني .
المحكم ١٤٠/٢ ، العيني ٢/٤ ، اللسان والتاج : نعم ، الدرر ١٠٨/٢ .

وأنشدوا أيضاً قوله :

٤٢٥ فقد بدلتُ ذاكَ بنعمَ بالٍ وأيامَ لياليها قصارُ(١)
ولا حجة لهم في شيء من هذا .

أما قولهم : على بشس العيرُ ، فيكون على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه كأنه قال : على عيرٍ بشس العيرُ ، وعلى ذلك يتخرج : واللّه ما هي بنعمَ الولدُ ، بولدٍ نعمَ الولدُ ، ونظير ذلك قول الشاعر :

والله ما زيدٌ بنامَ صاحبه ولا مخالطَ اللبانِ جانبُه (١١٥)
فأدخل الباء على نام وهو فعل تقديره : والله ما زيدٌ برجلٍ نامَ صاحبه ، ثم حذف رجل وأقيم نامَ صاحبه مقامه لأنّه صفة له .

وأما / قولهم : بنعمَ طيرٍ وشبابٍ فاخرٍ، وبينعمَ بالٍ ، فإنّ نعم اسم [١٢٦] وللخير الباكر واسم للعافية في قوله : بنعم بالٍ ، بدليل إضافتهما إلى ما بعدهما ولا يضاف إلا الاسم وكأنّهما في الأصل : نعيمٌ ، التي هي فعل فُهمى بها وحكيّت ولذلك فتحت الميم معها مع دخول حرف الجر عليها . ونظير ذلك : قيلَ وقال ، فإنّ العرب لما جعلتهما للقول حكياً ، وعلى ذلك جاء الأثر : نهى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم عن قيلَ وقالٍ وعن إضاعة المال (١) . فإذا تبينَ أنّه لأحجة فيما استدلوا (به) (٣) على أنّهما اسمان تبين أنّهما فعلاّن بما تقدّم من الدلالة (٤) القاطعة .

• • •

وفي نعيمَ أربع لغات (٥) : نعيمٌ ، بكسر النون واسكان العين ، وهي الأفصح وكثرتها تغني عن الاستشهاد عليها . ونعيمٌ ، بكسر النون والعين وعليه قوله تعالى : إن تُبدلوا الصدقاتِ فنعيمًا هي (٦) . ونعيمٌ ، بفتح النون وكسر

(١) لدى بن زيد . الزهرة ٢٧٣ ، المغرب ١٠ ، شرح المقرب ١٠ ، الديوان ١٣٣ .

(٢) رواه البخاري في كتاب الاحتصام ٦٣ وكتاب الرقاق : ٦٠ .

(٣) زيادة يقتضيها السياق (٥) ر : الادلة .

(٤) انظر لغات نعم في الكتاب ٢/٢٥٥ ، المختضب ٢/١٤٠ ، الاصول ١/٦٨ ،

ابن عيش ٧/١٢٨ ، (٦) البقرة : ٢٧١ .

العين ، وعليه أنشدوا قول الشاعر :
 ٤٢٦ خالتي والنفسُ قِدماً لآلهم نعيمَ الساعونَ في القومِ الشُّطُرُ (١)
 ونعيمَ ، بفتح النون وتسكين العين .
 وفي بش لغتان (٢) : بئسَ ، بفتح الباء ، وبئسَ ، بكسر ها .

• • •

ولا يكون فاعلها إلا فيه الألف واللام نحو قولك : نعيمَ الرجلُ وبئسَ
 الغلامُ أو ما أضيف إلى ما فيه الألف واللام نحو : نعيمَ غلامُ الرجلِ وبئسَ
 غلامُ المرأةِ ، ونعيمَ فتى العَشيرةِ عمرو ، أو مضمراً على شريطة التفسير وذلك
 نحو قولك : نعيمَ رجلاً زيدٌ ، أو مضافاً إلى نكرة وذلك قليل جداً وبابه الشعر (٣) ،
 وسبب ذلك أنهم عزموا على أن لا يكون فاعلها إلا الجنس أو ما
 يفهم منه الجنس نحو قولك : غلامُ الرجلِ ، إذ معلوم أنه لا يكون الجنس
 غلامَ واحدٍ .

واتما (لم) (٤) يجي فاعلها مضافاً لنكرة إلا في الشعر لأنَّ النكرة لا يفهم منها
 الجنس إلا في بعض المواضع ، وذلك نحو قولهم : رجلٌ خيرٌ من امرأةٍ .
 فمثال ماجاء من ذلك في نعيمَ قول الشاعر :

(١) لطرفة بن العبد يملح قومه . القوم الشطر : البداء والغرباء ، وفي حاشية ج ، ر :
 اليوم المطر ، الامر الكبير ، وروى في المقتضب : الامر المبر ، وغالتي خبر لقوله :
 فداء ، في البيت السابق للشاهد . الكتاب ٤٠٨/٢ ، المقتضب ١٤٠/٢ ، ابن الجبلى ٥٥/٢ ،
 الخزائن ١٠١/٤ .

(٢) في حاشية ج : وقال ابن الخشاب في شرح الجمل : وفي بش أيضاً أربع لغات :
 بش ، بش ، بش ، بش . ٨١ . وانظر الكتاب ٢٥٥/٢ ، المقتضب ١٤٠/٢ .
 (٣) نقل البغدادى أن الاخفش والكوفيين وابن السراج أجازوه في الاختيار ونقلوا أن لغة
 لبعض العرب . انظر الاصول ٧٥/١ ، الخزائن ١١٧ / ٤ .
 (٤) سقطت (لم) من ج ، ر .

٤٢٧ فنعمَ صاحبُ قومٍ لاسلَاحَ لهم وصاحبُ الركبِ عثمان بن عفان(١) ومثال ما جاءَ من ذلك في بشس قوله :

٤٢٨ بشسَ قرينا يَقنِ هالِكُ أمُّ عُبَيْدٍ وأبو مالِك (٢)
واختلف في من وما الموصولتين وما أُضيف إليهما ، فمنهم من أجاز أن يكونا
فاعلين لهما ، ومنهم من منع . فالمجيز استدلَّ على ذلك بالقياس والسماع .
أما القياس فأنهما في معنى ما فيه الألف واللام ، ألا ترى أنهما بمعنى الذي والتي .
وأما السماع فقوله تعالى : فنعمًا هي (٣). وقول الشاعر :

٤٢٩ فنعمَ مَزَكًا مَن ضاقتْ مذاهبُهُ ونعمَ مَن هوفي سرٍّ وإعلان (٤)
وهذا الذي استدل به لاحجة فيه بل القياس أن يكون فاعل نعم وبشس على حسب
ما استقر فيهما بالسماع ما أمكن ، وأما السماع فمؤول .

أما قوله تعالى فتَنعمًا هي . فأصله : فنعمَ ماهي . وما بمنزلة شيء في موضع
نصب على التمييز وهي خبر ابتداء مضمر ، وجاء التمييز بما وإن كانت شديدة
الأنباء لاختصاصها بالنعته وحذف اسم الممدوح وهو الأبداء لدلالة : ان تُبدوا ،

(١) في رثاء عثمان بن عفان واختلف في نسبتها ، نسبت لسان وليت في ديوانه ولأوس بن
مفراء ولكثير بن عبد الله النهشل .

وقوله : لاسلَاحَ لهم ، إشارة إلى قول عثمان يوم الدار : من رمى سلاحه كان حراً .
الركب : ركب الحج ، إيضاح الفارسي ٨٥ ، ابن يميث ١٣١/٧ ، المقرب ١١ ،
البيني ١٧/٤ ، الخزائفة ١١٧/٤ ، الدور اللوامع ١١٣/٢ .

(٢) لم أجده منسوباً لقائل . وأم عبيد : الفلاة اللعانة لأماء فيها . أو السنة الجدة .
أبو مالك : الصغب أو شدة الجوع وقيل : الكبر . اليفن : الشيخ الطاعن . المخصص
١٣/١٧٦ ، ١٨٦ ، اللسان : ملك ، الدور اللوامع ١١٣/٢ .

(٣) البقرة : ٢٧١ .

(٤) من أبيات في مدح بشر بن مروان لم يعرف قائلها . وزكا : لجأ . المذاهب : الطرق ،
وضيقها كناية عن الخوف الذي يتهدد السالك فيها . وحرف في النسخ إلى : من كامن .
وكتب في حاشية ج : كاه عن الشيء فكل عنه والكى : الضعف أه . جمهرة اللغة
٢/٢٨٣ ، ٤٨٦ ، المغني ٣٦٦ ، ٤٨٦ ، ٤٨٨ ، اللسان : زكاً ، الخزائفة ١١٥/٤ ،
الدور ٧٠/١ .

عليه / كأنه قال: فنعم شيئاً هو، أي الابداء، وكذلك فنعم مَرَكَا (١) مَن [١٦٢ ط]
ضاقَت مذاهبه «مَن» فيه بمنزلة شيء وضاقَت مذاهبه في موضع الصفة، فيكون
مثل قول الآخر :

فنعمَ صاحبُ قومٍ لاسلَاحَ لَهُم (٤٢٧)
واسم الممدوح محذوف لفهم المعنى . وكذلك قوله : مَن هو في سرٍ وإعلان ،
مَن فيه في موضع نصب على التمييز بمنزلة شيء (٢) وهو في سرٍ وإعلان جملة في
موضع الصفة واسم الممدوح محذوف لفهم المعنى .

• • •

ولابدَّ لهما أن يذكر معهما اسم الممدوح أو اسم المذموم ، ولابدَّ من ذكر
التمييز إذا كان الفاعل مضمراً . وقد يجوز حذفهما لفهم المعنى .
فمن حذف اسم الممدوح لفهم المعنى قوله تعالى : نعم العبدُ إنه أواب (٣) .
تقديره : نعم العبدُ أيوب . فحذف أيوب لفهم المعنى .

ومِن حذف اسم الممدوح والتمييز معاً قوله صلى الله صلى الله عليه وسلم :
مَن تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنِعِمَّتْ وَمِنْ اغْتَسَلَ فَاغْتَسَلَ أَفْضَلُ (٤)
فقوله : فيها ، أى فبالرخصة أخذ وقوله : ونِعِمَّتْ (أى نِعِمَّتْ) (٥)
رخصة الوضوء . فحذف التمييز وهو رخصة واسم الممدوح وهو الوضوء
لفهم المعنى .

ولا يكون اسم الممدوح والمذموم أبداً إلا أخص من فاعلهما . فلو كان
أعم منه أو مساوياً له لم يَجُزْ ، لأنه ليس فيه بيان نحو : نِعَم
لرجلٍ زَيْدٍ ، فزيدٌ أخص من الرجل لأن الرجل يكون زيداً وغيره ،

(١) ج : ر ، من كامن ، وهو تعريف .

(٢) نقل البندادى أى هذا توجيه الفارسي وان ابن مالك رده بأمرين ، الخزائن ١١٦/٤ .

(٣) سورة ص : ٤٤ .

(٤) صحيح الترمذى ٢٨٢٢/٢ (أبواب الجمعة) سنن النسائي ٢٠٥/١ .

(٥) زيادة يقتضيهما السياق .

ولو قلت : نِعِمَّ الرجلُ لإنسانٍ ، لم يجر لأنَّ الإنسانَ أعمَّ من الرجلِ ،
لأنَّه يطلق على الرجل والمرأة ، فأذا قلت : نِعِمَّ الرجلُ ، عَلِمَ أنَّه إنسان
فلا فائدة في ذكر الإنسان بعد ذلك .

ولو قلت : نِعِمَّ التَّجَمُّلُ جَمَلٌ ، ونِعِمَّ البعيرُ جَمَلٌ ، على لغة من يجعل
البعير لا يقع إلا على الحمل لم يجر أيضاً ، لأنَّه ليس فيه فائدة ، وقد
يجوز : نِعِمَّ البعيرُ جَمَلٌ ، على لغة من يجعل البعير يقع على الحمل والناقة .

* * *

وإذا ذكرت اسم الممدوح أو المذموم فلا يحلو أن تقدِّمه على نِعِمَّ وبئس
أو تذكره بعدهما . فإن ذكرتَه بعدهما فَمَنْ (١) يجعلهما اسمين يجعل نِعِمَّ
وبئس مبتدأين والاسم الذي بعد للممدوح أو المذموم خبرهما ، أو يجعلهما
خبرين والاسم الذي بعدهما مبتدأ ، وكأنَّه قال : الممدوحُ زيدٌ والمذموم
عمرو ، ومن يجعلهما فعلين فإنه يجعل اسم الممدوح أو المذموم إذا تقدم
مبتدأ ، ونِعِمَّ وبئسَ جُمْلَتَانِ في موضع الخبر .

فإن قيل : فكيف جاز أن تقع الجملة في موضع الخبر بغير رابط فيها وليست
المبتدأ في المعنى ؟ فالجواب : إنَّ للنحويين في ذلك مذهبين :
كأنَّه قال : زيدٌ هو نِعِمَّ الرجلُ ، وعمروٌ هو بئسَ الرجلُ ، وهو
مذهب ابن السِّيد (٢) ، وهو فاسد لأنَّ الجملة من نِعِمَّ وبئسَ إذ ذاك تكون
في موضع خبر ذلك المضمَّر ، فيحتاج فيها إلى رابط آخر .

ومنهم من ذهب إلى أنَّ فاعلهما لعمومه أغنى عن الضمير ، ألا ترى
أنَّه يراد به الجنس . ولقائل أن يقول : / وما الدليلُ على ذلك ؟ [١٢٧و]
أعني على أنَّه يراد به الجنس فالجواب : إنَّ الذي يدل على ذلك

(١) في نسخة بحاشية ج : فعل مذهب من .

(٢) هو أبو محمد عداة بن محمد بن السيد المعروف بالبطلوسي . أديب نحوي لغوي من اهل
الأندلس ، سكن في بلنسية وتوفي بها عام ٥٢١هـ . القفطي ١٤١/٢ ، ابن فرحون
١٤٠ ، ابن خلكان ٢٨٢/٢ ، الهيثمي ٢٨٨ .

شيثان : أحدهما التزامهم في الفاعل الألف واللام أو الإضافة الى مافيه الألف واللام أو أن يكون مضمرًا يفسره اسم الجنس، فلولا أنه يراد به اسم الجنس لما التزمت فيه الألف واللام الدالة على الجنس أو ماهو بمنزلةتهما . والآخر : إنه يجوز في فصيح كلام العرب : نِعمَ المرأةُ ونِعمَتَ المرأةُ ، بالحاء العلامة وحذفها ، ولايجوز : قام المرأةُ ، إلا شذوذاً نحو ماحكى من كلامهم : قال فلانةُ ، فلولا أنه بمعنى الجنس لما ساغ ذلك . فيكون اذ ذاك بمنزلة : قال النساءُ ، وقالت النساءُ ، (في أنه حمل) (١) تارة على معنى جمع ولم تلحق العلامة وتارة على معنى الجماعة فلحقت العلامة ، فلا (٢) وجه لقول من قال : ان الذي ستوغ ذلك في نِعمَ وبش كونهما لا يتصرفان لأنَّ ليس لا يتصرف ولا (٣) يجوز : ليس المرأةُ ، فان قيل : فكيف أسند فعل المدح والذم وهما نعم وبش إلى الجنس وانما الممدوح بعضه وهو الاسم الذي تأتي به تبيناً لفاعلهما ؟

فالجواب : إن الذي يتصور في ذلك وجهان : أحدهما أن تريد الجنس حقيقة وكأنك قلت : زيدٌ نِعمَ جنسهُ الذي هو الرجالُ ، فإذا أثبت على جنسه انجرَّ له التثنية معهم ، والآخر : أن تجعل الممدوح هو جميع الجنس كله مبالغة ، فإذا قلت : زيدٌ نِعمَ الرجلُ ، فكأنك قلت : زيدٌ نِعمَ الذي هو من جنس الرجال . والعرب قد تجعل المفرد بمنزلة الجنس كله مبالغة في المدح ، من كلامهم : أكلت شاةً كلَّ شاةٍ فجعل الشاة المأكولة هي جميع الشاة مبالغة ، ومنه قولهم : كلُّ الصيْدِ في جَوْفِ الفَرَا (٣) فجعل الفَرَا الذي هو حمار الوحش لخلالته بمنزلة جنس للصيد .

(١) ر : لأنه . (٢) ر : ولا .

(٣) الفَرَا ، حمار الوحش ، وهذا مثل معناه أن حمار الوحش عظيم فكل الصيد دونه . وقد تمثل به الرسول (ص) حين أسلم أبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب ، يريد إن دخوله في الاسلام كان امرأ عظيماً . الكامل ٣١٩/١ ، النهاية ٢٩٠ / ١ ، ٤٢٢/٣ ، جهرة الأمثال ١٦٢/٢ .

وقد صرح المتنبي بهذا المعنى فقال :

٤٣٠ وليسَ اللهَ بمُسْتَكْرِ
أَنْ يَجْمَعَ الْعَالَمَ فِي وَاحِدٍ (١)
وكذلك يفعل في اللام. وعلى هذا الوجه ينبغي أن يحمل الثنية وجمعه في قولهم
الزيدانِ نعمَ الرجلانِ والزيدون نعمَ الرجالِ ، والجنس لا يُشْتَى ولا يُجمع
وعلى هذا الوجه الآخر يجوز ثنيته وجمعه ، لأنك تجعل كلَّ واحدٍ من الثنية أو
من الجمع كأنه جميع الجنس مجازاً ، فتسوغ الثنية والجمع .

فإن قلت : ألم ترعم أن سيويه رحمه الله لا يُجيز : زيدٌ قامَ أبو عمرو ، إذا
كان أبو عمرو كنية لزيد ، لأنه ليس في الجملة ضمير للأول ولاتكرار بلفظه ،
وأنتم قد فعلتم ذلك في زيدٌ نعمَ الرجلُ ؟

فالجواب : إن الذي لأجله منع سيويه رحمه الله زيدٌ قامَ أبو عمرو هو أن أبا عمرو
لا يفهم منه أن المراد به زيد ، ولولا ذلك لحازت المسألة . وأما زيدٌ نعمَ الرجلُ ،
فليس ثمَّ ما يلتبس به زيد لأنه للجنس كله ، والجنس لا ثاني له فيلتبس به .
ولما خفي وجهُ الثنية فيه والجمع مع الجنسية على ابن مَلَكُون اعتقد [أنه ١٢٧ ظ]
لا يراد بفاعلها إلا الاسم الممدوح خاصة . وأجاز خلواً الجملة من رابط على
مذهب أبي الحسن الأخفش في إجازته : زيدٌ قامَ أبو عمرو ، وأبو عمرو كنية
لزيد ، وقد تقدم الدليل على أن المراد بفاعلها الجنس .

فإذا تأخر اسم الممدوح أو المذموم بعد نعم وبش كان فيه ثلاثة أوجه ،
أحدهما : أن يكون خبر ابتداء مضمّر ، والآخر : أن يكون مبتدأ والخبر محذوف
وكأنه في الوجهين لما قال : نعم أو بش الرجلُ قيلَ له : فمن هذا الممدوح
أو المذموم فقال : زيدٌ ، على تقدير : هو زيدٌ ، أو على تقدير : زيدٌ الممدوح
وزيدٌ المذموم .

(١) لا يبي نواس يستطف الرشيد على الفضل البرمكي وليس المتنبي كما وهم ابن صفور ، ورواية
ابن السيد : ليس على الله ، وكذا في حاشية الديوان ، الاقتضاب ٦١ ، الديوان ٤٥٤ .

والثالث : أن يكون مبتدأ ونعم الرجلُ جملة في موضع الخبر ، وقد تقدّم على المبتدأ فيكون أمره كأمر : زيد نعم الرجلُ ، وخبر المبتدأ قد يتقدّم عليه وإن كان جملة كقول الشاعر :

إلى ملك ما أمه من مُحارب أبوه ولا كانت كليبٌ تُصاهره (٢٣٤)
يريد : أبوه ما أمه من مُحاربٍ ، فقدّم .

• • •

وإن (١) كان فاعلهما مضمراً لم يبرز في حال التثنية والجمع استثناءً بتثنية التمييز وجمعه عنه في قولك : نعم رجلين الزيدان ، ونعم رجالا الزيدون . هذا هو كلام العرب ، وحكي أبو الحسن الاختفش أن من العرب من يبرز الضمير فيقول : نعماً ونعموا (٢) ، حكى ذلك في كتابه عن أبي محمد وأبي صالح السليل ثم قال بعد ذلك : لآتي لا آمنُ أن يكونا قد فهّما التلقين .

ولا يجوز الجمع بين فاعلهما والتمييز والفاعل ظاهر (٣) ، فأما قوله :
٤٣١ تزوّد مثلَ زادٍ أَيْبِكَ فِينَا فنعمَ الزادُ زادُ أَيْبِكَ زاداً (٤)
فزاداً منصوب بتزوّد ، ومثّل منصوب على الحال وكأنته في الأصل صفة لمثّل (٥)
فقدّم فانتصب على الحال لأن النكرة إذا تقدّمت نصبت على الحال ، تقديره :
تزوّد زاداً مثلَ زادٍ أَيْبِكَ فِينَا فنعمَ الزادُ زادُ أَيْبِكَ .
ولا يجوز إدخال من على تمييزها فأما قول الشاعر :

-
- (١) ر : وإذا . (٢) الأصول لابن السراج ٧٦/١ .
(٣) منع ذلك سيويه والسيرائي وابن جنى وأجازه المبرد وابن السراج والفارسي والزمخشري وابن مالك الكتاب ٣٠٠/١ ، المقتضب ١٥٠/٢ ، الأصول ٧٣/١ ، الخصائص ١٨٣/١ ، ٣٩٥ ، الخزائن ١٠٩/٤ .
(٤) لجريير يمدح عمر بن عبد العزيز ، وأراد بأبيك عمر بن الخطاب وهو جده لأمه . المقتضب ١٥٠/٢ ، إفصح الفارسي ٨٨ ، الخصائص ٨٣/١ ، ٣٩٦ ، المفصل ٢٧٢ ، المعنى ٣٠/٤ ، الخزائن ١٠٨/٤ ، الديوان ١٤٣ ،
(٥) كذا ، وهو سهو والصواب : لزاد

٤٣٢ تَخَيَّرَهُ فلم يُعَدِّلْ سِوَاهُ فنعمَ المرءُ من رَجُلٍ تَهَامٍ (١)
فمن القلة بحيث لا يقاس عليه .
ولا يقع تمييزاً في هذا الباب ولا في غيره من الأسماء المتوغلة في الابهام شيء إلا
أن يُخصَّصَ بالوصف .

• • •

وفاعلهما إذا كان اسماً مذكراً لم تلحقه علامة التأنيث وإن كان مؤنثاً جاز
الحاق علامة التأنيث على معنى جماعة وحذفها على معنى جمع كما تقدم ، إلا أن
يكون مذكراً كُنِيَ به عن مؤنث أو مؤنثاً كُنِيَ به عن مذكر فإنك تعامل الفاعل
إذ ذاك معاملة ما كُنِيَ به عنه فتقول : هذه الدارُ نِعِمَّتْ البلدُ ، فتُلْحِقُ العلامة
وإن كان البلد مذكراً ، لَأَنَّكَ أَرَدْتَ به الدار ، وتقول : هذا البلدُ نِعِمَّ الدارُ ،
فلا تلحق العلامة وإن كانت الدار مؤنثة ، لَأَنَّكَ عَنَيْتَ بها البلد وهو مذكر .
ومن ذلك قول الشاعر :

٤٣٣ أو حُرَّةٌ عَيْطَلٌ تُبْجَاءُ مُجْفَرَةٌ دعائم الزورِ نِعِمَّتْ زورق البلد (٢)
/ فألحق العلامة وإن كان الزورق مذكراً لَأَنَّهُ كُنَايَةٌ عَنِ النَّاكَةِ [١٢٨و] .

• • •

وكلّ فعل ثلاثي يجوز فيه أن يبنى على وزن فَعْلٍ يراد به معنى المدح أو
الذم ويكون حكمه إذ ذاك كحكم نِعِمَّ وبش في الفاعل وفي التمييز وفي
ذكر اسم المملوح .

- (١) نسبة ابن دريد لبجير بن عبد الله بن سلمة يرثى هشام بن المنيرة ، ونسبة الجني لابي بكر
ابن الاسود ، وفاعل تغير يعود على الموت .
الاشتقاق ١٠١ ، ابن يعيش ١٣٢/٧ ، للمعنى ٢٢٧/٣ ، الخزائن ١٠٩/٤ .
(٢) لدى الرمة يصف ناقته ، الحرة : الكريمة ، العيطل : الطويلة العنق تُبْجَاءُ : ضخمة الشج
وهو الصدر ، وقيل : عظيمة السنام . المجفرة : العظيمة الجنب . الواسعة الجوف .
للدعائم : القوائم ، للزور : أعلى الصدر يريد أنها عظيمة القوائم ونصب دعائم على التشبيه
بالمفعول به مثل الحسن للوجه . المفصل ٢٧٤ ، ابن يعيش ١٣٦/٧ ، الخزائن ١١٩/٤ ،
الديوان ١٤٦ .

وزعم المبرد أنه يكون فاعله كل اسم بخلاف نعم فأجاز : حُبَّ زيد .
وذلك باطل بل العرب إذا صيرت الفعل على وزن فَعَّلَ وأرادت به معنى المدح
أو الذم فمنهم من يدخله مع ذلك . معنى التعجب ومنهم من لا يدخله ذلك . فمن
أدخله معنى التعجب جاز أن يكون فاعله كل اسم ومن لا يدخله معنى التعجب كان
حكمه كحكمها في جميع ما ذكر ومنه قوله تبارك وتعالى : كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ
أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ (١) ، وكذلك : كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ (٢) .
وكذلك : ساءَ مثلاً القومُ (٣) . وأشبه ذلك كثير .
والدليل على أنه يراد به معنى التعجب قوله :
حُبَّ بالزَّوْرِ الذي لا يرى مِنْهُ إِلَّا صَفْحَةٌ أَوْ لِمَامٌ (٤١٨)
فزاد الباء في فاعل حُبَّ لما دخل الكلام معنى أَحْيَبَ بالزَّوْرِ ، الذي يراد به
معنى التعجب مراعاةً للمعنى ، فافهم .

باب حبذا

اعلم أنَّ حبَّذا مركبة من حَبَّ وذا ، إلاَّ أنَّ النحويين اختلفوا فيها . فمنهم من ذهب إلى أنَّ حَبَّ مع ذا لم يُجعلاً كشيءٍ واحدٍ ، بل ذا عندهم فاعل حَبَّ والاسم الواقع بعد اسم الإشارة يجوز فيه على مذهب هؤلاء من الاعراب مايجوز في اسم الممدوح أو المذموم في باب نعم وبئس فيكون خبر ابتداء مضمرة وكأنَّه قال : هو زيدٌ ، أي المحبوبُ زيدٌ ، أو مبتدأ والخبر محذوف والتقدير : زيدٌ المحبوبُ ، فعذف الخبر ، أو يكون مبتدأ وحبَّذا (١) في موضع خبره واستغنى باسم الإشارة عن الضمير كما كان ذلك في قوله تبارك وتعالى : ولباسُ التقوى ذلك خيرٌ (٢) . في قراءة من رفع لباس التقوى (٣) ، أي هو خيرٌ . والذاهبون إلى أنَّ حبَّذا ليست بمتصلة كلمة واحدة منهم من زعم أنَّ أفراد العرب لها في جميع الأحوال وكونها(٤) لم تتغير بالنظر إلى الشنية والجمع شلوذ . فلذلك لم يقل : حبَّذان ولا حَبَّ أولاء بل جرى مجرى المثل ، فكما لا يتغير المثل بل يبقى على صورة واحدة فكذلك هو ، ألا ترى أنَّك تقول : الصيفَ ضيَّعت اللبنَ (٥) للمفرد والمثنى والمجموع والمونث والمذكر بلفظ واحد . وهذا فاسد لأنَّه إذا أمكن أن يُحمل اللفظ على غير الشلوذ كان أولى .

ومنهم من زعم أنَّ «ذا» إنَّما كان مفرداً مذكراً على كل حال لأنَّه إشارة إلى مفرد مذكر محذوف والتقدير عنده في حبَّذا زيدٌ : حبَّذا حسنُ زيدٍ ، وكذلك حبَّذا الزيدانِ ، حبَّذا حسنُ الزيدَينِ ، وكذلك حبَّذا الزيدونُ ،

(١) ر : حب . (٢) الأعراف : ٢٦ .

(٣) قرأ ابن عامر والكسائي واهل المدينة بالنصب والباقون بالرفع . الطبري ٣٥/٨ ، الكشاف ٧٤/٢ ، القرطبي ١٨٥/٧ .

(٤) ج ، ر : كونه ، وهو تحريف .

(٥) قاله عمرو بن عمرو لدخنوس بنت لقيط وكانت تحت ففركت وكان موسراً فتزوجها عمرو بن مبد وهو ابن عمها وكان فقيراً فمترت بابل عمرو فسأته اللبن فقال لها ذلك . يضرب مثلاً لترك الشيء وهو ممكن وطلبه وهو متعذر ، الميداني ٦٨/٢ .

أي حبذا حسنُ الزيدينَ ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، وهو مذهب ابن كيسان ، وهو فاسد لأنَّ العرب إذا حذف المضاف وأقامت المضاف إليه / مقامه فإنَّما تجعل الحكم من تذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع [١٢٨] وغير ذلك على حسب الملفوظ به لأعلى حسب المحذوف فتقول : اجتمعت اليمامةُ ، ولا تقول : اجتمع اليمامةُ وإن كان الأصل قبل الحذف : اجتمع أهلُ اليمامةِ .

ومنهم من ذهب إلى أنَّ حبَّ مع وذا بمترلة كلمة واحدة (١) ، واستدلوا على ذلك بكون اسم الإشارة لا يتصرف بحسب المشار إليه ، ولو كان باقياً على بابه لتصرف كتصرفه في غير هذا الموضع ، ويكون العرب لا تفصل بين حبَّ و وذا بشئ فلا تقول : حبَّ في دارِ ذا زيدٍ ، تريد حبذا في دارِ زيدٍ ، وهو أولى من حمل ذا على الشلوذ .

والذاهبون إلى أنَّهما بمترلة شئ واحد منهم من ذهب إلى أنَّ حبذا كله فعل ، ومنهم من ذهب إلى أنَّه اسم كله (١) .
والذاهب إلى أنَّه فعل استدلَّ على صحة مذهبه بأنَّ الفعل هو الأسبق والأكثر حروفاً فينبغي أن يغلب على الاسم (٢) .

والذاهبون إلى أنَّه اسم استدلوا على ذلك بأنَّ تغليب الاسم على الفعل أولى من تغليب الفعل على الاسم ، لأنَّ الأسماء أصل الأفعال والأصول أبدأ تُغلب على الفروع إذا اجتمعت . وأيضاً فإنه قد وجد من الأسماء ما هو مركب نحو بعلبك ورام هرْمَز وخمسَ عشرةَ وأمثال ذلك كثير ، ولم يوجد من الأفعال ما هو مركب . وأيضاً فإنَّ العرب قد تدخل عليه حرف النداء كثيراً ومن ذلك قول الشاعر .

(١) هو رأى الخليل وسيبويه والمبرد وابن السراج والزجاجي . الكتاب ٣٠٢/١ ،

المقتضب ١٤٥/٢ ، الأصول ٧١/١ ، الجمل ١٢٢ ،

(٢) قال ابن يعيش : استدلوا بتصرفه فيقال : لا يعمله ١٤١/٧ .

٤٣٤ ياحبدا جبلُ الرّيان من جبلٍ وحبدا ساكنُ الرّيان من كانا (١) والنداءُ من خواصّ الأسماء .

فلان قيل : فلعلّ ذلك على حذف المنادى ، تقديره : يا قومُ حبدا ، أو تكون وياه تنبيهاً لاحرف نداء ، فالجواب : إنّ كثرة ذلك في حبدا وقلته مع غيرها من الأفعال دليل على أنّها اسم ، وهذا هو أصح هذه المذاهب في حبدا ،

فمن جعل حبدا ككلمة فعلا جعل الاسم الواقع بعده مرفوعاً به ، ومن جعل حبدا كلمة اسماً واحداً كان حبدا عنده من باب المبتدأ والخبر ، فيجوز عنده أن يكون حبدا مبتدأ وزيد خبره أو عكسه ، وكأنه قال : الممدوحُ زيدٌ . فمن جعله على ما تقدّم من كون حب ليس مع ذا كشيء واحد ألحقه بنعم وبشئ لشبهه بنعم في أنّه فعل مدح كما أنّ نعم كذلك ، وفي أنّ فاعله لا يكون جميع الأسماء بل لا يكون فاعله إلا «ذا» وفي أنّه لابدّ من ذكر اسم الممدوح . ويخالف نعم في أنّ فاعله لا يكون بالألف واللام ولا مضافاً إلى ما فيه الألف واللام ولا مضمراً على شريطة التفسير ، وفي أنّه يجوز الجمع بين فاعل حبدا وإن كان اسماً ظاهراً وبين التمييز ، وفي أنّه يجوز دخول من على تمييزها في مثل قول الشاعر :

ياحبدا جبلُ الرّيان من جبلٍ وحبدا ساكنُ الرّيان من كانا (٤٣٤) ومن جعل حبدا كلمة واحدة فلا تشبه نعم عنده إلا في مجرد المدح . / [١٢٩] والاسم المنصوب بعد حبدا لا يخلو من أنّ يكون مشتقاً أو غير مشتق . فإن كان غير مشتق كان تمييزاً نحو قولك : حبدا رجلاً ، فإن كان مشتقاً ففيه خلاف بين النحويين .

منهم من زعم أنّه حال (٢) ، ومنهم من زعم أنّه تمييز ، وهو مذهب أبي عمرو ، واستدل على ذلك بجواز دخول من عليه فتقول في حبدا زيدٌ راكباً :

(١) لجرير . والريان جبل في ديار طي غزير الماء وهو أطول جبال أجأ . ابن يعيش ١٤٠/٧ ،

اللسان : حبيب ، الديوان ٥٩٦ .

(٢) ذهب إلى ذلك الأخفش والزجاجي . الاصول ٧٦/١ ، الجمل ١٢٣ .

حبّدا من راکب زید . ونقیض حبّدا لا حبّدا ، كما أنّ نقیض نعم بشس
وعليه قوله :
٤٣٥ لاحبّدا أنّت یاصنماءُ من بلدٍ (١)

(١) عجزه : ولا شعوب هوى مني ولا نغم .
وهو اول ابيات لزياد بن منقلد العبدي وكان نزل بصنماء فاستوبأها وكان منزله بنجد . ونسبت
في الحماصة لزياد بن حمل بن سعد بن عميرة ، ونست لغيره شعوب ونغم موضعان باليمن
شرقي صنماء ، وقيل : من قبائل اليمن . شرح الحماصة للمرزوقي ١٣٩٨ شرح الحماصة
للتبريزي ٣٢٤/٣ ، المنازل والديار لأسامة بن منقلد ٢٥٦ ، ابن يعيش ١٣٩/٧ . معجم
البلدان ٣٨٩/٥ ، الخزائن ٣٩٣/٢ ، الدرر ١١٧/٢ .

باب الفاعلين والمفعولين الذين يفعل كل واحد منهما بصاحبه مثل ما يفعل به الآخر

وهذا الباب يسميه النحويون باب الأعمال ، وهو أن يتقدّم عاملان فصاعداً ويتأخّر عنهما معمول فصاعداً كل واحد منهما يطلبه من جهة المعنى نحو قولك : ضربتني وضربت زيدا ، فزيد معمول وقد تقدّم عاملان وهما ضربت وضربتني ، وكل واحد منهما يطلبه من جهة المعنى ليعمل فيه ، فضررتني يطلبه على أنه فاعل وضربت يطلبه على أنه مفعول . وقد يكون المتقدم أزيد من عاملين وعليه قول الشاعر :

٤٣٦ سئلت فلم تبخل ولم تعط طائلاً فسيان لا حمدٌ لديك ولا ذم (١)
فقد تقدّم في هذا البيت على الطائل ثلاثة عوامل وهي : سئلت وتبخل وتعطى ، وكل واحد منها يطلبه من جهة المعنى ويمكن إعماله فيه .
وهذا البيت يجوز فيه إعمال الأول والثاني باتفاق من أهل البصرة والكوفة .
واختلف في أيّهما أولى بالأعمال ، فالاختيار عند أهل البصرة لإعمال الثاني ، والاختيار عند أهل الكوفة أعمال الأول (٢) .

واحتج أهل الكوفة على صحة مذهبهم بأنّ المتقدم أولى بالأعمال لاعتناء العرب به وجعله في أول الكلام . ومما يقوى مذهبهم أن يقولوا : قد وجدنا من كلام العرب أنّه متى اجتمع طالبان وتأخّر عنهما مطلوب وكل واحد منهما يطلبه من جهة المعنى فإنّ التأثير للمتقدّم منهما .

دليل ذلك القسم والشرط إذا اجتماعا فإنّ العرب تبني الجواب على الأول منهما وتحذف جواب الثاني لدلالة جواب الأول عليه تقول : إن قام زيدٌ واللّه يقم عمروٌ ، واللّه إن قام زيدٌ ليقومن عمروٌ ، فكذاك ينبغي أن يكون الاختيار لإعمال الأول .

(١) للحطيّة يخاطب ستية بن النّحاس العجل والرواية : لاذم عليك ولا حمد

المفاخر ١٧٣ (لیدن) الشعر والشراء ٣٢٥ ، الاغانى ١٦٨/٢ ، الديوان ٣٢٩ .

(٢) المقتضب ٣/١١٢ ، ٤/٧٢ ، الانصاف م ١٣ ، وانظر الكتاب ٣٧/١ .

واحتجوا بأنَّ إعمال الثاني يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر في بعض المسائل على مذهبنا أو إلى حذف الفاعل على مذهب الكسائي، على ما بيّنت بعد إن شاء الله تعالى، وإعمال الأول لا يؤدي إلى شيء من ذلك، فلذلك كان إعمال الأول أولى.

وهذا كله لا حجة فيه. أما قولهم: إذا اجتمع طالبان وتأخر عنهما مطلوب فأنَّ العرب تجعل المطلوب للمتقدم منهما، فغير مسلم على الإطلاق بل لا يخلو أن يكونا عاملين أو غير عاملين أو كان أحدهما عاملاً والآخر ليس كذلك فربما يكون الأمر على ما ذكروا. وأما إذا اجتمع طالبان/عاملان [١٢٩ظ] فأنَّ المعمول للتأخر منهما نحو: إن لم يقم زيد قام عمرو، فيقم تقدّمه عاملان: إن ولم، والذي يعمل فيه إنما هو المتأخر وهو لم بدليل أنَّ أداة الشرط إذا جزمت فعل الشرط فأنَّه يفتح استعمال الجواب غير مجزوم في اللفظ، بل لا يوجد ذلك إلا في ضرورة شعر (١) وذلك نحو قوله. ٤٣٧ مَن يَكْدُنِي بِسَيِّئٍ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ (٢) فلو كان «يقوم» من: إن لم يقم زيد قام عمرو، مجزوماً بأنَّ لوجب أن لا يجوز في الجواب فعل ماضٍ إلا في الشعر أو في نادر الكلام، وكونه من كلام العرب الفصيح دليل على أن الجازم لم دون إن المجاورتها له، بل إذا كانوا قد لحظوا المجاورة مع فساد المعنى في مثل قولهم: هذا جحرٌ ضَبَّ حَرِبٌ، فجروا خرباً على أنَّه صفة لضب مع أنَّ الخرب في الحقيقة إنما هو الجحر، فالأحرى أن يلاحظوا المجاورة مع صلاح المعنى.

(١) أجازة في الاختيار الفراء والمبرد وابن مالك وابن هشام في التوضيح ورجع عنه في المنى. معاني القرآن ٢/٢٧٦، المقتضب ٢/٥٩، شرح التسهيل ٢٢٨ظ، التوضيح ٢/١٧٨، المنى ٧٧٢.

(٢) لابي زيد الطائي. الشجا: ما يترس في الحلق كالعظم ونحوه. معاني القرآن ٢/٢٧٦، المقتضب ٢/٥٩، الجمل ٢١٩، شرح الكافية الشافية ١٧٧ظ، المعنى ٤/٢٧، التصريح ٢/٢٤٩. الخزائن ٣/٦٥٤ الديوان ٥٢.

وأما ما يؤدي إليه لإعمال الثاني في بعض المسائل من الأضمار قبل الذكر على مذهبنا ، وهو الصحيح على ما يبين بعدُ إن شاء الله تعالى ، ففي مقابلته ما يؤدي إليه إعمال الأول من الفصل بين العامل والمعمول بمجملته أجنبية في جميع المسائل ، وذلك لا يجوز في باب من الأبواب إلا في هذا الباب لتداخل الحملتين واشترائيهما في المعمول .

فما يؤدي في بعض المسائل إلى ما يجوز في قليل من كلام العرب أولى مما يؤدي في جميع المسائل إلى ما لا يجوز في باب من الأبواب إلا في هذا الباب خاصة . وأيضاً فإن أكثر السماع إنما ورد بأعمال الثاني وعليه نزل القرآن. قال الله تعالى: آتوني أُفْرِغْ عليه قِطْرًا (١). فقطراً منصوب بأُفْرِغْ ، فلو كان منصوباً بآتوني لكان: أُفْرِغْهُ عليه، وقال الله تعالى: هاؤم اقرأوا كتابيه (٢). فكتابيه منصوب باقرأوا ولو كان منصوباً بهاؤم لكان اقرأوه كتابيه . فثبت بما ذكرنا أن الاختيار إعمال الثاني وأن أعمال الأول جائز ومنه قول الشاعر :

٤٣٨ ولم أمدح لأرضيه بشعري لئيماً أن يكونَ أفادَ مالا (٣)
فلئيماً منصوب بأمده بدليل الأضمار في قوله : لأرضيه .
وكذلك قول الآخر :

٤٣٩ قطوبٌ فما تلقاهُ إلا كأنما زَوَى وَجْهَهُ أن لاهُ فوهُ حنظلُ (٤)
فأعمل في حنظل زَوَى ولذلك رفعه وأضرَمَ لَلاهُ مفعوله .
فأذن ثبت أنه يجوز إعمال الأول والثاني في هذا الباب ، وإن كان الاختيار أعمال الثاني كما تقدّم .

* * *

(١) الكهف : ٩٦ . (٢) الحاقة : ١٩ .
(٣) لئى الرمة يمدح بلال بن أبي ردة التمام ٧٧ ، شرح مشكلات الحامسة ١٣٤ ، الديوان ٤٤١ ،
(٤) رواء ابن جني عن أبي زيد ولم ينسبه ، شرح مشكلات الحامسة ١٣٤ ،

فينبغي أن يُبين كيفية كل واحد منهما فأقول والله الموفق للصواب
بمعنائه : لا يخلو أن تُعملَ في هذا الباب الأول أو الثاني ، فإن عملت الأول
أضمرت في الثاني كلَّ ما يحتاج إليه من مرفوع أو منصوب أو مخفوض .
هذا هو الاختيار عندنا .

وقد يجوز لك أن تحذف معمول الثاني إذا لم يكن مرفوعاً في ضرورة شعر
كقوله :

٤٤٠ بعكاظَ بُعْشِي الناظرينَ إذا همُ لمَحوا شُعاعُهُ (١)
فشعاعه فاعل بُعْشِي ، ومفعول لمحوا محذوف تقديره : إذا هم لمحوه .
وأن أعملت الثاني فلا يخلو (الأول من) (٢) أن يحتاج إلى مرفوع أو منصوب [١٣٠]
ومخفوض فإن احتاج إلى غير مرفوع فلا يخلو أن يكون مما يجوز حذفه أو
لا يكون . فإن كان مما يجوز حذفه حذفته وذلك نحو : ضربتُ وضربني زيدٌ ،
ولا يجوز اضمماره قبل الذكر فتقول : ضربتُهُ وضربني زيدٌ إلا في ضرورة
شعر وذلك نحو قول الشاعر :

٤٤١ علموني كيف أبكيهم إذا خفَّ القطيْنُ (٣)
فأعمل في القطين خفّ وأضمر لأبكي مفعوله قبل الذكر من غير ضرورة دعت
لذلك إذ قد يجوز له حذفه .

فإن كان المنصوب لا يجوز حذفه أصلاً وذلك كأحد مفعولي ظننت وبابه ففيه
للنحويين ثلاثة مذاهب ، منهم من قال أضمره قبل الذكر . ومنهم من قال :

(١) لسانة بنت عبد المطلب من أبيات تغفر فيها بقومها . وعكاظ موضع قرب مكة كانت
فيه سوق في الجاهلية . شرح الحماسة للمرزوقي ٧٤٧ ، شرح الحماسة للتبريزي ٢/٢٥٧ ،
المغنى ٦٧٦ ، المعنى ١١/٣ ، التصريح ٣٢٠/١ .

(٢) ما بين القوسين سقط من ج .

(٣) لم أشر على نسبة هذا الشاهد لقائل . خف : رحل . القطين جمع قاطن وهو الساكن .
المقرب ٧٦ ، الإشباه والنظائر ١٢١/٣ .

أضمره وأؤخره وأفرق بينه وبين الفاعل في ذلك كأن الفاعل اذا أضمر كان مع الفعل كالشيء الواحد ولذلك يُسَكَّن له آخر الفعل في نحو : أكرمتُ وضربتُ ، فلم يجوز تأخره لذلك لثلا يفصل بينه وبين ما يعمل فيه بجمله وهو العامل الثاني ، وأما المفعول فجاز تأخيرها لأنه ليس مع الفعل كالشيء الواحد ، ولذلك لم يسكنوا له آخر الفعل .

ومنهم من ذهب إلى أنه يحذف اذ الحذف في هذا الباب إنما هو حذف اختصار (١) لأنه حذف لفهم المعنى وحذف الاختصار في باب ظننت قد تقدم الدليل على أنه يجوز .

وهو أصبح المذاهب ، اذ الاضمار قبل الذكر والفصل بين العامل والمعمول لم تدعُ اليهما ضرورة وذلك نحو : ظننتُ وظننتُ زيداً قائماً ، فعلى المذهب الاول تقول : ظننتُ وظننتُ زيداً قائماً (وعلى الثاني : ظننتُ وظننتُ زيداً قائماً إياه ، وعلى المذهب الثالث : ظننتُ وظننتُ زيداً قائماً (٢) وهو الاول لما تقدم فإن احتاج الاول إلى مرفوع ففي المسألة ثلاثة مذاهب .

مذهب سيبويه رحمه الله الاضمار قبل الذكر (٣) ومذهب الكسائي حذفه فاعلا كان أو شبهاً بالفاعل (٤) ومذهب الفراء : ان كل مسألة يؤدي فيها اعمال الثاني إلى الأضمار قبل الذكر على مذهبنا أو إلى حذف الفاعل على مذهب الكسائي فأنها لا تجوز ولا يوجد ذلك في كلام العرب ، فأما ما وجد من قولهم : قامَ وقعدَ زيدٌ ، فإن زيدَ عنده مرتفع بالفعلين معاً ، فلا يجوز عنده اعمال الثاني مع احتياج الاول إلى مرفوع الا ان يتساوى العاملان في الرفع فيكون الاسم مرفوعاً بهما (٥) .

(١) ذهب إلى ذلك المبرد في المقتضب ١١٣/٣ .

(٢) سقط ما بين القوسين من ر .

(٣) الكتاب ٥٤٠/١ ابن يعيش ٧٧/١ .

(٤) الجمل ١٢٥ ، ابن يعيش ٧٧/١ .

(٥) معاني القرآن ٤٢٢/١ ، الجمل ١٢٤ ، ابن يعيش ٧٧/١ .

وهذا فاسد لانه قد تقرر أن كل عامل يحدث اعراباً وعلى مذهبه يكون العاملان لا يحدثان الا اعراباً واحداً . وهذا الذي قاله كسر لما اطرء في كلام العرب من أنه لابدٌ لكل عامل من احداث اعراب ، وأيضاً فالسمع يرد عليه ، الا ترى قوله :

٤٤٢ وكُمتاً مُدْمَمةً كأن متونها جَرَى فوقها واستشعرت لونَ مذهبٍ (١)
بنصب لون ، فأعمل الثاني وهو استشعرت مع احتياج الاول وهو جرى إلى مرفوع وليس / العاملان متفقين في العمل فيعملها في لون فلم يبق الا [١٣٠ظ] مذهب سيبويه رحمه الله أو مذهب الكسائي .

أما مذهب الكسائي رحمه الله فاستدل على صحة مذهبه في حذف الفاعل بما ورد من قول الشاعر :

٤٤٣ فأَنْ كان لا يرُضيك حتى تَرْدني إلى قطرى الا إخالكَ راضياً (٢)
ففاعل يرضي محذوف . وهذا لاحجة فيه لاحتمال أن يكون أضمر لدلالة راضياً عليه كأنه قال : لا يرُضيك مُرضٍ ، ولأنه قد علم على مَنْ يعود كأنه قال : لا يرُضيك هو أي شيء .

وانما لم يجز حذف الفاعل لأنه لا يخلو من أمرين : أحدهما أن يُحذف حذف اقتصار والآخر أن يُحذف حذف اختصار .

أما الاقتصار فلا يتصور لأنك لو قلت : قام ، ولم تذكر الفاعل ولا أردت أن تقدّره لكنت قد تكلمت بغير مفيد .

(١) لطفيل الغنوى . المدامة الشديدة الحمرة ، استشعرت : لبست الشعار وهو مايلي الجسد من الثياب ، المذهب : الموه بلون الذهب . الكتاب ٣٩/١ ، المقتضب ٧٥/٤ ، إيضاح الفارسي ٦٨ ، المحكم ٢٢٥/١ ، الانصاف ٥٨ ، ابن يمش ٧٨/١ ، العيني ٢٤/٣ ، الديوان ٧ .

(٢) لسولر بن المضرب التميمي يخاطب الحجاج لما عزم عليه في محاربة الخوارج . قال ابن جني : معناه لا يرُضيك الا ان تردني فجعل الفاعل متعلقاً على المعنى ، ا. وقال ابن السجري : أراد ان كان لا يرُضيك شأني وما أنا عليه ، فأضمر ذلك للعلم به . ا. معاني القرآن ٢٣٢/١ . الكامل ١٠٢/٢ ، إيضاح الفارسي ١٢٦ ، الخصائص ٤٣٣/٢ ، ابن السجري ١٨٥/١ ، ابن يمش ٨٠/١ ، العيني ٤٥١/٢ .

وأما حذف الاختصار فلا يتصور أيضاً لأنَّ العرب قد جعلته مع الفعل كالشيء الواحد ، لما ذكرنا من تسكين آخر الفعل له في مثل قولك : أكرمت وضربت .

فإن قيل : الدليل على صحة مذهب الكسائي قول الشاعر :
 ٤٤٤ لو كان حيتي قبلهنَّ ظمئاً حيتي الحطيمُ وجوههنَّ وزمزمُ (١)
 فأعمل في الحطيم حيتي الثاني ، اذ لو أعمل الأول لأضمر في الثاني كل ما يحتاج اليه باتفاق كما تقدّم ، فكان يقول : حيتيا ، فلما أعمل الثاني قال : حيتي ، وحذف الفاعل ، وكذلك أيضاً قول النابغة :

٤٤٥ تعفّق بالأرطى لها وأرادها رجالٌ فبدّت نبلهم وكليبُ (٢)
 ولو أضمر الفاعل لقال : تعفّقوا ، على مذهب سيبويه رحمه الله من أعمال الثاني وكذلك قول الآخر :

٤٤٦ وهل يرجعُ التسليمُ أويكشفُ العمى ثلاثُ الأثافي والرسومُ البلاقعُ (٣)
 ولو أضمر فاعل الفعل الأول لقال : أويكشفُ (٤) ، اذ الفرقُ بين مذهب سيبويه رحمه الله ومذهب الكسائي إنما يظهر بالثنية والجمع ، فيبرز الضمير فيهما على مذهب سيبويه رحمه الله ، وأما على مذهب الكسائي فالأفراد والثنية والجمع بمنزلة واحدة لحذف الفاعل .

(١) أبيات أنشدها المبرد لبعض القرشيين وهو ابن أذينة ، في وصف جماعة من النسوة يؤدين فريضة الحج . الكامل ٢٩٥/١ ، الأغاني ١١٠/٢١ .

(٢) لعلامة بن عبدة الفحل وليس للنابغة كما توهم المصنف . تعلق : استر الأرطى : شعر يدبغ به واحدة أرطاة ، بدت : سقت وفاتت . كليب : جمع كلب . يصف بقرة وحشية أفلتت من الصيادين وكلابهم لمرعتها وخفتها . النوادر ٦٩ ، شرح المنذريات ٧٧٦ ، المخصص ٨٢/١٢ ، المحكم ١٣٨/١ ، المعين ١٥/٣ ، الديوان ٢٣ .

(٣) لذي الرمة ، ورواية المبرد : أوي يدفع البكا . البلقع : الأرض القفر . المعنى يراد به هنا زوال الآثار من الدار . الرسوم : الآثار غير الشاخصة . اصلاح المنطق ٣٠٣ ، المنتخب ١٧٦/٢ ، ١٤٤/٤ ، المخصص ١٧/١٠٠ ، الديوان ٣٣٢ .

(٤) كذا والصواب : يرجعن ، لأنه هو الفعل الأول .

فالجواب : إنَّ الذي يدلُّ على صحة مذهب سيويه أنَّه قد حُكِيَ من كلام العرب : ضربوني وضربتُ قومك (١) وضرباني وضربتُ الزيدَينِ ، وهذا لا يخرج إلا على مذهب سيويه رحمه الله .

وأما هذه الأبيات فقد تتخرَّج على أن يكون الضمير فيها عائداً على الجمع أو التثنية بلفظ المفرد ، فاستتر كما يستتر في حال الأفراد ، والدليل من كلام العرب على جواز عود الضمير على المثني والمجموع على حد عوده على المفرد ما حُكِيَ من كلام العرب هو أحسنُ الفتيانِ وأجملُهُ ، وأحسنُ بني أبيه وأنبَلُهُ ، (٢) وقد كان ينبغي أن يقول : وأجملُهُم وأنبَلُهُم ، فأجرى ذلك مجرى المفرد .

ومنه قوله تبارك وتعالى : وإنَّ لكم في الأنعامَ لَعِبْرَةً نَسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ (٣) ولم يقل : في بطونها ، وكذلك أنشدوا قول الشاعر :

٤٤٧ ألبانُ لبَّل تَعْلَةٍ بنِ مُسافرٍ ما دامَ يَمْلِكُها على حَرَامٍ (٤)
وطعامُ عِمرانَ بنِ أَوْفٍ مِثْلُهُ ما دامَ يُسَلِّكُ في البُطونِ طَعَامَ [١٣١] و
فقال : مثله ، ولم يقل مثلاً . وكذلك قول الآخر :

٤٤٨ مثلُ القِطَا قد نَتَقَتْ حواصِلُهُ (٥)

(١) الكتاب ٤٠/١ ، ٤١ وهذه الامثلة مقيمة كما يظهر وليست مسموعة .

(٢) الكتاب ٤١/١ ، معاني القرآن ١٢٩/١ .

(٣) النحل : ٦٦ وانظر معاني القرآن ١٢٩/١ .

(٤) رواه المبرد لرجل من تميم وروايته : مثلها وكذلك رواه ابن الشجري ولا شاهد فيه . قال الاخفش الصنير في تعليقاته على الكامل : وروى أيضاً : مثله ، لأن الالبان تجرى مجرى اللبن فحمل على المعنى ، وقد يجوز ان تجعل الالبان جمعاً فتذكر لتذكير الجمع . أ . الكامل ٥٩/١ ، ابن الشجري ٣٢٩/١ .

(٥) انشده الفراء ولم ينسبه وروايته : مثل الفراخ ، وهي رواية الفارسي أيضاً .

نتقت : سمنت . قال الفراء : الفراخ جمع لم يبن على واحد فجاز ان يذهب بالجمع إلى الواحد . معاني القرآن ١٣٠/١ ، ١٠٩/٢ ، الشيرازيات ٨٢ و ١١٥٤ ظ التوجيه ٩٦ ، رسالة الفخران ٤١٦ .

ولم يقل حواصلها ، وكذلك أيضاً أنشدوا قوله :
 ٤٤٩ فيها خطوطٌ من سوادٍ وبلقٌ كأنه في الجلدِ توليعُ الوَهقِ (١)
 ولم يقل كأنها . ومنه الأثر : خيرُ النساءِ صواحُ نساءِ قریش ، أحنَاهُ
 على ولدهِ وأرعاه على زوجهِ في ذاتِ يَدِهِ (٢). ولم يقل أحنَاهُنَّ ولا
 أراعهنَّ .

ومثال عوده مفرداً على المثني قول الشاعر :
 فكأنَّ في العينينِ حبَّ قَرَنَفُلٍ أو سُنْبُلًا كُحِلَتْ بهِ فانهتِ (١٧٩)
 ولم يقل كُحِلَتْ بهِ . وكذلك أنشدوا أيضاً قول النابغة الجعدي :
 لِمَنْ زُحْلوقَةٌ زُلُّ بها العينانِ تَنَهَّلُ (١٧٨)
 ولم يقل : تنهلانِ وكذلك قول الآخر :
 ولو رَضِيتُ يدَايَ بها وضئتُ لكانَ علىَّ لِقَدَرِ الخِيَارِ (١٧٧)
 ولم يقل : وظننتا .
 فتخرجُ الأبيات على هذا ، وأمثال ذلك قليل ، بل الفصيح من كلامهم :
 ضربوني وضربتُ قومَكَ .

وقد يعود الضمير في هذا الباب على اللفظ لا على المعنى ، وذلك نحو :
 ظننت وظننتُ زيداً قائماً ، المعنى : وظننتُ قائماً ، فعاد الضمير على قائم
 الأول لفظاً لا معنى ، ألا ترى أنه لا يريد : وظننتُ ذلك القائم المذكور
 لأنَّ القائم المذكور هو زيد ، فلو كان الضمير عائداً عليه لفظاً ومعنى لكان
 المعنى : وظننتُ زيداً نفسه ، وذلك لا يتصور .

(١) لرؤبة يصف حمراً وحشية . البلق : سواد مع البياض . الوهق : بياض في الجلد وهو
 داء . التوليع : استعطالة البهق . قال أبو عبيدة : فقلت لرؤبة ان كانت خطوطاً فقل كأنها وان
 كان سواد وبلق فقل كأنها . فقال : كأن ذاك - وإلك - توليع البهق . مجاز القرآن
 ٤٣/١ ، ١٢٣/٢ ، مجالس ثعلب ٣٧٥ ، التنبيه ٢٩ ، المغني ٧٥٥ ، الديوان ١٠٤ .

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر ٤٥٤/١ ، ٢٣٦/٢ .

ولما خَفِيَ هذا الوجه على أبي الحسن بن الطراوة منع هذه المسألة لفساد معناها ، والدليل على أن الضمير يعود على الظاهر في اللفظ لا في المعنى قول الشاعر :

٤٥٠ أرى كُلَّ قومٍ قاربوا قَيْدَ فحلهم ونحنُ خلعنا قَيْدَهُ فهو ساربُ (١)
أراد ونحن خلعنا فحلنا فهو سارب فعاد الضمير على الفحل المتقدم الذكر والمراد انما هو غيره . ومنه قول النابغة :

ألا ليتما هذا الحمامُ لنا إلى حمامتنا ونصفه فَقَدِ (١٥٣)
أراد ونصف حمامٍ آخر مثل هذا الحمام ، لأنه قد كان تمنى الحمام كله ، فمحال أن يتمنى بعد ذلك نصفه ، فثبت أنه أعاد الضمير على اللفظ وهو يريد غيره لموافقته له في اللفظ ، ومثل ذلك كثير . وقد أوضحت ذلك وبيئته بأكثر من هذا البيان في الباب الذي بعد هذا ، فعلى ما ذكرنا من القوانين يكون اجراء مسائل هذا الباب ان شاء الله تعالى .

• • •

وبما ذكرناه في أول الباب في حدة الأعمال يتبين اذن فساد من الحق قول امرئ القيس :

٤٥١ فلو أن ما أَسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليلٌ من المالِ (٢)
بالإعمال ، لأن كفاني يطلب « قليلاً » ولم أطلب يطلب الملك ، كأنه قال : ولم أطلب الملك ، لأن حقيقة الأعمال أن يتقدم عاملان كل واحد منهما طالب للمعمول ، ولم أطلب لا يتسلط هنا على القليل ، ألا ترى أنه لا يصح :

(١) لأخس بن شهاب التلبي . سرب المحل : توجه للرحي . وقيل المراد بالفحل هنا السيد وقيل أراد به فحل الابل . اصلاح المنطق ٢٠١ ، المفضليات ٢٠٨ ، شرح المفضليات ٤٢١ ، ٢١٠ ، المحكم ٧٥/١ .

(٢) ذكر الانباري أن الكوفيين هم الذين استشهدوا بهذا البيت على أعمال الاول وعدوه من التنازع . الكتاب ٤١/١ ، المقنن ٧٦/٤ ، ايفساح الفارسي ٦٧ ، الخصائص ٣٨٧/٢ ، الانصاف ٥٧ ، ابن يعيش ٧٩/١ ، المغنى ٥٦٢ ، الخزائن ١٥٨/١ ، الديوان ٣٩ .

لو أن سعيي لأدنى معيشة لم أطلب قليلاً من المال ، لأنه إذا لم يسع لأدنى معيشة فأنما يطلب الكثير ، فكان حقه أن يقول : لطلب القليل ، فهو غير [١٣١ظ] متسلط عليه ، فلهذا قلنا أنه ليس من باب الأعمال ، والعامل إنما هو كفائي .

فإن قيل : لأي شيء جعلت و«لم أطلب» جواباً للو وعطفت على كفائي حتى لزم هذا ؟ وهلاً جعلت الجملة في قوله : ولم أطلب ، معطوفة على قوله : فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفائي . وكأنه قال : وأنا لم أطلب قليلاً ، فيتصور توجيهه عليه فيكون من باب الأعمال .

فالجواب : إن هذا لا يتصور ، وقد كان الاستاذ أبو على الشلوبيني يجعله من الاعمال بهذا الطريق ، ووجه بطلان أن العاملين في هذا الباب لابد ان يشتركا وأدنى ذلك بحرف العطف حتى لا يكون الفصل معتبراً أو يكون الفعل الثاني معمولاً للاول وذلك نحو قولك : جاءني يضحك زيد ، فتجعل في جاءني ضميراً أو في يضحك حتى لا يكون هذا الفعل فاعلاً ، وأقل ذلك حرف العطف حتى تكون الجملتان قد اشتركتا أدنى اشتراك فيسهل الفصل .

وأما إذا جعلت : ولم أطلب ، معطوفاً على فلو أن ما أسعى ، فأنتك تفصل بجملة أجنبية ليست محمولة على الفعل الاول ، فتكون اذ ذاك بمنزلة : أكرمت وأهنت زيداً ، والعرب لا تتكلم بهذا أصلاً .

وسبويه رحمه الله لم يجيء به على الاعمال بل جاء به على أنه من غير الاعمال ألا ترى إلى قوله : فإنها رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوباً وإنما المطلوب عنده الملك (١) فأطلب لا يتوجه على القليل الا تراه يقول : ولو لم ير ذلك ونصب لفسد المعنى .

فإن قيل : فكيف جاء به الفارسي على الاعمال (٢) .

فالجواب : إنه أراد بقوله من الاعمال أنه شبه للاعمال لتداخل الجمالين في العطف ونظير هذا ما أنشده في المذكرة على أنه من شبه الاعمال لكثير عزه :

(١) الكتاب ٤١/١ . (٢) الايضاح ٦٧ .

٤٥٢ وأني وإن صدت لمُشْنٍ وقائل عليها بما كانت البنا أزلت (١)
 فدما أنا بالداعي لعزة بالردى ولا شامت ان نعل عَزَّةَ زلت
 لأنه لما عطف فصل بين العامل ومعموله، وذلك أن معمول مُشْنٍ إنما هو «عليها»
 وقد فصل بينهما بقوله : وقائل ومعمول قائل إنما هو : فما أنا بالداعي لعزة
 بالردى، أو فصل بينهما بمعمول مُشْنٍ ، فاذن قد جعل هذا يشبه الاعمال لتداخل
 الجملتين بالعطف حتى يسوغ ذلك الفصل . كذلك يكون مذهبه في بيت امرئ
 القيس ، فإن قيل : اذا لم يكن من الاعمال فكيف أجزتم الفصل بجملة أجنبية ؟
 فالجواب : إنها غير أجنبية ، لأنها إنما جمعناها معمول لم أطلب الملك . فإذا كانت
 كذلك كانت مشتركة لأنها في معنى : كنفاني القليل ، الا ترى أن لم أطلب الملك
 يكون جواباً لو وماذا لا لأن المعنى واحد .
 فهذا نهاية الكلام في هذا البيت .

(١) أماني القالي ١٠٩/٢ ، الخزافة ٣٧٩/٢ الديوان ٤٦/٢

محتويات الجزء الاول

ص	
١٣ - ١١	تقديم بقلم الأستاذ الدكتور شوقي ضيف
٦٧ - ١٥	القسم الاول : الدراسة
٤١ - ١٥	الفصل الاول : حياة ابن عصفور وآثاره
١ -	عصر ابن عصفور
ب -	حياته : اسمه ولقبه وكنيته ونسبه . مولده ونشأته وشيوخه وثقافته .
ح -	نشاطه العلمي ومنزلته وفاته .
	آثاره
٢٠ - ١٧	عصره
٢١	حياته : اسمه ولقبه وكنيته ونسبه
٢٢	مولده ونشأته
٢٣	شيوخه وثقافته
٣٠	نشاطه العلمي ومنزلته
٣٤	وفاته
٣٧	آثاره
٦٧ - ٤٣	الفصل الثاني :
	كتاب شرح الجمل : عرض وتحليل
٤٦	ابواب الكتاب وفصوله : ترتيبها ، تقسيماتها ...
٥٠	الحدود
٥٢	تحليل المادة
٥٧	ابن عصفور والزجاجي
٦١	آراؤه ومسائله الخاصة

القسم الثاني : التحقيق	٦٩ — النهاية
مقدمة التحقيق	٧١
وصف النسخ	٧٢
توثيق نسبة الكتاب	٧٧
منهج التحقيق	٧٨
النص	٨٥ — النهاية
اقسام الكلام	٨٥
باب الاعراب	١٠٢
باب معرفة علامات الاعراب	١١٦
باب الأفعال	١٢٧
باب التثنية والجمع	١٣٥
باب الفاعل والمفعول به	١٥٧
نوع منه آخر	١٦٨
الموصلات	١٦٨
باب ما يتبع الاسم في اعرابه	١٩٢
باب النعت	١٩٣
باب العطف	٢٢٣
باب التوكيد	٢٦٢
باب البدل	٢٧٩
باب عطف البيان	٢٩٤
باب أقسام الفعل في التعدي	٢٩٩
فصل	٣٠٤
باب ما تتعدى اليه الافعال	٣٢٤

